

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

كلية الآداب والحضارة الإسلامية.

قسم التاريخ.

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

عنوان الأطروحة:

التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة التحريرية الجزائرية في الولاية الثانية (1954-1962)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962).

لجنة المناقشة:

الرقم	الأستاذ	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	أ.د/ احميدة عميراوي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	رئيسا
02	أ.د/ أحمد صاري	أستاذ	جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-	مشرفا ومقررا
03	أ.د/ شايب قدادرة	أستاذ	جامعة 08 ماي 1945-قالمة	عضوا
04	أ.د/ عبد الله مقلاتي	أستاذ	جامعة محمد بوضياف- المسيلة-	عضوا
05	د/ عمر بوضربة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف- المسيلة-	عضوا
06	د/ محمد أوجرتني	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-	عضوا

إعداد الطالب:

إدريس لعبيدي

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد صاري

السنة الجامعية 1439-1440هـ/ 2018-2019م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة.

ثمّ أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف البروفيسور أحمد صاري الذي قدّم لي مساعدات وتسهيلات وتوجيهات جمّة.

والشكر أيضا موصول للأساتذة: أ.د.علاوة عمارة، أ.سفيان عبد اللطيف، أ.د.شايب قدادرة، د.سياب حكيم، د.هماش لمين.

وإلى السادة: صديقي عبد الرحيم خريسي، وصهري عبد الله طعم الله، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، بأي شكل من الأشكال.

إليهم مني جزيل الشكر والعرفان.

إهداء

إلى أمّي وأبي.

إلى زوجتي أمّ صهيب، مريم(زينب)وصفيّ الرحمان.

إلى أخواتي وأزواجهنّ.

إلى كل من يحمل لقب "لعبيدي"

إلـى أرواح شـهداء الثـورة الجزائريـة، وإلـى أرواح أسـاتذتي، رحمهـم الله: بوالعسل، عبد الرحيم سكفالي، مصطفى حداد، طاهر عمري، خمري الجمعي أحمد سيساوي، وعبد الكريم بوالصفصاف، عاشور بوشامة...

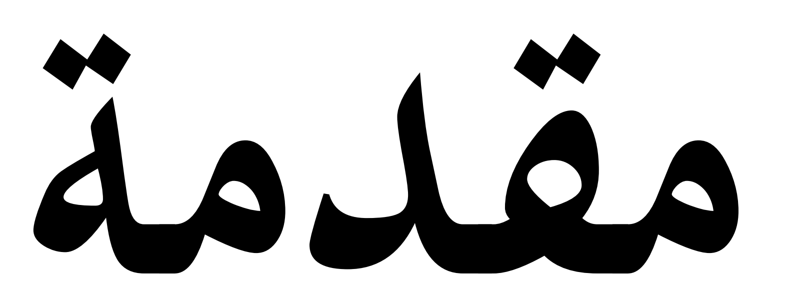
أهدي هذا العمل البسيط.

إدريس(خريس) لعبيدي

المختصرات

المختصرات:

أ–بالعربية:	ب–بالفرنسية:
ح.إ.ح.د: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.	**S.A.S: S**ections **A**dministratives **S**pécialisées.
ح.ش.ج: حزب الشعب الجزائري.	**S.A.U**: **S**ections **A**dministratives **U**rbaines.
ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.	**F.S.N.A: F**rançais de **S**ouche **N**ord **A**fricaine.
د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.	**ANOM**: **A**rchives **N**ationales d'**O**utre **M**er –Aix –en-Provence.
د.ت.ن: دون تاريخ نشر.	**GIE : G**endarmerie.
م.و.ث.ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية.	**PRG: P**olice des **R**enseignements **G**énéraux.
ل.ت.ت: لجنة التنسيق والتنفيذ.	**OP.CIT: Op**us **Cit**atum (ouvrage précédemment citée).
ح.م.ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	**Ibid: Ibid**em (même endroit).
المخ: المنظمة الخاصة.	**GMPR: G**roupe **M**obile **de P**olice **R**urale.
ف.ف.ق: فرنك فرنسي قديم.	**CRS: C**ompagnies **R**épublicaines de **S**écurité**.**
م.إ.أ: مصلحة الاتصالات والأخبار.	**OPA: O**rganisation **P**olitico-**A**dministrative.
	MNA : Mouvement **N**ational **Al**gérien.
	DB: Djoundi de **B**ase.
	DOC : **Doc**ument(s).
	NE: Nord **E**st.
	ZNC: Zone du **N**ord **C**onstantinois.
	PC: Poste de **C**ommandement.
	CAC :**C**orps d'**A**rmée de **C**onstantine.
	FO: **F**orces **O**pérationnelles.
	NC :Nord **C**onstantinois.
	V: Valeur.
	DIM: Division d'**I**nfanterie **M**ilitaire.
	GAD: Groupe d'**A**uto **D**éfense.


مقدمة

مقدمة:

يعدّ التنظيم خلال الثورة التحريرية الجزائرية في الفترة ما بين 1954 و1962من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة، وذلك نظرا لأهميته ودوره في تحقيق الهدف السياسي المتمثل في استرجاع السيادة المغتصبة عن طريق الكفاح المسلح، وإلى استرجاع الأرض وتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية الاستيطانية ثم التخطيط لإحلال برنامج اقتصادي وطني، كهدف اقتصادي واجتماعي، وإلى وضع إطار مرجعي ديني ثقافي يدعم الأخلاق الثورية المرتكزة على قيمنا العربية الإسلامية لبلورة الشخصية الوطنية، كهدف حضاري وثقافي[1]. وقد جاء، في هذا الإطار، بيان أول نوفمبر كوثيقة مرجعية أساسية أولى لإعادة بناء الدولة الجزائرية التي غيّبها الاستعمار في الجزائر، بما تضمّنه من مبادئ وأهداف وقدّمه من حلول لاسترجاع السيادة الوطنية.

في البداية كان تحديد المستوى السياسي والتنظيمي من بين المسائل التي شغلت بال مفجري الثورة[2]، فبعد أن جرى الاتفاق على أنّ الهدف الأقصى هو تدمير النظام الاستعماري، وتحقيق الاستقلال[3]، تمّ اعتماد مبدأ اللامركزية في التنظيم، بحكم شساعة التراب الوطني واستحالة قدرة أية هيئة مركزية على قيادة الكفاح، ولهذا تقرر ترك حرية العمل لكل ولاية[4]، ومن هذا المبدأ وغيره ستعرف كلّ ولاية تاريخية ((خصوصية ثورية وتنظيمية)) تُميّزها عن غيرها من الولايات التاريخية الأخرى، مع الاحتفاظ بالإطار التنظيمي العام المعروف لدى المناضلين الراديكاليين الأوائل من حزب الشعب الجزائري/حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولدى المناضلين السرّيين في المنظمة الخاصّة[5]، والذين ستعتمد عليهم جبهة التحرير الوطني بشكل كبير فيما بعد.

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999، ص ص11، 13.

[2]-محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، تقديم عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، 2011، ص ص66، 67.

[3]-**ينظر نص بيان أول نوفمبر 1954**.

[4]-على أمل اللقاء بين أعضاء لجنة الستة في مطلع سنة 1955، ينظر محمد بوضياف، **المصدر السابق**، ص ص67، 68.

[5]-Gilbert Meynier, **Histoire Intérieure du FLN**, **1954-1962**, Casbah édition, Alger, 2003, p121.

إنّ الثورة التحريرية الجزائرية التي يعدّ الإعلان عن اندلاعها في أول نوفمبر 1954 نقطة تحوّل هامة، ليس في تاريخ الحركة الوطنية التي أخرجتها من الوضعية الحرجة التي كانت يسودها الجمود والتأزم الدّاخلي، وإنّما أيضا بسبب النتائج التي تمخّض عنها انتقال مسار الثورة نحو تحقيق الاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية على أنقاض الاستعمار الذي غيّبها لمدة مائة واثنان وثلاثون سنة.

وكما هو معروف أنّ الطابع الإستعجالي في عملية التحضير للثورة من طرف مجموعة الاثنين والعشرين(22) ثم لجنة الستة(6)، أدى إلى تجاوز مسألة البحث عن شخصية بارزة ومعروفة[1] لدى الرأي العام الجزائري، وإلى عدم وضع ضوابط تحدد العلاقة بين القادة الميدانيين في الداخل ومع رفاقهم في الخارج، وذلك من أجل فرض الأمر الواقع على القادة السياسيين المتنافسين حول قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلاّ أن نجاحهم في تخطّي تلك الأزمة لم يمكّنهم من سدّ النقائص الكثيرة في التنظيم والتحضير للمشروع الثوري. وبالتالي ظهرت جبهة التحرير الوطني، في خضم كل ذلك، كتيار منشق عن حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د، وتميزت بحالة شديدة من «الاغتراب السياسي»[2]. وهو ما عكسته ردود الفعل الغامضة والمتحفظة لتيارات الحركة الوطنية والمواقف الحذرة والمترقبة للجماهير من إعلان الثورة. ومع مرور الوقت أدرك مفجرو الثورة أن أعباء قيادة الثورة أكثر تعقيدا وصعوبة من المبادرة بالإعلان عنها، لأنّ تطورات الأحداث لم تسمح لهم بالوقوف على العديد من النقائص التي تمخّضت عن تقديم العمل المسلّح على حساب امتلاك الشروط التنظيمية والسياسية. وأنّ غياب البديل على الأقل في تلك المرحلة المتقدمة من الأزمة حتّم على النخبة الثورية إعلان التفجير قبل التنظيم، «لأنّ المخرج الوحيد الممكن الذي كان أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة، دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري إتباعها، ودون

[1]– كان مؤسسو جبهة التحرير غير معروفين كثيرا، لذا توجه كل من بوضياف وبن بولعيد وكريم بلقاسم إلى الأمين دباغين ليقودهم، لكنهم فشلوا في إقناعه كما فشلت محاولاتهم اللاحقة مع عبد الحميد مهري، والعربي دماغ العتروس وقاسم مولود، والعلماء ينظر، محمد بوضياف، **المصدر السابق**، ص ص64، 65، 66.

[2]–كان السؤال الأول المطروح هو هل يجب القيام بالثورة تحت راية حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د أو اختيار اسم جديد؟ فاختارت لجنة الستة القطيعة مع الماضي أملا في استمالة مناضلي ح.إ.ح.د، ورغبة في وضع حدّ لوطنية الأحزاب والتفتح على كلّ القوى التي تشاركها هدفها في الاستقلال. ينظر، محمد حربي، **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر 1994، ص66.

انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كلّ المستويات، فكان ثمّة حلاّن أمام مجموعة الـ22:إمّا التنظيم أوّلا ثمّ التفجير فيما بعد، أوالتفجير أوّلا والتنظيم فيما بعد...كنّا مضطرين لاختيار الحلّ الثاني...»[1]، وكان بعث أداة عسكرية وضبط تاريخ الانتفاضة في أقرب الآجال، أو العمل الثوري الفوري[2] من أولويات مفجري الثورة.

إلاّ أنه وبفضل الشروحات التي قدمتها مجموعة الـ22 للمناضلين والزيارات التي أدّوها إلى المناطق حيث عّينوا المسؤولين على الكفاح المسلح، والذين بدورهم تمكّنوا من تشكيل مجموعات من المجاهدين من قدماء المنظمة الخاصة من أفواج صغيرة في شكل وحدات خفيفة ستطبّق قواعد حرب العصابات في جملة أمور هي، السرّية، المبادرة، واختيار الأماكن والوسائل والوقت المناسب في كل عملية[3]. ورغم خلافات مؤسسي جبهة التحرير الوطني وتباينهم فقد حرصوا على أن يضرب تنظيم الجماهير وتأطيرها صفحا عن الماضي[4]. وبالتالي تكون الثورة قد أسّست من خلال التنظيم إلى قيمة ومبدأ الاعتماد على المؤسسات كركيزة لقيام الدولة وبعثها من جديد في مواجهة مؤسسات الاستعمار، ونبذ الأشخاص والأفراد وتقديسهم.

قُسّمت الجزائر عشية انطلاق الثورة إلى خمس مناطق جغرافية على رأس كل منطقة قائد، ودام هذا التقسيم إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956 الذي انتهى بالخروج بعدة قرارات تنظيمية وعسكرية وإدارية، ففي الجانب التنظيمي أُدخلَ بعض التحوير الخفيف على التنظيم السّابق، حيث أصبحت «المنطقة» تسمى«الولاية» واحتُفظَ بالترقيم السابق، وبذلك أصبحت الجزائر تتكون من ستّ (06) ولايات، والولاية بدورها تتكون من عدّة مناطق وتُرك تحديدها لقادة الولايات، وذلك نظرا لظروف ميدانية مختلفة تتحكم فيها التضاريس والكثافة السكانية والموارد المعيشية وغيرها.

---

[1]–محمد حربي، **الجزائر 1954–1962، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**،ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص109.

[2]–محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، **المصدر السابق**، ص62.

[3]-Ibrahim Chiboute, «**la zone2 du nord constantinois avant le congrée de la soumam**», P15. **مجلة أول نوفمبر، نوفمبر 2009، العدد 173**

[4]–محمد حربي، ج.ت.و، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص20.

ومثلما هو الشأن في جميع الولايات، فقد عَرفت المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) تحوّلات جذرية في مختلف الميادين خاصة منذ 1955، عندما شَرعت في تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني والجماهير، حيث تطلّبت التحوّلات التي شهدتها في الميدان عقب أحداث 20 أوت 1955 إيجاد صيغ تنظيمية حديثة تستجيب لتأطير الأعداد الكبيرة من المواطنين الذين يريدون المساهمة في الثورة وفق هيكل فعّال ومنظم، وإحداث ((المجالس الشعبية)) المختلفة لاستيعاب الحركة المدنية.

ونظرا للمسيرة الطويلة للثورة وانعقاد مؤتمر الصومام سنة1956 الذي يعدّ منعرجا حاسما بقراراته والتنظيمات المختلفة التي أقرّها، واستعدادا واحتياطا لجميع الاحتمالات شرعت قيادة الولاية الثانية في تطوير الهياكل العسكرية والنظامية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية فأقرّت نصوصا واضحة تُبقي على الأرضية السليمة في التعامل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والالتزامات على جميع الأصعدة والمستويات.

1-أهداف الدراسة: تهدف إلى:

- دراسة الكل عبر الجزء، أي أن يتوجه بحثي إلى دراسة التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية التاريخية، ومُبَرره أنّ هذا التوجه العلمي لا يتعارض، في نظري، مع الهدف الأكبر المنشود من قبل الباحثين عموما، وهو دراسة التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة التحريرية 1954-1962 عبر دراسة الأجزاء المكوّنة له، وهو توجّه لا يدعو إلى التجزئة من أجل التجزئة بقدر ما يجتمع في أجزاء الصورة حتى تبدو كاملة لا غير، وهي لن تبدو كذلك إلاّ عندما يتم التوصل بعد عملية الجمع إلى إبراز مظاهر وأشكال التنوع والثراء في تركيبته، ويتم الوقوف عند حدود ومدى تناغم أجزائه على مختلف الأصعدة والمستويات.

-وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى الوقوف على أهم المصطلحات المرتبطة بالتنظيم وضبط المفاهيم ووضعها في سياقها التاريخي.

- كما جاءت هذه الدراسة للدفاع عن الذاكرة الجماعية من منطلق أن تاريخ الثورة لم يكن يوما ما نتاج فئة أو زمرة معينة، بل هو نتاج مجهودات جماعية تكاثفت وتظافرت لتُتَوّجَ بتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي.

2-دوافع اختيار الموضوع:

في الحقيقة يعود مشروع بحثي في تاريخ الولاية الثانية المعروفة بالشمال القسنطيني إلى سنة 2010 عندما اخترت موضوعا لمذكرة الماجستير يدور حول شخصية صالح بوبنيدر (صوت العرب)، ونضاله العسكري والسياسي 1929-2005، كآخر قادة الولاية الثانية، والذي مكنني من الاطلاع والإحاطة ببعض القضايا التي عرفتها الثورة في هذه الولاية، وفتح لي بابا آخرا لمواصلة البحث وشجعني على خوض غمار تجربة بحثية أخرى تكون أكثر شمولية ودقة، ذات صلة، وتتسم بالاستمرارية مادامت الأرضية حول الموضوع متوفرة. ويتداخل هذا العامل كثيرا مع توجيهات الأستاذ المشرف وتأكيده على أن موضوع أطروحة الدكتوراه ينبغي أن يكون متصلا بموضوع الماجستير، على الأقل في أحد جوانبه، واقترح عليّ التطرق إلى مسألة التنظيم في الولاية الثانية، مشيرا إلى أن الموضوع بكرٌ وأصيلٌ ولم يُدرَس من قبل، ومن هنا انتقلت الفكرة من النظري إلى التطبيق. وتشاء الأقدار أن هذا الأستاذ المشرف الذي تلقيت دروسي الأولى على يديه في مرحلة الليسانس في جامعة منتوري بين سنوات 1993و1997 أي منذ ما يناهز ال25 عاما، هو نفسه الذي درّسني في مرحلة الماجستير بجامعة الأمير عبد القادر ما بين 2008 و2009، وكان المشرف على مذكرتي.

ومن جانب آخر فإنه لا يمكنني أن أنكر الدافع الذاتي والفضول القوي الذي حركته رغبة قوية في نفسي للإطلاع على مسألة التنظيم في شقّيه السياسي والإداري والعسكري للثورة في الولاية الثانية، ومعرفة القضايا والمسائل المرتبطة به. وأنّ ميولي إلى النظام والتنظيم كمبدأ وكوسيلة ومنهج في حياتي الخاصة، وهَوَسي بالانضباط، فإنه بقدر ما كان دافعا ومحفزا لي لخوض غمار هذا الموضوع بقدر ما خلق لي متاعب في محيط قد يفتقد أحيانا لكثير من النظام والتنظيم في تسيير شؤونه.

-وأنّ أهمية التنظيم في الثورة بصفة عامة، وفي الشمال القسنطيني بصفة خاصة وتطوّره دفعتني أيضا لاختيار هذا الموضوع الذي، في حدود إطّلاعي، لم تتناوله أقلام الباحثين بعد، فرأيت أنه بإمكاني أن أتناوله كموضوع بحث ودراسة لما له من دور في إبراز جوانب خفية من التنظيم السياسي والعسكري للثورة في الشمال القسنطيني.

-أن هذا الموضوع قد يتيح لي إجراء مقارنة بين التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية مع ولايات أخرى، وذلك بالوقوف على عناصر التشابه والاختلاف وإبراز الظروف والعوامل الميدانية المحلية والوطنية المتحكمة في ذلك.

-أن البحث في موضوع التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة في الولاية الثانية يعطي للباحث فرصة سانحة للإحاطة بأغلب القضايا والأحداث التي شهدتها الولاية محل الدراسة، انطلاقا من العلاقة المباشرة لهدا الموضوع ببقية المواضيع الجزئية والفرعية خلال الثورة. كلها كانت لي كحوافز لخوض غمار هذا الموضوع رغم يقيني بأنه مقام ضنك ومعترك صعب.

3-الإشكالية:

يعيب البعض من الباحثين الأجانب منهم والجزائريين[1] على حدّ سواء على الثورة الجزائرية أنها لم تعرف منظرين ومفكرين مهّدوا لها ووضعوا أسسها، كالمنظرين والمفكرين الذين عرفتهم كلّ الثورات التحريرية الكبرى[2] التي عرفتها الإنسانية عبر تاريخها الطويل[3]. وقد وَصف بعضهم مفجري الثورة بأنهم:«...كانوا رجال عمل يترأسون طليعة تؤمن إيمانا راسخا باستقلال الجزائر...»[4]، وتُحرّكهم فكرة واحدة أخذوها عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهي أنّ الاستقلال لا يتحقق إلاّ بالحرب، فكانت الغاية لديهم تبرر الوسيلة. ونظرا لحرص جبهة التحرير الوطني على إدخال كافة فئات المجتمع الجزائري تحت مظلّتها فقد صار متوقعا أن لا يكون لها حسم بالنسبة للخيارات الإيديولوجية والتنظيمية، التي كان من الممكن أن تؤثر على وحدة المجتمع وتؤثر على إدماجه حول القضية الواحدة المشتركة (الكفاح من أجل تحرير الوطن). وعلى تعبير فرحات عباس:«...لقد تقدم رجال جُدُد ليسوا بالسياسيين، لكنهم مؤمنون أنّ الوقت قد حان لتحمّل المسؤوليات الخطيرة، معتمدين في ذلك على لمّ شتات الشعب وصقله بنار الكفاح...»[5].

---

[1]-فالأجانب منهم، Gilbert Meynier، والجزائريين مثل محمد حربي.

[2]-عرفت الثورة الفرنسية سنة1789 مثلا مونتيسكيو وفولتير، وروسو، وسان جوست، وغيرهم، وعرفت الثورة الروسية سنة 1917كارل ماركسن وانغلز ولينين، والثورة الصينية سنة 1949 عرفت ماوتسي تونغ وغيره. ينظر، البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2010

[3]-**المرجع نفسه، ص137**.

[4]-محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، **المصدر السابق**، ص64.

[5]-فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترجمة فيصل الأحمر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، المسك 2010، ص191.

وبما أنّ ج.ت.و كانت تكافح من أجل تحرير البلاد فلا يمكن أن نستشف من إيديولوجيتها سوى المحاور الكبرى التي تمثل قاسما مشتركا بين عموم المجتمع بمختلف العناصر التي تكونه[1]. كما كانت غاية مفجري الثورة هو تجاوز أزمة ح.إ.ح.د وتلافي الانقسامات بتجنب الأخطاء التي وقع فيها المسؤولين الأوائل في الحزب والمنظمة الخاصة، وذلك بتسريع وتقديم العمل المسلح على مسألة اكتساب الشروط التنظيمية. وكان تسيير الثورة يتم بواسطة قيادة جماعية وأحيانا فردية على شكل مبادرات من طرف بعض القادة. وبالتالي لم تكن الولايات التاريخية تستند إلى تنظيم أو قوانين واضحة، مما أوجد خصوصية ثورية لكلّ ولاية.

إنها ثورة رمت بالشعب إلى المواجهة المسلحة مع قوات الاستعمار دون مقدمات وتحضيرات، فكانت له بمثابة المفاجأة، "ولم تكن ج.ت.و أبدا قد أعدّت نفسها للاستمرار في الكفاح لمدة طويلة"[2]، فكانت في النهاية انطلاقة متسرعة ومرتبكة دون القيام بعملية تنظيمية متكاملة كحلّ لتجاوز الخلافات التي قد تعصف بالمشروع الثوري.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتنظر في تلك الانتقادات الموجهة للثورة، ومدى صدقها على أرض الواقع، وذلك بالوقوف على التنظيم بجميع جوانبه السياسية والإدارية والعسكرية، ولاسيما في الولاية الثانية التاريخية التي اكتسى التنظيم فيها، على غرار الولايات التاريخية الأخرى، أهمية كبيرة في مواجهة الإستراتيجية الاستعمارية للقضاء على الثورة، وشهد تطورا خلال سنوات الثورة مابين 1954 و1962، وكانت له علاقة وطيدة بالتحولات التي طرأت على المجتمع من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وهي إشكالية مربكة لأنّ المادة الضرورية للإجابة عنها غير متوفرة بالشكل والقدر المناسبين ومسار البحث عنها شائك، كما هي مغرية من جهة أخرى لأنها كفيلة بتنوير جانب من جوانب الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية فإنّي جزّأتها إلى التساؤلات التالية:

---

[1]–د. العمري طاهر، "**محاضرات ماجستير في مقياس جبهة التحرير الوطني**"، بقسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، 2008-2009، بتاريخ 2ماي 2009.

[2]–فرحات عباس، **تشريح حرب**، ترجمة احمد منور، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2010، ص144.

أ-إلى أيّ مدى كانت الحاجة إلى إقامة تنظيم سياسي-إداري وعسكري في الولاية الثانية، وما مدى نجاعته في مسايرة الأمر الواقع؟.

ب-كيف كان لهجومات 20 أوت 1955 بالمنطقة (الشمال القسنطيني) الدور الفعّال في ترسيخ ضرورة إقامة تنظيم سياسي وإداري وعسكري؟[1]

ج-هل مكّن ذلك التنظيم السياسي-الإداري والعسكري من تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بسهولة ومن دون أي صعوبات تذكر؟

د-إلى أي مدى كان الالتزام بالتنظيم السياسي والعسكري الذي أقرّته الثورة في الشمال القسنطيني، وكيف انعكس ذلك التنظيم على العلاقات بين عناصره داخل الولاية الثانية من جهة وعلى العلاقة بين النظام الثوري وفئات الشعب من جهة ثانية؟

هـ- كيف كان واقع التنظيم السياسي-الإداري والعسكري في الشمال القسنطيني قبل مؤتمر الصومام 1956وكيف تطور من بعده؟

و-هل اعتمد مؤتمر الصومام على بعض التنظيمات التي كانت قائمة في الشمال القسنطيني باعتبارها نماذج يمكن الاستعانة بها مثل«المجالس الشعبية»؟

ز-هل كان للتنظيم السياسي-الإداري والعسكري الدور الفعال في تلافي الخلافات في الولاية الثانية؟

ح-هل أثّر ظهور القاعدة الشرقية في أواخر سنة 1956، وتأسيس الحكومة المؤقتة سنة 1958، ونشأة هيأة الأركان العامة سنة 1959، على التنظيم السياسي-الإداري والعسكري للولاية الثانية؟

ط-ما هي المشاكل التي اعترضت التنظيم السياسي والعسكري في الولاية الثانية، وكيف انعكست قرارات مؤتمر الصومام خصوصا منها ما تعلّق بأولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري على سير الثورة في الشمال القسنطيني؟

ي-هل صمد ذلك التنظيم السياسي والعسكري أمام السياسة الاستعمارية الفرنسية، وأمام بعض الأزمات التي عرفتها الثورة؟

4-حدود الدراسة:

وتماشيا مع طبيعة الموضوع فقد حصرته مجاليا(جغرافيا) في الولاية الثانية المعروفة بالشمال القسنطيني، وهي إحدى الولايات المنبثقة عن التقسيم الجغرافي الثوري للتراب الوطني سنة 1956 بعدما كانت تسمى بالمنطقة الثانية عشية اندلاع الثورة التحريرية، ومن الناحية الزمنية بين سنتي 1954و1962، حيث يشير التاريخ الأول إلى اندلاع الثورة التحريرية وبروز النواة الأولى للتنظيم السياسي-الإداري والعسكري للثورة في مواجهة الواقع ميدانيا.

أمّا سنة 1962 فتمثّل تاريخ تحقيق الجزائر لاستقلالها وبذلك اندثار التنظيم السياسي-الإداري والعسكري وزواله تدريجيا رغم بقاء ملامحه في ظل ظهور مؤسسات سياسية وعسكرية للدولة الجزائرية المستقلة. وبين هذين التاريخين وجب عليَّ التوقف عند حدثين بارزين في تاريخ الثورة التحريرية وهما سنة 1956 التي تمثل منعرجا حاسما في مسيرتها بانعقاد مؤتمر الصومام والقرارات التنظيمية التي خرج بها، وسنة 1958 التي تؤرّخ للإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي تعتبر امتدادا طبيعيا ومباشرا للجنة التنسيق والتنفيذ، وكانت تمارس السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن، وهي مسؤولة عن قيادة الحرب وتسيير مصالح الأمّة. كما لها صلاحيات تشريعية واسعة[1]. ومن جهة أخرى شهدت قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة التي أعادت ديغول إلى الحكم، والذي منح كلّ الوسائل للجيش الفرنسي لكي يضع حدّا للثورة، ممّا حتّم عليها التكيّف مع الوضع الجديد[2]. كما جاء اختياري لكل فترة الثورة ما بين 1954و1962 لأنها ستمكنني من معرفة التغييرات والتطورات على مستوى التنظيم، كتلك القوانين الأساسية لجبهة

---

[1] -لمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، الأفكار السياسية والتصورات الدستورية- التنظيم المؤسساتي للثورة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1998، ص106.

[2] -يذكر بن طوبال في هذا الصدد: "...كنّا في تلك المرحلة بعيدين عن ساحة المعركة، وكانت تنقصنا الوسائل اللازمة للقيام بالحرب من مال وسلاح وإطارات، وهي ضرورية لكي تتمكن الثورة من بلوغ مرحلة جديدة، وحتى تتمكن من مواجهة الوسائل الحربية الجديدة...كان يجب إيجاد مسار ثوري جديد وإستراتيجية جديدة كذلك...ومن هنا بدأت الخلافات، وبرزت معها أزمة على مستوى القيادات في الداخل...))، ينظر، "المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة لعموري ضدّ الحكومة المؤقتة"، جريدة الخبر اليومي، عدد6984، يوم 13 فيفري 2013، ص25.

التحرير الوطني التي أقرّها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تعدّ إطارا عامّا يجب أن تندرج فيه مختلف اللوائح والتنظيمات الخاصة والمحلية[1]، والتي قد تساعدني في الخروج ببعض الاستنتاجات.

5-مناهج الدراسة:

وحتىّ أجد سبيلي عبر هذه الأرضية كان عليَّ أن أعتمد على مناهج تسمح لي بأن أحدّد السبيل الواجب إتّباعُهُ، فكان أوّلا المنهج التاريخي الوصفي الذي من خلاله سأتطرق إلى عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها وفق تسلسلها الزمني مع مراعاة ما له علاقة بالموضوع في كل مراحله، ثمّ سأتّبع المنهج التاريخي التحليلي في تحليل الوقائع والأحداث تحليلا دقيقا وربطها ببعضها البعض مع الوصول إلى أحكام موضوعية، وبالموازاة مع ذلك سيكون المنهج التاريخي المقارن حاضرا من خلال إجراء مقارنة بين الولاية الثانية وبعض الولايات التاريخية الأخرى من حيث التنظيم السياسي-الإداري والعسكري.

6- الدراسات السابقة:

تُعرّف الدراسات السابقة بأنها: ((الجهود البشرية التي بحثت في الموضوع الذي يدرسه الباحث بعينه، أو موضوعا مقاربا له من زاوية من الزوايا، وفي ظرف من الظروف البيئية المتعددة، ممّا تمّ نشره بأي شكل من الأشكال، بشرط أن تكون مساهمة ذات قيمة علمية، وقد يكون النشر بالطباعة أو بالمحاضرات أو الأحاديث المذاعة صوتا فقط، أو صوتا وصورة، أو تقديمها لمؤسسة علمية للحصول على درجة علمية...))[2]. وتكمن أهمية البحوث والدراسات السابقة في أنها تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات، فهي تعين الباحث في تحديد المفاهيم والمصطلحات، وتوجهه بإطلاعه على المناهج المتبعة والأدوات المستخدمة والفروض المنطلق منها، ثم النتائج المتوصل إليها.

---

[1]- يحي بوعزيز، **من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962**، 1-2، ((**القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني**))، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 27.

[2]-أحمد إبراهيم خضر، **إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة**، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، 2013، ص154.

وفي حدود إطلاعي، لا توجد دراسات ولا بحوث سابقة، تناولت موضوع بحثي بشكل مباشر، أو أفردته بعمل مستقل، بل هناك من الدراسات ما لها علاقة بموضوع بحثي من حيث تخصيصها فصلا، أو مبحثا أو فقرات، أو اتخذت إحدى جزئيات بحثي كعنوان لها مع الاختلاف في الإطار المكاني المستهدف بالدراسة، وهو ما سأوضحه لاحقا.

إنّ هذه الدراسات التي سوف أعرضها كانت الموجّه لي إلى النقطة التي بدأت منها دراستي المقترحة، وجعلت النقطة المحورية في دراستي امتدادا للنتائج المتوصل إليها، بعدما تأكدت من عدم تطرقها للمشكلة من الزاوية نفسها. لأنني أسعى من وراء دراستي هذه إلى تحقيق مبدأ التراكمية لا تكراريتها. كما تجدر بي الإشارة إلى أنّ هذه الدراسات السابقة قد زوّدتني بمصادر لم أكن أعرفها من قبل، ونبّهتني إلى طبيعة المادة العلمية التي تراوح الحصول عليها بين الصعوبة واليسر.

وفيما يلي مجموعة من الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع بحثي والتي رتبتها حسب أهميتها:

تأتي الدراسة التي تقدم بها الباحث محمد قنطاري بعنوان:

-Mohamed Guentari, l'organisation politico administrative -et militaire de la révolution algérienne 1954-1962, office des publications universitaires, (Tome 1 et Tome2), Alger ,2000.

والمتكونة من جزئين وملاحق (ج1 من 574 صفحة، وج2 من 535صفحة)، من الدراسات المهمة في ميدان التنظيم السياسي-الإداري والعسكري للثورة الجزائرية 1954-1962، والتي تناولت أهمية التنظيم، المذكور آنفا، وتطوره بصفة عامة، حيث كانت لي كنقطة ارتكاز محورية في إسقاط مسألة التنظيم على الولاية الثانية التاريخية وفي الفترة نفسها (أي مابين 1954و1962)، كما كانت لي الموجه الأساسي في رسم معالم الموضوع من خلال وضع محاوره الرئيسية، ولاسيما ما تعلق بمصادر التنظيم خلال الثورة، والتي تعود إلى زمن الحركة الوطنية والمنظمة الخاصة، وكذا في التطرق للتنظيمين القضائي والصحي عند جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ووجهتني لمسائل تنظيمية أخرى، ولكن بخصوصية مجالية أي في الولاية الثانية، التي لا يختلف اثنان على أنها لم تعرف مشاكل مثل باقي الولايات التاريخية.

ومن هنا جاءت أهمية موضوعي الذي يمثل تكملة لأجزاء التنظيم خلال الثورة، انطلاقا من أنّ دراسة الباحث محمد قنطاري ركّزت على التنظيم في الولاية الخامسة، وبالتالي لا تكتمل، في رأيي، الصورة إلاّ بعد إبراز مظاهر وأشكال التنوع والثراء في تركيبته، حتى تظهر الأجزاء متكاملة،

وتحقق، إذًا، دراستي مبدأ التراكمية من خلال ما ستساهم به في مجال التنظيم، على الرغم من اختلاف مصادر البحث وتعددها. ولا أغفل هنا الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة قد نبهتني إلى بعض المصادر والمراجع، والتي استعنت بها في بحثي.

ولا تقلّ أهمية دراسة ناصر الدين مصمودي، الموسومة بـ:الولاية الثانية وعلاقتها بالولايات التاريخية والهيئات القيادية للثورة 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر(2)، أبو القاسم سعد الله، 2016-2017. (والتي جاءت في 390 صفحة مع مجموعة من الملاحق والفهارس)، والتي عالجت إشكالية علاقة الولاية الثانية بالولايات التاريخية والهيئات القيادية العليا للثورة، والتي عرفت حسبه تطوّرا وخضعت لظروف الحرب ومستجداتها، سواء على مستوى الاستعمار الفرنسي أو على مستوى هياكل قيادة الثورة.

وبما أنّ دراستي تشترك معها في الإطار المجالي والزماني، وأنّ هذه الدراسة السابقة قد أفردت الموضوع بفصل عنوانه: التنظيم السياسي والإداري والعسكري للولاية الثانية (1956-1962)، لكنه ومن خلال اطلاعي جاء الفصل مبتورا زمنيا، كما أنه لم يعط التنظيم المذكور حقه، بل جاء مختصرا، وهو أمر فرضته طبيعة الموضوع، ومن هنا جاءت دراستي لتغطي النقص الذي ورد في هذا الميدان بالتوسّع فيه وتفصيله. وفي فصل آخر تحت عنوان الولاية الثانية وعلاقاتها بالولايات الأخرى وبالهيئات القيادية العليا للثورة مابين 1956-1962، حيث أغفل مسألة التنظيم في هذه العلاقات، لتأتي دراستي من أجل إضافة عنصر التنظيم في ذلك، مثل ضبط الحدود بين الولاية الثانية والثالثة (القبائل) من جهة، وبين الولاية الثانية والولاية الأولى (الأوراس) من جهة أخرى، والتي كانت حولها مراسلات واتصالات كما ستبينه الوثائق الأرشيفية التي استرجعتها مصالح الأمن الفرنسية من عناصر النظام الثوري بالولاية الثانية.

ومن جانب آخر فإنّ التحاق بعض مسؤولي وقادة الولاية الثانية ببعض الهيئات القيادية للثورة مثل م.و.ث.ج ول.ت.ت ثمّ ح.م.ج.ج كان له الأثر على تبدّل مسؤولي النظام في الولاية 2، وتعويضهم بآخرين، كالتحاق قائد الولاية لخضر بن طوبال بلجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1956 وخروجه مع أعضائها نحو تونس سنة 1957، وبعده خرج خليفته علي كافي في أواخر سنة 1958 ضمن مكتب م.و.ث.ج، وعوّضه نائبه العسكري صالح بوبنيدر الذي تباينت حوله

أراء المهتمين بين أنه كان قائدا فعليا أو قائدا بالنيابة. ومن البديهي أن سيؤدي أي تغيير على المستويات القيادية العليا إلى تغييرات على المستويات الدنيا، مع تسجيل في بعض الأحيان نزعة جهوية وذاتية في التعيينات انعكست أحيانا على النظام والتنظيم على المديين القريب والبعيد مثل ما حدث سنة 1962 بين مجموعة بوبنيدر المتكونة من الطاهر بودربالة وعبد المجيد كحل الراس ومجموعة العربي برجم ومعه رابح بلوصيف، والذين كانوا يشكلون مجلس الولاية في الفترة ما بين 1959 و1962.وعليه جاءت دراستي هذه لتنظر في مدى التأثير والتأثر في علاقة الولاية الثانية بالهيئات القيادية، والكشف عن تداعيات ذلك على النظام والتنظيم في الولاية الثانية.

وتتقاطع إضافتي هذه مع تلك الإضافة التي ستكون للدراسة الموسومة بـ: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006. لعبد النور خيثر، (وردت في529 صفحة)، حيث سأتوسع في مسألة تطور مسار قيادات الولايات التاريخية الستّ وذلك بالتركيز على مسار قيادة الولاية الثانية، انطلاقا من القائد ديدوش إلى صالح بوبنيدر. ومعالجة إشكالية غموض القيادة الجماعية في ظلّ استقلالية الولايات، كتلك المبادرة التي انفردت بها الولاية الثانية عندما أسست المجالس الشعبية.

وفي مجال التنظيم القضائي بالولاية الثانية سمحت لي الدراسة التي دارت حول: التنظيم القضائي الثوري 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2013-2014. لعالم مليكة، (وردت في 428صفحة)، بإبراز الخصوصية في التنظيم القضائي للولاية الثانية، وذلك بحكم الاختلاف في الخصوصيات الجغرافية والبشرية والسياسية والاقتصادية بين الولايات التاريخية.

7-مصادر ومراجع الدراسة:

لا شك في أن من بين المصادر الأساسية لكتابة تاريخ الثورة الأرشيف الفرنسي الخاص بالثورة والمعروف هناك في فرنسا بـ"أرشيف الجزائر"، وهي أرشيفات من إنتاج الجيش الفرنسي بالجزائر على اختلاف مستوياته بدءا من المستوى الأعلى في مختلف دواوين المندوبية العسكرية بالولاية العامة وبمكاتب القيادة العسكرية العليا في الجزائر إلى مستوى القطاع الذي هو أدنى هذه المستويات، مرورا بالمستوى الثاني المتعلق بهيئة الأركان لمختلف الأسلحة (Etat major

interarmées)، والمستوى الثالث الذي هو مستوى الفرق العسكرية ومستوى النواحي أوالجيوش الثلاثة (وهران، قسنطينة، الجنوب). ومواضيع الأرشيف بحسب المصالح أو المكاتب التابعة للجيش، فوثائق المكتب الثاني تدور مواضيعها حول الوضع في الجزائر وبالخصوص حول الثورة في جميع مراحلها وفصولها ومؤسساتها وقياداتها وطرق عملها وتنظيماتها (وهي التي تفيدني كثيرا في بحثي)...ووثائق المكتبان الخامس والسادس خاصّان بالحرب النفسية وبالعمل السيكولوجي، ويختص المكتب الثالث بالعمليات العسكرية، أما المكتبان الأول والرابع فخاصّان تقريبا بالتنظيمات العسكرية عموما في الجزائر وبالصحراء[1]، لكن الاعتماد على الأرشيف الفرنسي ومن جانب واحد لا يكفي، على الرغم من أن كثيرا من هذه الوثائق التي تتضمنها الملفات هي أصلا لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، وعلى أساسها أُنجزت الدراسات والتحقيقات الفرنسية. وبالتالي فالدراسة لا تكون مستوفاة ولا موضوعية إلا إذا تعددت مصادرها وتنوعت. وفي خضم كل هذا فالمصدر الجزائري المتاح في الوقت الراهن هو "التقارير الجهوية"[2] التي تكشف لنا عن أحداث وتفاصيل ومعلومات في غاية الأهمية عن الثورة على مستوى الولايات، والذي يسمح لنا بإجراء مقارنات والقيام بدراسات والخروج باستنتاجات، ورفع بعض الغموض عن القضايا التنظيمية التي لازالت عالقة، على الأقل على مستوى الولاية الثانية التاريخية.

لقد بذلتُ قصارى جهدي لكي أتحصل على مصادر ومراجع متنوعة ومتخصصة من أجل توظيفها في بحثي، فقمت في هذا الإطار ببعض التنقلات داخل وخارج الوطن، وفقت في بعضها وأخفقت في أخرى، كما اقتنيت بعض المصادر والمراجع من مالي الخاص، وأقمت علاقات واتصالات مع أساتذة وباحثين ومهتمين في التخصص نفسه، تندرج في إطار البحث عن مصادر ومراجع موضوع دراستي.

في الواقع لقد استفدت كثيرا من الوثائق التي يوفّرها مركز الأرشيف "بفانسان" بباريس "Service Historique de la Défense" (SHD) أين جمعت عن طريق التصوير الرقمي على كم هائل

---

[1]– عبد الحميد زوزو، **عبد الحميد زوزو**، "**مصادر تاريخ الثورة الجزائرية**"، مجلة الثقافة، العدد110-111، سبتمبر–ديسمبر 1995، ص15.

[2] –تحصلت في إطار بحثي هذا على تقارير الولاية الثانية في الفترة الممتدة من 1959-1962، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية جيجل.

من الوثائق. وفي باريس اقتنيت كتبا حديثة ومتخصصة. كما كانت لي زيارة لمكتبة آل سعود بالدار البيضاء في ربيع 2016، ولمركز الأرشيف لولاية قسنطينة، ولمتاحف المجاهد كمتحف المجاهد بقالمة وسكيكدة والطارف وقسنطينة، حيث تحصلت على بعض المراجع والمذكرات ومجلات أول نوفمبر. كما استفدت من الشهادات المسجلة لمجاهدين من الولاية الثانية على مستوى جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة.

أ-المصادر:

-الوثائق الأرشيفية:

لقد مكنتني زيارتي لمركز الأرشيف بفانسان بفرنسا في شهر جانفي 2018 من الحصول على كم هائل من الوثائق الأرشيفية، حيث وعلى الرغم من قصر مدة التربص (15 يوما) فإنني استطعت تصفح وتصوير محتوى العلب الأرشيفية التالية:

العلبة1: Compte rendu du séjour au maquis du nord constantinois de M. André Pierre instituteur GR 1H1612.

العلبة2: Organisation et activités rebelles dans le constantinois, l'Oranie et le Sahara (1956-1959). GR 1H 1568/D1.

العلبة3: Fiches d'interrogatoires (juillet-décembre 1960), traduction de documents récupérés sur les rebelles et renseignements sur les rebelles (1955-1959). GR 1H4407/D2.

العلبة 4: Bulletins Mensuels de renseignements, cartes d'implantation de l'armée nationale populaire (janvier-octobre 1963). GR 1H2834.

لقد ساعدتني هذه الوثائق[1]، إلى حدّ ما، في الكشف عن طبيعة التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية، خصوصا في الفترة مابين 1956 و1962، حيث وردت أسماء بعض مسؤولي وقادة النظام الثوري، والإشارة إلى بعض القضايا، والمساهمات من طرف العناصر المكونة للتنظيم والنظام على حدّ سواء، كدور المرأة، والنظام الثوري في المحتشدات، ومصلحة الاتصالات

[1]-يواجه المتصفح لهذه الوثائق مشاكل عديدة منها أنها متناثرة وموزعة على علب عديدة، حيث يُعتقد أن وثائق الموضوع الواحد موجودة في علب أخرى، مع غياب بعض الصفحات من بعض التقارير، وأنّ بعض الوثائق طالتها بعض التشطيبات لبعض أسماء الأشخاص من طرف متصفحيها.

والأخبار التابعة للولاية الثانية وغيرها. إلاّ أنّ هذه الوثائق لا تفي بالغرض إن لم يتم إخضاعها للنقد الموضوعي، ومقارنتها بوثائق أخرى إن أمكن، وبمصادر تعالج الموضوع نفسه، كالشهادات الحية، والمذكرات الشخصية لبعض المجاهدين.

ولا يفوتني هنا الإشارة إلى حصولي على بعض الوثائق الأرشيفية من عند الدكتور علاوة عمارة، المهتم بتاريخ الثورة في منطقة بني حميدان وما جاورها في الولاية الثانية.

-الشهادات الحية واللقاءات الشخصية:

لا يختلف اثنان حول أهمية الشهادات الحيّة في كتابة تاريخ الثورة، وأنّ ما تقوم به حاليا بعض الجهات الرسمية[1] في تسجيل وجمع الشهادات، له دور كبير في معرفة بعض القضايا، ولقد كانت لي فرصة للإطلاع على بعض الشهادات الحيّة المسجلة على مستوى جامعة الأمير عبد القادر والتي وظّفت بعضها في دراستي هذه، مضافة إليها بعض شهادات المقابلات الشخصية التي أجريتها مع بعض مجاهدي الولاية الثانية والتي احتفظت بها منذ مرحلة الماجستير.

وهناك شهادات أخرى منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي و"اليويتوب" وبعضها الآخر بثّته بعض القنوات التلفزيونية الوطنية[2]، وشهادات أخرى منشورة في بعض الجرائد الوطنية والمجلات كمجلة أول نوفمبر.

-المذكرات الشخصية:

عرفت الساحة الوطنية مؤخرا صدور بعض المذكرات الشخصية لبعض من عاشوا أوعايشوا الحدث، تتحدث عن تجربة شخصية مرتبطة بأحداث سياسية وعسكرية وقضايا شهدتها الولاية الثانية. لكن وعلى الرغم من اكتسابها نزعة ذاتية وأحيانا جهوية فإنها كانت لي الموجه في معالجة بعض مسائل التنظيم على مستوى الولاية الثانية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مذكرات علي كافي، ومذكرات محمد قديد التي جاءت كرد على مذكرات علي كافي، ومذكرات عمر شيدخ العيدوني التي تتناول جوانب من الثورة في أولاد عيدون (الميلية)، ومذكرات محمد حربي "حياة تحدّ وصمود"، ومذكرات محمد بوضياف ((التحضير لأول نوفمبر 1954))، ومذكرات ابراهيم سلطان شيبوط حول

[1]-هناك حركة واسعة في جمع وتسجيل شهادات المجاهدين حول الثورة التحريرية من طرف وزارة المجاهدين ومتاحف المجاهد والجامعات والإذاعات الجهوية.

[2]-مثل حصة "شاهد وشواهد" في القناة التلفزيونية الوطنية، وحصة "صنعوا الحدث" في قناة البلاد وغيرهما من الحصص التاريخية.

زيغود يوسف، ومذكرات عبد الرحمان بن العقون ((الكفاح القومي والسياسي))، ومذكرات الطاهر الزبيري ((مذكرا آخر قادة الأوراس))، ومذكرات بن يوسف بن خدّة ((جذور أول نوفمبر 1954))، ومذكرات محمد مشاطي ((مسار مناضل)). ومذكرات رابح لعلى، مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني (الولاية 2).

وباللغة الفرنسية نجد:

ومذكرات Amrane Danièl Djamila ,Des femmes dans la guerre d'Algérie, Kimekem Elhadi, EL Milia, les souvenirs d'un ancien combattant de l'armée de libération nationale, ومذكرات Rabah Lala, Mémoire d'un combattant du FLN (Wilaya2).

ب-المراجع:

لقد استفدت كثيرا من بعض المراجع باللغتين العربية والفرنسية والتي رافقتني في بحثي، ومن أهمها: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج1وج2، وكتاب، العايش بكار، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1936-1937، وكتاب علي بوداري، نافذة على اقتصاد الثورة في الشمال القسنطيني، 2-التموين من الجلب إلى الاستهلاك، وكتاب، القوانين الداخلية لجيش التحرير الوطني للمؤلف نفسه، وكتاب، بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، وآخر للمؤلف نفسه، بعنوان، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1954، وكتاب، أبو القاسم سعد الله ، الح.و.ج، ج2، وج3، وكتاب، سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، وكتاب، محمد عباس ، ثوار...عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، وآخر بعنوان فرسان الحرية، وكتاب لعلاوة عمارة، المسيرة النضالية للشهيد محمد الصالح ميهوبي، وآخر بعنوان، من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، ج2، تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، وكتاب عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، بجزئيه 1و2، وعن المراجع باللغة الفرنسية، وظفت مايلي:

Yves Courrière, La Guerre d'Algérie, vol.2 : Le temps des léopards, et livre de Mohamed Guentari, l'organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne 1954-1962, Et livre de Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN documents et histoire 1954-1962, et livre de Gilbert Meynier, histoire intérieure du FLN, 1954-1962.

8- صعوبات البحث:

إن ما يجب الإشارة إليه هو تلك الصعوبات التي واجهتني في انجاز هده الأطروحة، والتي أحصرها في النقاط التالية:

–ندرة المراجع والمصادر التي تتناول موضوع التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية بصفة خاصة، ماعدا بعض الإشارات المختصرة التي وردت في بعضها لا تتعدى في غالب الأحيان بعض السطور القليلة.

– تضارب المعلومات وتناقضها في اغلب الأحيان في مسألة التنظيم في الولاية الثانية خاصة بالنسبة لمسؤولي القسمات والنواحي والمناطق، وورودها مبتورة أحيانا أخرى، سواء زمنيا أومجاليا.

– الحركة التي عرفتها بعض جهات الولاية الثانية في كتابة التاريخ المحلي من طرف بعض الأكادميين وإصدار بعض المذكرات، إلا أنه غاب، في نظري، عن بعضها السياق التاريخي والمجالي بالنسبة للولاية الثانية، فتشعبت المعلومات وبالتالي تناقضت في بعض الأوقات، وغلب على بعضها الصبغة الذاتية والتمجيد للأحداث والبطولات.

–ندرة الوثائق ومناعتها، وحتى وإن وجدت فإنه يتعذّر الوصول إليها بحجة المساس بسمعة الأفراد أو إثارة بعض الحساسيات بعد تكبد المشاق للوصول اليها.

– أغلب الوثائق المتعلقة بالموضوع سواء من قريب أو من بعيد موجودة في دور الأرشيف الفرنسي[1]، الأمر الذي يعدّ صعب المنال في الوقت الراهن أمام عراقيل البحث، خصوصا إذا تعلّق الأمر بتاريخ الثورة الجزائرية، وعلى الرغم من استفادتي من تربص قصير المدى (15 يوما) مموّل من جامعة الطارف في شهر جانفي 2018، زرت فيها مركز الأرشيف «بفانسان»، إلا أن المدّة تبقى غير كافية، ووجدت صعوبة كبيرة في ترجمة ودراسة الوثائق وتحليلها لأن ذلك يتطلب مهارة وتجربة تؤخذ مع الوقت.

– ذلك التداخل بين التنظيم السياسي والإداري والعسكري في التنظيم الثوري، بحكم ازدواجية مهام عناصر جيش التحرير الوطني، العسكرية والسياسية[2].

---

[1] –على الرغم من أن القسم الأكبر من الملفات غير مسموح الاطلاع عليه كملفات المكتب الثاني التي لا يسمح إل بثلثها من بين 811 ملفا 547 ممنوعة، فإنه بإمكان الباحث الشروع في دراسة الكثير من الموضوعات ذات الهيكلة الإدارية ومختلف التنظيمات السياسية والعسكرية، لكن الملاحظ هو تناثر الوثائق ذات الصلة بين علب كثيرة يصعب الربط فيما بينها لاعتقاد الباحث أنها مبتورة. ينظر حول ذلك، عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص15.

[2] –جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، ترجمة فيري حمّاد، ط1، دار الطليعة، بيروت 1961، ص151.

9- خطة الأطروحة:

لقد رتبت محتوى هذه الأطروحة في خمسة فصول وستّة وعشرون (26)مبحثا، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى الخلفيات التاريخية التي استند إليها مفجرو الثورة التحريرية في مسألة للتنظيم، ووقفت في المبحث الأول معنى ودلالة كل من التنظيم والنظام والعلاقة بينهما، ثمّ عرّجت باختصار في المبحث الثاني على التنظيم السياسي والإداري والعسكري للاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830 وآثاره، وفي المبحث الثالث رأيت بأنّ هناك ضرورة ملحّة تفرض نفسها لعرض لمحة عن التنظيم في حزب الشعب الجزائري/ ح.إح.د. وكذلك الأمر نفسه في المبحث الرابع الذي تضمّن التنظيم في المنظمة الخاصة 1947-1950.

أمّا في الفصل الثاني الذي أخذ عنوان الثورة في الشمال القسنطيني بين الإقدام والاحجام والتردّد، فإنني قسمته إلى أربعة مباحث، كان التعريف بالمنطقة الثانية المسماة بالشمال القسنطيني في المبحث الأول، ثمّ عرضت في المبحث الثاني لأطوار أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الشمال القسنطيني، وفي المبحث الثالث التحضيرات للثورة في المنطقة نفسها، وفي الأخير أي في المبحث الرابع وقفت على اندلاع الثورة في الشمال القسنطيني.

وخصصت الفصل الثالث للبدايات الأولى للتنظيم في المنطقة الثانية، والذي اشتمل بدوره على ستّة مباحث، يبدأ من تكوين المجموعات وتوسيع نظام الثورة في اجتماع التوميات في المبحث الأول، مرورا باستئناف التنظيم في الشمال القسنطيني في ربيع 1955، أي بعد استشهاد القائد ديدوش مراد، في المبحث الثاني، ثمّ في المبحث الثالث رأيت أنّ العمل المسلح كان من دعائم التنظيم الثوري في الشمال القسنطيني والذي كان يسير معه بالتوازي، وتضمّن المبحث الرابع انعقاد مؤتمر تايروا والهيكلة الجديدة التي انبثقت عنه، وفي المبحث الخامس فصّلت في مسألة المجالس الشعبية التي كانت الولاية الثانية السبّاقة لتأسيسها، وفي المبحث السادس كان للتنظيم الصحي نصيب من مسألة التنظيم.

وفي الفصل الرابع الذي حمل عنوان الهيكلة التنظيمية بعد مؤتمر الصومام 1956خصصت فيه المبحث الأول لمشاركة المنطقة الثانية في مؤتمر الصومام وكيفية تطبيقها لقراراته، وأمّا ما ترتّب عن ذلك من هياكل تنظيمية في الجانبين السياسي والإداري فقد جاء في المبحث الثاني، وتماشيا مع عنوان الأطروحة في شقّها العسكري فإنني خصصت المبحث الثالث للتنظيم العسكري منذ

1956. ولما كان لظهور القاعدة الشرقية تأثير على التنظيم الهيكلي في الولاية الثانية فقد كان له نصيب في المبحث الرابع. وخصصت المبحث الخامس للتنظيم القضائي، بينما تضمن المبحث السادس بعض القيم الروحية والأخلاقية التي تميزت بها الولاية الثانية.

أمّا الفصل الخامس والأخير المعنون بالهيكلة التنظيمية (1959-1962)، فقد قسّمته إلى ستّة مباحث، جاء في المبحث الأول الوضعية العامّة في الولاية الثانية (1959-1962) على مستوى القيادة بالخصوص، بينما ورد في المبحث الثاني التنظيم السياسي والإداري (1959-1962)، الذي شمل حدث تنظيمي هام تمثل في استحداث المنطقة الخامسة (قسنطينة – المدينة)، وكان المبحث الثالث مخصص لجوانب من التنظيم العسكري (1959-1962). ورأيت أنّ إفشال الولاية الثانية لمؤامرة لابلويت له علاقة بالتنظيم فأدرجته في المبحث الرابع، ثمّ ورد في المبحث الخامس علاقة الولاية الثانية ببعض الولايات الأخرى وببعض مؤسسات الثورة الجزائرية. وفي آخر الفصل أدرجت مبحث سادس تناولت فيه الامتحان الذي تعرض له التنظيم في الولاية الثانية والمتمثل في أزمة صيف 1962. وأنهيت الأطروحة بخاتمة ومجموعة من الملاحق المتمثلة في صور ووثائق غير منشورة من قبل وقائمة المصادر والمراجع وفهرس الأماكن والأسماء وفهرس الموضوعات.

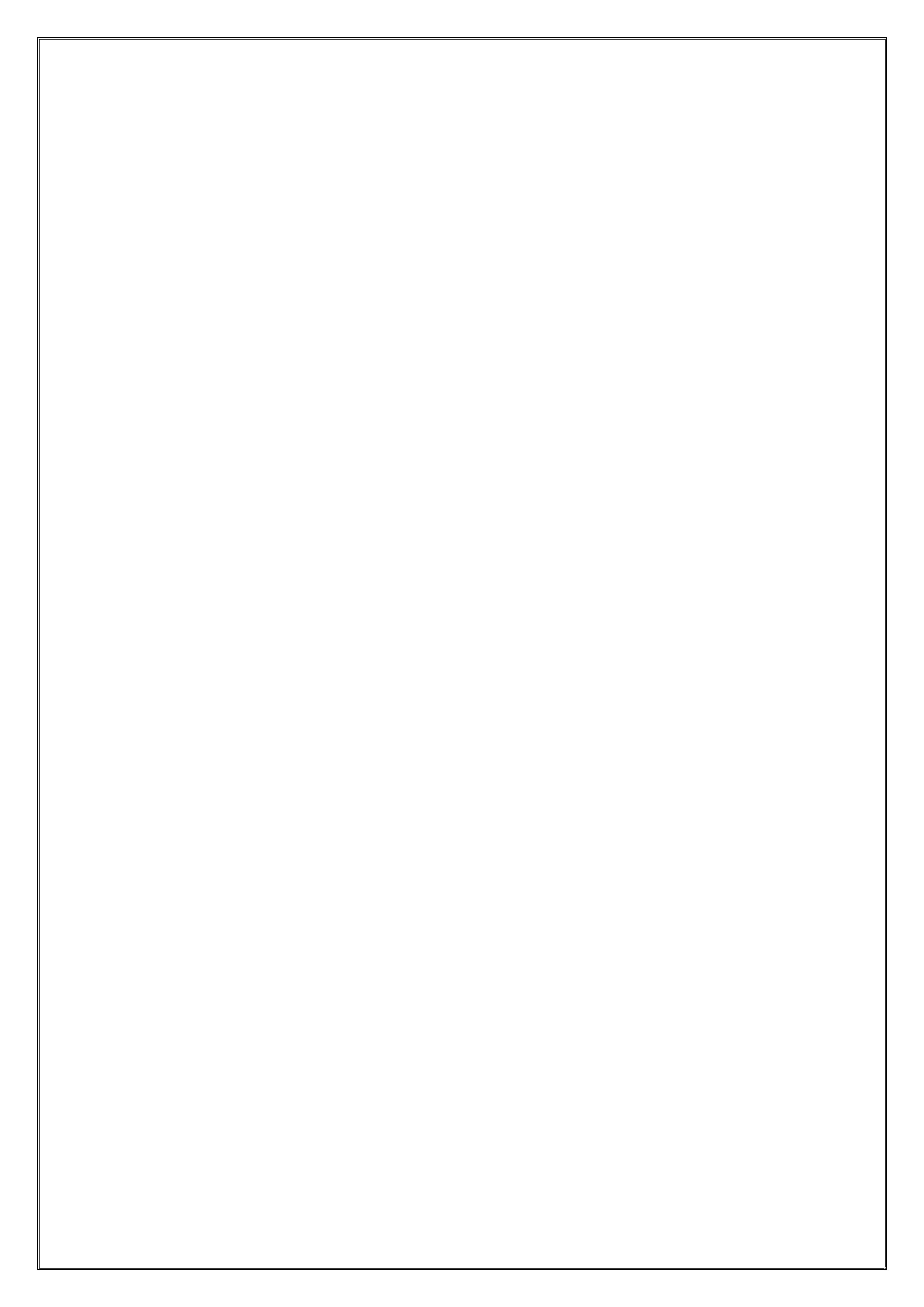
الفصل الأول: الخلفيات التاريخية والفكرية للتنظيم خلال الثورة التحريرية الجزائرية.

المبحث الأول: ((التنظيم)) و((النظام))، المعنى والدلالة.

المبحث الثاني: لمحة عن التنظيم السياسي والإداري والعسكري للاحتلال الفرنسي في الجزائر.

المبحث الثالث: لمحة عن التنظيم في حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د

المبحث الرابع: التنظيم في المنظمة الخاصة.



المبحث الأوّل: ((التنظيم)) و((النظام))، المعنى والدلالة.

1- نشأة وتطور التنظيم:

لا شكّ أنّ التنظيم في مجال السياسة والإدارة والجيش يمتد في أعماق التاريخ وما قبله، وأنّ للأمم والشعوب شرقها وغربها نصيب في البناء التنظيمي، وقد تطوّر كنشاط عبر العصور التاريخية، إذ انتقل فيها الإنسان تدريجيا من الحياة البدائية إلى حياة التمدن، وبالتالي تطوّر معه مفهوم التنظيم بكل أبعاده ليشمل مجالات عديدة سياسية وعسكرية ومدنية واقتصادية واجتماعية ودينية وتربوية...حتّى غدا التنظيم ميزة هذا العصر وصار العصر نفسه يسمى بعصر التنظيم[1].

تشير الكتابات التاريخية التي تناولت نشأة التنظيم وجذوره بأنّ قدماء السومريين هم أوّل من مارسوا التنظيم في شؤون حياتهم البدائية، في الفترة ما بين 2850 ق.م – 2400 ق.م عندما ظهرت فيها دويلات المدن وعرفت المدن نظام العشيرة فالقبيلة فالدولة- المدينة، فالحاكم (أو الملك) الذي كان يعاونه مجلس استشاري، كما عرف السومريون شكلا بدائيا من الديمقراطية[2]. وكان مبدأ المركزية هو السمة الغالبة، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي. ويعد حمّورابي الملك السادس للبابليين(1793 ق.م ـ 1751 ق.م) أحد روّاد التنظيم عندما أسّس جيشا ووضع أول تشريع قانوني في 1770 ق.م، يحدّد فيه العلاقة بين الحاكم ورعيته وبين الأفراد فيما بينهم[3]. أما عند الآشوريين (في بابل) فقد توحّدت السلطة بيد الملك، المطلق الصلاحيات، فهو قائد الجيش ورأس السياسة وينظّم الإدارة والاقتصاد والعدالة. أمّا في الأقاليم فكان ينوب عنه عدد من الموظفين، إلى أن أصبح فيما بعد وزيرا بجانب الملك، وأصبح للجيش وزيرُ حرب، وتوسّعت حاشية الملك.

---

[1]–ظهرت كتابات عديدة حول التنظيم في تخصصات شتى، في علم الاجتماع، العلوم الإدارية والقانونية، العلوم السياسية والتاريخ والاقتصاد، باللغة العربية وباللغة الأجنبية. منها ما اعتمدت عليه في أطروحتي والذي سيظهر لاحقا من خلال التوثيق وفي قائمة المصادر والمراجع.

[2]–د. وهيب أبي فاضل، **الموسوعة الكبرى لتاريخ الشعوب وحضاراتها، شعوب وحضارات الشرق القديم (والشعوب المعارة للشرق آنذاك)**، ج 3، ج 4، مركز الشرق الأوسط الثقافي، د.ت. ن، ص178.

[3]–عامر الكبيسي، **التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة (1)، الفكر التنظيمي**، ط1، تموز 2004، دار الرضا للنشر، دمشق، 2004، ص17.

أمّا عن التنظيم العسكري فقد كان لكل مدينة جيشُها الخاص منذ عهد السومريين وينتظم في فرق صغيرة مجهزين بالأسلحة. وفي عهد حمّورابي جرى تنظيم جديد للجيش، وبلغ الجيش ذروته التنظيمية مع الآشوريين إذ جعلوا الجيش فرقا عدّة، هي المشاة والرماة والخيالة والهندسة والتموين. وفي الجيش وحدات على رأس كل منها قائد وعددها من 10 إلى 1000 مقاتل، وكان على رأس الجيش قائد عام ينوب عن الملك في المعارك[1].

ولم تبتعد مصر كثيرا عن هذا المستوى، بل هناك من اعتبرها أوّل من عرفت التنظيم البيروقراطي قبل غيرها، وكانت ميزة الحكم المطلق المركزية، وغياب المجالس والهيئات الاستشارية. ماعدا تخويل بعض رؤساء المدن وشيوخ القرى بعض سلطاته لجباية الضرائب والرسوم[2]. فقد كان الملك يجمع السلطتين الدينية والمدنية ويستمد سلطته من الله، فهو الذي ينظّم الإدارة ويؤمّن الاقتصاد ويفرض العدل ويعيّن حكّام المناطق وكبار الموظفين وإذا مات يتكفل مساعدوه بتصريف أعمال الدولة. وظلّ الوضع على حاله إلى غاية الأسرة السادسة، حيث بدأ الملوك يستعينون بعدد من الأشخاص كمستشارين، واتخذوا مساعدين دائمين لهم، يرأسهم مسؤول كبير يعدّ الشخص الثاني في إدارة الدولة بعد الملك ينظّم السياسة والإدارة والجيش ويشرف على جمع الضرائب، ويساعده عدد كبير من الموظفين الكبار بجانب كل منهم عدد من الموظفين والكتاب والتقنيين والعمال.

وقد تمّ تقسيم البلاد إداريا إلى مناطق إدارية تنقسم كل منها إلى نواحٍ فقرى، يعيّن الملك على كلّ منها حاكما والموظفين اللازمين. وفي القرى يختار الأهالي شخصا يمثّلهم، وكان لكلّ منطقة عاصمتها وعَلَمُها وآلهتها، وكان كلّ حاكم مسؤول عن الأمن في منطقته، وكان الملك يعيّن القضاة، وكان كلّ متهم يدافع عن نفسه.

والملكُ هو من يقود الجيش وكان كل إقليم يقدّم عدد من الجنود، معظمهم من المرتزقة، وكان لكلّ إقليم قوة عسكرية خاصة، ولكلّ جيش ألبسته وأسلحته الخاصة، وأنشأ المصريون مع مرور الوقت جيشا نظاميا[3].

---

[1]-د. وهيب أبي فاضل، **المرجع السابق**، ص ص178- 181.

[2]-عامر الكبيسي، **المرجع السابق**، ص20.

[3]-د. وهيب أبي فاضل، **المرجع السابق**، ص ص76-84.

أمّا في الحضارة الهندية، فالتنظيم في فكر ((البراهمة)) خلال ق 8 ق.م التي كانت ترى أن الملك هو الإله الذي يختار القضاة والموظفين والمستشارين، على عكس ((البوذية)) التي ركّزت على أنّ البشر متساوون في تكوين المعابد والكهنوتيين.

واستمدت الصين فلسفتها في التنظيم من مدرستين هامتين، الأولى سميت ((بالتاوية)) 655 ق.م والتي كانت ترى أنّ الناس متساوين اجتماعيا، وأنّ ((التّاوي)) لا يعمل لدى السلطة إلاّ إذا اضطر لذلك، والثانية هي((الكوفنشيوسية))، التي كانت ترى الشباب المؤهل هو عماد إدارة الدولة بدل الأسر الأرستقراطية، وأنّ الإدارة القوية والحكومة الصالحة والملتزمة أداة الدولة العادلة[1].

وعند الفينيقيين عرفت أنظمة الحكم تطوّرا فكانت الملَكية والجمهورية وفي كليهما ساد نوع من الديمقراطية، وكانت سلطة الملك مقيّدة، فبجانبه مستشارون ومجلس الشيوخ والشعب، وكان الملك يستمد سلطته من الله، ويشرف على السياسة والاقتصاد وأمن البلاد، ويؤمّن النظام والعدالة، وكانت الملكية وراثية، وكان مجلس الشيوخ (الأعيان) يمثل الأسر الغنية، وقد تراوح عدد أعضائه ما بين 100 و300، وهو يساعد الملك ويتولى السلطة في غيابه، أمّا مجلس الشعب فيمثّل العامة وينظر في قرارات الملك ومجلس الأعيان، وعرفت المدن الفينيقية النظام الجمهوري في بعض الأوقات، كما أنشأ الفينيقيون أحزابا لتدافع عن مصالحهم[2].

واتخذت الحضارة اليونانية كتابات سقراط، أفلاطون وآرسطو قاعدة انطلقت منها جلّ الدراسات السياسية والإدارية حتى اليوم، وتتلخص مساهمات الحضارة اليونانية ومدنها الإغريقية في مجال التنظيم في أنها أسّست لممارسة مبدأ تقسيم السلطات وتوزيع المسؤوليات بين مستويات التنظيم الأفقية والعمودية، وأعطت نموذجا فعّالا للمشاركة الجماهيرية في الإدارة والحكم وإرساء مفاهيم الإدارة، وجعلت العلاقة بين السياسة (الحكم) والتنفيذ (الإدارة)، أي بين القاعدة والقمّة علاقة وثيقة وقوية، وحظيت الإدارة المحلية والإقليمية والمدن بالاهتمام الكبير، وتمّ إقرار الإدارة المركزية الجماعية المنوطة بمجلس الخمسمائة[3].

---

[1] -عامر الكبيسي، **المرجع السابق**، ص ص22-26.

[2]-د. وهيب أبي فاضل، **المرجع السابق**، ص ص238-240.

[3]-عامر الكبيسي، **المرجع السابق**، ص29.

وقد عَرفت اسبرطة على سبيل المثال مجالس عديدة منها مجلس الشعب(الأبيلا Apella)، ومجلس (الجيروزيا Gerousia)، ومجلس الحكم (Ephora).أمّا عن الجيش فقد تكوّن من فرق عدّة ويتوزع المقاتلون حسب أعمارهم، منهم الخيالة والمشاة وحرس الملك، ويتكوّن المقاتلون من المواطنين الأحرار والعامة والأقنان والعبيد. وكان الملك هو القائد، وكان للمقاتلين ألبسة وأسلحة خاصة[1].

وفي الحضارة الرومانية كان الانتقال من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري في حدود 50ق.م، واعتماد اللامركزية في إدارة الأقاليم في القارات الثلاث، وتقسيم الإمبراطورية إلى أكثر من مائة إقليم يديرها أكثر من ثلاثة عشرة إتّحادا واستعانة الإمبراطور بمعاونين ومساعدين في إدارة القطاعات الجغرافية والوظيفية واحتفاظه بصلاحية إصدار القرارات من خصائص التنظيم فيها[2].

وكان الملك يساعده أمناء الدولة كأمين المالية وأمين التموين والبلدية، وأمين الإحصاء، وأمين العدلية. وكان لمجلس الشيوخ صلاحيات واسعة، والمجالس العامة هي أربعة أقسام: مجلس السبطية (الكوريات)، ومجلس القبلية، ومجلس المئوية العسكرية، ومجلس الشعب. وقسّمت روما إلى مقاطعات عينت على كل منها حاكما اسمه (البرو- قنصل) لمدة سنة قابلة للتجديد، ووُضِعت قوانين تراقب الحكام وتعزل أو تمدد ولاياتهم[3].

وبدأت ممارسة التنظيم في الحضارة الإسلامية منذ أن أنشأ النبي (صلىّ الله عليه وسلّم) أول جماعة صغيرة مؤمنة فقاد نشاطها السرّي، وأحكم علاقاتها ونشاطها ووسّع عضويتها وأدار جلسات اجتماعاتها واتخذ من دار ابن الأرقم مقرا لها، فكانت هذه الجماعة نواة الدولة الإسلامية، وتعدّ الصحيفة النبوية التنظيمية التي حددت معالم وطبيعة العلاقات بين المهاجرين والأنصار وبينهم وبين من بقي من مشركي العرب ويهود يثرب، أول تشريع تنظيمي، وجاء بناء أول مسجد نبوي بـ"قبا" ليرسّخ العمل التنظيمي واهتمامه بضرورة تأطير الجماعة وتحصينها وتأهيلها وضمان دوام تواصلها.

ومع إرساء معالم الدولة وإثر فتح مكّة ظهرت بداية الجهاز الإداري التنفيذي الذي يسهر على الأعمال التنظيمية، واستعان النبي بجامعي الزكاة والجزية وبآخرين لتعليم القرآن وبكتّاب

---

[1]-د. وهيب أبي فاضل، ج5وج،6، **المرجع السابق**، ص ص69- 72.

[2]-عامر الكبيسي، **المرجع السابق**، ص ص32، 33.

[3]-د. وهيب أبي فاضل، ج6، ج7، **المرجع السابق**، ص ص46، 47.

الوحي، وبمن يحرّر الرسائل والعهود والمواثيق، وكان هؤلاء نواة الجيش من الموظفين المدنيين ولجيش المقاتلين والجند[1]. وكان دور الخليفة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) هو إدارة شؤون المسلمين السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومسؤول على نشر الإسلام وحمايته. وقد استوحى العرب من نظم الشعوب وطرقها في الإدارة والجيش وقسّموا جيشهم إلى فرق ومشاة وخيّالة. وتأثروا بالنظم الإدارية عند البيزنطيين والفرس. وقسّم الأمويون الإمبراطورية إلى مناطق إدارية وسياسية ثم جمعوها في خمس وحدات(ولايات) سياسية وإدارية. وبدأ نظام الدواوين منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب وتطور في العهد الأموي وزاد تنظيما، أبرزها ديوان الخراج، ديوان الرسائل، وديوان الإيرادات والمستغلات وديوان الخاتم، ديوان الطراز، وديوان الجند، وديوان المظالم. ونشأ في العهد الأموي نظام الحجابة. وكان نظام القضاء للفصل في خلافات الناس. وأُنشئت الشرطة لحفظ الأمن والنظام. وفي العهد العباسي استوحي من النظام الراشدي والأموي، ومن أنظمة الحكم في البلاد التي تمّ فتحها لاسيما من البيزنطيين والفرس[2].

ومجمل القول فإن التنظيم الذي نتحدث عنه سواء في مجال السياسة أو الإدارة أو الجيش لم يكن وليد قرن أو قرنين من الزمن، كما لا يمكن أن ننكر دور الحضارات الشرقية في وضع أسس ولبنات التنظيم الأولى، ففي الشرق بدأ تنظيم المجتمع، وبدأ وضع قواعد الحكم، وارتسم شكل المشاركة الشعبية في الحكم، أي ما يعرف بالنظام الديمقراطي عند الفينيقيين، وفي الشرق بدأ تنظيم الإدارة، لاسيما إعداد الكَتَبة كما في مصر وبلاد ما بين النهرين، وفي الشرق تم إعداد الجيوش وتأمين السلاح في البرّ والبحر كما عند الفينيقيين، وفي الشرق تمّ تنظيم الاقتصاد. ولا شك في أن الشعوب احتكّت ببعضها البعض، والحضارات تعاقبت فكان الاقتباس والاستلهام من بعضها البعض. إلى أن وصل بها الأمر إلى ما هو عليه اليوم من تطور.

2:معنى التنظيم:

أ– لغة:

[1]–عامر الكبيسي، **المرجع السابق**، ص ص33، 34.

[2]–د. وهيب أبي فاضل، ج9، ج10، **المرجع السابق**، ص ص97- 148.

مصطلح التنظيم مشتق من الفعل نظّم، يُنظِّم تنظيماً. ويقال نَظَّم الأمر أي رتَّبه وجعله خاضعا لقانون أو قاعدة[1]. ونَظَّم الشيء أي ألّفه وجمعه، وانتظم الأمر أي استقام واتّسق[2]، ويقال نظّم اللؤلؤ أي وضعه ورتّبه في عقد، ونظّم الكتاب أي بوّبه ورتّبه منهجيا[3]. ويقابل مفردة "التنظيم" في اللغة الفرنسية مفردة "Organisation" من الفعل "Organiser" ومعناه نظّم ورتّب، نسّق، أعدّ، كأن يقال نظّم وزارة، organiser un ministère[4].

ولا ينسحب هذا المصطلح على بعض المعاني في حالات أخرى، أي حسب مجالات استخدامها، كأن يقال، تنظيم قضائي "réforme judiciaire"، وتنظيم عملي للإنتاج "rationalisation de la production"، وتنظيم صناعة " réglementation d'une industrie"، وتنظيم النقل "régulation des transports"، وعليه فكلمة "organiser" بهذا المعنى تشمل كلّ وحدة أو جماعة قائمة بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة. و"s'organiser" يقابلها تَنَظَّم، تَنَظُّما، وانتَظَمَ، أي اتخذ شكلا نظاميا.

و"la réorganisation" تعني إعادة التنظيم، كإعادة تنظيم شركة، محاكم réorganisation d'une société, des tribunaux، إعادة تنظيم جيش أو صفوف . réformer une armée, des classe[5].

ب- اصطلاحا:

إنّ التنظيم بالمعنى البسيط يعني عكس الفوضى[1]. إلاّ أنّ هذا لا يمنع من عرض مجموعة من التعريفات والآراء على ضوئها يمكن تحديد مفهوم التنظيم من زوايا مختلفة، حيث يطلق

---

[1]-جبران مسعود، **رائد الطلاّب**، معجم لغوي عصري للطلاّب، رتّبت مفرداته وفقا لحروفها الأولى، دار العلم للملايين، ط1، بيروت 1967، ص925.

[2]-**منجد الطلاّب**، دار المشرق، بيروت 1986، ص807.

[3]-**معجم المعاني الجامع**، معجم عربي 30M: 12H-15/07/2016 www.almany.com/ar/dict/ar

[4]-**الكنز**، ط1، دار السابق بيروت، ص712.

[5]-جوزيف نعوم حجار، **المنجد العربي الفرنسي للطلاب**، ط2، دار المشرق، بيروت، 1983، ص ص458، 459.

البعض لفظ التنظيم على المنظمات أو المؤسسات التي تقام بصورة منفردة من أجل تحقيق أهداف محددة وفي المعجم النقدي لعلم الاجتماع ورد تعريف للتنظيم على أنه:"... وضع نوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة لكي تجعل منه أداة أو آلة في خدمة إرادة تسعى إلى تحقيق مشروع معيّن. وإنّ تنظيم مجموعة من الرجال لكي نجعل منهم جزءا من جيش ما، يعني أن نُقيم بينهم "تراتبية تجعلهم قادرين على التعاون في تحقيق غاية تشكّل القاعدة لعمل كلّ واحد منهم"، كما أضاف بأنّ:"التنظيم مرادف للتعاون"[2]. وجاء في موضع آخر بأنه:" تأليف أجزاء متآزرة لأداء غرض معيّن، وهو مجموع مؤلَّف من أجزاء متآزرة، تنظيمات سياسية، تنظيم شعبي، حزبي، ثوري". والتنظيم السرّي هو مجموعة أشخاص يجمعهم هدف مشترك يعملون في الخفاء. والتنظيمات الإدارية هي الإجراءات التي يتخذها المسؤولون لإصلاح الإدارة وتنظيم أمورها. أمّا التنظيم السياسي، فهو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد فيما يتعلق بالبرامج والمبادئ السياسية، ويرتبطون فيما بينهم وفقا لقواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل والنشاط. ويقال التنظيم الحراري، أي المحافظة على درجة حرارة الجسم الداخلية بعيدا عن درجة حرارة البيئة أو الجو. ويُذكر التنظيم الاجتماعي وهو منهج يعين العلاقات القائمة بين الأطراف التي تتألف منها الجماعة[3].

وفي قاموس المعاني ورد معنى"تنظيم" بأنه جعل الناس يفكرون ويسلكون بطريقة واحدة، وهي ميزة من ميزات المجتمعات الاستبدادية. ويقال تنظيم الإجراءات، أي تنظيم خطوات الأداء وفق طبيعة العمل. ويرى طه طارق بأنّ التنظيم هو" الوظيفة المتعلقة بترتيب وتنسيق موارد المنظمة البشرية، المادية، المعلوماتية... اللازمة لإنجاز مهام تحقيق أهدافها"[4].

---

[1]-طبيش ميلود، **الاتصال التنظيمي وعلاقته بالتفاعل الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة (دراسة ميدانية بإذاعة سطيف الجهوية)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، فرع علم الاجتماع الاتصال في المنظمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع 2010-2011، ص16.

[2]-ر. بودون، ف. بورّيكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص199.

[3]-**معاجم اللغة العربية.www.maajim.com**

[4]-طارق طه، **الإدارة**، منشأة المعارف، الإسكندرية 1982، ص166.

وعرّفه البعض على أنّه:《 الشكل الذي تتعاون فيه جهود جماعية لتحقيق هدف》، وأنه أيضا :《عملية ترتيب وتوزيع الأعوان بطريقة تؤدي سرعة تحقيق الهدف، وذلك عن طريق توزيع السلطات والمهام والمسؤوليات》[1].

ومجمل القول أنّ التنظيم يرتبط بالجهد الجماعي، فأي نشاط جماعي يقوم به شخصان أو أكثر لتحقيق هدف مشترك لابدّ وأن يتوفر له شرط أساسي وهو أن تعمل الجماعة كوحدة واحدة، وهذا لا يتأتى إلاّ عن طريق التنظيم، فتجميع الجهود المتشابهة من حيث التخصص ووضعها في إطارها الخاص بها يوضّح هذه الجهود ويزيدها قوة وصلابة ويؤدي إلى توحيد تلك الجهود بما يحقق الهدف، وهذا يتطلب بالضرورة أن يقوم المسؤول بتوزيع العمل بينه وبين مساعديه، ويبيّن علاقتهم ببعضهم البعض، ويحدّد السلطات والمسؤوليات كلّ منهم بشكل يساعد على أداء العمل بأعلى قدر من الكفاية وهذا هو محور التنظيم.

3- النظام:

أ-لغة:

مصدره، نظّم، وجمعه نُظُم، وأنظمة. وهو قوام كل أمر، ويعني أيضا الخضوع للقوانين والحفاظ عليها، كأن يقال حَافَظَ على النظام. والنظامي هو الخاضع لنظام أو قاعدة. والجيش النظامي، هو الجيش الرسمي المنظّم[2].

وجاء تعريف النظام في معجم المعاني الجامع بأنه الترتيب والاتساق. ويقال على نظام واحد، أي على نهج واحد، وعلى عادة واحدة. وهو مجموعة من عناصر مرتبطة وظيفيا. وهو الخضوع للقوانين والحفاظ عليها، وقد يطلق النظام ويراد به معنىً خاصا. وهو مبادئ مرتبطة بطريقة من الحكم أو الاقتصاد أو غيرها، كالنظام العسكري، الجمهوري، الاشتراكي، الديمقراطي، الملكي، الرأسمالي، الإقطاعي...والنظام الاجتماعي، جملة من القوانين والقواعد التي يخضع لها المجتمع[3]. ويقابله في اللّغة الفرنسية système، ومرادفه، Doctrine, Méthode, Organisation Structure, Plan, Régime[4].

---

[1] - **www.hrdiscussion.com, المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.**

[2] -جبران مسعود، **المرجع السابق**، ص925.

[3] -معجم المعاني، **المرجع السابق**.

[4] -www.**larousse**.fr/dictionnaires/ français/ système/76262/

ب–اصطلاحا:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد المتناسقة المتكاملة والمتفاعلة فيما بينها، أو هو ضابطٌ لأعمال الأفراد في أي مجال. والنظام في معناه عكس الفوضى والتشويش.

4–معنى التنظيم الثوري:

لا شكّ في أنّ المعنى الاصطلاحي للتنظيم الثوري يختلف نوعا ما عن المعنى اللغوي، وذلك لارتباطه بظروف وبيئة خاصة ساهمت في تبلوره وإيجاده، فهو يحتاج إلى عوامل وشروط أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، منها الاستعداد النفسي والرصيد الفكري، ووجود قيادة، وتوفر أرضية وإستراتيجية لتحقيقه، والهدف من ورائه هو التغيير الجذري للنظام القائم والبيئة الحاكمة بالقوة، وإقامة نظام بديل له[1].

وبالعودة إلى التنظيم خلال الثورة التحريرية وتتبع مساره فإنه لم يكن واقعيا ومنطقيا إلاّ بعد مؤتمر الصومام 1956، وبالتالي يمكن أن نميز فيه مرحلتين متباينتين، مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر الصومام 1956، وأخرى من 1956 إلى 1962، فالمرحلة الأولى وصفت بالمرحلة الإستعجالية إذ «سبق فيها التفجير التنظيم»، وذلك رغبة في تجاوز الانقسام الذي وقع فيه حزب الشعب/ ح.إ.ح.د وانتشار الخلافات ونزولها إلى القاعدة النضالية، وما نتج عنها من ظهور عدة اتجاهات، منها اتجاه «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» في مارس 1954، كامتداد للمنظمة الخاصة واستئناف الدور الذي أنهته القيادة السياسية بعد قرار حلّ التنظيم سنة 1950 وما أفرزته من نخبة ثورية تجسدت في مجموعة الـ22 كنواة لملامح تنظيم ثوري كثيرا ما قيل عنه أنه مرتبك ومندفع أو متسرّع رغبة منهم في تحويل الأزمة من نكسة وإحباط عام إلى ميلاد وانبعاث ثوري جديد[2]، وأيضا من أجل فرض الأمر الواقع على القادة السياسيين المتنافسين حول قيادة ح.إ.ح.د رغم الثغرات والنقائص الكثيرة التي اعترت التحضير للثورة. ثمّ أعقبه ظهور لجنة الخمسة ثمّ الستّة بعد التحاق كريم بلقاسم أُسندت لهم قيادة الثورة يسيرونها بصفة جماعية تلافيا لتكرار ما وقع فيه حزب الشعب من أزمة صراع حول الزعامة، وبعد فشل محاولات عديدة لرأب

---

[1]–محمد جندلي–سلطان بن ذيب، **عنابة في قلب معركة التحرير**، الكتاب الخامس، مطبعة المعارف، عنابة، 2010، ص24.

[2]–يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية 1954–1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009، ص84.

الصدع بين الجناحين المتصارعين كان التوجّه نحو إعلان العمل المسلح هو السبيل الوحيد للخروج من المأزق الذي وقعت فيه الحركة الوطنية.

ومن هنا جاءت فكرة التنظيم، وكان الجدل قد لاح قبلها محتدما في سؤال: هل ننظّم أوّلا ثمّ نفجّر؟ أم أنّ التنظيم سوف يتشكل ويتطور شيئا فشيئا في خضمّ الثورة؟

ولما كان الإعلان عن الثورة جاءت فكرة التنظيم متأخرة وملحّة تفرض نفسها، واعترضها نقص في الوسائل المادية والبشرية، بالرغم من أنّ القادة الأوائل سبق لهم وأن مارسوا التجربة التنظيمية في حزب الشعب الجزائري، وفي المنظمة الخاصة[1]. وعند الانطلاقة كان التنظيم على مستوى القيادة العليا مضبوطا إلى حدّ بعيد، بينما على مستوى المناطق كان مرتبكا. وكان مبدأ التراتبية في القيادة قبل مؤتمر الصومام 1956 ينطلق من خلفية الرصيد النضالي في حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصّة، حيث لعبت الأقدمية والخبرة النضالية والانتماء الجغرافي الدور الكبير في تعيين القادة والمسؤولين. واستمر العمل بهذا المبدأ إلى غاية 1962، مع تسجيل بعض الاستثناءات في بعض الولايات التاريخية بسبب وجود فروق فيما بينها، ونظرا لمستجدات طرأت على مسيرة الثورة كاستشهاد بعض القادة، ومغادرة آخرين للتراب الوطني، والتحاق فئة متعلمة من الطلبة بالثورة ...الخ. فبعد انطلاق الثورة اتجهت جبهة التحرير الوطني نحو إرساء نظام ذو فعالية في التغلغل في أوساط الجماهير الشعبية، فعمدت إلى إنشاء المراكز وتأسيس اللجان الشعبية، وتأسيس الخلايا الثورية التي كان يرأسها مسؤولون من الجبهة، بهدف توفير احتياجات جيش التحرير الوطني من أكل ولباس وأسلحة وأدوية ومعلومات واتصال وتنفيذ عمليات فدائية[2].

ومن خلال تتبعنا لمسألة التنظيم خلال الثورة وجدنا أنّ لفظي التنظيم والنظام لفظان متداخلان ومكمّلان لبعضهما البعض، فالتنظيم هو تلك الهياكل والمؤسسات الثورية التي أقامتها جبهة التحرير الوطني، والقوانين والمبادئ الأساسية التي سنّتها، والتي تنظّم وتضبط الفعل الثوري في شتى المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، خصوصا منذ سنة 1956. مع العلم أنّ التنظيم في حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة كان الأرضية الصلبة والقاعدة

---

[1]-محمد جندلي، سلطان بن ذيب، **المصدر السابق**، ص ص24، 27.

[2]-**أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص39، 40.**

الأساسية التي بنت عليها جبهة التحرير الوطني تنظيمها السياسي والإداري والعسكري، وكان الاقتباس أو الاستلهام التنظيمي واضحا، حتى صار نظاما يلتزم به الجميع، وغدا يدلّ في مصطلحات المناضلين أثناء الثورة التحريرية على مفهوم كبير يحمل دلالات كثيرة، فحين يقال « النظام يرفض هذا » فيعني أنّ ذلك الأمر يتعارض مع مبادئ الثورة، وأنّ مسؤولي جبهة التحرير الوطني يرفضونه. وقد استخدم المناضلون من هذا اللفظ فِعلُهُ، فأصبحوا يقولون « نُنَظِمْهُ »، إذا كان «شخصا ما غير مُنْضَمْ»، أي «غير منتظم في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني»، ومن هذا المدلول وقع الانتقال إلى استعمال يتعلق بالحياة العامة، حيث أصبح عامة الناس أثناء الثورة التحريرية يستعملون هذا الفعل من باب التلميح ويصرّفونه، بالإضافة إلى المعنى الأوّل الذي وُضع من أجله إلى معنى الخدمة، أو تليين جانب شخص معيّن من أجل أن يستجيب لطلب معيّن[1]. وبات النظام رمزا لتنظيم سياسي وإداري وعسكري أطلق عليه اسم "دولة الآفلان" وذلك بداية من ماي 1955[2]، على مستوى المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) تجسيدا لمشروع"الآفلان"«ج.ت.و – الدولة»في إعادة بعث الدولة الجزائرية المعاصرة الذي أشار إليه بيان أول نوفمبر 1954[3].

والظاهرة التي تستحق الذكر في هذا المجال هي أنّ الحركة الثورية الجزائرية وبفعل التنظيم سوف تتميز بنوع من القيادة الذاتية، ويرجع ذلك إلى شعور كل فرد ضمنيا بضرورة توحيد الكلمة، واستطاعت الثورة أن تثبت وجودها وأن تغرس لحد ما الثقة في النفوس وأن تفرض في المجتمع الجزائري نوعا من الانضباط[4]، وقد أشارت العديد من الصحف الدولية إلى النتائج الايجابية التي تمخضت عن التنظيم خلال الثورة، فالصحفي الإيطالي «رافاييللوا ايبولدي»عن «لوبسرفاتور» بتاريخ 12/12/ 1957 يقر: «إنّ الدولة الجزائرية صارت الآن واقعا محسوسا...نستطيع

---

[1]-عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص169.

[2]-**علاوة عمارة، من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، ج2، ط1، منشورات مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2015، ص243.**

[3]-Gilbert Meynier, **Histoire intérieure du FLN**, **1954-1962**, Casbah édition, Alger, 2003, pp238, 239.

[4]-مصطفى الأشرف، **الجزائر، الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر،الجزائر 2007، ص31.

أن نشاهد جهاز دولة جزائرية يسيرها الجزائريون أنفسهم...وقد بدا جيش التحرير الوطني ينظّم التعليم ويحارب الأمية في البوادي والقرى، وأنشأ مدارس يتكون فيها شباب...»، وقبله صرح ديبلوماسي هندي لصحيفة «ليكسبريس» بتاريخ 24/10/ 1957:«...أشاهد جيشا، جيش التحرير الوطني الجزائري يتكون، وأشاهد نظاما كاملا للبلاد...»، ويضيف الصحفي «جان دانيال» في الصحيفة والتاريخ نفسهما:«...إنّ جيش التحرير الوطني قد ضاعف عدد جنوده وجهازه وتسليحه، وحَسُنَ نظامه...»، ويعلّق الصحفي البريطاني«توماس هودكن» في صحيفته «مانشتر كواردين» بتاريخ 31/7/ 1957«.. لئن الفرنسيين استطاعوا أن يقتلوا الجزائريين، فإنهم لم يتوصلوا في مرة من المرات إلى إزالة الخلايا السياسية ولا إلى محو الإطارات العسكرية للمقاومة الجزائرية..»[1] .

ومن جهته يصف المجاهد بوالطمين الأخضر جودي حالة التنظيم بالولاية الثانية سنة 1957عند دخوله إلى الجزائر قادما إليها من تونس قائلا:«... لم تكن الثورة في الولاية الثانية عبارة عن سلاح ومجاهدين يقاتلون الاحتلال فحسب بل وجدت ثورة أكثر من هذا...وجدت وحدات الجيش منظمة أحسن تنظيم، مسلحة بأحدث الأسلحة وبأقدمها أيضا، تتمتع بنظام محكم، لها قانون، ولها نظمها الحربية والصحية والسياسية والإخبارية والاقتصادية...قيادة محكمة التنظيم، قوية السيطرة والهيمنة...أمرها مطاع، وسيرها مثالي، مرتبطة بالقاعدة، مؤمنة بها، عاملة بها ولها، واثقة منها...» ويقر بأن الثورة أرست هياكلها التنظيمية بعد مؤتمر الصومام وأن التنظيم سيعرف تطورا وأصبح يتأقلم مع المستجدات:«...هذا هو التنظيم الذي وجدت عليه الثورة منذ أوائل سنة 1957، وقد ازداد هذا التنظيم توسّعا ودقّة حتى أواخر 1959...»[2] .

ومن جانب كان التنظيم في الولاية الثانية محل إعجاب من طرف قادة كبار للثورة التحريرية من ولايات أخرى على غرار سعد دحلب ورشيد عمارة، وعميروش الذي زار الولاية في أواخر سنة 1958 في إطار اجتماع قادة ولايات الداخل بنواحي الميلية حيث قام بخلع حذائه وتجرّد

---

[1]–**جريدة المجاهد**، 15 جانفي 1958.

[2]–الجودي الأخضر بوالطمين، «**مذكرات مجاهد، الحلقة 12**»، **مجلة أول نوفمبر**، عدد64، سنة 1984، ص ص41، 42.

من سلاحه لينام مستريح البال والجسم، كدلالة على الأمن والاستقرار بالولاية، كما ذكر ذلك لمين خان كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة والذي حضر الاجتماع[1].

المبحث الثاني:لمحة عن التنظيم السياسي والإداري والعسكري للاحتلال الفرنسي في الجزائر:

لقد كانت أهداف الاستعمار الفرنسي واضحة منذ البداية من وراء سياسته التي انتهجها في الجزائر، وهي صنع الجزائر الفرنسية وتوسيع الاحتلال وتنظيمه[2]، وطمس التاريخ والشخصية الجزائرية، والقضاء على المقاومة التي تهدد أمن فرنسا في الجزائر[3]. وكان الاتجاه العام خلال الفترة الاستعمارية، هو ربط النظام الإداري للجزائر المستعمرة بنظام مركزي قوي، لا يترك فيه مجالا

---

[1] – محمد عباس، **فرسان الحرية، شهادات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص ص155، 156.

[1]–بلعباس بلعباس، **دور صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع الإدارة والمالية، ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2002-2003، ص6.

[2]–أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص89.

للنظام اللامركزي بالظهور إلاّ على نطاق ضيق جدّا، مما أتاح للمؤسسة العسكرية الفرنسية أن يكون لها حضور قوي أمام الإدارة المدنية[1].

وقد خضعت الجزائر، في البداية، ولمدة خمس عشرة سنة تقريبا(1830 – 1845) لسيطرة وسلطة الجيش الفرنسي[2]، أُسند بمقتضاه إلى وال عام يخضع لوزارة الحربية، ويضطلع بمهمة تسيير الإدارة الفرنسية، وبمساعدة المكاتب العربية[3]، التي أنشئت منذ 1844.

إلا أن هذه الوضعية لم تعمر طويلا[4]، إذ صدر يوم 15 أفريل 1845 مرسوما ملكيا يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها مجموعات أوروبية، كما تقرر في هذه السنة أيضا إنشاء ثلاث مقاطعات بالجزائر هي، الجزائر، وهران وقسنطينة، وفيها توجد مناطق تخضع للحكم المدني ومناطق تخضع للحكم العسكري، وأخرى مختلطة[5]، فأصبحت الإدارة حينئذ تخضع إلى نظام ثنائي[6]، وأفرز ذلك الوضع صراعا جليا ومستمرا حول السلطة والسيطرة

---

[3]-بلعباس بلعباس، **المرجع السابق**، ص6.

[4]-عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر، من البداية إلى غاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص132.

[5]-صدر في أواخر فيفري 1844، أمرا ملكيا فرنسيا ينصّ عن إنشاء وظيفة مدير الشؤون العربية لإدارة المصلحة العامة للشؤون العربية تحت إمرة وسلطة الضابط العام والحاكم الأعلى رتبة في كل منطقة وناحية، يحضّر في المكتب العربي شؤونه، ويتولى رفع التقارير إلى الحكومة، وبهذا القرار والأمر تأسست المكاتب العربية وأسندت لها مهام تنظيم شرطة الأهالي، واستخلاص الضرائب والغرامات منهم، وإدارة السكان تحت إشراف ومراقبة حكام المقاطعات وضباطها وبمساعدة الرؤساء الجزائريين الخاضعين لهم، وفي 8 أوت 1854 وبطلب من وزير الحربية "فيون" "Vaillant"أمضى نابليون الثالث مرسوما يتعلق بإنشاء المكاتب العربية بصفة رسمية وواسعة في الجزائر، وقد ارتبطت قوة وضعف المكاتب العربية بقوة وضعف العسكريين في الجزائر، ينظر حول ذلك، يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة، 2009، ص162. وكذلك، احميدة عميراوي، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005، ص115.

[4]- علي تابليت، "الحكم الاستعماري الفرنسي للجزائر 1830-1962"، مجلة أول نوفمبر، العدد 164، سنة 2000، ص13.

[2] -عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص132.

[3]-علي تابليت، **المرجع السابق**، ص13.

بـين المعمـرين والعسـكريين،[1]. ولم يتغـير الوضـع إلّا في سـنة 1847[2]، وإثـر ثـورة 1848 أيـن تمّ إلحـاق بعـض المنـاطق العسـكرية بالسـلطة المدنيـة[3]، وقـررت الحكومـة الفرنسـية بدايـة من 9 ديسمبر 1848 تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجودين في فرنسا، استجابة لرغبة المستوطنين بالجزائر، ومنذ ذلك الحين تمّ استبدال نظام المقاطعات الإدارية بنظام العمالات، « le Départements »، وإنشاء منصب عامل العمالة « le Préfet»، يخضع لوزير الحربية وليس لوزير الداخلية كما هو في فرنسا، فكان الخلاف حتميا بين عامل العمالة والحاكم العام[4]، العام[4]، لكن سرعان ما انقلب الوضع، وستشهد الجزائر منذ 1852 تغييرات وتجارب إدارية وتنظيمية متضاربة[5]، ففي عهد الإمبراطورية الثانية (1851-1870) تم تعويض الوالي العام بـوزارة تشـرف علـى شـؤون الجزائـر والمسـتعمرات، ثم مـا لبـث نـابليون الثالـث أن أعـاد سـنة 1860من جديد النظام العسكري بضغط من المستوطنين، وأصدر في 1863 قانونا جاء فيه أن الجزائر «مملكة عربية» وإعطاء الجزائر الحكم الذاتي، والواقع أن بنود هذه السياسة لم تنفّذ[6] لأنّ المسـتوطنين عارضـوها، وتمكنـوا منـذ سـنة 1870[7] مـن بسـط سـيطرتهم علـى السـلطة في الجزائـر، وأُطلـق علـى المرحلـة الممتـدة مـن ذلـك التـاريخ إلى غايـة 1900، بفـترة السـيطرة المدنية، أين تمّ هذه المرّة إلحاق الوالي العام بوزارة الداخلية، وأصبح يعتمد في ممارسة مهامه على مجلس استشـاري ينتخب أعضـاؤه مـن بـين المستوطنين، وتحولـت المنـاطق العسـكرية تـدريجيا إلى منـاطق مدنيـة، وتُوّجـت المرحلـة بإدمـاج الإدارة الجزائريـة في الإدارة الفرنسـية، ولم يبـق للسـلطة

---

[4]- لقد جاء الأمر الوزاري المؤرخ في أول سبتمبر 1834، ليحاول أن يضع حدّا للخلاف الحاصل بين الحاكم العام والمحافظ المدني بتحديد سلطة كل واحد منهما، ينظر حول ذلك، احميدة عميراوي، **المرجع السابق**، ص115.

[2]-تمثل السنة التي استقال فيها «بيجو» من منصبه في الجزائر.

[6]- يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 163.

[7]-عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص133.

[8]-علي تابليت، **المرجع السابق**، ص14.

[1]-أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص، ص 99، 100.

[2]-كان وضع الجزائر غامضا كثيرا في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة، فلا هي مستعمرة ولاهي جزء من الميتروبول، ينظر،

Michel Hardy, Hervé Lemoine et Thierry Sarmant, **Pouvoir Politique et Autorité Militaire en Algérie Française, Hommes, Textes, Institutions 1945-1962**, L'Harmattan, février 2002, p16.

العسكرية إلاّ حق مراقبة المناطق الجنوبية، وللوالي العام إلاّ السلطة الصورية، ومكّن ذلك الإدماج المستوطنون من إخضاع الجزائر لأحكام القوانين الفرنسية فيما يتعلق بالتنظيم الإداري والسياسي والشؤون القضائية، واستثناء الأهالي من كل الامتيازات الممنوحة للمستوطنين، وحُرموا من حق المواطنة إلاّ إذا تخلّوا عن أحوالهم الشخصية.

واستمرارا في الاستجابة لرغبة المستوطنين تبدأ مرحلة أخرى منذ 1900، أُطلق عليها تاريخيا وتنظيميا اسم فترة الاستقلال المالي[1] باستصدار قانون 19 ديسمبر 1900 الذي اسند للجزائر الذاتية المالية، والشخصية المدنية التي تمكنها من التصرّف في ميزانية خاصة[2]. وأصبحت الجزائر تعيش تحت ((ثنائية إدارية))[3].

أمّا على مستوى كل عمالة فقد كان يوجد بها مجلس العمالة[4] ((conseil de préfecture)) ، ومجلس منتخب يطلق عليه اسم ((المجلس العام))[5] ((conseil

[3]–حيث أنشئت المندوبيات المالية، وهي عبارة عن مجالس يقتصر دورها على مناقشة الميزانية والمصادقة عليها بالتصويت، تتكون من هيئة من الدرجة الأولى، تضم 48 فرنسيا، وهيئة من الدرجة الثانية تضم 25 مسلما، ويتوزع المندوبون المسلمون على النحو التالي:8مندوبين من القبائل، و17 مندوبا من العرب، ثمّ حلّ محل المجلس العام والمجلس البلدي، والمندوبيات المالية ما يعرف بالمجلس الجزائري المتكون من فريقين، فرنسي وعربي، متساوين في العدد مجموعها 120 عضوا، وقد بقي دور هذا المجلس مقتصرا على مناقشة ميزانية الجزائر والمصادقة عليها بالتصويت. ينظر حول ذلك، بن يوسف بن خدّة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.ص ص، 354، 355.

[1]–علي تابليت، **المرجع السابق**، ص،ص13، 14.

[3]–Michel Hardy, Hervé Lemoine et Thierry Sarmant, **op.cit**, p16.

[4]– يتكون من رئيس العمالة وثلاثة أعضاء يشاركونه في مهامه في المجالين الاقتصادي والعمراني، ينظر حول ذلك، عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص134.

[5]–بمثابة سلطة تشريعية (برلمان) على مستوى العمالة، وهو خاص بالمعمرين، ويدرس جميع القضايا التي تخص المالية والقوانين، وأملاك الدولة في العمالة، كان عدد أعضائه 18 عضوا سنة 1858بمقاطعة الجزائر، و16 عضوا بالنسبة لمقاطعة قسنطينة، ونفسه بمقاطعة وهران، ثم ارتفع هذا العدد سنة 1860 إلى 25 عضوا بالنسبة لمقاطعة الجزائر، و23 عضوا في مجلس قسنطينة، ونفس العدد في مقاطعة وهران، ويعين الإمبراطور اثنين من المسلمين ويهودي لمدة ثلاث سنوات، ويتم تغيير ثلث الأعضاء في كل سنة، وكانت الملكية للأرض هي المقياس الأساسي للتعيين في هذا المجلس، ينظر علي تابليت، **المرجع السابق**، ص، ص، 133، 134.

général))، وعلى المستوى المحلي قامت إدارة الاحتلال بإنشاء ((لجان بلدية)) [1].

((commissions municipales)) لإدارة مدينة الجزائر، والمدن الكبرى. أمّا فيما يخص البلديات، فقد جاء نابليون منذ 1866بتنظيم جديد، يقوم بمقتضاه الإمبراطور بتعيين رئيس البلدية، وباقي الأعضاء يعينهم عامل العمالة لمدة خمس سنوات، ثمّ أنشئت منذ 1868بلديات مختلطة ((communes mixtes)) يسيّرها متصرف إداري ((administrateur)) يساعده موظفون جزائريون، ولجنة بلدية تتكون من أعضاء من المعمرين منتخبون، وأعضاء من الجزائريين معينون، ثمّ أصبحوا ينتخبون منذ 1919[2]، وإلى جانب هذا النوع من البلديات توجد بلديات كاملة الصلاحيات ((communes de plein exercices))، تسكنها أغلبية أوروبية، ويديرها مجلس ورئيس منتخبين، وتتمتع بكل الحقوق في الممارسة، وتشمل التّل الشمالي وأغلبها يحمل أسماء فرنسية[3]. أمّا أقاليم الجنوب فقد بقيت خاضعة للإدارة العسكرية بالكامل.

وعلى سبيل المثال، لا الحصر قَسَّم الاحتلال منطقة جيجل الساحلية (التابعة للشمال القسنطيني) الممتدة من وادي المرسى (أوقاس) إلى القل، إلى أربع بلديات تامة الصلاحيات[4]، وخمس مختلطة[5]، كانت العنصرية في تسييرهما الميزة البارزة في تلك الفترة، من حيث الحقوق والواجبات، والخدمات...[6]، و يمكن تعميم هذه التجربة على باقي بلديات المناطق المنتمية للقطاع القسنطيني خاصّة، مثل منطقة قسنطينة، عنابة، القالة، قالمة[7].

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص134.

[2]- مرسوم 9 فيفري 1919، المتضمن التنظيم المحلي، ينظر، بلعباس بلعباس، **المرجع السابق**، ص7.

[3]-يسري عليها قانون البلدية الفرنسي الصادر بتاريخ، 5أفريل 1884، ينظر بلعباس بلعباس، **المرجع السابق**، ص7، وكذلك، علي تابليت، **المرجع السابق**، ص15.

[4]-هي (جيجل، دوكان، سترازبور، الشقفة). ينظر، علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، ط1، منشورات الأنيس، الجزائر، 2011، ص، ص170، 171.

[5] -هي (وادي المرسى((أوقاس))، وتابابورت، والطاهير، والميلية، وأولاد عطية)، ينظر حول ذلك، **المرجع نفسه**، ص170، 171.

[6]- **المرجع نفسه**، ص، ص170، 171.

[3]-ينظر حول ذلك، وناسة سياري طنقور، ((**المجلس البلدي لمدينة قسنطينة من 1947 إلى 1962**))، ترجمة، أسماء هند طنقور، مجلة إنسانيات للأثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد36، 37، 2007، وأيضا، صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص ص 293، 304.

ومما يلاحظ في هذه الفترة الاستعمارية أنّ البلدية لم تعرف استقرارا واضحا، حيث خضعت لنظام قانوني استثنائي بالنسبة للقانون الذي كان مطبقا في فرنسا، وذلك راجع إلى جعل البلدية كوسيلة لفرض الهيمنة الاستعمارية، وجعلها مكتبا استخباراتي أكثر منه مكتبا لتسيير الشؤون المحلية.

وقد تمكّن الاحتلال الفرنسي، إلى حدّ بعيد، بفعل سياسته المذكورة آنفا أن يقيم منظومة إدارية وسياسية وعسكرية، حتى وإن كانت غير متكاملة في بعض مراحلها وفي بعض جوانبها، من ربط الجزائر بجهاز إداري وسياسي وعسكري استعماري قوي، عنصري وظالم[1]، ومن إحداث اختلال في المجتمع الجزائري وارتباك في منظومته الثقافية، فتدهورت من جرّاء ذلك أوضاع الأهالي وتأزمت وأضحى الوضع قابلا للانفجار في أي وقت، وهو ما حدث في أول نوفمبر 1954.

[1]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص354.

المبحث الثالث:لمحة عن التنظيم في حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د:

إذا أردنا أن نفهم جيدا أحداث 1954 لابدّ من الرجوع إلى الوراء لكي نحدد الأسس القاعدية للإعداد للثورة، لأنه لا يمكن أن نحصر التاريخ في بعض الأفراد لإدراك ما وقع بالفعل، وحتى وإن كان لرجال نوفمبر فضل في التعبير عن آمال الجماهير، إلاّ أنهم كانوا نتاج ظروف نضال سياسي[1]. فعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتعلقة بالحركة الوطنية الجزائرية من الناحية التاريخية فإنها لم تحظ باهتمام من الناحية التنظيمية، مع العلم أن إحدى خصائص هذه الحركة تتمثل في غنى وغزارة أفكارها التنظيمية والهيكلية، واستمرار هذه الأفكار في الحياة النضالية خصوصا والثورية عموما[2].

ففي مقال نشر في ((جريدة الأمة)) التابعة لحزب الشعب الجزائري سنة 1936 عنوانه: ((أيها الشعب الجزائري إذا أردت أن تعيش وتنتصر، نظّم نفسك))[3]. نجد فيه إشارة صريحة إلى أن فكرة النظام، التي أتى بها حزب الشعب الجزائري، هي أساس الكفاح، وفيه أيضا دعوة من الحزب إلى ضرورة اتحاد الشعب الجزائري حول حزب منظّمٌ، وهذا النظام هو الذي يوصل إلى تحطيم أسس الاستعمار، وتحقيق الانعتاق المعنوي والمادي، وبالتالي تتجلى من هذا حقيقة، مفادها أنه

---

[1]-محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، **المصدر السابق**، ص12.

[2]-الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص1.

[3]-**مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007، ص208.

دون تنظيم لن يكون نضال حقيقي، ولا يمكن أن ينال الشعب حرياته، وأن يحسّن ظروف عيشه[1].

ومن هذا المنطلق كان التنظيم، بلا شكّ، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لقادة ومناضلي حزب الشعب/ ح.إ.ح.د، حيث أقيمت هياكل ومؤسسات، وصدرت قوانين أساسية منذ عهد نجم الشمال الإفريقي، سوف يرثها عنه حزب الشعب فيما بعد ويعدّل في بعضها، بحكم الظروف والمستجدات على مستوى الحزب، وعلى المستوى الوطني، حتى أضحى حزب الشعب الجزائري/حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، خير مدرسة للتكوين السياسي، ذلك لأنّ جدية التعليم والتكوين الذي كان يسديه هو السبب في تجلية وصقل المواهب الكامنة لدى أولئك الذين سيكونون فيما بعد إطارات الثورة والذين أشعلوا فتيلها في أول نوفمبر 1954، وأولئك الذين قادوا الشعب ونظّموا صفوفه خلال الثورة التحريرية على الجبهات العسكرية والسياسية والدبلوماسية إلى أن تحقق النصر والاستقلال[2].

والسؤال المطروح هنا هو: إلى أي مدى كان التنظيم في حزب الشعب الجزائري/ ح.إ.ح.د الأرضية الصلبة للتنظيم السياسي والإداري خلال الثورة التحريرية 1954-1962، ومصدرا أساسيا له. وهل كان لمناضلي الحزب فيما بعد دور في تنظيم الجماهير الشعبية وحملها على احتضان الثورة؟

للإجابة عن هذا السؤال، سنقوم بعرض الهياكل التي أقامها والقوانين التي سنّها نجم شمال إفريقيا، ثم وريثه حزب الشعب الجزائري/ ح.إ.ح.د، وإجراء مقاربة تاريخية حول ذلك الامتداد التنظيمي في شقّيه السياسي والإداري بين حزب الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني.

ويبدو مهمّا، من البداية، أنه لفهم مسألة التنظيم في حزب الشعب الجزائري/ ح.إح.د، أن ننطلق أوّلا من القوانين والهياكل التنظيمية التي أقامها نجم شمال إفريقيا، باعتباره تطوّر متخذا الاسمين المشار إليهما أعلاه، سنة 1937 للأول، وسنة 1946 للثاني. ولكون حزب الشعب يعدّ امتدادا طبيعيا له، وشكّل استمرارية له في خطّه النضالي السياسي الوطني. والتطوّر نفسه

---

[1]-محفوظ قداش ، ومحمد قنانش، **حزب الشعب الجزائري (PPA)، 1937-1939، وثائق وشهادات**، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية 2013، ص45.

[2]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص306.

ينسحب على التنظيم الذي كان يمثل مسألة في غاية الأهمية لديه (أي للنجم)، ولدى حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د، فيما بعد. إذ يُذكر أنّ قادته قد استعملوا تكتيك الشيوعيين في ذلك[1]، حتى غدا تنظيمه وهياكله اقتباسا كلّيا عن التنظيمات الشيوعية خصوصا فيما تعلّق بنظامه الهيكلي لسنة 1926[2]، وسيعرف التنظيم في النجم تطوّرا فرضته الظروف، حيث كانت المرحلة الأولى بالنسبة إليه فترة تكوين وتجربة، امتدت من 1926 إلى غاية حلّه للمرة الأولى سنة1929، ثمّ تليها مرحلة ثانية من الثلاثينيات إلى مؤتمر 28 ماي 1933، وهي فترة تنظيم وتركيز، والثالثة من المؤتمر إلى حلّه نهائيا سنة 1937 تعدّ الانطلاقة الجديدة نحو التوسع الأفقي على الصعيد العالمي، وعلى التركيز في الوطن الأم (الجزائر) بالخصوص، وبالتالي فإنّ التنظيم في النجم تطوّر ضمن إستراتجيته التي تتماشى ومبادئه الثورية[3]. وسوف لن أعتبرها صدفة عندما أجد أنّ تلك المراحل نفسها تقريبا، قد عرفتها الثورة التحريرية منذ 1954، إذ كانت المرحلة الأولى من 1954 إلى 1956 مرحلة انطلاق وتعبئة، ومثلت الفترة من 1956 إلى 1958، التنظيم والتركيز، وجاءت المرحلة الثالثة من 1958 إلى غاية الاستقلال سنة 1962 كمرحلة التأكيد والإصرار على انتزاع الحرية.

وعن تطور النجم، فإنه وإثر حلّ[4] سلطات الاستعمار له يوم 26 جانفي 1936، واصل نشاطه بإقامته «للجان أحباب الأمّة»، وتسرّب المناضلون في الجمعيات الرياضية والمجموعات الكشفية، والمدارس والنوادي الثقافية، ولكن هذه المجموعات لم تستطع القيام بدور حزب

---

[1]-أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية.ج3.ط3، منقحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص139، .ينظر أيضا، محمد حربي، ج.ت.و الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص23.

[2]-العايش بكار، **حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1936–1937**، دار شطايبي للنشر والتوزيع، عنابة 2013، ص127.

[3]-محمد قنانش ، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1945**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص61. ينظر أيضا، مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر– القاهرة) 1954–1956**، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004، ص23.

[4]-حول أسباب حلّ النجم ينظر ، شايب قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي، وحزب الشعب الجزائري 1937–1954، دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص، 252.

سياسي حقيقي، ولهذا أُتُّخذ قرارا بإنشاء حزب جديد هو حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937، بضواحي باريس(نانتير)[1]. وكان قرار إنشائه قد تمّ بالاتفاق مع أعضاء فرع الجزائر للنجم، وأعضاء اللجنة المركزية وكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم بعيدة المدى، وهي إنشاء حكومة وطنية وبرلمان واحترام الأمة الجزائرية، واحترام اللغة العربية والإسلام، وقد أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية بفعل مشاركته لأول مرّة في الانتخابات المحلية بالجزائر التي جرت في جوان 1937، وأنشأ الحزب أول جريدة له بالعربية بعنوان «الشعب» في 30 أوت 1937، بالإضافة إلى جريدة « الأمة» التي كانت تصدر بالفرنسية من باريس، وكانت«الشعب» جريدة نصف شهرية يديرها مصالي الحاج، ويرأس تحريرها مفدي زكريا، ثمّ خلفه قنانش[2]، وفي 23 أفريل سنة 1938 صدر العدد الأول من جريدة « البرلمان»[3].

ويبدو لي، في حدود اطلاعي، أنه لا يوجد اختلاف كبير بين المؤرخين الذين تناولوا الهياكل التنظيمية للنجم، ومن بعده حزب الشعب الجزائري/ ح.إ.ح.د حيث أجمع أغلبهم على أنهما كانا يمتلكان مؤسسات تنظيمية، ويقومان على أسس واضحة لإدارة نشاطهما[4]، لكن الاختلاف يكمن في التسمية فقط، وقد يُعزى ذلك إلى تجديد النجم لقوانينه الأساسية وهياكله في سنوات 1928و1933، حتّى تتماشى مع الوضع الجديد[5]. و كان حزب الشعب حزبا مبنيا وفق تنظيم هرمي محكم[6]، وكان كغيره من الأحزاب السياسية المعتمدة في فرنسا يخضع في تنظيمه الأساسي لنص القانون الصادر عام 1901[7]، وبالتالي يكون الحزب قد احتفظ

---

[1]-الجيلالي صاري، محفوظ قدّاش، **الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900–1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص67.

[2]**–أبو القاسم سعد الله، الح.و.ج.ج3، ط3، المرجع السابق، ص141.**

[3]**–كانت تكتب في سجن الحراش، وتطبع خارجه، وصدر منها سبعة أعداد قبل أن تعطلها الحكومة بسبب الحرب العالمية الثانية في 24 أوت 1938، ثم في سبتمبر 1939، ينظر حول ذلك، محمد قنانش، المصدر السابق، ص100. وأيضا، الجيلالي صاري، ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص69.**

[4]**–أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص117.**

[5]**–محمد قنانش، المصدر السابق، ص، ص47، 59.**

[6]**–بن يوسف بن خدّة، المرجع السابق، ص301.**

[7]– قانون 1901الذي يفرض على الجمعيات السياسية والأحزاب وجود هياكل أساسية تنظيمية لها، ينظر، **بكار العايش، المرجع السابق**، ص ص210- 215.

في غالب الأحيان بنفس الهياكل التنظيمية للنجم، التي لم تكن سوى انبعاثا جديدا له، وكل ما طرأ أنه أنشا نظام الفيدراليات في الجزائر، حيث قسّمها إلى ثلاث فيدراليات، وكذلك التنظيم الداخلي الذي أقرّه الحزب أواخر سنة 1937 لمواجهة القمع والمتابعات، وهي تعديلات فرضتها الظروف.

لقد كان هيكل الحزب التراتبي من القمة إلى القاعدة كالآتي، المؤتمر السنوي أو الجمعية العامة، واللجنة المركزية[1]، واللجنة التنفيذية، والهيئة الإدارية، والمكتب السياسي، ثمّ يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية تتكون من فيدراليات، وفروع ((قسمات)) التي بدورها جزّأها الحزب في بعض المناطق إلى خلايا وفقا للظروف التنظيمية والأمنية الخاصة[2]. وفيما يلي عرضا للتنظيم الهيكلي لحزب الشعب منذ أن كان النجم قائما:

1-الجمعية العامة أو المؤتمر السنوي: تعتبر الهيئة العليا[3]، كانت تشارك فيها جميع فروع فروع النجم[4]، وفي فترة حزب الشعب، أصبحت القسمات تنتدب ممثلين عنها لحضور الجمعية العامة، وقد يحضر بعض المنخرطين كمستمعين، وكانت اجتماعاتها تُعقد كل سنة ماعدا في حالات استثنائية، ولم تتغير مهامها منذ أن كان النجم قائما، ويقوم المؤتمر بمناقشة التقرير الأدبي والمالي للحزب وإقرار برنامجه وتوجهاته السياسية، والتصويت على القوانين الأساسية، والأطر التنظيمية له، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة، وتقديم الاقتراحات حول الدعاية والإعلام وحول علاقات الحزب بالأحزاب والكتل الوطنية[5]، وتَنتخب الجمعية العامّة أعضاء اللجنة المركزية المركزية (الإدارية أو التنفيذية) من بين الأعضاء العاملين، وذلك في عهد النجم ثم في حزب الشعب الجزائري[6].

---

[1]-بن يوسف بن خدّة ، **المصدر السابق**، ص ص301، 302.

[2]-شايب قدادرة **المرجع السابق**، ص268.

[3]-أبو القاسم سعد الله ، الح.و.ج،ج3،ط3، **المرجع السابق**، ص117.

[4]-محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص37.

[5]-العايش بكار، **المرجع السابق**، ص ص218، 219.

[6]-**المرجع نفسه**، ص ص218، 131، وينظر أيضا شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص268.

2- اللجنة الإدارية (اللجنة المركزية أو اللجنة التنفيذية):وهي التي كانت تدير النجم، كما كانت تتكون من أكثر من عشرين عضوا(حوالي 25 عضوا في عهد النجم)[1]، تنتخبهم الجمعية العامة (المؤتمر السنوي) لمدة سنة، تجتمع كلّ شهرين أو بطلب من ثمانية من أعضائها[2]، وهي المكلّفة بالنشاطات السياسية وبتنفيذ توجيهات وتعليمات المؤتمر السنوي[3]، كما تقوم بإقرار خوض الحزب غمار الانتخابات والإشراف عليها من ناحية وسائل الدعاية والتكتيك، وتصدر البيانات والمنشورات المعبرة عن مواقف الحزب من مختلف القضايا الوطنية والدولية وتشرف على متابعة النظام والالتزام الحزبي، ويذكر أنه عندما انتقل مصالي الحاج وبعض القياديين إلى الجزائر سنة 1938 تكونت لجنتان، لجنة مركزية في باريس، ولجنة إدارية في الجزائر، وفي الجزائر استطاعت اللجنة المركزية أن تعقد اجتماعا لها في سجن الحراش، ونظرا لتعذر اجتماعاتها المنتظمة، فإنها تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاته[4].

3- المكتب التنفيذي: أو كما أطلق عليه المكتب السياسي في فترة حزب الشعب الجزائري، وهو الهيئة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الإدارية، يتراوح عدد أعضائها ما بين 5و 7 أعضاء[5]، كانت تنتخبهم الجمعية العامة في فترة النجم[6]، ثمّ أصبحت تنتخبهم الهيئة الإدارية من بين أعضائها، يتكون المكتب من الرئيس، ونائب الرئيس، والأمين العام، والأمين العام بالنيابة، ومسؤول المالية،[7] أمّا في فترة حزب الشعب فقد ارتفع إلى 7 أعضاء، وطرأ تغيير طفيف طفيف في أسماء المناصب، حيث أصبح يتكون من رئيس المكتب، وكاتب عام ونائب الكاتب

---

[1]-محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص37، وينظر أيضا، بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، 301.

[2]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص131.

[3]-بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص301.

[4]-الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص69، وينظر أيضا، أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري، جذوره جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص222، 224. وبكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص219-227.

[5]-**المرجع نفسه**، ص227.

[6]-أبو القاسم سعد الله، الح.و.ج.ج3، **المرجع السابق**، ص117.

[7]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص132، 133.

العام، وأمين المال، ونائب أمين المال، ونائبان عن الرئيس، ويوجد من بين أعضائها مسؤول معين يتولى الإشراف على المنظمة الخاصة اعتبارا من سنة 1947[1]. ويتولى المكتب التنفيذي مناقشة نشاط النجم ويصوّت عليه ويدرس ويراقب الوضع المالي، ويوافق على النفقات، ويصادق على محاضر الجلسات السابقة، ويدعو اللجنة المركزية للاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك، وهو المسؤول على الفروع، وعلى جريدة ((الأمة))، وعلى إدارة العلاقات مع الجمعيات والمنظمات الأخرى، وعلى الدعاية والنشر، وإذا اقتضى الأمر فإنه يَحلُّ محل الجمعية العامة عندما يتعذر انعقادها، ويجتمع أعضاء المكتب مرة في الأسبوع على الأقل، وهي المهام نفسها تقريبا التي استأثر بها المكتب السياسي في حزب الشعب، حيث كان يصدر الأوامر للفيدراليات والقسمات، ويتلقى التقارير ويُصدر برقيات الاحتجاج إلى السلطات الفرنسية، وبالرجوع إلى الهيئة الإدارية لاحظنا بأن هناك تداخلا في مهامها مع المكتب السياسي الذي اتخذ من باريس مقرا له، حيث كان يدير شؤون الحزب، لكن ومنذ دخول هذا الأخير إلى الجزائر في شهر نوفمبر سنة 1938 جرّدته الهيئة الإدارية في الجزائر برئاسة مصالي من السلطة الفعلية، وهو ما خلق صراعا وتنافسا بين الهيئتين الإداريتين في الجزائر وباريس[2]. وكان يتكوّن من خمسة إلى ستّة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامّة[3]، منهم الرئيس، ونائب الرئيس، والأمين العام، والأمين العام بالنيابة، ومسؤول المالية، وتعتبر اللجنة المركزية مسؤولة أمام هذا المكتب[4].

وكما سبق ذكره، فإنّ سنة 1933 تعدّ بدورها نقطة تحوّل هامة في تاريخ النجم، حيث انعقد اجتماعا في 28 ماي، أسفر عن تحديد البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والقوانين الأساسية، والنظام الداخلي، ووسائل العمل باعتبار النجم حزبا سياسيا وطنيا[5]، إذ تجزّأر هيكل هيكل النجم أكثر فأكثر، وقد أسفر أيضا على زيادة عدد أعضاء اللجنة المركزية إلى ثلاثين عضوا، وتعيين اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء، وعندما غيّروا اسمه إلى نجم إفريقيا الشمالية

---

[1]-أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص ص225، 226.

[2]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص131، 132، وأيضا أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص ص225، 226، وكذلك، قدادرة شايب، **المرجع السابق**، ص302.

[3]-أبو القاسم سعد الله، الح.و.ج، ج3، ط3، **المرجع السابق**، ص117.

[4]-حول المضايقات التي تعرض لها أعضاء هذا المكتب من طرف سلطات الاحتلال، ينظر، **المرجع نفسه**، ص118

[5]- محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص59.

المجيد، أبقوا على البرنامج والهياكل والوسائل نفسها[1]. وتضمّنت الهيكلة التنظيمية للسنة نفسها (1933)، ((القسمة)) أو الفرع المحلي، الذي يمثل القاعدة العضوية للنجم، وتضم القسمة عشرين عضوا على الأقل، وكلّ عضو في الجمعية (النجم) يجب أن ينتسب لقسمة محلية، وقد كان في كلّ قرية أو مدينة قسمة، وفي كلّ دائرة أو حي بالنسبة للمدن الكبرى، وتنتخب القسمة مكتبها لمدّة سنة، وتتكون من رئيس وأمين (كاتب)، وأمين المال، وتعقد اجتماعاتها كلّ خمسة عشرة يوما، وتحافظ القسمة على اتصالها المستمر والدائم مع اللجنة المركزية، حيث تقدّم لها تقريرا عن نشاطها كلّ شهر، وتشرف القسمة على عملية الانخراط، إذ يرسل رئيسها الاستمارة بعد ملئها من طرف الراغب في الانخراط إلى المقر المركزي، وقد تصل للمنخرط بطاقة العضوية في مدّة أسبوع، ويدفع المناضل اشتراكا سنويا مقداره خمسة وستون فرنكا، أمّا بالنسبة للأعضاء المنخرطين أوالمنتسبين فكانوا يدفعون فرنك ونصف، ثمّ فرنكين ونصف، ثمّ ارتفع إلى خمسة فرنكات، وهي أهم مصادر التمويل للنجم، إضافة إلى التبرعات من المؤيدين، والحزب الشيوعي[2]، وعائدات بيع الصحف (كصحيفة الأمة)، وبطاقات التضامن[3]، ويعتبر القانون الأساسي والتنظيمي لسنة 1933 الخاص بالنجم الصورة النهائية للتنظيم الدقيق الذي اتّبعه النجم ومن بعده حزب الشعب الجزائري، بسبب التأثر بالهياكل التنظيمية للتشكيلات الشيوعية من جهة، والخبرة التي تكوّنت لقادته خلال فترة النضال من سنة 1926 إلى سنة 1933[4].

ومنذ سنة 1934 بدأ نشاط النجم يتسرّب إلى الجزائر، ولم تكد تحل سنة 1936 حتى تكونت الفروع[5]، وأنشئت أول شعبة لنجم شمال إفريقيا مع مسطول وعمار خيضر ومزغنة، وخليفة بن عمار، وبدأ النجم نشاطه السرّي، وكان فرع الجزائر العاصمة متكوّن خاصة من عمال وموظفي الحافلات الكهربائية، ومن بعض البطالين، ومدّت نفوذها على فروع البليدة وبوفاريك والشراقة. وأثناء سنتي 1933 و1934 أنشئت فروع تلمسان وقسنطينة وسكيكدة، ولعبت

[1]-أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص120، 121.

[2]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص134- 136.

[3]-أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 123، 131.

[4]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص138، 139.

[5]-أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص123.

جريدة الأمة ولجانها المساعدة لها دورا كبيرا في توسيع نشاط نجم شمال إفريقيا في الجزائر، وظهر النجم بمظهر الحزب السياسي الحقيقي الكبير بالدخول التاريخي لمصالي الحاج العاصمة في أوت 1936، إذ أدّى دورا في تنظيم الحزب، وكان للجنة المركزية مع مداومين في تسيير شؤون الحزب، وتشكلت شعبة رئيسية بالجزائر العاصمة وشعب أخرى في المدن الرئيسية[1]، في سيدي بلعباس، وعين تيموشنت في أواخر شهر أوت 1936، وقبلها في قالمة وعنابة والخروب، وعندما انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري في سنة 1936 شارك فيه عن النجم ممثل عن فرع تلمسان، وفرع مستغانم، وقام فرع العاصمة بحفظ النظام يوم المؤتمر، كما شارك في عدّة لجان[2].

وبالنسبة لحزب الشعب فقد كان على المستوى الجهوي والمحلي مهيكلا وفق تنظيم جغرافي، إذ شمل التنظيم الحزبي القطر كله، وقد امتد في مناطق الجنوب إلى غاية مدينة المنيعة[3]، وحافظ على التنظيم السابق للفيدراليات والقسمات بنسبة كبيرة، وتتمثل هذه التنظيمات في:

أ–الفيدراليات:تعد أعلى الهيئات الإقليمية والقاعدية بالنسبة للتنظيم الحزبي، وتغطي كل فيدرالية منطقة جغرافية إقليمية بها عدد من القسمات، وكان نظام الفيدراليات مقتصرا على فرنسا فقط، أيام النجم، لكن مع تركز حزب الشعب في الجزائر، أُنشئت ثلاث فيدراليات في كل من وهران وقسنطينة والجزائر، وهذه الأخيرة هي الأقدم، ولم تكن هناك فيدرالية بالجنوب، وذلك لاعتبارات تتعلق بالكثافة السكانية، وعمليات القمع والاعتقالات التي مست قادة ومسؤولي الحزب.

وتدور مهام الفيدراليات حول التنسيق بين القسمات التابعة لها، وتمثل حلقات اتصال بين الهيئات القيادية، والتنظيمات القاعدية للحزب، ومتابعة نشاط القسمات والإشراف عليها،

---

[1]–الجيلالي صاري، قدّاش محفوظ، **المرجع السابق**، ص ص64- 66.

[2]–محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص ص73، 74.بعد حضوره اجتماع الملعب البلدي لمدينة الجزائر في 2 أوت 1936 للاستماع لتقرير وفد المؤتمر الإسلامي، عن مهمته بباريس، وقد ألقى خطابا شعبيا لأول مرّة بالجزائر في حياته وحياة منظمته، وظلّ خلال ثلاثة أشهر يطوف البلاد، ويتّصل بالأهالي، ويؤسس الفروع للنجم، ويوزع المناشير، وقد كوّن النجم له فرعا رئيسيا في مدينة الجزائر له صلاحيات ونفوذ على كامل إفريقيا الشمالية، أما الفروع الأخرى فقد تكونت في الأماكن الآتية حسب الولايات الثلاث: ولاية الجزائر(الحراش، برج الكيفان، البليدة)، ولاية وهران(وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان)، ولاية قسنطينة(قسنطينة، عنابة، جيجل، سطيف)، مع إمكانية تأسيس فروع أخرى في مدن جديدة مثل تيزي وزو، ينظر حول ذلك، أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص137.

[3]–بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص302.

وإصدار البيانات والمنشورات المتعلقة بمواقف الحزب من القضايا المستجدّة، وتوجيه برقيات الاحتجاج إلى السلطات الفرنسية، وعلى غرار الهيئات العليا اتخذت كلّ فيدرالية لنفسها هيئة إدارية للإشراف عليها تسمى"لجنة الفيدرالية" (le comite fédéral)تتكون عادة من رئيس وكاتب، وكاتب مساعد، وأمين مال، وأمين مال مساعد، وعدد من الأعضاء[1]، وقد تأسست فيدرالية الجزائر[2]، وهي الأقدم والأهم، في جويلية عام 1937، وقد تغيّر أعضاء الهيئة الإدارية لفيدرالية الجزائر ثلاث مرّات من جويلية 1937 إلى أوت 1939. أمّا بالنسبة لفيدرالية قسنطينة[3]، فيبدو أنها تأسست قبل شهر سبتمبر بأيام قليلة من سنة 1937، وقد كان يشرف على هيئتها الإدارية علي فيلالي(المدعو المكي)، وفيما يخص فيدرالية وهران[4]، فالمرجّح أنها تأسست في 29 أوت 1937، ومقرّها تلمسان، وكانت هيئتها الإدارية مكوّنة من معروف بن زروق أو (بن رزق)، وعبد الله بوعنان، ومحمد صبان، ومحمد ممشاوي[5].

ب-القسمات: وهي القلب النابض للحزب، إذ تمثّل قاعدته المتصلة مباشرة بالمناضلين والجماهير الشعبية، وقد لا أكون مبالغا حينما أقول بأن النجاح التنظيمي للحزب يتوقف بشكل كبير على نشاطها ومدى تنظيمها وجدّيتها، وذلك لامتداد تواجدها حتى في التجمعات الصغيرة[6]. والقسمة الحزبية هي تنظيم هيكلي على مستوى القرى والأحياء وفي الحواضر الكبرى[7]، وتنقسم كلّ قسمة إلى عدد من الفروع والمجموعات والخلايا[1]، وتنتخب القسمة

[1]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص229، 230.

[2]-في عمالة (فيدرالية) الجزائر، 18 فرعا، 11 فرعا في الجزائر، فرع واحد في كلّ من حسين داي، في الحراش، رويبة، البليدة، تيزي وزو، شرشال، فورناسيونال، ومشروع لتأسيس 16 فرعا، وفي جويلية 1938 أصبح في الجزائر 16 فرعا، تحتوي على 1057 مناضل منهم 655 بالعاصمة، ينظر، محفوظ قدّاش، محمد قنانش، **المرجع السابق**، ص134.

[3]-في عمالة (فيدرالية) قسنطينة: 6 فروع، 1في قسنطينة، 1 في كاروبير، 1في قصر الصبيحي، 1 في قالمة، 1 في عنابة، 1 في سطيف، ومشروع لتأسيس 3فروع، **المرجع نفسه**، ص134.

[4]-في عمالة وهران، 7 فروع: 2 في سيدي بلعباس، 1 في معسكر، 1 في تلمسان، 1 في سبدو، وهناك مشروع تأسيس فرقتين في وهران ومغنية، ينظر، **المرجع نفسه**، ص1.

[5]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص 233، 234، وكذلك، أحمد الخطيب ، **المرجع السابق**،ص288.

[6]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص234، 235.

[7]-فعلى سبيل المثال تشمل دائرة سكيكدة قسمات كل من الخروب وعزابة والقل، وتضم حوالي 1400مناضل، ينظر حول ذلك، علي كافي ، **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، ط2، منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص ص، 39، 40.

مكتبها الإداري الذي يتكوّن في الغالب من خمسة أو ستّة أعضاء[2]، وهم رئيس القسمة، الكاتب العام، نائب الكاتب العام، أمين المال، ومساعدين اثنين، ويتولى الكاتب العام إدارة نشاط القسمة، حيث يحق له استدعاء القسمة للاجتماع إذا لزم ذلك[3]، والدعوة إلى اللقاءات العامة، وتوزيع المنشورات، والإشراف على الدعاية الحزبية من خلال المهرجانات والكتابات الحائطية والملصقات، والشعارات وبيع جرائد الحزب.

وتقدم القسمة، في إطار علاقاتها بالهيئات الأعلى منها، تقاريرها إلى الكتابة العامة للحزب، قبل تاريخ العاشر من كل شهر، ونسخة منها إلى كتابة الفيدرالية، وتدور تلك التقارير حول نشاط القسمة في الشهر المنصرم، وتقرير مالي مفصل، وتقرير بطلباتها المتعلقة بالتجهيز المادي، ويحتفظ مسؤول التوثيق بالقسمة بنسخة من تلك التقارير من أجل الاستعانة بها في إعداد التقرير السنوي، أو عند الطلب للتفتيش من قبل الهيئة الأعلى منها. وتتوفر القسمة على سجلات، أحدهما خاص بأسماء المنخرطين[4]، وسجل للمداخيل والمصاريف[5]، وسجل للأجهزة، والوسائل والممتلكات[6]، وحافظة للمراسلات الواردة والصادرة، وكراسة لتسجيل تقارير الجلسات، وكراسة عن تقارير الأحداث التي يجب أن تسجل عند وقوعها، وفي الواقع تتمتع القسمة بنوع من الاستقلالية، إذ بإمكانها عندما تنتخب أعضاء مكتبها أن تقرّ قانون أساسي تنظيمي خاص

---

[1]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص302.

[2]-أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص229.

[3]-شايب قدادرة ، **المرجع السابق**، ص273.

[4]-ورد في المنشور الإداري جانفي 1938 لحزب الشعب الجزائري كيفية تنظيم السجل الذي يقيّد فيه المنخرطون كمايلي: يتضمّن 5 أعمدة (كتاب مفتوح)، العمود الأول للأرقام التسلسلية للقسمة، الثاني مخصص لأرقام البطاقات، فيما يكون العمود الثالث الواسع مخصصا للأسماء والألقاب، والعمود الرابع، لتسجيل العنوان، والعمود الخامس مخصص للملاحظات وتأشيرة مفتشي الحزب، ينظر، محفوظ قداش، محمد قنانش، **المرجع السابق**، ص137.

[5]- ورد في نفس المنشور الإداري كيفية تنظيم السجل الخاص بأمين الخزينة، ويتضمّن 17 عمودا، الأول رقم التسلسل، والثاني لرقم البطاقة، والثالث بشكل واسع للألقاب والأسماء، و12عمودا تتعلق بعدد شهور السنة، والعمود 16 أكثر اتساعا بقليل، من أجل المجاميع في نهاية السنة، والعمود 17 من أجل ملاحظات مصلحة المراقبة، وتسجل المداخيل والنفقات بالتزامن مع حدوثها، ويتعين أن تكون الاكتتابات محل تأشير خاص، ويقيد مجموع(من الأعلى إلى الأسفل) في الاتجاه العمودي، ولتحديد قيمة الحصائل خلال شهر، ينظر، **المرجع نفسه**، ص137.

[6]- تقيّد فيه جميع المنتجات والمدخلات، طوابع وبطاقات، شارات أو أي عتاد آخر مخصص للقسمة، **المرجع نفسه**، ص137.

بها. ومن أجل مواجهة القمع، وتجنّب أي نوع من التسرّب على مستوى القسمات، أصدر الحزب ذلك القانون الداخلي الصادر في أواخر سنة 1937، القاضي بتنظيم القسمات تنظيما محكما، وتحديد هياكل ومهام كلّ هيئة فيها، منها:

–لجنة القسمة:تتكون هذه اللجنة من إحدى عشرة عضوا، وإن تجاوز ذلك العدد، فإنّه يستلزم تأسيس قسمة جديدة، وتكون تحت إدارة كلّ واحد من هؤلاء الأعضاء الإحدى عشرة، خلية تتكوّن هي بدورها من إحدى عشرة منخرطا. وتتكوّن لجنة القسمة من رئيس، كاتب، أمين مال، نائب الكاتب، نائب أمين المال، وتجتمع اللجنة بانتظام كلّ أسبوع في تاريخ محدد، ومهامها هي الدعاية الحزبية، والتجنيد، ودفع الاشتراكات، وهي تخضع في ذلك لقرارات لجنة المسؤولين.

–لجنة المسؤولين:تتكون من أمين مال، وكاتب ورئيس كل قسمة، وكلّ أعضاء المكتب، حيث عند انعقاد جلسات هذه اللجنة يقدّم مسؤولي كلّ قسمة تقريرا عن الوضعية المالية والنشاطات العامة لقسماتهم، وتجتمع لجنة المسؤولين بصفة منتظمة كلّ أسبوع، وفي كلّ جلسة تعيّن رئيسها، وفي هذه الجلسات يقدّم كلّ كاتب تقريرا عن قسمته[1].

ومن جانب آخر، أمر حزب الشعب الجزائري فروعه بتأسيس أفواجا للشبيبة الجزائرية، وأرسل لهم قانون وبرامج ((الشبيبة الوطنية الجزائرية))، وأوصى بأن تكون في كامل المدن والمراكز الهامة للجزائر مجموعات من الشباب الوطنيين، وتكون منفصلة عن القسمات تماما، وأن لا يمارس أعضاؤها السياسة بصريح المعنى، ويُقبل كل شاب مسلم يتراوح عمره ما بين الرابعة عشر والثامنة عشر، وأن يكون غير مصاب بأي عجز ذهني كعضو منخرط في حال تقديمه من طرف عضو في حزب الشعب الجزائري، أو عضوين من التنظيم الشبابي. ويتجلى نشاط أفواج الشبيبة في تنظيم رحلات، دروس، تربية بدنية، أدبية، فنية واقتصادية قدر الإمكان. والهدف من وراء هذا التأسيس هو تحضير مستقبل الشباب والبلاد عن طريق تربيتهم أخلاقيا وجسمانيا، وحدّد النظام الداخلي لكلّ فوج بـمكتب وجمعية عامة، والاشتراكات[2].

---

[1]–بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص 246-249.

[2]–ينظر قانون وبرنامج الشبيبة الوطنية الجزائرية، الوارد في، محفوظ قدّاش، محمد قنانش، **المرجع السابق**، ص ص138، 139.

ج-**الخلايا**:وهي أصغر إطار تنظيمي من حيث الحجم في ذيل (أسفل) التنظيم الهرمي للحزب، وقد أحدث الحزب هذا التنظيم في المناطق والمراكز التي يوجد بها مناضلوه بكثافة، أو لتنظيم القسمات الكبيرة، وذلك لتسهيل إدارتها وتنظيمها، أو في المراكز الصغيرة، البعيدة عن مراكز النشاط الكبرى، وفي المصانع والموانئ[1]، وتتألف الخلية الواحدة من خمسة أعضاء ومسؤول[2]. ويشترط في رئيس الخلية أن يكون قد أمضى ثلاثة أشهر كمناضل في الحزب على الأقل، وتدور مهامه في تحصيل الاشتراكات، واستدعاء أعضاء الخلية للاجتماعات العامة للقسمة، أوللاجتماعات الخاصة بالخلية، وهو المسؤول عن توفير المعلومات عن أعضاء خليته، وعن توفير سجل خاص بالحسابات المالية، وببطاقات الأعضاء، ومن مهامه أيضا تجنيد أعضاء جدد.

4-مناضلو حزب الشعب الجزائري:

ينتمي أغلب مناضلي حزب الشعب الجزائري إلى عمال الأحياء الصناعية والموانئ والحرفيين، والعمال بالأجر اليومي في المراكز الأخرى، بينما الانخراط في المناطق الريفية فيكاد يكون منعدما[3]، وكان مناضلو الحزب محدودي الثقافة بما فيهم أعضاء المكتب نفسه[4]، وبالمقابل نجد أنّ أغلب المناضلين ينتمون لفئة الشباب، ومن الطبقات الشعبية الدنيا، محدودي الدخل، ولكنهم كثيرو الإيمان والحماس، وقد تحملوا في سبيل مبدئهم الوطني السجن والتغريم،

---

[1]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص238.

[2]- بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص302.

[3]- بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص24، 239.

[4]- فمثلا حسين مقري الكاتب العام للجنة المركزية بباريس، كان سائق سيارة أجرة، وبورماش مقران عضو اللجنة المركزية كان طبّاخا بالعاصمة، وحيواني (هيهواني) لخضر كان حلاّقا، وحتيّ مصالي الحاج في حدّ ذاته كان محدود الثقافة رغم حضوره كمستمع في جامعة بوردو، كما نجد البعض الآخر عكس ذلك مثل مفدي زكريا الشاعر المثقف ثقافة عربية، ورغم محاولات الحزب أيام النجم استقطاب طلبة شمال إفريقيا في باريس سنة 1933، إلاّ أنّ التحاق هذه الفئة بالحزب كانت محدودة، ولم يلتحق بها سوى الطالبين مسعود بوقادوم، وموسى بوالكروا، ينظر حول ذلك، بن يوسف بن خدّة ، **المصدر السابق**، ص ص305، 519، 301. وأيضا، أبو القاسم سعد الله ، **المرجع السابق**، ص118، وكذلك، مذكرات مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص86. لخضر عواريب، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص5.

والمضايقات والإبعاد والإيقاف عن العمل. وكانت هناك عدّة مراحل لاختيار مناضل الغد، من متصل به، إلى مناسب، إلى مَعني به، حيث يتسلّم تكوينا خاصا، إلى صديق، إلى محب متصدّق، إلى محب منظم، إلى منخرط، إلى مناضل. وكانت تضم خلايا اختيار المحبين المنظمين وخلايا الدعاية المنخرطين وخلايا العمل المناضلين، ولا يقبل في المنظمات السرّية إلاّ المناضلين الموثوق فيهم. ويمكن اختصار بعض المراحل نظرا للظروف، وللمرشّح، ولكن المسلك النظري يكشف عن إدارة ثورية، إدارة مناضلين محتكمين وقادرين على التضحية[1].

وكان الانتماء إلى اللجنة المركزية مثلا، يعني أن العضو يتوفر على صفات المناضل الملتزم، ويتمتع بقوة الشكيمة، ورباطة الجأش مهما كانت الظروف والأحوال، وتتميز إطاراته الحزبية بانتمائها إلى الفئة الشبابية المتقدة حيوية ونشاطا، وكان الكثير منهم يمارسون نشاطهم السياسي في كنف السرّية، وقد بلغ عدد الذين يتقاضون أجرة شهرية من الحزب قرابة المائة عضو، بما فيهم العناصر الناشطة في إطار المنظمة الخاصة، ويطلق على هؤلاء اسم ((المداومين))، وتشمل القائمة الاسمية لهؤلاء على ما يقارب الأربعين عضوا، من بينهم رؤساء الولايات ورؤساء الدوائر، والمناضلون شبه المداومين، بالإضافة إلى الأعضاء المداومين في صفوف المنظمة الخاصة، والبالغ عددهم حوالي العشرين مناضلا، وهناك حوالي أربعين عضوا آخرا ينشطون على مستوى القيادة، وفي الهيئات التابعة لها(الصحافة، والنواب والنقابة...إلخ)، وكان المعيّنون في المناطق الريفية يتقاضون نصف الراتب باعتبار أن السكان كانوا يتكفلون بإقامتهم، ويشكل هؤلاء المسؤولين البالغ عددهم حوالي مائة عضو، ما كان يسمى النواة الرئيسية في ((جهاز الحزب))، وهي بمثابة المحرّك والعمود الفقري للتنظيم الحزبي ككل[2]. وكان التنظيم السياسي يدرّب الجميع على أسلوب الحزب في النضال وعلى الانضباط الصارم الشبيه بالتكوين العسكري والحقيقي.

-الانخراط والاشتراكات والبطاقات: في منشور إداري صادر عن حزب الشعب الجزائري في جانفي 1938[3]، دوّن فيه قوانين تنظيمية، من بينها أوامر حول تجديد بطاقات الانخراط،

---

[1]-الجيلالي صاري ، محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص95، 96.

[2]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص305، 301، 519.

[3]-منشور إداري صادر عن حزب الشعب الجزائري في جانفي 1938، ينظر، محفوظ قداش، محمد قنانش، **المرجع السابق**، ص ص135، 136.

والتقارير الشهرية للفروع، ونظام الأمانة والنظام الداخلي، وهو موجّه للقسمات لتنفيذ مضمونه المتمثل في:

-**البطاقات**:تُجدّد البطاقات كالعادة، وبنفس حقوق الاشتراك لسنة 1937، وتختلف بطاقات 1938عن سابقتها في الشكل واللون، وكذا الطوابع التي توضع عليها. وقد كانت بطاقة انخراط حزب الشعب الجزائري على الشكل التالي:

*__وجه البطاقة__:على الجانب الأيمن وفي أعلى البطاقة كُتب بخط مغربي رديئ "**اتّحدوا وفي اتحادكم قوّة**"، وفي الوسط ورد اسم الحزب بالفرنسية، مع التركيز في الطباعة على إظهار عبارة "**Peuple Algérien**"، وفي الأسفل كتبت عبارة "**في الإتحاد قوة**" بالفرنسية، أمّا في الجانب الأيسر من وجه البطاقة فقد كتب بشكل جمالي وتحت اسم الحزب، الآية الكريمة "**واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرّقوا**".

*__ظهر البطاقة__:على الجانب الأيمن من ظهر البطاقة خُصِّص القسم الأعلى لكتابة المعلومات بالعربية على النحو التالي، وبالترتيب بشكل عمودي، **ورقة الاشتراك، الاسم، اللقب، مقر السكنى، إمضاء المشترك إمضاء أمين المال**، أمّا القسم الأسفل، فخُصص لنفس المعلومات بالفرنسية، وبشكل عمودي أيضا:

Carte d'adhésion n° : Nom Prénom : Adresse : Le trésorier : L'adhérent :

أمّا الجانب الأيسر خصصت الأسطر الثلاثة الأولى لـلإدارة وبالفرنسية، وبشكل عمودي، على النحو التالي:

Section n° : Vérification de : Signature du secrétaire :

أمّا باقي هذا الجانب فقد خصص لجدول من أثنى عشرة مربعا صغيرا، بعدد شهور السنة، حيث تلصق الطوابع الخاصة بالاشتراكات. وكما أشرنا أعلاه، بأنّ بطاقات الانخراط لسنة 1938، اختلفت عن بطاقات 1937، في المحتوى والشكل واللون وطوابع الاشتراك، حيث تمّ تحسين الخط العربي المغربي، وأضيف أعلاه كلمة "فيدرالية" بالفرنسية، إضافة إلى كلمة "قسمة"، وإمضاء الكاتب، ويرجع ذلك لكون الحزب قد وطّد نظام الفيدراليات بعدما استقر في الجزائر، وأن بطاقة سنة 1937 قد صدرت بفرنسا، والطوابع التي على الصورة قيمتها ثلاثة فرنكات[1]،

[1] **-بكار العايش، المرجع السابق، ص ص254- 258.**

على عكس ما حدده المنشور الإداري لشهر جانفي 1938، ومردّ ذلك أنّ منشورا إداريا آخرا قد صدر، وعدّل فئات طوابع الاشتراكات.

وما يلاحظ على وجه البطاقة من تجديد هو الخط العربي الجميل الذي كتب به اسم الحزب بشكل بارز، وكذلك الاسم باللغة الفرنسية بشكل بارز أيضا، مع إبراز الحروف الأولى ((**PPA**))، بلون مختلف، كما كتبت الآية الكريمة ((**واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرّقوا**))، وسط هلال وبخط جميل، ووردت أيضا صورة الهلال الأخضر الذي جاء في أعلاه نجمة وهلال صغير، وهو رمز للفكرة الأولى، وتحمل هذا العلم يد ترمز إلى الشعب الجزائري، حيث كتب عليها ((**قوّة ستّة ملايين**))، وجاء تحت العلم والهلال بالخط العربي عبارة ((**الحرية نتيجة جهاد متواصل وتضحية دائمة**))، وكتب وسط العلم شعار ((**الإسلام ديننا، الجزائر بلادنا، العربية لغتنا**))[1].

– **الطوابع**: تخضع طوابع الاشتراك للتعديل، ووجدت سنة 1938 طوابع بقيمة واحد فرنك يستخدمها البطالون بالجزائر، بينما تبلغ قيمة الطوابع الأخرى فرنكين ونصف الفرنك، وخمسة فرنكات.

–**الانخراط**: بهدف التمكين من مراقبة سريعة وفعّالة، تمّ استحداث وصل الانخراط، وتوجّه دفاتر من خمسين ورقة للقسمات مباشرة، أو عن طريق الفيدرالية، وكلّ صفحة تقسّم إلى ثلاثة أقسام: قسم يحمل عبارة ((القسمة))، وهو الذي تحتفظ به القسمة. وقسم أوسط، يتضمّن عبارة ((الحزب))، يجب إرساله للمصلحة المركزية للحزب فور استخدامه. وقسم متضمّن عبارة ((المنخرط))، يسلّم للمنخرط، يمثّل وصل تسليم قيمة الانخراط، وهو أيضا بمثابة شهادة بأنه انخرط في الحزب. وينبّه المنشور إلى ضرورة ملأ الأقسام الثلاثة بعناية وبدقة، دون سطر على بياض ولا شطب فيما يتعلّق بالمعلومات المطلوبة، وكذا المبلغ الذي دفعه المنخرط، وهذا الأخير لا يعدّ عضوا في الحزب إلاّ لماّ يحوز على بطاقته. وتسجل المصلحة المركزية للحزب الانخراط، وتقوم بإعداد البطاقة حسب الوصل ((ب))، الذي ترسله لها القسمة، ولا ترسل البطاقات عند إعدادها مباشرة إلى المنخرطين، بل إلى أمانة القسمة، التي تطالب مقابل البطاقة تسليم الوصل((ج))، الذي سلّم للمنخرط، الذي أصبح عضوا لدى انخراطه، والوصل ((ج)) يجب

---

[1]- **المرجع السابق**، ص ص254- 258.

أن يرسل دون تأخير من طرف القسمة إلى الفيدرالية التي تسجله بسجلاتها للمراقبة (السجلات التي يسجّل فيها كامل أعضاء الفيدرالية)[1].

لقد جلب الحزب لنفسه بفعل نشاطه المتزايد وتطور هياكله، العديد من حملات المداهمات والاعتقالات لقادته قبل أن يتمّ حلّه نهائيا في 26 سبتمبر 1939، وهكذا لما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان حزب الشعب منحلاً وقادته في السجن، وصحفه ممنوعة[2]. خلالها بادر فرحات عباس بإنشاء تجمّع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية، وكان ذلك في 14 مارس من سنة 1944، يكون فيه الانخراط فرديا، عُرف بـ"أحباب البيان والحرّية"، الذي تحوّل إلى قوة سياسية ضاربة[3]، اندسّ مناضلو حزب الشعب الجزائري بأعداد هائلة في هذا التجمّع هروبا من القمع والملاحقات والاعتقالات، لكن نجاح هذا التجمّع زاد من غضب السلطات الفرنسية فدُبّرت مؤامرة الثامن من مايو 1945، لسحق كل تفكير في الاستقلال، فقتلت وسجنت وشتتت مناضليه، ووضعت حدّا له. ومَثَّل يوم الثامن من مايو 1945 بالنسبة لمناضلي حزب الشعب الجزائري نقطة انطلاق الوعي والقطيعة مع المفاهيم القديمة للكفاح والتنظيم، كما أحدث اضطهاد 1945 تطهيرا داخل الحركة، كثير من المسؤولين القدماء التحقوا بحزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، أو توقفوا عن كل نشاط، وموازاة مع ذلك التحق بالحزب عدد كبير من الشبان العائدين من الحرب، ومعظمهم من قرى ومدن الداخل، فأزاح وصولهم الإطار التقليدي المتأصل في المدن والعاصمة، وأبرز اتجاهات أشدّ تصلّبا ترمي إلى إقامة تنظيم أكثر صلابة وأقوى بنية ومزوّدة بخطّة ثورية[4].

بعد إطلاق سراح مصالي الحاج ورجوعه من المنفى ببرازافيل "Brazzaville"، في أكتوبر 1946 اجتمعت اللجنة المركزية حيث جدّدت اللجنة الإدارية لحركة الانتصار للحريات

---

[1]-ينظر المنشور الإداري للحزب لسنة 1938 في، محفوظ قداش، محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص ص135، 136.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، **الح.و.ج، 1930-1945، ج3، ط4 (منقحة)**، دار الغرب الإسلامي، 1992، ص147. ألقي القبض على مصالي الحاج، وحكمت عليه المحكمة بـ16 سنة سجنا، مع الأشغال الشاقة، و20 سنة نفيا من الجزائر، و30 مليون فرنك فرنسي غرامة مع مصادرة أملاكه، الشخصية، وقد شملت المحاكمة أيضا بعض أعضاء حزب الشعب الجزائري، ينظر، **المرجع نفسه**، ص182.

[3]-الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص ص44، 45.

[4]-محمد بوضياف، **المصدر السابق**، ص14.

الديمقراطية، الوجه الرسمي لحزب الشعب المنحل رسميا، وتحت شعار «من أجل انتصار الحريات الديمقراطية» كانت المشاركة في الانتخابات التي حقق فيها الحزب انتصارا نسبيا، مما شجع مصالي على ضرورة العودة إلى الحياة الشرعية، وعقدت ندوة لإطارات الحزب في ديسمبر 1946، أسفرت عن إنشاء حزب هو في الأصل امتداد لحزب الشعب الجزائري المحظور تحت اسم «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية»[1]، له تشكيلاته وتنظيماته الحزبية الجماهيرية المسترسلة منذ 1929[2]، إلاّ أنّ قرار العودة إلى العمل الشرعي لم يحظ بموافقة ورضا جميع القوى في التيار، حيث رفضه دعاة العمل السرّي والتحضير للكفاح المسلّح، وعدم القبول بالشرعية الفرنسية، ومن أجل حلّ المشكل الذي كاد أن يعصف باستقرار الحركة، استدعى الأمر إلى عقد مؤتمر للحزب يومي 15 و16 فيفري من سنة 1947، تمخّض عن حلّ توفيقي يرضي الجميع على النحو التالي: الإبقاء على حزب الشعب يمارس نشاطه السرّي كالمعتاد، وإنشاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء رسمي وشرعي لحزب الشعب الجزائري، وإنشاء المنظمة السرية أو الخاصة من أجل التحضير للعمل المسلح[3].

واستطاعت حركة الانتصار أن تنفذ إلى منظمات اجتماعية وتربوية عديدة، وأن يوجهها، وفي بعض الحالات كان يوحي بإنشاء هذه المنظمات، وكان ضمن مجموعات الكشافة الإسلامية الجزائرية العديد من الرؤساء الوطنيين، وفي سنة1947 أنشأ بعض المناضلين «جمعية النساء المسلمات» التي كانت تقوم إلى جانب نشاطاتها الثقافية والاجتماعية بعمل سياسي من دعاية ومساندة للحزب الوطني (لصالح المساجين).

لقد احتفظت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بأغلب الهياكل التنظيمية التي ورثتها عن حزب الشعب الجزائري باعتبارها امتدادا له، ماعدا بعض التحوير الذي حدث في بعض هياكله، ويعود ذلك إلى النتائج التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وشدة القمع والاضطهاد الذي تلا حوادث 8 ماي 1945.حيث نظمت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نفسها

---

[1]–الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص58.

[2]–عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ص14.

[3]–الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص58.

كحزب، والبنية التي اتخذتها لنفسها كان عليها أن تضمن لها استعدادا للكفاح، وكان هذا الحزب يسعى للقيام بالأعمال في جميع الميادين، ولإزالة كلّ إمكانية للانحراف أوالتسرّب أوالتجسّس[1].
لقد تم ضبط تنظيم حركة الانتصار شيئا فشيئا، فعلى مستوى الإدارة المركزية تم تحديد المسؤولين، وأنشئت حول المكتب السياسي، لجان مركزية للمنظمات والدعاية والمنتخبين والشؤون النقابية والشؤون الإسلامية كما ورد سابقا، وحافظ على هيكله التراتبي من القمة إلى القاعدة، على غرار هيكلة حزب الشعب الجزائري، وقد تشكلت اللجنة المركزية لسنة 1946 من مناضلين قدامى من نجم شمال إفريقيا، وشبان مسؤولي الفترة السرّية (1942-1945)، وما يلاحظ على اللجنة المركزية لسنة 1946، أن عدد أعضائها قد تراجع إلى ما دون العشرين عضوا[2]، وقد يعود ذلك للآثار الوخيمة التي خلفتها مجازر 8 ماي 1945 على الجماهير والمناضلين في حزب الشعب، واعتقال بعض المناضلين من حين لآخر، وتعززت اللجنة المركزية لسنة 1947 بمجموعة من الشباب الثوري، الذين سيكوّنون النواة الأولى للمنظمة الخاصة، الجناح العسكري للحركة منذ سنة 1947، مثل حسين آيت احمد، ومحمد بلوزداد... ومن الشباب المثقف[3] الذي سيشكل بعضهم معارضة قوية لمصالي في بعض المسائل المتعلقة بتسيير الحركة. وفي اجتماع اللجنة المركزية لسنة 1948 في ''زدّين''ضمّت اللجنة المركزية قائمة بأعضاء جدد من فئة الشباب، وارتفع تعدادها بالتالي إلى واحد وثلاثون عضوا[4]، ويعدّ تجدد الأعضاء أمر طبيعي في هياكل الأحزاب، قد تفرضه ظروف خاصة أو عامة، كالاستقالة، أو الانتخابات، أو حلّه من طرف سلطات الاحتلال، أوالأزمات كالأزمة البربرية لسنة 1949،

---

[1]-الجيلالي صاري، محفوظ قدّاش، **المرجع السابق**، ص ص94-97.

[2]-تألفت اللجنة المركزية لسنة 1946 من: مصالي الحاج، الدكتور لمين دباغين، محمد خيضر، أحمد مزغنة، أحمد بودة، الذين كانوا يشكلون القيادة أو اللجنة الإدارية، والأعضاء الآخرين هم، عمراني السعيد، محمد بلوزداد، حواس بوقادوم، عبد الله فيلالي، شوقي مصطفاي، محمد ممشاوي، الحاج شرشالي محمد، أحمد خليل، إبراهيم معيزة، حسين مقري، محمد عبدون، حسين عسلة، محمد طالب، حسين لحول، ينظر ذلك في، بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص461.

[3]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص96.

[4]-إضافة إلى الأسماء السابقة للجنة سنة 1947، أضيف لها دردور جمال، فيلالي عبد الله، أحمد محساس، محمد ممشاوي، عمار ولد حمودة، عمر أوصديق، راجف بلقاسم، هواري سويح، عبد الله تمام، امحمد يوسفي، محمد عصامي، أحمد بن بلّة، بن يوسف بن خدّة ، اعلي بناي، عمار بوجريدة، مسعود بوقادوم، حمو بوتليليس، محمد لمين دباغين، دخلي محمد، ينظر، بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص478.

ومعارضة بعض أعضائها لطريقة مصالي في تسيير شؤون الحزب، حيث عارضه حسين لحول (الأمين العام للحركة) في مسألة رئاسته للحزب مدى الحياة، واستقال على إثرها لحول في مارس سنة 1951 من أمانة الحزب، وبدت قائمة أعضاء اللجنة المركزية المجتمعة في بوزريعة في ماي 1951 مختلفة عن سابقتها حيث ضمّت أسماء جديدة[1]. وهذه الأخيرة طرأ عليها بدورها تغيير في أوت 1951[2]، وسوف يستمر التغيير والتجديد في اللجنة المركزية للحزب[3] إلى غاية أوت 1954، أي أشهر قليلة قبل اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر1954.

واحتوى المكتب السياسي في الفترة من 1947 إلى 1950 بالإضافة إلى المناضلين ما قبل الحرب العالمية الثانية أمثال مصالي الحاج، لحول حسين، مزغنة، محمد خيضر، أحمد بودة، على شباب برزوا في الفترة ما بين 1940- 1944 كعسلة حسين، عمراني السعيد، محمد بلوزداد، عبد الحميد سيد علي، وعلى مثقفين قدامى أمثال الدكتور دباغين، الدكتور شوقي مصطفاي، آيت أحمد، بوقادوم، ابن مهل أحمد، بن خدّة، مصطفى فروخي، عبد الرحمان كيوان، عبد الرزاق شنتوف، ويبدو أنه قد تمّ توسيع عدد أعضاء المكتب السياسي،

---

[1]-ضمت اللجنة المركزية لشهر ماي 1951، سيد علي عبد الحميد، عيسات إيدير، عمراني السعيد، بن يوسف بن خدّة، ابن مهل محمد، أحمد بودة، بوجريدة عمار، موسى بولكروة، شنتوف عبد الرزاق، دخلي محمد، جيلاني امبارك، فيلالي عبد الله، كيوان عبد الرحمان، لحول حسين، معيزة صالح، ممشاوي محمد، مصالي الحاج، مزغنة أحمد، مرباح مولاي، مستيري أحمد، موجي زين العابدين، شوقي مصطفاي، هواري سويح، عبد المالك تمام، يزيد امحمد، ينظر، حول ذلك بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص480.

[2]-ضمّت اللجنة المركزية لشهر أوت 1951، أحمد مستيري، أحمد مزغنة، زين العابدين موجي، راجف بلقاسم، هواري سويح، عبد المالك تمام، أمحمد يزيد، محمد دخلي، عبد الله فيلالي، هاشمي حمود، عبد الرحمان كيوان، الطاهر لعجوزي، حسين لحول، صالح معيزة، محمد ممشاوي، مولاي مرباح، أحمد مصالي الحاج، سيدعلي عبد الحميد، إيدير عيسات، مصطفى بن بولعيد، بن يوسف بن خدّة، أمحمد ابن مهل، أحمد بودة، الطيب بولحروف، عمار بوجريدة، موسى بولكروة، عبد الرزاق شنتوف، ينظر ذلك في، **المصدر نفسه**، ص482.

[3]-حول أعضاء اللجنة المركزية لسنوات 1952، و1953، 1954، ينظر، **المصدر نفسه**، ص ص، 484، 489.كان تشكيل اللجنة المركزية قبل مؤتمر الجزائر ما بين 13 و16 أوت 1954 يتمّ عن طريق التعيين، وفي المؤتمر الاستثنائي، ولأول مرّة تمّ تشكيلها عن طريق الانتخاب، وهو ما يطرح مسألة الديمقراطية في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التي كانت تقتصر على مستوى اللجنة المركزية، واللجنة الإدارية، دون بقية مستويات الهيكل التنظيمي للحزب، أين تلتزم الأقلية برأي الأغلبية بكلّ إخلاص، ينظر **المصدر نفسه**، ص ص488، 305.

على خلاف سابقه في عهد حزب الشعب الجزائري الذي لم يكن يتعدّ عدد أعضائه السبعة أعضاء.

أمّا على المستوى الجهوي فقد تمّ تعويض نظام الفيدراليات التي اعتبرت واسعة جدّا[1]، حيث قسّمت الجزائر إلى عشر ولايات [2] في الفترة الممتدة مابين 1951 و 1952، ثمّ تقلّص العدد إلى خمس ولايات بعد مؤتمر أفريل 1953، وتضم الولايات بدورها أربع وثلاثون دائرة حسب ما أورده بن خدّة[3]، بينما يحصي عبد الرحمان بن العقون تسع وعشرون دائرة، ولا يقتصر الاختلاف في العدد فحسب، بل حتّى في توزيع الدوائر على الولايات. وأرجّح في هذا الأمر ما أورده بن يوسف بن خدّة، الذي كان يشغل عضوا في اللجنة المركزية، ثمّ أمينا عاما للحزب، وهو منصب إداري يسمح له بالاطلاع على وثائق الحزب والاحتفاظ بها إن أمكن الأمر. وعلى العموم كان رئيس الولاية يجمع بين وظيفته ووظيفة رئيس الدائرة التي تكون في نفس وضع الولاية، ونجد بعض عناصر المنظمة الخاصة من بين المسؤولين. وفي الدوائر الكبرى يساعد رئيس الدائرة عضو نصف دائم يشرف على منطقة ريفية يطلق عليها اسم الناحية، وفي هذا الإطار لعب أعضاء المنظمة الخاصة المطلوبون من الشرطة الفرنسية دورا بارزا في التنظيم[4]. وفي الفترة مابين سنة 1951و 1953 ترأس التنظيم سيد علي عبد الحميد، فيما كان محمد دخلي مراقبا عاما، وفي أعقاب مؤتمر أفريل 1953 عُيّن عبد الحميد على رأس المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، وحلّ محلّه على رأس التنظيم محمد دخلي، وخلفه رمضان بوشبوبة في منصب

---

[1]-صاري الجيلالي، محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص ص94- 96.

[2]-عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ص36. ضمّت قائمة أسماء الولايات التالية، رقم1 قسنطينة، 2 عنابة، 3سطيف، 4 القبائل السفلى، 6 البليدة، 7 المدية، 8وهران، 9 معسكر، 10 الجزائر الوسطى، والولايات الخمس بعد مؤتمر أفريل 1953هي:ولاية قسنطينة، البليدة، وهران، القبائل، الجزائر العاصمة، ينظر ذلك في، بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص518- 520.

[3]-**المصدر نفسه**، ص ص518- 520.

[4]-بن العقون عبد الرحمان بن براهيم، **المصدر السابق**، ص36. يُحصي بن خدّة بن يوسف سبع وأربعون (47) إطارا للتنظيم في مراتب كلّ مراتب المسؤولية في الفترة ما بين 1951- 1953، بما فيهم عناصر المنظمة الخاصة، ويبدو أنّ القائمة مبتورة، ربّما لضياع أسماء بعض المسؤولين خاصة في الأوراس والقبائل، وكذلك لأن بعض العناصر الأخرى التزمت العمل في سرّية كبيرة بسبب ملاحقات البوليس الفرنسي، ينظر بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص515، 516.

[1]-بن العقون عبد الرحمان بن براهيم، **المصدر السابق**، ص36

المراقب العام، وكان لحول يتولى حينئذ رئاسة التنظيم. هذا الأخير هو ركيزة الحزب الأساسية التي مكنته من الانتشار عبر كافة أنحاء التراب الوطني، والاتصال بجميع فئات المجتمع في إطار الكفاح من أجل الاستقلال[1].

وشكّل المناضلون العمال المهاجرون بفرنسا ((فيدرالية فرنسا)) التي نُظمت بحكمة من طرف الوفد الدائم، منهم راجف بلقاسم، بلكروا موسى، ابن ديمرد جمال، وعيساني وابن مهل، وامحمد يزيد[2]، الذي أطّر المهاجرين الجزائريين وفئات الطلبة، وكان على رأس هذه الفيدرالية غداة مؤتمر سنة 1947 شوقي مصطفاي الذي خلف إبراهيم معيزة، وبعده تمّ تعيين أمبارك فيلالي على رأسها ثمّ آلت رئاستها إلى أمحمد يزيد لاحقا. واستغلت فيدرالية الحزب بفرنسا فرصة حرية النشاط في العلن عبر نوابه المنتخبين، وقامت بتأسيس عددا معتبرا من الخلايا في المدن الفرنسية، وفي المراكز الصناعية الهامة، كما ركّزت الفيدرالية جلّ نشاطها الدعائي في الأوساط الطلابية، وبهذه الطريقة حقّق الحزب انتشارا عبر كافة التراب الفرنسي، وتمكّن من انتزاع ثلاثمائة مغترب جزائري من التنظيمات السياسية الأخرى، وهي الشبكة التي ستعتمد عليها جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية لفتح جبهة مسلحة ثانية فوق التراب الفرنسي ذاته، وكانت لفيدرالية الحزب صحافتها الخاصة مثل صحيفة ((المغترب))سنة 1946، و((النجم الجزائري))سنة 1947، و((الجزائر الحرّة))سنة 1949، وهذه الأخيرة تصدر في الجزائر وترسل إلى فرنسا، وتمثل الناطق الرسمي للحزب ومنبرا لتنوير الرأي العام الفرنسي والمغتربين، كما كان لنشاط الحزب امتدادات في البلدين تونس والمغرب الأقصى[3].

وبقيت القسمة المحرك الأساسي في المنظمة، وعلى رأسها لجنة، كان لكلّ عضو منها مسؤولية عتيقة (تنظيم ودعاية وإعلام)، واستمرت الخلية في القاعدة، العنصر الهام من التنظيم، ومن ثلاثة أصبحت الخلية تضمّ عشرة أعضاء، وقد أنشئت كلّما اقتضت الضرورة ذلك هياكل خاصّة غالبا ما تكون مجهولة من طرف جمهور المناضلين، قسم الأمن، وقسم المراقبة، وقسم

---

[1]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص514.

[2]-الجيلالي صاري، قداش محفوظ، **المرجع السابق**، ص94.

[3]-بن خدّة بن يوسف، **المصدر السابق** ص ص، 303، 304.

الدراسات، وقسم تحقيق المصادر، وكانت قيادة الحزب قسما منها مجهولا من طرف الجمهور يراقب نشاطات حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كلّها[1].

في الحقيقة لقد كان حزب الشعب/ ح.إ.ح.د فعلا خير مدرسة للتكوين السياسي، إذ أنّ جدية التعليم والتكوين الذي كان يسديه هو السبب في تجلية وصقل المواهب الكامنة لدى أولئك الذين سيكونون فيما بعد إطارات الثورة والذين أشعلوا فتيلها في أول نوفمبر 1954، وأولئك الذين قادوا الشعب ونظّموا صفوفه خلال الثورة التحريرية على الجبهات العسكرية والسياسية والدبلوماسية إلى أن تحقق النصر والاستقلال، والسؤال الذي يعيد طرح نفسه بإلحاح هو: إلى أي مدى كان التنظيم في حزب الشعب/ ح.إ.ح.د الأرضية الصلبة للتنظيم السياسي والإداري للثورة التحريرية 1954-1962؟ وللإجابة على هذا التساؤل علينا عرض هياكل ومؤسسات الثورة منذ البداية ولاسيما منذ 1956، حتى يتسنى للقارئ الوقوف على التقاطع في الخصائص والمميزات والمهام والتنظيم بينها وبين هياكل حزب الشعب.

إنّ المتتبع للتنظيم السياسي والإداري خلال الثورة يسجّل أنّ هناك تقاطع لحدّ كبير مع الهياكل والمؤسسات التي كانت قائمة أيام النجم وحزب الشعب/ح.إ.ح.د في العديد من الخصائص والمميزات، والمهام، وبالتالي لاشكّ في أنّ هناك "اقتباس تنظيمي" بشكل ملفت للانتباه بالنسبة للدارسين والمختصين. وأنّ مناضلي القاعدة من حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د الذين سهلوا مهمة احتضان الجماهير الشعبية للثورة، وهؤلاء المناضلون هم الذين شكلوا فيما بعد هيكل وبنية جيش التحرير الوطني.مع مناضلين آخرين طبعا، سيلتحقون فيما بعد، من تيارات سياسية ودينية أخرى.

كما لاحظنا أيضا تداخل الطابع العسكري والسياسي، مع غلبة الجانب العسكري، وذلك بسبب الهدف المنشود في تحقيق الاستقلال، كما أننا نستنتج أنّ السنتين الأولتين من عمر الثورة اقتصر العمل التنظيمي فيهما على المستوى الجهوي دون المستوى الإداري المركزي، وقد يرجع

---

[1] -الجيلالي صاري، قداش محفوظ، **المرجع السابق**، ص ص94، 95.

ذلك إلى الرغبة في الشروع في العمل المسلح حتى تنشأ ديناميكية للثورة بوضع مؤسسات فيما بعد حسب الظروف الميدانية[1].

[1]-بومدين طاشمة، "**التنظيم السياسي والإداري في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962**"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد 1، سنة 2009، ص124.

المبحث الرابع:التنظيم في المنظمة الخاصّة:

في المؤتمر الأول لحزب الشعب الجزائري / ح.إح.د بتاريخ 15و16 فيفري سنة 1947، ببلكور في محل المناضل ''مولود مليان''، استطاع الجيل الجديد من المناضلين فرض تكوين منظمة خاصة[1] ومنحها طابعا سريا[2] و شبه عسكري[3]، وزوّدت بهياكل خاصة بالكفاح المسلح، وكانت تتألف من مجلس قيادة ومجلس عام ومجلس إقليمي، وكان مجلس القيادة يتألف من خمسة أعضاء يضطلع على الصعيد الوطني بإدارة الشؤون النظامية، وكان قائد[4] المنظمة السرية يمارس كذلك وظيفة المنسق لدى قيادة الحزب، وكانت المقاطعة[5] هي أعلى حلقة في بنية المنظمة يديرها قائد بمعية مجلس يضم قادة المناطق، وقد شملت البنية الإقليمية ''للمخ''، على الأرجح، (بعد خضوعها لعدّة تعديلات) سبع مقاطعات هي:

- اثنتان بشرق البلاد هما: شمال وجنوب قسنطينة.
- اثنتان بالغرب هما: شمال وجنوب وهران.
- ثلاث بالوسط: القبائل، الجزائر (1) والجزائر (2).

---

[1]-محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، **المصدر السابق**، ص53.

[2]-تسمى المنظمة السرية، وتسمى المنظمة الخاصة أحيانا بـ''المخ''وتسمى ب ''العظم'' = L'os . ينظر، عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ص115.

[3]-تتميز المنظمة الخاصة بنظام داخلي صارم أنظر، محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، *المنظمة الخاصة***، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، ص ص100- 103.

[4]-كان محمد بلوزداد أول وأشهر مسؤول عن هذه المنظمة شبه العسكرية، وسرعان ما حل محله مساعده آيت أحمد بعد أن أصبحت صحته تعوقه عن آدائه مهمته (توفي سنة 1952) ، وزاول آيت أحمد وظيفته هذه خلال سنتين قبل أن يتوارى بدوره عن الأنظار سنة 1949 (إثر عملية بريد وهران وتداعيات الأزمة البربرية)، فخلفه ابن بلة إلى غاية شهر ماي سنة 1950، ينظر، **المصدر نفسه**، ص107.

[5]-في الواقع الاختلاف بين المقاطعة والمنطقة هو مجرد اختلاف في الاصطلاح لأن المقصود من الناحية الإقليمية (الجغرافية) هو نفسه، وهذا لا ينفي وجود قاعدة تاريخية لذلك، حيث أنّ المصطلح الذي استعمل أول الأمر للدلالة على أعلى حلقة في بنية ''المخ'' هو ''المنطقة'' ثم ظهر مصطلح ''المقاطعة'' فيما بعد ليصبح مصطلح ''المنطقة'' يطلق على حلقة أدنى، ينظر، مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، نشر بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص115.

وكانت كل مقاطعة تتألف من منطقة واحدة أو أكثر، وكل منطقة مقسمة إلى عدّة نواحي، وضمّت كل ناحية عدّة بنى قاعدية،[1] وقد تضاربت الروايات حول هذه الأخيرة لكنها لا تتناقض إذ من الممكن أنّ التنظيم الأصلي قد أعيد النظر فيه كما يذكر المؤرخ محمد حربي[2]، وعليه فإننا نعتمد الرواية الأرجح التي مفادها أنّ البنى القاعدية كانت تتألف من:

– **نصف الفوج(الخلية)**: وهي الوحدة القاعدية وتتشكل من ثلاث مناضلين بما فيهم قائد نصف الفوج.

– **المجموعة**: وهي الحلقة الموالية وتضم نصفي فوج أو ثلاث أنصاف أفواج بالإضافة إلى قائد المجموعة.

– **الفصيلة**: وتتألف من مجموعتين أو ثلاث ويرأسها قائد الفصيلة.

وتميزت هذه البنى، عموما، بالانغلاق التام والفصل بينها إلى درجة أنّ كل وحدة كانت تجهل وجود غيرها من الوحدات، ناهيك عن النشاطات، ويتم التنسيق بينها عن طريق اجتماع مسؤولي أنصاف الأفواج مع مسؤولي المجموعات، واجتماع مسؤولي المجموعات مع مسؤولي الفصيلة، وهكذا دواليك حتى أعلى المستويات، وعلاوة على الطابع العسكري لم تضم المنظمة رتبا عسكرية.[3] وبحكم حصر أطروحتي تنظيميا في الولاية الثانية التاريخية، وأيضا لمعرفة التنظيم والبنى داخل المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني، يتعين على الدارس الإحاطة بالبنية الاقليمية للمخ في القطاع القسنطيني بصفة شاملة.

لقد تشكل القطاع القسنطيني من مقاطعة واحدة مقسمة إلى أربع مناطق، هي: منطقة الشمال، منطقة قسنطينة، منطقة سطيف، ومنطقة الجنوب، وكانت كل منطقة من هذه المناطق تشتمل على نواحي ومجموعات (أو فصائل)، وأفواج وأنصاف أفواج.

1–منطقة الشمال: ترأسها في البداية إبراهيم شرقي لمدة سنة تقريبا، من أواخر سنة 1948إلى أواخر سنة1949، قبل أن يتحول إلى مقاطعة وهران ويخلفه في منصبه ديدوش

[1]–مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص ص،111– 113.

[2]–محمد حربي، **المصدر السابق**، ص73.

[3]– مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص ص، 115، 116.

مراد، وكانت المنطقة حينئذ تضم ناحيتين هما ناحية عنابة (و فيها فرع عنابة وفرع سوق اهراس، وفرع قالمة)، وناحية سكيكدة[1].

أ–ناحية سكيكدة: تمتد من عزابة شرقا إلى القل غربا، وكان على رأسها عيسى بوكرمة[2]، وتشكلت من أربعة فروع توزعت على كل من سكيكدة المدينة وضواحيها. ومن مناضلي فرع سكيكدة نذكر، حسين بودرمين، ابراهيم شاريم، عيسى بن قيرام، زروق المدعو عمار كلالة، عبد الله بن الصم، تليلي ساعد، احمد عاشوري، صالح لعوج. وفرع القل كان ينشط به السعيد يونسي، بوعسلة محمد المدعو بن سليمان، بن يونس، وبفرع الحروش نجد صالحي، ومحمد رمضان، ومن عزابة نسجل بن جدو محمد.

ب–ناحية عنابة: يعود الفضل في بناء هياكل التنظيم فيها إلى المناضلين حسين بن زعيم وعمار بن عودة، إذ تفيدنا شهادة هذا الأخير إلى اتصال الجيلالي بلحاج به، في اواخر سنة 1947 وبداية 1948 على الأرجح، وأخبره باختياره كمسؤول للتنظيم شبه العسكري على فرع عنابة وضواحيها تحت قيادة حسين بن زعيم مسؤول ناحية عنابة بفروعها الثلاثة الأخرى (سوق اهراس، قالمة وتبسة)[3].

***فرع عنابة:** تشكلت بها فصيلة تحت قيادة مصطفى بن عودة (عمار)، تضم أربعة أفواج يترأسها بليلي حميد، ميهوبي ابراهيم، عبد الباقي بكوش، عبد الله فدال، مع وجود ثلاثة عشرة نصف فوج، قادتهم هم عبد الرحمان بوزيان، راشدي سعيد، عبد العزيز بوالحروف، عمار مرداسي، عبد الحميد نايت عتمة، مصطفى صنابي، محمد بناي، حسين بوخطوطة، مخلوف بومزبر، خميسي أعراب، علي بوجاجة، عبد المجيد بوزبيد، محمد فراج. أمّا أعضاء أنصاف الأفواج هم: محمد بودبود، مصطفى قيطوني، محمد فداوي، مسعود ميروح، صالح جميلي، موسى بلغرسة، هاشمي بولبطاطش، العربي حشاني، العربي فنيش، عمار قوجيل، مباركي رقيمي، صالح بابو، ابراهيم عجامي، ابراهيم راشدي، زهوان ترفاس، السعيد محمد، محمد شنقل، عبد الباقي

---

[1]–محمد عباس، **رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص236.

[2]–**جريدة الفجر**، ((**مذكرات ابراهيم شرقي، شاهد على أزمة حركة الانتصار بقسنطينة**))، يوم 14 / 5 / 2013.

[3]–محمد عباس، **ثوار...عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2009، ص209.

صاولي، عبد الله اسماعيلي، أحمد طايفي، رابح كمال، محمد عيساوي، ابراهيم المدعو (الفاتيقي)، يوسف عرار.

*فرع سوق اهراس: عُيّن باجي مختار مسؤولا على فرع مدينة سوق اهراس، ويبدو أنه ضمّ مجموعة واحدة تتألف من حوالي ثلاثة أنصاف أفواج أو خلايا وذلك بالاستناد إلى عدد أعضائها العشرة بما فيهم قائد الفوج (باجي)، وباقي الأعضاء هم: محمد ولد زاوية، لخضر زاوية، منصور مناصرية، خليفة بن يحي، الزين بن علي، بشير بوراس، يونس عصمان، محمد مناصرية (المانع)، الصادق نجار. وسَتَرِدُ أسماؤهم كلّهم مع أحكام متفاوتة صدرت في حقهم في قائمة المدانين في قضية اكتشاف المنظمة الخاصة (محاكمة عنابة 30 جوان 1951) ماعدا المناضل الزين بن علي الذي يبدو انه نجا من الاعتقال.

*فرع قالمة: أسندت قيادته في بادئ الأمر إلى المناضل معاوي إسماعيل، واثر تنقله إل فرنسا خلفه المناضل الساسي بن حملة[1]، وضمّ هذا الفرع مجموعة واحدة تتألف، على الأرجح، من ثلاث خلايا (أنصاف أفواج) بما فيهم قائد الفرع، وهم: صالح هنيني، الطاهر سريدي، حسين حرشة، السبتي ابراهيم المدعو مزوز، عثمان مدور، الطاهر مدور، أحمد خيروني المدعو السبتي، سليمان بوراس المدعو قدور، صالح عيمور المدعو كبازي[2].

2-منطقة قسنطينة: إنّ تضارب الشهادات[3] حول البنية الهيكلية للمنظمة الخاصة بمنطقة قسنطينة يدفعنا إلى الاعتقاد أنّ التنظيم قد عرف تغييرات هيكلية بها، بتعيين محمد بوضياف (مسؤول المقاطعة) لمسؤولين جهويين وهما عبد الرحمان قيراس الذي أصبح مسؤولا عن منطقة قسنطينة (بما فيها ميلة، السمندو، وادي الزناتي، تبسة، شلغوم العيد) خلفا لديدوش مراد

---

[1]-السبتي بن شعبان، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص79.

[2]-مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص118.

[3]-المناضل إبراهيم شرقي يذكر في شهادته وجود ناحيتين، (ناحية تضم مدينة قسنطينة، وناحية تشمل وادي الزناتي وتبسة والخروب)، وشهادة عبد الرحمان قيراس ذكرت الفروع دون النواحي، وهي (مدينة قسنطينة، سمندو، تبسة، شلغوم العيد) ينظر، **المرجع السابق**، ص119.

مسؤول منطقة الشمال (عنابة، سوق اهراس، قالمة، سكيكدة)[1] وذلك في غضون سنة 1949، وفي هذا المجال نجد المنطقة تتشكل من الفروع التالية:

أ–فرع قسنطينة (المدينة): من بين العناصر التي أشرفت على تكوين هذا التنظيم بمدينة قسنطينة المناضلان ابراهيم عواطي وعبد الرحمان قيراس[2]، هذا الأخير عيّن مسؤولا على فرع قسنطينة من طرف محمد بوضياف إثر لقاء بينهما في ممر (إيميل زولا) بقسنطينة، وضم هذا الفرع في البداية فوجا من عناصره عبد السلام حباشي، محمد مشاطي، السعيد بوعلي، صالح بوشمال، رابح بيطاط، رمضان بن عبد المالك، واتسعت فيما بعد الخلية بالتحاق مناضلين آخرين حتى وصل عددهم إلى إثنين وسبعين (72منخرطا)، تم توزيعهم على فصيلتين، إحداهما يقودها محمد مشاطي[3]، والأخرى بقيادة عبد السلام حباشي، وكانت كل فصيلة تضم ما بين ثلاث أو أربع مجموعات، تحت قيادة السعيد بوعلي، صالح بوشمال، رابح بيطاط، رمضان بن عبد المالك، شريف مركوش، عبد الحفيظ بوالصوف، هلال سليمان، وتشتمل كل مجموعة على ما بين ثلاثة إلى أربعة أنصاف أفواج، ترأسها العربي بن كنيدة، بوجمعة مندو، محمد غناي المدعو حشيش، سليمان ملاح، بوجمعة مانع، رشيد عجالي، عبد السلام بخوش، السعيد سرقطة، رابح ساسي، بلقاسم قريس، عبد المالك قيطوني، ومن العناصر التي كانت تنشط في هذا الفرع نذكر بوكرورو عاشور، صالح خنفري، لخضر شنق، عبد السلام راشي، قشيش، دراجي يوبي، عبد الحميد كروش، يوسف حداد، عبد الله أعراب، مصطفى عواطي، عمر زغموش، أحمد العبرا ...وآخرون.

ب–فرع ميلة: لقد تأخّر تأسيس فرع ميلة إلى غاية نهاية أواخر سنة 1948، عندما تلقى لخضر بن طوبال تعليمات بضرورة تأسيس فرع للمخ من مناضلين تتوفر فيهم الشروط اللازمة وتنظيمهم في خلايا، فاستطاع أن يجمع حوله حوالي واحد وثلاثون عنصرا كوّن بهم فصيلة كان

---

[1]–علاوة عمارة، **المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف بلميهوب**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2016، ص52.

[2]– محمد عباس، فرسان...الحرية، **المرجع السابق**، ص37.

[3]–في غضون 1949 دُعي المناضل مشاطي، المعروف بسي إبراهيم، إلى العاصمة في إطار محاولة أركان المنظمة الخاصة، ومنهم محمد بوضياف، تكوين نواة لسلاح الإشارة، ينظر **المرجع نفسه**، ص37، 38.

هو مسؤولها، ويساعده محمود بن تونسي، ومن عناصرها نجد موسى علاوة، خوجة بن يونس، صالح بوالحرث، الطيب بوسمينة وأخوه، العربي برجم، ولد بن ناموس، محمد الصالح دهيلي.

ج-فرع السمندو: لقد اختير زيغود يوسف من طرف محمد بوضياف (مسؤول المنظمة الخاصة بمقاطعة قسنطينة) وعينه على رأس فرع كوندي السمندو[1]، الذي شكل بدوره خلايا صغيرة العدد (أنصاف أفواج) ووضعها تحت قيادة علاوة بوضرسة، وبولعراس بوشريحة، وحسين غريبي[2]، هذا الأخير لم يذكره بولعراس بوشريحة في شهادته، ربما لأن تغييرا في الهيكلة قد حدث، وعلى العموم فقد ضمّ الفرع في بداياته الأولى حوالي ثلاثة عشرة عضوا يشتركون في معظمهم في مصاهرات عائلية[3]، مهيكلين في عدة أنصاف افواج، ثلاثة منهم في دوار الصوادق، يترأس بولعراس بوشريحة (الشيخ) واحدة منهم وعضوية حسين بوشامة ومختار ريكوح، وأخرى يقودها عمار بوضرسة (عيسى)، وثالثة مسؤولها علاوة بوضرسة، وبمشتة الكرمات (دوار الخرفان) ينشط نصف فوج بقيادة العربي حمودي (المدعو بوبغل) وعضوية يوسف شوقي المدعو بولحفاني، ومحمد قربوعة، وفي القرية (الفيلاج) ترأس محمد الصالح ميهوبي، على الأرجح، نصف فوج. ولقد وردت أسماء هذه العناصر في قائمة المدانين في قضية اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950، في محاكمة عنابة، بعدما تعرضت الخلايا للتفكيك في مناطق عديدة، وتم توقيف عدد كبير منهم وعلى رأسهم زيغود يوسف، والطاهر زيغود، وعلاوة بوضرسة، وبوشريحة بولعراس، وحسين بوشامة، ومختار ريكوح، وغريبي حسين، وريكوح ابراهيم...وبرّأت عددا منهم من عقوبة السجن فقط مثل علاوة بوضرسة وحسين بوشامة وريكوح مختار وبوشريحة بولعراس. وهي العناصر نفسها التي ستدخل حياة السرية من جديد وتتكفل مع العناصر الفارة من السجن زيغود يوسف وبن عودة بإعادة بعث التنظيم من جديد فيما بعد[4].

---

[1]-إبراهيم سلطان شيبوط، **زيغود يوسف الذي عرفته، شهادة**، ترجمة قندوز عياد فوزية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954-1962، ص9.

[2]- علاوة عمارة، المسيرة النضالية، **المرجع السابق**، ص52.

[3]-فعلى سبيل المثال بولعراس بوشريحة هو ابن خالة زيغود، وعيسى بوضرسة زوج أخت زيغود...وضم الفرع عناصرا يحملون ألقابا واحدة (ابراهيم ومختار ريكوح)، (العيد وعلي غريبي)، ((علاوة وعمار بوضرسة)، ينظر حول ذلك، إبراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص41، وعلاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص55.

[4]-حول قائمة محاكمة عنابة 30 جوان 1951(135مناضلا)، ينظر، مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص ص478، 479.

د–فرع وادي الزناتي: بتكليف من محمد بوضياف أواخر سنة 1947 أسس سليمان بركات المدعو(لروا) مجموعة واحدة ضمّت ثلاثة أنصاف أفواج قاد إحداها بشير ريوي وعضوية صالح بوبنيدر وبلقاسم قوادري، وآخر ضمّ صالح زمورة وأحمد حملاوي تحت قيادة عياد قعاص، وثالث كان مسؤوله يوسف بولدروع وعضوية مسعود تباني والعمري سلوقي[1]، وهي العناصر التي ألقي عليها القبض في 23 مارس 1950 يضاف إليها سعيد بولحيلات[2].

هـ–فرع تبسة: إلى غاية 1949 كان مسؤول الفرع هو المناضل مسلم الطيب، ثم خلفه المناضل الهادي فارس على رأس الفرع وعضوية عبد الله زعيبي، علي بن علي، عبد الهادي ماضوي[3]، أحمد ماضوي، الطيب كشرود، ملاح المدعو الصبي، كمال ساكر، سويعي نور الدين، ومحمد علاق.

و–فرع شلغوم العيد: في شهادة لعبد الرحمان قيراس، فإنّ فرع المخ بشلغوم العيد كان تابعا لناحية قسنطينة ومسؤوله يدعى بن شوقي.

ومن منطقة سطيف التي تضمنت ثلاث نواحي سنلقي الضوء على ناحية جيجل التابعة ثوريا للشمال القسنطيني، فقد تعددت الشهادات حولها بين اعتبارها ناحية مستقلة أو فرع تابع لناحية بجاية؟! وعموما كان مسؤولها المناضل مولود عمروش، تنشط معه عناصر نذكر منها عيسى حيرش، أحمد دوارة، محمد زيغة المدعو عباس.

وتشكلت **المنطقة الثالثة الجنوب** من ثلاث نواحي هي ناحية **بسكرة وناحية وادي سوف وناحية الأوراس**[4].

وعشية الإعداد للثورة تكونت الوحدات قبل أول نوفمبر 1954 وحدات جد خفيفة، نصف فوج، فوج، وأحيانا وحدة، على نمط وحدات المنظمة السرية تستوفي شروط تكتيك حرب العصابات في بداية الحرب المسلحة. وكان عددهم يسهل التنقلات والتموين ويتماشى مع نوعية العمليات. التي ينبغي أن يقوم بها جيش التحرير الوطني، وبقي جيش التحرير الوطني بهذا

---

[1]– مصطفى سعداروي ، **المرجع السابق**، ص121.

[2]–عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص128.أنظر الرسالة في **المصدر نفسه**، ص147، 151 التي بعث بها بن العقون إلى مساجين المخ من وادي الزناتي في سجن سركاجي .

[3]–أحد العناصر التي ورد اسمها في المجموعة التي شاركت في معاقبة خياري عبد الرحيم في حادثة تبسة.

[4]–مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص ص121- 123.

التنظيم المأخوذ عن تنظيم وحدات المنظمة الخاصة، إلى 20 أوت 1955حيث ولم تكوّن الكتائب إلاّ بعد هذا التاريخ[1].

[1]–ابرهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص52، 53.

الفصل الثاني: الثورة في الشمال القسنطيني بين الإقدام والإحجام والتردد

المبحث الأول:التعريف بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني).

المبحث الثاني:أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الشمال القسنطيني.

المبحث الثالث:التحضيرات للثورة في الشمال القسنطيني.

المبحث الرابع:اندلاع الثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني).

المبحث الأوّل: التعريف بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):

لاشكّ في أن مفجري الثورة الجزائرية اعتمدوا بدرجة كبيرة في تنظيمهم للتراب الوطني على التنظيم الذي كان سائدا في المنظمة السرية، ويظهر ذلك الاقتباس التنظيمي من خلال تقسيم البلاد إلى خمس مناطق، الذي يكاد يكون مطابقا للبنية الإقليمية ((للمخ)) خصوصا مع التعديل الذي طرأ عليها في أواخر 1948 وفي ربيع 1949[1]، مع تسجيل بعض الفروق الطفيفة، وبالتالي يتأكد لنا استئثار إطارات ومناضلي المخ باتخاذ زمام المبادرة في إعلان العمل المسلح.

وفي اجتماع 23 اكتوبر 1954 (اجتماع الحسم) الذي انعقد في منزل المناضل مراد بوقشورة بحي لابوانت بيسكاد غرب مدينة الجزائر (الرايس حميدو حاليا) تمّ الخروج بعدة قرارات منها تقسيم البلاد إلى خمس مناطق ثورية هي الأوراس، الشمال القسنطيني، القبائل، الجزائر العاصمة، وهران، وهو تقسيم غير مضبوط الحدود والمعالم نظرا للميزة الإستعجالية التي طبعت عملية التحضير للثورة ونظرا لضيق الوقت[2] خصوصا في الفترة التي تلت أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية (1953 -1954)، مما خلق بعض المشاكل والخلافات بين بعض المناطق تجلى في التنافس على بعض النواحي والجهات الإستراتيجية المتواجدة على الحدود الفاصلة بينها، مثلما هو الأمر بالنسبة لناحية الخروب وسوق أهراس ومدينة سطيف التي سيفصل فيها مؤتمر الصومام سنة 1956.

أمّا عن حدود المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) فهي الأخرى لم تكن مضبوطة الحدود والمعالم، على الأقل في السنتين الأولتين للثورة، وأنّ النواحي لم تكن مدققة[3] ولنا في التحديد الذي قدّمه المجاهد بوالطمين لخضر جودي الدليل على ذلك إذ يقول بأن ((المنطقة الثانية تشمل مدينة قسنطينة والمناطق المجاورة لها حتى البحر))[4]، فتدخل بذلك في حوزتها مدينة قسنطينة وسكيكدة وميلة وجيجل وعنابة وضواحيها، وهي تقريبا النواحي نفسها التي كانت تشتمل عليها (مقاطعة

---

[1]-يراجع المبحث الرابع من الفصل الأول.

[2]-عمار محند عامر، ((**أول نوفمبر وليد المنظمة الخاصة والحركة الوطنية**))، **جريدة الخبر**، عدد 7642.

[3]-مذكرات الرائد عمار ملاح، **وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية (3)** بوعريف،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003، ص 107.

[4]-بوالطمين لخضر جودي، **لمحات من ثورة الجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص43.

قسنطينة) خلال المنظمة الخاصة. والمتمعن جيدا في خريطة المنطقة الثانية يدرك مدى شساعتها، ويفهم بأن تحديد معالمها ارتكز على المدن الكبرى، مركزها ومنطلقها قسنطينة، نظرا لثقلها النضالي وموقعها الاستراتيجي.

وأفادنا السيد محمد بوضياف بشهادة مهمة باعتباره أحد أبرز مفجري الثورة ومن مجموعة الـ22، بأن المنطقة الثانية يحدها شمالا البحر المتوسط وشرقا الحدود التونسية وجنوبا خط السكة الحديدية الرابط بين بني منصور وسوق اهراس، وغربا خط السكة الحديدية الرابط بين بني منصور وبجاية[1]، وهي المنطقة التي قدرت مساحتها بـ26433 كلم[2] أي ما نسبته 11% من المساحة الإجمالية لشمال الجزائر[2]، وقدر عدد سكانها الريفيين والمدنيين بـ1.237.180 جزائري، و141 358 أوروبي حسب إحصائيات 31 أكتوبر1954 ومجموعه يمثل نسبة 18%من السكان موزعة على المدن الرئيسية كالآتي: (قسنطينة 105900 عربي، و42800 أوروبي)، عنابة (عرب 66800، أوروبيين47200)، سكيكدة (عرب 40100، أوروبيين 30300)، سطيف (عرب 43900، أوروبيين 9100)[3].

وتتميز المنطقة الثانية بجبالها المرتفعة ومسالكها الصعبة وغاباتها الكثيفة وشعابها الغائرة[4]، تعبرها جبال الأطلس التلي غير المتساوية مع الساحل، وتوجد سهول شاسعة ساحلية، وأخرى داخلية كالسهول العليا القسنطينية. تتميز الأراضي التلية برطوبتها وبكثافة غطائها النباتي، تنتشر بها زراعة الحبوب والأشجار وكذا تربية الحيوانات. ولهذا فإن الشمال القسنطيني الذي يعدّ جزءا هاما من مقاطعة قسنطينة (الشرق الجزائري) وبحكم موقعه الجغرافي الهام وخصوبة أراضيه وتوفر الثروة الحيوانية، وحيوية الحركة التجارية ولتوفر وتنوع مواردها الاقتصادية وطاقاتها البشرية[5] فإنها كانت محل اهتمام الفرنسيين، وتعدد الحملات الواسعة المركزة عليه منذ فترات سابقة للاحتلال،

---

[1] –محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، **المصدر السابق**، ص68.

[2]–Gilbert Meynier, **op.cit**, p709

[3] – يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص116 .ينظر أيضا، ابراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص20.

[4] –آمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954–1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد لخضر، باتنة، 2005–2006، ص374.

[5] –صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، القافلة للنشر للتوزيع، الجزائر 2013، ص ص10، 11.

إذ تمّ إحصاء حوالي 30 حملة عسكرية قوية ومجهزة وجهت ضد سكان قطاع الشرق الجزائري وخاصة ضد سكان شمال قسنطينة خلال عشرين (20) سنة من 1838 إلى 1858، وقد صرح الدوق دو روفيقو "De Rovigo": ((أنه من دون السيطرة على مدينة قسنطينة ومنطقة الشرق لا يمكن البقاء لفرنسا في الجزائر))[1].

أُسندت قيادة المنطقة الثانية إلى ديدوش مراد ويساعده نائبه زيغود يوسف، وقسّمت المنطقة عشية اندلا ع الثورة إلى أربع (4) نواحي، الناحية الأولى هي ميلة وضواحيها ويقودها لخضر بن طوبال ويساعده العربي برجم وأهم مدنها سطيف خراطة، شلغوم العيد، ميلة، القرارم، تاكسنة، فج مزالة جيجل، الشقفة، الميلية، والناحية الثانية هي السمندو ويقودها زيغود يوسف ويساعده محمد الصالح ميهوبي، وأهم مدنها هي سكيكدة والقل والحروش وعزابة والسمندو وقسنطينة ووادي الزناتي.

أمّا الناحية الثالثة فهي ناحية عنابة، يقودها عمارة بن عودة بمساعدة محمد الهادي عرعار، وأهم مدنها هي عنابة، القالة، الطارف، الحجار، قالمة، لفجوج، وادي العنب، برحال، شطايبي.بينما الناحية الرابعة هي ناحية سوق اهراس ويقودها باجي مختار بمساعدة جبار عمر، وأهم مدنها هي بوحجار، تاورة، بوشقوف، سوق اهراس، سدراته، مداوروش، المشروحة[2].

وفي مؤتمر الصومام ستتم عملية ضبط حدود جميع الولايات التاريخية، وتصبح المنطقة الثانية تحمل اسم الولاية الثانية، وحدودها من الشمال تمتد من القالة إلى سوق الاثنين، ومن الجنوب سطيف، طريق الجزائر قسنطينة إلى القرزي، ثمّ تمتد حتى الحدود التونسية مرورا بسيقوس وسدراته ومداوروش، ومن الناحية الغربية سطيف خراطة، سوق الاثنين ، ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية.

يبدو من خلال هذا التحديد الجغرافي للولاية الثانية أن مقرري مؤتمر الصومام لم يأخذوا بعين الاعتبار الملاحظة التي أبداها قادة الشمال القسنطيني فيما يتعلق بإشراف الولاية الأولى

---

[1] –احميدة عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري(بداية الاحتلال)**، دار البعث، قسنطينة 1984، ص ص47، 50، 54.

[2] –احسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1987، ص76.

على الحدود الممتدة من القالة إلى سوق اهراس !؟كما فصل المؤتمر في مصير مدينة سطيف بضمها للمنطقة الثالثة القبائل، مع إلزامها بتسهيل المهمة للولايتين الأولى والثانية[1].

وفي الحقيقة، لئن استفادت المنطقة الثانية من مجالها الجغرافي الاستراتيجي وما احتواه من قاعدة نضالية هامة منذ زمن حزب الشعب/ح.إ.ح.د، وباقي التيارات السياسية (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، ومن طبيعة سطحها الذي يناسب حرب الكر والفر، إلاّ أنها خلقت بعض المشاكل والخلافات مع قادة منطقة سوق اهراس(القاعدة الشرقية)، وتحمّلها لعبأ ضمان عبور قوافل جلب السلاح من الولايتين الأولى والثالثة، فشكلت لها مضايقة رهيبة وخناقا على وحداتها الأولى المكونة لجيش التحرير الوطني، فأقيمت المناطق المحرمة والأسلاك الشائكة على طول الحدود الشرقية (شال وموريس).

–وضعية الخروب:

يعود الدور في تبعية مدينة لخروب لعين مليلة التابعة للمنطقة الأولى للمناضل شيحاني بشير[2] الذي كان مساعدا لبن بولعيد في باتنة، فربط جماعة لخروب بالمنطقة الأولى[3]، وبذلك صارت لخروب تابعة لناحية عين مليلة عشية اندلاع الثورة.

ثمّ انقطعت الاتصالات بين جماعة لخروب وعين مليلة اثر عملية الاعتقال التي تعرض لها فوج لخروب في 7 ديسمبر 1954 ومحاكمتهم مع جماعة عين مليلة. وفي مطلع سنة 1955 اتصل

---

[1]–محمد لحسن ازغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص ص، 263، 264، 273.

[2]–كانت قسمة الخروب تضم عين مليلة، عين فكرون، عين كرشة، طاقزة، سيبوس الرحمونية، الهرية، طرفانة، حتى اولاد دراج بالقرب من عزابة، وكان شيحاني بشير وحجاج بشير من المناضلين المعروفين. وتجمع الشهادات على أنّ شيحاني بشير قد نقل نشاطه لمنطقة الأوراس في الجزء الأخير من عام 1953 وعرف خلالها باسم "سي مسعود"، وأنه حضر أغلب الاجتماعات التنظيمية والتحضيرية للثورة بالمنطقة رفقة محمد الشريف سليماني ومصطفى بن بولعيد، في عين الكبش وكيمل، ينظر حول ذلك، الزبير بوشلاغم، "**الشهيد شيحاني بشير**"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد81، جانفي 1987، ص ص31، 32.

[3]–في مارس 1954 انعقد اجتماع في منطقة الأوراس في دار المسعود بلعقون لاطلاع المناضلين عما يجري في القمة وترأس الاجتماع شيحاني بشير وحضره عن الخروب حاجي موسى، وفي أواخر شهر أكتوبر 1954 عقد بن بولعيد اجتماعا بتازولت حيث تم الإعلان عن الثورة وعين بن بولعيد الأفواج ووزع المسؤوليات منها تعيين عقالي للاتصال بين القيادة... ...والخروب، ومكان الالتقاء الشمرة، وقبل اندلاع الثورة بأيام قليلة حمل بن بولعيد السلاح بسيارته رفقة شيحاني إلى عين مليلة ولخروب، ينظر حول ذلك، بارور سليمان، **حياة الشهيد البطل مصطفى بن بولعيد**، تقديم مختار فيلالي، دار الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص ص45، 51،52.

العربي الخروبي على رأس مجموعة من المناضلين بناحية السمندو لتصبح بذلك لخروب تابعة تنظيميا لها، (أي لناحية السمندو).

–انقطاع الاتصال بناحية سوق اهراس:

إثر استشهاد باجي مختار قائد ناحية سوق أهراس التابعة للشمال القسنطيني، عقد ديدوش لقاء بالقرارم التابعة للناحية الأولى بحضور زيغود وبن طوبال، حيث تقرر أن ينتقل ديدوش بنفسه إلى سوق اهراس لمعاينة الوضع وإيجاد حل لمسألة خلافة باجي مختار على رأس الناحية، إلا أن استشهاده أدى إلى انقطاع الاتصال بين الناحية وقيادة المنطقة الثانية[1]. وفي ظل شغور قيادة الناحية، ونظرا للأهمية التي يكتسيها موقعها كمعبر لقوافل السلاح، أوفدت قيادة المنطقة الأولى، الأوراس، مجموعة من المجاهدين على رأسهم أحمد الأوراسي للاطلاع على سير الأمور بالمنطقة فوقعت عدة اتصالات بينهم وبين جبار عمر، من أجل تنسيق العمل الثوري[2]، في هذه الأثناء وفي إطار التحضيرات لهجومات العشرين أوت1955 وحاجة المنطقة الثانية للسلاح، قرر زيغود التنازل عن ناحية سوق أهراس لصالح المنطقة الأولى في اجتماع عين القلعة في 14 أوت 1955، مقابل التزود بالسلاح[3]. وفي سبتمبر 1955 ومن أجل إيجاد حل لبعض المشاكل التي كانت تعاني منها ناحية سوق أهراس وخاصة نقص الأسلحة، قرر جبار عمر ومعه جلالية محمد المدعو الحاج لخضر، ومحمد لخضر والحاج عبد الله وأحمد النايلي الذهاب إلى الأوراس للاتصال بمصطفى بن بولعيد، وعندما وصل جبار عمر إلى الأوراس علم باعتقال مصطفى بن بولعيد من طرف سلطات الاحتلال، فاتصل بعمر بن بولعيد وقدّم له عرض حال حول منطقة سوق أهراس والمشاكل التي تعاني منها، وظل هناك حوالي 15 يوما وبعد عودته إلى سوق أهراس شرع في تنفيذ التعليمات الجديدة فقام بتقسيم المنطقة إلى نواحي عسكرية، وعيّن على رأس كل ناحية قائدا، فكان السبتي بومعراف على ناحية الونزة وبوخضرة، وجلالية محمد على ناحية ويلات والخضارة، وسيرين محمد لخضر على ناحية تيفاش، ونوبلي الزين على رأس

---

[1]– بيتور علال، **العمليات العسكرية في المنطقة الثانية، الشمال القسنطيني من 1نوفمبر 1954 إلى 20 اوت 1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007–2008 ، ص ص، 19، 20.

[2] علي العياشي، "**الشهيد جبار عمر**"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد81، جانفي 1987، ص45.

[3] بيتور علال، **المرجع السابق**، ص21.

ناحية أولاد بشيح، وفي شهر أكتوبر 1955 حضر جبار عمر لاجتماع تحت قيادة شيحاني بشير دام أربعة أيام حضرته نواحي تبسة وخنشلة وخنقة سيدي ناجي والقبائل، حيث عين جبار عمر رسميا مسؤولا على منطقة سوق أهراس التي تمتد من خط السكة الحديدية قرب عنابة إلى الكويف، وعيّن حواسنية موسى نائبا له، بينما عيّن عبد الله نواورية مسؤولا على نواحي قالمة حمام النبايل والناظور[1]. وسرعان مايصبح عبد الله نواورية قائدا لناحية سوق اهراس فيما بعد[2]، التي ستحمل اسم المنطقة الخامسة من الولاية الأولى إثر مؤتمر الصومام[3] .

المبحث الثاني:أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الشمال القسنطيني:

كان الانفصال التام داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هو النتيجة للصراع الدائر بين جناح اللجنة المركزية وجناح مصالي الحاج، وتأكد ذلك بعد مؤتمر "هورنو""Hurnu" ببلجيكا في جويلية 1954 وما تبعه من ردّ فعل من طرف المركزيين بعقد مؤتمر لهم في أوت 1954 بالجزائر العاصمة.

---

[1]-علي العياشي، **المرجع السابق**، ص45، 46.

[2]-سليمان عميرات، **كل شيء عن القاعدة الشرقية، محاورة الملازم الأول سالم جليانو**، د.ت، ص 6.

[3]-الرائد عمار ملاح، **المصدر السابق**، ص108.

وقبل ذلك كانت الأزمة قد نزلت إلى القاعدة النضالية منذ ديسمبر 1953 إثر الرسالة التي نشرها مصالي الحاج معلنا فيها اختلافه مع أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي واتهامهم بالابتعاد عن الخط الثوري وبالتعاون مع ((جاك شوفالييه)) رئيس بلدية الجزائر، وكان الشرق الجزائري من المناطق التي لقي فيها نداء مصالي تجاوبا كبيرا[1]، وبدورهم اتهم أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي مصالي الحاج بجنون الزعامة وحب السلطة والاستئثار بالقرارات[2]. وطلبت اللجنة المركزية قادة الدوائر أن يدعوا القاعدة النضالية لتبني موقف حيادي بانتظار انعقاد مؤتمر، وقد بدت المناورة فعّالة بشكل خاص في ولاية قسنطينة[3]. التي ما لبثت أن داهمتها الأزمة[4]، وكان وقتها على رأسها إبراهيم شرقي، وهو من أنصار اللجنة المركزية، حيث قام أنصار مصالي باحتلال مقر الحزب في رحبة الصوف، ودعت ((المندوبية المؤقتة لتسيير الحزب))[5] إلى عقد اجتماع في أفريل 1954[6] حضر عن كلّ قسمة عضوان يمثلانها إضافة إلى مسؤولي الدوائر[7] بمقر الحزب وحضره مزغنة ومولاي مرباح بهدف ترسيم ولاء مناضلي شرق البلاد لمصالي، لكن الدور الذي قام به إبراهيم شرقي بالتعاون مع مسعود قدروج أمين قسمة سكيكدة، (هذا الأخير اعترض على حضور مزغنة الاجتماع)[8]، مكّن من تسريب اقتراح إلى مندوبي القسمات يتضمن الدعوة للاحتكام إلى القاعدة، واعتُبر بالتالي على أنه ((حياد مؤقت)) في انتظار انعقاد مؤتمر وطني فاصل[9]. وهو قرار اُتُخِذ بعد نقاش يبدو أنه حاد جدّا إلى جانب قرار تجميد أموال الحزب

1-محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص88.

2-محمد مشاطي، **مسار مناضل**، ترجمة زينب قبي، منشورات الشهاب 2010، ص61.

3-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص88.

4-بعد مؤتمر أفريل 1953 تقلص عدد الولايات إلى خمس وهي: قسنطينة، البليدة، وهران، القبائل، الجزائر العاصمة، وضمّت الولايات مجتمعة أربع وثلاثون دائرة على المستوى الوطني، وكانت ولاية قسنطينة تضم الدوائر التالية: قالمة، سطيف، عنابة، قسنطينة، سكيكدة، باتنة، بسكرة، ينظر حول ذلك، بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص 519، 520.

5-تتكون المندوبية المؤقتة لتسيير الحزب من خمسة أعضاء هم: مزغنة، مرباح، فيلالي، العبدلي عيسى، آرزقي لعجالي، ينظر، جريدة الفجر، مذكرات ابراهيم شرقي، ، **المرجع السابق**.

6-**المرجع نفسه**.

7-بيتور علال، **المرجع السابق**، ص29.

8-محمد حربي، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص92.

9-جريدة الفجر، ((مذكرات ابراهيم شرقي))، **المرجع السابق**.

الحزب وعدم دفعها لأية جهة، وعدم قبول أي تدخل من الإطارات غير المهيكلة (مناضلي المنظمة الخاصة)[1]. لكن السؤال المطروح هنا هو إلى أي مدى كان التزام القسمات ومناضليها بهذه القرارات على مستوى «ولاية قسنطينة»؟

يذكر المناضل محمد حربي في مذكراته "حياة تحدٍّ وصمود" بأن الفروع المحايدة في الشمال القسنطيني كانت عديدة[2]، لكن ذلك لم يكن كافيا لأن تكون المنطقة بعيدة عن الانقسامات والصدامات واستعمال العنف. وفي عام 1954 كانت توجد نقاط اتصال عديدة بين مختلف الاتجاهات[3]، في ظلّ ظهور طرف ثالث يمثله مناضلو المنظمة الخاصة أو «النشطاء» الذين اتُّخذ في حقّهم مؤتمر أفريل 1954 بقسنطينة قرار الإقصاء أو الإبعاد. وقد أصبح باديا أنّ هذه العناصر في قسنطينة قد فرضت سيطرتها على القيادة، من أمثال سليم راشي وزادي الشريف وبوجنانة وبغريش، وراء قيادة جديدة ممثلة في يوسف حداد وشيد ملاح والسعيد بوعلي، الذين اتخذوا موقفا حياديا، وهم الذين سيظهرون في مرحلة الإعداد للثورة والاتصال باللجنة الثورية للوحدة والعمل، رغم الصعوبات التي واجهتهم في ظلّ الشكوك والغموض المتنامي وبفعل الصدامات والمشادّات الكلامية مع المصاليين الذين أرادوا استرجاع مقر الحركة[4].

وفي قسمة السمندو، في الوقت الذي مالَ فيه مسؤولوها (بولعراس جربوع وصالح جربوع والشريف عيسوب) نحو اللجنة المركزية، اتخذ أغلب أعضائها موقفا حياديا من الصراع داخل ح.إ.ح.د، وسيتوجهون فيما بعد نحو الخيار الثوري حيث كان لزيغود يوسف بمساعدة عضو القسمة محمد الصالح بلميهوب الدور الفعال فيه[5]. وامتد تأثير الحياد على ما يبدو إلى الخلايا السبع لبلدية عين بوزيان التابعة تنظيميا لقسمة السمندو تحت اشراف محمود نفير، وغير بعيد عن السمندو، في قسمة الحروش، إحدى قسمات دائرة سكيكدة، مع عزابة والقل، كان

---

[1]– بيتور علال، **المرجع السابق**، ص61.

[2]–محمد حربي، **حياة تحدٍّ وصمود، مذكرات سياسية 1945–1962**، ترجمة عبد العزيز بوباكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص134.

[3]–محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص98.

[4]–محمد مشاطي، **المصدر السابق**، ص ص62، 64.

[5]–محمد قديد، **الردّ الوافي على مذكرات كافي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص، 27، وينظر أيضا، علاوة عمارة، المسيرة النضالية، **المرجع السابق**، ص70.

الخلاف السياسي فيها دائرا بين المركزيين ومناضلي المنظمة الخاصة (منهم محمود بن نفير ومحمد قديد) حول الموقف من الصراع، من جهة وحول أموال الاشتراكات المودعة لدى القسمة من جهة ثانية، ففي الوقت الذي اتُّخِذ فيه قرار الحياد من الصراع الدائر بين المركزيين والمصاليين، ومقاطعة مؤتمر بلجيكا بإجماع مكتب القسمة هم: إبراهيم مومن، يوسف بوقادوم، بلقاسم بن غرسله، حملاوي مهري، إسماعيل حساني، علي كافي، محمد قديد، انقسم مكتب القسمة حول المشاركة في مؤتمر المركزيين بالجزائر[1]، انتهى بانتخاب خمسة من الأعضاء لعضوين منهم للمشاركة في مؤتمر المركزيين[2] هما (حملاوي مهري، ويوسف بوقادوم ((بشير)))[3] ويبدو أن تأثير القيادة الموالية للمركزيين كبيرا في هذا الأمر، خصوصا إذا علمنا أن رئيس دائرة سكيكدة[4] كان من يمثل اللجنة المركزية، وقد خلّف ذلك الموقف ردود فعل عنيفة من المصاليين في الحروش وسكيكدة، من خلال شنّهم لعمليات اقتحام لمقرات الحزب مطالبين باسترجاع الاشتراكات، كما تظاهروا في الحروش ضدّ حسين لحول[5].وفي قسمة سكيكدة ذات الأهمية الكبيرة وطنيا وجهويا من حيث عدد المناضلين والمشتركين والمحبين حسب ما ورد في مذكرات علي كافي الذي يحصي 1700 مناضلا عشية اندلاع الثورة[6]، فقد أُتّخذَ موقف الحياد في البداية من الأزمة لاسيما بعد مؤتمر قسمات عمالة قسنطينة أفريل 1954 الذي مُثِّلت فيه القسمة بواسطة بوزيد زروق، وعمار كلالة ومسعود قدروج (أو قدروش)، إلاّ أنّ هذا الموقف لم يصمد أمام نشاط

1–محمد قديد، **المصدر السابق**، ص ص28، 26.

2–ففي بداية جويلية جاء مزغنة إلى المنطقة يدعو القسمات إلى حضور مؤتمر مصالي، بين 14و17جويلية " بهورنو" بلجيكا" إلا أن ديدوش سبقه، وحثّ المناضلين على عدم حضور المؤتمر والانتقال إلى العمل وفي شهر أوت جاء عبد الحميد مهري يدعو لمؤتمر المركزيين بالجزائر، فاستجاب البعض بسبب العلاقات الشخصية، ومنهم خمسة من قسمة الحروش، وهم :ابراهيم مومن، حملاوي مهري، اسماعيل حساني، يوسف بوقادوم، علي كافي .ورفض اثنان محافظة على موقف الحياد وهما :بلقاسم بن غرسله، ومحمد قديد.ينظر حول ذلك، محمد قديد، **المصدر نفسه**، ص28، وأيضا، بيتور علال، **المرجع السابق**، ص31.

3 علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص40، 42.

4–يبدو أن دائرة سكيكدة قد تعاقب عليها العديد من المسؤولين في فترة وجيزة في ظلّ الأزمة التي عرفها الحزب من حمادي كرومة إلى ابراهيم حشاني الذي سيخلفه فيما بعد شعبان البري ينظر حول ذلك، محمد قديد، **المصدر السابق**، ص30، و ينظر أيضا مذكرات علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص 80، 81.

5–محمد حربي، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص135.

6–علي كافي، **المصدر السابق**، ص80.

المصاليين الذين استطاعوا أن يسيطروا على القاعدة النضالية في المدينة وفي القرى المحيطة بها تحت قيادة مسؤول الدائرة الجديد حمادي كرومة ومسؤول القسمة الجديد أيضا محمد العيفة المدعو((مغلاوي طانطان))، وتكتل عدد كبير من المسؤولين المحليين والمناضلين القدامى مع المركزيين، وساد العلاقة نوع من العنف والصدامات حول مقرات الحزب وممتلكاته، وفي خضم ذلك الوضع انقطع الاتصال الذي أقامته اللجنة الثورية بواسطة محمد مشاطي مع بشير بوقادوم، وبالتالي سوف لن نجد أثرا لقسمة سكيكدة فيما بعد عند التحضير للثورة[1].

وفي قسمة الميلية انقسم أعضاء القسمة بين تيار مناصر للجنة المركزية يمثله (زيدان أرزور) ومناصرين لمصالي مثل (علي بوعرورة ومسعود شعراوي)، بينما اتخذ علي مسقالجي موقف الحياد، وبقيت القاعدة النضالية تتأرجح بين التجاذبات، وانضم فيما بعد حسين بودشيشة ومسعود لعور وصالح بولعتيقة والعربي لحمر وعمار بلقعوير وسعد بواحيلة وآخرون إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2].

وفي قسمة جيجل التي كان على رأس خليتها الأولى بالمدينة حسين ارويبح وعضوية عليان مولود، درنان المختار، كيموش عبد المجيد (الرشيد)، افرج المولود، وناس محمد ومسعود مبروك، مسّتها الأزمة لكن بدرجة أقل بالرغم من موقف الحياد الذي انتهجه المسؤولون على الحزب فيها، أمّا عن سبب التأخر فيعود إلى القمع والاعتقال الذي طال مناضلوها اثر اكتشاف خلية المنظمة الخاصة بها[3].

وفي قالمة سعى المناضلون إلى منع نزول الخلافات في الحزب إلى القاعدة، بتفادي الحديث عن الخلافات[4]، وظلّ الموقف يميزه الترقب، واتّخذ فيما بعد قرار الحياد كجواب على ديدوش مراد مراد الذي اتّصل بهم مستفسرا عن موقف أعضاء قسمة قالمة ومناضليها، حيث سيحضر فيما

---

[1]–محمد قديد، **المصدر السابق**، ص ص29، 30.

[2]–عمر شيدخ العيدوني، **مملكة الفلاقة، وقائع ثورة التحرير المباركة في الولاية الثانية، المنطقة الثانية، الناحية الأولى، القسم الرابع، أولاد عيدون، رمز 221 مما صنع وسمع وشاهد**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، عين مليلة، 2011، ص ص42، 43.

[3]–((**لقاء مع المجاهد مسعود مبروك**))، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 126-127، مارس –أفريل 1991، ص ص52-54.

[4]–جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة،((**أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة**))، الذكرى الأربعون لاندلاع الثورة 1954، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص22.

بعد في اجتماع لولاية قسنطينة التحضيري للثورة الساسي بن حملة ممثلا عن منطقة قالمة[1].
وفي عنابة تشتّت أمر المناضلين بين الفئات المصالية والمركزيين، وعدم تبلور فئة الحياديين من المنظمة الخاصة وغياب موقف واضح لهم، ووصل الأمر إلى حدّ التصادم مثلما حدث في مقهى زردازي برحبة الزرع. وبالتالي تأخرت مسألة التحضير للثورة في ظلّ الأزمة[2].
لاشكّ في أنّ الأزمة والانشقاق الحاصل في حزب الشعب/ ح.إ.ح.د قد مسّ وبدرجات متفاوتة كافة الدوائر والقسمات العديدة المنتشرة في الشمال القسنطيني (ولاية قسنطينة)، وما كان الصراع الذي يجري على مستوى القاعدة إلاّ ترجمة للوضع السيء في أعلى هرم (الولاية) وصورة عاكسة له، إلاّ أن حضور موقف الحياد الذي يتماشى مع موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي كانت تدعوا إليه ولإصلاح ذات البين، قد أعطى دفعا قويا للسير نحو الانتفاضة وتنظيم هياكلها في الشمال القسنطيني.

المبحث الثالث:التحضيرات للثورة في الشمال القسنطيني:

بات من الضروري التساؤل عن المعايير التي تمّ على أساسها اختيار الأسماء التي ستحضر اجتماع الـ22 في بداية شهر جوان 1954 في "كلو صالمبيي" ((المدنية حاليا))، في بيت المناضل الياس دريش، تحت اشراف منظمي الاجتماع، محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط. لكن يبدو أنّ بوضياف كان قد استدعى المناضلين المقربين منه منذ أن كان مسؤولا بالمنظمة الخاصة بقسنطينة، ففي شهادة لمحمد مشاطي (المدعو سي ابراهيم) يذكر أنه التقى في ربيع 1954 ببوضياف بالعاصمة الذي طلب منه أن يجدّد الاتصال بعناصر

---

[1]– السبتي بن شعبان، **المرجع السابق**، ص81.

[2]–محمد جندلي–سلطان بن ذيب، **المصدر السابق**، ص ص42، 43.

المنظمة الخاصة في مدينة قسنطينة[1] بحكم معرفته المباشرة لهم وقت السرّية، الأمر الذي يعطي انطباعا أنّ بوضياف قد رمى بثقله على الشرق وبالتحديد منطقة قسنطينة لكي تكون أرضية ومنطلقا للإعداد للثورة، ولا غرابة في ذلك عندما نجد أنّ مجموعة الـ22 تتشكل من 17 مناضلا أصولهم من عمالة قسنطينة، والبقية من منطقة الجزائر والغرب[2]. وجاء كل واحد من جهته التي ينشط فيها، فكان الزبير بوعجاج وعثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي ممثلين لمدينة الجزائر، وعن ناحية البليدة كان بوجمعة سويداني وشعيب بلحاج، أما من وهران فكان بوالصوف عبد الحفيظ ورمضان بن عبد المالك، ومن قسنطينة جاء محمد مشاطي وعبد السلام حباشي ورشيد ملاح والسعيد بوعلي (المدعو لاموطا)، ومثّل منطقة سوق اهراس باجي مختار[3]، وانتقل بن عودة عمار وزيغود يوسف من السمندو، وبن طوبال جاء من الأوراس المتخفي بها، كممثلين للشمال القسنطيني، ويذكر بن عودة أنّ اجتماعا مصغرا عقده زيغود يوسف وبحضور خمسة أعضاء للتشاور في الموقف قبل الذهاب إلى مدينة الجزائر في جوان 1954.

وفي اجتماع شهر جوان 1954 بالعاصمة وقع خلاف بين مجموعة مدينة قسنطينة ومحمد بوضياف حول مسألة أسباب تغييب المناضل عبد الرحمان قيراس[4] عن الاجتماع وعدم تعيينه على رأس المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، ممّا سيكون له تداعيات على عملية انطلاق الثورة في مدينة قسنطينة[5]. وحسب شهادة عمار بن عودة أحد أعضاء مجموعة "22" أنّ مجموعة

---

[1]–محمد عباس، فرسان ... الحرية، **المرجع السابق**، ص38.

[2]–عمار محند عامر، **المرجع السابق**.

[3]–عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ص455.

[4]–يُذكر أن جماعة وهران هي الأخرى أعابت على بوضياف عدم اشراك الحاج بن علاّ في الاجتماع، ينظر حول ذلك، د. عمار محند عامر، **المرجع السابق**.

[5]–يذكر مشاطي أن قيراس جاء إلى قسنطينة حيث تقرر اجتماع لإصلاح ما جرى في اجتماع الجزائر، وتمّ ذلك في بيت معزول وبعيد يعود لعائلات حباشي وحداد حضره كل مسؤولي المحافظة الذين تمكنوا من استدعائهم ومن بينهم باجي مختار من سوق اهراس، ساسي بن حملة من قالمة، زيغود يوسف من السمندو، وكان ديدوش ممثلا لبوضياف مرفوقا بن طوبال، وفي الاجتماع ففي الوقت الذي ظلّ فيه بن طوبال صامتا كان ديدوش يرفض كل اقتراح في عقد اجتماع جديد قصد تخطيط أحسن لانطلاق الثورة، ينظر محمد مشاطي ، **المصدر السابق**، ص70.

قسنطينة[1] وبالرغم معارضتها لتعيين بيطاط على قيادة المنطقة الثانية إلاّ أنها صوّتت لصالحه لكي يكون في القيادة الجماعية للثورة(مجموعة الـ6)[2]، ربّما لصرف نظره عن قيادة المنطقة الثانية. وإثر ذلك الانسحاب وتسريح الأفواج التي قاموا بتكوينها[3]، لكن لا يعني ذلك أنهم كانوا ضدّ للكفاح المسلح[4]، بدليل ارتقاء اثنين منهم (يوسف حداد والسعيد بوعلي) كشهداء. وسيربط ديدوش مراد رفقة زيغود يوسف في شهر سبتمبر1954 الاتصال مع مسعود بوجريو بدوار الصوادق، حيث سيعمل هذا الأخير على تكوين أول خلية بجبل الوحش تضم أحمد بوسعيد والإخوة بوخلخال والإخوة براهمية وبلغيث قرمي، وفي 13 نوفمبر 1954يجتمع ديدوش مراد مع فوج يرأسه بوجريو يتكون من عواطي مصطفى، زيغد اسماعيل، عمر طلاعة في منزل زيغد بباب القنطرة ويصدر أمرا بتجميد تنظيم مدينة قسنطينة، إلى غاية 22جويلية1955 أين يكلف زيغود يوسف من جديد مسعود بوجريو مع بعض مناضلي المدينة خصوصا قيطوني عبد المالك، بوذراع صالح، إسماعيل زيغد، عبد السلام بخوش، بتنظيم المقاومة داخل المدينة انطلاقا من جبل الوحش[5].

---

[1]–مجموعة قسنطينة لم يكونوا مركزيين أو مصاليين، بل مشكلتهم أنهم كانوا يريدون غيراس وليس بيطاط، ينظر، عمار بن عودة، ((**عبان رمضان شخصية وطنية ارتكب أخطاء ودفع ثمنها**))، **الخبر اليومي**، عدد6646، يوم 6مارس 2012، ص15.

[2] –شهادة عمار بن عودة لوكالة الأنباء الجزائرية، حاوره حسان لرقم،**www.youtube.com**

[3]–محمد بوضياف، **المصدر السابق**، ص62. كان مسؤولو قسنطينة يرون بأن الاجتماع لم يتم بطريقة ديمقراطية، وأن مبدأ اختيار الزملاء هو السائد، وكانوا يرون ضرورة العودة إلى القاعدة الحزبية في كلّ شيء، وأن يبقوا على مسافة واحدة من المركزيين والمصاليين لأن أي موقف يدل على تحزب ضد مصالي سيضعف سيطرتهم على المناضلين، **ينظر حول ذلك**، محمد حربي، جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص95. بالمقابل كان بوضياف يتهم مجموعة قسنطينة بالانحياز إلى المصاليين. ينظر حول ذلك محمد مشاطي، **المصدر السابق**، ص63، ومحمد بوضياف، **المصدر السابق** ص62. وفي شهادة لمشاطي فإن أسباب اتهام جماعة قسنطينة بعدم المشاركة في التحضير لثورة الفاتح نوفمبر رغم حضور أشغال اجتماع الـ22 يعود أولا إلى أنّ الطريقة التي تمت بواسطتها افراز القيادة الخماسية لم تكن توحي بالطريقة المطلوبة، ثمّ ثانيا إلى التمسك بقضية ((التغطية السياسية)) أي البحث عن شخصية وطنية بارزة تكون واجهة الثورة عند اندلاعها نظرا لافتقار معظم المشاركين في الاجتماع لهذا الشرط، ينظر محمد عباس، فرسان...الحرية، **المرجع السابق**، ص39.

[4]–محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة، **المصدر السابق**، ص95.

[5]-Ahmed Boudjeriou, ((principaux événements survenus du coté FLN/ALN dans la zone autonome constantine-ville(zone5) de1953 à1961)), http://www.constantine-hier-aujourdhui.fr/laVille/evenements_constantine.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى، كالغموض السائد الذي لازال يحيط بالعديد من القرارات وعدم وضوح الرؤية أمام المناضلين، كانت التحضيرات للثورة المسلحة في الشمال القسنطيني في مناطق محدودة، في السمندو والميلية وميلة وعنابة وسوق اهراس، وقسنطينة لاحقا، وذلك بالاعتماد على قدماء المنظمة الخاصة[1].

وكان عدم الاقتناع بالانتقال إلى العمل المسلح في الوقت الراهن، أو للإنحياز لأحد الجناحين المتصارعين عائقا أمام المحاولات التي بذلها ديدوش لإنشاء تشكيلات خارج نطاق القسمات المذكورة. ولهذا سيكون العمل على إبعاد مناضلي القاعدة عن الخلاف الدائر داخل الحزب من أولويات اهتمامات القائد ديدوش، ويساعده في ذلك نائبه زيغود يوسف المتواجد بناحية السمندو، التي سيتخذها ديدوش منطلقا لتحركاته نظرا لما تكتسيه من موقع استراتيجي لتوسطها بين النواحي، وكانت (شعاب التوميات) بين الحروش والسمندو مركزا له، وذلك لمعرفته لها منذ أيام المنظمة الخاصة، ولوجود دليله نائبه زيغود يوسف الذي يعرف المنطقة جيّدا[2].

كان توزيع نواب ديدوش على النواحي في بداية الأمر على النحو التالي، كُلّف زيغود بناحية السمندو، وأسندت ناحية سوق أهراس لباجي مختار، بينما تكفّل بن عودة بناحية ميلة، وبقيت ناحية عنابة وضواحيها شاغرة إلى أن تمّ عقد اجتماع في السمندو في منزل بوشريحة بولعراس بحضور ديدوش، زيغود، بن عودة وبن طوبال، وطُرح شغور القيادة في الناحية الشرقية (عنابة وضواحيها)، فاقترح زيغود أن يكون بن عودة قائدا لهذه المنطقة، على الرغم من تحفّظ هذا الأخير بحجة أنه بلغ شوطا كبيرا في التحضيرات والاستعداد للثورة بناحية ميلة، حيث كوّن أفواجا ودرّبهم[3]. ويبدو أن هذا الشغور في الناحية الشرقية للمنطقة الثانية قد استدركه ديدوش بعد عودته من مدينة الجزائر، فطلب من بن بولعيد أن يدعمه بن طوبال الذي كان

وينظر أيضا، علاوة عماره، من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، **المرجع السابق**، ص206.

[1]–علاوة عماره، المسيرة النضالية والثورية، **المرجع السابق**، ص204

[2] –محمد قديد، **المصدر السابق**، ص30، 31.

[3]–شهادة عمار بن عودة لوكالة الأنباء الجزائرية، حاوره حسان لرقم، **الحوار السابق**.

في الخروب[1]، فالتحق بن طوبال بالمنطقة الثانية وأسندت له قيادة الناحية الأولى (ميلة، الميلية وجيجل)، ويذكر المجاهد محمد قديد أنّ هذا التعيين تمّ في اجتماع في بيت بوضرسة في مشتة الكرمات بدوار الخرفان بناحية السمندو بحضور ديدوش، زيغود، بن عودة وقديد محمد[2]. وهذه الشهادة لا تتعارض مع شهادة بن عودة، السابق ذكرها، ماعدا الاختلاف في صاحب المنزل الذي احتضن الاجتماع.

ويروي المجاهد حسيني ساعد من السمندو، أنّ زيغود شكّل فوجا من حوالي 12 مجاهدا في منطقة السمندو من بينهم بوحبيلة محمود، بالمخ عمار، حسيني الصادق، بن نفير محمد، عبد الحميد بوالقش، عبد الكريم بن فطيمة، وآخرون[3]، من بينهم في غالب الظن محمد الصالح ميهوبي وعبد الرشيد مصباح، سيتم توزيع هذه الأفواج على مشاتي خندق عسلة وأولاد حبابة ودوار امسونة بالتوميات بالتنسيق مع أفواج الحروش[4]، وفي هذه الأخيرة وسكيكدة سيؤدي المناضل محمود بن نفير، الذي ربط الاتصال بالسمندو، دورا هاما في تجنيد المناضلين للالتحاق بالثورة، إذ كان يتردد كثيرا على الحروش انطلاقا من مسكنه بمحطة عيون بوزيان، وربط الاتصال بعلي كافي وبشير بوقادوم بسكيكدة، إذ يفيدنا المجاهد أحمد عاشوري بشهادة هامة حول التحضيرات في سكيكدة بالقول بأنه:((...وقبل شهر من اندلاع الثورة المسلحة التقيت بالإخوة محمد قديد، حربي محمد وحلحاز علي، وتمكنا من الاتصال بالأخ "سي عبد القادر ديدوش" في مقهى قداح بسكيكدة واتفقنا أن يتغير مقر اجتماعاتنا الرسمية خارج المقهى، ولدى التقائنا في اجتماع ثان عقدناه في مكان يدعى "السبع أبيار" ضواحي سكيكدة أقر عندئذ ديدوش برنامج عمل وقد كلفني بالفداء وكلّف الأخ محمد حربي بالأخبار، وكلف الأخ حلحاز علي بالدعاية (توزيع المناشير)...)). ويضيف ((...بعد مرور ثلاثة أيام بعث لي الأخ محمد قديد بحقيبة فيها أسلحة وذخيرة حربية وسلّم لي مناشير خاصة بجبهة التحرير الوطني تتضمن نداء أول

---

[1] –كانت الخروب في بداية الثورة تابعة للمنطقة الأولى (الأوراس)، وكان بن طوبال متخفيا في الأوراس منذ اكتشاف المنظمة الخاصة. ينظر حول ذلك، لخضر بن طوبال، "**شبح عبان منعنا من السلطة عام 1962**"، **جريدة الخبر الأسبوعي، العدد** 600، من 25 إلى 31 أوت 2010، ص6.

[2] –محمد قديد، **المصدر السابق**، ص ص31، 32

[3] –شهادة المجاهد حسيني ساعد في الذكرى الـ60 لاستشهاد البطل محمد الصالح ميهوبي، **www.youtube.com/**

[4] –محمد قديد، **المصدر السابق، ص22**.

نوفمبر ...وقد وزعت بدوري هذه المناشير على القضاة والمحامين والتجار، حيث كنت أضع مختلف المناشير بصناديق بريد منازلهم وهذا مع الأخوين حلحاز علي وقديد محمد، واستمرت هذه العملية مدة معينة قبل اندلاع الثورة ليلة أول نوفمبر 1954))[1].

لقد أدى كل من أحمد عاشوري ومحمد قديد، وحلحاز علي دورا بارزا في وتمكّن علي كافي في الأشهر الأولى للثورة من إقناع حوالي 19 شابا من المنطقة بالصعود إلى الجبال بمساعدة المناضل البشير بولحلوبة، حيث تمّ التوجه نحو منزل المناضل (رابح يونس) أين يوجد القائد زيغود رفقة مجاهدين آخرين[2].

ستكون ناحية السمندو منطلقا للعمليات التنظيمية والتعبوية، إذ كان جيش السمندو يتحرك من منطقة لأخرى قصد التنظيم في الحروش، سيدي مزغيش، الحامة[3]...وتمّ عقد اجتماعات لأجل ذلك، احتضنها كلّ من إسطبل بشير بن ميهوب والد محمد صالح بن ميهوب، وفي منزل ساعد زيغود(عم زيغود يوسف)، وفي منزل بولعراس بوشريحة بمشتة قراوة بدوار الصوادق وفي دواري الخرفان وامسونة التابعين للحروش. ولقد كانت القيادة الجماعية هي السمة البارزة لجيش السمندو ما بين شهر جوان1954 و18 جانفي 1955، والذي قاده زيغود يوسف بمساعدة محمد الصالح بن ميهوب وعبد الرشيد مصباح[4]، وكذلك الأمر بالنسبة لأفواج الحروش بقيادة عبد السلام بخوش (سي ساسي) وعمار بوضرسة[5].

وفي الميلية كان الاتصال بواسطة عبد الحفيظ بوالصوف، وهو من ميلة، بعلي بوعرورة ويوسف رابحي في شهر سبتمبر من سنة 1954، لكن اعتقال بوعرورة ومعه بضعة بنادق صيد عطّل الاستعدادات في المنطقة إلى أواخر شهر أكتوبر أين تمّ عقد اجتماع في المكان المسمى أولاد عميور بقيادة العربي لحمر وبحضور صالح بوالعتيقة وبغيجة رابح وحسين بودشيشة وعلي

---

[1]–((أحمد عاشوري يستعيد ذكرياته عن الشهيد ديدوش مراد))، حاوره عثمان بن الطاهر، **مجلة أول نوفمبر**، عدد48، سنة 1981، ص9.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص، ص83، 84.

[3]–شهادة حسيني ساعد، **المرجع السابق**.

[4]–لقد أعطى زيغود تمثيلا أكبر لمختلف الجماعات المشكلة للنسيج الاجتماعي لبلدية السمندو، وهي التركيبة الجديدة للنظام، وتجنّب بذلك حصر النشاط المسلح في بني فرقان (دوار الصوادق ودوار الخرفان)، ينظر حول ذلك، علاوه عماره، المسيرة النضالية، **المرجع السابق**، ص72.

[5]–**المرجع نفسه**، ص ص71، 72.

بودشيشة واحسن كروم وصالح مليط ... وآخرون، حيث تمّ تقسيم المجموعة إلى ثلاثة أفواج وتوزيع المهام، وبعد الاجتماع توجهت الأفواج الثلاثة إلى منزل عمار بلقعوير لتكون الانطلاقة من هناك[1].

وبالعودة إلى ناحية عنابة التي فُصل إشكال القيادة فيها بحوالي عشرة أيام قبيل موعد اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، إذ يذكر بن عودة أنه خرج من السمندو يوم 20 أكتوبر ووصل في اليوم الموالي أي 21 أكتوبر وحلّ بدار محمود راشدي في جبل إيدوغ، حيث تمت كتابة بيان أول نوفمبر الذي سيتم توزيعه ليلة أول نوفمبر. وبمساعدة الهادي عرعار تم تكوين مجموعة بالاعتماد على بقايا المنظمة الخاصة العربي حشاني، الدا موح، سامسون، وعلاوة، وعمار مزاودة، محمد راشدي والطيب راشدي...وآخرون، وهو الفوج الذي تكوّن مابين 23 أكتوبر و1 نوفمبر 1954 بناحية عنابة. وكانت المجموعة تملك سلاح (6-35) ملكا لعلاوة، وبن عودة يملك(12-45)، وتم الحصول على (فوشي بالمسمار) و(فوشي ألماني) و400 خرطوشة، وهو سلاح قديم مسته الرطوبة بسبب تخزينه تحت الأرض منذ أيام المنظمة الخاصة. "...وخلاصة القول أنّ التحضير لثورة الفاتح نوفمبر تمّ بوسائل بسيطة، كالفأس والشاقور لقطع خيوط الهاتف وأسلاك مركز البحرية"[2]، ولهذا اتّخذ بن عودة قرار الذهاب إلى السمندو طلبا للسلاح القادم من الأوراس، وبالفعل تحصل على كمية من السلاح. وبعدها سيكون الاعتماد على النفس أكثر في توفير السلاح بإرسال عبد الهادي عرعار إلى الحدود التونسية الليبية[3].

وفي سوق اهراس، على الحدود التونسية حدث مشكل كان قد علم به بوضياف من عند باجي مختار يتمثل في عبور مقاومين تونسيين للحدود بحثا عن المساعدة وجمع المال والأدوية[4]، ويبدو

---

[1]-شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص ص48، 49.

[2]-"شهادة بن عودة، بمناسبة ذكرى اندلاع الثورة"، **جريدة الشروق اليومي**، 1نوفمبر 2015، ص11.

[3]-شهادة عماره بن عودة، لوكالة الأنباء الجزائرية، **التسجيل السابق**.

[4]-كان باجي مختار ورفقاؤه منذ مدة على اتصال بالثوار التونسيين يقدمون لهم الدعم المادي والمعنوي، وبأمر من القيادة قام جبار عمر بربط الاتصال مع كل من الساسي لسود وعبد الله بن زعير وهما من قادة الثوار التونسيين وذلك في شهر أوت1954، وكان الهدف منه هو اطلاع التونسيين عن تحضير المناضلين الجزائريين للقيام بالثورة مما يستوجب توقف التونسيين عن أخذ أسلحة المواطنين الجزائريين، ينظر حول ذلك، صالح فركوس، "**الشهيد باجي مختار**"، **أعمال الملتقى الوطني، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة، 8و9 جانفي 2014**، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص134. وينظر أيضا، Joseph Kerlan, "**A propos de**

أن شخصا اسمه الحاج علي كان يسطو على أموال الناس وأسلحتهم، فتوجه ديدوش بنفسه إلى سوق أهراس وعقد اجتماعا ضم باجي مختار وبعض التونسيين انتهى باقتسام السلاح بين مجموعة باجي والمقاومين التونسيين، وكان ذلك في غضون صيف 1954، ورجع ديدوش إلى سوق اهراس أيام قليلة قبيل اندلاع الثورة لوضع اللمسات الأخيرة لانطلاق العمل المسلح وتوزيع بيان أول نوفمبر ، وكان ذلك في غياب باجي مختار المتواجد في عنابة، وقد تقرر في الاجتماع تغيير مقر الناحية إلى وادي الشوك[1]. وبعد إطلاق سراحه شرع باجي مختار في تنظيم الأفواج، فكوّن فوجا عسكريا أُسندت قيادته أول الأمر إلى بدري محمد طرابلسي ثمّ إلى الحاج علي، وعين رؤساء القطاعات كالآتي، ابن زيني بوبكر على الونزة، امحمد امسرار على المشروحة، زنطار سليمان على بوشقوف، وعبد الله نواورية على الناظور. كما كوّن لجان محلية مهمّتها التعبئة والتموين والاتصال والمراقبة، على رأسهم حريرش قدور، حمايدية حسن، بوطياب التيجاني، ابن عزة قدور، نوري عبد الكريم، حمادة محمد الصالح، بوحوش الطيب[2]، وفي هذه الفترة وتحت إشراف جبار عمر تم تكوين أكثر من 15 خلية سرية، كل خلية تضم ثلاث (3) مناضلين، وذلك في الونزة ونواحيها تحت إشراف دادة الطيب والطاهر الزبيري، وفي نواحي مداوروش ودراعة حواسنية موسى، وفي وادي الكبريت رباحي نوار، وكان هؤلاء على اتصال دائم ومباشر بقائدهم جبار عمر الذي عمل في هذه الفترة على إنشاء المراكز لجمع المؤونة وذلك في كل من خنقة معيزة وفي ظهر الونزة وفي مشتى حمايدية، ومن أجل ايجاد حل لمشكلة السلاح واستكمالا للتحضيرات كان ديدوش كثيرا ما يأتي إلى المنطقة للتباحث مع باجي مختار وجبار عمر وكانت الاجتماعات تتم إما في الونزة أو في مزرعة باجي مختار بسوق اهراس[3].

بعد عودته من اجتماع مجموعة الستة المنعقد في 23 اكتوبر 1954 عقد ديدوش بمقر قيادته بالسمندو لقاء حضره قادة النواحي، وذلك في 25 أكتوبر 1954 وأطلعهم على قرارات

Badji Mokhtar)), le Retentissement de la révolution algérienne, colloque international d'Alger (24-28 novembre 1984), Centre National d'Etudes Historiques, pp141-154.

[1]–بيتور علال، **المرجع السابق**، ص33. وأيضا علي العياشي، **المرجع السابق**، ص43.

[2]–صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص133.

[3]–علي العياشي، **المرجع السابق**، ص43، 44.

اجتماع (لجنة الـ6) وسلمهم نسخة من بيان أول نوفمبر بحضور زيغود ونائبه محمد الصالح بن ميهوب عن ناحية السمندو، ومحمد قديد وعبد السلام بخوش عن الحروش، ولخضر بن طوبال مع العربي برجم عن ناحية ميلة، وحضر بن عودة عمار عن ناحية عنابة، وباجي مختار عن ناحية سوق اهراس، وبعدما كان اللقاء مقررا في إسطبل بشير بن ميهوب اقترح ديدوش تغيير المكان إلى بيت المناضل ساعد زيغود، وكان اللقاء عرض حال لكل ناحية والتحضير للثورة[1].

المبحث الرابع:اندلاع الثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):

لقد سبق اندلاع الثورة في الشمال القسنطيني بعض الخلافات بين بعض قادتها المحليين من جهة، وبين بعض قادتها ومنسق الثورة محمد بوضياف من جهة ثانية، هذا الأخير الذي أشار إلى أنه وفي إطار التحضير لأول نوفمبر 1954 أنّ ((أعضاء لجنة قسنطينة المشكلة من حوالي أربعين عضوا قد تخلوا عنّا قبل أول نوفمبر والذين سرّحوا الأفواج التي تمّ تكوينها وسمحوا لهم بالالتحاق بالفئة السياسية التي يختارونها))، ويقصد بذلك كل من محمد مشاطي، حباشي عبد السلام، رشيد ملاح المدعو (سليمان)، السعيد بوعلي المدعو ''لاموطا''، وحداد يوسف، والذين كان سيعتمد عليهم كثيرا في العمل في قسنطينة بالذات[2]،ومردّ ذلك هو أنّ هذه

---

[1]–محمد قديد، **المصدر السابق**، ص ص31، 34.

[2]–محمد بوضياف، **المصدر السابق**، ص، ص47، 62.

المجموعة أعابت على بوضياف إقصائه للمسؤول الأول للمنظمة بقسنطينة عبد الرحمان قيراس[1] لأسباب غير مقنعة وغير موضوعية[2]، فرفضوا بذلك إتباع أوامر بوضياف وبقوا أوفياء لقيراس[3]، وتفيدنا شهادة للمناضل قيراس عبد الرحمان نفسه بمعلومات مهمة بحكم تواصله مع عبد السلام حباشي[4] ولالتقائه مع بوضياف إثر اجتماع الـ22، بأنّ المناضلين رفضوا تعيين بيطاط على رأس منطقة قسنطينة[5]، وقدرفض غيراس اقتراحا من بوضياف بتعيينه العضو السادس في هيئة الأركان بحجة أن ذلك بمثابة شراء لذمته[6]، بينما يعدّ تعليق المؤرخ الفرنسي "إيف كوريار" على موقف مجموعة قسنطينة ضربا من البهتان عندما أعطاه تفسيرا بأن المجموعة رفضت المشاركة

---

[1]–كان عبد الرحمان قيراس قد خلف، على الراجح، ديدوش مراد على رأس منطقة قسنطينة، بعد انتقاله إلى منطقة الشمال في أواخر 1949، وتشير شهادة له، بأنه كان مسؤول فوج في مدينة قسنطينة، وكان رابح بيطاط أحد أعضائه، وفيما بعد أصبح مسؤول منطقة تضم (تبسة وسمندو وشلغوم العيدوسطيف وميلة) في مقاطعة قسنطينة، وكان كل من لخضر بن طوبال، وزيغود يوسف، والهادي فارس، وبن شرقي، وآخر لم يتذكر اسمه، تحت اشرافه كمسؤولي نواحي في منطقته. ينظر، شهادة قيراس في مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص395.

[2]–يبدو أنّ مكوث قيراس في فرنسا لمدّة طويلة هي السبب الذي كان وراء استبعاد تعيينه على مدينة قسنطينة، ينظر حول ذلك، شهادة عمار بن عودة في جريدة الخبر اليومي عدد 6646، 6مارس 2012، ص15، كما تضمنت شهادة لقيراس الإشارة إلى السبب نفسه، ينظر حول ذلك، مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص399.

[3]–من مواليد 24 جانفي 1921 بقسنطينة، مناضل في المنظمة الخاصة، وبعد تفكيك هذا التنظيم شبه العسكري لجأ إلى فرنسا حيث عُيّن مندوبا جهويا عن حركة إ.ح.د بليون في 1952، تبنى أطروحات الجنة الثورية للوحدة والعمل. وابتداء من أفريل 1955 عضو في قيادة فيدرالية ج.ت.و بفرنسا حيث تولى فرعها السياسي مع مشاطي وبن سالم، ألقي عليه القبض في أوت 1956، عضو في أوت 1956، عضو في فيدرالية قسنطينة لج.ت.و، ثمّ نائبا في الجمعية في 13 سبتمبر 1962، ينظر عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962)**، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص276.

[4]–ولد حباشي عبد السلام بتاريخ 2سبتمبر 1925 بعين مليلة، ابن رمضان وابن حداد علحية، زاول تعليمه بمسقط رأسه، انخرط في حزب الشعب/ح.إ. ح.د، ثم عضوا في المنظمة الخاصة بمسقط رأسه، عضو مجموعة ال22، اعتقل في نوفمبر سنة 1954، سجن في سركاجي ثم نقل إلى لامبيز، وحوّل إلى سجون أخرى ولم يطلق سراحه إلى غاية الاستقلال، ينظر، «**المجاهد الراحل عبد السلام حباشي**»، **مجلة أول نوفمبر** عدد172، ديسمبر2008، ص60.

[5]–شهادة عبد الرحمان قيراس(مخ قسنطينة)المدعو سي الطاهر 20 جويلية 1994، مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص ص398، 399.

[6]–عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب 2003، ص74.

في الانتفاضة. وإلاّ كيف نفسّر تجاوز الخلاف بين ((لجنة الخمسة)) و((مجموعة قسنطينة)) بعد أول نوفمبر[1].

وتمّت معالجة الوضع باستقدام ديدوش مراد في آخر لحظة وتعيين بيطاط في الجزائر العاصمة[2]. وهذه الهفوات وغيرها هي التي خلقت نوعا من التعثر في الأيام الأولى من الاندلاع[3]، إذ لم يتم تسجيل أية عملية في قسنطينة في الفاتح من نوفمبر، ماعدا في المحور المعروف بين السمندو والميلية. رغم التحضيرات التي سبقت الانطلاقة في بعض النواحي الأخرى مثل عنابة، ميلة، وسوق اهراس.

وظلّ الوضع هكذا في قسنطينة إلى غاية العمل الذي قام به عبد السلام بخوش المدعو سي الساسي وقفيز تحت إشراف ديدوش مراد[4] الذي أخذ على عاتقه مهمة هيكلة الثورة بالمدينة[5]، وفي غالب الظن أنّ العمليات انطلقت فعليا بالمدينة في منتصف شهر ديسمبر حسب حسب ما أفادت به تقارير السلطات الفرنسية عن الوضعية في مقاطعة قسنطينة[6]، وتذهب مصادر أخرى إلى إرجاعها إلى منتصف أفريل 1955، وذلك بعد الجهد الكبير الذي قام به ديدوش مراد في اقناع المترددين والتنسيق بين الأفواج الأولى لإعلان الثورة، خصوصا وأنّ أتباع

---

[1]–محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، **المصدر السابق**، ص ص61، 62.

[2]–عمار محند عامر، **المرجع السابق**، ص23. هل فعلا طموح بيطاط جعله يفضل المسؤولية الثقيلة بقيادته للعاصمة، أم أنّه تجنّب حرب العصابات في جبال الشمال القسنطيني، أم أنّ ديدوش طلب إعفاءه من مسؤولية العاصمة القريبة جدا من رقابة أجهزة الأمن، إلاّ أننا سنسجل في 18 جانفي 1955 استشهاد ديدوش وفي شهر أفريل 1955 اعتقال بيطاط؟! . ينظر حول ذلك Jacques Duchemin**, Histoire du FLN,** édition Mimouni,Alger 2006, P40.

[3]–محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، 1984، دار البعث، قسنطينة، ص123.

[4]– اعتمد عبد السلام بخوش على مجموعة تشكلت من سي العربي وبوجريو وزيغد سماعين وعواطي مصطفى وطلاعة عمر، وقد كلّف عواطي مصطفى بقيادة المدينة رفقة طلاعة عمر، فيما تكفل سماعين زيغد بالشؤون المالية، عقد هذا الاجتماع في شهر نوفمبر 1954، وتلته اجتماعات أخرى أفضت إلى تعيين زعموش عمر المدعو علي فولف على راس مجموعات الفداء بالمدينة، ينظر حول ذلك، علاوة عماره، من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، ج2، **المرجع السابق**، ص204.

[5]–المجاهد رابح مشحود، **برنامج** ((**صنعوا الحدث**))، **قناة البلاد**، الحلقة الثانية، هكذا كلفنا زيغود يوسف باغتيال فرنسوا متيران بعنابة. ويذكر في شهادته أن زيغود كلّف بالعمل في الأرياف.

[6]–ليلى تيته، **تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954–1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص97.

مصالي لازالوا بأعداد كبيرة في مدينة قسنطينة وسكيكدة وقالمة وعنابة[1]. وقد تضمنت ذلك الرسالة التي بعث بها ديدوش إلى محمد حربي في فرنسا يبدي فيها تفاؤله حول الوضع في الشمال القسنطيني بعد شهر من إعلان الثورة[2].

بالمقابل كانت التحضيرات في مناطق محددة وهي السمندو التي تكفل بقيادتها زيغود يوسف، والميلية وميلة بقيادة لخضر ابن طوبال[3]، وعمار بن عودة في منطقة عنابة وسوق اهراس[4]، حيث أظهرت تقارير السلطات الاستعمارية :"...عن وجود في منتصف شهر نوفمبر مجموعات أخرى قليلة النشاط موزعة بصورة غير منتظمة في غرب سوق اهراس بين الناظور وبوشقوف (ديفيفي)، ولافردير، عدد أفرادها من 100 إلى200، وقد ظهرت مجموعات أخرى في المربع السمند—عزابة–قالمة–وادي الزناتي، وفي دواوير الصوادق وكوفان..."[5]، وكان الحراك الثوري نشيطا نشيطا في المنطقة الوسطى على محور سكيكدة – الحروش- السمندو- وادي الزناتي، المعروف تاريخيا بـ"جيش السمندو"[6].

وفي جيجل طال الاعتقال مناضلي التنظيم وعلى رأسهم حسين رويبح وبهلول يوسف ورابح صخرية وآخرون وأصدرت المحكمة في حقهم أحكاما متفاوتة من السجن وهو الأمر الذي حال دون اندلا ع الثورة ليلة أول نوفمبر في هذه الجهة رغم وجود الهيكل التنظيمي إضافة إلى عمليات القمع والنشاط المكثف للعدو الذي صعب من الاتصال والتنسيق مع الجهات الأخرى، إلا أنه وبداية من سنة 1955 عاد بعض مناضلي المنظمة الخاصة للجهة ومنهم سي مسعود بن الصم

---

[1]–أكد عبد الحميد مهري أن نسبة كبيرة من المناضلين في الحزب كانوا في البداية يؤيدون مصالي الحاج لأنه كان يدعو لما يستجيب لطموحات المناضلين في الدعوة للثورة بما في ذلك منطقة القبائل، ولكن الأمور تغيرت حين عاد بوضياف وديدوش من فرنسا في بداية سنة1954 وأقنعوا المناضلين أن مصالي لا ينوي القيام بالعمل المسلح وأن هدفه هو تطهير القيادة، ينظر حول ذلك، عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص350.

[2]–محمد حربي، حياة تحدّ وصمود، **المصدر السابق**، ص145.

[3]–عيّن عمار بن عودة في البداية مسؤولا على مستوى ميلة وما جاورها، حيث يذكر أنه كوّن فيها فوجين، لكن في آخر لحظة طلبوا منه التحوّل إلى عنابة، وتقرّر أن يخلفه بن طوبال، ينظر حول ذلك، شهادة بن عودة في **جريدة الشروق اليومي**، عدد 4904، الصادرة بتاريخ 1 نوفمبر 2015، ص11.

[4]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص، 204، 205.

[5]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص97.

[6]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص ص204، 205.

(المدعو سي مسعود الطاهيري) والتحق بالفوج الأول الذي كوّنه بن طوبال بناحية الميلية ثم توالى وصول المناضلين من عنابة وقسنطينة وسكيكدة للجهة وبدأت الخلايا الأولى للثورة بالناحية تتركز وتتوسع بعودة سي مسعود الطاهيري بأمر من القائد بن طوبال، ولما استقرت الخلايا الأولى بقرى وجبال الناحية باشرت نشاطها في المجال السياسي والتنظيمي، ثم توسعت في نشاطها نحو المدن.[1]

ويجب الاعتراف بفضل مجموعات من بقايا مناضلي المنظمة الخاصة في إطلاق الشرارة الأولى على مستوى بعض الجهات من المنطقة الثانية رغم الصعوبات التي كانت تواجههم، إذ كان الشغل الشاغل لمسؤولي المنطقة الثانية ينحصر في أمرين، الأسلحة واحتضان الشعب للثورة[2]، وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة جاء في بعض التقارير الصادرة عن الاحتلال أنّ:« الأغلبية الساحقة من سكان المناطق التي مسّتها العمليات كانت خائفة خلال هذه الفترة، وتعود إلى منازلها مبكرا، وبقيت تراقب الأحداث عن بعد وتنتظر ردّ الفعل الفرنسي الذي كانت متأكدة أنه لن يبتعد في شكله ومضمونه عن رد الفعل الذي كان عقب 8ماي 1945، وتخاف من أن تُتهم بالمشاركة في هذه الأعمال، وعليه فقد عرفت المقاهي العربية التي من عاداتها أن تكون مكتظة في الليل خلاء تاما من الوافدين إليها، بل وحتى الراديو الذي من عادته أن يبث الأغاني والأخبار أصبح صامتا، ولقد ظنّ العدد الأكبر من السكان سواء في باتنة، قالمة، خنشلة، تبسة وقسنطينة...أن كلّ شيء سيعود إلى نصابه وأنّ هؤلاء سيتم وضع حدّ لهم...»[3].

ولقد كان سوء التنظيم هو السمة الغالبة على عمل الأفواج في البداية، وهو ما كشف عنه المجاهد علي كافي في مذكراته عندما كتب:« كانت الأيام الأولى لالتحاقي بالثورة صعبة لأنها لم تشعرن بوجود تنظيم، ولم أستطع التأقلم مع الوضع المتّسم بالفوضى وعدم الوضوح، فرفاقي الجدد يجهلون الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها» [4]، وهو أمر طبيعي، في رأيي، لأنّ المطلع على خريطة المنطقة الثانية يدرك مدى اتساع حدودها، يضاف إلى ذلك غياب تقسيم دقيق

[1]–لقاء مع المجاهد مسعود مبروكة، **المرجع السابق**، ص ص54، 55.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص99.

[3]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص68.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص87، 91.

لـتراب المنطقـة، وغيـاب المراكـز وعـدم تحديـد النـواحي بدقـة، إذ يـرجّح الباحـث عـلاوة عمـارة استعمال جبل سيدي دريس– جنان الباز – الشعايبية كحد فاصل بين ما اصطلح عليه آنذاك بناحيـة السـمندو وناحيـة قسـنطينة وناحيـة الميليـة[1]، وهـي نقـائص تنظيميـة تجسـدت وظهـرت في عقبـات ميدانيـة بسـبب السـرعة في الانتقـال إلى العمـل المسـلح. ولا يختلـف صـالح ببونيـدر، وهـو مـن الأوائل الـذين التحقـوا بـالثورة على مستوى المنطقـة الثانية بجهـة وادي الزنـاتي، مع كـافي حول تلك الصعوبات بـالقول:((تطلبت منّا عملية تنظيم الثورة أكثر من ستة أشهر في الولاية الثانية، وكان الشعب يلحّ في الطلب من أجل رؤية جيش التحرير الوطني، وكان عددنا قليلا لذا تطلب الأمر منّا الانتقال بسرعة فائقة...كنّا نقطع مسافات طويلة حتى نجعل الشعب يعتقد أنّ الجيش موجود في كلّ مكـان، وهي عملية مـن أولى العمليات النفسية للثورة قُصد بها رفع المعنويات))[2].

إنّ محدودية العمليات التي قام بها جيش التحرير الوطني ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 في بعض جهـات المنطقـة الثانيـة لا يقلّـل مـن أهميـة وصـدى العمليـات الأخـرى في بـاقي الجهـات، حيـث كتبـت صـحيفة (La Dépêche de Constantine) في عـددها الـ16112 الصـادر بتـاريخ 2 نـوفمبر 1954 عنوانـا بـالخط العـريض:((مجموعـة مـن العمليـات الإرهابيـة في الجزائـر))، وأشارت في تفصيله على وقوع حوادث دامية في الجنوب الشرقي القسنطيني، وذكرت خمسة قتلى في القطاع القسنطيني، كما أوردت الصحيفة بلاغا للحكومة جاء فيه: ((ثلاثون عملية إرهابية مختلفـة الخطـورة في الـتراب الجزائـري، وخاصـة في شـرق عمالـة قسـنطينة، وخصوصـا في الأوراس، وذلك من طرف مجموعات صغيرة))، وفي سردها للعمليات الهجومية أوردت الصحيفة الخروب[3] والسـمندو والحـروش وسـان شـارل (رمضـان جمـال) حاليـا[4]، ويعـترف تقريـر الكولونيـل "شـوان"

---

[1]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص212.

[2]–جمعية الآثار والمعالم الأثرية لولاية قالمة، **المرجع السابق**، ص29.

[3]–إطلاق النار على حراس مستودع الوقود، ينظر ذلك محمد حربي، سنوات المخاض، المصدر السابق، ص19. لكن ما يسجل هنا هو أنّ الخروب كانت تابعة لناحية عين مليلة عشية اندلاع الثورة، لأن شيحاني بشير، وهو من الخروب، لما كان مساعدا لبن بولعيد في باتنة ربط جماعة الخروب بالمنطقة الأولى إلى غاية جانفي 1955 عندما اتصل ((العربي الخروبي)) على رأس ما بقي من المناضلين بناحية السمندو، بعد القاء القبض على فوج الخروب، وأصبحت هذه الأخيرة منذ ذلك التاريخ تابعة لناحية السمندو، ينظر حول ذلك، بيتور علال، العمليات العسكرية **المرجع السابق**، ص19.

[4]–بوالطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، **المصدر السابق**، ص25.

(le Colonel Choen) عن الاستخبارات الفرنسية في نوفمبر من السنة نفسها بوجود جبهة وجيش تحرير وطني بمساعدة قسم من السكان وعناصر من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1].

وبالتحقق من ذلك نجد أنّ كلّ هذه الأحداث لها أثرا واضحا في الميلية التي ربطت الاتصال مع عبد الحفيظ بوالصوف بداية من سبتمبر 1954 عندما التقى بالمناضلين علي بوعروروة ويوسف رابحي، وكانت النواة الأولى للتحضير للثورة بالمنطقة، قد كُلّلت باجتماع يوم 31 أكتوبر 1954في المكان المسمى ((أولاد عميور))ضم كل من العربي لحمر، صالح بولعتيقة، وبغيجة رابح، وحسين بودشيشة، واحسن كروم، وصالح مليط، وآخرون، حيث تمّ الاتفاق على القيام بأول عملية عسكرية على مستوى المنطقة تمثلت في الهجوم على منجم بولحمام، بعد قطع خطوط الكهرباء والهاتف، وهو ما أُنجز فعلا ليلة أول نوفمبر 1954، وتلا تلك العملية توزيع بيان أول نوفمبر[2].

وفي السمندو أشارت برقية للدرك الوطني لذات المنطقة مرسلة إلى رئيس دائرة قسنطينة في 6 نوفمبر 1954، إلى تعرّض ثكنة الدرك ومحيطها إلى هجومات، واستهدفت قنطرة الحديد التي تعرض فيها خط السكة الحديدية لعمليتين تخريبيتين[3]، والذي نفّذ هذه العملية هو الفوج الذي كان يقوده زيغود يوسف، والتي تعدّ العملية الوحيدة إلى جانب عملية بولحمام بأولاد عيدون (الميليلة) على مستوى المنطقة الثانية ليلة أول نوفمبر. لأنه وفي حدود بحثي وفي ظلّ الشهادات والقرائن المتوفرة لديّ، لم أعثر على ما يدلّ على أثر لنشاط مجموعات جيش التحرير في جهات عديدة من الشمال القسنطيني، فمنها من تأخرت فيها الهجومات إلى ما بعد أول نوفمبر بأيام، ومنها ما بقي إلى غاية نهاية سنة 1954 ومطلع 1955، خصوصا في ظلّ توفر

[1]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص208.

[2]–عمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص،ص 48، 49. وقد ذكر شيدخ العيدوني في **المصدر نفسه** ، ص ص53،54، أنّ هناك قطيعة حدثت بين قادة العمل المسلح بالميلية (أولاد عيدون) وقائد الناحية بن طوبال استمرت إلى غاية جانفي 1955 بسبب الجدل الذي دار بينهما حول سبب تأخر بن طوبال في القيام بعمل عسكري في ميلة، من جهة، وبسبب تعيين بن طوبال لمبعوث عمار بن عودة المسمّى مسعود بوعلي المدعو سي الحسين لقيادة الثورة في منطقة أولاد عيدون (الميلية).

[3]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص206.

معطيات حول التردّد الذي أصاب بعض المناضلين وغياب الاستعداد الكافي لأفراد الشعب لتحمّل ثقل الحرب.

في وادي الزناتي أفادني المجاهد أحمد الهادي طيروش أنّ الاتصالات الأولى بقدماء المنظمة كانت من طرف محمد بوضياف ورشيد ملاح، حيث أعطيت الأوامر حول كيفية التحضير وكيفية التنسيق[1]، كُلّلت فيما بعد باتصالات أخرى مع ديدوش مراد الذي كلّف المناضل محمد قديد خلال شهر سبتمبر بالاتصال ببقايا المنظمة الخاصة، ومن بينهم صالح بوبنيدر وعبد الرحمان مهري، وطلب منهم تكوين خلية سرية وانتظار التعليمات والأوامر. ويبدو أنّ الاتصال انقطع بين قيادة الشمال القسنطيني وخلية وادي الزناتي إلى غاية مطلع سنة 1955، حيث تمّ بعث الاتصالات من جديد بعد استشهاد القائد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955، بواسطة المناضل بولعراس بوشريحة المدعو (الشيخ)، مبعوث القائد الجديد للمنطقة الثانية زيغود يوسف. وكانت فاتحة عهد الثوار لصالح بوبنيدر ورفاقه تصفية مفتش شرطة المدينة[2] المسمّى "صيرة أوسيرة السعيد" المدعو السعيد البوليسي، ويرجّح أن ذلك كان في شهر أفريل (الموافق لشهر رمضان)من سنة 1955. وعلى اثر هذه العملية التحق بوبنيدر ومحجوب العيفة وأحمد ماشيش، لزرق قطاف، أحمد حملاوي "بالجبل"[3].

وفي سوق اهراس والونزة كانت المناشير وبيان اول نوفمبر قد وصلت متأخرة إلى أيدي الجماعة المكلفة بقيادة العمل المسلح فيها وفي جهاتها، بواسطة مرافق باجي مختار قائد الناحية الذي

---

[1]–شهادة المجاهد أحمد الهادي طيروش، لقاء شخصي معه بوادي الزناتي، نوفمبر 2009.ويؤكد المجاهد ذاته في الشهادة نفسها حقيقة اتصال زيغود يوسف بصالح بوبنيدر في عين القمح بوادي الزناتي، حول ذلك ينظر، خريس لعبيدي، **صالح بوبنيدر ونضاله السياسي والعسكري 1929–2005**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة التحريرية 1954–1962، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 2010–2011، ص ص 92، 93.

[2]–محمد عباس، ثوار...عظماء، **المرجع السابق**، ص323.

[3]–ذكر لي المجاهد أحمد الهادي طيروش في **اللقاء السابق معه**، أنّ عائلة الشرطي المقضى عليه هاجمت منزل المناضل عبد الرحمان بن العقون على اعتبار أنه "أبو الوطنية" في وادي الزناتي، بالرغم من أنه كان وقتها في السجن رفقة المناضل يوسف جليدة.

اعتقلته سلطات الاحتلال يوم 27 اكتوبر 1954 بعنابة[1].وبالتالي تأخر الجهر بالثورة في هذه الجهة إلى ما بعد الفاتح من نوفمبر بأيام قليلة، أي في العشرة الأيام الثانية حسب تقديري، خصوصا إذا علمنا أنّ باجي مختار قد استشهد يوم 20 نوفمبر، وقد قامت جماعته بالهجوم على منجم الناظور والاستيلاء على بندقية ومسدس وخراطيش ومتفجرات ومبلغ مالي اختلفت المصادر في تحديد قيمته مابين 35ألف وأربعمائة و75 ألف فرنك فرنسي قديم، وتحطيم الجسر الرابط بين سوق اهراس والمشروحة، وتخريب خط السكة الحديدية، ثم التوجه إلى مزرعة دالي بوالشواف وقرب مجاز الصفاء منطقة بني صالح، وكان ذلك في حدود يوم 19 نوفمبر أين استطاعت قوات الاحتلال محاصرة المجموعة ودارت معركة غير متكافئة استشهد فيها باجي مختار يوم 20 نوفمبر ومعه طرابلسي محمد والسعيد لندوشين وحراث شعبان وكلاعي الطاهر وبكوش محمد[2] وجديات مسعود، في حين نجا عبد الله نواورية وبلقاسم خالد، وأُسر البقية[3]، منهم هوام إبراهيم، غالي عبد السلام وجوامع[4]. وقد تكون الأسباب نفسها التي أخّرت اندلا ع الثورة بحمام النبايل وقالمة بالرغم من الاستعدادات الكاملة في هذه الجهة[5]حيث تؤكد ذلك شهادات

---

[1]–العقيد الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929–1962)**، منشورات ANEP، 2008، ص ص61، 62.

[2]– Joseph Kerlan, **op**.**cit**, p157.

[3] –مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرّة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص95.وينظر أيضا، صالح فركوس،" الشهيد باجي مختار"، المرجع السابق، ص ص121، 165.

[4]–Joseph Kerlan, **op**.**cit**, p157.

[5]–في شهادات لمجاهدين حول تفاصيل ما حدث في قالمة قلعة الثوار: ((بعد الإعداد للثورة الذي بدأ مع ميلاد المنظمة السرية والتعبئة التي قام بها بعض القادة أمثال عبد الله نواورية ولخميسي فلكاوي وصالح دحمون، انتقلت عمليات التوعية العامة إلى المشاتي، حيث شهدت مختلف ضواحي قالمة إجتماعات تنظيمية خاصة من قبل بعض المناضلين الذين كانوا مطاردين، من قبل المستعمر وهاربين بالجبال ومن بينهم العيد خن، والشخشوخي، ولوصيف محمد الصالح المدعو رابح الأمة وآخرين بناحية دباغ))، ((وقد عمل كل من فلكاوي لخميسي وعيسى بن طبولة وفتيسي عاشور على تنظيم المنطقة وجمع الإشتراكات وإنشاء الخلايا مع التوعية والتعبئة الجماهيرية، أما من ناحية حمام النبائل فقد عمل باجي مختار رفقة نواورية عبد الله ومجموعة من المناضلين على تهيئة المنطقة للعمل الثوري. تكونت خلايا في هوارة وذلك لنفس الغرض))، ينظر، الثورة كانت في أوجها بقالمة ومعارك أم النسور، مرمورة، جبل دباغ وغيرها الشاهد الحي،**جريدة الشعب**، 20 سبتمبر 2014.يراجع أيضا، عبد المالك سلاطنية،" **هجومات 20 أوت 1955 بمدينة قالمة وضواحيها**"، الملتقى الدولي حول أحداث 20 أوت 1955، الدلالات، الأبعاد والتداعيات، سكيكدة 25و26 أكتوبر 2011، ص26.

لمجاهدين من الجهة بالقول((انطلقت العمليات بصورة فعلية يوم 06 نوفمبر 1954 ناحية حمام النبائل))، والوضع نفسه في مشاتي ودواوير أخرى من الشمال القسنطيني، فعلى سبيل المثال فإنّ أثر الثورة في دوار بني حميدان وأولاد براهم لم يظهر إلاّ في 12 ديسمبر 1954، عندما نصب الثوار حاجزا على الطريق الرابط بين قسنطينة وجيجل عند وادي السمندو، واشتبكت المجموعة مع أحد العسكريين بالزي المدني، وفي 29 مارس 1955 وردت معلومات من الميلية عن تواجد عناصر لجيش التحرير الوطني بسوق أولاد ورزق، وفي ((بيزو)) بدأ الكلام عن تلقي رئيس البلدية (موريس لامبو Maurice Lampo)لرسالة تهديد، كما في بني حميدان التي تلقى عدد من أعيانها (كبار الملاك) لعدد من الرسائل تدعوهم إلى دعم الثورة بالاشتراكات[1].

ولم تشذ كل من سكيكدة[2] وجيجل[3] عن هذا الوضع السائد عشية اندلاع الثورة في الشمال القسنطيني، والمتّسم بالاستعداد للثورة، من دون القيام بعمل عسكري صريح، ماعدا في جهات محددة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وتفيدنا شهادة لعضو مجموعة ال22 وقائد ناحية عنابة[4]، عن تعذر القيام بعمليات ليلة أول نوفمبر بالناحية التي أصبح يشرف عليها بسبب التحاقه بها متأخرا، بعدما كان مسؤولا على ناحية ميلة، بسبب نقص الإمكانيات، حيث تلقى تعليمات بطبع وتوزيع بيان أول نوفمبر.ويقرّ بن عودة بأنّ ((...إنطلاقة الثورة المسلحة بالمنطقة الثانية كانت دون طموحاتنا نظرا للأوضاع الطارئة...))، ويقصد ذلك الارتباك الذي تزامن مع موعد تفجير الثورة وأيام قبيل الفاتح من نوفمبر[5].

---

[1]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص214.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص92.

[3]–Ali Boudjedir, **Histoire de la révolution**, **Jijel**, **secteur4**, **Hafid ben Ghoula** (**Tebbal**) **et ses compagnons dans un cercle de feu**, awrak thakafia, Jijel 2013, pp21-33.

[4]–تدخل في حوزتها (عزابة، قالمة، إيدوغ، القالة، جبال بني صالح) ينظر حول ذلك، محمد عباس، ثوار... عظماء، **المرجع السابق**، ص217.

[5]–شهادة بن عودة في **المرجع نفسه**، ص218.

في الواقع لقد اعترضت الفعل الثوري عشية أول نوفمبر في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) صعوبات ومشاكل جمّة، كما في الفترة التي تلتها، وذلك نظرا لعدم إدراك الشعب في البداية للخيار الثوري[1]، فديدوش مراد عندما اجتمع بجنوده الأوائل سأله أحدهم عن المدّة التي يمكن أن تدومها الثورة[2]، وقد كتب لخضر بن طوبال يصف الوضعية بـ«...كنّا ننتقل ليلا في الأشهر الأولى للبحث عن مناطق آمنة نختبأ بها، لم نكن نريد أن نبيّن أنفسنا...كان لابدّ لنا أن نتفهّم أنّ الشعب لم يكن مهيأ لتحمل ثقل الحرب...وبدأنا نصرف المال وأصبح أول مشكل يصادفنا هو مشكل اللوجستيك...»[3]، وقد أكّد المجاهد صالح بوبنيدر، الذي كان إلى جانب زيغود يوسف وعلي كافي وبشير بوقادوم ومسعود بوجريو وابراهيم شيبوط وعبد المجيد كحل الراس والشيخ بولعراس على مستوى منطقة السمندو[4]، صعوبة المهمة في الشهور الأولى قائلا:«...تطلبت منّا عملية تنظيم الثورة أكثر من ستة أشهر، وكان الشعب يلحّ في الطلب من أجل رؤية جيش التحرير الوطني، وكان عددنا قليلا...كنّا نقطع مسافات طويلة حتى نجعل الشعب يعتقد أنّ الجيش موجود في كلّ مكان، وهي عملية من أولى العمليات النفسية للثورة قصد رفع المعنويات بها...»[5].وإثر هذا النوع من العمل، بدأت النواة الأولى تكبر والرغبة في التطوع تتزايد[6]، وذلك بفضل العملية التحسيسية التي كانت تقوم بها الأفواج الأولى لجبهة التحرير الوطني التي كانت تنتقل من مكان إلى آخر وتمر على القرى والمداشر وتقسم على المصحف الشريف بالوفاء حتى الموت من أجل الوطن والقضية الوطنية التي تمثلها جبهة التحرير الوطني[7]، وأضاف المجاهد بوبنيدر في هذا الاتجاه قائلا بأنهم كانوا يصارحون المتطوعين الأوائل لحمل السلاح بأنّ المعركة سياسية بالدرجة الأولى وليست عسكرية، وأنّ المعركة تحمل في طياتها الموت والدمار والتعذيب والتشريد، حتى يكونوا على بيّنة من الأمر، ولذلك لم يقتصر

---

[1]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص210.

[2]–محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص122.

[3]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص76.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص، 105، 106.

[5]–جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة، **المرجع السابق**، ص29.

[6]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص92.

[7]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص76.

التجنيد في البداية إلاّ على المتطوعين الذين من السهل إقناعهم بدعوة الثورة[1]، وكانت عملية اختيار المناطق وسكانها للاتصال بهم تتم بعناية فائقة، وعن طريق الموثوق بهم، وفي مناطق إستراتيجية ومحصّنة يمكن التحرك داخلها ومن دون صعوبات، ولا يمكن لقوات الاحتلال الوصول إليها إلاّ بصعوبة بالغة وذلك لانعدام المسالك والطرق المؤدية إليها.

ويتفق كلّ من بن طوبال وعلي كافي على طريقة واحدة فيما يتعلق بعملية التجنيد والتوعية والتحسيس بين أفراد الشعب، إذ تشير شهادتهما إلى أنّ الفوج من جيش التحرير يُقبلُ على القرية أو الدشرة ويجتمع مع أفرادها[2] ويتحاور معهم، ويسمع منهم أكثر[3]، وكانت الجلسات تُفتتح بالبسملة والحمد لله، ثمّ باسم جيش التحرير الوطني[4]، وقد يدوم ذلك العمل يومين أو ثلاثة[5]، وبدأت مجموعات جيش التحرير تنتشر جغرافيا، وعملياتها العسكرية ضدّ قوات الاحتلال وأعوانه تتزايد، وحضورها على أرض الواقع أصبح ملموسا، إذ تشير تقارير السلطات الاستعمارية إلى أنه وعلى مستوى مقاطعة قسنطينة ارتفع عدد العمليات من 4 إلى 5في شهر نوفمبر، ثم إلى10 في شهر ديسمبر وإلى 19 في شهر جانفي فـ29 في شهر فيفري، وخلصت ذات التقارير إلى أنّ الجيش الذي كان مشكلا في البداية من ((عصابات))حقيقية مغلقة، أصبح أكثر قوة عددية، وشبكة مختارة بعناية، وموزعة على البلد، لها قوانينها وتنظيماتها، ويضيف التقرير أيضا أنه ظهرت العديد من الأدغال الثانوية على مستوى مقاطعة قسنطينة، في الشرق في بني صالح البلدية المختلطة لإيدوغ، وفي الشمال، وفي الجنوب الغربي للبلدية المختلطة لعزابة وفي منطقة القرارم، وفي ميلة وعين التين، وفي بني تليلن بالبلدية المختلطة للميلية، بالإضافة إلى وجود عمليات مسلحة بميلة والميلية حيث توسّع العمل المسلح إلى هذه المناطق. وتوسعت بالمنطقة الثانية العمليات العسكرية وعمليات التخريب وحرق الممتلكات بداية من ربيع 1955 بعدما كان العمل موجها ضد المخبرين والعملاء والخونة[6].

---

[1]–محمد عباس، ثوار ...عظماء، **المرجع السابق**، ص324.

[2]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص75.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص97.

[4]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص75.

[5]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص97.

[6]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص ص97، 98.

لقد تنوعت ردود الفعل بطبيعة الحال بين عسكرية ودعائية، إذ نجد أن سلطات الاحتلال تنعت هؤلاء المجاهدين بالخارجين عن القانون، وبقطاع الطرق والإرهابيين والعصابات والمتعصبين و''الفلاقة''... وقامت بناءً على قرار 5 نوفمبر بحلّ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وشنّت حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفرنسا[1]، حيث اعتقل حوالي 2000 مناضل، وطال التحقيق كلّ الأشخاص الذين تعتبرهم سلطة الاحتلال ((خطرين))، وأوكلت المهمة لشرطة المعلومات العامة. فعن مقاطعة قسنطينة مثلا تمّ وضع المسيرين الآتية أسماؤهم رهن الحجز ويتعلق الأمر بـ:

في قسنطينة: من دون لقب محمد بن أحمد المدعو بسكري، رئيس قسمة.

-تليلاني علي مكي، مسؤول التنظيم الاقليمي.

-بعزيز صالح، مسؤول عن الشؤون النقابية.

-زادي عبد الوهاب، مسؤول الخزينة.

-رشيد اسماعيل، مسؤول التنظيمات المحلية.

وفي شلغوم العيد(شاطودان): ساكري محمد بن العربي، الممثل السياسي لقسمة شلغوم العيد.

وغيرهم في بسكرة وتبسة ومسكيانة وباتنة والقنطرة وعين التوتة...الخ.

وهو ما جعل الثورة تخسر متعاونين مهمين، وتَأجَل بالتالي إعادة تشكيل الخلايا المدنية إلى غاية إطلاق سراح هؤلاء[2]، وإلى غاية هجومات 20 أوت 1955 التي تعتبر النفس الثاني للثورة.

وفي ختام المبحث يمكننا أن نسجل فيما يتعلق باندلا ع الثورة في الشمال القسنطيني الملاحظات التالية:

-رغم توفر المنطقة على إطارات وقادة أصحاب تجربة سابقة في حزب الشعب والمنظمة الخاصة، إلاّ أن الانطلاقة عرفت تعثرا.

-الخلافات بين جماعة قسنطينة وبوضياف وديدوش وبيطاط أربكت نوعا ما انطلاقة الثورة في الشمال القسنطيني.وخصوصا في قسنطينة المدينة.

---

[1]-مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص106.

[2]-ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص ص83، 85.

-ضعف الانطلاقة بالشمال القسنطيني يفسره ذلك الارتباك الذي طرأ على المجموعة الأولى التي أخذت على عاتقها مسؤولية التفجير.

-الطابع الاستعجالي الذي ميز التحضير للثورة لم يتح لنواحي الشمال القسنطيني الوقت الكافي للتعبئة وجمع السلاح، يضاف إليها عامل التقصير والتهاون عند بعض القادة.(مرض بن طوبال في آخر لحظة؟!).

-التحاق ديدوش متأخرا بالمنطقة الثانية بعد اجتماع لجنة الستة، لم يمكنه من استدراك مواطن النقص في الاستعدادات للثورة في معظم نواحي المنطقة، في عنابة وجيجل وميلة وسوق اهراس، هذه الأخيرة التي تنقل لها ديدوش أيام قليلة قبل أول نوفمبر في ظلّ اعتقال قائدها باجي مختار وعبور بعض المقاومين التونسيين الحدود من اجل السلاح والتموين.

-انطلاقة محتشمة للثورة في النواحي المتأخرة بالمنطقة مع مطلع سنة 1955.بسبب نقص السلاح وتردد بعض المناضلين. إذ يعتبر علي كافي أن معركة بوكركر في 18 جانفي 1955 التي استشهد فيها القائد ديدوش هي نقطة الانطلاق للثورة بالمنطقة !!.

-نقص السلاح والملتحقين بالثورة كان الميزة البارزة لبداية الثورة بالشمال القسنطيني، حيث أشار التقرير الذي قدمه زيغود في مؤتمر الصومام إلى وجود 100 مجاهد !!وكان بن طوبال يقدرهم ب50 مجاهدا[1].

-ضعف التنظيم وغموضه صعّب من مهمة توسّع الثورة في المنطقة. إذ أشار علي كافي إلى أنه لم يشعر بوجود تنظيم وسيادة الفوضى وعدم الوضوح في الأيام الأولى لالتحاقه بالثورة[2].

-أنّ استشهاد باجي مختار وديدوش مراد، قادة وإطارات جبهة التحرير الوطني ومؤسسيها.بعد أيام قليلة فقط من انطلاق الثورة يعبر على مدى ضراوة المواجهة وصعوبتها في المنطقة الثانية.

-أنّ العمليات المنجزة ورغم محدوديتها إلاّ أنها عبّرت عن مطلب عام يتلخص في القطيعة مع الاستعمار والرغبة في الانعتاق والتحرر.

---

[1]-محمد حربي، ج.ت.و، الأسطورة ..، **المصدر السابق**، ص114.

[2]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص87.

الفصل الثالث:البدايات الأولى للتنظيم في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني).

المبحث الأول: تكوين المجموعات وتوسيع نظام الثورة (اجتماع التوميات).

المبحث الثاني:استئناف التنظيم وتوسيعه ربيع 1955.

المبحث الثالث: العمل المسلح في الشمال القسنطيني من دعائم التنظيم الثوري.

المبحث الرابع: إعادة هيكلة المنطقة الثانية في "مؤتمر تايراو" في نوفمبر 1955

المبحث الخامس: "المجالس الشعبية" عنوان المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني).

المبحث السادس: التنظيم الصحي في الشمال القسنطيني.

المبحث الأول: تكوين المجموعات وتوسيع نظام الثورة (اجتماع التوميات):

لقد كانت التعليمات والتوجيهات عشية الإعلان عن الثورة تدور حول ضرورة التمركز في الأماكن التي أُعدّت مسبقا والقادرة على أن تضمن لهم أقصى ما يمكن من الأمن، وفي انتظار السلاح لابد من تكوين المناضلين الذين لم يتعودوا بعد على حياة الجبال، وضرورة التعرّف على الميدان وتنظيم الاتصال ومناطق الانسحاب ومخازن المؤن والأدوية وجمع الأسلحة، وتجنّب المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال، وكان الهدف الرئيسي لهذه المرحلة سياسيا من خلال شرح معنى وطبيعة وأهداف العمل قصد نيل تعاطفهم ودعمهم، نظرا إلى عامل المفاجأة لدى الجماهير ومحدودية إعلامهم عند الاندلاع[1]. وعملا بهذه التعليمات وتماشيا مع الظروف المحيطة باندلاع الثورة في الشمال القسنطيني، يتحدث المجاهد محمد قديد في كتابه"الرد الوافي على مذكرات علي كافي" بإسهاب عن عملية توسيع نظام الثورة في الشمال القسنطيني، انطلاقا من شعاب التوميات بنواحي الحروش التي اتخذها ديدوش مركزا ومنطلقا للعمليات التنظيمية والهيكلة، مرفوقا بقديد ابن منطقة التوميات الذي يعرف المنطقة جيدا، حيث يستعرض تلك العملية التي واجهتها صعوبات عديدة بسبب انقسام المناضلين بين التيارين المتصارعين، والغموض الذي اكتنف عملية اندلاع الثورة بالنسبة لأفراد الشعب وحتى المناضلين، وكان التحرك من طرف قائد المنطقة ديدوش مراد نهاية الأسبوع الثاني من اندلاع الثورة الذي عقد اجتماعا بمركز التوميات حضره مسؤولي ناحية الحروش محمد قديد وعبد السلام بخوش المدعو سي الساسي، وعمار بوضرسة، ومسؤولي ناحية السمندو زيغود يوسف، محمد الصالح بلميهوب وعبد الرشيد مصباح، حيث تقرر فيه وضع برنامج سياسي تنظيمي على النحو التالي:

-تكليف محمد قديد وبلقاسم بن غرسله بالاتصال بمسؤولي نظام الحزب لقرية عين بوزيان التابع لقسمة السمندو، وقد انتهت المهمة بتعيين محمود نفير مسؤولا عن القرية، ومنها سيكون الاتصال بناحية ميلة[2].

---

[1]-محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر، المصدر السابق**، ص70.

[2]-محمد قديد، **المصدر السابق**، ص ص31، 37.

-إعادة هيكلة نظام مدينة الحروش التي انتقل إليها ديدوش ومحمد قديد يوم الجمعة 12 نوفمبر 1954 وتم الاتصال بصالح بوجمعة وعمر طلاعه المدعو بوركايب.
-انتقال ديدوش وقديد إلى سكيكدة يوم 19 نوفمبر 1954، ورغم اصطدامهم بتمسك بعض المسؤولين المحليين المركزيين بموقفهم السياسي من جهة، وبعدم تقبل البعض الآخر من المصاليين اندلاع الثورة خارج قيادة مصالي، إلاّ أنهما توصّلا بعد مكوثهما مدة عشرة أيام في سكيكدة من انشاء مجموعة تتكون من ثلاث عشرة مناضلا عيّنوا على رأسها المناضل محمود حربي ويساعده علي حلحاز (المدعو الكشافي) كمسؤول للتنظيم والفداء والمناضل أحمد عاشوري (المدعو الكوردوني) كمسؤول للمال والدعاية والأخبار. وفي 23 ديسمبر وبتكليف من ديدوش نفّذ محمد قديد أمرا بنقل بعض قطع سلاح(مسدسين وبندقيتين) ومناشير (بيان أول نوفمبر ونداء موجه إلى المجندين الجزائريين وإلى المجندين الفرنسيين)، من مركز التوميات إلى سكيكدة والذي سلّمها بدوره إلى محمود حربي، وهذا الأخير بدوره سلّمها إلى أحمد عاشوري لغرض إنشاء مقاومة بجبال سكيكدة، والهجوم على مستودع الطبانة بالسبع بيار (البورديار)، إلاّ أن عملية اغتيال مفتش الشرطة (عبد الحميد شنوفي) من طرف عناصر مصالية جلب عملية قمع واعتقال واسعة، تفكّك على اثرها النظام الثوري في سكيكدة إلى ما بعد أربعة أشهر تقريبا عندما يتم بعثه من جديد عن طريق مسؤولي المراكز بالمشاتي المحيطة بالمدينة.
-وفي عزابة لم يثمر الاتصال الذي جرى في أواخر شهر نوفمبر 1954 بنتيجة بسبب عدم اقتناع واستعداد بعض مسؤولي القسمة ورئيسها بالعمل الثوري وقتها.
-انتقال ديدوش وقديد في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 1954 إلى قسنطينة انطلاقا من مركز القيادة بالتوميات بعد اتصال سابق في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر وتمّ تفقد والاطمئنان على تشكيلة النظام التي أنشأها مسعود بوجريو ومصطفى عواطي واسماعيل زيغد، وفي 19 ديسمبر سينتقل قديد إلى قسنطينة بمفرده حاملا معه تعليمة شفوية إلى أعضاء النظام بضرورة الإسراع في انجاز الهيكلة والانتقال إلى مرحلة أخرى[1].
-من قسنطينة تم ربط الاتصال بوادي الزناتي بواسطة عبد المجيد كحل الراس وعبد الرحمان مهري مع صالح بوبنيدر ومحجوب العيفة ومحمد الهادي طيروش في الوقت الذي فشل فيه الاتصال

[1]-**المصدر نفسه**، ص ص، 31، 37.

بالشيخ بلقاسم البيضاوي. ومع عبد الرحمان تنقل محمد قديد إلى وادي الزناتي يوم 20 ديسمبر 1954 حيث تمّ ربط نظام القسمة بنظام الثورة في اجتماع حضره عبد الرحمان مهري، محمد الهادي طيروش، صالح بوبنيدر ومحمد العيفة (محجوب) تحت اشراف محمد قديد أسفر عن تولي صالح بوبنيدر مسؤولية نظام وادي الزناتي ويساعده محمد العيفة، وقدمت تعليمات بضرورة ربط نظام وادي الزناتي بنظام الثورة القائم بدوار أولاد حبابة من ناحية الحروش جنوبا[1].

أ- ديدوش مراد أوّل قائد للمنطقة الثانية من جوان 1954إلى18 جانفي 1955:

-من هو ديدوش مراد؟

أفادنا المناضل محمد مشاطي بشهادة في غاية الأهمية حول شخصية ديدوش مراد المدعو عبد القادر والذي التقى به في سبتمبر 1949 بأنّه كان:« ... في سنّه تقريبا، مفعم بالحياة، يحب السينما، مرتاح جدا في مدينته وخاصة في القصبة، عائلته كانت تملك مطعما بشارع ميسوني وكان يسكن بحي الغولف "المرادية حاليا"...»[2].وبإجراء مقارنة بسيطة مع تاريخ مولد مشاطي(مولود في21 مارس 1921) يتأكّد لنا بأن ديدوش من مواليد العشرينات من القرن 20، وهو ما ذهبت إليه أغلب الكتابات التاريخية حول هذه الشخصية بأنه من مواليد 13 جويلية 1927[3]، بنهج «ميموزا» بحي «لارودوت» بالعاصمة، من عائلة مرتاحة ماديا، أصولها قبائلية من «إبسكريين» وهي قرية من بلدية أغريب بالقبائل، وكان مراد الابن الأصغر من أسرة مكونة من ثلاثة أولاد، والده يدعي أحمد كان يملك مخبزة بالحي، كما امتلك أيضا في وقت ما حمام بالقرب من الكاتدرائية بالقصبة، وقيل أيضا مطعما صغيرا بشارع ميسوني بالجهة التي

---

[1]-محمد قديد، **المصدر السابق**، ص ص 31- 35.

[2]-محمد مشاطي، **المصدر السابق**، ص45.

[3]-وفي رواية أخرى أنّ ديدوش مراد ولد يوم 14 جويلية 1927 والذي يصادف العيد السنوي للثورة الفرنسية، ولكن وطنية الأب واعتزازه بدينه وكرهه للاستعمار وعملائه خاصة جعله يسجله بالبلدية على أنه ولد يوم 13 جويلية 1927 بدل الرابع عشر. وتكون بذلك هذه الحادثة بمثابة درس لقنه الشيخ " أحمد" لابنه الأصغر في الوطنية ينظر حول ذلك، محمد علوي، **قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013، ص65.

تسكنها أغلبية أوروبية في المدينة، ويذكر أن ديدوش قد وهب نصيبه من التركة لصندوق اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1].

عند بلوغه أربع سنوات أخذه أبوه عند الشيخ أرزقي ليلقنهُ القرآن الكريم ولما بلغ سن السادسة سنة 1933زاول دراسته الابتدائية بالعاصمة(بالمرادية) التي تحصل فيها سنة 1939 على الشهادة الابتدائية لينتقل بعدها إلى المدرسة التقنية ((بالرويسو))حيث درس إلى غاية سنة1942وبعدها قرّر مراد الانتقال إلى قسنطينة التي لم ينقطع عن الدراسة فيها. وكان ذلك أول اتصال له بالشرق الجزائري عن طريق تلك المدينة، وسنّه 16سنة. وفيها بدأ مراد يتعاطى السياسة مع بعض زملائه في خلايا حزب الشعب الجزائري.

شارك في تنظيم مظاهرات 8 ماي 1945، وبعد عامين من ذلك أصبح عاملا في محطة القطار المركزية بالعاصمة، وانخرط في النقابة العامة للعمال (CGT)، واختير مسؤولا على أحياء (لارودوت، كلو صالمبيي، وبيير مراد رايس)، بعدها أصبح عضوا في الكشافة الإسلامية أحد مدارس الوطنية حيث سيؤسس سنة 1946 فوج ((الأمل))، كما كان من بين مؤسسي ((**R**ayad **A**thletic **M**usulman d'**A**lger(RAMA)))[2].

في سنة 1947 شارك ديدوش في تنظيم الحملة الانتخابية البلدية في دائرته، وعندما انتقل إلى وهران شارك في الحملة الانتخابية لحزب الشعب الجزائري/حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وقد تم توقيفه خلال حملة مداهمة للشرطة الفرنسية، تمكن بعدها من الفرار من المحكمة. بعدها قرر الحزب إرساله إلى قسنطينة حيث عين كمسؤولا للحزب على مستوى عمالة قسنطينة سنة 1948. وقد اشتهر آنذاك باسم ((Le Petit)) لقصر قامته نسبيا وهو الاسم الذي ظل أولاد الحي وكل من عرفه في تلك الفترة ينادونه به[3].

مكث في قسنطينة مدة سنتين نشُطَ خلالها في كثير من القرى والمداشر المحيطة بها وخاصة قرية السمندو وقرية بيزو إلى غاية التحاقه بجبال الأوراس رفقة نخبة من شباب الحركة الوطنية لأسباب أمنية، ليتدربوا هناك على السلاح. ساهم بعدها مباشرة مع آخرين في تأسيس المنظمة الخاصة،

[1]-Youssef Zertouti, **Didouche Mourad, la mort d'un grand chef**, les dossier de la révolution, archives d'Algérie, n°4, février 2005, p23.

[2]–Youcef Zertouti, **op**,**cit**, p23.

[3] –محمد علوي، **المرجع السابق**، ص66.

التنظيم شبه العسكري لح.إ.ح.د، وعُيّن مسؤولا في إقليم عنابة[1]وسكيكدة (منطقة الشمال)[2]، وكان من المناضلين النشطين، وحكم عليه بعشر سنوات سجنا غيابيا إثر اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، وأصبح من المبحوث عنهم من طرف الشرطة الفرنسية، ومنذ ذلك الحين أصبح يحمل الاسم المستعار "قاسي عبد الله عبد الرحمن".

وخلال الأزمة التي ضربت حزب الشعب/ح.إ.ح.د اختار أن يكون إلى جانب بوضياف وبن بولعيد وبن مهيدي في الدعوة إلى إقامة تنظيم جديد على أنقاض المنظمة الخاصة الذي سيكون من أولوياته تهيئة الأرضية للإعلان عن أكبر عمل مسلح ضد الإحتلال[3].

كان ديدوش يقيم في غرفة صغيرة مؤجرة في أحد الأحياء على ضفاف وادي الرمال، حيث سيرتبط بالمدينة وجدانيا، أقام ديدوش سنة 1952 مع بن بولعيد نواة سرّية لصناعة المتفجرات والقنابل تحضيرا للعمل المسلح. وفي أواخر السنة نفسها، يرجع ديدوش إلى العاصمة ليعين كمسؤول في ناحية البليدة وفي تلك الفترة أثبت لكل من عرفه أنه صاحب مغامرة وشجاعة. بعدها قرر الحزب إرساله إلى فرنسا رفقة محمد بوضياف، وبقي بها إلى غاية عودته سنة 1954 إلى أرض الوطن أشهرا قليلة قبل اندلاع الثورة ليشارك في اجتماع 22 جوان 1954 الذي اتُّخِذَ فيه قرار الإعلان عن الثورة. وفي اجتماع أول مجلس للثورة المكوّن من خمسة أعضاء في أكتوبر من نفس السنة عُيّن ديدوش في بداية الأمر مسئولا على منطقة الجزائر العاصمة لكن قبل أول نوفمبر بأيام قليلة استُبدِلَ برابح بيطاط على رأس المنطقة الثانية للإشراف على اندلاع الثورة بها، وسيحمل منذ ذلك الحين اسما مستعارا سي عبد القادر. حيث تمكّن بمساعدة نائبه في وضع قواعد التنظيم السياسي والعسكري في المنطقة، وكان منظما موهوبا لا يملّ ولا يكلّ ، وأعطى لمسألة التنظيم أهمية بالغة، وقد باشر مهمته بعدد قليل من المجاهدين وضاعف مع ذلك ضرباته ضد قوات الجيش الفرنسي حتى يعطي للاحتلال انطباعا بأنه يقود أعدادا معتبرة، كما كان يطلق عليه بـ"الهراج" أو الجريء، وبصاحب الدم البارد، والسكان في سيدي الجليس

---

[1]–محمد حربي، ج.ت.و، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص334.

[2]– محمد عباس، رواد **الوطنية**، شهادات 28 شخصية وطنية، **المرجع السابق**، ص236.

[3]–Zoubir Mebarki, « **les mimosas pour Didouche Mourad** », **l'expression** 20/01/2011**.**

(في قسنطينة) يؤكدون في هذا المجال قصة تكشف عن (برودة الدم) التي كان يتمتع بها ديدوش وكان ذلك في شهر ديسمبر 1954 عندما كان على موعد في قسنطينة مع شخص ليحاول إقناعه بالانضمام وكان الموعد في مقهى. وفجأة لاحظ ديدوش بأن المقهى يخضع لمراقبة من طرف البوليس الفرنسي، وأن كل من داخل المقهى رافع يده للأعلى ويعرض بطاقة هويته، ولما جاء دور ديدوش توجهت الدورية البوليسية نحوه لتطلب منه بطاقة التعريف فلم يضطرب ولم يتحرك ومدّ يده بكل هدوء إلى جيبه وأخرج مسدسا. وهددهم به ثم خرج بهدوء وغاب عن الأنظار في شوارع المدينة من دون أن يطلق رصاصة واحدة.

كان ديدوش متشبث بحماس بضرورة تحرير وطنه، وقد ارتقى ديدوش شهيدا وذلك يوم 18جانفي1955 بعد معركة بوادي بوكركر بدوار الصوادق بكندي السمندو بالقرب من قسنطينة خاضها رفقة 17 مجاهدا يقودهم هو بنفسه، وكان بذلك أول قائد (مسؤول) منطقة يستشهد في ساحة الشرف كما سنوضحه في العنصر الموالي[1].

-حادثة إستشهاده:

إلى غاية سنة 2013، كانت الرواية الوحيدة والشائعة حول استشهاد ديدوش هي تلك التي كتبها الصحفي الفرنسي والمهتم بتاريخ الثورة الجزائرية "إيف كوريار" (Yves Courrière)[2]، إلى أن أماط الدكتور علاوة عمارة أستاذ بقسم التاريخ بجامعة الأمير عبد القادر، اللثام عن حادثة استشهاد القائد معتمدا على وثائق أرشيفية عبارة عن تقارير وصور تتحدث بالتفصيل عمّا جرى يوم 18 جانفي 1955بدوار الصوادق.

فما كان متداولا حول حادثة استشهاد ديدوش هو أنّ القائدين ديدوش وزيغود قررا المبيت في كندي السمندو، قبل التوجه من شمال الحروش نحو قالمة، لأنّ التواجد العسكري الفرنسي بالمنطقة فرض عليهما التحرّك ليلا.. وفي إطار التحضير لعملية المبيت في كندي السمند أرسل زيغود جنديين (إثنين من عناصره)، واللذان وصلا على الساعة الثالثة صباحا. حيث تمّ رصدهما من طرف عدد من المخبرين بالمنطقة. وعلى اثر المعلومات المقدمة لأجهزة الأمن الفرنسية، وصل

---

[1]- Youssef Zertouti, "**Le parcours d'un chef de la wilaya2**", les dossier de la révolution, archives d'Algérie, n°4, février 2005, p28.

[2]–Yves Courrière**, La Guerre d'Algérie**, vol.2 : Le temps des léopards, Alger, Casbah éditions, 2005, pp148-149.

سبعة عناصر من الدرك للمنطقة على الساعة ال6 و30د، ونصبوا كمينا. وبوصول الـ17 عنصرا لديدوش وزيغود انطلقت المعركة في منطقة مكشوفة (لا أشجار ولا أحراش فيها)، وأعطى الدرك إشارة الدعم فأرسل القائد ((دوكورنو)) القادم من الأوراس والمتواجد بالحروش حوالي 400 جنديا، وانطلقت المعركة الفعلية على الساعة 8 صباحا. وسقط عناصر جيش التحرير الوطني الواحد تلو الآخر. فكومونـدوس دوكورنو كانوا مدرّبين جيدا وأسّسوا وحدات قتالية خاصة في الجيش الفرنسي بالجزائر منذ مطلع 1955.

فمن بين 17 رجلا من جيش التحرير، استُشهد منهم12 ا، وتمّ أسر عنصرين، وكان ديدوش آخر من استشهد على الساعة 13 زوالا، حيث أصيب بوابل من رصاص سلاح رشاش، وتمكن زيغود يوسف ومعه إثنين من رفاقه من الانسحاب بأعجوبة. وبعد استشهاد ديدوش توقف تبادل إطلاق النار. وتم نقل عناصر جيش التحرير المقضى عليهم من طرف الكومندوس، وتم التعرف عليهم من طرف الأسيرين، ماعدا ديدوش الذي لم يتم التعرف عليه لأن رفاقه كانوا يعرفونه تحت اسم سي عبد القادر. وزيغود وحده هو الذي يعرف هويته الحقيقية. وتم دفن ديدوش من طرف عمال البلدية بالمقبرة الصغيرة بكندي السمندو. وكان القائد ديكورنو يجهل بأنه حقق انجازا هاما على المستوى العسكري والبسيكولوجي، وأن رجال المنطقة الثانية قد فقدوا قائدا عظيما.[1]

وفي رواية نشرت سنة2013، أفادنا بها الدكتور علاوة عمارة والتي لا تدعو مجالا للشك وكشفت جوانب كانت غامضة في حادثة استشهاد القائد ديدوش، معتمدا في ذلك على وثائق وصور من الأرشيف الفرنسي، منشورة في العديد من المراجع[2]، وطرحت في العديد

1–Salima Ait Mouhoub**,** ((L’après Didouche, Zirout et Ben Tobbal, Pour la guerre totale)), **archives d’Algérie**, n°11, aout 2005, les dossiers de la révolution, pp4, 5.

[2]–**مجلة عصور الجديدة**، العدد9، 2013، ص ص152-161. وكتاب تاريخ بني حميدان للمؤلف نفسه، وكتاب، **المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي**، الطبعة 1، 2016، والطبعة 2، 2017.

من المناسبات[1]. تضمنت تقريرا من الأرشيف الفرنسي، مرفق بصور للشهيد.

والذي حُرِّر بعد يومين من انتهاء العملية، أي في 20 جانفي 1955، والذي يحوي خمس صفحات مرفقة بأربع صور فوتوغرافية، إضافة إلى بطاقة تهنئة من رئيس بلدية عين البيضاء، بنجاح عملية القضاء على هذه المجموعة من((الخارجين عن القانون))، إذ حمل التقرير إمضاء ((أندري فيلال)) (André villele)الذي كان يشغل منصب المفتش العام للشرطة القضائية بقسنطينة، والموجّه إلى محافظ ورئيس الفرق المتنقلة للشرطة القضائية بعمالة قسنطينة.

كما يشمل الملف أيضا على ختم وإمضاء المحافظ العام للشرطة القضائية ((جون لقوني)) (Jean Lagugne)، الّذي اطلع على الموضوع، ثمّ حُوِّل إلى ديوان الحاكم العام للجزائر، وإلى مديرية الأمن العام للجزائر، وإلى رئيس دائرة قسنطينة .

يبدأ التقرير بعرض ما حدث في 18 جانفي 1955، في حدود الثامنة والنصف صباحا، حيث يوضح بأن دورية تتشكل من رئيس فرقة درك كندي السمندو، المدعو ((هيق)) (Huygues)، مع مجموعة من رجاله الذين ساندتهم مفرزة الدرك المتنقلين التي كانت موجودة في كندي السمندو، بقيادة الملازم ((مالهارب)(Malherb) اصطدمت في دوار الصوادق، وبالضبط مشتة قراوة، بمجموعة مكونة من عشرات ((الخارجين عن القانون))، كانوا مختبئين في الأحراش (الديس) على امتداد مسار وادي بوكركر. ويضيف التقرير أن البداية كانت بفتح ((الخارجين عن القانون)) النار على الدورية، مما أدى إلى مقتل الدركي "جوسيف بوسان))(Joseph Bescond)، وإصابة دركي آخر بجروح خطيرة يدعى ((جلبار لومو))(Gilbert Lemoult)، مما استدعى استقدام إمدادات إضافية مكونة من الجندرمة المتنقلين ووحدات الأمن الجمهوري. وبوصول هذه الوحدات، قاد العملية كل من الرائد((مافي بارتيي)) (Maffi Berthier)و((النقيب بيلان)) (Billand)، والملازم (Malherb)واستمرت الاشتباكات إلى غاية حلول الظلام.

[1]–محاضرة تاريخية فكرية، تحت عنوان:((**الشهيد ديدوش مراد والثوة التحريرية بالمنطقة الوسطى للشمال القسنطيني، قراءة في وثائق الأرشيف والشهادات**))، تنظيم مكتب مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس بالتعاون مع دار الثقافة مالك حداد، يوم 26 نوفمبر 2016، حيث كنت أحد المدعوين والحاضرين فيها.

وفي نهاية المعركة، حسب التقرير دائما، أحصيت سبع جثث[1] تعود إلى ((الخارجين عن القانون))، كما أُسر عبد القادر مصباح بسلاحه، وعُثر على السعيد شوقي بعد أن أصيب بجروح بليغة.
ووصل إلى موقع المعركة محرّر هذا التقرير المفتش العام ((أندري فيلال))، رفقة المحافظ العام ((كاميل جايول))(Camille Gayol)، لجمع المعلومات الكاملة حول العملية. وخضع الأسير عبد الرشيد مصباح بن عيسى، لاستنطاق من طرف المحافظ العام للشرطة بقسنطينة، وساعده في مهمته المفتش الرئيسي محمود بوشلعون والمفتشان ((سانا غيغو)) (Sanna Gugo) و((روني ميشلي)) (René Michelet).
وجاء في التقرير أن المجاهد الأسير اعترف بانضمامه إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل بكندي السمندو، حيث شارك رفقة مجموعة تتكون من عشرين شخصا، في مهاجمة مقر الدرك كندي السمندو، ليلة 31 أكتوبر و1 نوفمبر 1954، بقيادة زيغود يوسف بن سعيد.
وأنه وبعد هجوم أول نوفمبر، رجعت كل المجموعة إلى المنطقة الجبلية بدوار الصوادق في مشتة المغايزية، بمساعدة سكان المنطقة، حيث انضم إليهم فيما بعد خمسة أشخاص.
ويشير التقرير المعتمد على تصريحات المجاهد الأسير إلى أنه بعد مرور شهر على انطلاق ((الأحداث))، أي ثورة الفاتح نوفمبر المجيدة، وبالنظر إلى صعوبة التموين، قرّر زيغود يوسف الذي كان يقود العمليات، تشكيل مجموعتين، بحيث أن المجموعة الأولى بقيت في مشتة المغايزية، تحت أوامر شخص يدعى ((عبد القادر))، مجهول الهوية، وهو في حقيقة الأمر الشهيد ديدوش مراد، فيما منحت قيادة المجموعة الثانية لعمار بوضرسة، المعروف بـ((عيسى))، والتي استقرت بدوار الغرازلة، حيث آواها رابح زعبار بمشتة عيون القصب، هذا الأخير تمّ التعرف عليه وتوقيفه قبل هذه الحادثة.
وبالنسبة إلى المجموعة الأولى التي انتمى إليها المجاهد الأسير عبد الرشيد مصباح، يذكر التقرير أنّ هذا الأخير أوضح بأن زيغود يوسف وبوشريحة عباس وعلي بلوصيف وعمار ريكوح ومحمد الصالح ميهوبي كانوا وراء تخريب خط السكة الحديدية في المكان المسمى الجسرين، قرب كندي السمندو.أمّا عن ((سي عبد القادر)) القائد الشهيد ديدوش مراد الذي لم يتم التعرف على هويته

---

[1]–هناك اختلاف بين الرواية الأولى والرواية الثانية حول العدد الإجمالي لعناصر جيش التحرير بين 17 في الأولى و12 في الثانية، وفي رأيي أن عدد12 هو الأرجح خصوصا إذا علمنا أن 7 استشهدوا ، وتمكّن زيغود ومعه 4 من رفاقه من الانسحاب.

أوضح صاحب المقال إن محتوى التقرير الذي ينسب إلى المجهول ((.... عبد القادر)) قيادة مجموعة مشتة المغايزية، يؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، فشل الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية في اختراق الوحدات القتالية الأولى لجيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني. وتضمنت الصفحة الثالثة من التقرير هوية ((الخارجين عن القانون)) الذين تم القضاء عليهم في كندي السمندو في 18 جانفي 1955، إذ كُتِبت أرقام بقلم الرصاص أمام كل اسم بما يتناسب وجثث القتلى، حيث وضع اسم((... عبد القادر)) في الرتبة الأخيرة، بمعنى أنه لم يتم التعرف على هويته.

وأوّل اسم هو للشهيد بن غرس الله بلقاسم، المعروف ب ((بن دريس))، ولد في7 جوان 1927 بعين بوزيان حاليا، ابن إبرهيم بن دريس وعائشة سياري بنت حسين، متزوج مع رونيي إيفون باروس، من دون أولاد.

الشهيد الثاني هو عياش يوسف، أعزب، ولد في 4 أفريل 1936، بدوار الصوادق، ابن محمد عياش بن علي والمرحومة فاطمة درويش بنت علي.

الشهيد الثالث هو عباس بوشريحة، ولد في 10 مارس 1935، بدوار الصوادق، ابن عبد الله بن سعد وسكينة بوشريحة بنت عمر.

الشهيد الرابع هو بلوصيف علي، أعزب، ساكن بدوار السبيخة، ولد في 11 نوفمبر 1934، بدوار السبيخة بالسمندو، ابن بلوصيف عبد الله بن علي وبولعيزب لويزة بن أحمد.

الشهيد الخامس هو قربوعة محمد، فلاح يقطن بدوار كرفان ((بجاماب)) (عزابة حاليا)، ولد في 5 جوان 1928، بدوار المجابرية بالسمندو، ابن قربوعة العربي بن عبد الله وقربوعة فاطمة بنت محمد، متزوج ببوزيد الزهرة بنت محمد.

الشهيد السادس هو نعاس عمار، فلاح مقيم بدوار الصوادق، ولد في حوالي 1915، ابن نعاس زيدان بن الصغير والمرحومة زبير زينب بنت الطاهر، متزوج بفاطمة بوخاتم، المعروفة بالطاوس.

أما الشهيد السابع، فهو القائد ديدوش مراد الذي لم يرمز إليه سوى باسم ((عبد القادر)) المجهول، عمره حوالي 35 سنة، القامة 1 م و75 سم شعره أسود، شارب على الطريقة الأمريكية، من علاماته الخصوصية تاج ذهبي مثبت على الطواحن العلوية اليسرى،

وكان يرتدي قميصا أبيضا وسروالا مدنيا أزرق.

وعملية التعرف على جثث الشهداء لم تكشف للسلطات الأمنية الاستعمارية حقيقة عبد القادر الذي نُسبت إليه قيادة مجموعة مشتة المغايزية، ولم تكن تعلم أن عبد القادر هو الاسم الحركي للقائد ديدوش مراد، وهو ما تأكد لها لاحقا. والتساؤل الذي طرح حول التقرير الذي أعده الاستعمار، هو هل كان المجاهد الأسير عبد الرشيد مصباح يجهل الهوية الفعلية لسي عبد القادر؟ ولماذا لم ينسب إليه قيادة منطقة الشمال القسنطيني وربطها بالقائد زيغود يوسف؟ أم أن المعني تجنب الكشف عن هوية القائد؟. بالمقابل، يتطرق التقرير إلى الأسلحة التي وجدت بصحبة شهداء معركة دوار الصوادق، ويقدم جردا شاملا مكتوبا وبالصور، حيث كانت في غالبيتها المطلقة بنادق إيطالية قصيرة متعددة النوعيات، وبندقية كندية وأخرى إيطالية، إضافة إلى مسدس وقنابل تقليدية، و56 خرطوشة عيار 65, 7، و26 خرطوشة عيار 9 ملم و15، وعلبة بها 70 صاعقا، و144 خرطوشة لبنادق ستاتي، و376 خرطوشة كندية، وعلبة منشورات خاصة وأغراض أخرى مختلفة. وقد أشار الأستاذ الباحث إلى عناصر جيش التحرير، تمكنوا بواسطة تلك الأسلحة الخفيفة وعددهم على أرجح الروايات 17 عنصرا، من مقاومة وحدات الشرطة والدرك، لأزيد من ثماني ساعات، وتبيّن أن الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني بمنطقة السمندو (زيغود يوسف حاليا) كانت في طور التكوين والتنظيم[1].

المبحث الثاني:استئناف "التنظيم" وتوسيعه في ربيع 1955:

لقد أدى ديدوش مراد ورفاقه دورا كبيرا في وضع قاعدة لإطارات الثورة وتوسيع رقعتها في الشمال القسنطيني بعدما كانت محدودة في بداية العمل المسلح بسبب الإختلالات

---

[1]-أ.د.علاوة عمارة، "**وثائق وصور نادرة خاصة باستشهاد القائد ديدوش مراد**"، **المرجع السابق**، ص ص152، 157.

التي عرفها الجانب التنظيمي وقتها. وتقرّر خلال اجتماع التوميات في 13 نوفمبر 1954 إعادة هيكلة الثورة بالمنطقة وتوسيعها إلى خارج ناحية السمندو بإشراف زيغود يوسف وتحت قيادة ديدوش مراد. وفي خضم هذا العمل التنظيمي ارتقى ديدوش شهيدا يوم 18 جانفي 1955 كما سبق ذكره، فكان خليفته في القيادة نائبه زيغود يوسف.

أ-من هو القائد زيغود يوسف؟

ولد زيغود يوسف بكندي السمندو في 18 فيفري 1921[1]، والده المتوفي في 24 أكتوبر 1920 اسمه سعيد بن أحمد وأمه يمينة عرابي بنت محمد الطاهر. ينتمي يوسف إلى عائلة زيغود (وليست زيغوت كما سنوضحه لاحقا)، أصيلة كندي السمندو، تمتهن الفلاحة في إقليم البلدية بدوار الخرفان، والدة يوسف تزوجت للمرة الثانية مع رابح بن الطاهر بوضرسة، وانجبت زبيدة، وبعد وفاة الزوج الثاني عادت يمينة إلى بيت والدها.

عندما وصل يوسف إلى سنّ الدراسة سجّله جدّه أولا بالمدرسة القرآنية ثم أدخله إلى المدرسة الفرنسية الوحيدة الموجودة بالقرية، ويُذكر أنّه كان تلميذا مجتهدا ومنتبها اجتاز بتفوق امتحان شهادة التعليم الابتدائي بمركز الحروش. وفي سنّ الخامسة عشرة من عمره دخل يوسف ميدان التكوين المهني وتعلّم مهنة الحدادة والنجارة التي مكنته من الدخول خلال حياة السرية (الاحتباء) بناحية ميلة في مصنع أين اكتسب كنية (أحمد النجار) وأصبح يعرف به. كما سمحت له بتوفير مصدر عيش له ولأسرته. بعدها تزوج من ابنة خالته طرايفة (ظريفة) عائشة المولودة في 25 ديسمبر 1927 بالحروش ابنة بوقرة وغرابي العكري. ومنذ 1937 أين يصبح يوسف عاملا في الحدادة لدى أوروبي يسمى (برومال) ثم يتحول إلى شريك له إلى غاية 1948 عندما ينسحب من الشراكة بسبب أعباء نشاطه السياسي والرقابة الأمنية التي كانت تلاحقه[2].

انخرط زيغود يوسف منذ 1943 ضمن الحركة الوطنية، وكان للمناضل علال الثعالبي دور كبير في ذلك. وكان من منظمي مظاهرات 8 ماي 1945، وبفضل عملية الشرح والتوعية وسط سكان المنطقة انتخب زيغود مستشارا بلديا (Deuxième College) سنة 1947، إذ كان لرفاقه المناضلين دور في ذلك، كما كان لمهنته كحدّاد الفضل في تبليغ الأوامر بارتياح.

[1] -عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص185.

[2] - ابراهيم سلطان شيبوط، زيغود يوسف، شهادة، **المصدر السابق**، ص ص24-47.

وفي الدور الثاني (الدور الأول كان في 19 أكتوبر 1947) في 26 أكتوبر 1947 فازت قائمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بـ7 مقاعد من بين 18 مستشارا، وكان المنتخبون الجزائريون تحت قيادة زيغود يدافعون عن مصالح السكان للحصول على قروض لصالح سكان الريف المتعلقة بالمواد الفلاحية والصحة والتلقيح والسكن.

واختير زيغود يوسف من طرف مسؤول المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة (محمد بوضياف) بأن يكون على رأس ناحية كندي السمندو، وكان اعضاء الخلية من عائلة واحدة، بوشريحة بولعراس، غرابي السعيد، زيغود الطاهر، علاوة بوضرسة.

وإثر حادثة تبسة في مارس 1950 اكتشفت المنظمة وألقي القبض على زيغود يوم 22 مارس 1950 بمنزل عمّه بكندي السمندو ووُضع تحت الحجز بسجن عنابة بتاريخ 28 مارس 1950 وحُكم عليه يوم 30 جوان 1951 بعقوبة 10 سنوات سجن ومثلها حظر الإقامة و حرمان من الحقوق المدنية مع تغريمه بمليون فرنك فرنسي[1]، وإثر فراره من سجن عنابة ليلة 22 أفريل 1951، توجه بتاريخ 30 أفريل مع بكوش عبد الباقي نحو عائلة زيغود الطرايفة بينما توجه بن عودة وبركات سليمان نحو عائلة بوضرسة، ثم اجتمع الفارون كلهم عند المناضل عمار بوضرسة أحد أقارب زيغو يوسف (عيسى بوضرسة زوج أخت زيغود يوسف)، وفي 2 ماي 1951 قرّر الحزب التحاق الهاربين بالأوراس فاتجه زيغود وبن عودة نحو "دوار عين كار"، وبكوش وبركات نحو "دوار عين كباش". وبداية من أوت 1951 سيعود الهاربون نحو قسنطينة، فزيغود وبركات عُيّنا بميلة، حيث كانا على اتصال ببوشريحة وبولعراس بكندي السمندو.

شارك يوسف (صاحب الشنب)[2] في اجتماع مجموعة الـ22[3]، وسيكون ليلة أول نوفمبر إلى جانب ديدوش مراد قائد الشمال القسنطيني (الولاية الثانية لاحقا)، وهو من سيخلفه بعد استشهاده في 18 جانفي 1955 في معركة واد بوكركر.

ووُصف زيغود بأنه نحيف وصلب مثل جسم العدائين، قامته متوسطة 1,66م، يرتدي دائما طاقية (Bonnet de police)، ثـمّ عوّضها في نهاية 1955 بقبعة (de Brousse) والتي سيشتهر بها[1].

---

[1]–مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص478.

[2]–Jacque Duchemin, **op.cit,** p67.

[3]–ابراهيم سلطان شيبوط، زيغود يوسف، شهادة، **المصدر السابق**، ص ص24...47.

قاد زيغود في 20 أوت 1955 هجومات ضد مصالح الاحتلال في الشمال القسنطيني، وبعد عام من ذلك يحضر زيغود أشغال مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956، ويعين«صاحب القبعة»[2] عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتمت ترقيته لرتبة عقيد«colonel»في جيش التحرير الوطني قائدا للولاية الثانية. وارتقى شهيدا يوم 23 سبتمبر 1956 بسيدي مزغيش بسكيكدة اثر كمين لقوات الاحتلال. ويروي بن طوبال:«... طرفة المعكرونة التي اشتهاها زيغود، فأُحضرت له، فطلب من عائلة قروية أن تطبخها له، وكانت لا تعرف هذا الطبق، فما كان منها إلا أن طبختها على البخار ووضعتها فوق الكسكسي المقدم إليه، يومها ضحك زيغود لكنه أكلها...»[3].

وعن أصل لقب "زيغود" كتب الدكتور عماره علاوة في صفحته الخاصة على الفيس بوك بتاريخ أول نوفمبر 2016 مقالا تحت عنوان:«**وقفة مع لقب متغيّر: زغّود/زيغوت/زيرود/زيغود**» معتمدا على وثائق من الأرشيف جاء فيه:«عرفت المناطق الواقعة شمال وشرق حوض السمندو استقرار عدة عائلات قادمة من بني فرڤان بداية من نهاية العصر العثماني، وازدادت وتيرة الهجرة مع تولي علي بن عيسى الفرڤاني التاجر الكبير بمدينة بونة (عنابة حاليا) لمنصب باش حنبه الحاج أحمد باي قسنطينة. توزعت عائلات بني فرقان على مجالات قريبة واقعة على ضفاف وادي السمندو ووادي بوكركر ووادي السبيخة خصوصا في الجهة الشمالية الشرقية من دوار السفرجلة والجهة الشرقية من دوار الصوادق والقسم الغربي من دوار الخرفان وأيضا في بني مستينة حيث كانت الملكية العقارية للباش حنبه بن عيسى ذات الألف هكتار. ارتبط هذا الاستقرار بخدمة أراضي العزلة وأراضي الملك الممنوحة للعائلات الجزائرية المشاركة في السلطة البايلكية بمدينة قسنطينة.

وكانت عائلة بن زغّود من العائلات القادمة من مشتة أولاد بوربيع ببني فرڤان حيث استقرت

---

[1]–**archives d'algerie**, n°11 aout 2005, les dossier de la révolution, l'après didouche, zirout et ben tobbal pour la guere total, p7.

[2]– Jacques Duchemin, **op. cit**, P67.

ويفيدنا بن عودة بشهادة حول القبعة التي يرتديها زيغود بأنها تعود لجندي فرنسي تم أسره في مشتة بني يزار بالميلية وأهداها لزيغود كعربون عفو عنه، ينظر حول ذلك، العقيد عمارة بن عودة يروي ذكرياته مع الشهيد زيغود يوسف، «**زيغود يوسف تجنّب لقاء عميروش وتمنى الاستشهاد بعد مؤتمر الصومام**» ، **جريدة الشروق اليومي**، 28 أوت 2015.

[3]–منتصر أوبترون، «بن طوبال، شبح عبان منعنا من السلطة عام 1962»، **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد 600، من 25 إلى 31 أوت 2010، ص6.

بالجهة الشرقية من دوار الصوادق الذي اقتطعته السلطة الاستعمارية من قيادة أولاد عطية- التوميات وألحقته ببلدية كندي السمندو (1871-1874م). تلقت هذه العائلة لأول مرة لقبًا في إطار قانون 23 جويلية 1873 الذي أسّس للملكية الأهلية في الجزائر المحتلة، حيث استخرجت لقبها من الجذر (ز غ د)الذي منح لعدد من عائلات مشتة أولاد بوربيع منها ((زغود وزغاد وزيغد ولزغد)). بالعودة إلى زغّود، فقد دُوّن في أقدم سجل والمؤرخ في 22 جويلية 1875م Zirroud، والذي تلقاه المنصور بن زغّود. إنّ حرف R الوارد في هذا السجل يجب قراءته في النسخ الفرنسي الأول للأحرف العربية بـ"غ"، ومع التشديد يصبح اللقب هو زِغّود بكسر الزاي. وخلال اعتماد هذا اللقب في تطبيق قانون الحالة المدنية المؤرخ في 23 مارس 1882م، كانت عائلة زغّود تنتقل ما بين دوار الصوادق ودوار الخرفان، وهو ما نلمسه في وضع شجرة العائلة ضمن سجل دوار الخرفان[1].

إنّ احتفاظ العائلة باللقب الممنوح لها في إطار قانون الملكية الأهلية مع تغيير نظام كتابة الأحرف العربية هو الذي أربك الكتابة الصحيحة للقب، ويصبح يتراوح بين زيغود Zighoud وزيرّود Zirroud ثم Zirout وصولا إلى زيغوت بما أن الـR في اللقب هي في أصلها غين. وحتى أن قائد الشمال القسنطيني يوسف زغود بن السعيد دُوّن في سجل ميلاده بلقب Zirout وهي الكتابة التي نجدها منتشرة في وثائق السلطات الاستعمارية المدنية منها والعسكرية، وعليه فإنّ الكتابة الأقرب للقب الأصلي هي Zighoud رغم سقوط التشديد عن الغين[2].

ب- زيغود يواصل مسيرة التنظيم:

كانت الفترة التي تلت استشهاد القائد ديدوش مراد صعبة وحرجة، وإن تولى زيغود مسؤولية القيادة[3] فإنّ المراسيم المنشورة كانت توقع بعبارة "القيادة العليا"[1] حتّى يعرف المجاهدون أنّ هناك

---

[1]- **https://www.facebook.com/allaoua.amara?fref=tsd** يوم أول نوفمبر 2016 على الساعة 17 00 مساءً، الصفحة الخاصة للأستاذ علاوة عمارة.

[2]- https://www.facebook.com/allaoua.amara?fref=tsd المرجع السابق.

[3]-إضافة إلى أنه كان مسؤولا على المنطقة الثانية ككل، كان يتولى إدارة الجهة الوسطى. ينظر، لمين خان، "الرئيس علي كافي بريء من دم الشهيد زيغود يوسف"، **جريدة الشروق اليومي**، 8 أكتوبر 2015، عدد4880، ص21.

تنسيقا مع الجهات الأخرى أو على الأقل مع الجهة الأكثر مسؤولية. ولكن في الواقع كانت هناك عزلة شديدة وصعوبات متعددة، ولهذا فقد مرت المنطقة الثانية بمرحلة هدوء و" تنظيم سري"[2].

وكانت الإستراتيجية المتبعة من طرف الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني هي تجنّب التصادم الحاسم مع قوات الاحتلال والعمل على تدعيم ركائز الكفاح والتجنيد السياسي والإعداد النفسي والمادي، وهو ما لم يمكّن السلطات الاستعمارية من المعرفة الحقيقة «للنظام الثوري» ومسؤوليه، مثلما حدث مع القائد ديدوش مراد. وفي هذا الصدد يفيدنا القائد بن طوبال عبد الله بشهادة في غاية الأهمية مفادها:«من حسن الحظ أنّ فرنسا لم تكن تعرف كل شيء عنّا، وأظهرت أنها تجهل كلّ شيء عنّا، فكلما قتلنا واحدا من أعوان الاستعمار تصرفت الإدارة معنا وكأنّ المسألة من مهام الشرطة فيأتون معهم بالطبيب الشرعي والمحققين، بينما نكون في ذلك الوقت قد ابتعدنا عن مكان الحادثة...وأنهم لا يبدؤون التفتيش عنّا إلاّ بعد ثلاثة أو أربعة أيام من وقوع الحادث...»[3]، وتشير هذه الشهادة من أحد القادة الأوائل في الشمال القسنطيني عن صعوبة اختراق السلطات الأمنية الفرنسية لخلايا جبهة وجيش التحرير الوطني. فالسرّية ونقص المعلومات جعلت الغموض يكتنف مسألة البدايات الأولى لتأسيس النظام السياسي والإداري للثورة في دواوير المنطقة الثانية، الذي يُرجح أنه يعود إلى منتصف 1955، وهي المرحلة التي مثّلت منعرجا حاسما وضع الثورة في المنطقة الثانية على المحك[4]، فشهادة المجاهد إبراهيم شيبوط تشير إلى أنّ مسؤولي الثورة في المنطقة الثانية وعلى رأسهم القائد الجديد زيغود قد وجّهوا اعذارات للقياد والمتعاونين للاستقالة[5] امتثالا لأمر صادر عن جبهة التحرير الوطني، قبل جانفي 1956 بمناسبة الانتخابات النيابية المقررة في 2 جانفي 1956، مع التهديد بالقتل

---

[1]– قام البشير شيهاني بإرسال قرار تعيين يوسف زيغود في منصبه، بحجة أن الأول كان يمارس سلطته باسم القيادة العليا لجيش التحرير الوطني التي يستمدها من اتصاله المباشر بأحمد بن بلة بطرابلس. كما قام البشير شيهاني بإرسال تعليمات وأسلحة وذخائر و40 جنديا أوراسيا مع الطاهر صلاحي ووفده. ينظر حول ذلك، عمارة علاوة، «البشير شيحاني وهجمات 20 أوت...حقائق جديدة»، **جريدة النصر** 20 أوت 2018.

[2]–آمال شلّي، **المرجع السابق**، ص376. وينظر أيضا، «المجاهد بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955»، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 52، سنة 1981.، ص40.

[3]–أحسن بومالي، أدوات التجنيد...**المرجع السابق**، ص33.

[4]–علي كافي، مذكرات، **المصدر السابق**، ص99.

[5]–Ibrahim Chiboute, **op.cit**, p15.

لكل من يخالف هذا الأمر واعتباره من الخونة[1]. فكانت الاستجابة من الجزائريين للدعوة بالاستقالة من المجالس البلدية ومجالس جماعات الدوار[2] ممزوجة بين الرغبة والخوف. وباشر زيغود ورفاقه نشاطهم بعد هدوء دام شهرين تقريبا بتنظيم الريف، حيث واجهت هذه العملية صعوبات ولم تكن سهلة نظرا للطابع القبلي والعروشي، ولوجود حساسيات وتسابق للزعامة والقيادة، ولهذا اهتدت الثورة إلى طريقة الاتصال بأفراد الشعب[3] بتعيين وقّاف كمسؤول على المشتة وشيخ عند وجود ثلاث مشاتي وقايد عند وجود تسع مشاتي، وخليفة عند وجود ثلاث قيادات. بالإضافة إلى جمع الاشتراكات وإيواء مخازن الحبوب والمواد الغذائية بصفة عامة، وأحيانا الأسلحة على مستوى المشاتي تحت حراسة مسبلين مزودين ببنادق صيد[4]، وقد وقع عبء ومهمة تجنيد وتعبئة الجماهير الشعبية في الشهور الأولى على كاهل جيش التحرير الوطني، لاسيما في المداشر والمشاتي والأرياف والقرى المعروفة بعدائها للاحتلال والاتصال بالمواطنين الموثوق بهم، وكان بذلك كل جندي مكلف بالقتال ضد قوات الاحتلال هو أيضا ممثلا سياسيا في ج.ت.و[5]. كما كان الشغل الشاغل لزيغود ومساعديه هو السلاح والتموين واحتضان الجماهير الشعبية للثورة. مع العلم أنه عشية هجومات 20 1955[6] كان عدد عناصر جيش التحرير الوطني بالمنطقة لا يتعدّ الـ200، ومحمد حربي يقدم عدد 175[7]، في حين يذكر "جلبار مينييه" ما بين 200 و300 رجل[8]. وعن عملية السلاح يقرّ علي كافي بأن العملية لم تكن سهلة، إذ أنّ من الجزائريين من رفض تقديم سلاحه إلاّ بعد التهديد، ومنهم من خبّأه، ومنهم من اشترط تجنيد أحد أفراد عائلته مع السلاح، وفي شهر جوان 1955 يسجل جيش التحرير الوطني تقدما في مسألة جمع السلاح بكل أشكاله من المواطنين[9].

---

[1]–علاوة عمارة، من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، ج2، **المرجع السابق**، ص242.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص196.

[3]–**المصدر نفسه**، ص97.

[4]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص ص241، 242.

[5]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص ص34، 36.

[6]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص102.

[7]–محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص114.

[8]–Gilbert Meynier, **op.cit**, p279.

[9]–Ibrahim Chiboute, **op.cit**, p16.

وفي وثيقة إستخباراتية مؤرخة في 24 أكتوبر 1956 وردت معلومات حول التنظيم السياسي والإداري لمجموعة من المشاتي تابعة لبلدية بيزو. حيث ورد عن"مشتة المارة" أنّ مسؤولها السياسي هو بوشعت مسعود، وجامع الاشتراكات أوشيشان محمد، وعيون بشير مسلح ببندقية صيد، وعون الاتصال هو عيون حسناوي مسلح بمسدس عيار 7,65، وتكشف الوثيقة عن دفع كل سكان المشتى لـ200 فرنك شهريا للنظام. والحبوب تجمع وتخزن لدى وشان (أوشيشان)محمد.

أما فيما يخص "مشتة الحمري" بدوار أولاد براهم فكان مسؤولها بن جعفر عبد الله المدعو موسطاش، وعن "مشتة بوخلاف"(عين توتة) فإن الوقّاف فيها هو باش خزناجي بشير الذي يراقب الاشتراكات، وقد احتضنت بلدية بيزو لأقدم وجود للنظام وتحديدا بمشتة الصويري[1].

تمثل في أفواج على نمط وحدات المنظمة الخاصة، وحدات خفيفة، نصف فوج، فوج، وفي بعض الأحيان وحدة تستوفي شروط وتكتيك حرب العصابات وعددهم يسهّل التنقلات والتموين.

ولقد كان زيغود حريصا على الدخول إلى المناطق الريفية موجها تعليمات لرفاقه بالاتصال أوّلا بالمناضلين المتعاطفين مع ح.إ.ح.د الذين نجوا من الاعتقال ولم يكونوا من المطلوبين[2]، وكان الأمر سهلا بالنسبة إليه في تجنيد سكان ريف منطقة كندي السمندو بحكم مسؤوليته عنهم في حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د وأيام المنظمة الخاصة. وقد ساعده في ذلك الدور الذي قام به أقاربه في المنطقة.

ومع مطلع شهر مارس 1955 يتحرك زيغود نحو مشاتي الحروش المحاذية للسمندو وبالتحديد إلى مشتة الزمان عند رابح يونس المدعو رمضان مصحوبا برواق من سفيسيفة، بولسان حمادة من براكسبورغ (بلدية بوشطاطة محمود حاليا) ولسبع زيدان إلى أن وصل إلى مشتة الكوديات بدوار مدجاجة أين التقى بالمناضل سلطان بشير بن أحمد الذي قدّم له إبن عمه أحمد. ومناضلون آخرون ذهبوا من كندي سمندو لتجنيد مناضلين ببني حميدان، سيدي كمبر، وبني ولبان.

---

[1]– علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص ص241، 242

[2]–سلطات الاحتلال شنّت حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي ح.إ.ح.د ظنّا منها أنهم وراء عمليات ليلة أول نوفمبر نوفمبر 1954

وسوف يتكفل بكوش الساسي بغرب قالمة، ويؤدي كل من رابح بلوصيف والشيخ بولعراس دورا هاما في تجنيد مناضلي وادي الزناتي، سلاوة عنونة، برج صباط. وما إن حل شهر أفريل 1955 حتى كان النظام الثوري قد أرسى معالمه في مداشر وأرياف وقرى المنطقة الثانية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة نظرا للعقبات التي اعترضته[1]. لأن القناعة الثورية كانت تحثّ على ضرورة التفاف الجماهير الشعبية حول الثورة وتحويلها إلى طاقات منظمة وبنّاءة تعتمد عليها الجبهة في تحقيق أهداف الثورة. وصاحبت هذه العملية عملية أخرى تمثلت في وضع وتدعيم قواعد التنظيم الجماهيري في القرى والأرياف والمدن على حد سواء. حيث أخذت الجبهة تنشئ المراكز وتكلف من يقوم بالاتصال وتختار المسبلين وتؤسس اللجان الشعبية المختلفة وذلك تحت إشراف مسؤولين من الجبهة. وكان المجاهدون الأوائل يقومون بمهام متعددة في وقت واحد. فهم يتحملون مسؤولية القيادة والقضاء والتموين وتوزيع البريد والتمريض والاتصال والتوجيه والتوعية والتعبئة والعمل العسكري والسياسي[2]. ونتيجة لتنظيم الريف بدأت عمليات التخريب تزداد أكثر خاصة في مزارع المعمرين وقطع الطرق والأسلاك، وقد أخبرنا المجاهد علي كافي بأن عمليات التخريب في ليلة واحدة تستهدف أكثر من عشرة هكتارات، وهو ما أدخل الشك بين صفوف قوات الاحتلال حول عدد المجاهدين خصوصا إذا علمنا أن استنطاق سكان الأرياف تؤكد على العدد الكبير لجنود جيش التحرير، فكانت النتيجة توسيع عمليات التفتيش والاستنطاق، حيث وصل الأمر إلى درجة تذوّق رؤوس الفؤوس لتحسس طعم المرارة التي كشفت عن مشاركة سكان المشاتي والأرياف في عمليات التخريب، فكانت الاعتقالات وبالتالي تحقق هدف ج.ت.و في التحام الجماهير بالثورة[3].

لقد توج هذا النشاط لزيغود ورفاقه القيام ببعض الهجومات على غرار محاصرة مدينة القل ومنع وصول التموين اليها عن طريق البحر في شهر ماي 1955. وتمكن مساعده بن طوبال في محاصرة مركز المراقبة العسكرية في مدينة الميلية لعدة ساعات، وفي المنطقة ذاتها تم أول هجوم على مركز قيادة العقيد "دوكورنو"[4] Ducourneau الذي كان يشرف على فرقة

---

[1]–إبراهيم شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص53، 55.

[2]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص32.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص98.

[4]–أحد الضباط الفرنسيين في الهند الصينية.

من المظليين[1]، وقطع طرقات ومهاجمة مراكز الجندرمة. وفي مدينة قسنطينة تم تفجير قنبلة في ((كازينو)) وهجوم على مفتش الاستعلامات العامة في يوم الذكرى العاشرة لمجازر 8 ماي 1945، وانطلقت أعمال تخريب في سكيكدة وعنابة.

وفي جويلية 1955 صدر أمرا من النظام بمنع المجاهدين من المبيت عند المواطنين، حيث كان المسؤولين المحليين في بداية الثورة هم الذين يستقبلون المجاهدين ويوجهونهم لقائد الدوار الذي بدوره يختار عائلة بامكانها إعالة وايواء مجموعة وتَضمنُ لهم الكوخ والأفرشة.

وفي بعض الأحيان يكون عبء توفير المؤونة لدى العائلة المستقبلة على كاهل الجيران. ولتخليص الشعب من هذا الواجب أقيمت مراكز للإيواء. وبجانب كل مركز يوجد إلزاميا ((بريد)) (Poste)، وأضافوا للفظ((سنسلة))أي((نظام)) مصطلحي((مركز)) و((بريد)). وما أن انتهى شهر جويلية 1955 حتى كانت جبهة وجيش التحرير الوطني حاضرتين في المنطقة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها[2].

وهذا التفكيك البطيء والعميق الذي أصاب الإدارة الاستعمارية مكّن في البداية من ظهور ازدواجية السلطة وسمح بتطورها بعد ذلك. فهناك إدارة ثورية تعمل من خلال ((وحدات الجماعة السرية)) وهيئات تتكفل بالتموين وتحصيل الضرائب والقضاء وتجنيد المجاهدين ومصالح الأمن والاستخبارات. وسوف تأخذ إدارة ج.ت.و منعرجا جديدا بتأسيس مجالس الشعب التي ستنتخب من قبل سكان الأرياف إثر هجومات 20 أوت [3]1955.

وفي تعليمة خاصة وسرية تحمل رقم 2000/542 مؤرخة في 18 أوت 1956 وضع الوزير المقيم بالجزائر (Robert Lacoste)((روبير لاكوست))[4] الخطوات الأولى للكفاح ضد النظام السياسي والاداري للثورة، حيث يعترف بانتشاره بقوة لدى السكان الجزائريين في المناطق الريفية، ومن ثمّ لا يرى فارقا بين المناضل فيه وبين عضو جيش التحرير الوطني. كما يقرّ بأنه عبارة

---

[1]-عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص259.

[1]-**Ibr**ahim Chiboute, **op.cit**,p162.

[3]-ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص194.

[4]- Michel Hardy, Hervé Lemoine et Thierry Sarmant, **op**. **cit**, p 336.

عيّن وزيرا مقيما منذ 9 فيفري 1956.

عن إدارة متكاملة لتسيير شؤون الأهالي، ويتكفل بتموين وحماية وتقديم معلومات وتوظيف «العصابات المسلحة»، ووضع إجراءات ميدانية في محاولة لتحطيمه[1]. وقبله بعام تقريبا وبالتحديد في شهر جوان 1955، كان قد اعترف وزير الداخلية الفرنسي بأن ما يجري في الجزائر هو ثورة وليس تمردا، كما أقر بشمولية الثورة لكل التراب الجزائري من خلال ذكره للتنظيم وللتقسيم الإداري، وقد صرّح قائلا: «إن المقاومة الجزائرية سوف تنتهي إلى فشل لأنّنا عرفنا برنامج العمل من خلال الوثائق المأخوذة..»[2].

وعلى المستوى المحلي وفي تعليمة سرية لبريفي قسنطينة «موريس بابون» (Maurice Papon) مؤرخة في 19 جوان 1957 تحمل عنوان «تعليمة حول الكفاح ضد الجهاز السياسي والإداري المتمرد» طالبت السلطات الاستعمارية بتطبيق إجراءات لكسب «رهان المعركة» وذلك بإبعاد السكان عن تأثير ج.ت.و، حيث لا فرق بين القضاء على «العصابات المسلحة» والنظام السياسي والإداري المتمرد. على اعتبار أنّ هذه الأخيرة هي عمود الدعم اللوجيستيكي الداخلي «للعصابات المسلحة». ولتحقيق هذه الأهداف دعت التعليمة إلى تشكيل مراكز عملياتية للاستعلامات تتشكل من فرق المحققين المنتمين للشرطة والجندرمة وأيضا فرق كومندوس تابعين للجيش بهدف تدمير النظام الثوري وتعويضه بالنظام الإداري والسياسي الاستعماري وبالتالي فصل الشعب عن الثورة. وحَدّدت التعليمة الجهات المستهدفة داخل نظام ج.ت.و، وهم المسؤولون السياسيون وجامعي الضرائب والاشتراكات والممونين وجندرمة النظام وأعوان الاستعلامات وأعضاء المجالس الشعبية والقضاة والمرشدين والمراقبين. ولتحقيق ذلك دعت التعليمة صراحة إلى التوقيف العشوائي للسكان والاستنطاق العنيف. حيث يُحتفظ بالأشخاص المشبوهين ويطلق سراح الباقي بأسرع وقت، وبمجرد تفكيك النظام السياسي والإداري لج.ت.و في المشتة أو الدوار وقطعه عن جيش التحرير الوطني يباشر المركز العملياتي للاستعلامات عملية إحصاء سكان المشاتي وجمع الضرائب بشدة وتوزيع بطاقات هوية ويتبعها نشاط بسيكولوجي قوي تقوم به السلطة العسكرية والسلطة المدنية في آن واحد بهدف كسب ثقة السكان وإبعادهم عن الثورة وذلك بتوزيع المواد الغذائية تحت الرقابة وتوفير الرعاية الصحية والمساعدات

[1]-علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص255.

[2]-أزغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص90.

الاجتماعية. وفي الأخير تشكيل مجموعات من ((الحركى)) أو ((الدفاع الذاتي)) لضمان عدم عودة عناصر جيش التحرير الوطني للمنطقة مقابل أجر شهري مغري. ومن هنا أعلنت حرب شرسة على المشاتي والدواوير باستعمال كل وسائل القمع والإعدامات الميدانية والمحاكمات القاسية. و ينبغي هنا الإشارة إلى دور المخبرين الذين وعلى الرغم من بعض الاختلافات بينهم إلا أن معلوماتهم سمحت تدريجيا باكتشاف النظام في معظم المشاتي حيث كان تردد عناصر جيش التحرير على المشاتي وجمع الاشتراكات محل متابعة من المخبرين أومن عملاء الأجهزة الأمنية الاستعمارية[1].

[1]– علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص ص، 249، 258.

المبحث الثالث:العمل المسلح في الشمال القسنطيني من دعائم التنظيم الثوري:

أ-نشاط خلايا جيش التحرير الوطني في بداية الثورة في الشمال القسنطيني 1955-1956:

إنّ طول المدة التي استغرقتها عملية نشر الثورة وهيكلة مجموعات جيش التحرير الوطني وما اعترضها من صعوبات، والصدمة الكبيرة في المنطقة الثانية التي خلّفها حدث استشهاد القائد ديدوش مراد في18 جانفي 1955 أديا إلى توقّف عمليات جيش التحرير الوطني وبالتحديد في المنطقة الوسطى (السمندو). ولم تُستأنف إلا في 11 أفريل 1955، إذ تعتبر هذه الفترة مرحلة مخاض عسير[1]، بينما شهدت باقي نواحي المنطقة بعض عمليات تخريب ومناوشات وأعمال فدائية تفتقر إلى التنظيم والتنسيق في بعض الحالات.

وأسفر العمل التنظيمي الذي أداه زيغود يوسف ورفاقه بعد معركة بوكركر عن نشر الثورة وتنظيم مشاتيها وأريافها في الناحيتين الشرقية والغربية للسمندو وصولا إلى قالمة شرقا والقرارم غربا[2]، حيث تمّ تسجيل ارتفاع في عدد جنود جيش التحرير الوطني إلى خمسين مجاهدا بعدما كان لا يتعدى الـ30 مجاهد قبل 18 جانفي 1955، وهم الذين سيعملون على هيكلة مناضلين آخرين سيشاركون في هجمات 20 أوت 1955 بعدما خاضوا سباقا صعبا ضد الاحتلال الفرنسي في مسألة جمع السلاح بكل أشكاله من الجزائريين[3]. وقد شوهد تسجيل وجود بعض المجاهدين من خنشلة في إطار الدعم المادي والمعنوي لمجموعات جيش التحرير الوطني بالناحية الشرقية للسمندو وصولا إلى برج صباط وأولاد حبابة[4].

1-علي كافي، **المصدر السابق**، ص99.

2-علاوة عمارة، المسيرة النضالية، ط1...**المرجع السابق**، ص90.

3-Ibrahim Chiboute, **op.cit**, p16**.**

4-علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص91.

وفي الجهة المقابلة بدأت تعزيزات جنود قوات الاحتلال تتوافد على الشمال القسنطيني تحت قيادة الجنرال "أيار" Allard، قائد منطقة الشمال القسنطيني آنذاك، كما وضع العقيد ((ديكورنو)) مقر قيادته في الحروش بهدف ضرب المنطقة الثانية وإخماد الثورة فيها[1]، وشرعت سلطات الاحتلال اعتبارا من شهر ديسمبر 1955 في تثبيت نقاط عسكرية في مشاتي ودواوير المنطقة الثانية، خصوصا تلك التي شملتها التقارير الاستخباراتية وصنّفتها في خانة ((المتواطئين)) و((المتعاونين)) مع ((الخارجين عن القانون))، فكانت البداية بمشتة بني حميدان وأولاد براهم أين تم إحداث مقر للكتيبة الثانية التابعة للفرقة الرابعة من الفيلق السادس عشر للمشاة من خلال تأجير مزارع في بلدية ((بيزو)) مع العلم أن هذه الكتيبة ستحلّ محلّها الكتيبة 12التابعة للفرقة 3 من الفيلق 16 للمشاة بقيادة النقيب ((بول تيبودو)) (le Capitaine Paul Thibaudeau) وسيخلفه بعد ذلك الملازم ((كلود باك)) (Claude Baque) بصفة مؤقتة إلى غاية تعيين النقيب ((مورفون)) (Morvan)، وفي مشتة الرجايمية بالعنصر في السداسي الأول من سنة 1956 أقيمت نقطة عسكرية جديدة لتكون تهديدا مباشرا لتحركات أفواج جيش التحرير الوطني[2] الذين صاروا يسيطرون ميدانيا على معظم مشاتي ودواوير وقرى المنطقة الثانية منذ شهر أفريل 1955 وهم في ذلك يقومون بأعمال تخريب وأعمال فدائية ضد المتعاونين مع إدارة الاستعمار[3]من أعوان شرطة وحراس الغابات والقياد وغيرهم من دعائم السلطات الاستعمارية، وكان كلما أُعدم خائن استفاد مجاهد من سلاحه[4].

إنه من الصعب بمكان أن نقوم بعملية إحصاء دقيق لكل العمليات المسلحة لجيش التحرير الوطني في المنطقة الثانية، لكن سنحاول ذكر ما يسمح به السياق العام للموضوع من خلال الوقوف على الآثار والنتائج المترتبة وعلاقتها بالتنظيم في الشمال القسنطيني، والذي أخذ منحىً تصاعديا يتماشى ومتطلبات المرحلة. على الرغم من الحرب الإعلامية والنفسية بين الاحتلال وعملائه وجبهة وجيش التحرير الوطني في إطار الرد على كل استفزاز استعماري أو دعاية مغرضة. فكانت على سبيل المثال عبارة ((نعم ستبقون في الجزائر ولكن تحت التراب)) كرد

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص100.

[2]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص264.

[3]–ابراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص55، 56.

[4]–محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص33.

على العبارة التي كتبها أعوان الاحتلال وعملائه على الجدران ((الجزائر فرنسية وستبقى إلى الأبد))، وقد أدى المجاهد ((مصطفى حيدوس))[1] دورا هاما في هذا المجال لإتقانه اللغة الفرنسية[2]. واستهلت قيادة المنطقة الثانية عملياتها المسلحة ضد الاحتلال ومصالحه بعمليات تخريبية وخاطفة لجلب انتباه الشعب بالنظر إلى قلّة السلاح وقلّة انتشاره بين صفوف جنود جيش التحرير الوطني[3].

لقد كان مجموع العمليات التخريبية في الشهرين الأولين من عمر الثورة 15 عملية، أي بمعدل حوالي 7 عمليات في الشهر، وكانت قيادة المنطقة الثانية هي من تولت القيام بنفسها بهذه العمليات خصوصا في شهر نوفمبر 1954. ثم بدأت هذه العمليات تتطور شيئا فشيئا وتأخذ شكلا تنظيميا جديدا بالتوازي مع تطور النظام الثوري وانتشاره في أرجاء المنطقة الثانية. فبوجود الخلايا الثورية في المشاتي والدواوير والقرى انتشرت العمليات التخريبية بداية من شهر ماي 1955، وكان للمسبلين الدور الهام فيها. وتركز العمل المسلح التخريبي خصوصا على حرق دار حراسة الغابة ومزارع المعمرين. وقد وصف الصحفي ((موليني Moulinier)) في مقال له في((La Dépêche de Constantine)) الصادرة في 19 ماي 1955 تحت عنوان:((مخبأ كوندي السمندو أصبح أوراس حقيقي))[4] وسبب ذلك أنّ عدد العمليات المسلحة ضد الاحتلال سنة 1955 قد تضاعف حتى وصلت إلى حوالي 257 عملية أي بمعدل 21 عملية في الشهر تقريبا، دون وضع هجومات 20 أوت 1955 في الحسبان. وفي الثلاثي الأول من سنة 1956 أخذت العمليات منحىً تصاعديا إذ وصلت إلى 206 عملية أي بمعدل 25 عملية في الشهر أغلبها استهدفت حرق المزارع ب125 عملية سنة 1955، و77 عملية سنة 1956 من مجموع العمليات، وقد عبرت عن ذلك ((برقية الشرق الجزائري)) في عددها الصادر

1–كاتب الناحية الأولى من المنطقة الثانية، الولاية الثانية ببرج علي.

2–عمار قليل، **ملحمة الجزائر** الجديدة، ج2، دارالبعث، قسنطينة 1991، ص173.

3–مديرية المجاهدين لولاية ميلة، **كرونولوجيا الأحداث العسكرية إبّان الثورة التحريرية الكبرى بولاية ميلة 1954–1962**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2014، ص12.

4– **La Dépêche de Constantine, 19 Mai 1956**.

في 2مارس 1956 بعنوان لمقال لها ((العمليات تتضاعف))(les attentats se multiplient) وأصبح التوجه العام في عمليات التخريب نحو مزارع الكروم المنتجة للخمور والتبغ تماشيا مع تعليمات الثورة بمنع تناولها. كما انتقل عناصر جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثانية من حرق المحاصيل وقتل الماشية إلى غنمها وتخزينها خصوصا بعد هجومات 20 أوت 1955، أين تمّ إنشاء مخازن للتموين في المناطق المحررة.

ويعدّ الانتقال إلى تنفيذ نوع آخر من العمليات انتقالا طبيعيا فرضه تطور الثورة في المنطقة الثانية، حيث انطلقت العمليات الفدائية سنة 1955 في أماكن محدودة من الناحيتين الأولى والثانية خاصة، ثمّ بدأت في الانتشار حتى شملت كلّ أقسام المنطقة، وبلغ عددها حوالي 125 عملية سنة 1955، ليرتفع إلى 178 عملية سنة 1956 أي بمعدل من 10 عمليات شهريا سنة 1955 إلى 22 عملية سنة 1956.

وقد استهدفت هذه العمليات الوقافين وشيوخ الجماعة ورجال الأمن والعملاء والخونة، وكان الهدف هو تحطيم النظام العسكري الفرنسي في المشاتي والدواوير. وانتقلت العمليات الفدائية إلى المدن خاصة في قسنطينة وسكيكدة وعنابة. وكانت تصفية أحد المناوئين للثورة أمام مقر السينما بناحية ميلة في 10 ديسمبر 1954 أول عملية فدائية قام الفدائي مطلاوي محمد الذي سقط شهيدا على يد الجندرمة يوم 15 ديسمبر 1954. بينما كانت العملية الفدائية بكازينو قسنطينة في 8ماي 1955من أهم العمليات الفدائية، حيث كانت الحصيلة ثلاثة قتلى وخمس وأربعين جريحا، وكانت العملية تستهدف((موريس بابون)) المفتش العام للإدارة، وقائد قوات الشرق الجزائري (Maurice Papon) (l'inspecteur général de l'administration) و الجنرال ((نواري)، (le général Noiret)، ورئيس بلدية قسنطينة (EugéneVallé) ((أوجين فالي))، والكاتب العام للبلدية ((أوبيرAubert))، وقائد الأمن المركزي (Pinelli) ((بينيللي))، ومجموعة ضباط، وكان من بين المصابين ثلاثة ممرضين عسكريين، وثلاثة جنود، و2من C .R.S، و2من P.T.T [1].

ونظرا لعدم وجود أي نوع من تكافؤ القوة بين إمكانيات الاحتلال وإمكانيات الثورة في المنطقة الثانية، فإن قادة هذه الأخيرة كيّفوا أساليب المواجهة بما يتماشى والظروف المحلية. فكانت

---

[1]- بيتور علال، **المرجع السابق**، ص ص81، 82.

"حرب العصابات" هي شكل القتال الأمثل الذي فرضته جبهة وجيش التحرير الوطني على قوات الاحتلال.

أمّا عن الكمائن في المنطقة الثانية فلم تنطلق فعليا إلا في شهر ماي 1955 من خلال كمين بناحية ميلة في أول ماي 1955 نصبه المجاهدون لمجموعة من الجندرمة قتل فيه أربعة. وعلى العموم فقد تمّ إحصاء حوالي 27 عملية سنة 1955 أي بمعدل حوالي عمليتين شهريا، أسفرت في مجملها عن مقتل 77 وإصابة 56 فرنسيا. ثم ما لبثت أن عرفت ارتفاعا سنة 1956، حيث وإلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 سُجّل 26 كمينا أي بمعدل ثلاثة كمائن شهريا وبحصيلة 71 قتيلا و38 مصابا، مع تسجيل شهداء في صفوف جيش التحرير الوطني وصل عددهم إلى 6سنة 1955 ، وإلى 9 سنة 1956.

كما سجلت العمليات انتشارا إلى باقي النواحي، فناحية عنابة سجلت 18 كمينا وناحية ميلة 9 كمائن، وكانت المبادرة أكبر في ناحية السمندو بـ26 كمينا، وذلك لوجود القيادة فيها، وأيضا لتوسط هذه الناحية (السمندو) بين الناحيتين الأولى (ميلة) والثالثة (عنابة)، كما أن وجود مدن عسكرية كبرى (قسنطينة وسكيكدة) ووجود قياداته بها[1]. وبالسمندو تعرضت مقرّات الفرقة الثالثة التابعة للفيلق السادس عشرة الاستعماري للمشاة (3/16°RIC) لهجمات متزامنة قادها زيغود يوسف ومحمد الصالح ميهوبي وأسفرت عن مقتل النقيب "بيوب إيفون" (Biob Yvon) قائد الوحدة القطاعية، فيما استشهد ستّة مجاهدين.[2]

أمّا عن الاشتباكات فلم تظهر إلا مع اتساع دائرة المواجهة وارتفاع عدد المجاهدين وتزايد حركتهم، وتطورت مع تطور الثورة، ولم تسجل سنة 1955 إلاّ 22 اشتباكا عبر حدود المنطقة الثانية، بمعدّل حوالي اشتباكين شهريا، ثمّ ارتفع هذا العدد ليصل سنة 1956 إلى27 اشتباكا أي بمعدل حوالي 4 اشتباكات شهريا، مخلفة وراءها 17 قتيلا في صفوف قوات الاحتلال و26 شهيدا و156 أسيرا بالنسبة لسنة 1955، وبمجموع 30 قتيلا و10 مصابين في قوات الاحتلال و155 شهيدا و15 مدنيا و22 معتقلا في صفوف الجزائريين سنة 1956.

---

[1]–**المرجع نفسه**، ص ص132، 133.

[2]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص265.

إنّ المتتبع لوتيرة الهجومات التي شنّها مجاهدو جيش التحرير الوطني في المنطقة الثانية يسجل تراجعا بين سنتي 1955 و1956، ولعل ذلك يعود إلى أن الثورة قد حققت إلى حد ما هدفها من الهجومات وهو نشر الوعي الثوري في نفوس الجماهير وتحفيزهم على العنف الثوري، كما أن تضييق الخناق على المجاهدين بزيادة عدد الجنود في الجيش الفرنسي في المنطقة الثانية والذي وصل في جوان 1956 إلى حوالي 373 مجنّد، وظهور نظام ((المربعات)) (Quadrillage) الذي صعّب من تنقل المجاهدين وحدّ من تحركاتهم[1] .

ب-ردّ فعل الاستعمار، أو الصعوبات التي واجهت التنظيم الثوري:

كان ردّ فعل قوات الاحتلال عنيفا، حيث شنّت حملات تمشيط وإعدامات واسعة طالت المدنيين وأعضاء النظام، وطُبّق العقاب الجماعي وذلك بحرق المشاتي وإتلاف المحاصيل والاعتقالات فأنشأ معسكران اثنان واحد بسد زردازة وآخر بضيعة ((بل)) بإقليم ((روبرفيل)). وبالمدن كانت حملات متبوعة بالاعتقالات. وفي مدينة سكيكدة(فيليب فيل) أُعلن منع التجوال منذ جويلية 1955، داخل المدينة من سا 22و30د، ومن سا 20 و00د خارج المنطقة الحضرية.

وفي الفترة من 3ماي إلى 24 جوان 1955 وتحت قيادة الجنرال ((شريار))(Charyar) المطبّق لقانون العقاب الجماعي حُبس مئات المناضلين لحزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د بمقتضى قرار إداري لأنهم وطنيون، وحوالي 1290 جزائري اعتقلوا خلال التفتيش وحملات الشرطة بالقرى والمدن بطريقة تعسفية باسم ((المشبوهين)) وأغلبهم نُفِّذ فيهم القتل بسرعة بعد التعذيب. وانطلقت في التاريخ نفسه (24 جوان 1955) عملية (بحر- جوّ) مسّت ساحل فيليب فيل إلى تمالوس أدّت إلى اعتقال حوالي 500 مشتبه به.

ووضع في 4 جويلية 1955 حوالي 2741 جزائري، يسكنون قسنطينة، في حظيرة ملعب ((تربان))، وفي التاريخ نفسه تعرضت مدينة سكيكدة لحملتين من طرف الشرطة على الرابعة والسادسة ونصف صباحا. وفي الخامس من أوت 1955 نُظمت حملة من طرف الشرطة

---

[1]-بيتور علال، **المرجع السابق**، ص ص، 145، 177.

على الخروب تحت إشراف المحافظ ((كمبس"))، وفي العاشر من شهر أوت 1955 وفي السوق الأسبوعي (سوق الحدّ بدوار بني تليلن) قُتل عدد كبير من الفلاحين[1].

وفي قسنطينة تمّت مداهمة "الحي العربي" حيث كان ردّ فعل عنيف على اغتيال محافظ الشرطة المدعو " سان مارسللي" (Saint Marcelli) في فيفري 1956[2]، وقد جرى انتقام قوات الأمن الفرنسي في مقهى محاذ لمبنى الاستعلامات العامة التابعة للشرطة بالمدينة، وكان القتل لا يستثني أحدا من العرب. وأقدمت الشرطة على محاصرة الحي العربي واعتقلت كلّ الذكور الذين تفوق أعمارهم الخامسة عشر سنة، ثمّ قامت الشرطة بمداهمة المساكن والمحلات وأرعبت ونهبت. وفي يوم الغد وجد العديد من العرب قتلى جثثهم ملقاة في الشوارع، منهم التاجر رابح قشيد، والمناضل الشيوعي علي بودور[3]، وبوعلاق وبوشريط، واثنا عشرة من أعيان المدينة، ولم يُعثر على جثة الكاتب المعروف رضا حوحو[4]، وقد كان ذلك في يوم عيد الفطر المبارك سنة 1956[5].

وبما أنّ استخدام عناصر من السكان في هذه الحرب كان رهانا سياسيا تمّ تشكيل ثلاثين فرقة من ((القومية)) في 12 جانفي 1955 مكوّنة من 100 شخص، وبطلب من مدير الأمن العام في الجزائر ((جون فيجور)) وافق ((متيران)) على إنشاء نوع آخر من الجند الإضافيين أطلق عليهم ((الفرق المتحركة للشرطة الريفية)) (GMPR)[6] وزرعهم في المقاطعات الثلاث، وهم عبارة

---

[1]–ابراهيم شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص57، 58.

[2]–Ahmed Boudjriou,((**Principauxévénement survenus du coté FLNL/ALN dans la zone autonome constantine-ville (zone 5) de 1953 à 1961**)), **www. Constantine-hier –aujourdhui.fr**, p2.

[3]–كيف تمّت عملية اغتيال رضا حوحو، **جريدة الخبر** 19ماي 2009، ص21.

[4]–Ahmed Boudjriou, **op.cit**, p2.

[5]–صالح بن القبي، **عهد لا عهد مثله، أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص83.

[6]–هي منظمة من البوليس وظيفتها تغطية العجز في الوسائل العامة للرقابة والتدخل، ينصّب أعضاء هذا الهيكل من السكان، ويؤطّر هؤلاء من طرف مفتش بوليسي من أصول أوروبية، ومن طرف نائب ضابط أوروبي أيضا، يمضي هؤلاء عقدا لمدة سنة قابلة للتجديد، يحوي هذا الهيكل على خمس وثمانين شخصا لكل مجموعة مقسمين بين فصيلة من عشرين (20) خيال، وأخرى من ثلاثين إلى خمس وثلاثين مشاة ومموّلين،يضع كل فرد من هؤلاء شارة تثبت ذلك وتمنح له بطاقة هوية، وقد تمّ تشكيل 34 منها، وتحولت إلى المجموعات المتحركة للأمن، تراوح عددهم مابين 8000 و10000 رجل،...

عن هيكل مستقل إضافي لحفظ الأمن ملحق بإدارة الأمن العام يهدف إلى مراقبة الجبال وحماية الأملاك والأشخاص، وحفظ النظام ومساعدة قوات الأمن الأخرى.

د- هجومات 20 أوت 1955 وإرساء دعائم "التنظيم" في المنطقة الثانية:

في الواقع لقد كُتب الكثير عن هجومات أو أحداث 20 أوت 1955 سواء بأقلام جزائرية أو أجنبية، وتباينت الآراء والمواقف حولها. بداية من وصفها بالهجومات تارة، وبالأحداث تارة أخرى.

يُفهم من خلال الشهادة التي أدلى بها المجاهد عمارة بن عودة حول الهجومات أنّ هناك اختلاف وقع بين قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف ومعاونيه بن طوبال وبن عودة في أول اجتماع استشاري، يبدو أنه مصغّر، ضمّ قيادة الشمال القسنطيني فقط وسبق اجتماع الزمان، نوقشت فيه مسألة كيفية تنفيذ الهجمات، حيث اقترح فيه زيغود خروج الشعب في قسنطينة والخروب وسكيكدة إلى الشارع وخلق انتفاضة جماهيرية من خلال مظاهرات سلمية، فلقي ذلك معارضة بن طوبال الذي اقترح الخروج ليلا. أمّا بن عودة فقد قدّم اقتراحا يتضمن الهجوم على ثكنة عسكرية وغنم أسلحتها، كالهجوم على محطة الطائرات العسكرية بتلاغمة. لكنه لم يحدث اتفاق. وكاد الاختلاف أن يتطور إلى خلاف، ووصل الأمر إلى درجة استدعاء القيادة لمسعود بوعلي ليعوض بن طوبال، وعلي كافي خلفا لزيغود، والطاهر بودربالة خلفا لبن عودة، إلاّ أنّ جسامة المسؤولية وصعوبة تحمّلها حال دون ذلك. وأنّ مكانة زيغود بين رفاقه منعت من حدوث ذلك. والسؤال المطروح هنا هو كيف تم تجاوز الاختلاف يا ترى؟ فهل استأثر فعلا زيغود برأيه ؟ أم أنه استطاع إقناع مقربيه بذلك؟

يقول علي كافي بأنّ زيغود استخار الله في الأمر[1]. كما أننا سنجد بن طوبال يدافع عن الهجمات في مؤتمر الصومام 1956. ومهما يكن من اختلاف في وجهة النظر بين القيادة فإنه

ينظر حول ذلك، عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص314. وليلة تيته، **المرجع السابق**، ص 85، 86. وينظر كذلك..../...

Grégor Mathias**, les Sections administratives spécialisées en Algérie, entre** idéal et réalité (1955-1962), SAIHI édition, 2013, pp132, 148.

[1]- العقيد عمارة بن عودة يروي ذكرياته مع الشهيد زيغود يوسف، "زيغود يوسف تجنّب لقاء عميروش وتمنى الاستشهاد بعد مؤتمر الصومام"، **المرجع السابق**.

قد يُصنف على أنه نقاش لا يرقى إلى مستوى الخلاف، خصوصا إذا علمنا المكانة الهامة والمتميزة التي يحظى بها القائد زيغود يوسف بين رفاقه.

إنّ ما قدمه بن عودة حول مسألة اختيار التوقيت والكيفية التي ستنفذ بها الهجومات يطرح العديد من التساؤلات حول حقيقة اختيار القرارات وتحمّل تبعاتها فيما بعد. وتذكر العديد من المصادر أن زيغود وبن طوبال كانا من أشدّ المدافعين عن هجومات 20 أوت بالشمال القسنطيني أمام انتقادات عبان رمضان لها !

مسألة ثانية تطرح فيما يخص هجومات 20 أوت 1955 التي وإن كانت فكرتها من زيغود إلاّ أنّ للمنطقة الأولى (الأوراس) دورا في تنفيذها[1] وعلى رأسها شيحاني بشير[2] الذي أرسل له زيغود طالبا لبعض الأسلحة الحربية لقلّتها بالمنطقة. وتبعا لذلك جهّز شيحاني فصيلة من المجاهدين قُدّر عددهم بأربعين (40) مجاهد بقيادة قرفي الربيعي[3] بأسلحة حربية بما في ذلك

---

[1]–كان البشير شيهاني مندهشا من الهدوء السائد في الشمال القسنطيني خلال الأشهر الأولى من عام 1955، بل كان متذمرا من عدم قيام عمار بن عودة بأعمال عسكرية رغم تلقيه لأسلحة واكتفائه بالتموقع في مناطق غابية، ولهذا قرر انطلاقا من مركزه بعين القلعة إرسال 60 جنديا بقيادة سي أحمد وأمره بشن عمليات عسكرية في ناحية الدرعان وعنابة، بمعنى الناحية التابعة لقيادة عمار بن عودة، حيث غادرت هذه المجموعة ناحية خنشلة وقامت بعمليات عسكرية عدة وبقيت هناك طوال عام 1955. ينظر علاوة عمارة، ((البشير شيهاني وهجمات 20 أوت...حقائق جديدة))، **المرجع السابق**.

[2]–الرائد عمار ملاح، **المصدر السابق**، ص، 112. بشير شيحاني من مواليد الخروب بضواحي قسنطينة في22 أفريل سنة 1929، والده رمضان بن الذيب، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية في منتصف الثلاثينات بمسقط راسه. وفي الوقت نفسه التحق بزاوية سيدي حميدة، وتابع الدراسة في المرحلة الابتدائية بانتظام، وأظهر نبوغا لفت به نظر معلميه. تحصّل عام 1943 على السنة السادسة ((القبول)9 باللغة الفرنسية، انتقل سنة 1944 لمتابعة دراسته الثانوية بمدينة قسنطينة بمدرسة (جيل فيري)، وعاش خلال قسم من دراسته في نادي الإمام ابن باديس، وفي سنة 1946 انخرط في النشاط السياسي من خلال ح.إ.ح.د، تولى قسمة الخروب، ثم دائرة ح.إ.ح.د عام 1952، حضر مؤتمر المركزيين في أوت 1954 بالعاصمة، كان من دعاة الكفاح المسلح، انضم للثورة سنة 1954، وأصبح نائبا لبن بولعيد، وخلفه عند اعتقاله في 12 فيفري 1955 في الحدود التونسية الليبية. استشهد في 23 **أكتوبر 1955**. ينظر، عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص212، وكذلك، الزبير بوشلاغم، ((الشهيد شيحاني بشير))، **المرجع السابق**، ص ص26-41.

[3]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**.

"رشاش 24"[1] وأرسل معهم رسالة تضمنت إمكانية بقاء كل جندي يرغب في المكوث بالمنطقة الثانية، إلاّ أنّ مضمون الرسالة لم يؤخذ بعين الاعتبار وعادت الفصيلة ومعها ثلاث بنادق صيد فقط وتعرضت لكمين في وادي غرغر فاستشهدوا عن آخرهم؟!ووجّهت اتهامات لشيحاني من طرف عباس لغرور بأنه يريد إضعاف المنطقة الأولى (الأوراس)[2]، وشهدت صائفة 1955 تدهورا في علاقات شيحاني بمساعديه الطموحين[3]. وفي شهادة أخرى للمجاهد بلقاسم بالعكري حفصاوي[4]، الذي كان ضمن الكتيبة المتوجهة نحو الشمال القسنطيني، ذكر فيها أن الفوج الأول انطلق من باتنة بقيادة عبد الله المزيطي ونائبه عمر بالعايش، كما التحقت عدّة كتائب من منطقة خنشلة، الكتيبة 2 بقيادة حوحة أحمد المدعو (أحمد الغول)، والكتيبة 3 بقيادة شريط لزهر والكتيبة 4 بقيادة قتال الوردي، عثماني عبد الوهاب، الزين عبيدات التي وصلت إلى منطقة الطارف وضواحي عنابة[5]. فهل لقي زيغود إشكالا في الرجال الذين سينفذون الهجومات؟ وهل يمكننا التخلي عن السؤال التقليدي بأنّ المنطقة الأولى أرسلت طلبا لزيغود يتضمن شنّ هجومات في الشمال القسنطيني لفك الحصار[6] عن الأوراس؟ أم أنّ شيحاني بشير

---

[1]–هناك اختلاف حول عدد الجنود القادمين من الأوراس نحو الولاية الثانية وقائدهم، فبن عودة يذكر بأن عددهم كان مابين13 و14 مجاهدا على رأسهم عبد الوهاب من تبسة، ينظر، ((شهادة بن عودة)) **لجريدة الشروق اليومي**، عدد4904، 1نوفمبر 2015، ص11.

[2]–((شهادة المجاهد الوردي قتال))، محمد عباس، فرسان الحرية، **المرجع السابق**، ص ص192، 193.

[3]–محمد عباس، ((بشير شيحاني..بن بولعيد: استفيدوا...من ذكائه))، **الشروق اليومي**، عدد2812، يوم5 جويلية 2010، ص17.

[4]–مولود بأولاد رشاش بخنشلة في 20 جويلية 1934 بن أحمد بن محمد الصغير ومبروكة بنت عبد الله، التحق بصفوف جيش التحرير في جانفي 1955، ضابط جيش التحرير، مسؤول الناحية الأولى باتنة بالمنطقة الأولى، الولاية الأولى، كان ضمن الكتيبة(1) أين التقى بمسؤول الناحية رابح بلوصيف ومكثوا برفقته من 18 أوت إلى نهاية سبتمبر 1955. ينظر، شهادة المجاهد بلقاسم بالعكري حفصاوي، لمحة عن الثورة في الأوراس و هجوم 20 أوت 1955 و دور كتائب منطقة أوراس النمامشة في نجاح تلك الهجمات، تاريخ الثورة بمنطقة النمامشة، المحمل خنشلة، من طرف دودو بوزيان ع الرزاق، 23ديسمبر 2016، **www.facebook.com**

[5]–**المرجع نفسه**.

[6]–في اعتقادي أنّ مسألة الحصار هي أسطورة، قد أُعطيت أهمية أكبر من حجمها، لأنّ الحصار الذي ضربته قوات الاحتلال في مطلع سنة 1955، لا ينبغي أن نتصوره بالشكل الذي قُدّم به لنا ، كيف لا وأن عناصر جيش التحرير وبحكم أنهم أصحاب الأرض، ويعرفون المنطقة جيدا استطاعوا التحرّك والانتقال عبر حدود المناطق ونقل السلاح والتعليمات، وأنّ

كـان يريـد أن تكـون المنطقـة الأولى هـي قائـدة الثـورة[1]؟ أم هـي بدايـة لتحـالف بـين زيغـود (ابـن السـمندو) وشـيحاني (ابـن الخـروب) لتـزعم الثـورة[2]؟ أم أنّ زيغـود كـان يفكـر بـأن تشـمل العمليات كافة التراب الجزائري لكن نقص السلاح وضعف التنسيق حالا دون ذلك؟ أسئلة كثيرة لازالت تنتظر إجابات والوثائق الأرشيفية هي الوحيدة الكفيلة بالإجابة عنها؟!

ومهما يكن من أمر فإنّ السياسة الفرنسية في محاولة عزل مركز المقاومة في الأرياف عن السكان ومنـع التـزود بالسـلاح وتقسـيم الـبلاد عسـكريا إلى ((مربعـات)) واتسـاع المنـاطق المحظـورة بدايـة من 1955، خلقت مشاكل عديدة لعناصر جيش التحرير، وكان هدف الجيش الفرنسي إعادة احتلال الأرض بإعادة تجميع مشاتي متفرقة للإشراف على السكان ومراقبتهم[3]، ومنذ وصول الحاكم العام ((جاك سوستال))إلى السلطة في الـ 15 من شهر فيفري 1955[4] أعلن مشروعه الإصلاحي (ضمن حكومة إدغار فور فيفري 1955-جانفي 1956) المتضمن إنشاء((الفرق الاجتماعية المختصة))(S.A.S)[5] وتكوين هياكل لأشخاص أهليين يعرفون المنطقة واللّغة،

الاستعمار فشل في إعاقة تحركات جيش التحرير بمنطقة الأوراس-النمامشة، وفشل عسكريا. ولهذا أعدّ مخططا (عُرف بمخطط الجنرال بارلونج (Le général Parlange) في اطار التهدئة لخنق الثورة اجتماعيا واقتصاديا.

[1]-في هذا الإطار كتب الدكتور علاوة عمارة:((... كان هدف البشير شيهاني ليس تزعم منطقة من هذه المناطق، وإنما نشر الثورة ومساعدة الثوار أينما كانوا وإعطاء الثورة بعدا وطنيا بمعنى عدم حصرها في منطقة الأوراس حيث كثفت القوات الاستعمارية من عملياتها وانتشارها، ولم يقتصر تركيز البشير شيهاني على الشمال القسنطيني والصحراء وتونس، بل حاول أيضا ربط الاتصال بكريم بلقاسم قائد منطقة القبائل، حيث أرسل وفدا بقيادة عمر المدرس أصيل البويرة برفقة تسعة جنود، لكن لم يكتب للعملية النجاح ، لأن المجموعة سقطت في كمين باليشير قرب مدينة برج بوعريريج يوم 21 جويلية 1955، حيث استشهد ستة وأسر أربعة...)). ينظر علاوة عمارة، ((البشير شيهاني وهجمات 20 أوت...حقائق جديدة))، **المرجع السابق**.

[2]- لم تكن الاتصالات مع شيحاني هي الوحيدة قبل 20 أوت 55، بل استغل زيغود خلية معهد ابن باديس لربط الاتصالات مع عبان بالعاصمة، ومع الولايتين الثالثة والأولى ومع الخارج، وأرسل مبعوثين عنه لربط الاتصالات مع بن بلة في ليبيا، ينظر، عبد الله مقلاتي، ((المشروع الثوري لدى زيغود يوسف والموقف من مؤتمر الصومام))، **الملتقى الوطني حول زيغود يوسف والثورة التحريرية**، 10-11 ديسمبر 2014، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص5.

[3]-محمد حربي، ج.ت.و الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص ص174، 175.

[4] -تمت تسميته حاكما عاما للجزائر من طرف بيير منديس فرانس يوم 15 جانفي 1955، وقدم إلى مدينة الجزائر يوم 15 فيفري من السنة نفسها، ينظر حول ذلك، Michel Hardy, Hervé Lemoine et Thierry Sarmant, **op.cit**, p 378.

[5]-**للمزيد حول "لاصاص" ينظر**، Grégor Mahias**, op.cit**

وكان الأوراس مجالا لتجربة سياسته. وقد استنجد ''بجرمان تيون'' (Germaine Tillon) في تحقيق سياسته التعليمية والاجتماعية، واتخذ قرار تعيين الجنرال ''غاستون بارلانج''في 25 أفريل1955[1](Parlange) قائدا عاما مدنيا وعسكريا على كلّ العمليات والأعمال التي ستكون بغرض استتباب الأمن، وبداية من 19 ماي 1955 سيتم استدعاء القوات الاحتياطية بعد إعلان حالة الطوارئ في شهر أفريل، وتوسّع العمل البسيكولوجي ضد السكان بواسطة خبراء الغزو النفسانيين (المكتب الجهوي للعمل البسيكولوجي/ المكتب البسيكولوجي)[2].

وقد شرع في تأسيس عدة مراكز ''لاصاص'' في الشمال القسنطيني بداية من أواخر 1955 وبداية 1956، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مركز عين عبيد وعزيز بن تليس ومركز بني حميدان وسيدي مسيد[3]، ومراكز أخرى عبر تراب المنطقة الثانية ارتفع عددها بزيادة اتساع الثورة واحتضان الشعب لها، فبحلول سنة 1961 سوف يصل عدد مراكز لاصاص في دائرة قسنطينة لوحدها حوالي 228، منها (35 في قسنطينة، عين مليلة 19، سكيكدة 44، القل 23، جيجل 32، الميلية 19، ميلة 31)، وفي دائرة عنابة حوالي156 مركز منها:(عنابة 31،

---

[1]–من مواليد 24 أوت 1897، ببيون، Bayonne، انخرط في الجيش وسنه 17 سنة، شارك في الحرب العالمية الأولى، الأمر أكسبه رتبة صف ضابط. ضابط الشؤون الأهلية، تقلد عدة وظائف بالمغرب، وكرّس نفسه خصوصا للطابور، قضى ثلاث سنوات في الجيش الفرنسي في الراين. وعند عودته من المغرب، وضع تحت تصرف المقيم العام، حيث وجه بالخصوص في مصالح الاستعلامات ، إلى غاية اندلاع الحرب أين وظّف في مختلف مكاتبه، ''تونفي''، ''التزير''، عند الانتهاء من عمل التهدئة. وخلال الحرب قاد عدة فرق للطابور، وكان على رأس الطابور الخامس، الذي كطان ضمن الحملة على ايطاليا، قبل أن يصبح رأس قيادة الطابور 17 الذي رافقه إلى المغرب، بعد مكوثه مدة قصيرة بألمانيا، وسيبقى بالمغرب إلى غاية 1955. قائد ''القومية''، مفتش المصالح الخاصة بالمغرب، فتعمقت معارفه وممارساته لمهنة الاستعلامات. أصبح جنرال للواء سنة 1952، قائد ناحية أغادير وللحدود الجزائرية والمغربية سنة 1955. وفي السنة نفسها وضع في خدمة الحاكم العام بالجزائر، ومنحت له الصلاحيات الكاملة المدنية والعسكرية بالأوراس النمامشة. يعرف جيدا الوسط البربري ،كان عليه أن يطور عمل المراكز الادارية الموكلة لضباط الشؤون الأهلية، مثلما فعل في المغرب، على الإقليم الواقع تحت مسؤوليته. وكان الجنرال بارلانج يشرف على واحدة من أخطر المناطق في الجزائر، وسيواجه هجومات أوت 1955. عُيّن سنة 1956 والي لمقاطعة الأوراس، وتمت تسميته من طر ''بول دولوفريي'' مفتش عام للتجمعات السكانية. استقال من منصبه في نوفمبر 1960. توفي سنة 1972. ينظر، Michel Hardy, Hervé Lemoine et Thierry Sarmant, **op. cit**, pp367, 368.

[2]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص ص105، 106.

[3]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2...**المرجع السابق**، ص ص310، 317.

القالة 22، قالمة 25، سوق اهراس50، تبسة 50)[1]، وقد بدأت التعزيزات العسكرية الفرنسية تتوافد على الشمال القسنطيني تحت قيادة الجنرال "آلارد"(Allard)، كما وضع العقيد ديكورنو مقر قيادته في الحروش لضرب الثورة في المنطقة الثانية.

وكانت عملية الكازينو بمدينة قسنطينة عملية فدائية جريئة جاءت كردّ فعل ثوري، وفي الميلية جرى هجوم بمناسبة 8ماي 1955 دفعت بسوستال إلى زيارة المنطقة بالطوافة، ثمّ جرت عمليات فدائية بسكيكدة يوم 17 جوان 1955 منحت نوعا من الثقة للجماهير.

وطُبّق العقاب الجماعي وأنشأ الاحتلال معسكران اثنان، واحد بسد ((زردازة)) وآخر بضيعة ((بال)) بإقليم بلدية ((روبرفيل))، وفي المدن كانت حملات متبوعة بالاعتقالات، وفي مدينة فيليب- فيل أُعلن منع التجوال منذ جويلية 1955، وطُبّق وفق التوقيت والأماكن التالية: داخل الميدنة من 22و30د وعلى الساعة 20و00د خارج المنطقة الحضرية. وفي الفترة من 3 ماي إلى 24 جوان 1955 وبمقتضى قرار إداري تمّ اعتقال مئات المناضلين لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وفي 5 أوت شُنَّت على الخروب حملة مشتركة بين عناصر من الشرطة والجيش تحت إشراف المحافظ ((كمبس))[2].

في ظلّ هذه الظروف قرّر زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية بعد تحليل معمّق للوضع السائد أن يتخذ موقفا يتحمل نتائجه وحده أمام التاريخ، لقد تباحث مع مساعديه ما يقرب خمسة عشرة يوما في الموضوع[3]. أو أكثر من ذلك، ((...لقد استغرق التحضير لعمليات 20 أوت 1955 شهرا كاملا...)) في شهادة لصالح بوبنيدر[4].

-الاستعدادات لهجومات 20 أوت 1955 شكل من أشكال التنظيم:

أغلب الشهادات الحية التي جمعناها، ومعظم الكتابات حول الاستعدادات للهجومات تؤكد بأنها لم تكن ارتجالية وتمّ الإعداد لها على الأقل مدة ثلاثة شهور من قبل، وربما أكثر. لأنّ زيغود

---

[1] -ينظر حول ذلك، Grégor Mahias, **op.cit**

[2] -إبراهيم سلطان شيبوط، زيغود... شهادة، **المصدر السابق**، ص ص57، 58.

[3] -**عبد الله مقلاتي**، ((**المشروع الثوري لدى زيغود يوسف والموقف من مؤتمر الصومام**))، **المرجع السابق**، ص6.

[4] -محمد عباس، ثوار...عظماء، **المرجع السابق**، ص325.

ومنذ أن استشهد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955 بدأ يفكّر في شنّ هجومات تحمل في أحد جوانبها طابعا ثأريا لاستشهاده ديدوش الذي كان زيغود دليله في المنطقة.

ويفيدنا المجاهد ابراهيم شيبوط أحد المقربين من زيغود بأنه منذ استشهاد ديدوش صدرت تعليمات من زيغود تقضي بضرورة التغلغل في المناطق الريفية والاتصال بالمناضلين من حركة الانتصار والمنظمة الخاصة المتعاطفين الذين نجوا من الاعتقال. فكانت العملية سهلة كندي السمندو والحروش.

وفي بداية مارس 1955 توجه زيغود إلى مشتة الزمان ومنها إلى الكوديات بدوار مجاجدة وقد يكون هذا الاتصال هو الأول الممهد لاجتماع "دشرة الزمان" عند رابح يونس (المدعو رمضان)، ومناضلون آخرون توجهوا إلى بني حميدان وبني ولبان، وتكفّل ساسي بكوش بغرب قالمة. وما إن حلّ شهر ماي حتى أخذت الثورة طابعا شعبيا. وأصبحت الكلمتان (نظام- سنسلة) على لسان المجاهدين وأفراد الشعب. وفي شهر جوان انتهت عملية جمع أسلحة الصيد بصعوبة كبيرة[1]. وفي الإطار نفسه يذكر لنا المجاهد الشيخ شريف نوار أن زيغود كان يجتمع بالسكان بمحيط سفيسفة بضواحي جبل سطيحة إلى منطقة الزمان. حيث خطط لهجوم خاصة تحديد الأماكن التي يختبئون فيها وكيفية جمع الأسلحة. كما أعطى تعليمات للمجاهدين ومن بينهم الشهيد محمد بوبايسة وقيزح عبد الله وبورنان أحمد وعلي قشي وناس وغيرهم من أجل البحث عن الشباب في الأرياف وحثهم على الانضمام إليهم، وبعد حوالي خمسة أشهر بدأت عملية جمع الأسلحة بمختلف أنواعها بما فيها الأسلحة البيضاء وقارورات الغاز، وقبل 20 أوت بإثنى عشرة يوما تم تحضير أكياس من الخراطيش ومسحوق البارود[2].

لقد كانت عمليات 20 أوت منظمة، وهو ما أشارت إليه التقارير التي أعدّها قسم الاتصال الشمال الإفريقي (service de liaison nord africaine) التابع لوزارة الداخلية الفرنسية وأخرى أعدتها المنطقة العسكرية العاشرة(la dixiéme région militaire) وبالضبط

[1]-إبراهيم شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص55، 56.

[2]-شهادة الشيخ شريف نوار، "حقائق وشهادات لسكان بسطاء ومجاهدين حضروا الهجوم"، **جريدة الخبر اليومي**، 20 أوت 2015.

المكتب الثاني التابع لوزارة الدفاع[1]. وكتب بن طوبال قائلا عن اجتماع الزمان:((...اجتمعت بزيغود يوسف بمشتى الزمان "الحدائق حاليا"ب75جنديا تحت قيادتي و20 جنديا تابعين له، ومكث اجتماعنا 20 يوما أسفر عن ضبط برنامج على مستوى الولاية يخص القيام بعمليات جريئة ضد قوات العدو رغم نقص الوسائل البشرية والمادية، وقد تميزت الفترة ما بين نوفمبر وجويلية بقلة الامكانيات المادية...))[2]، والظاهر أنّ الاجتماعات الأولى كانت قيادية[3] والتي تلتها كانت تحضيرية، حيث انعقد اجتماع تحضيري في بوساطور قرب سيدي مزغيش بحضور زيغود، بن طوبال، بن عودة، محمد الصالح ميهوبي، بوشريحة بولعراس، العربي بن رجم، عبد السلام بخوش "سي الساسي"، اسماعيل زيغد، عيسى بوضرسة "سي عمار"، علاوة بوضرسة، في 25 جوان 1955، وفي اجتماع تحضيري آخر انعقد الاجتماع في 23 جويلية 1955 في كدية داود في دشرة بجبل الزمان في دار رابح يونس في الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل بين مسؤولي الناحية الثانية، ثمّ تبعه اجتماع تنسيقي موسّع لجميع جنود وضباط المنطقة الثانية في دوار المجاجدة[4]، ضمّ زيغود، بشير بوقادوم، بوبنيدر، بوجريو، سماعين زيغد، ساسي بوركايب، بوشريحة، وحضره حوالي مائتي مجاهد (200) وصلوا الواحد تلو الآخر، من جيجل، الميليلة، ميلة، قسنطينة، وادي الزناتي، كندي سمندو، قالمة ايدوغ، أدّى فيه المسبلون دورا كبيرا في الايواء والتموين والتوجيه. لم تتمكن مصالح الاستعلامات الاستعمارية من كشف تحركات جيش التحرير في الوقت الذي من الممكن أن تبدو لها قرائن الشبهات مثل شراء بعض مواد التخريب والألبسة والمواد الغذائية والصيدلانية[5]. وبعد الاستعدادات التي دامت حوالي عشرون يوما عَيّن زيغود المسؤولين قادة الهجومات على النواحي كالآتي:

الشمال القسنطيني: القائد العام زيغود يوسف ونائبه لخضر بن طوبال.

---

[1]–ليلى تيته، "دراسة تحليلية لبعض الوثائق الفرنسية بخصوص حوادث 20 أوت 1955"، **الملتقى الوطني الدولي حول هجومات 20 أوت 1955**، جامعة سكيكدة، 25و26أكتوبر 2011، ص77. وللمزيد حول تنظيم المكتب الثاني ومهامه، ينظر، Michel Hardy, Hervé Lemoine et Thierry Sarmant, **op.cit**, pp 62-67.

[2]–المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، **المرجع السابق**، ص40.

[3]–ينظر الملحق المتضمن صورة لقيادة الشمال القسنطيني سنة 1955، محمد الصالح ميهوبي، زيغود يوسف، بولعراس بوشريحة، عمار بن عودة، زيغد اسماعيل، ولخضر بن طوبال.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص105.

[5]–ابراهيم سلطان شيبوط، زيغود، **المصدر السابق**، ص ص63، 64.

ناحية عنابة: عمار بن عودة

ناحية الخروب: صالح بوبنيدر (صوت العرب).

ناحية عين اعبيد: محجوب العيفة.

ناحية وادي الزناتي: رابح بلوصيف (رابح الأمّة).

قسنطينة "المدينة":مسعود بوجريو (القسنطيني).

ناحية السمندو: (في الجهة الشرقية للسمندو):عبد المجيد كحل الراس بديلا لبوشريحة بولعراس.

ناحية سيدي دريس(الناحية الغربية للسمندو وصولا الى سيدي دريس): علي كافي خلفا لمحمد الصالح بلميهوب[1].

ناحية سكيكدة: سماعين زيغد (الألماني) وعمر طلاعة.

ناحية قالمة: زادي الشريف وبكوش عبد السلام.

ناحية القل:عمار شطايبي.

ناحية الحروش: دراجي العربي(ستان)[2].

ومن الصعوبات التي واجهت بعض قادة الهجومات الُمعَينين من طرف زيغود بسبب عدم معرفتهم الكاملة للجهات التي أسندت إليهم، أو بسبب تمسّك المجموعة بقيادتها السابقة مثلما هو الشأن مع علي كافي خليفة محمد الصالح ميهوبي بناحية سيدي دريس[3].

وتضمنت التعليمات باستهداف جميع المرافق العسكرية والمؤسسات الاقتصادية ومعاقل المعمرين بمجموع 39 هدفا، وعلى أن تتم الهجومات في وضح النهار ولمدة ثلاثة أيام بهدف وضع حد للتردد واستكمال شمولية الكفاح وطنيا ومغاربيا[4]. وكان السلاح عبارة عن قنابل يدوية وبنادق صيد وأسلحة بيضاء.

---

[1]–علاوة عمارة، المسيرة النضالية...ط1، **المرجع السابق**، ص99.

[2]–Ahmed Boudjeriou, ((le 20 Aout 1955, l'idée et les préparatifs du 20 aout 1955 par ziroud youcef)), **www.constantine-hier-aujourdhui.fr/ la ville/20aout-1955.htm.**

[3]–علاوة عمارة، المسيرة النضالية، **المرجع السابق**، ص102.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص109.

وفي ليلـة 19 إلى 20 أوت 1955 اتجـه زيغـود يوسـف إلى جبـل الـوحش ليعطـي بنفسـه التعليمات للمجموعات التي ينبغي أن تقتحم قسنطينة واستقر بعد ذلك بمشتة الخرفان مع بشير بوقادوم ليتابع بفضل أعوان الاتصال وقائع عملية 20 أوت 1955[1]. وبالتالي فهو لم يشارك في الهجومات بل أشرف عليها كقائد، ويذكر أن رفاقه منعوه من النزول إلى الميدان خوفا عليه، حيث يؤكد لنا ذلك نائبه بن طوبال قائلا:《...ولم يكن من بيننا شخص ابتداءً من زيغود يوسف حتى أبسط جندي في تلك المعركة كان على اشتباك حاضر...》[2]. واجتاحت أيام 20 و21 و22 أوت 1955 أفواج من المجاهدين والمسبلين المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال، مست المدن والقرى والأحياء والمصالح الاقتصادية والأمنية والعسكرية بفيليب فيل، والحروش ووادي الزناتي وقالمة...

لقد أظهرت الاستعدادات التي سبقت الهجومات عن تجربة كبيرة لقائد الشمال القسنطيني زيغود ورفاقه في التنظيم تجلى ذلك من خلال الاجتماعات المصغرة ثمّ الموسعة التي عقدها مع مسؤولي النواحي ومجاهديها لمعرفة مدى الاستعداد لذلك، وفي اختيار المصالح المستهدفة بالهجومات وبتوزيع القادة الميدانيين. كما أبانت عن مدى تغلغل النظام الثوري في القرى والمداشر الذي استطاع أن يقوم بعملية تعبئة غير مسبوقة لفئات مختلفة من الشعب التي ستشارك في الهجومات.

-الهجومات حسب النواحي:

-**الناحية الأولى:ميلة وضواحيها:** تحت قيادة لخضر بن طوبال، فبعد العودة من اجتماع الزمان انطلقت التحضيرات فيها استعدادا للهجومات، وذلك بعقد اجتماع 《بني صبيح》 بمكان يدعى "ظهر القيقب" في 17 أوت 1955 دام ثلاثة أيام، وفيه تمّ تقسيم الناحية إلى نقاط محددة،وتحديد القيادات المشرفة وتشكيل الأفواج على النحو التالي:

العنصر: بقيادة دخلي مختار.

الطاهير: بقيادة مسعود الطاهيري.

الميلية: بقيادة مسعود بوعلي.

---

[1]-ابراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص69.

[2]-المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته ...**المرجع السابق**، ص41.

سيدي معروف: يقيادة سعد بوعافية.

ميلة والقرارم: بقيادة على العواطي[1].

***هجومات الميلية:**

نقل بن طوبال لرفاقه في الناحية تعليمات القيادة (الممثلة في زيغود) والمقدمة في اجتماع الزمان، بواسطة عقد اجتماع على مستوى منطقته، ضمّ كلّ من مسعود بوعلي، العربي بالرجم (الميلي)، مسعود الطاهيري يوم الخميس 18 أوت 1955، تضمنت ضرورة شنّ هجومات عسكرية ضدّ الاحتلال ومصالحه يوم 20 أوت في منتصف النهار.واستعدادا للهجومات وعملا بالتعليمات المقدمة قسّمت المجموعات إلى فرق على النحو التالي:

-فرقة هاجمت السطارة (كاطينا سابقا) بقيادة بوزردوم.

-فرقة هاجمت عين قشرة بقيادة مزدور صالح.

-فرقة هاجمت حزوزاين (طريق سكيكدة) بقيادة قرفي عمر المدعو موسطاش.

-فرقة بقيادة مسعود بوعلي عند مدخل الطريق. هذه الأخيرة استولت على كمية من الأدوات التقليدية من مشغّل لعمال الطرق وغنمت سلاح أحد الدركيين بعد أن قتلته. وفي السطارة ارتقى علي بوزردوم شهيدا عندما همّ برفع العلم الجزائري. كما أدّى علي بوبرطخ دورا هاما في استقبال الفرقة في مشتى الدردار وإطعامهم. وفي اليوم الثاني ومن مشتى انفادرية وواد بوسيابة كان التحرّك نحو مشتى السراد ومشاط حيث تمّ تفجير القنطرة. وواصلت الفرقة سيرها نحو أعلى البلدة وعلى إثرها بدأت تحركات قوات الاحتلال حيث استعملت مدفع عيار 75 ملم، مما أجبر أفراد الفرقة على التراجع بعد أن سجلت في صفوفهم إصابات بليغة. وفي اليوم الثالث كان الدخول للميلية صعبا على الرغم من الدعم الذي قدّمه سكان الدواوير الذين لبّوا نداء النظام، إلاّ أنّ عدم تكافؤ القوة بين الطرفين فرض على الفرقة الانسحاب إلى دوار أولاد عربي (بولعطال)[2].

---

[1] -علال بيتور، **المرجع السابق**، ص185.

[2] -شهادة المجاهد مسعود بوعلي، "أضواء على هجوم 20 أوت 1955 بناحية الميلية"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 52، سنة 1981، ص ص24، 25.

ولم يتمكن المهاجمون من دخول المدينة، لكنهم قاموا بعمليات على مشارفها، ففي تاسقيف قتل حاكم الميلية "رينوا" من طرف مصطفى بن علواش وغنم قطعة رشاش عيار 24-29ملم[1]، وفي حمام بني هارون على الطريق الرابط بين قسنطينة والميلية تعرضت قافلة عسكرية لهجوم اثر كمين من طرف المجاهدين. وفي واد زقار بين الميلية وسكيكدة تعرضت يوم 22 أوت 55 قافلة عسكرية لهجوم. وقُطعت خطوط الهاتف وخُرّبت الطرق وقطعت الجسور ، والاستيلاء على مخزن الطاحونة[2]. وقد توّجت هجومات المجاهدين باحتلال قرية "أراقو" (برج علي حاليا) التي كان يسكنها المعمرون حيث تمّ تحريرها ورفع فيها العلم الجزائري[3]، وقد أدى كل من بوشعالة محمد ومحمد بلعابد وبن موسى وصالح بن عتيقة وصالح مزدور وبوزردوم السعيد دورا هاما في هذا المجال. وارتقى بوزردوم علي من أولاد الصالح (الميلية) وقليل زيدان من دوار أولاد عربي (الميلية) شهيدين[4].

- **الناحية الثانية:السمندو**:بقيادة زيغود يوسف إلى جانب القيادة العامة، وتضم مدينتين كبيرتين (سكيكدة وقسنطينة)، قسّمت الناحية إلى مدن رئيسية، على رأس كلّ مدينة قائد عام للهجوم، وفي كلّ مدينة مجموعة من الأفواج تختلف في أعدادها باختلاف الأهداف المحددة.

-مدينة سكيكدة وعلى رأسها اسماعيل زيغد مع محمد مهري وعمر بوالركايب

-مدينة القل وعلى رأسها عمار شطايبي

-"سان شارل" على رأسها صالح بوجمعة

-الحروش على رأسها دراجي العايب، ونائبه العربي حمودي المدعو "بوبغل".

-السمندو أشرف عليها عبد المجيد كحل الراس. وقائدها الميداني علاوة بوضرسة

-قسنطينة تحت قيادة زيغود شخصيا، وقسمت إلى نقاط أساسية هي :

*بيزو بقيادة مصطفى عواطي

---

[1]-عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، الدار العثمانية، 2013، ص342.

[2]-شهادة المجاهد مسعود بوعلي، **المرجع السابق**، ص27. ينظر أيضا موسى تواتي ورابح عواد، **هجوم 20أوت 55**، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص39.

[3]-عمار قليل، **المصدر السابق**، ص342.

[4]-شهادة المجاهد مسعود بوعلي، **المرجع السابق**، ص27.

*المدينة بقيادة مسعود بوجريو

*الحامة بقيادة علي كافي

* الخروب بقيادة صالح بوبنيدر. ومشاركة مختار ريكوح في القيادة الميدانية[1].

* عين اعبيد بقيادة محجوب العيفة.

***الهجومات في بلدة السمندو وبيزو:**

من مشتة بوحاجب في دوار الصوادق قاد علاوة بوضرسة الهجومات ميدانيا في بلدة السمندو، التي قدرت سلطات الاحتلال عد المهاجمين فيها ما بين 120 و130 عنصرا، وكانت بداية الهجومات في الساعة الثانية عشر ظهرا باعتراض طريق شاحنة تابعة لمؤسسة "كولي" (collet) لصيانة الخطوط الكهربائية بالقرب من المقبرة، حيث قتل سائقها (خ.ع) والعامل الفرنسي "دي سكوالا" (Di Scuala)، تلاه اشتباك عنيف نفذت فيه ذخيرة عناصر جيش التحرير الوطني واستشهادهم عن آخرهم والمقدر عددهم ب19 شهيدا وفقدانهم لبنادقهم، يضاف اليهم ارتقاء شهداء من الأفواج الأخرى لتصبح الحصيلة 25 شهيدا ببلدة السمندو لوحدها.

أما في بلدة بيزو (ديدوش مراد حاليا) فقد بدأ الهجوم في الساعة الثانية عشرة والنصف بمشاركة حوالي خمس وعشرون مجاهد ومسبل، قاموا بتخريب خطوط الهاتف وطريق السكة الحديدية، واشتبكوا مع قوات الاحتلال، نتج عنه قتل عسكري فرنسي وارتقاء شهيدين.

وفي سوق السبت ببني ولبان، قاد محمد الصالح ميهوبي مجموعات قُدّرت بخمسين مجاهد ومسبل أغلبهم ببدلات عسكرية التي طوقت السوق الأسبوعي يوم 20 أوت على الساعة الثانية عشر وألقت القبض على رئيس المركز البلدي ببني ولبان، والمستشار البلدي والشانبيط وإبن شانبيط دوار السفرجلة، واقتيدوا إلى مشتة العنصر بدوار السفرجلة ونفذ حكم الإعدام في عدد منهم (أفرج عن المستشار البلدي والشانبيط)، وأحرقت دار الشانبيط بدوار السفرجلة في اليوم الموالي، ثم جرى الإنسحاب إلى دوار الصوادق عند منزل عائلة ريكوح بمشتة لشعبة الحمراء[2].

---

[1]– علاوة عمارة، المسيرة النضالية...، ط2، **المرجع السابق**، ص199. يبيّن هذا التوزيع في إحدى جوانبه اختلاط نظام السمندو بنظام الحروش.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص200، 204.

وقاد صالح بوبنيدر الهجومات في الخروب [1] حيث عَينّ ليلة 18 أوت أفواج يؤطرها مسؤولون مسلّحون وكل فوج توسع إلى مجموعة يشرف عليها جندي وتتكون هذه المجموعات الست على النحو التالي:

-مجموعة يقودها أحمد شتيوي

- مجموعة يقودها أحمد منايفي بوجمعة المدعو بن عيسى.

- مجموعة يقودها فرحات.

- مجموعة يقودها المدعو إبراهيم من مجاز الدشيش.

- مجموعة يقودها عيساني عمار المدعو بوداب.

- مجموعة يقودها حمو بلحرش المدعو الشيخ.

وفي اليوم الموالي (19 أوت1955) وضعت الترتيبات النهائية بمشاركة أعضاء الكتائب المشكلة والتي يتكون أغلبها من المدنيين، وكان سلاح المواجهة يتمثل في بضعة قنابل محرقة تقرر وضعها في منتصف نهار يوم20 أوت 1955 بثكنات الجيش الاستعماري و"الجندرمة"(الدرك) ومراكز الشرطة ومحطة السكة الحديدية، وما كان يصبو إلى تحقيقه فعلا أفواج المجاهدين هو احتلال الثكنة، وكانت التعليمات الموجهة للمجموعات الستّ (عددها حوالي 500 عنصر) التمركز قبل الهجوم بمزارع دحمون وعيسى بن درويش وقشقاش والكرمية والشريف قويدر ومن ثمّة الشروع في التحرك نحو مداخل المدينة بطريقة لا تلحظها قوات الاحتلال، وكان الهدف هو محاصرة المدينة من الجهات الأربع. غير أن العائق الذي اصطدم به المهاجمون بوبندير ومحمود الحروشي وسويسي السعيد هو صعوبة التحرك المكشوف أمام ثكنتي الجندرمة والجيش الفرنسيين ورغم ذلك فان بقية الأهداف المسطرة للعلمية كانت ناجحة نسبيا، في حين نجد أن السلطات الاستعمارية لما شعرت بتنفيذ العملية صار تستخدم القصف المدفعي، من موقع مكشوف أثر على قوات جيش التحرير الوطني وتسبب في استشهاد[2] ثمانية مجاهدين ومسبلين من دوار

---

[1]– السبتي تلايلية، ‹‹هجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955››، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 168، جويلية 2006، ص79.

[2]– إعداد المتحف الوطني للمجاهد، ‹‹العمليات ورد فعل الإستعمار في 20 أوت 1955››، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 25، ديسمبر 1977، ص34.

الصوادق[1]، وفرحات بن عثمان ومولود محفوظ وعمار عياش، وسويسي العربي، بينما ألحقت خسائر بشرية بصفوف العدو تمثلت في مقتل عدد من العساكر، قدّر بأربعة جنود وإصابة عدد آخر، كما هوجمت دار البلدية ودمّر جزء كبير منها[2] وهو الأمر الذي جعل بوبنيدر يزداد ثقة لدى قائده زيغود يوسف فيُعهَدُ لبوبنيدر (صوت العرب)[3] فيما بعد بالإشراف[4] على قسم عين الكرمة، (بلدية مسعود بوجريو حاليا في الشمال الغربي من قسنطينة)، أين وَظّف الرجل كل إمكانياته من أجل تدعيم هياكل الثورة بهذا القسم ودفع نشاطها به[5].

-الهجومات في مدينة سكيكدة:

حسب ما أفاد به المجاهد أحمد بوعافية فإنّ التحضير المادي والبشري على مستوى مدينة سكيكدة بدأ منذ 17 أوت 1955، حيث عقد أول اجتماع تحضيري ليلا في "بولمطامد" تحت اشراف عمر بوركايب(مسؤول قسم فيما بعد) وبوحجة يوسف(مسؤول التنظيم)، خلوط عبد الله (مسؤول الاتصال والأخبار)، بورغيدة مختار (مسؤول عسكري)، الطاهر الديمقراطي (مسؤول التموين)، وعقد اجتماع ثاني في اليوم الموالي (18أوت) في مكان يسمى "القهدي"، وسبقت

---

[1]-علاوة عمارة، المسيرة النضالية، ط2، **المرجع السابق**، ص201.

[2]-إعداد المتحف الوطني للمجاهد، "العمليات ورد فعل الاستعمار في 20أوت 1955، **المرجع السابق**، ص34.

[3]-تذهب بعض الشهادات إلى أنّ سبب تسمية صالح بوبنيدر ببصوت العرب، تعود إلى أنه أثناء تعيينه من طرف زيغود لقيادة العمليات في الخروف، قام وقال له ولرفاقه بأنه سيقوم بعملية تتحدث عنها "صوت العرب"، ومنذ ذلك الحين أصبح يطلق عليه ذلك الإسم.ينظر شهادة للمجاهد رابح بوشلاغم، لقاء شخصي معه 2جوان 2010، بمنزله بقسنطينة.مع الإشارة إلى أن هناك روايات أخرى تشرح سرّ تسمية صالح بوبنيدر بصوت العرب، ينظر حول ذلك، خريس لعبيدي، **المرجع السابق**، ص، ص128، 132.

[4]-جاء في النظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني، المتضمن الإجازات وهي عبارة عن شهادة العمل الصالح في سبيل الله والوطن وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وتوزيعها تكون على حسب المهمة التي قام بها المجاهد لإظهار شجاعته وإخلاصه ومحبته للوطن وتدعيمه للنظام، أي للثورة، وأنواع الإجازات هي:* الشكر شفاهيا، * رسالة شكر، * إجازة الاستحقاق، * إجازة التضحية، * إجازة الثقة، * الارتقاء من مرتبة إلى مرتبة أعلاه. ينظر محمد قنطاري، "من أرشيف الثورة، القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 42، سنة 1980، ص26.,كذلك الرائد عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص20.

[5]- الزبير بوشلاغم، "الشهيد سي مسعود القسنطيني"، نبذة عن حياة وأعمال الشهيد، **مجلة أول نوفمبر**، عدد41، سنة 1980، ص38.

ذلك تحضيرات حثيثة منذ شهر جويلية جرت فيها عملية فرز للأشخاص القادرين، وقد أدى فيها المجاهد لوصيف بوقرة دورا هاما، وكانت اللقاءات تلتئم في مشتة لخضاير في دار بلقاسم بن عبد الله حجاص.

في ليلة 19 أوت التقى الجميع بمركز الفخارة وعُيّنت كلّ فرقة على المواقع التي تدخل منها إلى المدينة، فكان أن دخل "الشبل صالح" على الطريق الرابط بين "ليمو(كرومة) وطريق السكة الحديدية، ودخل كل من "بوعوكل محمد، علقمي علاوة، بوزغاية صالح" عن طريق المطار الشرقي، ودخل بوكرمة أحمد على ملعب كونداس، ودخل سلطان بشير على دار بلجراد، ودخل ديون على القبية، ودخل لخضري بولوداني على "جبانة لفرنسيس" ودخل بوشطاطة رجم على "سبع بيار"، ودخل حفص أحمد على المسلخ، ودخل بوروبة موسى سعدون دحمان على الطريق الرابط بين العلية (فالي سابقا) وسكيكدة.

وعلى الرغم من أنّ المدّة التي استغرقتها الهجومات كانت قصيرة لم تتعدّ النصف ساعة، فإنّ بعضها قد تمّ اكتشافه مثل هجوم "جبانة لفرنسيس" وبعضها الآخر حقق نجاحا في ضرب الأهداف كتلك التي وقعت من "القبية"و"سبع بيار"، أصيب خلالها المجاهد "الشبل صالح" وبن عمار المدعو بشير.

ومن جهة العالية (البومبات) عقد مسؤولو الأفواج اجتماعا في المشاتي قصد التوعية والتحسيس، حيث توجه حميد ديلنجار إلى واد قصبة وليبتى مسعود بن غرسله توجه إلى مشونة، وعبد الرحمان شطاح توجه إلى عين مكناسة، وخالدي محمد توجه إلى مشتة لغواط بواد محقن، وبولوداني حمادي ومموح توجها إلى جهة لحفاير. وبالتوازي مع ذلك قام مسؤولو التنظيم عمر بوركايب وبوقرة لوصيف، سلجا حسين، الشبل عمر، ساكر حسين عملوا على تجنيد أفراد الجيش وجمع أدوات الهجوم، وتم التمهيد إلى التنظيم الداخلي والتعرف على النقاط الاستراتيجية للمكان وكيفية القيام بالهجوم[1].

في حدود منتصف النهار من يوم السبت 20 أوت 1955، دخل مجموعة ثلاثة أفواج إلى مدينة سكيكدة عن طريق جندارك، بينما دخل الفوج الرابع الذي يشرف عليه حمودي حمروش للمدينة عن طريق جندارك(ليلو)، إلاّ أنّ عدم تكافؤ القوة مع جيش الاحتلال وتعرض

[1]- عثمان بن الطاهر، "هجوم 20 أت 55 بسكيكدة"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 45، 1980، ص ص21-25.

المجموعات المجاهدين لحصار إلى غاية السادسة مساء انسحب المجاهدون نحو مواقعهم، وفي خضم ذلك استشهد بولوداني حمادي، والشبل حسين وقداح وبوغابة وتيشتيش محمود.
ومن جهة العالية كان الدور لأحمد بوروبة في جلب البنزين وبعض الأسلحة التقليدية التي ستوزع على الرجال المدنيين يوم الجمعة 19 أوت في واد عطية شرق العالية بأربعة كيلومترات، وأشرف على توزيع المهام عمر بوركايب، لوصيف محمد المدعو بوقرة، سلجا حسن، وقد توجه أحد الأفواج إلى المطار والمتكون من بوعوكل محمد، الواهم مختار، علاوة علقمى، الواهم عزيز، قشيش محمد، بوزغاية صالح، سعدون دحمان، وتمكن قادة الأفواج من ضم مشتة الفخار مع واد عطية ومسونة مع لحفاير وعين مكناسة بالحجرة البيضاء وتمت الهجومات عن طريق العالية (فالي لابيبي) وعن طريق السكة الحديدية[1].

***هجومات 20 اوت بالقل:**

استدعي بكوش لخضر ممثلا عن جهة القل لحضور اجتماع عام يعقد بالكدية ناحية سكيكدة، حيث تقرر في هذا الاجتماع هجوم 20 أوت 1955 وكلف الشهيد عمار شطايبي بالقل ويساعده بكوش لخضر. ومن هنا رجعا إلى ناحية القل وعقدا يوم 13 أوت اجتماعا بكل المناضلين الحاضرين، وبعده شُرع في تنظيم خطة الهجوم على مدينة القل، تمّ الاتصال ببعض المناضلين في المدينة للالتحاق بالجبل قصد المشاركة في وضع تصاميم الخطة. وقد استقر الرأي في الأخير على تكوين أربعة فرق:
-الفرقة الأولى كُلّفت بقطع الطريق وتحميها مجموعة مسلحة من الخلف.
-الفرقة الثانية يقودها بكوش لخضر كلفت بحماية المهاجمين.
-الفرقة الثالثة بقيادة عمار شطايبي قسمت بدورها إلى فرق صغيرة مسلحة بمسدسات وبنادق صيد وقنابل يدوية (تقليدية)، وسواطير و"مذاري"، وكان علوش مبارك قائد إحدى هذه الفرق، وقد كانت ثكنة الجندرمة ومركز محافظة الشرطة هدفا للهجومات.
-والفرقة الرابعة تحت قيادة فوفو ابراهيم مهمتها هي حرق الفلين واحداث دخان كبير يصعّب عملية الطيران.وفي 19 أوت نزلت الفرق الأربعة إلى ضواحي المدينة، وعسكرت بالمكان المسمى "واد الساخنة". وفي صبيحة 20 أوت بدأ التسرّب إلى داخل المدينة، وفي تمام منتصف النهار

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص21-25.

بدأ الهجوم وأنجزت كل فرقة مهامها الموكلة إليها. ودام الهجوم حوالي ساعتين من الزمن حيث أعطى القائد العام عمار شطايبي أوامر بالتوقف والخروج من المدينة.

وفي الهجومات فقد علوش عمار إحدى عينيه، واستشهد نطور محمد بن الصالح، وسقط حوالي 45 شهيدا[1]، وقتل رئيس فرقة الدرك وجزائريا من الدرك، وتم تطويق المدينة وبدأت الاستنجادات تصل من سكيكدة التي أنزلت عن طريق البحر، وهاجمت المجاهدين من الخلف وحدث االاشتباك ووجد المجاهدون صعوبة كبيرة في الانسحاب[2].

***هجوم 20 أوت 1955 بمجاز الدشيش :**

تفيدنا شهادة المجاهد شريم محمد المدعو "التج" الذي التحق بالثورة في ماي 1955 بأن تعيين الفرقة التي ستتكفل بانجاز الهجومات بمجاز الدشيش كان في اجتماع الزمان تحت قيادة الشهيد برواق وعبد الله النايل ودبوز خليفة. وبعد قضاء ليلة 18 أوت في "قندابو" بالقرب من الزمان توجهت المجموعة في اليوم الموالي إلى سفيسفة ودخلوا القرية انطلاقا من غابة السطيحة، إلاّ أنه وقبل بدء الهجومات حدث اشتباك بين قوات الاحتلال ومجموعة دبوز خليفة. بينما مجموعات أخرى نفذت الهجومات عند سماع صوت "الرواقا" في منتصف النهار حيث دمرت خلاله سيارة "جيب" واستعملت سلاح رشاش "ستان" انجليزي، و"موسكوتون" ايطالي، وبنادق صيد، وكان ردّ فعل القوات الفرنسية عنيفا جدّا بالقتل العشوائي، وحرق التبن، واستمر القتال لمدة خمس ساعات، وفي خظم عملية انسحاب والإفلات من الحصار وتجنب الاصطدام بقوات الدعم القادمة من سكيكدة قام المهاجمون برمي القنابل اليدوية وسقط العديد من الشهداء منهم رواق محمود، دبوز خليفة، معيش أحمد، غميط مالك، بعبوش رشيد[3].

***هجومات 20 أوت برمضان جمال (سان شارل):**

---

[1]-شهادة المجاهد نطور علي المدعو "عمي الساسي"، «شاهدا عيان يرويان 20 أوت بالقل»، **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، 20 أوت 1973، ص36، 37.

[2]-شهادة المجاهد علوش بوقرة المدعو "مبارك"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، 20 أوت 1973، ص39.

[3]-عثمان بن الطاهر، «هجوم 20 أوت 1955 بمجاز الدشيش»، **مجلة أول نوفمبر** عدد52، سنة 1981، ص ص22-24.

ورد في شهادة للمجاهد "الشبل الضيف المدعو "بولحية"[1] أنه قبيل عملية الهجوم (أي ليلة 19 أوت) تم الاجتماع بسكان الجهة لتوعيتهم بمهام ما هم مقبلون على القيام به، وقد كلفت فرقة من المدنيين بقطع جذوع الأشجار وعرضها في الطريق من أجل تعطيل حركة المرور بها. بينما قامت فرقة ثانية بقطع خطوط وأعمدة الهاتف والتيار الكهربائي وانطلقت العملية منتصف نهار السبت بقيادة أربعة مجاهدين هم "موات أحمد المدعو كشيرد" و"ابن شاوش مصطفى"، و"علي الشارف"، و"الشبل الضيف". بالإضافة إلى مشاركة سكان الجهة، وشمل الهجوم أربعة جهات هي:

-دخول فرقة عن طريق الشهداء

-دخول فرقة عن طريق السطيحة

-دخول فرقة عن طريق الحروش

-دخول فرقة عن طريق عنابة.

وحوصرت البلدة وقتل اثنين من رجال الدرك الفرنسي، وسرعان ما وصلت النجدات من قوات معززة بالأسلحة، أجبر المجاهدون على الانسحاب نحو وادي السدّ (الباراج). وكان ردّ فعل الاحتلال هو القيام بعملية انتقامية واسعة في أوساط المواطنين بالخصوص سكان مشتة زيتونة. كما استشهد "موات أحمد" وتعرضت عائلته للتعذيب والتنكيل واستشهد معه ابن شاوش مصطفى والشارف علي[2].

– **الناحية الثالثة عنابة وضواحيها**:كانت تحت قيادة عمارة بن عودة، ضمّت عنابة،قالمة والجزء الشرقي من سكيكدة(شرق مدينةعزابة)، وقد تفاوتت حدّة الهجومات فيها بين جهاتها.

–جهة عنّابة:

[1]–من مواليد شهر جانفي 1920 بالحروش، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في مارس 1955، وتقلد رتبة ملازم "قائد فرقة".

[2]–"شهادة الشبل الضيف (بولحية)، "هجوم 20 أوت برمضان جمال"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد51، سنة 1981، ص ص14، 15.

كانت المشاركة محدودة وفي جزء صغير من قرية ايدوغ، وذلك بسبب كشف الاستعمار للاستعدادات التنظيمية والسياسية والفدائية خاصة الذي حصل في مارس 1955 بإلقاء القبض على كل النشطين فيها الذي بلغ عددهم حوالي 77مناضلا[1].

–جهة عزابة (جوماب):

اقتصر أمر الهجومات فيها على إلقاء بعض القنابل في أماكن معينة، مما جعل الأوروبيين يتخوفون من وقوع هجوم أكبر على البلدة، فاكتفوا بتشديد الحراسة عليها وتخلوا عن نجدة قرية جندل (لانوة) القريبة منها والتي تمت مهاجمتها بعنف من طرف عناصر جيش التحرير الوطني،وقد دامت معركة جندل من الساعة منتصف النهار إلى الساعة منتصف الليل، ولم يتم فك الحصار إلا بعد وصول نجدات عسكرية من عنابة (بون)[2].

–جهة قالمة وضواحيها:

نظرا لأنّها كانت أقرب إلى الناحية الثانية، وكان بها نشاط مكثف للثوار وكان احتكاكها متواصلا بوادي الزناتي والخروب، فإنّ الهجومات بها كانت أعنف وأوسع على مستوى الناحية التي تنتمي اليها.

ولقد سبق تنفيذ الهجومات فيها وفي ضواحيها اجتماعا تحضيريا بقيادة عمارة بن عودة في 17 أوت 1955 حضره كل من رابح بلوصيف، عبد القادر العيفة المدعو محجوب، وحضر الاجتماع مسؤولي المشاتي والدواوير. وفي اجتماع آخر يوم 19 أوت 1955حددت الأهداف التي تتجه إليها المجموعات لتنفيذ العمليات والتي عيّن على رأس كل واحد منها مسؤول.

مشتتة السيلان لحنانشة، الحفرة يتوجهون إلى عين عبيد تحت قيادة بورنان وعمار بلوصيف. سكان سطيحات، قصر العازب بوسكوم عين رقادة يتوجهون إلى عين رقادة تحت مسؤولية العيفة عبد القادر (محجوب)، وكان القادة يحملون أسلحة.

وفي جهة هوارة اجتمع، بناء على تعليمات خرج بها اجتماع مليلة بقيادة بن عودة، بن طبولة عيسى، رابح فتيسي، عاشور بن طبولة، فلكاوي لخميسي، وشتاتي محمد، العلمي بنخليل،

---

[1]–محمدجندل، سلطان بن الذيب، **المرجع السابق**، ص220.

[2]–موسى تواتي ورابح عواد، **المرجع السابق**، ص ص41، 42.

في جبل بزيون بمنزل بنطبولة رابح يوم 18 أوت 1955، حضره أكثر من مائة مشارك، حيث تشكلت أربعة أفواج،وحددت المدن التي تتجه إليها قصد القيام بالعمليات:

الفوج الأول:بقيادة هبهوب أحمد ونائبه بوعاتي محمود مكلف بالهجوم على الذرعان، تعذر عليه الوصول فقام بالعمليات بعين الباردة.

الفوج الثاني: بقيادة عيسى بن طبولة ونائبه أحمد سريدي مكلف بالهجوم على الفجوج (كليرمان سابقا).

الفوج الثالث: بقيادة صالح الحروشي نائبه قرود من مليلة مكلف بالهجوم على هيليوبوليس.

الفوج الرابع: بقيادة فتيسي عاشور ونائبه بوناب الطاهر مكلف بالهجوم على بوعاتي محمود (غلياني سابقا).

وبجهة ماونة حدث اجتماع تحضيري عقدبمنزل السعيد مدور بعين السانية برئاسة عمار بوضرسة بحضور كل من عثمان مدور،شعبان مدور الكبلوتي بن الشيخ، كواحلة حمادي، مدورعبدالعزيز، بجاوي السعيد، بوعشة مسعود، مجلخ مولود، مدور السعيد المدعو بوطعوش، حيث تمتكوين فوجين: أحدهما يقود الهجومات بعين العربي وشنيور بقيادة مبروك عبدي، والطاهر دحمون، ومن مشتة الممدودة تكون الانطلاقة لهجمات على وادد العار والممدودة[1].

كانت الهجومات في منتصف النهار، ومسّت مراكز حساسة في دبا وهوارة، وفي بوعاتي محمود حيث هوجمت فرقة للجيش بقيادة فتيسي عاشور، وفي لفجوج بقيادة عيسى بن طبولة هوجم مركز البريد ومنازل المعمرين. وبهيليوبوليس قام فوج كموزة بالهجوم على مقر البلدية ومركز البريد.

وبعين الباردة تعرض رجال الدرك لهجوم من طرف المجموعة التي يقودها أحمد هبهوب واستهدفت الحانة وبعض المحلات التجارية.

وفي عين عبيد تعرض مخزن للحبوب للحرق، وتهديم محجرة وحرق جرارين وشاحنتين وتخريب سكة حديدوأعمدة الهاتف. وفي الركنية تمت مهاجمة ثكنة عسكرية، وبحمام دباغ هوجمت المحطة السياحية القديمة بمشاركة جموع المواطنين القادمين من عدة مشاتي (الرقوبة السيلة، بني فوغال، المسوس)[2].

---

[1]–عبد المالك سلاطنية، "هجومات 20 أوت 1955بمدينة قالمة وضواحيها"، **المرجع السابق**، ص ص28، 29.

[2]–**المرجع نفسه**، ص29.

وفي قالمة المدينة التي قاد الهجومات بها عيسى بوضرسة المدعو سي عمار في 21 أوت 1955[1]، حيث اقتحم المهاجمون المدينة واشتبكوا مع قوات الاحتلال في طريق باب السوق، ثم اشتبكوا مع الجنود السينغاليين (السود)[2]، ومسّت الهجومات مقر الدائرة والثكنة العسكرية ومركز الفرق المتنقلة وقاعة الحفلات التي بها كتيبة جمهورية للأمن(CRS).

وفي عين العربي التي تولى الهجوم بها عبدي مبروك والطاهر دحمون شارك فيها سكان أعراش بلخير لخزارة، كاف الريح، الممدودة، شنيور يوم 21 أوت 1955 أين تعرضت القرية للحرق كمقر البلدية ومخزن الحبوب ومكتب القايد.

لقدكان رد فعل الاحتلال عنيفا حيث قامت مصالح الأمن الفرنسي باعتقال المئات، وبحملات واسعة للتفتيش والانتقام بمشاركة المعمرين، فمن نجا من القتل أحلرقت ممتلكاته. ولم تتوقف آثار هذه الهجومات عند الخسائر المادية فحسب بل كان لها أثر على مستقبل كثير من العائلات التي أخذت تفكر الرحيل وبيع ممتلكاتها مثلما حدث مع معمري منطقة الركنية الذين وضعوا ممتلكاتهم للبيع، ومغادرة عائلات أخرى المنطقة سنة 1956[3].

***في وادي الزناتي:**

كان القائد العام لهذه الجهة التي تشمل وادي الزناتي وضواحيها، عين اعبيد، عين رقادة، تاملوكة، عين مخلوف(رينييه)، السواحلية هو رابح بلوصيف(رابح الأمة)، وقد قسّمت الجهة كمايلي:

ناحية عين اعبيد وهدفها قرية عين اعبيد نفسها، وبقية النواحي كان هدفها مدينة وادي الزناتي، فناحية تاملوكة وعين تراب تهاجم البلدة من جهتها الجنوبية (جبل العنصل)، ويقصدون رأسا وسط البلدة، وناحية عين مخلوف (رينييه) ورأس العقبة من جهة الشرق طريق قالمة تهاجم مركز الجندرمة.

وناحية السواحلية-الشمال والغرب على جبل عين القمح تهاجم السجن ومراكز الحكومة المحلية، المحكمة ودار البلدية، ودار الشرطة. وقدّر عدد المهاجمين حوالي 2000 من ناحية السواحلية

---

[1]-علاوة عمارة، المسيرة الثورية، ط2، **المرجع السابق**، ص199.

[2]-موسى تواتي، رابح عواد، **المرجع السابق**، ص41.

[3]-عبد المالك سلاطنية، **المرجع السابق**، ص30.

وقد اصطدمت بأربع سيارات "جيب" للاحتلال فاحرقت السيارات وقتل جنودها وأخذت أسلحتهم.

ومن ناحية جبل العنصل هوجمت ضيعة كبيرة وهكذا بدأت الجموع تتكاثر من جميع إلا من ناحية قالمة فقد تأخرت.

وفي عين اعبيد حيث انطلقت الهجومات فيها بين الساعة 11و30دوالمنتصف النهار بواسطة مجموعة واحدة من المهاجمين توزعوا عبر نقاط متفرقة من القرية، واستهدفوا بهجوماتهم معا مركز الدرك ومركز البريد، وتعاونيات الحبوب، ومقرات الأشغال العمومة ومساكن الأوروبيين، مثل العالية، التي استمرت فيها الهجومات إلى الرابعة مساء وقت وصول قوات الدعم[1].

وفي وادي الزناتي أعطيت في البداية الأوامر لقوات الاحتلال بالمدينة بالانسحاب إلى خارجها، وفرّ الجنود السود (السينغاليون)، لكن ما إن تأكدوا من أن المهاجمين لا يملكون أسلحة هامة ماعدا الأسلحة البيضاء، الهراوات، العصي والخناجر عادوا وتصدوا وكانت الملحمة قاسية. وكانت المدافع التي نصبوها فوق سطوح العمارات ترسل نيرانها على المهاجمين دون انقطاع. ولم يتم سيطرة المهاجمين على المدينة إلا قليلا، لكن القتال بقي ممتدا طوال النهار بفضل تمركز الفدائيين بالمخابئ ومن هؤلاء محمد بن طيروش.

لقد كان رد فعل قوات الاستعمار عنيفا جدا في وادي الزناتي حتى امتلأت الشوارع والطرقات بجثث القتلى، ولم يكتفوا بذلك بل كانوا يسخّرون "العرب" إلى تجميعهم ودفنهم ثم يعدمونهم. وكانت مأساة عين اعبيد قاسية بالناحية، فمع انسحاب المجاهدين من القرية شرع المستعمرون تحت حماية ومساعدة الجيش يدخلون مساكن الجزائريين فيقتلون وينهبون انتقاما لعائلة أوروبية قتل جميع أفرادها. وكان الحقد منصبّا بالخصوص على أعيان القرية، وقد كانت مأساة عين اعبيد[2] وبفضل الضجة التي أقامها الدكتور محمد الصالح بن جلول الذي كان نائبا بالبرلمان الفرنسي خلّفت تذمرا كبيرا حتى لدى الفرنسيين، وكشفت مشاهد تم تصويرها في 22 أوت 1955 حقيقة المجازر التي استهدفت البدو الرحل لأولاد نائل قرب محطة عين اعبيد، وقد صور هذه اللقطات المصور جورج شاسان الذي كان يعمل لصالح ((فوكس موفي تون))، شركة

---

[1]–Marie Elbe, Ain Abid, El Halia, ((Les Oradour algériens…)), **Archives Algériens**, n°11 aout 2005, les dossiers de la révolution,p53.

[2]–حول مأساة عين عبيد في أوت 1955، ينظر **ibid,** pp47-55

سينيمائية أمريكية، وقد تم عرض هذه اللقطات بالأمم المتحدة في سبتمبر 1955، وكان روبير لاكوست قد وصف تلك اللقطات بتركيب ملفق من المغرب، كما تم تقديم المصور أمام العدالة الفرنسية بتهمة العمل لصالح قوة أجنبية[1]، وتواصلت المأساة الكبرى التي أعقبت العملية بحملة الانتقام وذلك بقنبلة المشاتي وتجميع شباب وأعيان سكان البوادي وقتلهم جماعيا[2]. وقد أقدمت قوات الاحتلال على ارتكاب مجازر كبيرة في ناحية سكيكدة وإبادة تسع مشاتي في المنطقة الواقعة بين السمندو وعزابة وعين عبيد منها مشتة الكرمات في دوار الخرفان[3].

هـ-هجومات 20 أوت1955 والتنظيم في الشمال القسنطيني، أية علاقة؟!

بدأ الإعداد لهجومات 20 أوت 1955 بتوجيه الدعوة من طرف زيغود قائد المنطقة الثانية في أوائل شهر جويلية لكافة المسؤولين بالمنطقة للحضور إلى المكان المسمى "بوساطور" الواقع قرب قرية سيدي مزغيش التي تقع جنوب غرب مدينة سكيكدة على بعد حوالي 35 كلم، حيث كان يقيم بهذا المكان منذ12 جويلية 1955، قصد عقد اجتماع لإعداد خطة الهجوم، ولكن بعد دراسة وضعية المنطقة اتضح أنها لا تتوفر على شروط الأمن الكافية لعقد مثل هذا الاجتماع الهام. الأمر الذي أدّى إلى تغيير المكان، ووقع الاختيار على المكان المسمى "الزمان" ببلدية "براكسبورغ" (محمود بوشطاطة حاليا).حينئذ توزّع الحاضرون إلى مجموعات وانطلقوا يوم 19 جويلية 1955 متوجهين إلى المكان المذكور آنفا سالكين مسارب مختلفة.

وكان زيغود وكبار المسؤولين المرافقين له يقيمون بمنزل المجاهد رابح يونس المدعو رمضان الذي اعتاد زيغود على الإقامة به أثناء وجوده بهذه الناحية، ويوجد بداخل هذا المنزل مخبأ تحت أرضية مبني بالإسمنت والآجر مربع الشكل مساحته 16م^2 تقريبا، أقيم للاختفاء ولخزن الأسلحة والوثائق الهامة.

أمّا المجاهدون المرافقون لمسؤوليهم فقد تمركزوا "بمشتة الكدية" القريبة من نفس المكان الذي يقيم به زيغود ورفاقه وضعت حراسة مشددة في الأماكن الإستراتيجية بالناحية، وقد اختيرت "كدية

---

[1]-"مقتل بدور رحل بمنطقة عين عبيد في 22أوت 1955، لقطات مصور تكذب الخطاب الاستعماري"، **جريدة الصقر**، عدد1358، 20 أوت 2015، ص2.

[2]-عبد الرحمان بن العقون، "هجوم 20 أوت 1955 بوادي الزناتي"، **مجلة أول نوفمبر** عدد45، سنة 1980، ص ص28-30.

[3]-علاوة عمارة، المسيرة النضالية، ط2، **المرجع السابق**، ص205.

داود" بالزمان كموقع لعقد الاجتماع لإعداد خطة هجوم 20 أوت لأنه موقع استراتيجي وهام. فهو مرتفع على الأماكن المحيطة به وحصين وبعيد عن الطرق والمسالك، وتتخلله غابات كثيفة تحجب المجتمعين وتمنع قوات الاحتلال من اكتشافه ومن الوصول إليه بسهولة، بالإضافة إلى كون المتمركزين به يستطيعون من أماكنهم مراقبة أي تحرّك للاحتلال في الناحية[1].

لقد أثبتت الهجومات الشاملة يوم 20 أوت قدرة قادة الثورة في الشمال القسنطيني على التخطيط والتنسيق والتنظيم والتنفيذ. تجلّت بدايتها في الاجتماع التحضيري الأول في دشرة الزمان يوم 23 جويلية 1955 تحت قيادة زيغود يوسف وبحضور نوابه في النواحي، وحوالي مائة عنصر من جيش التحرير الوطني.

لقد تلى هذا الاجتماع الكبير اجتماعات مصغرة على مستوى النواحي عقدها كلّ من بن طوبال على مستوى ناحيته الأولى "ميلة وضواحيها" مع مساعديه، كما اجتمع بن عودة عمار مع مقربيه في ناحية عنابة. وكان زيغود قائدا عاما وقائد للمنطقة الثانية (الوسطى) في السمندو وضواحيها. وفي هذه الاجتماعات تمّ تقسيم الأفواج واختيار قائد لكل فوج، وحددت الأهداف وضبط الزمان والمكان معا.ويفيدنا المجاهد بن طوبال في هذا المجال بشهادة :"وقررنا في هذا الاجتماع دخول أكبر عدد من القرى، وحددت الساعة منتصف النهار لبداية العمليات، وهو يبيّن نوع من المغامرة إذ أنّ اليأس لم يكن من طبع جندي ج.ت.و..."[2].

وفي هذا الصدد أشرف زيغود على اجتماع في جبل الوحش عشية 19 أوت 1955 وبحضور مصطفى عواطي (مسؤول النظام) بمدينة قسنطينة وعمر زعموش (فولف) قائد مجموعات الفدى ومسعود بوجريو وعمر طلاعة ومحمد الصالح لاخر والسعيد حمروش، لتنظيم الهجمات بقسنطينة. حيث حددت الأهداف بالتشاور (استشار ويغود كلّ من عواطي مصطفى ومسعود بوجريو)، وتمّ أدّى الجميع القَسَم (اليمين)على المصحف بعدم التراجع أو الخيانة[3].

وفي الواقع لقد سبق عملية التحضير توغل لعناصر جيش التحرير في المداشر والقرى عملا بتعليمات قيادة المنطقة المتمثلة في زيغود منذ منتصف سنة 1955، لأنّ ما كانت تهدف إليه

---

[1]-موسى تواتي ورابح عواد، **المرجع السابق**، ص ص15-17.

[2]-المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته...، **المرجع السابق**، ص40.

[3]-علاوة عمارة، المسيرة النضالية، ط2، **المرجع السابق**، ص ص198، 199.

القيادة هو الوصول بالجزائر للخط الذي لا رجعة فيه، وعلى الشعب أن يأخذ مصيره بيده ويدخل المدن[1].

إنّ تواجد أفواج من جيش التحرير في المشاتي والقرى والدواوير والعمل البسيكولوجي الذي قام به منفذو هذه العمليات إضافة إلى الحملة الدعائية قد عمقت في السكان المسلمين حالة عدم الرضى والقلق وأدت إلى انفجار موجة من الكراهية تجاه العنصر الأوروبي[2]، شكّل هذا العمل في حقيقة الأمر، قاعدة خلفية لانطلاق العمليات المسلحة نحو المدن مثل قسنطينة وسكيكدة والحروش والميلية وميلة ...خصوصا بعد انتقال عددكبير من قوات الاحتلال بقيادة ضباط ساميين أمثال "ديكورنو" (Ducourneau) إلى بلدة الحروش في إطار الانتشار الميداني لتطويق الانتفاضة الشعبية[3]، في الوقت الذي وصلت فيه رسالة لزيغود من شيحاني بشير يدعوه فيها إلى ضرورة القيام بعمل عسكري مسلح لفك الحصار على منطقة الأوراس[4].

إن احتضان الريف للثورة على مستوى الشمال القسنطيني شكّل دعما قويا لإرساء ركائز "النظام الثوري" والتوسيع التدريجي "للتنظيم" وتطوّره. وقد كتب المجاهد علي كافي ينوّه بدور الريف، بل وربط مصير أي ثورة بمدى احتضان الريف لها قائلا:((...إنّ أي ثورة تريد البقاء والانتصار لابدّ أن تنطلق من الريف وليس من المدن، فالريف ميدان حرب العصابات، ومن الريف برزت القاعدة النضالية وأغلبية القيادات، والريف كان وسيبقى منبع الأخلاق والشيم والتقاليد الأصيلة، وهو الذي تحمّل أكثر من غيره حملات الابتزاز والاغتصاب والتدمير والحرق والإبادة والتشريد والإهانة منذ غزو 1830، وبالتالي فهو مهّد لقلب كفّة التاريخ وفتح صدره لأبنائه المجاهدين واحتضن الثورة وسار بها إلى نهايتها المضفرة...))[5].

لقد أكّدت الهجومات من حيث الاعداد لها وتنفيذها والأهداف المتوخاة تحقيقها منها حقيقة "التجربة التنظيمية" التي يتحلى بها زيغود ورفاقه. من خلال سير الهجومات كانت التعليمات في مجملها تدور حول تجنّب المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال الذي يفوق جيش التحرير عدة

---

[1]–**المرجع نفسه**، ص41.

[2]–ليلى تيته، دراسة تحليلية...**المرجع السابق**، ص78.

[3]–أحسن بومالي، أدوات التجنيد...**المرجع السابق**، ص202.

[4]– المجاهد بن طوبال يستعيد...**المرجع السابق**، ص40.

[5]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص93، 94.

وعتادا، كما ويبرز أيضا في تقسيم المهاجمين إلى أفواج صغيرة حدّدت لهم مسبقا النقاط المستهدفة بالهجوم. وقد تناقلت وسائل الإعلام الفرنسية والدولية أخبارا عن مشاهدة عناصر جيش التحرير بالبدلات العسكرية أثناء قيامهم بالهجومات بمشاركة الجماهير الشعبية[1].
فـ((...أحداث 20 أوت 55 لم تكن عسكرية، ذلك كيف لنا أن نبارز فرنسا وهذه جنونية...وهناك بعض الإخوة قالوا عقب أحداث 20 أوت بأننا بعثنا بالشعب إلى الموت...))[2].

يدخل الاجتماع التقييمي "بتايراو" بدوار بني صبيح المنعقد في شهر نوفمبر 1955 هو بدوره في الإجراءات التنظيمية المتبعة في الشمال القسنطيني لمعرفة النتائج السلبية والايجابية، حيث تحددت الأهداف التي سطرها القائد زيغود بشكل كبير جدا[3]، على الرغم من حملات الإبادة والقمع التي مسّت مختلف فئات الشعب في سكيكدة والحروش والخروب وعين اعبيد والعالية.

لقد أفرزت الهجومات نتائج باهرة على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى جميع الأصعدة العسكرية والسياسية، إذ تمكنت من فكّ الحصار الذي ضربته قوات الاحتلال على منطقة الأوراس، وأبانت بذلك على الروح العالية في التضامن الثوري بين المناطق.

كما أفرزت الهجومات تطورا سريعا واتساعا وانتشارا للثورة أجبرت قادة جيش الاحتلال على تغيير إستراتجيتهم، بحيث أصبح يغادر مراكزه ابتداءً م الساعة الرابعة مساءً إلى غاية طلوع الشمس، وهو ما فسح المجال لعناصر جيش التحرير بالتحرك والتنقل بالليل والنهار وعلى الأحصنة[4]. وبالتالي توسيع " النظام" وإرسائه في نواحي المنطقة الثانية.

وقد كذّبت الهجومات ادعاءات الاحتلال بأنّ الثورة المسلحة وراءها أيادي خارجية وأنّ من يقوم بها هم ((مرتزقة))، ((فلاقة))، ((قطاع طرق))، ((خارجين عن القانون))، وبرهنت على أنها ثورة ذات طابع وطني جماهيري[5].

[1]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص204.

[2]–المجاهد بن طوبال يستعيد ...**المرجع السابق**، ص41.

[3]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص226.

[4]– المجاهد بن طوبال يستعيد ...**المرجع السابق**، ص41.

[5]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص203.

وقد أفرزت الهجومات أفواجا كثيرة من الملتحقين بالثورة في الشمال القسنطيني ومن كافة شرائح المجتمع الجزائري الذي عرف تحوّلا عميقا في كافة النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فالتقارير الفرنسية تؤكد أنّ الشعب بعد الهجومات 20 أوت 55 أصبح أكثر تلاحم من ذي قبل والدليل أنّ المجاهدين أصبحوا أكثر قوّة وأكثر تنظيما[1] خصوصا بعد التحاق الطلبة الجامعيين بالثورة في المنطقة الثانية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام، وكان من أبرز الملتحقين المتطوعين من طلبة جامعة الجزائر الأمين خان (طب)، علاوة بن بعطوش (حقوق)، الطيّب فرحات (رياضيات)، الطاهر بن مهيدي، حيث كلّف زيغود علاوة بن بعطوش بتقنين النصوص والقرارات والشؤون الإدرية، وكُلّف الأمين خان بتنظيم الخلايا الأولى التأسيسية لمراكز طبية عبر تراب المنطقة[2].

وخصص شهر سبتمبر 1955 لبداية تنظيم عام للمنطقة في الميدان السياسي والعسكري الذي ساعد عليه مؤتمر طايراو[3].وقد جاء الاعتراف على لسان الصحافي "جان دانيال، Jean Daniel) مراسل جريدة "لكسبريس" (L'expresse) الفرنسية في الجزائر من خلال التحقيق الذي نشره في الجريدة المذكورة بأنّ الجزائر برمتها تتوغل شيئا فشيئا في الحرب مؤكدا بأنّ الثوار يحققون كلّ يوم مكاسب جديدة، كما أنّ نشاطهم يمتد كلّ يوم في اتساع أكثر، وبذلك صار الوقت يخدم لصالحهم[4].

وشكل من أشكال الضغط السياسي الذي أحدثته هجومات 20 أوت بانسحاب مجموعة متكونة 61 نائب من المجلس الجزائري أغلبهم من الشرق الجزائري احتجاجا على المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال[5].

---

[1]–ليلى تيته، **المرجع السابق**، ص79.

[2]– علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص202، 193

[3]–تايراو، مشتة أولاد مبارك، توجد بين مراكز كتينة بغرب عين قشرة وبودوك بالشرق، ينظر شيبوط، **المصدر السابق**، ص76. بينما هناك ممن التقيت بهم من يقول بأنها تقع في القسم الشمالي الغربي من دوار بيني صبيح باتجاه عين قشرة.

[4]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص206.

[5]–عمارة علاوة، بني حميدان...، ج2، **المرجع السابق**، ص226. ينظر أيضا محمد بكار، "أحداث 20 أوت 1955 ومواقف النواب الجزائريين السياسية منها"، **الملتقى الدولي السادس حول أحداث 20 أوت 1955**، 25-26 أكتوبر 2011، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة.

وعلى الرغم من أنّ الإحصائيات تضاربت[1] حول عدد الضحايا من الجزائريين إلا أنها لا تختلف في جسامتها[2]، لأنّ الهجومات لديها أهداف أخرى تتمثل في تعميم القمع الجماهيري من دون استثناء حتى يتضاعف الحقد على الاحتلال وأعوانه، وبالتالي تتعمم القطيعة. وأوردت التقارير الفرنسية لشهر سبتمبر 1955 أنّ الهجومات قد أحدثت هزة عنيفة في نفسية المسلمين والأوروبيين وخلقت هوّة بين الجزائريين والفرنسيين وساهمت بشكل كبير في توسيع العمل الثوري. وأنّ الشعب أصبح أكثر تلاحم مع ثورته من ذي قبل والدليل أنّ الثوار قد أصبحوا أكثر قوة وأكثر تنظيما وأكثر سلاحا، وقد أصبح من الصعب جدّا اختراقهم، ويحيط بهم سكانا يمدونهم بالسلاح والمال عن طريق الاشتراكات[3].

وغيّر جيش التحرير أسلوبه في التعامل مع الجماهير حيث قام بتأسيس "المجالس الشعبية" في المنطقة الثانية في شهر نوفمبر من عام 1955 على مستوى المداشر والقرى، وتعيين المسؤولين عنها ثمّ وضع نظام لدفع الاشتراكات وتموين جيش التحرير، وعن هذا "النظام الجديد" يقول بوبنيدر (صوت العرب):((...اجتمعنا في شهر نوفمبر 1955 وقررنا تكوين تنظيم سياسي مدني أي تكوين المجالس الشعبية لأول مرة وفرض اشتراكات غير محددة أي قدر المستطاع. فأصبحت تدخل لنا الملايين من الشعب والهدايا والإعانات، ثمّ قررنا نظاما سياسيا عسكريا. فتقبّل الشعب هذه الأنظمة وكوّنّا مجالسا للعدالة لفض الخصومات بين أبناء الشعب، وهي اللجان الشرعية...))[4]. ومن جانبه المجاهد بن طوبال يصف الحدث، بـ«...وفعلا في ذلك

---

[1]–أشارت سلطات الاحتلال إلى سقوط 1273 ضحية، لكن في الحقيقة أنّ ج.ت.و تشير إلى 12000 شهيد بالإسم والعنوان، حيث قامت بعملية الإحصاء والتقييم في حينها لهجمات 20 أوت 55 من خلال التقارير التي وصلت إلى قيادة المنطقة في جميع نواحيها، وأغلبهم من المدنيين العزل، وينحدرون من سكيكدة، عين أعبيد، الخروب...ينظر، علي كافي، **المصدر السابق**، ص111.

[2]–عن بشاعة القمع والمجازر التي تعرض لها الشعب الجزائري عقب هجومات ال20أوت يقول بول أوساريس:«...قمنا بجمع الموتى المنتمين لج.ت.و المتواجدين في الشوارع، وفي الملعب البلدي كانت هناك 134 جثة مصطفة فوق أرضية الملعب، وتحت حراسة جنود من الكتيبة 18، أمّا الذين سقطوا في الاحراش فلم نعثر عليهم إلاّ بعد ذلك بأيامعن طريق الروائح الكريهة المنبعثة، لأننا كنا في شهر أوت فقمنا باستعارة جرافة وقمنا بحفر حفرة تبلغ 100 متر طولا و2متر عرضا و1متر عمقا وقمنا بدفن الجثث»، ينظر حول ذلك، «أوساريس يعترف في مذكراته، ارتكبنا مجازر في حق الجزائريين»، **جريدة الخبر اليومي**، عدد7886، يوم19 أوت 2015، ص21.

[3]–ليلى تيتة، **المرجع السابق**، ص79.

[4]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص216.

الوقت أكملنا المجالس الشعبية، فالجندي هو ذاك الشعبي الذي يقابل الموت ويقوم بالحراسة والدفاع عن الثورة...»[1].

ومن جهة أخرى فإنّ الوقع الكبير الذي أحدثته تلك الهجمات كان من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بعبان رمضان إلى البحث عن سبل للاتصال بزيغود يوسف. وتكلّلت الاتصالات عن طريق مجموعة من المبعوثين أمثال عمارة رشيد وابراهيم مزهودي، ثمّ سعد دحلب في الفترة مابين نوفمبر 1955 وأفريل 1956 بالاتفاق بين القائدين على ضرورة العمل على بعث فكرة ومشروع عقد اجتماع وطني يشمل جميع القادة الثوريين في الداخل والخارج[2].

المبحث الرابع:إعادة هيكلة المنطقة الثانية في"مؤتمر تايراو" في نوفمبر 1955:

لقد حققت الهجمات، الواسعة والمتزامنة والمنظمة والمتتالية أيام 20 و21 و22 أوت 1955 على حوالي 39 هدفا، نجاحا واضحا، إذ ورد ذلك في اعتراف لنشرية للمكتب الثاني في القوات الاستعمارية لشهر أوت 1955 بنجاح وقوة الهجمات في الشمال القسنطيني[3]، على الرغم من حملات القمع والتقتيل التي أعقبتها.

---

[1]–المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد، **المرجع السابق**، ص41.

[2]–عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية، **المرجع السابق**، ص262.

[3]–ليلى تيته، دراسة تحليلية...**المرجع السابق**، ص ص78، 79.

ولعبت الهجومات الدور المحوري في توسيع رقعة الثورة في الشمال القسنطيني، وهو الهدف الذي كانت تسعى إليه قيادة الشمال القسنطيني، إلى جانب أهداف أخرى، من وراء تلك الهجومات، التي كانت لها آثارا نفسية رائعة، وقد ذكرت ج.ت.و عن هذه الموقعة بعد ذلك أنها:((كسرت قبضة قوات العدو، وتنفس الناس، وعادت إليهم الثقة، وكسبت معركة الولاية الشمال القسنطيني نهائيا، وعلى المستوى الوطني قام الدليل على أننا نستطيع إذا أردنا أن نهز جهاز العدو الإداري والعسكري، وأن نجعله في خطر، وفي واشنطن حيث عرضت المشكلة الجزائرية لأول مرة أخذ العالم فكرة عن إمكانياتنا وعزمنا))[1] وتحقق لقيادة الشمال القسنطيني تقوية جيش التحرير الوطني بمئات المقاتلين الجدد، واعتبرت السلطات الأمنية للاحتلال أن 20 أوت 1955 يمثل تحولا مفصليا في تاريخ الثورة التحريرية[2].

قبل انعقاد مؤتمر (اجتماع) تايراو نوفمبر 1955 حافظ زيغود على الهيئة القيادية للشمال القسنطيني دون أن يجري أي تعديلات عليها، ماعدا غياب بعض العناصر الميدانية النشطة الذين استشهدوا خلال هجمات 20 أوت 1955.

وفي الاجتماع المنعقد ما بين 1و3 نوفمبر 1955 ببني صبيح[3] برئاسة زيغود يوسف وحضور كل من عمار بن عودة ولخضر بن طوبال، وعلي منجلي وعلي كافي وصالح بوبنيدر وعبد القادر العيفة وعبد المجيد كحل الراس،ومسعود بوعلي ومسعود بن الصم (الطاهيري) وصالح غربي (بن عتيق) واسماعيل زيغد، وعبد السلام بخوش (المدعو سي الساسي أوعبد الوهاب)، والشريف زادي وغيرهم من المجاهدين والمسبلين[4]، جرى تقييم لعمليات 20 أوت والاستعداد للمرحلة القادمة من مواجهة الاستعمار، حيث أُتخِذت قرارات حاسمة ضدّ ((أولئك الذين تصرفوا تصرفات غير ثورية كادت أن تؤثر على مسيرة الثورة في المنطقة..)) على حد تعبير

---

[1]– جوان جليسبي، **المصدر السابق**، 147.

[2]–علاوة عماره، المسيرة النضالية، ط2، **المرجع السابق**، ص205.

[3]–هي إحدى المناطق الرئيسية (مع بني تليلان وأولاد مبارك) التابعة لغبالة إحدى بلديات دائرة السطارة بولاية جيجل. في الجنوب الشرقي لجيجل، على الحدود مع ولايتي سكيكدة وميلة.

[4]–وصل عددهم إلى 400 عنصر، ينظر، ابراهيم سلطان شيبوط، زيغود...شهادة، **المصدر السابق**، ص،76 ، ينظر كذلك، علي كافي، **المصدر السابق**، ص119، وعمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص92.

علي كافي في مذكراته[1]، في حين يعتبرها عمر شيدخ تهمة باطلة، ولا أساس لها من الصحة، وأن هناك صراعا ظهر بعد الهجومات بين بعض القادة حول المسؤوليات، غذته خلفيات الصراع بين المركزيين والمصاليين خلال أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[2]ويتعلق الأمر بالتخلص بما اصطلح على تسميته بالمؤامرة المصالية، والتي أفضت إلى حذف مقطع ((تحيا الجزائر بمصالي)) من النشيد الثوري، ومعاقبة ثلاثة قادة من ناحية قالمة وسكيكدة بإصدار حكم الإعدام في حقهم وهم إسماعيل زيغد، عبد السلام بخوش، والشريف زادي[3]، وسيشمل العقاب عناصر أخرى في جهات أخرى في تواريخ لاحقة وبسبب التهمة نفسها[4].وقد أفضى هذا الأمر إلى تغييرات هامة في ناحيتي ((سكيكدة –القل)) و ((عزابة–قالمة)) التي يبدو أن تأثير مساعي ((الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A)) كان واضحا، من خلال أنّ البعض لم ينفّذ جميع العمليات التي أقرها مخطط الإعداد لعشرين أوت في نواحيهم؟![5]

وفي مؤتمر[6] تايراو تقرر إعادة تقسيم المنطقة وتسمية المسؤولين وتحديد الصلاحيات وتغيير أسلوب العمل طبقا للمعطيات الموضوعية الجديدة، وإنشاء ما عرف ((بالمجالس الشعبية)) لتنظيم الشعب وتأطيره وتعبئته[7].

في هذا الاجتماع جرى تعويض قائد ناحية قالمة –عزابة[8] بما فيها فلفلة ورأس الحديد بعلي منجلي[9] خلفا للقائد عبد السلام بخوش (سي الساسي) واستحداث نواحي جديدة داخل

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص120، عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، **المصدر السابق**.

[2]–عمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص94.

[3]–علاوة عماره، المسيرة النضالية، ط2، **المرجع السابق**، ص209.

[4]– عمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص94.

[5]–علاوه عماره، **المرجع السابق**، ص209.

[6]–اجتماع أم مؤتمر؟!، علي كافي وشيبوط يعتبرانه مؤتمرا بحكم الصفة، فمن حيث العدد فقدحضره حوالي 400 من المجاهدين المجاهدين والمسؤولين، ومن حيث المدة التي استغرقها فقد دام حوالي 15 يوما من أول نوفمبر إلى غاية منتصفه 1955، كما يقول شيبوط، في حين أنّ الوثائق الاستخباراتية تذكر اجتماع لثلاثة أيام، كما ورد في كتاب المسيرة النضالية لعلاوة عماره، ط2، **المرجع السابق**، ص209. وفي اعتقادي أن الاجتماع الموسع هو الذي دام ثلاثة أيام، بينما باقي المدة فقد ضمّت المسؤولين وقادة الناحية الوسطى (السمندو) بالخصوص والتي حضرها شيبوط.

[7]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص120، 121.

[8]–علاوة عماره، **المرجع السابق**، ص209.

[9]–محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، **المرجع السابق**، ص423.

المنطقة الوسطى تتبع مباشرة قائدها وقائد الشمال القسنطيني زيغود يوسف، حيث عيّن هذا الأخير مجاهدين للإشراف العام على تلك النواحي، وترك القيادة العسكرية لمجاهدين أظهروا كفاءة عالية في الميدان، مع العلم أن بعضهم سيستشهد منهم بشير بوقادوم في 22 نوفمبر 1955[1].ما يعني أن القادة الميدانيين كانوا هم القادة والمشرفون العامّون في نواحيهم إلى غاية انعقاد تايراو في نوفمبر 1955، إذ كان أفراد جيش التحرير منظمين في فرق وأفواج لا غير، ويتكفل الجيش بكل الأعمال الثورية السياسية، التنظيمية، والعسكرية تساعده في ذلك أفواج من المسبلين مسلحين ببنادق صيد وخلايا سرية من الفدائيين[2].

أ–إعادة هيكلة الناحية الوسطى (السمندو):

خلال اجتماع تايراو جرى إعادة هيكلة طفيفة على قيادة الناحية الوسطى، حيث قام زيغود بإعفاء بوشريحة بولعراس (الشيخ) من نيابته له في قيادة الناحية الوسطى، وأصبح محمد الصالح ميهوبي قائدا عسكريا للناحية نفسها مع عيسى بوضرسة (سي عمار) وعلاوة بوضرسة، ومحمد الصالح معلم (بن عاشور) المدعو لمطروش والخوجة حسيني ومحمد الصالح عليوش، وآخرون[3]، مع تسجيل لعملية نقل زيغود لمركز القيادة إلى نواحي سيدي مزغيش غرب القل[4].

في السمندو الغربية، التي كانت تحت قيادة محمد الصالح ميهوبي ونائبه عبد الحميد من عنابة، ضمت هذه الناحية المشاتي التالية مشتة حلوقة بدوار السفرجلة، ومشتة بودرياسة قرب بلدة عين بوزيان تحت اشراف أحمد بلعطوي، ودوار السفرجلة يشرف عليه السعيد بلمخ، ومشتة المارة بدوار أولاد براهم عند عبد الله جعفر المدعو الموسطاش، ومشتة الريبة (دوار أولاد براهم) عند الحاج زبيري حمادي. وفي المجموع نجد ثمانية فصائل تحت قيادة ميهوبي، يتولى كل واحد منها قائد، ومن هؤلاء القادة نجد علاوة بوضرسة، محمد رويبح (بلمرخي)، سي مصطفى فيلالي، محمد العربي بن عبد القادر، والخوجة حسيني، وحمادي كرومة المدعو(السكيكدي)، ورمضان فراقنة، وأحمد قويسم المدعو (السرجان بن عمر)، والظريف بغريش المدعو(الزعيم). وقد تطرقت

---

[1]–شيبوط، **المصدر السابق**، ص82.

[2]–وزارة المجاهدين، مديرية الماهدين لولاية ميلة، الدليل التاريخي لولاية ميلة ...**المرجع السابق**، ص47.

[3]– علاوة عماره، المسيرة النضالية، ط2، **المرجع السابق**، ص210.

[4]– "المجاهد أحمد مهري، المدعو صالح، نصح الشهيد زيغود بأنّ العدو سيقتله لو ذهب إلى سيدي مزغيش". **جريدة النصر**، **النصر**، عدد 19 أوت 2017.

التقارير الاستخباراتية لأجهزة الأمن الفرنسية بالتفصيل عن التنظيم الثوري لدواوير ومشاتي الناحية الوسطى، مثل ما ورد في الوثيقة الاستخباراتية لجندرمة بيزو المؤرخة في 27 نوفمبر 1956، عن دواوير ومشاتي بلدية كندي السمندو الواقعة غرب الطريق الوطني. كما سبق ذكره[1].

وفي شهر جانفي 1956 سيتم تبني تقسيم آخر خلال اجتماع عقد بجبل الزمان حيث أقرت القيادة اللجوء إلى تقسيم مجالي جديد بفصل ناحية السمندو عن ناحية قسنطينة، وسيتولى عبد القادر العيفة المدعو محجوب الأولى فيما أسندت الثانية لصالح بوبنيدر.

وفي شهر فيفري 1956 انعقد اجتماع آخر في مشتة الكدية بدوار لمجاجدة حيث جرى تقسيم كل ناحية من النواحي الأربعة للمنطقة الوسطى إلى أربعة أقسام، وتعيين مسؤول سياسي لكل ناحية يشرف على الشؤون المدنية. حيث نجد محجوب العيفة على راس ناحية السمندو ويساعده المسؤول السياسي عبد المجيد كحل الراس، وميهوبي محمد الصالح على راس قيادة العمليات العسكرية، وفي ناحية قسنطينة نجد مسؤولها هو صالح بوبنيدر، ويساعده قريس بلقاسم (الشيخ) كمسؤول سياسي، ومسعود بوجريو (القسنطيني) كمسؤول للفداء داخل المدينة. الذي سنجده رئيس قسم يشمل بلديات الحامة وبيزو وقسنطينة فيما بعد[2].

وفي الاجتماع الموسّع الذي ضمّ قادة النواحي والأقسام والذي انعقد بدوار زقار شرق عين قشرة في جوان 1956 جرى الاحتفاظ بالتقسيم المجالي السابق ولكن بخلق وحدات متخصصة تشمل كل النواحي على غرار وحدة العمليات العسكرية أو الكومندوس في المنطقة الوسطى التي أسندت إلى محمد الصالح ميهوبي فيما تولى بولعراس بوشريحة (الشيخ) وحدة الهندسة. وقد كان كلُّ هذا آخر هيكلة قبل تلك التي جاءت بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[3].

في الواقع إنّ المتتبع لهيكلة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) يجد غموض في بعض الفترات وبالتالي تعترضه إشكالية كبيرة في تحديد مجالات النواحي، حيث نجد اختلاف في التسمية لبعض النواحي بعد مؤتمر الصومام.

---

[1]–علاوة عماره، **المرجع السابق**، ص214.

[2]–علاوة عماره، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص276.

[3]–علاوة عماره، المسيرة النضالية، ط2، **المرجع السابق**، ص224

وإثـر مـؤتمر الصـومام سـيتم تقسـيم المنطقـة الوسـطى (السـمندو) بقيـادة عبـد القـادر العيفـة (محجوب)إلى أربع نواحي، وهي ناحية سكيكدة(بقيادة محمد بوسبوعة) ، وناحية عزابة (بقيادة دراجي العايب)، وناحية قسنطينة (صالح بوبنيدر)، وناحية السمندو(عبد القادر العيفة).

ب– ناحية ميلة– الميلية:

يبـدو أنّ مؤتمر تـايراو نوفمبر 1955 لم يشـمل بقراراتـه، المتعلقـة بإعـادة الهيكلـة، الناحيـة الأولى (ميلة–الميلية) والتي بقيت تحت قيادة لخضر بن طوبال، يساعده في ذلك مسعود بوعلي والعربي بـرجم ومسـعود بـن الصـم (الطـاهيري)، ثم حسـين رويـبح[1] الـذي سـيلتحق بـالثورة مـع مطلـع 1956، ويكون ضمن وفد الشمال القسنطيني المشارك في مؤتمر الصومام أوت 1956.

لقد سجلت الناحية الأولى توسيع رقعة الثورة إلى غاية حدود المناطق المجاورة، نحو جهة سوق الاثنين مع الحدود مع منطقة القبائل، ونحو حدود مدينة سطيف جنوبا، حيث تمت هيكلة المشاتي والدواوير الواقعة في هذه المجالات.كما سجل انضمام بعض المناضلين الذين سيكون لهم شأن كبير في مسيرة الثورة على غرار دخلي مختار المدعو (البركة) الذي تم تجنيده على يد مسعود بوعلي، والذي سيساهم في تنظيم الثورة في نواحي الطاهير وجيجل وكذلك التحاق المجاهد محمد شابو من مدينة جيجل. وعلى النسق نفسه سار الأمر في المنطقة الجنوبية حتى فرجيوة[2].

وصدرت أوامر من النظام إلى جميع فئات الشعب بالخضوع إلى سلطة الثورة، ومن يرفض يحُكم عليـه بعقوبـة قاسـية. واسـتطاعت بـذلك الثـورة مـن بسـط يـدها علـى أمـلاك بعـض المعمـرين مـن أراضـي وفلـين وأشـجار مثمـرة علـى غـرار ((صـلوندروز وجـون دونفيـل)) المستثمرين في قطـاع الفلين، و"أدموفيو وسبكتور"، واعترضت الثورة نشاط القيّاد ومعاونيهم والمنتخبين على مستوى الدواوير. ومن جانب آخر استطاع النظام استمالة منتخبين إلى صفه مثلما هو الشأن مع بوجمعة

---

[1]–يذكر محمد التومي في مذكراته أنّ عبان رمضان بعث برسالة إلى زيغود يوسف يوصيه فيها بحسين رويبح على أنه إحدى الإطارات المناضلة ذات الكفاءة، ينظر،

–Mohamed TOUMI, **Médecin dans les Maquis, Guerre de libération nationale 1954-1962**, ENAG Editions, Alger 2013, p165.

[2]–عمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص88، 89.

قريد. وتم تأسيس الشرطة وعين مسؤولي الدواوير والمشاتي وتأسست فرق المسبلين تحت سؤول تابع يخضع لسلطة مسؤول الدوار[1].

ج–ناحية عنابة:

عند اندلا ع الثورة كان عمار بن عودة يتقاسم ناحية عنابة مع باجي مختار، حيث كان بن عودة يشرف على جهة ايدوغ –عنابة–القالة، وقالمة، بينما يشرف باجي مختار على الجهة الممتدة من واد سيبوس إلى سوق اهراس. وكان يساعد بن عودة في ناحية عنابة محمد الهادي عرعار في جهة القالة، إضافة إلى عومار بن زاودة، دريدي علي، علاوة بشايرية، ومحمد مفروش، الذين كانوا مسؤولين على الجهة الشرقية لمنطقة الشمال القسنطيني التي تحتوي على القالة، بوحجار، الطارف، موريس، زريزر، الشافية التي ضمها عمارة العسكري تحت قيادته[2]، بعد أن دخل في خلافات مع عمار بن عودة حول القيادة ويبرز بالتالي عماره بوقلاز[3]كقائد بعد أن تزعزت مكانة بن عودة بين جنود الجهة الشرقية (القالة وضواحيها) لناحية عنابة. وتم لقاء بين عمار بن عودة وعماره بوقلاز ودار بينهما نقاش حول الجهة وتبعيتها للناحية الثالثة (عنابة) حيث أصبح عماره بوقلاز مسؤولا على جهة القالة بعد انسحاب كل من محمد الهادي عرعار نحو ليبيا ثم حداد الهاشمي من بعده نحو تونس للإشراف على تموين الثورة بالأسلحة؟![4]

وخلال هذا اللقاء فشل بن عودة في إقناع بوقلاز في رفض تبعيته للمنطقة الأولى (الأوراس) وبقاء جهة القالة وضواحيها الواقعة شرق واد سيبوس تابعة لناحية عنابة وبالتالي للمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني). وإثر فشل ذلك اللقاء فقدت ناحية عنابة قسم كبير من مجالها ضم كل من شرق عنابة، القالة، بوحجار، موريس، زريزر، الشافية، البسباس، الذرعان(موندوفي)، بوشقوف، وحدث الانفصال والانقسام، وأصبحت تسمى ناحية القالة وقائدها عماره بوقلاز[5].

---

[1]– **المصدر نفسه**، ص79.

[2]–عميرات سليمان، **المرجع السابق**، ص14.

[3]–الذي التحق بالثورة بناحية عنابة مع مطلع سنة 1955 وشارك في المؤتمر التحضيري لهجومات 20 أوت، ينظر الشاذلي بن جديد، **مذكرات، الجزء1**: **ملامح حياة، 1929–1979**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص74.

[4]–**المصدر نفسه**، ص73.

[5]–سليمان عميرات، **المرجع السابق**، ص15.

كما دخلت ناحية عنابة في مشاكل خطيرة حول القيادة مع ناحية سوق اهراس، إذ يذكر الشاذلي في مذكراته أن عبد الله نواورية[1] (مسؤول عن قطاع حمام النبايل) حلّ بسوق اهراس وأعلن نفسه مسؤولا عن ثلثي الناحية التي كان يشرف عليها عمار بن عودة وعلى كل ناحية سوق اهراس[2]، لكنه سرعان ما انسحب وخلفه قتال الوردي المبعوث من الأوراس كقائد مؤقت إلى غاية حدوث المصالحة بين الأطراف المتصارعة على القيادة.

وزاد الأمر خطورة بمقتل جبار عمر واتسعت رقعة النزاعات والخلافات بين قتال الوردي ومجاهدي الناحية[3]مما انعكس سلبا على القدرات القتالية لجيش التحرير. واضطر بعدها قتال الوردي إلى مغادرة سوق اهراس مع جنوده، حينها بدأت تتبلور فكرة انشاء ولاية سوق اهراس، واقترح مسؤولو الناحية على عماره بوقلاز أن يكون مسؤولها، حيث سيقيم فيها نفس النظام الذي أقامه في القالة وفرض نوعا من الانضباط. وفقدت المنطقة الثانية السيطرة على المنطقة الممتدة من سوق اهراس جنوبا إلى البحر شمالا ومن القالة شرقا إلى واد سيبوس غربا. وقد فكر قادة الثورة آنذاك في عقد مؤتمر لهم بقرية المشروحة بجبال بني صالح مقر قيادة عماره بوقلاز، لكن انقطاع الاتصال بالمنطقة الثانية حال دون ذلك؟!

وفشلت بالتالي محاولة انشاء "ولاية سوق اهراس" على الرغم من الجهود التي بذلها بوقلاز ومعاونيه لتجسيدها على أرض الواقع. وسوف ننتظر إلى غاية 20 أوت 1956تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام والذي سوف لن يتمكن وفد جهة سوق اهراس والقالة من المشاركة فيه وبالتالي لم تصل تقارير الجهة إلى المؤتمر ولم يطلعوا عليها، وأبقى المؤتمر جهة سوق اهراس والقالة تابعة للمنطقة الثانية التي ستصبح الولاية الثانية اعتبارا من 20 أوت1956 [4].

---

[1]–كان مكلفا بالأخبار، وهو الذي نجا من معركة مجاز الصفا بين قالمة وسوق اهراس التي استشهد على إثرها القائد باجي مختار

[2]–الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص75.

[3]–الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010**، ص ص34، 35.

[4]–الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص ص86، 87.

المبحث الخامس:"المجالس الشعبية" عنوان المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):

في "تايراو"، حيث كان لحمر محمد بن الساسي مسؤولها تحت قيادة لخضر بن طوبال[1] عَقَدت قيادة المنطقة الثانية في أول نوفمبر 1955 اجتماعا سيدوم إلى غاية منتصف الشهر، حضره حوالي أربعمائة(400) مجاهد من مسؤولين وجنود[2] قادمين من كل نواحي[3] المنطقة الثانية. من أجل إجراء تقييم لسنة كاملة من عمر الثورة في المنطقة بصفة عامة، ولعمليات 20 أوت بصفة خاصة، والوقوف على الانجازات المحققة والمشاكل المترتبة واتخاذ القرارات المناسبة.

وتضمّن جدول الأعمال لهذا الاجتماع، حسب كافي،:"التقرير السياسي والنظامي والمالي وعدد المجاهدين والمسبلين والمراكز والأسلحة والذخيرة والتموين ووضعية قوات الاحتلال وعددها وتمركزاتها في جميع النواحي، والأساليب التي تستعملها في كل ناحية ومعاملاتها للشعب في المدن

---

[1]–إبراهيم سلطان شيبوط، زيغود...**المصدر السابق**، ص76.

[2]–علي كافي، مذكرات، **المصدر السابق**، ص119.

[3]–يذكر شيبوط أنّ مسؤولي القل وسوق اهراس لم يحضروا الاجتماع، فسوق اهراس التي كان مسؤولها باجي مختار والذي استشهد يوم 18 نوفمبر 1954 دخلت الناحية بعده في صراعات حول القيادة، ينظر حول ذلك، إبراهيم شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص34، 35، 76.

والقـرى والمداشـر...»[1]، وقـد أضـيفت لـذلك ولأول مـرة تقـارير عسـكرية والـتي ستصـير جـزءا لا يتجزأ مـن تقـارير الثـورة في المنطقـة الثانيـة، وكـان تحريـر التقـارير في هـذا الاجتمـاع على نحـو التقارير الموروثة من حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د.

لقـد سـجلت قيـادة المنطقـة الثانيـة مسـألة في عايـة الأهميـة بالنسـبة لنتـائج هجومـات 20 أوت علـى مسـتوى الريـف، تتعلـق بطـرد الإدارة الاسـتعمارية مـن الجبـال ومـن بعـض الهضـاب العليـا، وأصبح الأمر متعلقا بإدارة السكان، ولهذا تقرّر انشاء «لجان شعبية» حسب الهياكل التي كانت موجودة في المشاتي والدواوير والقرى[2]، لمواجهة النظام الاستعماري الذي كان قائما في المجالات الريفيـة علـى«الشـنابط وحـارس الـدوار والقايـد ووقّـاف المشـتة» الـذي هـو بمثابـة النظـام القاعـدي للسلطة الاستعمارية.

وفي معرض حديثي عن البدايات الأولى لتشكّل خلايا جيش التحرير الوطني في المنطقة الثانية ذكـرت بـأنّ الثـورة عملـت علـى تنظيـم المشـاتي بتعيـين الوقّـاف والشـيخ والقايـد والخليفـة، وجمعـت الاشتراكات، وأوجدت مخازن للحبوب وللمواد الغذائية والأسلحة أحيانا، ووفرت المأوى لعناصر جيـش التحريـر تحـت حراسـة مسـبلين مـزودين ببنـادق صـيد مـع الإشـارة حـتىّ إلى وجـود البريـد وأعـوان الاسـتعلامات في المشـاتي[3]كانـت بمثابـة القاعـدة والأرضـية الصـلبة للمجـالس الشـعبية الـتي سـتظهر في المنطقـة الثانيـة بعـد هجومـات 20 أوت 1955، والـتي أفـرزت زخمـا ثوريـا كبـيرا ودفعـا قويـا وحاسمـا والتحـاق الجمـاهير بمجاهـديها وهـو مـا دفـع بزيغـود يوسـف ورفاقـه في التفكـير في حلّ مشاكل هذه الجماهير بانشاء المجالس الشعبية التي تعدّ النواة الأساسية للتنظيم القاعدي الجماهير بالمنطقة التي ستعرف بعدها تطورا وتعميما ليشمل باقي القطاعات والنواحي الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

استطاعت قيادة المنطقة الثانية أن تجعل المشاتي والدواوير والقرى خارج سيطرة الادارة الفرنسية وأن تقطـع عـن رؤسـاء البلـديات أخبارهـا وذلـك بفضـل الاسـتقالات الجماعيـة الـتي عرفتهـا مجـالس الجماعـة علـى مسـتوى الـدواوير اسـتجابة للبيـان الـذي أصـدرته ج.ت.و، والـذي أمـرت فيـه كـلّ أعضـاء المجـالس البلديـة ومجـالس الجماعـة والمشـاركين في الانتخابـات بالاسـتقالة أو الانسـحاب،

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص119.

[2]–إبراهيم شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص76، 77.

[3]–علاوة عمارة، بني حميدان...ج2، **المرجع السابق**، ص242.

وكلّ من يخالف هذا الأمر فإنه في نظر الجبهة خائن وجبت تصفيته كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وأشارت التقارير الفرنسية إلى أنّ الريف في الشمال القسنطيني أصبح يُدار من طرف ج.ت.و التي شكلت ما يُسمى «بالنظام»، وهو رمز لتنظيم سياسي وإداري أُطلقت عليه بعض التقارير اسم "دولة الآفلان" اعتبارا من شهر ماي 1955 استكمالا للمشروع الذي تضمنته وثيقة بيان أول نوفمبر الذي يعد مرجعية أساسية أولى لإعادة بناء الدولة الجزائرية، ومن هذا المنطلق جاء مشروع "الآفلان" (ج.ت.و –الدولة) على أنقاض الاستعمار الفرنسي[1].

لقد كان المجاهدون الأوائل يقومون بمهام متعددة في وقت واحد فكلّ جندي مكلّف بالقتال ضدّ قوات الاحتلال هو أيضا ممثلا سياسيا في ج.ت.و، وبذلك تُخوّل له هذه الصفة بأن يقوم بمهمتين في وقت واحد، المشاركة في العمليات العسكرية وتنظيم وتوجيه الجماهير الشعبية. وكانت الاتصالات في بادئ الأمر تقتصر على بعض المداشر والمشاتي المعروفة بعدائها للاحتلال منذ القديم، وعلى بعض المواطنين الموثوق فيهم[2].

وبدأت المجالس الشعبية في شكلها البسيط بتعيين مسؤول عام للدوار يشرف على مجموعة مشاتي، وعلى كلّ مشتى مسؤول، مهامه متعددة ويساعده بعض عناصر ج.ت.و والمدنيين بالمشتة. وتحددت في البداية مهمة مسؤول المشتة في جمع الاشتراكات والزكاة والتبرعات وتنظيم الحراسة بالتناوب وتزويد جيش التحرير الوطني بمختلف المعلومات ومراقبة العملاء والمشبوهين واستقبال وتأمين المأوى لأعضاء جيش التحرير الوطني وتحضير قوافل التموين وتوزيع المنح العائلية على أسر الشهداء والمجاهدين وتسجيل الحالة المدنية وتبليغها إلى مسؤول الدوار بالإضافة إلى حلّ المشاكل اليومية للسكان[3].

عند القسم والفرع يتوقف التنظيم الساسي–العسكري ويبدأ التنظيم السياسي–الاداري المتمثل في مجالس الشعب، والذي أطلقت عليها السلطات الفرنسية تعبير "المنظمة (التنظيم) السياسية –الإدارية"(**O.P.A**) (L'**O**rganisation **P**olitico-**A**dministrative) والتي ظهرت

---

[1]–Gilbert Meynier, **op.cit**.pp238, 239.

[2]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص ص34–36.

[3]–علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص243.

حسب رواية المجاهد علي كافي قبل مؤتمر الصومام كمبادرة ذاتية من قيادة المنطقة الثانية تندرج في إطار تنظيم الشعب وتأطيره وتعبئته، ثمّ عُمّمت عبر سائر الولايات[1].

وقد كتب الدكتور علاوة عمارة استنادا إلى وثائق أرشيفية هامّة أنّ المعلومات عن "النظام" في المشاتي والدواوير تقتصر على معطيات الأرشيف الفرنسي الذي يحتفظ بتقارير مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتي اعترفت قيادة أركان الجيش الاستعماري بقوّته الكبيرة على الرغم من بدائيته[2]. هذا مع العلم أنّ تلك المعلومات مصدرها الوثائق الهامة والسجلات التي استولت عليها قوات الجيش الفرنسي عند استشهاد زيغود قرب مشتة الخربة بالحمري شمال غرب سيدي مزغيش في 23 سبتمبر 1956، وأخرى استولت عليها خلال شنّها لبعض العمليات العسكرية الواسعة كعملية وادي أونين بدوار بني ولبان في 14 سبتمبر 1956[3]. ووثائق استولت عليها عقب اشتباك عين الدردارة في أول أوت 1955، تعود معظمها للقائد زيغود يوسف[4]. ناهيك عن المعلومات الاستخباراتية التي يقدمها المخبرين والمتعاونين لسلطات الاحتلال والتي أسفرت عن اعتقال بعض عناصر النظام وافتكاك بعض المعلومات الهامة، تحت طائل التعذيب والاستنطاق، عن الهياكل التنظيمية للثورة في الشمال القسنطيني.

وتشير المصادر إلى أنّ المجالس الشعبية للدواوير تتكون من مسؤول وأربعة أعضاء ينتخبون بكلّ حرية وديمقرطية من طرف الجماهير الشعبية وهم مكلفون بالمال، التموين، الأخبار والأمن ويساعدهم مسؤولو المشاتي أو المداشر[5].

ففي تقارير استخباراتية وصلت معلومات مفصلة عن هيكلة النظام في الجهة الغربية من دوار بني حميدان وأولاد براهم اشتملت على بعض الأسماء التي كوّنت المجلس الشعبي للدوار مثل جعفر

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص121.

[2]–علاوة عمارة، بني حميدان...ج2، **المرجع السابق**، ص ص243، 244.

[3]–علاوة عمارة، **المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف ببلميهوب مع بعض المحطات الهامة في تاريخ ناحية السمندو 1942–1956**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص ص19، 20.

[4]–علاوة عمارة، دوار بني حميدان...، ج2، **المرجع السابق**، ص244.

[5]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص،ص121، 122.

عبد الله وبوعمامة معمر، الأول مكلف بالتموين والثاني بجمع الاشتراكات، وظهر مسؤول مشتة الصفصافة وهو برطيخ عمار بن زيدان، ومزهود محمد بن سماعين المسؤول عن ايواء المجاهدين[1] .

وفي وثيقة استخباراتية لدرك بيزو مؤرخة في 24 نوفمبر 1956، ورد وصف للنظام بمعنى التنظيم السياسي والاداري للثورة بناحية السمندو الغربية وتحديدا في دواري السفرجلة ووادي السبيخة على النحو التالي:

حسين بلمخ: آغا دواري وادي السبيخة والسفرجلة.

مروش مواتسي بن محمد: قايد دوار وادي السبيخة.

محمد خروفة: شيخ دوار السفرجلة.

بلقاسم عيدوسيبن مسعود: شيخ دوار وادي السبيخة.

حميد وشفون: وقاف مشتة عين دالية.

محمد زوقار بن صالح: وقاف مشتة قصر النعجة.

لخضر بورورو: وقاف مشتة سيدي لخضر.

عبد الله رحال: وقاف مشتة بيت جازية.

بومنجل خطيط: وقاف مشتة عين أم العصايب.

ساعد مواتسي بن عياش: وقاف مشتة البربايقة.

أحمد بلونيس: وقاف مشتة بن فطيمة[2].

ويقدم لنا المجاهد "عمر شيدخ العيدوني" مثالا آخرا عن "النظام" في دوار أولاد قاسم الذي كان يرأسه أحمد زويكري المدعو بلحملاوي وصالح غربي وبودشيشة حسين، يتكون من ستّة مشاتي في كل مشتة فرقة مسبلين، ففرقة أولاد عربي يرأسها سي محمد بوشعالة، وفرقة أولاد عنان يرأسها الزهواني قرين وخلفه رابح بودشيشة، وفرقة العتقة يرأسها أحمد بن عياش الذي سيخلفه العربي بغيجة، وفرقة الدردار يرأسها المدعو صالح بوبرطخ ونائبه العباسي بوعزيز وفرقة بواللحلاح يرأسها بن رجم، وفرقة عرفة يرأسها محمود لغريب، وكان هذا "النظام" ساريا على باقي الدواوير.و كان

---

[1]–علاوة عمارة، دوار بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص250.

[2]–Gendarmerie nationale, section de constantine, fiche de renseignement, permanent de gendarmerie de Bizot, 24 novembre1956. FR origine poste ANOM, 9314/101 **(وثيقة قدمها لي الدكتور علاوة عمارة).**

زعيتر يرأس دوار مشاط، ومولود الشاوي يرأس دوار بني فرقان، ومحمد بن الساسي يرأس دوار بني صبيح، ومسعود شعراوي يرأس دوار أولاد عواط، وبوزيزغ محمد يرأس دوار بني خطاب، ودوار بني عيشة يرأسه جامع عبد الله ودي بوعلام، ودوار بني يفتح يرأسه المختار لكحل، ودوار أولاد دباب يرأسه عمار علواش ونائبه الهاشمي بودرمين، ودوار الولجة يرأسه علي بلعابد[1]. وفي دوار بني مسلم بنواحي العنصر بجيجل أشرف على النظام فيها كل من عزيز ملياني، مالي محمد وأحمد شعور[2].

وفي دوار بني ولبان الذي استولت قوات الاحتلال على وثائق وسجل اثر عملية عسكرية واسعة أيام 23، 24 و25 أفريل 1957 في ناحية سيدي دريس ثأرا لمعركة زكرانة الشهيرة، قدمت هيكلة الدوار بداية من قائده السياسي زايد بوالربوحات ومساعديه كشيوخ للمجالات الرئيسية للدوار: محمود بغريش (أمين المال) وعزيز شلي ومحمود دعاس (اتصالات واستعلامات)، وكان لكل مشتة من مشاتي الدوار هيكلة خاصة، حيث عُيّن وقاف مسؤول عن كلّ مشتة.

و كانت تلك المجالس الشعبية تقوم بتوزيع المنح العائلية الخاصة بالجنود والمسبلين وتسجيل عدد الأولاد ونوعية السلاح مع تاريخ الميلاد وتسجيل ملاحظة مجنّد جديد بالنسبة للجنود الملتحقين حديثا، وتسجيل ملاحظة استشهد للذين استشهدوا، وتسجيل علامة قائد فصيلة بالنسبة للقادة. وجرد شامل لأسماء المسبلين ونوعية سلاحهم وأرقامه وعيارات خراطيشه، وكشف بمبالغ الاشتراكات التي يسلمها كل مسؤول مشتة لأمين مال الدوار، وقائمة بماشية وبغال النظام الموزعة على بعض العائلات في المشاتي، وقائمة بشحنات القمح التي تنقل من المشاتي باتجاه مراكز جيش التحرير الوطني مع تحديد الكمية بدقة والمسؤول عن نقلها والمكان والتاريخ، وقوائم لكميات القمح والشعير التي سلمها نظام كلّ مشتة، وقوائم للمواطنين وتقديرات ممتلكاتهم لاستخراج قيمة الاشتراكات ومراسلات كثيرة بين مسؤولي النظام بخصوص «الادارة» وجمع الاشتراكات والبلاغات الأمنية، وبرقيات من مسؤولي المشاتي إلى مجلس الدوار بخصوص تحركات بعض المشبوهين وتبليغ أسماء العملاء وأيضا كل ما يحدث بمشاتيهم، واستدانة جيش التحرير الوطني عند الحاجة من العائلات من زيت الزيتون والحبوب ومواد تستعمل في الاضاءة.

---

[1]–عمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص81.

[2]–حسين بن أحمد شعور، «دوار بني مسلم والثورة التحريرية»، **مجلة أوّل نوفمبر**، العدد172، ديسمبر 2008، ص50. وينظر أيضا في **المرجع نفسه**، قائمة الذين شاركوا في التنظيم الثوري في دوار بني مسلم، ص51.

فلقد كان نظاما ثوريا دقيقا وصارما في الشمال القسنطيني قبل أن يتبناه مؤتمر الصومام 1956، ولا شكّ في أنّ هناك تشابه في نظام إدارة النواحي في الشمال القسنطيني، التي أبانت عن إدارة حقيقية لمجالات ريفية منخرطة بقوة في الثورة التحريرية[1].

لقد أدى مسؤولو المشاتي والدواوير في اطار المجالس الشعبية دورا هاما في جعل المجالات الريفية قاعدة خلفية صلبة وحصنا منيعا للثورة على الرغم من القمع المسلط عليهم من طرف الاحتلال، فوقاف مشتة سيدي لخضر مثلا المسمى لخضر بورورو، تعرض لإعدام ميداني في 12 أوت 1957 بشعبة رقادة قرب مشتة قصر النعجة على يد عناصر الفيلق الأول من اللواء السادس عشر الاستعماري للمشاة[2].

و كانت المشاتي مخزنا لحبوب الثورة التي كانت تودع في مطامير (مخازن اسطوانية طويلة تحفر في الأرض)، ويقدم لنا المجاهد لخضر بوالطمين في شهادته كيفية عمل أحد الدواوير في الناحية الأولى من المنطقة الأولى وهو دوار "أولاد رابح" الذي يضم مشاتي عين لبنة والولجة وجامع بومهيدي التي كانت مخزنا للتموين بالحبوب التي ينتج بعضها في الدوار والآخر يجلب عن طريق الشراء وعن طريق الزكاة والتبرّعات للثورة، ويضيف بوالطمين أنه اجتمع عدّة مرات مع مسؤولي هذا الدوار الذي كان على رأسه سي احمد بوبعجة[3].

لقد كان الهدف من تأسيس المجالس الشعبية هو إنشاء نظام سياسي-إداري بديل للإدارة الاستعمارية والوقوف في وجه الإصلاحات الفرنسية، فهو تنظيم سياسي بحسب أعمال الدعاية والتجنيد والتأطير التي أسندت إليه، وإداري من خلال مختلف الأنشطة التي كانت مجالس الشعب تمارسها في مجال الحياة الإدارية بمختلف مظاهرها. وقد كان الهدف السياسي المباشر، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة ليقوم جيش التحرير بمهامه العسكرية، هو عزل الإدارة الفرنسية والحلول محلها حيثما أمكن ذلك[4].

وكان لالتحاق بعض الطلبة بميدان القتال، اثر هجومات 20 أوت 1955، تطور واضح في عمل المجالس الشعبية وفعاليته في الشمال القسنطيني، حيث سجلت إضافة نوعية ومساهمة

---

[1]-علاوة عمارة، المسيرة النضالية...ط2، **المرجع السابق**، ص ص240، 141.

[2]-**المرجع نفسه**، ص214.

[3]-لخضر بوالطمين، "مذكرات مجاهد، أسبوع بدوار الحاج"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 82، سنة 1986، ص58.

[4]-ليلى تيته، تطور الرأي العام...**المرجع السابق**، ص194.

في عمليات التنظيم الإداري والتوعية السياسية والثقافية[1]، فالمسؤولون كانوا قد أسندوا لهم، فضلا عن المجالات المذكورة سالفا، العمل على مستوى القيادات[2].

ولقد أبانت الاستعدادات المتخذة منذ مارس 1956 لعقد مؤتمر الصومام عن فعالية المجالس الشعبية في ايجاد مناطق شبه محررة، وهو ما لاحظه وعبّر عنه سعد دحلب الوافد إلى الشمال القسنطيني للتباحث مع زيغود في مسألة المؤتمر الجامع لمسؤولي الثورة، حيث حينها لم يثر مشكلات سياسية، بل كان ما يهمّه إنما هو حلّ مشكلة التزوّد بالسلاح والتقسيم الإقليمي وتحديد مسؤوليات كل واحد وتوحيد القيادة العسكرية[3]. وأشار إلى أنّه رأى مجاهدي المنطقة الثانية يمارسون كرة القدم بكل حرية[4].

ما لبث مسؤولو الشمال القسنطيني يرسون قواعد المجالس الشعبية عبر إقليم المنطقة الثانية حتى انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 والذي أعطى للثورة شكلا تنظيميا وأعطاها قيادة ووحّد القوانين والأسس التي تسير عليها الثورة في كامل التراب الوطني[5]، وأصبحت المنطقة الثانية تسمى"الولاية الثانية"وشرعت القيادة في إعادة التقسيم الجغرافي والهيكلي للولاية، التي أصبحت تضم أربع (4) مناطق، والمنطقة قسّمت إلى نواح، والناحية إلى أقسام(أو قسمات)، والقسم (أو القسمة) أصبح يضمّ عددا من الدواوير والمشاتي[6]. وتماشيامع الهيكلة التنظيمية الجديدة، صار للقسمة السلطة على المجالس الشعبية التي تتكلّف بأحوال الناس المدنية والشؤون الشرعية الإسلامية والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة[7].

---

[1]–صالح بن القبي، **المرجع السابق**، ص98.

[2]– لخضر بوالطمين، "أضواء على نظام وعمل هيأة كتاب الولاية"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 164، سنة 2000، ص32.

[3]–محمد حربي، ج.ت.و، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص147.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص124.

[5]–مصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر الصومام، **مجلة أول نوفمبر**، عدد164، سنة 2000، ص24.

[6]– علي كافي، **المرجع السابق**، ص139.

[7]–بوالطمين جودي الأخضر، لمحات، **المرجع السابق**، ص54.

ويتكامل دور «القسمة» و«الناحية» في السهر على عمل المجالس الشعبية، مع دور «المسؤول السياسي»[1] في حدود دائرته، هذا الأخير الذي يحرص على الاتصال الدائم والحوار المستمر مع مختلف شرائح المجتمع، ويوضح لهم الأهداف الحقيقية للثورة، كما أنّ له دورا دعائيا، ويجتمع بالمجالس الشعبية للدواوير ويبلّغها التعليمات، كما يراقب أنشطتها، ويقدم تقريرا لأعضاء «اللجنة المحلية» على مستوى القسمة حول الحالة المعنوية للشعب يشتمل على الجانب المادي والإداري[2]، حيث تعقد الاجتماعات كلّ شهر على جميع المستويات كلّها كلّما كانت الظروف الحربية سانحة[3]. وللمفوض السياسي نفس رتبة الضابط في المرافق التي ينتمي إليها، ويتقاضى منحة مابين 3500و 4000 فرنك شهريا.

وتشكلت المجالس الشعبية من خمسة أعضاء، اقتداءً بالعدد المعتمد في هرم المسؤوليات على مستوى المنطقة الثانية، رتبهم من صنف الجندي الأول إلى الرئيس، والجندي لباقي الأعضاء، ويتقاضون على التوالي 1000و 1200فرنك شهريا[4]، ويرتبط بهم مسؤول الدشرة ويساعدهم في حدود مهامه، ولم يسجّل اختلافا كبيرا في التركيبة الهيكلية للمجالس الشعبية قبل وبعد مؤتمر الصومام 1956، على الأقل على مستوى الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، صاحبة الفكرة والمبادرة، حيث نجدها تتألف من :

أ– رئيس (مسؤول) المجلس: ينظّم ويترأس الجلسات في الاجتماعات مع أعضائه، ويلاحظ (يراقب) على كلّ عضو، ويربط وينسق أعمال أعضائه ونشاطه، وله الحق في مراقبتهم، وهو الممثل الخاص للدوّار لدى الهيئات الأعلى منه، ويتولى تقديم كلّ ما يخص الشعب بدوّاره، ومطالب بالمحافظة على جميع الأمور، ويقوم بدراستها مع أعضائه، كما أنه مطالب بالتسجيل المدني وهو الضابط له، إذ عليه أن يهتم بتسجيل الأسماء لجميع سكان

---

[1]–يتولى المفوض السياسي الإشراف على اللجنة الثلاثية في كلّ قرية أو مشتى، وإرشادها، ويجمعون أتباع الخلايا العاملين حينما يمرون بالقرية، ويلقون عليهم أحاديث، وخطب تهذيبية في شتى المواضيع، ويحرص المفوض السياسي على أن لايقع تصادم بين اللجنة الثلاثية (هي منظمة تابعة لج. ت. و)، واللجنة المنتخبة، مجلس الشعب في النفوذ، ويعمل كلّ لصالح الجميع، دون أن يتعدى حدود أخيه في الجهاد، ينظر حول ذلك، يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص21.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص141، 142.

[3]–بوالطمين جودي الأخضر، لمحات، **المرجع السابق**، ص61.

[4]– يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص ص18، 19.

الدوّار وتاريخ ازديادهم في كرّاس خاص، ويقوم أيضا بتسجيل الولادات، ويكون في كرّاس خاص يسمى ((كراس لتسجيل الولادات))، ويقوم بتسجيل الوفيات، ويكون في كراس يسمى ((كراس الوفيات))، ويقوم بتسجيل الزواج، ويكون في كرّاس خاص يسمى ((كرّاس الزواج))، وعليه إذا طلب منه أحد ورقة (شهادة) الازدياد أو الوفاة، أو الزواج أن يمدّه بذلك، إلاّ أنّ التعليمات، فيما يخص هذه النقطة الأخيرة، لم تُشر إلى ذلك بوضوح.

وتُلقى مسؤولية المحافظة على الكراسات (الدفاتر) الخاصة بالولادات و الوفيات والزواج، على عاتقه، وهو مسؤول أيضا على تصحيح وتدقيق ما يعطيه من الأوراق التي تطلب منه في الشؤون المتقدمة، ويعاقب على كلّ خطأ يصدر منه بقصد[1]، وله الحق في مراقبة نشاط رجال الشرطة التي تقع تحت مسؤوليتها[2]. وهو فوق كلّ ذلك عضو وجوبا في اللجنة الثلاثية المكلفة بتنظيم خلايا جبهة التحرير الوطني في كلّ قرية أو مشتى، ويشرف عليها المفوض السياسي[3].

ب- مسؤول المال: وهو تابع لمسؤول المالية في القسم، مهمته القيام بجمع الاشتراكات والهدايا والتبرعات من مسؤولي المشاتي(المداشر)، والقرى والمدن، ويقدم تقارير شهرية بذلك[4]، وهو مطالب بتسجيل أسماء المشتركين في قائمة خاصة تشتمل على:(اسم المشترك، لقبه، مهنته، عدد ما يملكه من الأرض، والقطعة من الأرض التي يقوم بخدمتها دائما، وعدد الحيوانات، وهل له تجارة مع الغير أم لا، ووضعية السكن)، ويُعتقد في أنّ الغاية من وراء ذلك هي لتحديد القيمة التي يساهم بها كلّ مشترك حسب ثروته ومداخيله المادية.

ويعدّ أيضا مسؤولا عن دفع مال الاشتراكات، ومال الهدايا، ويحافظ على تسيير المال[5]، من خلال تسديد نفقات الهياكل النظامية، وصرف منح أسر الشهداء وعائلات المجاهدين المتضررين، وبعض الفقراء، ويساعده في ذلك مسؤولي المشاتي[6].

---

[1]-علي بوداري، **القوانين الداخلية لجيش التحرير الوطني**، دار نوميديا للطبع والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2014، ص ص96، 97

[2]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص121، 375.

[3]- يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص21.

[4]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص122.

[5]-علي بوداري، **المرجع السابق**، ص، ص96، 97.

[6]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص122.

ج– مسؤول الدعاية والأخبار[1] والتعليم: تابع لمسؤول الدعاية والأخبار في القسم، وهو المسؤول عن تربية فكر الشعب والمحافظة عليه، وذلك بنشر عمليات الجيش وانتصاراته، وبرنامج جبهة التحرير الوطني وهدفها[2]، وجمع المعلومات وتبليغها للقيادة، وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل الدوار والقرى والمدن[3]، مما يلزمه البحث والتفتيش عن الخونة والمشكوك في أمرهم، ويقوم بإعلام مسؤوله إذا اطلع بالسالف ذكره، وعليه مراقبة تحركات العدو وعدده، وعدّته، وإحصاء الشهداء والمساجين، وجرد أعمال القمع التي يقوم بها الاحتلال، وإحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي بمختلف أصنافهم، ويقوم بتنظيم البريد وتسييره، وهو المسؤول عن التعليم الابتدائي للأطفال، ويقوم ببذل ما في وسعه بجعل في كل مشتى معلّم.

د– مسؤول التموين: تابع لمسؤول التموين في القسم، وهو المسؤول الوحيد عن جمع المؤونة وتخزينها، وتسييرها، والمحافظة على مراكز المؤونة، وينظم "سلاسل بشرية" للتموين ليمكّن له من تموين الشعب بالدوار، ويقوم بالتشجيع على الفلاحة والقيام بجرد شامل لأملاك الثورة من حبوب ومواد غذائية وحيوانات والعناية بها، ويُطلب منه أن يعمل قائمة بأسماء الناس المحتاجين، وإعانتهم.

هـ– مسؤول الأمن والشرطة: تابع لمسؤول الأمن في القسم، وهو الذي يتلقى شكايات الشعب، ويحافظ على النظام المدني، وبإمكانه الاستنجاد بالشرطة عند الضرورة، ويلزمه بتحديد الأماكن الملائمة لمراكز جيش التحرير الوطني، وتنظيم العبور، ومراقبة رخصه بالنسبة للمواطنين، وتحديد الطرق والمسالك الخاصة بالأفراد وقوافل التموين، وتنظيم ومراقبة الحراسة الشعبية، ومساعدة مسؤولي المشاتي، ونوابهم، ومُطالب باتخاذ وسائل الدفاع عن الشعب، ويقوم بإرسال ما تحصّل عليه من تحرّكات العدو ونقاطه، كما يقوم بتحسين سير المشاكل بالدوار كتقسيم المياه للسقي بالعدل[4].

---

[1]–يعتقد أنّ هذه المهمة أضيفت إثر تعليمة صادرة يوم 1956/12/15، من قيادة الولاية الثانية، ينظر علي بوداري، **المرجع السابق**، ص96. ينظر المبحث الخاص بمصلحة الاتصالات والأخبار.

[2]–**المرجع نفسه**، ص97.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص122.

[4]–علي كافي، المصدر السابق، ص122، وكذلك، علي بوداري، **المرجع السابق**، ص97.

ويعمل مسؤولو المجالس الشعبية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول الدشرة أو المشتى، الذي أنيطت له مهمات على مستوى حدود دائرته، بجمع الاشتراكات والزكاة والتبرعات، وتنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب، حتى تكون المشاركة جماعية، ومنصفة، وتبليغ مختلف المعلومات والأخبار لأعضاء المجالس الشعبية، ومراقبة الخونة والمشبوهين وتحركات العدو، واستقبال مجاهدي جيش التحرير الوطني، وتأمين المأوى والأكل ومدهم بالمعلومات، وتحضير قوافل التموين، والسهر على حفظ المؤن، وتخزينها وتوزيع المنح العائلية على اسر الشهداء والمجاهدين، وتسجيل الحالة المدنية، وتبليغها لمسؤول الدوّار، والعمل على حلّ المشاكل التي تقع بين المواطنين عن طريق الصلح، والقضاء، وبالتالي فإن مسؤول الدشرة متعدد المهام على مستوى دشرته، فهو الذي يشرف على المهام المالية، ومهام الدعاية والأخبار، ومهمة الأمن، ومهمة التموين، ويكون ذلك بالتنسيق مع مسؤول المجلس الشعبي مباشرة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.[1]

وفي إطار المسائل النظامية التي اشتملت عليها أوامر إدارة الولاية الثانية إلى إدارة المناطق في جلسة أول مؤرخ في 1958/11/1، فقد جاء فيها بأنّ، المجالس الشعبية تخضع لتفتيش عام في صفوفها، وللمناطق الحقّ في عزلهم وتبديلهم حسب ما تقتضيه مصلحة النظام، كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي لا تنزل "أوراق" (أي وثائق) الولاية الخاصة بالمناطق إلى الأقسام والمجالس الشعبية، ويمنع بأي حال من الأحوال تسليم المسؤولية مهما كان نوعها لمن ألقى الاستعمار عليه القبض ثمّ أطلق سراحه، ويسري ذلك حتّى على مسؤولي المجالس الشعبية، خوفا من أن يندسّ عملاء الاحتلال في الصفوف النظامية للولاية الثانية، كما تضمنت الأوامر منع المجالس الشعبية من استعمال العاملات في مراكز خاصة بها، ولا يجوز لها تجنيد النساء بطرق غير نظامية وإرجاعهنّ إلى منازلهنّ، كما بإمكان المجالس الشعبية عقد الزواج بالنسبة للمجاهدين والمجاهدات مع أبناء النظام وغيرهم، بشرط أن تبتّ "قيادة الولاية" في ذلك الأمر.

وقد تتعرض" الطبقات الشعبية" التي شاركت في الانتخابات مرغمة أو غير مرغمة إلى التغريم والتوبيخ، بعدما يمثل أمام لجان العدل على مستوى القسم، وإذا ثبت على مسؤول "شعبي" باع ممتلكات النظام أو أسراره، فإنه يحكم عليه بالإعدام، الذي تصدره في حقّه المحاكم الثورية[2]،

---

[1]–علي بوداري، **المرجع السابق**، ص97، علي كافي، **المصدر السابق**، ص122.

[2]– علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص 384– 387، وينظر كذلك، **القضاء إبّان الثورة التحريرية**، الملتقى الوطني، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16، 17، مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

وبفضل تنظيم المجالس الشعبية، تسنى للثورة أن تنشئ مناطق على مستوى الدواوير والمشاتي، أطلق عليها بالمناطق المحررة أو الحرّة، وكان الاحتلال يطلق عليها بالمناطق المحرمة[1].

لقد كان عناصر المجالس الشعبية أكثر استهدافا من طرف الاحتلال، حيث أصدرت سلطاته العليا في سنة 1957، تعليماتها القاضية بإعدام كل من يلقى عليه القبض من "المنظمة السياسية والإدارية"(0.P .A)، التي تمارس نشاطها في الأرياف على الخصوص، وكان لرجاله العاملين الدور الكبير في الكفاح التحرري[2].

وزاد تشديد الخناق على المجالس الشعبية ونشاطها منذ مجيء "الجنرال شارل ديغول" على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة في أول جوان 1958، والذي كان يدرك أنّ الثورة قد حلّت مشاكلها عن طريق المجالس الشعبية، خاصة في الولاية الثانية، وبدت ملامح اندثار الحضور الإداري الفرنسي فيها يتضح للعيان[3]، وغدت للثورة التحريرية شخصيتها الإدارية والسياسية، فكان ردّ الفعل عنيفا من خلال "مخطط شال"، الذي تضمّن عمليات تمشيط عسكرية قاسية، كانت الولاية الثانية مسرحا لها من خلال عملية " الأحجار الكريمة" منذ نوفمبر 1959، إذ بدأت بترحيل الشعب من مساكنه في البوادي والمداشر، وحشده في محتشدات إجبارية، وعزله عن الاتصال بوحدات الجيش، وتسليط ضباط"المصالح الإدارية المختصة"(S.A.S) عليه، وبثّ الشكوك في أوساطه[4]، وتعدّ المرحلة من أصعب الفترات التي مرّت بها المجالس الشعبية التي تَعَرقل نشاطها وقتا طويلا بفعل ما سمي بالمحتشدات الإجبارية، المحاطة بالأسلاك الشائكة ونقاط المراقبة، كما قام الاحتلال بفرض حصاره الاقتصادي، وجعل الشعب لا يستطيع أن يشتري شيئا إلّا عن طريقه وبواسطته (تقنين الغذاء)[5].

لقد دفعت هذه الظروف والمستجدات الثورة في الولاية الثانية إلى اتخاذ عدّة إجراءات لمواجهة "خطة الأحجار الكريمة" حيث لجأت إلى تكوين "خلايا ثورية" من الرجال والنساء داخل المحتشدات، ومواصلة الاتصال بهم، وجعل النظام الثوري متواصلا بين أفراد الشعب رغم وجوده

---

[1]– بوالطمين، لحات، **المرجع السابق**، ص73.

[2]–مصطفى الأشرف، **المصدر السابق**، ص378.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص151.

[4]–بوالطمين جودي الأخضر، لمحات، **المرجع السابق**، ص ص100، 101.

[5] –**المرجع نفسه**، ص109.

في تلك المحتشدات، ومنع من فيها من بيع الزيت لغير النظام، وتقوية شبكة الاستعلامات، إذ يذكر آخر قادة الولاية التاريخية الثانية « صالح بوبنيدر» في هذا الصدد:« ...أمّا الباقي من المواطنين فقد أعدنا تنظيمهم من جديد وتركناهم لكي يأخذهم الاستعمار إلى المخيمات (يقصد المحتشدات) حتى نحتفظ بنظامنا داخله، فيكون بذلك عينا على الاستعمار...»[1]، واتخذ قرار المنع القطعي على المسؤولين السياسيين والاقتصاديين من يحملوا معهم المال والتقارير، وأنّ المحاسبة والاجتماعات لا تكون إلا في صورة ضيقة مع تجنب البطء والمناقشات غير المجدية[2]، كما شهدت المرحلة 1959-1960 تعزيزا أكثرا للنظام الهيكلي، إذ أصبحت (مدينة قسنطينة) تعرف بالمنطقة الخامسة، وتكثيف العمل الفدائي وسط المدن، في إطار تخفيف الضغط على الريف[3]، وبذل مجهودات في الأعمال العسكرية والتكوين السياسي[4] والطبّي وجمع المواد الغذائية والملابس والأدوية[5]. وجاءت التعليمات للدووار والمداشر الواقعة تحت سلطة المجالس الشعبية دقيقة وصارمة تتماشى والظروف المستجدّة، كارتداء الملابس المدنية فوق العسكرية، والبدء في تكوين خلايا نظامية رحّل إليه الشعب، وتخريب مزارع الاحتلال، وكان الاتصال يتم مع بعض أفراد سكان المشاتي الموجودين في المحتشدات، وخاصة العنصر النسوي، حيث كانت التوجيهات بالضغط على الاحتلال للخروج من المحتشدات بواسطة إلحاح العجائز وبكاء الأطفال، من أجل العودة إلى المداشر لجلب الحطب والحبوب والأمتعة والحيوانات، والأثاث المتبقية، وبذلك صار الاتصال بهم سهلا وممكنا في كل يوم، لكن بحذر وحيطة

---

[1]-من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، «**تعقيب العقيد صوت العرب**»، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 58، سنة 1982.ص54.

[2]-بوالطمين، لحات، **المرجع السابق**، ص ص 112، 114.

[3]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص228.

[4]- تمّ إنشاء مدرسة زيغود يوسف لتكوين الإطارات العسكرية والسياسية خاصة، والإعلامية والاقتصادية بصورة عامة، ينظر، بوالطمين، لحات، **المرجع السابق**، ص ص87، 88.

[5]-بوالطمين لخضر جودي، «مذكرات مجاهد، أسبوع بدوار الحاج»، **المرجع السابق**، ص ص58، 59.

شـديدين، وكـان كـل ذلـك تحـت إشـراف ومسـؤولية عناصـر المجـالس الشـعبية[1] وانطلاقـا مـن أن المجالس الشعبية هـي مـن الخلايـا القاعديـة لأي نظـام سياسـي، واللبنـة الأولى في الهيكـل الهرمـي للمؤسسات الإدارية، فقد حظيت منذ المرحلة الأولى من الاستقلال باهتمام خاص، واعتُبرت الأساس القاعدي للنظام السياسي، وخصّت بتشريعات كثيرة سواء في المرحلة الأحادية أو مرحلة التعددية الحزبية منذ سنة 1989 إلى يومنا الحالي[2].

المبحث السادس:التنظيم الصحّي في الشمال القسنطيني.

لقـد أفـرزت هجومـات 20 اوت 1955 أفواجـا كبـيرة مـن المتطـوعين والملتحقـين بـالثورة في الشمال القسنطيني على وجه الخصوص، ومن كافة شرائح المجتمع الجزائري الذي عرف تحوّلا عميقـا في كافـة النـواحي الاجتماعيـة و الثقافيـة والاقتصـادية ... وبحسـب التقـارير الفرنسـية فـإنّ الشعب أصبح بعد الهجومات أكثر تلاحما، وأنّ عناصر جيش التحرير أصبحوا أكثر قوّة وأكثر تنظيما[3] خصوصا بعد التحاق الطلبة الجامعيين بالثورة في الشمال القسنطيني قبيل انعقاد مؤتمر الصـومام،[4]، حيـث أدّى الأمـين خـان دور المنسـق مـع بـن خـدة وعبّـان لإدخـال الطلبـة

---

[1]–جاءت هذه التعليمات اثر اجتماع شهري بالقسم الأول، بالناحية الأولى، المنطقة الأولى، أواخر شهر فيفري 1960، ينظر حول ذلك، الأخضر بوالطمين، "مذكرات مجاهد، الاجتماع الشهري بمشتى إكسير موسى"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 80، سنة 1986، ص ص8، 9، 10.

[2]–عمر فرحاتي، "مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر"، **الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية،** 3و4 ماي 2009، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص8، 9.

[3]–ليلى تيته، دراسة تحليلية...**المرجع السابق،** 79.

[4]–كان ذلك في الفاتح من جوان 1956، حيث يذكر خان، الذي كان يؤدي دور المنسق بين قيادة ج.ت.و والطلبة في العاصمة، أن بن خدة بعث له مرسولا قائلا "راه دالتك" أي "حان دورك"، فتوجه نحو الشرق مع بن بعطوش، حيث

إلى الولايات[1]...وقد كلّف زيغود يوسف بن بعطوش بتقنين النصوص والقرارات والشؤون الإدارية، والأمين خان بتنظيم الخلايا الأولى التأسيسية لمراكز طبّية عبر تراب المنطقة، ومن هنا كانت اللبنة الأولى لمنظومة صحية ثورية، عبّرت عن القطيعة مع الاستعمار وشكّلت أحد مظاهر السيادة الوطنية وواحد من أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية، لأنّ الثورة ليست مجرد مجابهة عسكرية مسلحة بين صاحب القضية الشرعي و المحتل، وفي خضمها حدث تحوّل عميق في المجتمع من كافة النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية...[2] ويندرج النظام الصحي الذي أقامته الثورة التحريرية منذ 1956في إطار تلك التحولات الكبرى التي عرفها الشعب الجزائري، بل ويعدّ واحدا من الميادين الأساسية التي لعبت دورا هاما إبّان الثورة التحريرية من أجل انتزاع الحرية والاستقلال[3]. ومن هنا عرفت الولاية الثانية مثلما هو الشأن في جميع الولايات تحولات جذرية في مختلف الميادين خصوصا على المستوى الصحي منذ سنة 1955[4].

إننا لا نستطيع أن نلمّ بمدى الصعوبات التي عانى منها المجاهدون والمجاهدات العاملون في هذا الميدان، إلاّ إذا ألقينا نظرة على الوضع الطبي والصحي للشعب الجزائري إبّان الاحتلال. فدراسة الطب في الجامعات كانت تقريبا حكرا على أبناء المعمرين، ماعدا فئة قليلة من الجزائريين، إذ أُحصي 101طالبا في الفترة ما بين 1939و1954 كان قد حالفهم الحظ أن ينالوا مقاعدهم في الجامعات، ويتمكنوا من دراسة الطب[5]، وإذا ما قارنا حملة الشهادات الجامعية من

حصل الاتصال الأول مع شقيقة المناضل ((بيار شولي)) عن طريق كلمة السر، وهي ((انماري))، (زوجة صالح لوانشي لاحقا)، والتي كانت تشغل منصب عون داخلي بثانوية البنات، وفي 3جوان تركا قسنطينة عبر جبل الوحش نحو مركز قيادة الولاية الثانية بمنطقة القل (بالشكايل)، حيث تم الالتقاء بالقائد زيغود يوسف، وبعد بضعة ايام غادروا المكان نحو دشرة بوالزعرور، ينظر حول ذلك، الأمين خان، "الرئيس كافي بريء من دم الشهيد زيغود يوسف"، **جريدة الشروق اليومي**، عدد4880، يوم 8 أكتوبر 2015، ص21.

[1]–الأمين خان، "لا علاقة لقيادة الأفلان بتأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، **جريدة الشروق اليومي**، عدد 4849، يوم7 أكتوبر 2015، ص21.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص 202، 193.

[3]–عمار قليل، ملحمة...ج2، **المصدر السابق**، ص278.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص193.

[5]–العكروت خميلي، **جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين 1909–1956**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص102.

الجزائريين بأمثالهم من الأوروبيين فيبدو التفاوت أكبر[1]، وكان أفراد الشعب الجزائري الذين كانوا يعيشون في حالة كبيرة من البؤس والفقر في القرى والجبال، وفي الأحياء الفقيرة من المدن يعانون وضعا صحّيا مزريا نظرا لعدم توفر الأطباء الجزائريين من جهة، ونظرا لغلاء تكاليف العلاج لدى الأطباء الفرنسيين، من جهة أخرى[2]. وكان التّداوي الشائع لدى الجزائريين هو ما يعرف بالطب الشعبي التقليدي الذي يعتمد أساسا على وصفات علاجية من الأعشاب، بالإضافة إلى العسل وزيت الزيتون، ورغم ذلك فإنّ الطب الشعبي التقليدي قد أثبت فائدته في علاج العديد من الأمراض. كما كانت هناك عائلات جزائرية تتوارث مهنة تجبير الكسور، كان أفراد الشعب يلجؤون إليهم في حالة إصابتهم بكسور، وقد استفادت الثورة من خبرة هؤلاء الأشخاص في تجبير كسور المجاهدين[3]. إلاّ أنّ الطب الشعبي لا يفي بالمطلوب في علاج الغالبية من الأمراض التي كانت تفتك بالناس والناتجة معظمها عن سوء التغذية، وعدم صلاحية ونظافة مياه الشرب، فانتشرت الأوبئة الفتّاكة التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الجزائريين.

هكذا كانت الوضعية الصحية للسواد الأعظم من الشعب الجزائري عشية اندلاع الثورة التحريرية، ولازمت تلك الحالة انطلاق العمل المسلح في أول نوفمبر 1954، إذ بدا قطاع الصحة بصورة عامة منعدما تماما، ولم يستفد من الخدمة الصحية والاجتماعية سوى 10/1 من السكان الجزائريين[4] وحتّى الإطارات الطبية في هذه المرحلة كان تكوينها في معظمه بسيطا جدّا، مما استلزم إيجاد أنواع وأساليب جديدة في العلاج والأدوية، نظرا للإصابات والجروح التي كانت تلحق بالمجاهدين وأفراد الشعب الجزائري جرّاء استعمال العدو لأسلحة فتّاكة بهدف القضاء على الثورة. وأصبح ضروريا على الثورة ومسؤوليها، أن تولي اهتماما كبيرا لميدان الصحة،

---

[1]–الأطباء الفرنسيون 1824، والجزائريون 72، الصيادلة الفرنسيون 615، والجزائريون 39، أطباء أسنان فرنسيون 483، والجزائريون 6، ينظر حول ذلك، عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2004، ص336.

[2]–فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، تصدير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، منشورات موفم، الرغاية، 2000. ص92.

[3]–تعدّ عائلات إبن جعبوب (من دوار بني يفتح بالميلية من الولاية الثانية)، وبريهمي(من دوار أولاد قاسم)، والحاج بدر (من قرية بودوكة)من الذين قدموا خدمات جليلة وهامة للثورة في مجال تجبير الكسور، ينظر، عمار قليل، **المصدر السابق**، ص279.

[4]–Mohamed TOUMI, **op. cit,** p 30.

نظرا لما يؤديه من دور في حفظ حياة المجاهدين وعلاج إصاباتهم، بالإضافة إلى تقديم العلاج لأفراد الشعب. لذلك فإنّ المرحلة الأولى من عمر الثورة والممتدة ما بين 1954و1956 عانت الكثير في هذا الميدان الحسّاس والأساسي، وقد استمر الحال إلى غاية إضراب 19 ماي 1956 الذي أعطى نفسا قويا لقطاع الصحة من خلال التحاق العديد من طلبة الطب والصيدلة وكذلك طلبة التمريض، فكان دافعا قويا للنهوض بهذا الجانب المهم، وتشكلت بذلك النواة الأولى للقطاع الصحي التابع لجيش التحرير الوطني.

فبيان أول نوفمبر، بحكم الظروف الصعبة التي اندلعت فيها الثورة(تسبيق عملية التفجير على التنظيم)، لم يشر لا من بعيد ولا من قريب إلى مسألة الصحة خلال الثورة التي دعا إلى تفجيرها، لكنه ترك المجال للاجتهاد بضرورة تكييف الوسائل لتكون منسجمة مع العمل الثوري ومحققة للهدف والغاية المرسومة والمعلنة[1]، حيث ورد فيه:"استمرار الكفاح بكل الوسائل إلى أن تتحقق أهدافنا، وذلك طبقا للمبادئ الثورية..."[2]، ثمّ جاء مؤتمر الصومام سنة1956 ليمكّن الثورة من التزوّد ببنى تنظيمية ومؤسساتية من خلال تقسيم العمل وتنظيم الصلاحيات وبناء سلطة ذاتية مستقلّة للثورة تجسيدا للقطيعة مع النظام الاستعماري، فأشار إلى القطاع الصحي وأقرّ به عندما أدرج مرتّبات الممرضين والممرضات الذين يتبعون العريف أي 1500 فرنك شهريا، والأطباء المساعدون الذين يتبعون الملازم ب2500 ف.ش، والأطباء الذين يتبعون الضابط الأول ب3500 ف.ش[3]، وقد جاءت رتبة عريف كأعلى رتبة عسكرية لممرض رئيسي infirmier major، وكانت مريم بوعتورة كامرأة ممرضة تحمل هذه الرتبة العسكرية وسلاحها "ماط" (Mat)، كما أسندت للمسماة حورية رتبة جندي أول (D.B) (Djoundi de Base) ، في وظيفة نائب طباخ وسلاحها 7,65، وتأتي وظيفة المكلف بالحراسة في أدنى الدرجات، ورتبهم العسكرية هي جندي أول، ومسلحين بسلاح من نوع "قاران" "GARANT"، و7,15 وبندقية صيد، ورشاش، وتعدد أسماء المكلفين بالحراسة الذين وصل عددهم في المصحة 312 إلى 7 عناصر يدل على أن الحراسة تتم بالتناوب.

---

[1]-يوسف قاسمي، **المرجع السابق**، ص124.

[2]- يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص12.

[3]-أزغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص266.

والمسبلون أيضا ذكرتهم الوثيقة في مصحة القسمة311 كمساعدين وغير مسلحين، وفي هذه المصحة هناك أنواع أخرى من الأسلحة منها "مانشيستر" و مسدس رشاش عيار9 ملم، و"موزار". ويظهر العنصر النسوي بأعداد كبيرة في هذه المصحة مع الإشارة إلى مهمتهم كمساعدات، ويحملون رتبة جندي أول[1].

وعندما تأسست الحكومة المؤقتة سنة1958 حظي القطاع الصحّي باهتمام كبير عندما أُدرج ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو ما يؤكد أهميته بالنسبة للعمل الثوري، بل وأصبح بعض رواده كتّاب دولة في الحكومة أمثال الأمين خان[2].

وبالعودة إلى الولاية الثانية (المنطقة الثانية قبل مؤتمر الصومام 1956)، فإنّ الطب الميداني في بداية الثورة في الشمال القسنطيني، على غرار المناطق الأخرى، يكاد يتلخص في التدخلات الاستعجالية التي يقوم بها عدد محدود من الممرضين الذين يتواجد أكثرهم رفقة الوحدات العاملة مباشرة مع العناصر القيادية، حسب الدكتور محمد التومي،[3] ويؤكد ذلك الدكتور لمين خان الذي أشار إلى أنه عندما التحق بالثورة في صيف 1956 بالشمال القسنطيني لم يكن هناك على الإطلاق نظام صحي، وأنه لما وصل إليها شرع في تقديم العلاج في شكله البسيط[4]، وكان

---

[1]–zone nord constantinois, secteur collo, etat major, 2° bureau, N° 1790/SCO/2/S, Organisation et activités rebelles dans le constantinois, l'oranie et le sahara (1956-1959).

[2]–بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص51، 53. ولد لمين خان (اسمه الحقيقي عبد الرحمان) في 6 مارس 1931 بالقل (بسكيكدة)، بعد أن أتمّ دراسته الثانوية بثانوية أومال بقسنطينة، واصلها في كلية العاصمة، انخرط في 1947 في ح.إ.ح.د، ونشّط فرعها الطلابي، وكمركزي فقد ناضل في صفوف جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، ثمّ كان من مؤسسي الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. وفي سنة 1955 تخلى عن دراساته في الطب للالتحاق بالجبال بمناسبة إضراب الطلبة في ماي 1956، بمعية رفيقه علاوة بن بعطوش. نقيب في الولاية الثانية، اهتم بالمسائل الصحية، مع توليه مهمة محافظ سياسي. في سبتمبر 1958، عيّن ضمن الحكومة المؤقتة ككاتب دولة. بعدها تولى إدارة ديوان وزارة المالية بين سنتي 1961 و1962، وبعد الاستقلال أصبح وزيرا (سنة 1966)، وأمين عام منظمة البلدان المصدرة للبترول سنة 1972. ينظر، عاشور شرفي، المرجع السابق، ص157. وأيضا، الأمين خان، "أصولي تركية وعائلتي قذف بها الطوفان من الأندلس إلى شاطئ القل"، **جريدة الشروق اليومي**، عدد4877، يوم5أكتوبر 2015، ص15.

[3]– محمد عباس، "مذكرات محمد التومي، هكذا عبرت خط موريس"، **جريدة الفجر**، 7 أوت 2012.

[4]–عمار قليل، **المصدر السابق**، ص295.

كل قسم أو ناحية أو منطقة تتصرف وفق الامكانيات المحلية والمتاحة، مع تسجيل أيضا غياب تام للتنسيق الصحي بين الوحدات القتالية المختلفة داخل الولاية[1]، وفي ذلك دلالة على الظروف الصعبة التي نشأ فيها هذا الجهاز الحسّاس.

إلاّ أنه وبعد فترة بدأ القطاع الصحّي ينمو أسوة بالقطاعات الأخرى، وعرف في هذا الصدد طفرة حقيقية غداة إضراب19 ماي 1956 والتحاق عدد من الطلبة والكثير من الثانويين بالخصوص، بالمراكز الرئيسية لصفوف جيش التحرير الوطني بالجبال، وكان من بينهم طلبة الطب، وطلبة في الاسعافات الأولية، وأطباء، وجراحين، من أجل دعم التنظيم الصحي بالولاية[2]، حيث كان وقتها زيغود وأعضاء وفد الولاية الثانية في ((بوالزعرور)) يستعدون للتوجه إلى مؤتمر الصومام، وكان من أبرز الملتحقين المتطوعين من طلبة جامعة الجزائر، لمين خان(طب)، علاوة بن بعطوش(حقوق)، الطيب فرحات(رياضيات)، الطيب بن مهيدي، بابا أحمد عبد الكريم، فاتخذ قرار الاستفادة من خبرتهم وقدراتهم، فكلف بن بعطوش بالشؤون الإدارية، والأمين خان بتنظيم الخلايا الأولى التأسيسية لمراكز طبية عبر تراب المنطقة[3]. وبالتالي فإنّ إرساء النواة الأولى للنظام الصحي في الولاية الثانية، في اعتقادي، يعود الفضل فيها للدكتور لمين خان الذي التحق بالثورة رفقة علاوة بن بعطوش عن طريق قسنطينة في بداية الأسبوع الأول من شهر جوان 1956، إذ سرعان ما شرع في اتخاذ الإجراءات الأولى لوضع أسس النظام الصحي بها بعد تكليفه من طرف قيادة الولاية، في ظل انعدام الإمكانيات البشرية والوسائل المادية، لذلك كانت أول خطوة هي الشروع في تكوين العنصر البشري الذي يعدّ أساس العملية، ولتنفيذ ذلك قام لمين خان بـ:

-رصد الشباب الذين يحسنون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.

-تحديد الأفراد الذين سيوجهون لفترة تدريبية في ميدان التمريض.

-الشروع في عملية التدريب بنفس المعلومات والتدريبات التي تلقاها الطلبة في الجامعات حتى تتكون لديهم الثقة والفعالية[4].

---

[1]– Mohamed TOUMI, **op.cit**, p35.

[2]– **Ibid,** p38.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص202.

[4]–عمار قليل، **المصدر السابق**، ص296.

وبعد أسابيع قليلة من الشروع في التدريبات في مجال التمريض، تمّ التوصل إلى تكوين عدد من الشباب يمتازون بالنشاط والحيوية، مما أدّى إلى تغلغل عامل نفسي هام لدى كل مجاهد أو مواطن من أنّ أحدهم إذا ما أصيب فإنّ لديه من يعالجه[1]، أي أنّ وجود الطبيب معهم يعني ضمان العلاج وتقديم المساعدة، خصوصا وأنّ المرضى المصابين كانوا يحوّلون إثر العمليات الحربية إلى المدن لتلقي العلاج رغم ما في ذلك من خطورة على أمنهم، وارتفعت المعنويات في المدن والجبال.

وإثر مؤتمر الصومام 1956، تمّ ضبط القطاع الصحي بصفة أساسية، على غرار بقية الأنظمة الأخرى بالتوازي مع هيكلة نظام الولاية الجديد، فأقيمت الهياكل وحددت المسؤوليات، وصدر منشور تأسيسي في 9 ديسمبر 1956 عن الدكتور لمين خان ورفاقه أدى إلى قيام منظومة صحية متكاملة[2] ترتكز على أسلوب علمي، ومصنّف في تسع (9) نقاط هي:1- تنظيم مراكز العلاج، 2-شروط القبول، 3-هيئة المركز، 4-التنظيم المادي، 5-الطاعة، 6- الأمن، 7-المرتبات، 8-رخص الطاعة، 9-الأدوية.

وبالتالي فإنّه يمكن تمييز مرحلتين كبيرتين مرّ بهما تطور القطاع الصحي بالولاية الثانية، الأولى مابين 1954 و1956، وهي الأصعب حيث عرف خلالها نقص فادح على مستوى الإطارات والأدوية، والمرحلة الثانية منذ 1956وإلى غاية 1962، أين أصبح النظام الصحي يرتكز على أسلوب علمي[3]، رغم أنّ العنصر البشري المؤهل والمؤطر بقي يطرح نفسه وبحدّة وإلحاح بعد توسّع القطاع إثر مؤتمر الصومام من جهة، وبسبب زيادة نشاط العدو بالولاية، من جهة ثانية[4].

واعتبارا لذلك أصبح مسؤول جهاز الصحة على مستوى الولاية برتبة ضابط أول (ملازم أول)، وعضوا في مجلس الولاية، وكان له نفوذ كبير، حيث أنّ أوامره تحترم وتطبق حتّى على المسؤولين الأعلى منه[5].

---

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص202

[2]-محمد عباس، مذكرات محمد التومي، **المرجع السابق**.

[3]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص209.

[4]-عمار قليل، **المصدر السابق**، ص297.

[5]-علي كافي، **المصدر السابق**، **203**، وكذلك، عمار قليل، **المصدر السابق**، ص310.

ونجد الوحدة الأساسية للمنظومة الصحية على مستوى القسم يديرها ممرض أو ممرضة برتبة رقيب أول، وللوحدة من يمثلها بحجم أكبر على مستوى الناحية والمنطقة[3]، وكان المسؤول الصحي للقسمة مسؤولا عن مستشفى فيه ممرضون وممرضات، وتحت مسؤوليته كذلك متربصون وممرضون متنقلون يجوبون القسمة، مهمتهم إسعاف المجاهدين والمدنيين والسهر على التطبيق الصارم لتعليمات النظافة والوقاية في مراكز الجيش وبين المدنيين، بالإضافة إلى أنّه في اتصال مباشر مع المرشدات اللائي يضطلعن بالنواحي الصحية والاجتماعية والسياسية، كما كانت من مهامه أيضا إعداد تقرير شهري من ثلاث نسخ تتضمن جميع نشاطاته يحتفظ بنسخة ويبعث بالثانية إلى لجنة القسمة والثالثة إلى المسؤول الصحي للناحية، وبعد أن يجمع هذا الأخير كل التقارير الواردة من مختلف القسمات يعدّ تقريرا ملخصا يوجهه إلى لجنة الناحية ومسؤول المنطقة الذي يعدّ تقريرا بدوره ملخصا لجميع تقارير النواحي ويرسله إلى قيادة المنطقة وإلى المسؤول الصحّي للولاية، ومن كل هذا يحرّر تقريرا كل ثلاثة أشهر يقدم إلى لجنة الولاية[1].

ونظرا لحاجة المنظومة الصحية المتزايدة لعناصر السلك شبه الطبي، أسست الولاية ابتداء من سنة 1959 مدرستين للتكوين بكل من أولاد مسعودة (المنطقة الأولى)، وأولاد عطية (المنطقة الثالثة)، ومصالح الشرطة القضائية بسكيكدة لم تكشف هذا الأمر في حينه، حيث أشارت إليه في تقريرها خلال السداسي الثاني من نفس السنة مؤكدة تخرج دفعة من نحو 20 متربصا[2].

وعلى ذكر المرأة، فإلى جانب أنها كانت مناضلة ومجاهدة وفدائية ومسبّلة، كانت أيضا ممرضة ومرشدة اجتماعية، فمع بداية 1956 بدأت الطالبات والمعلمات يلتحقن بالجبال قادمات من المدن، وتكاثر عددهنّ بعد إضراب 1956، وعندما استحدثت قطاع الصحة ألحقن به وأصبح بعضهنّ مسؤولات في الميدان، نذكر من بينهنّ مسيكة زيزة[3].

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص203،205.

[2]–محمد عباس، **المرجع السابق**.

[3]– ولدت مسيكة زيزة واسمها الحقيق سكينة في 28 جانفي 1934 بمروانة بولاية باتنة، تابعت دراساتها الابتدائية في باتنة ثم تنقلت إلى سطيف لمزاولة التعليم المتوسط لتعود مرة أخرى إلى باتنة لمواصلة دراستها الثانوية، أين تحصلت على شهادة البكالوريا سنة 1953 .تركت سكينة أرضها الجزائر متجهة نحو جامعة مونبلييه بفرنسا لمتابعة الدراسات العليا رفقة أخيها وإلى غاية 1955 .عادت سكينة إلى بلادها بعد هذه المدة وبالتحديد إلى مدينة باتنة أين تعلمت، وقبل وقت قصير من الإضراب الطلابي في عام 1956، غادرت باتنة إلى سطيف مع زميلتيها مريم بوعتورة وليلى موساوي، حيث انضمت إلى صفوف المجاهدين كممرضة برتبة عريف في منطقة القل (كولو). بواد عطية في دوار أولاد جمعة تحت أوامر عمار بعزيز في

ومريم بوعتورة[1]، ليلى موساوي[2]، جميلة عمران[3]، وغيرهنّ كثير في باقي الولايات، وفي الولاية الثانية التي أحصى فيها الدكتور محمد التومي ما بين 300 إلى 500 بنت كانت ضمن المرشدات اللواتي يمارسّن الطب والتوعية السياسية في أوساط المواطنين[4].

ولإقامة ونشر الشبكة الصحّية عبر كامل الولاية لابدّ من من حلّ مشكل الإطارات، وذلك بالتكوين، وهو الذي بدأ التفكير فيه منذ 1958، وهي السنة التي عرفت عملية التحاق الشباب الجزائري بصفوف الثورة قفزة نوعية، وأصبح بغير الإمكان توفير الرعاية الصحّية للأعداد الهائلة من الجنود، فشرع في تكثيف عملية التكوين لتوفير أعدادا أخرى من الممرضين والممرضات، يبدءون بتربص نظري لمدّة ثلاثة (3)أشهر، متبوعا بتربص تطبيقي لمدّة ستّة (6) أشهر، ثمّ يتم توزيعهم على المراكز الصحّية المنتشرة عبر تراب الولاية، في حين عيّن لكل فرقة من فرق جيش التحرير ممرض خاص أطلق عليه ممرض الفرقة مزدوج المهمّة، يقاتل ويعالج.

غير أنّ عملية التكوين اصطدمت بمشكل نقص العدد الكافي من الشباب والشابات الذين يحسنون القراءة والكتابة بالفرنسية، وحتّى وإن وجد فإنّ الاستعداد والرغبة في تعلّم مهنة التمريض غائبة لديهم لاعتقادهم أنّ الصعود للجبل هو حمل السلاح لقتال العدو، وأنّ التمريض خاص بالفتيات، وحتّى الشباب القادم من المدن الذي يحسن القراءة والكتابة لم يستطع التأقلم مع الحياة الجديدة فأعيدوا إلى المدن لمواصلة النضال فيها. أمّا من وجدت لديه الرغبة والقدرة

المنطقة الثالثة. كما أنها عملت وبنشاط مع عزوز حمروش وعبد القادر بوشريط الذان كانا مسؤولين عن الصحة بالمنطقة الأولى والمنطقة الثانية، تحت أوامر لمين خان من 1956 لى 1958 والدكتور محمد تومي بين 1958 و1962 على التوالي. الشهيدة مسيكة التي عرفت بشجاعتها سقطت شهيدة في في 29 أوت1959. ينظر، علي كافي، **المصدر السابق**، ص200.

[1]–ولدت يوم 17 جانفي 1938 بنقاوس بباتنة، وتسمى أيضا يسمينة، عملت كممرضة إلى جانب مسيكة زيزة بالولاية الثانية تحت قيادة لمين خان، استشهدت في 8 جوان 1960 مع رفيقها داودي سليمان المدعو حملاوي. **ينظر**، Mohamed TOUMI, **op. cit**, pp153-156.

[2]– ينظر، ثرية مسعودة، "ليلى موساوي تنقل مرحلة من كفاحها خلال ثورة التحرير"، جريدة الحوار، 6 جويلية 2009. وMohamed TOUMI**, op. cit**, p157

[3]– Djamila Amrane mine**, Des femmes dans la guerre d'Algérie**, préface de Michel ,Perrot, Paris,1994.

[4]–عبد المالك بوعريوة، "دور المرأة الجزائرية الممرضة في الثورة التحريرية 1954–1962"، **الملتقى الوطني الخامس حول دور المرأة الجزائرية إبّان الثورة 1954–1962**، جامعة سكيكدة 25، 26 أكتوبر 2010، ص7.

على تحمّل مشاق الحياة، فقد حُوّلوا نحو ميدان التمريض وتلقّوا تدريبا تأهيليا ثمّ وجّهوا للميدان حيث قدّموا خدمات للثورة.

وما إن حلّ شهر ماي من سنة 1958، يذكر علي كافي، حتّى أصبحت وضعية القطاع الصحي بالولاية الثانية على النحو التالي: 89 ممرضا وممرضة موزعين عبر مناطق الولاية الأربع، من بينهم 7 مسؤولي صحّة، و52 منهم تابعين للمراكز، و37 منهم تابعين للفرق العسكرية. ومنذ سنة 1958 تعقدت أمور الصحة وأصبحت مصلحة الصحة غير قادرة على تلبية كل الاحتياجات لجيش التحرير والسكان، إذ أصبح المصابون كل شهر يقدرون بالمئات، لا يتلقون إلاّ الاسعافات الأولية، وحوالي 250 و300 يعالجون شهريا، وأصبح 3 من 10 من عناصر جيش التحرير غير قادرين[1].القائد العام للولاية علي كافي أصرّ على العناصر المتمركزة بالشرق (على الحدود مع تونس) أن يقدم لها العلاج والتلقيح قبل دخولها إلى الجزائر[2].

وأمام نقص العدد المطلوب فسح المجال للمعربين، حيث كانت الدروس تترجم إليهم باللّغة الوطنية، ولتسهيل الأمر أُلّف كتيّبا باللّغة العربية خاصا بمهنة التمريض سمّي (دليل المجاهد للإسعاف المستعجل)، وقد ساعد في انجازه عبد المجيد كحل الرأس، ولخضر وزاني.

وفي سنة 1961أنشأت مجلة طبّية، صادرة عن الولاية تناولت بعض المعلومات الطبية حول بعض الأمراض الشائعة (كمرض السلّ) في ذلك الوقت وطريقة تشخيصها وكيفية علاجها بوسائل عصرية بهدف رفع وتحسين المستوى التقني للمسؤولين.

وتكملة للعمل الصحي عبر الولاية الثانية فقد تمّ إنشاء المراكز الصحية التي برزت فكرتها نتيجة تطور الحرب وكثرة الإصابات بين جنود جيش التحرير الوطني، الأمر الذي يستدعي جعل هؤلاء الجنود في أماكن خاصّة حتّى يسهل علاجهم ومتابعة هذا العلاج، وأخذت فكرة إنشاء المراكز الصحية تعرف تطورا من حيث الكم والهيكل بتطور الثورة وشموليتها، وصلت إلى 25 مركز بها 390 سرير سنة 1958، بمعدل إسعاف مابين 200و250 شخص يوميا، في حين يحصي لمين خان 22 مركزا بـ450إلى 500 سرير، وكان المركز الأول أنشئ في منزل أحد المواطنين

---

[1]-fiche du 19.12.1958. Protégé A/1, situation générale en wilaya2, GR 1H1568/D1.

[2]-fiche du 20.21/.12/1958. Protégé A/1, situation générale en wilaya2, GR 1H1568/D1.

بجبال القل في أواخر صيف 1956،وهو عبارة عن كوخ (قربي) وضع فيه من كانت إصاباتهم خطيرة لتقدّم إليهم الإسعافات وتغيير الضمادات[1].

ويقام المستشفى النموذجي[2] في مكان آمن نسبيا قريبا من منبع ماء في غابة، وأحيانا ضمن الشَعب في مكان آمن في قلب الدوّار، ففي الأراضي السهلة كانت المراكز تُنشأ على شكل مخابئ (خنادق) تحت الأرض، وأمّا في الجبال فكانت عبارة عن غار تحت كومة غابة كثيفة، وقد وجد هذا النوع الأخير بالخصوص في منطقة عزّابة.

يتكون المركز الصحي في الولاية الثانية عادة من عدّة (قرابى)، أكبرها يخصص للمرضى والجرحى ينامون على ''حُصُر'' (حصائر)، وأخرى للفحص ومكتب للطبيب، وثالثة تُتَخَذ مطبخا، وهي على قسمين، قسم للنساء لإعداد الخبز، والثاني للطبّاخ ومساعديه، ورابعة للمجاهدين المستخدمين، والأخرى للحراسة تضم حوالي 12 جنديا مسلحين تسليحا جيّدا، وكثيرا ما ينضمّ إليهم –عندما تقع المعركة–المرضى الذين هم في صحّة مناسبة، وقد وُضع لتصميم بناء تلك المراكز وفق نموذج محدد حتى تكون على شكل عصري نسبيا من حيث الأبواب والنوافذ، كما حاولت الثورة أن توفر لها الأسرّة حتى لا يترك المريض ينام على الأرض مباشرة. وهو ما تضمنته التعليمة رقم 2 الصادرة في 9ديسمبر 1956.

و كانت التعليمات صارمة في مسألة العلاج، وقد تضمن محضر الاجتماع المؤرخ في 9 نوفمبر 1961 تنظيم العلاج في المراكز الصحية، ومن بين ماورد فيه أنّه لا يسمح للمريض العلاج في مستشفى قسمة أخرى إلاّ إذا اتفق على تحويله مسؤول الصحة بالقسمة مع زميله في الناحية، وقد كان الجندي المريض أو المدني يعالجه ممرض الذي يحكم على صحته، وقد يحوله إلى أقرب مركز مصحوبا بسلاحه، فيفحصه مسؤول الصحة بالقسمة الذي يتخذ قرارا بشأنه إمّا إبقائه هناك أو تحويله إلى وحدته مصحوبا بالأدوية، في حين يحوّل المرضى الذين تتطلب حالتهم نقاهة إلى مركز خاص.وقد تعترض هذه العملية ''بيروقراطية'' على حدّ تعبير الدكتور محمد التومي[3]، عندما يَلقى طلب تحويل المريض رفضا، وذكر في ذلك مثالا عن جندي أصيب بمرض في عينه في ديسمبر من سنة 1961 وتطلب الأمر بقائه (الإقامة) في المستشفى

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص204–206، وأيضا، عمار قليل، **المصدر السابق**، ص ص297، 302.

[2]–**ينظر** مخطط لمستشفى جيش التحرير الوطني في، Mohamed TOUMI, **op.cit**, p44.

[3]–**Ibid,** p45, 46.

الذي عالج فيه سابقا فرفض مسؤول المستشفى ذلك الأمر بحجة ضيق المكان، وإثارة الشبهة بكثرة الحركة حول المستشفى[1].

وتَتبعُ المستشفى مخابئ عديدة إحداها للأدوية وأخرى للتموين، وثالثة لحماية مريض أو أكثر لايستطيعون الحراك، وذلك في حالات الإنذار، ومقر المخبأ الأخير يكون في سرّية تامّة، وأحيانا يكون بعيدا عن مركز العلاج بكيلومترات، وله حارس خاص به، وتخصّص له أدوية وغذاء إضافيين تحسبا لمعركة أو انسحاب، وكان يشار، ولأسباب أمنية، لمختلف المراكز الصحية بملاحظة تتضمن ثلاثة أرقام، مثلا يقال المستشفى رقم 123 معناه ذلك المستشفى التابع للقسمة رقم3، الناحية2، المنطقة1[2]، ويذكر الدكتور لمين خان أنّ العدو لم يستطع ولو مرّة واحدة أن يصل إلى أيّ مركز صحّي ويلقي القبض على المجاهدين، وهذا يعود إلى قدرة المشرفين عليه وإلى التفاف الشعب حول الثورة الذي كان يتولى أمر المرضى المجروحين ويتكفل بهم من حيث العلاج والغذاء وضمان أمنهم وراحتهم. ففي وثيقة مسترجعة من طرف قوات الاحتلال، هيئة الأركان العامة للمكتب الثاني بقطاع القل، مؤرخة في 29 ديسمبر 1959 تحمل رقم 17090، وهي في الواقع ضمن مجموعة وثائق عثر عليها يوم 24 ديسمبر 1959 من طرف الفرقة الثالثة عش في مصحة تابعة للولاية الثانية، كتبت بخط يد المسمى بعزيز عمار المدعو عمار الروج، مسؤول الصحة بالمنطقة الثالثة (23)، وموقعة من طرف النقيب "كورميريس (le capitaine Cormerais)، تضمنت أنموذجا لهيكلة القطاع الصحي بالولاية ممثلة في المصحة رقم 312 و311 بأسماء أعضائها وألقابهم وطبيعنهم ورتبهم ومهمتهم داخل المصحة، وأسلحتهم، وخانة تتضمن ملاحظات.وهو ما يؤكد ما ورد سابقا بأنّ المصحات كانت تأخذ رقم المنطقة والناحية. كما تضمنت التعليمات في هذا المجال أيضا تحذيرات من قيادة الولاية الثانية موجهة للمسؤولين السياسيين ولمصلحة الشؤون الاجتماعية تحذرهم فيها من الخدمات الطبية التي تقدمها مصالح الاستعمار لما فيها من مخاطر على صحة أفراد الشعب الجزائري، كتلك التعليمة المؤرخة في 22 جويلية 1958 التي تضمنت مقاطعة عملية التلقيح والتداوي المقدمة من طرف المصالح الطبية والاجتماعية التابعة ((للصاص))

---

[1]–محمد عباس، **المرجع السابق**.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص206.

لما تحتويه من مواد كيمياوية تهدف من ورائها إلى "اخصاء للرجال والنساء على حد سواء"، للحدّ من ارتفاع عدد الشباب الجزائريين الذين وصل عدد الذين لا يفوق سنهم ال20 سنة ما نسبته 50%[1].

وكانت أغلب الاشتباكات التي يخوضها جيش التحرير الوطني مع جنود الاحتلال تخلّف شهداء وجرحى، وهذا الأخير يصعب أحيانا علاجه في الوقت المناسب، وقد يفقد الجريح وعيه، فيلجأ رفاقه إلى تجريده من سلاحه ويتركونه في مخبأ باعتباره شهيدا، وقد يستطيع هذا الجريح بعد صحوته أن يلتحق بوحدته بمساعدة الشعب، أو يعثر عليه رفاقه عند عودتهم خصيصا لدفنه.

وكانتّ أول حقنة قدمت لجيش التحرير الوطني في صيف 1956من طرف لمين خان، للمجاهد مسعود بوجريو المدعو (القسنطيني)، تمثلت في حقنة مقوية جرّاء الإعياء الذي أصيب به، فاستطاع إثرها أن يستعيد جزءا من قواه ومواصلة السير كقائد لفرقته. كما أنّه كان للمدنيين نصيب من العلاج على يد الدكتور نفسه، الذي استقبل في أحد الأيّام مواطنا مصابا بشظيّة في فخذه فقام بتقديم العلاج له في (قربي) على ضوء شمعة، حيث امتثل بعدها المواطن للشفاء.

واعتبرت سنة 1957 هي الأخرى سنة تحوّل هامة في قطاع الصحّة بالولاية الثانية، الذي عرف تطور واتساع مجالاته وامتدت خدماته لتشمل مختلف أنحاء الولاية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التحاق بعض الممرضين والأطبّاء بالميدان الصحّي الثوري أمثال عمر مكيشات، والدكتور محمد التومي المختص في أمراض القلب، والذي أسندت له مهمة التكوين في مجال التمريض لمواجهة التحديات الجديدة في الميدان.فبالتحاقه – حسب رفيقه لمين خان- تمّ علاج حالات مستعصية منها ما تعلّق بالأمراض الباطنية، وحدثت قفزة نوعية في الخدمات الصحّية.

وبالرغم من رمزية العلاج إلاّ أنّ تأثيره وفعاليته كانت أقوى وأنجع، ففي أحد أيام سنة 1958، والشهادة للمين خان- يقول بأنهم وبعد قنبلة جوّية عنيفة لإحدى قرى الولاية الثانية استقبلوا طفلا لا يتجاوز الـ12 سنة ويده مبتورة من المفصل فقاموا بنزع ما تبقى من يد ذلك الطفل بواسطة شفرة حلاقة، ورقّعت له الجروح بالخيط والإبرة العادية، ووضعت له أدوية خفيفة منها (السلفامين)، وفي إشارة لصعوبة المهمة الصحية خلال الثورة يذكر لمين خان إلى أنّ بعض أفراد

---

[1]–ينظر نص التعليمة في، -Mohamed TOUMI,**op.cit**, p**210**

الشعب لم يمتثلوا لإرشادات الثورة بتجنّب كل ما يتركه العدو، وهو ما حدث مع ذلك الطفل الذي كان يلعب بقذيفة مدفعية فانفجرت وقطّعت له يده من المفصل[1].

وفي خضم تأدية مهامهم استشهد العديد من الممرضين والممرضات، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، الشهيدة مسيكة زيزة التي سقطت في ساحة القتال سنة 1959 وهي تحاول إجلاء الجرحى والمرضى والعتاد والتموين من المخبأ ونقلهم إلى مكان آمن إثر قنبلة جوّية لطيران الاحتلال[2].

كما تعرّض بعض الممرضات لصعوبات ومضايقات أثناء آداء مهامهم وصلت إلى حدّ التهديد بالقتل من طرف بعض المجاهدين أنفسهم، حيث تذكر الممرضة جميلة عمران أنّها تعرضت للتهديد بالقتل من طرف جندي مصاب كان وقتها الأمر يستلزم بتر يده، ولم تنجز العملية إلاّ بعد تدخل قائد الولاية الثانية وقتها صالح بوبنيدر (المدعو صوت العرب) الذي أقنعه بضرورة الامتثال للممرضة، وقد اعترف الجندي (الذي بقي على قيد الحياة إلى ما بعد الاستقلال) بخطئه فيما بعد[3].

إنّ وجود المرأة وحضورها خلال الثورة بالولاية الثانية أدّى إلى تجاوز بعض العراقيل في ميدان الصحة، كعلاج النساء وتقديم الإسعافات لهنّ خصوصا إذا تعلّقت الإصابة بمكان حسّاس في جسمها، كتلك الفتاة التي أصيبت في بطنها بشظية قنبلة في أحد أيام سنة 1957 أو1958، فتكفلت مسيكة زيزة بتنظيف مكان الإصابة وخاطته بالإبرة والخيط العادي، حسب رواية للدكتور محمد التومي. لكن إذا اقتضى الأمر فإنّ العلاج يتم بواسطة الطبيب نفسه، مثلما حدث لإحدى المجاهدات التي أصيبت في فخذها في إحدى كمائن العدو سنة 1960 بنواحي بني صبيح، فقام الدكتور محمد التومي الذي لم يكن يحمل معه سوى مسحوق (الميكروكروم) والإبرة والخيط، فقام بتعقيم هذين الأخيرين بعد وضعهما في الماء المخلط بالمسحوق المذكور سابقا، ونظّف مكان الإصابة وقام بخياطة الجرح في عملية استغرقت حوالي ساعتين فقط من الزمن[4].

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص، 204- 207 وعمار قليل، **المصدر السابق**، ص ص، 303.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص200.

[3]–Djamila Amrane Mine, **op.cit**, p59.

[4]–عمار قليل، **المصدر السابق**، ص ص315، 318.

وبذلك تكون المنظومة الصحّية خلال الثورة بالولاية الثانية قد ساعدت المرأة الجزائرية على تخطي كابوس الفحص عند الطبيب الفرنسي (الرومي)، واحترام القيم الدينية والأخلاقية والعادات والتقاليد، إذ من المعروف أنّ المرأة الجزائرية من غير المقبول أبدا أن تكشف عن جسمها أمام الطبيب، كما أنّ زوجها لم يكن يهضم أبدا أن يترك زوجته في خلوة مع طبيب وهو خارج القاعة، فجاءت الثورة فخلّصتها نهائيا من هذه العقدة وعقد أخرى[1].

ولم تمنع الأوضاع الاستثنائية السائدة في الجبال، الدكتور محمد التومي، من محاولة الاجتهاد في معالجة الجروح بتجربة الأشرطة اللاصقة بدل الماسكات التقليدية، وكذلك الاجتهاد في اكتشاف بعض الأمراض الناتجة عن الأوضاع الخاصة التي يعيشها الثوار كالأمراض التنفسية والوظيفية في نفس الوقت على غرار مرض المخابئ بسبب امتداد العزلة والصمت وضعف تمثّل الأغذية، فضلا عن نقص التعرّض للشمس، ومرض التقليد الحركي اللاإرادي، وفقدان الصوت مؤقتا[2].

وفي الواقع فإنّ الاعتماد على العلاج التقليدي خلال الثورة كان ضرورة حتمية، قد فرض نفسه بإلحاح نظرا لنقص الأدوية وصعوبة الحصول عليها، فكانت الاستعانة بالثوم والعسل لعلاج الأمراض الصدرية، وزيت الزيتون كمقويات ودهن للجروح وخاصة في حالات الحريق. لأنّ مسألة الحصول على الأدوية كان من أبرز الصعوبات التي كانت تواجه النظام الصحي خلال الثورة، فلم يسجل ولو مرّة واحدة، حسب لمين خان، أن كان دواء ضمن قوافل السلاح الآتية من تونس، بل يتهم جماعة الخارج بالتقصير، وقد تفاقمت المعاناة خصوصا بعد إنشاء العدو لخطي شال وموريس منذ سنة 1958، بل أنّ محاولات مسؤولي القطاع الصحي بالولاية الثانية وأخص بالذكر الدكتور محمد التومي منذ 1959 لإيجاد تعاون وتنسيق الجهود بين الولايات في المجال الطبي باءت بالفشل بسبب ظروف الثورة، ولم يذكر أن حدث تعاون منتظم إلاّ في حالات دخول جنود إحدى الولايات تراب الولاية الثانية، أو عبور قوافل السلاح من وإلى تونس، فإنه تقدم لهم المساعدات.

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص208.

[2]–محمد عباس، **المرجع السابق**.

فكان إذا الاعتماد على النفس وعلى الإمكانيات الخاصة لتوفير الأدوية المطلوبة من خلال شرائها بواسطة المناضلين من الصيدليات في المدن، أو تسريبها من المستشفيات الفرنسية في المدن الجزائرية، مثلما ما قام به الدكتور عبد الحفيظ بوجمعة من الطاهير. وقد كلّف ذات مرّة الأمين خان من طرف علي كافي للبحث عن الدواء في الصيدليات التونسية، إثر ورود برقية من الولاية الثانية لكافي تعلمه بظهور مرض معد في مستشفيات قرباز، لكنه لم يجد الكمية المطلوبة فبعثه إلى ألمانيا ورجع بالكمية وسلمها للملازم اليزيد بن يزار لنقلها للولاية، وقد كان ذلك في حدود سنتي 1959 و1960.

كما يجدر بنا الأمر هنا إلى التنويه بدور الأطباء الفرنسيين الأحرار المتعاطفين مع الثورة في دعم القطاع الصحي، وغيرهم من أحرار العالم الذين أبدوا تعاطفا وتأييدا إنسانيا للثورة، ويعود الفضل في ذلك إلى عدالة القضية الجزائرية من جهة، وإلى دور الهلال الأحمر الجزائري في إيصال صوت الجزائريين لأقطار العالم ونقل معاناتهم، وكسب تأييد الهيئات الإنسانية عبر العالم.

ومن منطلق الاعتماد على النفس كان لابدّ تكوين الجندي الصيدلي، فأنشأ على مستوى تراب الولاية الثانية فرعا للصيدلة، عيّن عليه أفراد صيادلة بهدف تسهيل مهمة جلب وخزن وتوزيع الأدوية على مختلف مناطق الولاية، فكان الجندي الصيدلي على مستوى الناحية الذي عن طريقه تحوّل الأدوية إلى ألأقسام، وإلى مخزن الولاية أيضا، وكذلك على مستوى المنطقة هناك شخص آخر يدعى صيدلي المنطقة يتولى مهمة تزويد المناطق بالأدوية، ويتم كل ذلك تحت إشراف مسؤول الصحّة على مستوى الولاية الثانية. وبهذا الأسلوب تمّ التمكن من توفير الدواء والعلاج الضروريين للجيش والمواطنين خصوصا في المناطق المحرّمة، وهو ما يدلّ على قوة التنظيم لقطاع الصحة وشبكات جلب الأدوية التي أقامتها الثورة في الولاية الثانية.

لكن يبقى مبدأ الوقاية[1] أو(الدفاع السلبي كما يصفه الدكتور محمد التومي) في طليعة الاهتمامات، حيث كانت تطبّق صرامة كبيرة بشأنها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فكان على الجندي أن يمتثل إجباريا للتعليمات التالية: الحلق اليومي للّحية وشعر الرأس، وتقليم الأظافر، ونظافة اللباس، و"تفلية القمل"، وغسل اليدين والأسنان قبل الأكل وبعده، وخلط الماء بالجافيل أو مسحوق الصوديوم(من قطرة إلى قطرتين في لتر واحد من الماء) تفاديا للعلق، ومنع

---

[1]– Mohamed TOUMI, **op. cit**, p107.

البصاق واستعمال البهارات في الأكل خوفا من الإسهال، وفرض النظام في المطاعم الجماعية ومعابر النوم، وضمان توازن الأكل كمّا ونوعا، وغيرها من الإرشادات الصحية. كما كانت هناك حملات للتلقيح لجنود جيش التحرير ومواطني المناطق المحرّمة لأنّ الإمكانيات بسيطة والأدوية المتاحة هي«سلفاميد» والقليل من«البينيسيلين» و«الأميكروكروم» والضمادات، والوسائل هي أمواس الحلاقة والإبر والخيط العادي[1].

ففي سنة 1957 انتشر مرض الزكام الحاد(الأنفلونزا) بين المجاهدين على مستوى الولاية الثانية وحتى بين الجيوش الفرنسية، فتمّ الالتجاء أمام نقص الدواء إلى خلط الثوم المشوي بالعسل الحر وتقديمه للجنود الذين تماثلوا للشفاء ماعدا تسجيل حالتي وفاة على الأكثر بالولاية الثانية.

وفيما يخص انتشار ظاهرة «القمل» وحشرة «العلقة»، فلمواجهة الظاهرة الأولى تمّت الاستعانة بمادة (نيوسيداد) من المدن بدل مادّة (د.ت.ت) (DTT)، وكانت النتيجة ناجعة، فصدرت تعليمة بضرورة تعميم استعماله على مستوى جميع الفرق والمراكز. أمّا المشكل الثاني الذي تسبب في وفاة جنديين على الأقل جرّاء انتفاخ البلعوم(الحلق) بسبب وجود حشرة في ماء الشرب من الينابيع، فتلتصق وتنتفخ بمرور الوقت، الأمر الذي يجعل عملية التنفس تقل تدريجيا إلى أن يختنق ويموت، فتمّ الاهتداء وقتها إلى حلّ يتمثل في وضع ما مقداره ملعقة جافيل في لتر واحد من الماء ثمّ غيّرت المقادير بنسب معلومة، وكانت النتيجة مبهرة، فأرسلت تعليمة لجميع المراكز الصحّية توضح كيفية وضرورة الاستخدام، كما ألزم قادة الفرق بحمل ماء الجافيل معهم على سبيل الاحتياط.[2]

---

[1]– **Ibid,** p107.

[2]– علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص، 207، 208. وأيضا، عمار قليل، **المصدر السابق**، ص ص309، 311.

الفصل الرابع: الهيكلة التنظيمية بعد مؤتمر الصومام (1956-1958).

المبحث الأول: الولاية الثانية وقرارات مؤتمر الصومام 1956.

المبحث الثاني: الهيكلة التنظيمية (1956-1958).

المبحث الثالث: الهيكلة العسكرية بعد مؤتمر الصومام (1956-1958).

المبحث الرابع: نشأة القاعدة الشرقية.

المبحث الخامس: التنظيم القضائي في الولاية الثانية.

المبحث السادس: القيم الروحية والأخلاقية للثورة التحريرية في الشمال القسنطيني

المبحث الأول: الولاية الثانية وقرارات مؤتمر الصومام 1956:

كانت الدعوة لعقد مؤتمر وطني جامع لقادة الثورة التحريرية أكثر من ضرورة بعد مضي عامين تقريبا من اندلاعها، فإلى غاية منتصف سنة 1956 كانت الثورة تفتقد إلى تنسيق واضح، وإلى هيكلة تنظيمية قارة وصلبة، وكانت المناطق الخمس في حاجة ملحة إلى قيادة موحدة تتخذ القرارات الموحدة وتنسّق الجهود، وتعالج حالة الفوضى والانقسام والصراع على السلطة والزعامة، إذ كانت كلّ منطقة تقود الثورة بإمكانياتها الخاصة وبالأسلوب الذي تراه قيادتها مناسبا. لاسيما أنّ التنسيق كان من نقاط ضعف الثورة في بدايتها[1]، فلم تكن هناك قيادة لجبهة التحرير الوطني، بل مجموعات وأفراد يسعون لإيجاد قيادة[2].

في الواقع لقد بدأت المساعي لعقد مؤتمر يجمع قادة الثورة بعد هجمات 20 أوت 1955، حيث تمكن زيغود من أن يقيم اتصالات منظمة بالأوراس، بلاد القبائل، والجزائر العاصمة[3]، وبعد مؤتمر تايراو في نوفمبر 1955، استقبل زيغود الطالب رشيد عمارة مبعوثا من المنطقة الرابعة في أواخر شهر نوفمبر 1955، والذي عاين المنطقة وحضر عدّة اجتماعات، وبعد دراسة للموضوع اقترح عليه زيغود فكرة عقد مؤتمر وطني بالمنطقة الثانية، كما قدمت له قيادة المنطقة تقريرا مفصلا عن الحالة العامة بها سلّمه رشيد عماره إلى عبان رمضان.

ومنذ مارس1956 اتّخذت التحضيرات لمؤتمر الصومام شكلا ملموسا، فقد أرسل عبان رمضان إلى الشمال القسنطيني سعد دحلب، الذي التقى بزيغود وبن طوبال وكافي وباقي أعضاء مجلس قيادة المنطقة الثانية[4]، قصد التباحث مع زيغود، هذا الأخير الذي لم يطرح مشكلات سياسية بل كان همّه الوحيد هو حلّ مشكلة السلاح والتقسيم الإقليمي، وتحديد مسؤوليات كلّ واحد

1–الشاذلي بن جديد، **مذكرات**، **المصدر السابق**، ص85.

2–محمد حربي، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص148.

3–ابراهيم سلطان شيبوط، زيغود، شهادة، **المصدر السابق**، ص95.

4–علي كافي، **المصدر السابق**، ص124.

وتوحيد القيادة العسكرية[1] عن طريق مؤتمر وطني يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها[2].

بعد عودته إلى العاصمة جاءت الموافقة على عقد مؤتمر بالمنطقة الثانية، وقد أختيرت في بداية الأمر منطقة «المشروحة» بجبال بني صالح المنيعة بنواحي سوق أهراس وبوحجار، لكن تفاقم المشاكل وخطورة الصراعات التي كانت تعيشها الناحية الثالثة (بقيادة بن عودة) أدّى إلى صرف النظر عنها[3] ووقع الاختيار على مكان آخر وهو «بوالزعرور» في جبال القل الحصينة، وباعتباره منطقة محررة، بها مخابئ وملاجئ، وبدأت الاستعدادات بها من تحضير لآلات الرقن والسحب والأوراق والأقلام، وجهزت المراكز للمبيت والتموين بسرّية تامة، إلا أنّ استشهاد بن بولعيد ودخول المنطقة الأولى في مشاكل كثيرة بعد ذلك حال دون استمرار الاتصالات وتوقفت إلى غاية وصول رسالة من العاصمة إلى المنطقة الثانية تعلمها بأنّ مكان انعقاد المؤتمر هو وادي الصومام بالمنطقة الثالثة(القبائل)، وذلك يوم 20 أوت 1956، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المنطقة الرابعة تلعب دور المنسق بين المناطق الخمس!

وسيكون للدعم المعنوي والسياسي والمادي الذي قدّمه زيغود، بتأثير من بن مهيدي، إلى عبان رمضان (مهندس المؤتمر) تداعياته فيما بعد، وسوف تدين البعثة الخارجية (بن بلة وبوضياف) مؤازرة زيغود لعبان وكريم بلقاسم وبن مهيدي، وتغيب عن أشغال المؤتمر ولا تشارك فيه!

توجه زيغود ومعه بن طوبال، وبن عودة، وحسين رويبح، وإبراهيم مزهودي، وعلي كافي، نحو المنطقة الثالثة وقد كان هذا الأخير مكلفا بالأمن خلال سيرهم[4] ومعه كلّ من بوغريرة علاوة ولطرش عمار وبولحبال أحمد وبولعسل أحمد ولعتر بوجمعة وكعبور علي وآخرون، وقد استضافت

---

[1]–محمد حربي، **المصدر السابق**، ص147.

[2]–محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، **المرجع السابق**، ص52.

[3]–يبدو أنّ الخلاف اتسع واشتّد بين بن عودة وسكان المنطقة، بعد الحكم بالإعدام الصادر في حق كل من ناجي ابراهيم وناجي عمر. ينظر، الطاهر سعيداني، **المصدر السابق**، ص42.

[4]–تساؤلات عديدة تطرح حول عودة كافي إلى المنطقة الثانية، وهو القائد العسكري المكلف بتأمين الوفد المشارك، بعد ثلاثة أيام فقط من انطلاق أشغال المؤتمر بدافع أن طائرة محملة بالسلاح ستنزل حمولتها بجهة وادي الزهور ثم بدوار بني صبيح، إلاّ أنّ شيئا من ذلك لم يحدث؟! ينظر علي كافي، المصدر السابق، ص ص135، 136، وكذلك، إبراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص91.

جيجل الوفد المتجه نحو منطقة القبائل[1]، حيث سيستقبلهم على الحدود المسؤول قاسي، ولم يكن الوصول إلى مكان انعقاد المؤتمر سهلا بالنسبة للوفود المشاركة[2]، فقد نجا بأعجوبة وفد الشمال القسنطيني من كمين لعناصر من الجيش الفرنسي حسب علي كافي[3].

وتمّ ((تضليل)) وفد ناحية سوق اهراس وحرمانه من المشاركة في المؤتمر كما ورد في مذكرات الشاذلي[4]، في حين أنّ كافي يرجع سبب غياب القاعدة الشرقية عن المؤتمر يعود إلى مشاكلها الداخلية، وأنّ المنطقة الثانية هي من مثّلتها[5]. وتبخّر أمر حضور بعثة الخارج، (بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، خيضر)، بين تهمة مهندسي المؤتمر (عبان، بن مهيدي، وكريم بلقاسم)، لهم برفضهم الدعوة للحضور، وبين تهمة الإقصاء التي طالتهم من طرف منظمي المؤتمر الذين لم يوجهوا لهم الدعوة للحضور. بحجة أنّ الوضع على الحدود لا يسمح لهم بالعبور بسلام إلى أرض الوطن، وهو ما سيظهر جليا في رفضهم لقرارات المؤتمر، خصوصا وأنّ المبادرة لم تكن من طرفهم[6]؟!

وفي 20 أوت 1956 عقد المؤتمر جلساته في بواد الصومام آقبو بأوزلاقن ببجاية، بحضور ستة عشر ممثلاعن المناطق المشاركة، ستّة منهم جاؤوا من الشمال القسنطيني وهم زيغود يوسف، بن طوبال، بن عودة، علي كافي، إبراهيم مزهودي، حسين رويبح، وأربعة من منطقة القبائل، كريم بلقاسم، محمدي السعيد، آيت حمودة عميروش، وقاسي، وثلاثة من المنطقة الرابعة، عمران، الصادق دهيليس، سي امحمد بوقرة، وواحد من الجنوب هو علي ملاح، ويضاف إليهم المشرفين

---

[1]–بورمضان عبد القادر، ((تطور التنظيم العسكري بالولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام، منطقة جيجل نموذجا))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 180، نوفمبر 2015، ص41.

[2]– لم تتمكن القاعدة الشرقية من المشاركة في المؤتمر، فبحسب الشاذلي بن جديد فإنّ وفدها المتكون من عمار بن زاودة (ممثل القالة) وحفناوي رماضنية (ممثل سوق اهراس)اتقى ببعض مسؤولي الشمال القسنطيني (الطاهر بودربالة وربما علي كافي أيضا) فأخبرهما أن المؤتمر انعقد وانتهى وأخذا منها تقارير القاعدة الشرقية، وكان ذلك في حدود شهر جوان 1956، والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل محتوى التقارير هو من حرم القاعدة الشرقية من المشاركة؟! أم أنّ رغبة المنطقة الثانية في إبقاء القاعدة الشرقية تابعة لها هو السبب في ذلك؟! ينظر ذلك في مذكرات الشاذلي، **المصدر السابق**، ص ص85، 86.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص128.

[4]–الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص86.

[5]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص130.

[6]–حول التحديات التي واجهت مؤتمر الصومام 1956، ينظر مصطفى هشماوي، **المرجع السابق**، ص ص24-31.

على المؤتمر عبان، وبن مهيدي. إلاّ أنّنا عندما نطلع على محضر المؤتمر نجده يشير إلاّ إلى ستّة مسؤولين فقط[1] وهم: عبان، بن مهيدي، كريم، أوعمران، زيغود وبن طوبال. وهؤلاء هم الذي سيسنون قوانين جبهة وجيش التحرير الوطني، أي قوانين الثورة التحريرية[2]؟!. مع العلم أنّ المنطقة الأولى (الأوراس) لم تحضر أشغال المؤتمر،حيث وصل عمر بن بولعيد إلى المنطقة الثالثة على رأس مجموعة من الجنود ولم يمكث لحضور المؤتمر، وتعددت التفسيرات حول ذلك، فعلي كافي يقول بأن بن عمر بن بولعيد تجنّب البقاء في المؤتمر خوفا من احتمال محاكمته بتهمة ما جرى في الأوراس[3]، بينما ((جلبار مينييه)) يذكر أن عمر بن بولعيد أراد الترويج لنفسه لخلافة أخيه على رأس المنطقة الأولى (الأوراس-اللمامشة)[4]، ومهما يكن من أمر فإنّ عمر بن بولعيد وافق على كلّ ما يقرره المؤتمر على الرغم من أنه لم يكن مفوضا عن المنطقة الأولى؟!

كانت النقطة الأولى في جدول أعمال المؤتمر هو وضع حدّ لاتخاذ القرارات الانفرادية وبلورة برنامج وهياكل تنظيمية[5]، ثمّ جرى الانتقال إلى تقارير المناطق التي استخلص منها ندرة السلاح وسيطرة أسلحة الصيد، وأنّ منطقة وهران هي الأفضل تجهيزا إلا أنّ وضعها المالي ضعيفا، وهو ما يعني أنّ الاتصال بسكانها فيها ضعيف، وأنّ تجذّر الحركة السياسية في الشمال القسنطيني والقبائل قوي،وأنّ عدد مناضلي الجزائر العاصمة والقبائل ضخم (ربما دخل في تعدادهم عناصر التموين والإيواء...)[6].

---

[1]-يبدوأنّ هناك اجتماعات مصغرة انعقدت على هامش المؤتمر، حيث يقول أحد المشاركين:((شرعنا في الأعمال يوم الثلاثاء 14 أوت 1956وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه، فكانت اجتماعات مضيقة ولم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر...))، ينظر ازغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص120.

[2]-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص149.

[3]-علي كافي، **المصدر السابق**، 129.

[4]-Gilbert Meynier, **op.cit**, p 392.

[5]-تقع وثيقة الصومام في إحدى عشرة صفحة مضروبة على الآلة الراقنة من مقياس 12×27، يضاف إليها صفحة الغلاف التي كتب في وسطها وفي أعلى الصفحة الأولى على اليمين الشعار التالي:"جبهة التحرير الوطني- هيئة التنسيق والتنفيذ"، وقد كتبت الوثيقة أصلا باللغة الفرنسية ثمّ ترجمت إلى اللغة العربية، ينظر حول ذلك، يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، من وثائق ج.ت.و، **المرجع السابق**، ص15.

[6]-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص150.

عرضت المنطقة الثانية تقريرها على مؤتمر الصومام، والذي تضمّن المعلومات التالية:1669 جنديا،و5000 من الأنصار (المسبلين) بعدما كان لا يتعدى ال100 مجاهد مع بداية الثورة[1]، ولديهم 338 سلاحا حربيا[2] و3750 بندقية صيد، و203500,000 ف.ف.ق، وكانت معنويات المجاهدين مرتفعة جدّا، كما تمّت الإشارة إلى أنّ الجهة المحاذية للحدود مراقبة من طرف الأوراس، مع أنه كان من المقرر منذ بداية الثورة أن تكون الجهة التي تمتد من القالة إلى سوق اهراس تابعة للشمال القسنطيني[3]، وقد قرأ التقرير زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية. وتمّ خلال المؤتمر تبنيّ ولأول مرة في تاريخ الجزائر ما يسمى بالمجالس الشعبية التي تعدّ اللبنة الأولى للتنظيم الإداري والسياسي، حيث كانت المنطقة الثانية أول من عرفت هذا النظام.

وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وقعت مناقشات حادّة بين وفد المنطقة الثانية وعبان رمضان عندما قدّم انتقاداته اللاذعة حول هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، واتهم قادتها بأنهم أرسلوا الشعب إلى الموت، فجاء الردّ من بن طوبال الذي صعّد في لهجته قائلا:«...إنّنا قمنا بالهجمات وإذا تطلب الأمر منّا مرّة أخرى فإننا سنعيدها ...»، وأظهر وفد المنطقة الثانية بعض الاشمئزاز من بعض القرارات، إلاّ أنّه لم يكن بشكل علني[4]!.

وانتهى المؤتمر بالخروج بعدّة قرارات تنظيمية وسياسية وعسكرية، ففي الجانب التنظيمي أُدخل بعض التحوير الخفيف على التنظيم السابق، حيث أصبحت المنطقة تسمى الولاية، واحتفظ بالترقيم السابق، على أن تكون الأوراس نقطة الانطلاق، ويتم الترقيم عكس عقارب الساعة. والولاية بدورها تتكون من عدة مناطق، وتُرك تحديدها لقادة الولايات، وذلك نظرا لظروف ميدانية مختلفة تتحكم فيها التضاريس والكثافة السكانية والموارد المعيشية وغيرها. كما أنّ المنطقة تُقسّم إلى عدد من النواحي، والنواحي إلى أقسام، كما حُددت رتب القيادات من الولاية إلى القسم.

1–ينظر مختصر تقرير المنطقة الثانية في أزغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص273.

2–محمد حربي، **المصدر السابق**، ص150، 151.

3–أزغيدي، **المرجع السابق**، ص273.

4–بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، المرجع السابق، ص40، ومصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر الصومام، **المرجع السابق**، ص ص31،24.

وكانت الرتب الستّة في سلك الضباط، وثلاث في سلك ضباط الصف. وكان المبدأ العام في القيادة هي القيادة الجماعية، وكان مبدأ رئيس وثلاث نواب يشمل كل التشكيلات من أصغر تشكيل إلى أكبر تشكيل في جيش التحرير وحتى في وحدات القتال.

بعدها تمّ التطرق إلى وضع الهياكل السياسية العليا للبلاد، وكان الاقتراح الوحيد المقدم للحاضرين هو ما حَضَّرَهُ عبان رمضان، وكان مقسما إلى قسمين، قيادة تشريعية، وقيادة تنفيذية، وكانت مرفقة بثلاثين (30) اسما[1]، وبعد أخذ وردٍّ أضيف منصب ثانٍ للولاية الثانية، وأصبحت القائمة تضمّ أربعة وثلاثين عضوا، نصفهم أساسي والنصف الآخر إضافي. لكن في الواقع لم يكن هناك فرق بين الأساسي والإضافي، فكلهم أعضاء، من ذلك أنّ بعض الإضافيين أصبحوا أعضاء في أعلى سلم القيادة. ثمّ وقعت محاولة لوضع بعض القواعد العامة، قانون أساسي، لتلك القيادة التي أخذت اسم ((المجلس الوطني للثورة الجزائرية))[2]. حيث نصّت القواعد العامّة على أنّ المجلس الوطني يجتمع مرّة كلّ سنة بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بطلب من نصف أعضائه زائد واحد، ولا تكون مداولاته صحيحة إلاّ إذا حضر أكثر من اثنا عشرة (12) عضوا أساسيا أو إضافيا (و12 أقل من النصف؟!)، والمجلس الوطني هو السلطة الوحيدة المخولة لوقف القتال أو التفاوض. ثمّ اختيرت قيادة توضع على رأس المجلس، ووقع اعتناء كبير في اختيار الاسم حتى لا يشتم منها رائحة رئيس أو رئاسة أو قائد، وذلك بسبب العقدة المتبقية من حزب الشعب ومصالي، وسمّيت ((لجنة التنسيق والتنفيذ))، ولم يشر القانون الأساسي للكيفية التي تُعيّن بها أو كيف تُنتخب أو مدّة عهدتها، كلّ ذلك بقي غامضا. ويقال أنّ تعيين أعضائها تمّ بين كريم وعبان بعد انصراف الحاضرين، وكانت اللجنة تضمّ خمسة (5) أعضاء (عبّان، كريم، بن مهيدي، بن خدّة بن يوسف، سعد دحلب)، وخُوّلت لها صلاحيات الإشراف على كلّ أجهزة الثورة، وعلى كلّ القرارات، فكانت السلطة التنفيذية الوحيدة، وكانت تعيّن قادة الولايات ونوابهم وتنهي مهامهم[3].

---

[1]–كان بين يدي بن مهيدي رسالة موجهة من البعثة الخارجية حَدّدت قائمة بـ12 قياديا ربطتهم بوظائف محددة، لكن عبّان اعترض عليها، ينظر هشماوي، **المرجع السابق**، ص ص24، 25.

[2]–هو الاسم الذي أطله مصالي الحاج على قيادة الحزب بعد حلّ اللجنة المركزية، ينظر، هشماوي، **المرجع السابق**، 25.

[3]–يحي بوعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962، **المرجع السابق**، ص25.

وكانـت اللـوائح السياسـية الأخـرى تخضـع كثـيرا لإعـلان أوّل نـوفمبر غـير أنـه كـان يميـل إلى ((اللائيكيـة))، وذلـك لم يكـن في إعـلان نـوفمبر، ويُـذكر أن زيغـود وإبـراهيم مزهـودي هـددا بالانسـحاب مـن المـؤتمر، إلا أنّ تبريـر عبـان لتلـك ((اللمسـة اللائكيـة)) في أرضـية الصـومام نجـح في تجاوز ذلك الاختلاف عندما تمكن من إقناع رفاقه بأنّ ذلك التغيير كان يهدف إلى تسهيل الجهود الرامية إلى احتواء اليساريين الجزائريين وكسب تأييد المعتدلين والرأي العام الفرنسي[1].

واتخذ وقتها قرار بأن القيادة تتمركز في العاصمة، وجاء قراري ((أولوية السياسي على العسكري)) و ((أولوية الداخل على الخارج)) من التحديات التي واجهت المؤتمر. واعتبارا من 1959 سوف لـن يكـون لكلّ قيادة مكـان قـار، وسوف تخرج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج منذ 1957 (بعد معركة العاصمة)، وبعد ذلك بدأ خروج أعضاء المجلس.و.ث.ج والتحاقهم بالخارج الواحد تلو الآخر. ولم يبق منهم منذ أوائل 1958 أيّ واحد داخل الوطن عدا أولئك الذين أضيفوا فيما بعد، أو دخلوا بعد مؤتمر طرابلس سنة 1962.

وتعرّض المؤتمر كذلك إلى منطقتين كانتا محلّ نزاع وهما مدينة الجزائر ومدينة سطيف، فاتخذ القرار بجعـل مدينـة الجزائـر مسـتقلة، وفُصـلت عـن المنطقـة الرابعـة دون أن تهيكـل علـى نمـط الولايـات، ولم يُعيّن مسؤول على رأسها وهي في السابق كانت تخضع لسلطة الشهيد بن مهيدي، ونفوذ عبـان. أمّـا مدينـة سـطيف فصِـيغ القـرار حولهـا صـياغة مبهمـة، لكنهـا في الواقـع ألحقـت بالولايـة الثالثة، حيث تقول الوثيقة:((...أمّا مدينة سطيف فتلحق بالولاية الثالثة، وتساعد الولاية الأولى والثانية بالإمدد...))[2].

أ–استشهاد القائد زيغود يوسف:

إنّ الروايـة الشـائعة حـول حادثـة استشـهاد زيغـود يوسـف، مفادهـا أنّ زيغـود الـذي كلّفـه مـؤتمر الصومام بحلّ مشكلة الصراع على القيادة في الولاية الأولى (الأوراس)، وتبليغ قرارات المؤتمر، وقبل التوجه نحو منطقة الأوراس لتأدية مهامه الموكلة إليه في المؤتمر، قام بزيارة أهله في دوار الصوادق الـذين غـادرهم يـوم 21 سـبتمبر 1956 ، متجهـا نحـو بيـت المناضـل زيـدان أو عمـار بـوالزرد في المكـان المسـمى الخربـة أو دوار الحمـري في ضـواحي بلـدة سـيدي مزغـيش، حيـث قضـى ليلتـه

---

[1]–عبد النور خيثر، **المرجع السابق**، ص151.

[2]– مصطفى هشماوي، **المرجع السابق**، ص ص24-26.

بين 22 و23 سبتمبر هناك، وصادف في تلك الليلة أن كانت إحدى فرق الكومندوس الفرنسية قد ألقت القبض على أربعة مناضلين من إحدى المناطق القريبة من سيدي مزغيش، وفي طريق عودتها- الفرقة العسكرية- اصطدمت بزيغود ومجموعة من عناصر جيش التحرير كانوا معه، وبعد اشتباك غير متكافئ استشهد زيغود وبعض مرافقيه وهم، بوجمعة لباردي، عبد الله شاوش، عبد الله لعليوي، الساسي حداد، فردي العبدي، بوجمعة حسين، أحمد رامول، بورحالة الحواس. وأسر البعض الآخر وعددهم أربعة. وأما الذين حضروا الواقعة واستشهدوا فيما بعد فمنهم بوخميس أحسن[1] .ويقول بن طوبال في لقاء بقصر الثقافة في 23 سبتمبر 2001، أنّ زيغود يوسف عندما غادرهم قال لهم غاضبا:« لقد خسرنا الثورة وانتهى...لكن واصلوا الكفاح من أجل الاستقلال»[2].

وعلى عكس ما هو رائج منذ فترة طويلة حول حرق زيغود للوثائق[3] التي كانت بحوزته قبل استشهاده، فقد تمكنت قوات الاحتلال من وضع يدها على وثائق هامة خاصة بمنطقة الشمال القسنطيني وهي: كراس أصفر اللون، كراس شخصي خاص بزيغود، وسِجِل بُنّي، وتوكيل جيش التحرير الوطني لزيغود، وتعيين بن عودة في وفد جبهة التحرير الوطني بتونس، وقائمة إطارات الشمال القسنطيني، وقائمة اسمية للقادة بالولاية الأولى، وورقتان وبرنامج عمل، وجدول أعمال، وكراس أصفر خاص ببوجمعة لباردي[4].إنّ العديد من البرقيات مؤرخة في 23 و24 أوت 1956 تحدثت عن نشاط زيغود يوسف وانتقاله من الميلية إلى جيجل، وبالتالي فإنّ فرضية القضاء العفوي على زيغود يوسف مستبعدة جدا. بل هي عملية متابعة طويلة أخذت منحى تصاعدي

---

[1]-بلقاسم بواشرية، «استشهاد البطل زيغود يوسف- واقعة الحمري 23 سبتمبر 1956»، **الملتقى الدولي التاسع حول "البطل زيغود يوسف والثورة الجزائرية"**، 10 و11 ديسمبر 2014، بجامعة سكيكدة.

[2]-منتصر أوبترون، «بن طوبال، شبح عبان منعنا من السلطة عام 1962»، **المرجع السابق**، ص6.

[3]-يذكر المجاهد الأمين خان أن زيغود أخبره بأنه سيرافقه في مهمته التي كلفه بها مؤتمر الصومام في الولاية الأولى، إلاّ أن ذلك لم يحدث، كما لا ينفي خان مسألة حرق زيغود للوثائق التي كانت بحوزته، والتي تشتمل على مقررات مؤتمر الصومام، وأن قوات الاحتلال لم تتعرف عليه، وأنهم حملوه ورموه في المنطقة العمرانية حتى جاء السكان وتعرفوا عليه من سحنته أنه القائد زيغود، ينظر، الأمين خان، ((الرئيس علي كافي بريء من دم الشهيد زيغود يوسف))، **المرجع السابق**، ص21. لكن في اعتقادي أنّ زيغود لم يتمكن من حرق كافة الوثائق نظرا لعامل المباغتة من طرف قوات الجيش الفرنسي التي استرجعت ما تبقّي من الوثائق.

[4]-علاوة عمارة، المسيرة النضالية، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، **المرجع السابق**، ص343.

في فترة انعقاد مؤتمر الصومام إلى غاية استشهاده. ومنذ استشهاد ديدوش أصبح كل من الدرك، الجيش والشرطة يتدخلون معا للبحث عن المختفين[1].

ومراسلات أخرى توصف بأنها سرية (SECRET) تبيّن توقّعات وتضارب المعلومات حول من سيخلف الشهيد زيغود يوسف على قيادة الشمال القسنطيني. فآخر برقية أين تتأكد السلطات الاستعمارية من أنّ خليفة الشهيد زيغود يوسف هو عبد الله الميلي (Abdalah de Mila) وهو عبد الله بن طوبال[2]. ويذكر كافي أنه قبل توجه زيغود لزيارة عائلته عقد اجتماعا وحددّ المسؤوليات، وأقرّ بأن يكون لخضر بن طوبال قائدا للولاية في غيابه[3].

ب- تطبيق الولاية الثانية لقرارات مؤتمر الصومام:

لقد تبنى مؤتمر الصومام محتوى التقرير الذي تلاه زيغود يوسف باسم المنطقة الثانية، خصوصا ما تعلق بالجانب التنظيمي منه، وأكدّ المؤتمر على ((النظام)) أو ((المجالس الشعبية))، التي كوّنتها قيادة الشمال القسنطيني على مستوى الأرياف انطلاقا من المشتة إلى القرية إلى الدوار، حيث جرى تعميمه على باقي الولايات، وقد كان هذا النظام مقتبسا من التنظيم الذي أقامه حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د[4].

سوف لن يشهد زيغود عملية تنفيذ قرارات مؤتمر الصومام على أرض الواقع بالولاية الثانية، لأنه سيستشهد في 23 سبتمبر 1956 بمطقة الحمري قرب سيدي مزغيش وهو في طريقه لإنجاز مهمة كلّفه بها المؤتمر والمتعلقة بحلّ بعض المشاكل العالقة على مستوى الأوراس وقيادتها.

وفي هذا الصدد يذكر المجاهد شيبوط في شهادته أنّ زيغود أرسل إليه ولصالح لعوج من بلاد القبائل رسالة مكتوبة بخط يده احتوت على ملاحظات حول المنطقة وبها أيضا طلب بضرورة تعيين صناديق بريدية، ويضيف بأنه ما لبث أن لحق بهم زيغود والتقوا جميعا في مشتة بورطل

---

[1]-ابراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص30.

[2]-حسان مطاطلة، ربورتاج (زيغود يوسف-ديدوش مراد) ((معلومات لم تخطر ببالك))، القناة الأرضية الجزائرية. **www.youtube.com** يوم 23 فيفري 2017 سا 10 و40 د.

[3]-مذكرات الرئيس علي كافي، **المصدر السابق**، ص138.

[4]-ينظر مقالي بعنوان:((**من مصادر التنظيم السياسي خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د -أنموذجا-**))، في مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثليجي، الأغواط، عدد4، جوان 2016، ص ص395-419.

في دوار بني صالح، حيث سيتوجه بعدها زيغود إلى عائلته بدوار الصوادق في 20 سبتمبر1956[1].

وستأتي إذًا قرارات مؤتمر الصومام بالتنظيم الرابع للشمال القسنطيني الذي أصبح منذ ذلك الحين يسمى ((بالولاية الثانية)) وقد رسم المؤتمر حدود الولاية كمايلي: في الشمال من القالة إلى سوق الاثنين، ومن الجنوب سطيف–طريق الجزائر–قسنطينة إلى القرزي، وتمتد إلى الحدود التونسية مرورا بسيقوس وسدراتة ومداوروش، وفي الغرب سطيف خراطة سوق الاثنين، وفي الشرق الحدود التونسية[2]. وفي مشتة الجازية في دوار أولاد عطية في النصف الثاني من شهر أكتوبر 1956 انعقدت سلسلة من الاجتماعات المطولة (كافي أطلق عليها مؤتمرا)[3] لإعادة هيكلة منطقة الشمال القسنطيني وفق قرارات مؤتمر الصومام[4].حيث ستشرع القيادة الجديدة للولاية الثانية في شرح تلك القرارات التنظيمية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والصحية من طرف الوفد المشارك، ومن أجل ذلك انعقد اجتماع في((دار بوعنزة)) في ناحية وادي الزهور بغرب القلّ حيث وُزّعت تعليمات إلى قادة المناطق لتطبيق تلك القرارات [5]، وحول ذلك يفيدنا المجاهد إبراهيم راس العين بشهادة في غاية الأهمية:((... مع بداية شهر نوفمبر 1956 وصلتني دعوة لحضور اجتماع بدشرة بوداود تسالة فالتحقت هناك وعقد الاجتماع تحت إشراف العربي برجم وكان موضوع الاجتماع دراسة لوائح مؤتمر الصومام والشروع في تطبيقها...))[6]. والأمر نفسه حدث في باقي النواحي، ففي ناحية عنابة انعقد الاجتماع في ((قرباز)) في شهر فيفري من سنة 1957 ليدرس كيفية الإجراءات ولطبيق هذه القررات على أرض الواقع بالمنطقة الرابعة، وحضر هذا الاجتماع جميع المسؤولين المعنيين من جبهة وجيش التحرير بالناحية[7].

---

[1]–إبراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص92.

[2]–ينظر يحي بوعزيز، من وثائق ج.ت.و، **المرجع السابق**، ص16.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص138.

[4]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص283.

[5]–الأمين خان، ((الرئيس كافي بريء من دم الشهيد زيغود يوسف))، **المرجع السابق**، ص21.

[6]–إبراهيم رأس العين، مذكرات مجاهد، **المصدر السابق**، ص47.

[7]–محمد جندلي، سلطان بن الذيب، **المصدر السابق**، ص83.

ويذكر علي كافي أنّ مجلس الولاية كانت له بعض التحفظات حول قرارات المؤتمر، إذ أنه لم يرفضها، لكنّه تصرّف بأسلوبه الخاص، من ذلك أنّ مسؤولي الولاية رفضوا تعليق الرتب ولم يطبقوها في الولاية الثانية، واحتفظوا بالأسلوب القديم، لأنّ المسؤولين كانوا معروفين ومحترمين من طرف الجنود والشعب، وما الرتب والشارات إلاّ لتحديد المهام[1]. ويضيف بن عودة إلى ذلك بأنهم وعلى الرغم من الموافقة بسهولة على مبدأ أولوية الداخل على الخارج لأنه في نظرهم تحصيل حاصل، إلاّ أنهم تحفظوا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري وذلك لتداخل المهام السياسية والعسكرية في بداية الثورة، ويقول بن طوبال في هذا الصدد: ((...كنا كلنا مناضلين في الثورة وحملنا السلاح، فلا وجود لعسكريين وسياسيين...))[2]، كما تحفظوا على مبدأ العلمانية لتناقضها مع مبدأ الجهاد وأنها مسألة سابقة لأوانها، وتحفّظوا على أغلبية أعضاء المجلس و.ث.ج وعلى التنظيم العسكري المقترح[3].

على إثر استشهاد زيغود يوسف بالخربة بالحمري نواحي سيدي مزغيش والذي ترك أثرا بالغا في نفوس السكان والمجاهدين[4]، وجدت سلطات الاستعمار صعوبة في تحديد خليفة زيغود، حيث رشّحت أسماء عديدة منهم بن طوبال وبن عودة ومحمد الصالح ميهوبي.

وفي تقرير شهري لمصلحة الاتصال والاستعلامات الفرنسية مؤرخ في سبتمبر 1956 يصف الوضعية العامة في الشمال القسنطيني بعد استشهاد زيغود بأنّ النشاط الثوري تراجع حيث لم يسجل أي عمل مسلح واسع النطاق، وقدرت نسبة التراجع ب30% بالنسبة للنشاطات الثانوية ماعدا في الشمال الغربي للمنطقة (جيجل-الميلية)، لكن الحضور والسيطرة السياسية ((للمتمردين)) لازالت قائمة. وحقق الجيش الفرنسي انتصارات ضد العصابات المسلحة، حيث قتل 317 من ((الخارجين عن القانون))، و13 عسكري فرنسيا. وأن عملية الاستعلامات قد تحسنت حتى في ناحية الميلية، وعموما فإنّ ((المتمردون)) لم يضعفوا كثيرا على مستوى

---

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص138، وينظر أيضا شيبوط، المصدر السابق، وبن طوبال، **المرجع السابق**.

[2]-منتصر أوبترون، **المرجع السابق**، ص6.

[3]- ينظر حول ذلك، شهادة بن عودة في،محمد عباس، ثوار...عظماء، **المرجع السابق**، ص221.

[4]-Elhadi Kimekem, **EL Milia, les souvenirs d'un ancien combattant de l'armée nationale de libération**, Casbah édition, Alger, 2016, p63, 64.

الامكانيات[1]. وتؤكد وثائق استرجعتها الفرقة 14 التابعة لقوات الجيش الفرنسي كانت بحوزة المجاهد حسران السعيد المسؤول السياسي لناحية عزابة والذي استشهد بناحية سان شارل يوم 4 أكتوبر1957 الحالة النفسية للجماهير والتي وصفتها التقارير بأن هناك ضجر كبير للمدنيين المسلمين، وقلق لدى قيادة ج.ت.و حول المحتشدات التي أقامها الاستعمار، والظروف المادية غير المستقرة التي يعيشها المسبلين[2].

وجاء توليّ بن طوبال لمنصب قائد الشمال القسنطيني متوقعا، وتمّ بسرعة ومن دون مشاكل تُذكر، وذلك من ميزات الولاية الثانية التي لم تعترضها مشاكل في هذا الجانب. فبن طوبال هو نائب زيغود يوسف، ولم يحتاج الأمر وقتها إلى معرفة هذا الرجل الذي كان على رأس مجموعات جيش التحرير، وعلى دراية بأحوال الولاية وتنظيم رجالها وبما يدور فيها، الشيء الذي ساعد على تماسك واستمرار الخط الثوري بالولاية الثانية، ولم يترك فراغا في القيادة أبدا منذ جانفي 1955 وإلى غاية 1962[3].

وعدم توصل سلطات الاحتلال وقتها إلى معرفة الخليفة الحقيقي لزيغود لدليل على عجزها في الوصول إلى معرفة الهيكلة الحقيقية لقيادات الشمال القسنطيني، والسرّية التي تميّز بها التنظيم الثوري بها. وكانت تتوقع واحدا من الأسماء السابقة الذكر. كما كانت تنتظر دخول قادة الشمال القسنطيني في صراع حول خلافة زيغود يوسف. إلى أن تأكدت في 27 نوفمبر 1956من خلال مخبريها وبصفة قطعية خلافة بن طوبال للقائد زيغود. حيث سبقت ذلك بلاغات من شرطة الاستعلامات العامة (PRG) بقسنطينة وملحقتها بعزابة مؤرخة في 19 نوفمبر 1956 تضمنت معلومات حول تقاسم صلاحيات القائد زيغود بين بن عودة في الشؤون العسكرية وكافي علي بن حسين (المدعو حساني) في الشؤون السياسية، وورد اسم

---

[1]–Etat Major Mixte, centre de liaison et d'exploitation, n°1048, évolution de la situation en septembre 1956, dans la zone du nord constantinois, synthèse mensuelle de la 14° D.I.

[2]–Traduction de ((rapports sur le moral)) saisi sur le corps de Hasrane Said, responsable politique de la Nahia de Jemmapes abattus le 4.10.1957 dans le secteur de St Charles, transmis par le 14° DI sous le n°4.834/14DI/2 en date 15.11.1957, 1H4407/D2.

[3]–عمار قليل، ملحمة ...ج2، **المصدر السابق**، ص167.

محمد الصالح ميهوبي الذي تولى بعض المسؤوليات بناحية السمندو[1]. إلا أنّ سلطات الاستعمار ستتمكن قبل نهاية شهر نوفمبر 56 من معرفة خليفة زيغود، وقد جاء ذلك الاستخلاف تنفيذا لوصية تركها زيغود[2]. واستطاع القائد بن طوبال ورفاقه من تجاوز محنة فقدان القائد زيغود وأعادوا الهيكلة السياسية والإدارية والعسكرية.

ج- من هو القائد سليمان بن طوبال؟:

ولد سنة 1923 بميلة بالشرق الجزائري، في عائلة متواضعة، كان ابوه فلاحا صغيرا، انضم على حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، والتحق بالمنظمة الخاصّة بين سنتي 1947 و1948. أصبح من المبحوث عنهم بعد اكتشاف وتفكيك المنظمة الخاصة سنة 1950. ولم يدخل بن طوبال سجن الاستعمار أبدا[3].

توجه إلى الأوراس وبقي هناك في جبالها مع ناجين آخرين من حملة التفتيش الواسعة التي قامت بها الشرطة(عبد السلام حباشي، رابح بيطاط، عمار بن عودة)، وهناك تعرّف على مصطفى بن بولعيد، وبشير شيحاني وعجل لعجول[4].

انضم المدعو لخضر وسي عبد الله إلى مجموعة الـ22 بدعوة من بوضياف. وعشية اندلا ع الثورة 1954، أصبح مسؤولا عن الناحية الأولى (ميلة) من المنطقة الثانية خلفا لبن عودة الذي حُوِّل إلى الناحية الثالثة (عنابة). كان ضمن قيادة الشمال القسنطيني إلى جانب ديدوش ثمّ زيغود، شارك في هجومات 20 أوت 1955، وكان ضمن الوفد المشارك في مؤتمر الصومام بقيادة زيغود يوسف، عُيّن ضمن أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومنذ سبتمبر 1956 خلف زيغود بعد استشهاده على رأس الولاية الثانية. غادر العقيد بن طوبال الجزائر رفقة كريم وبن خدّة اللذان مرّا عبر تراب الولاية الثانية في أوت 1957، أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، مكلف بدوائر الداخل (أي بمنظمة فدرالية ج.ت.و في فرنسا وتونس والمغرب)،

---

[1]-PRG de Jemmapes, source agent occasionnel, B/3, 18/11/1956.

وثيقة قدمها لي الدكتور علاوة.

[2]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص138.

[3]-منتصر أوبترون، **المرجع السابق**، ص6.

[4]-عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص74.

واحتفظ بهذه المسؤولية في أوّل حكومة مؤقتة (1958-1959)[1]، وفي الثانية (1960-1961). وفي الثالثة أصبح وزيرا. كان ضمن الوفد المفاوض في لي روس وفي إيفيان الثانية. وخلال أزمة صيف 1962 اعتقل من طرف مجموعة العربي برجم[2]. توفي في سنة 2010، وله مذكرات لم تنشر بعد.

يتميز بن طوبال بذكاء خارق، خاصة فيما يتعلق بحرب العصابات، وبالتنظيم، قصير القامة، صارم ودقيق، عيناه مشدودتان (ضيقتان) عيناه تتلصص من دون تعب، والتي سوف تجعله يلقب ((بالشنوي))، فيزيولوجيا شكله أسياويا، عنيد وشديد المراس، رجل ثورة ومُهاب، ذو لياقة بدنية، بالإضافة للتعليمات التي يقدمها بصوت خافت، مضبوطة ومتناغمة، لها صدى مثل المظهر الفيزيولوجي للرجل، لا يرحم، صاحب نظرة باردة ومحترز[3]، قراراته تصدر بعد المعاينة والتقدير (منظر القسوة)[4].

المبحث الثاني:الهيكلة التنظيمية(1956-1958):

---

[1]-من أطرف ما روي عن لخضر بن طوبال أن صحافيا غربيا أجرى حوارا مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس، وكان بن طوبال يجلس إلى جانب فرحات طيلة وقت المقابلة، فلمّا عاد إلى بلده، كتب في صحيفته أنّ مسؤولين صينيين يقدمون يد العون إلى الجزائر، بدليل أنّ رئيس الحكومة المؤقتة يجالس صينيا، ولم يكن ذلك الصيني سوى بن طوبال الذي تشبه عيناه عيون الجنس الأصفر في أقصى شرق آسيا. ينظر، منتصر أوبترون، **المرجع السابق**، ص7.

[2]-عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص74.

[3]-Archives d'Algérie, n°11 aout 2005, **op**.**cit**, p7.

[4]-Jaques Duchemin, **op. cit**.

1-الهيكلة السياسة والإدارية للولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام (1956):

آلت القيادة إذا إثر استشهاد زيغود يوسف إلى نائبه العقيد لخضر بن طوبال الذي أصبح القائد العام والمسؤول السياسي والعسكري للولاية الثانية، ويساعده في الشؤون العسكرية علي كافي، وعلاوة بن بعطوش في الشؤون السياسية، وفي اجتماع للقيادة الجديدة انعقد في وادي الزهور نهاية سبتمبر 1956 نوقشت المستجدات على مستوى القيادة وكيفية إيصال قرارات المؤتمر، وشُرع إثر ذلك في شرح قرارات المؤتمر وتطبيق ما اتفق عليه خصوصا ما تعلّق بالتقسيم الجغرافي (المجالي) الجديد واستحداث الهياكل الجديدة وهي الولاية والمنطقة والناحية والقسمة[1].

وكان مجلس الولاية في بداية الأمر يتكون من أربعة أعضاء ثم من خمسة يُدير أربع مناطق، وكل منطقة على رأسها مجلس يتكون هو بدوره من خمسة أعضاء، وتتفرع المنطقة إلى نواحٍ، يتولى كلّ ناحية مجلس متكون من خمسة أعضاء ويضم المجلس قائدا عاما ومسؤولا عسكريا وآخر سياسيا[2] ومسؤولا للاستعلامات والتموين، وكل ناحية تتكون من ثلاث إلى أربع قسمات، ولكل قسمة مجلس، والقسمة تشرف على مجموعة من القرى، والقرى تتبعها الدواوير، والدواوير تضم مجموعة من المشاتي. كما تمّ تشكيل "مجالس شعبية" بالدواوير، ويتكون كل مجلس من مسؤول عام وأربعة أعضاء يتولى كل واحد منهم أحد الميادين الأربعة المال، الأخبار، التموين، والأمن، ويساعد المجلس في كل دشرة مشؤول ونائب له لتبليغ أوامر الثورة وجمع الاشتراكات الشهرية[3]. وكانت الرتب على مستوى القسمة موزعة كمايلي: رئيس القسمة برتبة مساعد، ورئيس العمليات العسكرية برتبة رقيب، والمسؤول السياسي برتبة رقيب أول، ومسؤول الاتصال برتبة رقيب أول[4].

---

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص139، وأشار الدكتور علاوة في كتابه، محمد الصالح ميهوبي، ط2، المرجع السابق، ص349، إلى أنّ تطبيق قرارات مؤتمر الصومام في الولاية الثانية لم يتم قبل 8ديسمبر 1956، وهو تاريخ استشهاد ميهوبي.

[2]-CABINET DU PREFET, travail de synthèse très intéressant de la 14° DI et concernant l'organisation rebelle a noter, **وثيقة قدمها لي الدكتور علاوة عمارة**

[3]-إبراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص49، 50.

[4]-Rabah Lala, **Mémoire d'un combattant du FLN ((Wilaya2))**, dar elmountakhab, Alger 2014, p257.

ومع بداية جانفي 1957 جرى إعادة تشكيل مجلس الولاية، فنظرا لمهمّات بن عودة[1] وإبراهيم مزهودي في تونس[2] استعان بن طوبال بحسين رويبح مسؤول المنطقة الأولى ويساعده في ذلك العربي برجم ومسعود بوعلي، وأسندت المسؤولية العسكرية للولاية الثانية لعلي كافي[3]، والشؤون السياسية لعلاوة بن بعطوش، وتولى الطاهر بودربالة لمدعو العنابي مسؤولية مصلحة الاتصال والأخبار. وضمّ المقر العام للولاية في تنقلاته كلّ من الشيخ بلقاسم قريس وبن يزار حسين وبن بعطوش علاوة وعبد الرحمان خان المدعو الأمين، وعبد اللطيف حسين، وثلاثة أعوان اتصالات[4]. وتفيدنا شهادة المجاهد بوالطمين عن الحالة التنظيمية للولاية الثانية سنة 1957 بأنها كانت في غاية الدقة والصرامة، فقد كان لكل قسم ولكل ناحية ولكل منظمة إدارتها، وتكون في الغالب متنقلة أو عملها إداري بحت[5]. وكان مجلس الولاية يجتمع في دورة عادية ثلاث مرات في السنة، وفي دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة، ويجتمع مجلس المنطقة مرة واحدة كل خمس وأربعين يوما، وكل ثلاثين يوما (شهر) يجتمع مجلس الناحية، ناهيك عن الاجتماعات الطارئة، ويبلّغ مجلس الولاية التقارير النظامية إلى المناطق والنواحي مرة في كل اجتماعين[6]. وكانت التقارير في الولاية الثانية تعدّ بالفرنسية وتترجم إلى العربية، وأحيانا بالعربية وتترجم إلى الفرنسية، فحسين رويبح لم يكن يكتب بالعربية، بينما علي كافي كان يكتب

---

[1]–كُلّف بن عودة من طرف مؤتمر الصومام بمهمة جلب السلاح من تونس وبتبليغ قرارات المؤتمر، أين سيبقى في مصالح التموين والتسليح إلى غاية الاستقلال، ينظر محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص222، ص205. وهو ما أكدته الوثائق التي تمكنت منها قوات الاحتلال عند استشهاد زيغود يوسف والتي احتوت على تعيين بن عودة في وفد ج.ت.و بتونس، ينظر حول ذلك، علاوة عمارة، الشهيد ميهوبي، ط2، **المرجع السابق**، ص343.

[2]–خرج إلى تونس بعد مؤتمر الصومام مكلّفا بمهمة تسوية مشكلة قيادة الولاية الأولى، ثمّ استقرّ بها على رأس القسم العربي من مصلحة الإعلام والتوجيه، ينظر حول ذلك، محمد عباس،رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، **المرجع السابق**، ص394.

[3]– ذكر علي كافي في مذكراته بأنه صار القائد العسكري للولاية الثانية منذ خريف 1956.

[4]–10°Région militaire, 14° Division d'Infanterie, 2° Bureau (Constantine), Note de renseignement sur l'organisation et logistique rebelle de la W.2, 15 février 1957.FR ANOM, 93/159. وثيقة قدمها لي الدكتور علاوة عمارة

[5]–بوالطمين الأخضر جودي، "مذكرات مجاهد، الحلقة 12"، **المرجع السابق**، ص42.

[6]–قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية2، علي كافي، **المصدر السابق**، ص373.

بالعربية[1]. وتقوم كلّ قسمة بتحرير تقارير حول الحالة النفسية للجماهير، وحول الحالة العامّة المتضمنة الجانب العسكري والجانب السياسي وغيرهما، وتكون هذه التقارير شهرية[2]. وجاءت الهيكلة على مستوى المناطق على النحو التالي:

أ- المنطقة الأولى: ميلة:

أصبح النقيب حسين رويبح[3] مسؤولها السياسي والعسكري خلفا لبن طوبال الذي أصبح القائد العام للولاية، فيما أسندت الشؤون العسكرية للملازم مسعود بوعلي، وعادت الشؤون السياسية لمسعود بن الصم (الطاهيري)، وجاءت مصلحة الاتصال والاستعلامات من اختصاص الملازم العربي برجم[4]. وغالبا ما يكون قادة النواحي أعضاء في مجلس المنطقة، وكان بكل منطقة ثلاث (3)نواحٍ[5]. وكل ناحية تضمّ ثلاث أقسام (قسمات)، وقد يرتفع عددها إذا كانت هناك مدنا تستحق أن يشكّل بها قسما مسيّرا ذاتيا، ويسيّر كلّ هيئة من الهيئات المذكورة مجلس من أربعة أشخاص، بينهم مسؤول عام وثلاثة أعضاء للميادين السياسية والعسكرية والاتصال

---

[1]-جودي الأخضر بوالطمين، **شهادة مسجلة بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة،** 23ماي2010.

[2]-Traduction de «rapports sur le moral» saisi sur le corps de Hasrane Said, **op.cit**.

[3]-ولد في 22 جوان 1922 بجيجل في عائلة من التجار، انقطع عن دراسته في السنة النهائية من التعليم الثانوي ليخلف أباه في تسيير المحل. مناضل في حزب الشعب الجزائري ابتداء من سنة 1943، تولى مسؤولية خلية الحزب، اعتقل في 13 ماي 1945، وأخلي سبيله بعد ذلك بثلاثة أشهر، انضم في أوت إلى ح.إ.ح.د، منذ انشئها وشارك في تنصيب هياكلها، عضو نشط في المنظمة الخاصة بين 1947 و1948. اعتقل بجيجل وسجن مدة ثلاثة أشهر بعنابة سنة 1950، عاد بعد اخلاء سبيله إلى العمل السياسي كمسؤول قسمة جيجل، اعتقل من جديد في 4 نوفمبر 1954 ثمّ أطلق سراحه، ثمّ اعتقل بعد ذلك بشهر في 22 ديسمبر وأدين بعام ويوم حبسا، سجن بالكدية بقسنطينة، ثمّ نقل إلى سجن بربروس بالجزائر العاصمة. وما إن خرج منه في ديسمبر 1955 حتى التحق بالثورة بالولاية الثانية، وأوصى به عبان رمضان زيغود يوسف. تولى العديد من المسؤوليات السياسية والعسكرية، قائد منطقة، مستشار عسكري للناحية التي يقودها بن طوبال قبل أن يصبح رائدا، عضو مجلس الولاية ومحافظ سياسي، شارك في مؤتمر الصومام، استشهد يوم 9نوفمبر 1960 بالمكان المسمى "عين لبنى" بأعالي إيراغن. ينظر، عاشور شرفي، **المرجع السابق،** ص177. وينظر كذلك، Mohamed TOUMI, **op.cit,** p165.

[4]-عن العربي برجم قال بن طوبال:((...يعتبر الأخ العربي الميلي نائبي ضمن أبطال أول نوفمبر، خاض الثورة التحريرية سبع سنين ونصف متتالية 1954-1962، وهو من بين أفراد الفرقة التي لم يعرف الواحد منهم الممرض والطبيب لإسعافهم من الجروح..))، ينظر حول ذلك، بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، **المرجع السابق،** ص39، 40.

[5]- ينظر خريطة تنظيم مناطق الولاية الثانية في جزء الملاحق.

والاستعلامات[1]. وكان يوجد بالناحية حوالي 1050 عنصرا ثوريا (مجاهدا)[2]. وكانت المهمات الموكلة لفرق المسبلين واضحة تتمثل في حراسة ومراقبة عملية الحصاد والقيام بمهمة التموين مثلما كان العمل به في القسمة 2 من الناحية 2 التابعة للمنطقة 1 من الولاية2[3].(2122)[4].

قسّمت المنطقة الأولى المسماة (ميلة-الميلية) الواقعة غرب الولاية الثانية، مع الحدود مع الولاية الثالثة (القبائل) من الجهة الغربية، وتحدها من الجنوب الولاية الأولى (الأوراس)، قسّمت إلى ثلاث نواحٍ هي: الناحية الأولى (الميلية)، الناحية الثانية (جيجل)، الناحية الثالثة (فرجيوة- ميلة).

-الناحية الأولى: **الميلية "Région d'el Milia"** :

عيّن على رأس هذه الناحية أحمد بلعابد مسؤولا سياسيا (مدنيا) و**عسكريا** ((Chef civilo-militaire))، وسي محمد الخيري كُلّف بالشؤون العسكرية، والمسمى سي بلقاسم مسؤول سياسي، والرقيب "باي باي" مسؤول الاتصال والاستعلامات.

تضمّ الناحية ثلاث قسمات:

*__قسمة الشمال:__ ومسؤولها السياسي والعسكري علي دوحة ، ويساعده كمسؤول عسكري لمبوم حسين، وسي لخضر عتيق كمسؤول سياسي.

*__قسمة الجنوب الشرقي__:كانت تحت قيادة بوسمينة الطيب المسؤول السياسي والعسكري، ونائبه لخضر بوالكرشة المسؤول العسكري، ولحمر محمد بن الساسي المسؤول السياسي والذي سيستشهد في 18 ماي 1957، وعلوش عمار مسؤول الاتصال والاستعلامات.

*__القسمة الجنوبية الغربية__:كان قائدها السياسي والعسكري شعراوي مسعود، وبوليلة سعد المسؤول السياسي.

---

[1]-إبراهيم رأس العين، **مذكرات مجاهد، من مقاعد الدراسة بتونس إلى ملحمة الثورة بالجزائر، الأولوية لتحرير الوطن،** ط3، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013، ص47.

[2]-حفظ الله بوبكر، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958**، دار العلم والمعرفة، 2013، ص132.

[3]- Document récupéré les 28.29/7/1958 dans les ARRES, A/1, 1ER Semestre 1958, Wilaya 2, Mintaka1, Nahia2, Kasma2, GR 1H 1568/D1.

[4]- كان النظام الثوري يستعمل مثل هذه الأرقام في مراسلاته حتى يوحي للاستعمار، إذا ما وقعت بين يديه وثائق الثورة، بأن التنظيم واسع ويشمل كافة التراب الوطني، كما أنها تدخل في إطار العمل السري والبسيكولوجي للثورة.

–الناحية الثانية:جيجل:مسؤولها السياسي والعسكري الملازم بن زروال رمضان المدعو الحاج رمضان، ودخلي مختار المدعو البركة[1] مسؤولها العسكري والذي سيرتقي شهيدا في 19 سبتمبر 1957 بناحية الميلية[2]، وتضم الناحية ثلاث قسمات:

–قسمة زيامة منصورية:عُين على رأسها سي رابح المسؤول السياسي والعسكري، وكلّف بوسنة الطاهر بالشؤون العسكرية، والذي سيخلف سي رابح على أكثر تقدير على رأس القسمة، ويصير كرديد مسعود (سي مسعود الصيني) المسؤول العسكري، وعبد الرحمان المسؤول السياسي، وصالح الفرطاس على رأس مصلحة الاتصال والاستخبارات.

–قسمة الطاهير:تحت قيادة مختار البركة المسؤول السياسي والعسكري، ويساعده عاشور لبداعي مسؤول عسكري، محمد بوكبير مسؤول سياسي، وبوقليعة مختار مسؤول الاتصال والاستعلامات.

–قسمة جيجل:تحت قيادة خلافي خير الدين المسؤول العام السياسي والعسكري، وبوريدة الطاهر المسؤول العسكري، وبن زايدة الطاهر المسؤول السياسي، ومسؤول الاتصال والاستعلامات بوشنوف رابح.

وفي مرحلة لاحقة ولأسباب تكتيكية أنشئ القسم الرابع، وأنشئ به تنظيم سياسي وآخر عسكري (فدائي) حتى يتلاءم مع وضع المدينة وموقعها المتميز بالناحية كونها أكبر مدن الجهة من جهة، ولوجود موقع القائد العام لقوات الاحتلال بها من جهة ثانية، وقد تولى أمر التنظيم

---

[1]–من مواليد 2 ديسمبر 1929 بقرية أولاد عبد الله، التابعة حاليا لبلدية برج الطهر دائرة الشقفة ولاية جيجل (بلدية الطاهير المختلطة سابقا)، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1946 بمدينة عنابة تحت إشراف عمر بن زودة، ثم التحق بالمنظمة الخاصة سنة 1947 ونجا من الاعتقال عند اكتشافها سنة 1950، حيث عاد إلى مسقط رأسه، ومنه إلى العاصمة ثمّ عاد مرّة ثانية إلى عنابة، والتحق غداة اندلاع الثورة بمنطقة جيجل بعد أن أصبح مبحوثا عليه من طرف سلطات الاحتلال. ينظر، "الشهيد دخلي المختار المدعو البركة"، **مجلة أول نوفمبر** عدد 159، سنة 1998، ص32.

[2]–حول استشهاد دخلي مختار ينظر، المرجع السابق، ص32، وكذلك، شهادات حية مسجلة حول الشهيد دخلي مختار المدعو البركة، التلفزة الوطنية 2 نوفمبر 1986، اطلعت عليها بتاريخ 25 ديسمبر 2017، **www.youtube** Boumechta mohamed 2015.

السياسي بومعزة محمد، في حين تولى قيادة التنظيم الفدائي في البداية مقيدش عبد الكريم، ثمّ تلاه الشهيد عيسى حيرش[1].

– **الناحية الثالثة: فرجيوة – ميلة**: تولى قيادتها في بداية الأمر الملازم العربي بن رجم قبل أن يصبح عضوا في مجلس المنطقة الأولى، وخلفه مع مطلع 1957 بن طبال السعيد كمسؤول على الشؤون السياسية والعسكرية، إلى غاية استشهاده عام 1960[2]، ويساعده في الشؤون العسكرية دهيلي محمد الصالح، والمسؤول السياسي بن شرتوه محمود، ومسؤول الاتصال والاستعلامات بن مبارك عز الدين.ورمضان مغلاوي، وتتكوّن الناحية من أربع (4) قسمات وفي وقت لاحق ستضاف القسمة الخامسة، وهي موزعة كمايلي:

***قسمة رقم 1: الشرق**: كان مسؤولها السياسي والعسكري بن قربة لخضر، ويساعده كمسؤول عسكري سعداوي الدراجي، وسهيري (صحيري) عميور المسؤول السياسي، ومغلاوي عمار المسؤول على الاتصال والاستعلامات.

***قسمة رقم2:الوسط**: مسؤولها السياسي والعسكري أحمد لشنب، ومدحي محمد المسؤول على الشؤون العسكرية، وسي خالد بنهة (بنحة) المسؤول السياسي، وحاج الدوادي بن دباش مسؤول الاتصال والاستعلامات[3].

***القسمة رقم 3: الغرب**: قائدها السياسي والعسكري يحياوي المدعو "إن شاء الله" ويساعده في الشؤون العسكرية المسمى سي عبد الله، وعُيِّن إبراهيم رأس العين مسؤولا سياسيا[4]، وذكر أنّ بوقية البشير هو مسؤول الاتصال والاستعلامات.

---

[1]–الشهيد دخلي المختار المدعو (البركة)، **المرجع السابق**، ص31. ينظر، عبد القادر بورمضان، **المرجع السابق**، ص ص42، 43.

[2]–مديرية المجاهدين لولاية ميلة، الدليل... **المرجع السابق**، ص49.

[3]–Fr.anom, ibid. et organistion des bandes rebelles GG 3R 433 **ibid**.

[4]–إبراهيم رأس العين، مذكرات مجاهد، المصدر السابق، ص48. لقد أشار المجاهد في مذكراته أنّ التغييرات في أرقام القسمات مستمرة، فمثلا القسم الثالث سنة 1956 من الناحية الثالثة صار الأول مع بداية 1957، والأول صار الثالث، ينظر، **المصدر نفسه**، ص48.

*القسمة رقم 4: الجنوب الغربي: بقيادة بشير قصّاب وبمساعدة المسؤول العسكري مولود خضراوي، والمسؤول السياسي لحوي عبد الرحمان، ومسؤول الاتصال ولاستعلامات بوقرعة احسن.

ب المنطقة الثانية: السمندو (الوسط):تولى قيادتها السياسية والعسكرية صالح بوبنيدر (صوت العرب)، ويساعده في الشؤون العسكرية علي منجلي، وعبد المجيد كحل الراس في الشؤون السياسية، ومحجوب العيفة (عبد القادر) في الاتصال والاستعلامات.وقسمت هذه المنطقة في اطار التنظيم الهيكلي إلى ثلاث نواحٍ.

وعلى مستوى هذه النواحي المنتسبة للمنطقة الثانية فقد أسندت قيادتها العامة إلى مسعود بوجريو (سي مسعود القسنطيني) بمساعدة قوقة عمار في الشؤون العسكرية، والشيخ بوذراع صالح في الشؤون السياسية، والشيخ بوشريحة بولعراس في الاتصال والاستعلامات، والذي عند انتقاله إلى تونس سيخلفه حمادي كرومة .

-الناحية الأولى: فيليب فيل" سكيكدة" – القل:

عُيّن رابح لوصيف على رأسها كمسؤول عام سياسي وعسكري، وسي صالح بوجمعة مكلف بالشؤون العسكرية وبوشمان السعيد مسؤول سياسي، وإبراهيم شيبوط مسؤول الاتصال والاستعلامات.وتضمّ هذه الناحية ثلاث قسمات هي كالآتي:

*قسمة سكيكدة: مسؤولها السياسي والعسكري محمد مهري، وحمروشي حمودي المسؤول العسكري، وزيرب الطيّب المسؤول السياسي، وناموس محمد مسؤول الاتصال والاستعلامات. ويذكر المجاهد لعلى في مذكراته على مايبدو أن تغييرا حدث على مستوى مسؤولي القسمة، حيث أصبح رابح لصبع زيدان المدعو زنود كقائد للقسمة خلفا لبوقادوم حسين، وهدام محمد (بلهوان) مسؤولا عسكريا، وبن ذياب حسن مسؤول سياسي، ورايس محمد مسؤول الاتصالات والأخبار، ومدور عبد الحق مسؤول التموين، مع وجود أمناء (كتّاب)عواد رابح، وحلاب مسعود ولعلى رابح[1].

*قسمة القل:

[1]– Rabah Lala, **op.cit**, pp258, 259.

قائدها العام المسؤول السياسي والعسكري هو بن الشيخ الحسين المدعو بوجمعة، ومسؤولها العسكري رمول علي المدعو محمد بن محمد، وبلعشية بلقاسم المسؤول السياسي، ولم يتطرق لمسؤول الاتصال والاستعلامات.

*قسمة رمضان جمال:

كان عيسى عبد الوهاب هو مسؤولها السياسي والعسكري، وأحمد بن بلقاسم المسؤول السياسي، ولوجة صالح مسؤول الاتصال والاستعلامات[1].

-**الناحية الثانية**: **عزابة – قالمة**: كلّف شطايبي عمار بالقيادة العامة للناحية (المسؤول السياسي والعسكري)، ونائبه في الشؤون العسكرية جواد الطاهر، وحسران السعيد المسؤول السياسي، وبوسنة علي مسؤول الاتصال والاستعلامات. وتضم هذه الناحية ثلاث قسمات هي:

*قسمة فلفلة: قادها في بادئ الأمر أي مع مطلع سنة 1957، كل من بوحجة علي كقائد عام سياسي وعسكري، وبوترعة عبد الله كمسؤول عسكري، وبوقرة لوصيف كمسؤول سياسي، وبوحجة يوسف مسؤول الاتصال والاستعلامات.ثم ونظرا لمستجدات ميدانية وأخرى تكتيكية أصبح قالمي محمد القائد العام للقسمة ونائبه العايب الدراجي كمسؤول عسكري (وهو الذي سيصبح المسؤول السياسي والعسكري للقسمة منذ سنة 1958)، والمسؤول السياسي الطاهر رداح.

*قسمة بوليس–الركنية:

كان مسؤولها العام (السياسي والعسكري) صالح لوراسي، ونوابه هم: دحمون الطاهر في الشؤون العسكرية، وحشاش العيد في الشؤون السياسية.وسيطرأ تغيير لاحقا حيث يأتي بولتة علي مسؤولا سياسيا وعسكريا، ويصبح دحمون الطاهر مسؤول الاتصال والاستعلامات.

*قسمة وادي الزناتي:قائدها السياسي والعسكري ختلة خليفة، ويساعده عصماني(أو قدماني) عبد الوهاب في الشؤون العسكرية، وحملاوي أحمد المسؤول السياسي، ثم المسمى بلعابد، وفي الاتصال والاستعلامات المسمى علي[2].

-**الناحية الثالثة**: **قسنطينة**:

---

[1]–Fr.anom, op.cit. et organistion des bandes rebelles GG 3R 433 **op. cit.**

[2]- **Ibid**.

تشكلت هذه الناحية نتيجة دمج منطقة السمندو وقسنطينة في ناحية واحدة[1]، وكانت تحت قيادة بوجريو مسعود المدعو مسعود القسنطيني المسؤول السياسي والعسكري، ويساعده نائبه قوقة عمار المسؤول العسكري، وصالح بوذراع في الشؤون السياسية، وبوشريحة بولعراس في الاتصال والاستعلامات[2]. إلاّ أنه ونظرا للاستشهاد عدد من القياديين وإعادة الهيكلة أصبح على رأس قيادة الناحية قوقة عمار كقائد سياسي وعسكري، وشاوي العربي في الشؤون السياسية وفارح يوسف في الشؤون العسكرية، وعبد المالك قيطوني مسؤول الاتصال والاستعلامات[3].

وقسّمت هذه الناحية الثالثة إلى ثلاث قسمات، مع الإشارة إلى أنّ هناك صعوبة كبيرة في تحديد أسماء مسؤولي القسمات، والذي أشارت اليهم التقارير الفرنسية بشكل غامض.مثل قايدي عبد الله، قيطوني مسعود وبوبيدي أحمد وبن زيان بلقاسم.

*قسمة السمندو: تحت قيادة فيلالي مصطفى المسؤول السياسي والعسكري، وحمادي كرومة المسؤول العسكري، وحشاني المسؤول السياسي (والذي يبدو أنه خلف سي بشير بن ذياب في هذا المنصب)، وبوحمدان بشير في الاتصال والاستعلامات.

*قسمة سيدي دريس: تولى قيادة الشؤون العسكرية فيه المسمى فارح يوسف، وعمار ريكوح المسؤول السياسي، وبن هدان ساعد في الاتصال والاستعلامات.ويبدو أنّ فارح يوسف أصبح القائد العام للقسمة وعوّضه في الشؤون العسكرية عجالي رشيد.

*قسمة الخروب: بقيادة عواد عمار مسؤول سياسي وعسكري، وكربوع عبد الحميد المسؤول العسكري، وبوعلي شعبان المسؤول السياسي، ويُعتقد أنّ فيصلي أحمد هو المسؤول على الاتصال والاستعلامات.

ج–المنطقة الثالثة: عنّابة –قالمة:

[1]–علاوة عمارة، بني حميدان، **المرجع السابق**، ص284.

[2]–FR Anom**, op. cit**.

[3]– علاوة عمارة، **المرجع السابق**، ص ص، 287، 288.

كانت المنطقة الثالثة تحت قيادة النقيب الطاهر بودربالة بن أحمد (المدعو سي الطاهر العنابي)، المسؤول السياسي والعسكري، ويساعده الملازم الأول قويسم عبد الحق في الشؤون العسكرية، والملازم الأول بوقموسة عيسى المدعو سي صالح في الشؤون السياسية (استشهد بتاريخ 17ماي1957) في بني مزلين، والملازم سي الهاشمي هو من سيخلفه في منصبه بعدما كان على رأس الاتصال والاستعلامات والذي ترك مكانه للملازم الأول فريح عبد الحميد[1].

وكانت المنطقة مقسمة إلى أربع نواحٍ هي:

-الناحية الأولى: إيدوغ: Edough:

تشمل ناحية ايدوغ السلسلة الجبلية على طول الساحل إلى سيدي عكاشة غربا وتنزل عموديا غربا حتى حجر السود ومحاذية للوادي الكبير، وجنوبا تمتد حيث قرية فزارة بمحاذاة نهر سيبوس حتى الخط المكهرب، وبالتالي يدخل في حوزتها سرايدي، وواد العنب، وبرحال، ومدينة عنابة والحجار وشبيطة مختار وشطايبي باستثناء المرسى.

وقد تولى هذه الناحية الأولى بلعيد بلقاسم كمسؤول سياسي وعسكري، ثم خلفه حمزة بن شريف المدعو عباس ويساعده كبلوتي عمار كمسؤول سياسي، وبن ديب سلطان في الاتصال والاستعلامات، إلى أن ترقى بن شريف إلى مسؤولية المنطقة الرابعة، ويبدو أن قيادة الناحية قد مرّ بها الملازم مدور عثمان كمسؤول سياسي وعسكري، وزناتي عيسى في الشؤون السياسية، وخلفه سلطان بن ذيب كقائد للناحية مع نوابه لبعل سليم وهاشمي راشدي الشاذلي واحميدة (عبد الحميد) فريح المسؤول العسكري. وبعده بن ذيب سيأتي على رأس الناحية ذهيلي محمد الصالح، وستستمر الناحية الأولى إلى غاية 1961 حيث ستتم تجزئتها إلى ثلاث نواح كما سنرى ذلك لاحقا. وكان بناحية إيدوغ ثلاث قسمات:

***القسمة 1**: طوبايقة (طوبايغة) قائدها عميرات نوار.

* **القسمة 2:بيجو** : تحت قيادة بوقنة محمد المدعو السكيكدي، وعمّي عيسى، وفي وقت سابق قادها فلاح أحمد.

* **القسمة 3:عين برbار**: قائدها بن الشيخ مايسة أو جنوة بلقاسم.

---

[1]-FR Anom**, op. cit**.

وفي شهادة لأحد قادتها المسمى سلطان بن ذيب فإن الناحية الأولى ضمت ثلاث قسمات الأول خاص بمدينة عنابة ثمّ تجزأ هذا القسم إلى قسمين وقسمت المدينة إلى نصفين الجزء الشرقي منه للقسم الأول، والجزء الغربي منه للقسم الثاني، فالأول شمال شارع بيجو سابقا (عبد القادر حاليا)، والقسم الثاني إلى غربه. قبل هذا كان القسم الأول لعنابة فقط، والثاني لسرايدي والثالث للحجار وضواحيه والرابع لشطايبي وبرحال.[1]

- ناحية قالمة –دباغ:

قاد الناحية في بادئ الأمر دواتي محمود كمسؤول سياسي وعسكري، ويساعده سريدي محمد الطاهر في الشؤون السياسية، وحدثت هيكلتها لاحقا حيث أصبح الضابط سريدي هو القائد الهام للناحية، ويساعده فنيدس مبارك في الشؤون السياسية[2]، وخباطي محمد في الاتصال والاستعلامات.وقسّمت الناحية إلى ثلاث قسمات:

*__قسمة 1__: __دباغ__: وقائدها قرارة العماري.

*__القسمة2__: __قالمة__: وقائدها جابوزي محمد، وسريدي يوسف.

*__القسمة 3__: بقيادة طواهرية عبد الله.

–الناحية الثالثة: هوارة: كلّف بقيادتها محمد لسمر المدعو زقاد، ويساعده في الشؤون العسكرية حسين المدعو سي لوح، والمسؤول السياسي زنين العربي، ومسؤول الاتصال والاستعلامات الباهي عروسي، الذي على ما يبدو خلف هدلي محمود بن محمد بن الطيب، الذي ألقي عليه القبض بتاريخ 17ماي1957 ببني مزلين[3].

وقسّمت هذه الناحية إلى ثلاث قسمات:

*__القسمة 1__: __هوارة__: قادها في بادئ الأمر حليمي أحمد المدعو أحمد رقيق، ويساعده فنيدس عاشور الذي على ما يبدو سيترأس هذا القسم فيما بعد ويساعده في ذلك المسمى مصطفى

---

[1]– محمد جندلي، سلطان بن ذيب، **المصدر السابق**، ص ص91، 92.

[2]–Fnides Embarek, GR. 1H 1568/ D1.

[3]– Organistion des bandes rebelles,**op.cit.**

كمسؤول عسكري، والمسمى رشيد كمسؤول سياسي، والمسمى عبد العزيز مسؤول الاتصال والاستعلامات.

*القسمة2: طلاعة: Tahala: وقائدها عطايلية محمد المدعو الروجي، وكان يساعده في الشؤون العسكرية عباسي الهادي، وأوغدني حسين في الشؤون السياسية، وبوجقجيقيه بوجمعة بن محمد في الاتصال والاستعلامات.ثم أصبح في وقت لاحق وسوطار يوسف المسؤول العسكري، وعباسي الهادي مسؤول الشؤون السياسية، وخليل ميلود مسؤول الاتصال والاستعلامات.

*القسمة3: بير العنابي: قادها كل من سي صلاح الدين، ويساعده بن عودة محمود في الشؤون العسكرية، وصنادلة محمد في الشؤون السياسية، وعرجوني صالح المدعو إسماعين في الاتصال والاستعلامات، ولاحقا سيصبح قائدها المسمى بومنجل، وعرجوني صالح (إسماعين) في الشؤون العسكرية، وصلاح الدين في الشؤون السياسية.

-**الناحية الرابعة:ماونة**:كانت قيادة الناحية تحت إشراف طبوش عبد الرحمان المسؤول السياسي والعسكري، والمسؤول العسكري مخنشى اسماعيل، وزيادة الصادق هو المسؤول السياسي ثم خليل مختار، وفيصلي رابح هو مسؤول الاتصال والاستعلامات.وقد قسّمت الناحية إلى ثلاث قسمات:

*قسمة1: الشرق: كانت تحت قيادة بوفلف الطاهر بن صالح، ثمّ قادها خليل بشير المدعو الشيخ، وعميرة رابح منفوح.

*قسمة2: الغرب: قادها هباش أحمد الشريف بن العربي ثمّ هادية حسين، وزغدودي بلخير في الشؤون العسكرية، والمسؤول السياسي ورتي (وارتسي) اسماعيل بن حسين، وبلحاجي المدعو الرايس في الاتصال والاستعلامات.وقد يكون هو حديد حسين بن احمد!

*قسمة 3:واد العار (الحار): Oued El Aar: قائدها بن مارس العربي بن الزين، ثمّ قدور المدعو الموسطاش.[1] وقد وردت وهذه المعلومات حول الهيكلة التنظيمية للولاية الثانيةبعد مؤتمر الصومام، وبالتحديد سنة 1957 بحسب التقارير الاستخباراتية التي جمعتها أجهزة الأمن التابعة للاحتلال.

---

[1]–**Ibid**

وما يلاحظ على هذه الهيكلة التنظيمية أنّها كانت ناقصة خاصة على مستوى مسؤولي القسمات، ويعود ذلك إلى أنّ أجهزة الاحتلال لم تتوصل إلى معرفة الهيكلة الحقيقة للثورة على مستوى الولاية الثانية. نظرا للسرّية الكبيرة التي كان تتم بها الأعمال الثورية، ونظرا أيضا للتغييرات التي كانت تطرأ على هياكل التنظيم والتي كانت مستمرة.

وعن الغموض الذي اكتنف بعض المسؤوليات على مستوى القسمات السابقة الذكر وتداخل المهام أحيانا، وتكرار الأسماء وظهورها في أكثر من قسمة، فإنّ ذلك يعود إلى مسؤول القسمة كان يجمع بين مهامهم كقائد عام وبين مهمة الأخبار والدعاية. ففي منشور مؤرخ في 16 أكتوبر 1957 موجه إلى لجان المناطق والنواحي وكذا لجان المدن، تضمن مسألة التنظيم الجديد للمدن والقرى، إشارة إلى ذلك[1]. وظهرت المنطقة الرابعة (عنابة وضواحيها).

د–المنطقة الرابعة:

ترأّسها الهاشمي هجرس عندما كانت تحمل اسم المنطقة الثالثة إلى غاية شهر نوفمبر 1959، حيث غادرها وأصبحت تحمل اسم المنطقة الرابعة، وكانت حدود هذه المنطقة يمتد من الخط الساحلي المحاذي لسلسة ايدوغ شمالا إلى ماوراء وادي سيبوس، والخطين المكهربين نزولا غاية قالمة ومن رأس العسة شرقا إلى رأس الحديد غربا. والمنطقة بدورها مقسمة إلى نواحي، منها الناحية الأولى التي تولاها بلعيد بلقاسم، ثمّ حمزة بن الشريف (عباس)، الذي ترقى إلى مسؤولية المنطقة الرابعة، فخلفه سلطان بن ذيب كقائد الناحية مع نوابه لبعل سليم وهاشمي راشدي، واحميدة فريخ، إلى غاية 16 أكتوبر 1960 حيث صار قائدها ذهيلي محمد الصالح. الذي سيخلفه كل من حسان شكمان وصياد مختار والعربي مراد، وكان بهذه الناحية ثلاث قسمات: قسمة عنابة (الذي سيتم تقسيمه إلى قسمين شرقي وآخر غربي)، وقسمة سرايدي، وقسمة الحجار، ثمّ اضافة قسم رابع سنة 1961 يشمل شطايبي وبرحال.

أما الناحية الثانية فتشمل العلمة وتولاها عبد الله مراح، والثالثة هوارة ودباغ ويقودها صالح الحروشي ثمّ زنين العربي وعضوية محمود الرومي وحيول والرابعة ماونة[2].

---

[1]–علي بوداري، القوانين الداخلية لجيش التحرير الوطني، **المرجع السابق**، ص136.

[2]–محمد جندلي، سلطان بن ذيب، **المصدر السابق**، ص ص88، 91، 92.

2-مراكز القيادة في الولاية الثانية:

اتخذت في البداية منازل بعض المناضلين والملتحقين الأوائل بالثورة كمراكز[1] للتحضير والإعداد، وعقد الاجتماعات واللقاءات بين الثوار الأوائل في المرحلة السرّية، وقد كان جبل الوحش ناحية السمندو من أولى المراكز السرية للاجتماعات التي كان يعقدها ديدوش مراد وزيغود ويوسف مع الفوج الأول من الثوار، وقد ضمّ منزل زيغد اسماعيل المناضل بباب القنطرة في 13 نوفمبر 1954 اجتماعا في اطار التحضير للثورة على مستوى مدينة قسنطينة، كما كانت شعاب التوميات بنواحي الحروش مركزا لديدوش مراد وزيغود لمعرفتهما الجيدة بالمنطقة، ولما تكتسيه من موقع استراتيجي[2].

وفي 5 سبتمبر 1956رصدت قوات الجيش الفرنسي أمانة قيادة زيغود يوسف بين مشاتي سيدي كمبر بالحروش، وتمالوس بنواحي القل[3].

ومن المراكز الأولى التي أقام فيها المجاهد عبد الله بن طوبال وفوجه الأول دار عمار بلقعوير في مشتة الكشريدة بالعقبية من دوار احميدان حوز الميلية المختلطة آنذاك.وكذلك مركز المحاسنية وغيرها من الأماكن التي يتنقل عبرها في دواوير جنوب الميلية وناحية بني تليلان وبني صبيح... ثم في أولاد عربي بدوار أولاد قاسم والمناطق المجاورة لها شمال الميلية في عهد حسين المدعو مسعود بوعلي[4].وفي نواحي بيزو تمّ إنشاء ثلاث مراكز ثابتة هي:-بمشتة زكرانة (25كلم شمال غرب بيزو)، -وبمشتة جبل الوحش (23كلم شمال غرب بيزو)، -وبمشتة بولبلوط وتسقان (20كلم شمال غرب بيزو)، وعدد عناصر هذه المراكز قدر بمئات الرجال المسلحين ببندقية رشاشة

---

[1]- المركز هو موقع ثابت لجيش التحرير الوطني، ويتغير موقعه كلما اقتضت الضرورة لذلك، مهامه عديدة: الاتصالات، التنقل، التموين، وحتى القيادة، الإيواء ومكتب البريد، يسيره مجموعة من المجاهدين، مدنيين أو عسكريين، يضمن تمويله من مصلحة التموين التابعة للقسم المتواجد فيه المركز، عاشور شرفي، المرجع السابق، ص324. و ينظر صورة لمركز الولاية الثانية في جزء الملاحق.

[2]-يراجع المبحث الثاني من الفصل الثاني.

[3]-synthèse de renseignement n°664/D.I/2 du15 fevrier 1957, organisation des comités de l’ALN de la wilaya n°2.وثيقة قدمها لي الدكتور علاوة عمارة

[4]-علي بوداري، **نافذة على اقتصاد الثورة في الشمال القسنطيني، 2-التموين من الجلب إلى الاستهلاك**، دار نوميديا للطبع والنشر والتوزيع، قسنطينة 2013، ص68.

ومسدس رشاش، وبنادق حربية، ويرتدون ألبسة مدنية وفي الليل باللباس العسكري[1]. كما كان مقر قيادة بن طوبال لخضر المدعو سي عبد الله قائد الولاية بالقرب من مشتة بركون بنواحي القل (17 كلم عن العنصر)، حيث كان يضمن حمايته 200 عنصر[2].

وفي يوم 21 ماي 1958 مركز للثوار استقر بسوق العربة بضواحي بني خطاب، وحسب السكان فإنه يتعلق الأمر بمركز قائد هام جدا (قد يكون علي كافي).[3]

وبكاف السطارة (25كلم جنوب شرق الميلية) يوجد مركز الزان للثوار تحت قيادة سي مسعود القسنطيني ونائبه سي حمادي من فيليب فيل، ويضم المركز ستون رجلا مقسمين إلى فرقتين تحت قيادة السرجان بوقفة وبلحسين خوجة، وكان سلاح كل فرقة أربعة مسدسات آلية، 15 بندقية حربي وبنادق صيد، كما كان بالمركز صاروخ وموريتي ورشاش ألماني[4].وسنة 1957 وصلت معلومات مؤكدة عن وجود القائد عبد الله بن طوبال المسمى سي سليمان بمركز قيادته بنواحي دوار مشاط، وتحت قيادته حوالي 500 رجلا مسلحين بأسلحة تتمثل في من 18 إلى 20 موريتي، ومن 42 إلى 60 بندقية رشاشة، وبنادق حربية، وفرقة من جامعي الاشتراكات ومسؤولين ونواب سياسيين[5].ومن المراكز التي اتخذتها قيادة الولاية الثانية بنواحي سكيكدة نجد كل من حجر مفروش بعين قشرة، ولحبايش بواد الزهور، الجراح بأولاد عطية، التوميات بعين بوزيان[6].

وبغابة بني سبايس في مكان يسمى دار لحدادة (20 كلم جنوب شرق الميلية) كان يتواجد القائد عمار المدعو قوقة الذي يشرف على قيادة 9 فرق عسكرية و60 مسبلا (مسلحين ببنادق صيد)، ومن الفرق 30 مسلحين ببنادق حربية، وفرقتان تحرسان القائد عمار قوقة

---

[1]–Gie Bizot, 3 Postes Rebelles, organisations et activités rebelles dans le constantinois, l'oranie et le sahara (1956-1959). GR 1H 1568

[2]–Gendarmerie Djeldjelli, source informateur, GR 1H 1568/D1.

[3]–PC rebelle Région 9 km 500 S.S.E EL MILIA. GR1H1568/D1.

[4]–Gie, sidi mezrich, prisonnier, x3 5.12, GRH 1568/D1.

[5]– Gendarmerie Mila(668.25.9.57), Agent, GR 1H 1568/D1.

[6]–www. Wilayaskikda-dz.com/histoire-liberation.php. vu le 14.8.2016.

مسلحين ب4 بنادق رشاشة ،(Bren 3-24/9 1) ورشاشين و2موريتي وسلاح303، ومجموعة من بنادق "ستاتي"(Statti)، ومجموعة "موسكوتو"[1].

وفي ناحية ميلة كان مركز بوداود مقرا لقيادة المنطقة من 1957 إلى آخر سنة 1961، حيث كانت الإدارة مستقرة بالقرية في منازل بعض المواطنين إلاّ أنها تنتقل من مكان لآخر في القرية نفسها لأهميتها، وقد أختيرت هذه المنطقة الواقعة ببلدية تسالة لمطاعي لكونها تتميز بجبال مرتفعة من الناحيتين الشرقية والشمالية وتحدها من الناحيتين الغربية والجنوبية غابتي عربية والشحنة الشاسعتين والكثيفتين، والمنطقة تنحدر منها وديان وبها شعاب كثيرة، ومغارات طبيعية كبيرة الحجم استعملت ملاجئ للمجاهدين، وتتميز المنطقة بمسالكها الوعرة مما أدى بالاستعمار إلى جعلها منطقة محرمة[2].

وبمشتة الكاف يوجد مركز للمجاهدين على بعد 4 كلم شمال مشتة الكاف في دوار عراس (30 كلم جنوب غرب الميلية)، به حوالي 300 عنصرا مسلحين جيدا، مختبئين ومتحصنين داخل المغارات، والمكان محاط بجدار صغير، وفي هذا المكان يتم احتجاز بعض الأسرى الفرنسيين[3].

لقد اتخذت المراكز خلال الثورة صفة عسكرية بالدرجة الأولى، ولما كانت مراكز النظام في الثورة سواء في مرحلة السرية أو العلنية تقام في منازل السكان والمداشر والدواوير، كانت نساء تلك المنازل هنّ من يقمن بطهي الطعام، قبل تكوين العاملات، ثم صارت تقام في أعماق الغابات تحت غطاء أشجار البلوط والزان والزيتون، وكانت تراعى شروط الأمن ووفرة المياه للشرب.

وفي 12 نوفمبر 1958 وخلال عملية للجيش الفرنسي بناحية الميلية تم استرجاع حقيبة تحتوي وثائقا يمثل أرشيف الناحية الثانية، ومن المعلومات التي تضمنها باب أوامر جديدة تخص تهيئة المراكز للايواء، لقادة المنطقة الأولى وللنواحي[4].

---

[1]–Gendarmerie de Mila, informateur, GR 1H 1568/D1.

[2]–**مديرية المجاهدين لولاية ميلة، الدليل التاريخي لولاية ميلة، المرجع السابق، ص60**.

[3]–Gie de MILiA, FR N°456 BE N°2304 du 3.7.58 Prisonnier, Camp rebelle région 30 km S.O EL Millia. GR 1H 1568/D1.

[4]–14°DI n°3826/CAC du 28.11.1958.doc, Wilaya2, Mintaka1, Nahia2.

والمراكز في كل الفترات والأماكن جميعها متنقلة وليست قارة أو دائمة بسبب خطر ظروف الحرب، ومع انطلاق عمليات شال سنة 1959 صار عناصر جيش التحرير الوطني لا يترددون على المراكز بالمشاتي والدواوير إلاّ في الليل ويغادرونها قبل طلوع الفجر وتُمحى آثار المرور. وتحسّبا لعملية كبيرة وعلى نطاق واسع من طرف القوات العسكرية العملياتية في أوت 1959 بنواحي الميلية والقل، بدأت عناصر جيش التحرير لهذه النواحي بتنقلاتها بواسطة أفواج صغيرة تتكون من 10 عناصر نحو قالمة وسوق اهراس. بما فيه مركز القيادة المتواجد بدوار مشاط ترك مكانه للتمركز بدوار "تقوت"، 12 كلم شمال شرق سان شارل (رمضان جمال حاليا)[1]. وكانت مدة الإقامة والتنقل سرّية ولا تتعدى اليوم أو اليومين، وكلما يتم كشف أو رصد أو التعرف على مكان لمركز من طرف قوات الجيش الفرنسي يتمّ إخلاؤه. وكثيرا ما تعرضت العديد من المراكز لتطويق أو قنبلة أو إحراق.

وإنشاء المراكز وفتحها تتحكم فيه الحاجة كزيادة عدد عناصر جيش التحري الوطني والتنظيمات الجديدة التابعة له. وعليه فعدد المراكز كما هو قابل للزيادة فإنه أيضا قابل للنقصان بسبب الاستشهاد أو الأسر أو التبديل وغير ذلك.

ويمكن تصنيف المراكز التي كانت منتشرة عبر إقليم الولاية الثانية على النحو التالي[2]:

1-المراكز الخاصة بالإدارات القيادية، والتي تشمل :

أ-مركز إدارة الولاية.

ب-مركز إدارة المنطقة

ج-مركز إدارة الناحية.

د-مركز إدارة القسم.

---

[1]-Déclanchement d'une opération dans les sécteurs EL MILIA-COLLO du9.7.1959 (N° 7330 du 17.7.1959 CEI), source : Agent, 8.7 1959, GR 1H 1568/D1.

[2]-توجد عدّة أنواع للمراكز بالولاية الثانية حيث تطورت عددا ونوعا بتطور الثورة، ينظر حول ذلك، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، الولاية الثانية، فترة 1959-1962، الولايات المشاركة، سطيف، ميلة، قسنطينة، سكيكدة، قالمة، عنابة، جيجل، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية جيجل.

2- المراكز الخاصة بالفيالق والكتائب والفرق المقاتلة للجيش والأفواج وأفواج الكومندوس والتخريب وفرق المسبلين لكل فرقة أو فوج مركز خاص.

3-مراكز أفواج رجال الدرك، مركز في كل قسم جبلي.

4-مراكز المصالح الصحية، المستشفيات، مركز في كل قسم جبلي.

5-مراكز المجالس الشعبية للدواوير ولجان المحتشدات والقرى، لكل مجلس ولجنة مركز خاص.

6-مراكز البريد، عدد معين في كلّ قسم جبلي، ولكل مركز بريد مركز خاص أو مشترك أحيانا.

7-مراكز منظمات إصلاح الأسلحة وصنع المتفجرات.

8-مراكز لجان ومحطات التموين.

9-مراكز المرور والاحتياط.

10-مراكز الراحة والنقاهة.

11-مراكز المتدربين.حيث رصدت سلطات الاحتلال بغابة بدوار أولاد حبابة (10 كلم شمال غرب برج سباط) مركز تدريب، قائده دحمون الطاهر[1].

12-مراكز منظمة الخياطين.

وكان في كل مركز مسؤول المطبخ، ومُكلّف بجلب التموين وعدد المجاهدات العاملات (من 1إلى 4) أو أكثر حسب الحاجة، وأحيانا يكون الطباخ رجلا.

ويتكون المركز من دار أو ثلاثة حسب العدد للأكل والنوم ودار أخرى بعيدة للمجاهدات العاملات والطبخ عليه حراسة.

ونظام المركز موحد في المناطق والنواحي والأقسام، ولا يختلف إلاّ في العدد، وكانت أوامر الثورة في مسألة نظافة المراكز صارمة، والتي يتم تنظيفها بالماء والجافيل ودواء «البرغوث» و«القريزيل».

وترتبط الأطعمة التي تقدمها المراكز لعناصر جيش التحري بالتموين الموجود في كل مركز، وقد واجهت، المراكز خاصة البعيدة والمعزولة، كثيرا من شح المؤونة، ومن الأطعمة الغالبة في المراكز:

-الكسرة:التي تعدها المجاهدات العاملات في المراكز، وتقدم خصوصا في وجبة الغداء، وخلال عملية شال العسكرية (1959-1962) أصبح الجندي يتحصل على ربع (4/1) خبزة كسرة.

---

[1]–Gend-Ain Amara (957 du 11.8.57 Gend –Guelma 16.8.57 Agent, GR 1H 1568 D1.

-البخ أو بوبخة: المكوّن من الزيت والدقيق الأبيض أو البسيسة أو المرمز، أو مع الفول أو التمر، أو الكرطوس أو العناب.

-الكسكس:أو البربوشة:والمحمصة: تقدم في وجبة العشاء أحيانا باللحم أو الحمص أوالخضر، وكانت كل الأطعمة المطبوخة تستهلك ولا يضيع منها شيئا إلاّ عند المداهمات العسكرية للاحتلال.

وكانت المراكز تخضع لمحاسبات حول استهلاك التموين في كل شهر، ولذلك أُنجز دفترا أو صفحة خاصة في كل مركز شهريا لتدوين المعلومات بصورة يومية وإجبارية على الجميع بما في ذلك الإدارات:

-اسم المنطقة أو رقم المركز والشهر والسنة في أعلى الصفحة.

-تسطير الصفحة أو الورقة وتقسيمها إلى خانات تتضمن أيام الشهر من أوله إلى آخره.

-خانة للفطور ويذكر فيها عدد الأشخاص الذين تناولوا طعام الفطور

-خانة للغداء يذكر فيها عدد الأشخاص الذين تناولوا طعام الغداء.

-خانة للعشاء يذكر فيها عدد الأشخاص الذين تناولوا طعام العشاء.

-وفي أسفل الصفحة أو التقرير يجمع عدد الآكلين في المركز طوال أيام الشهر.

وعدد الآكلين في المراكز قد يزيد وقد ينقص بسبب تحرّك الأفراد للعمل في الإقليم وبالخصوص في مراكز المرور والاحتياط، وبذلك يمكن استخلاص النتيجة ومعرفة الحقيقة الاقتصادية بضرب عدد الآكلين في المقادير القانونية المحددة، وتتضح الزيادة بالإسراف أو المطابقة[1].

---

[1]-علي بوداري، **المرجع السابق**، ص ص 176، 182.

3-تنظيم المدن والقرى: سنة 1957:

في وثيقة مسترجعة (بضواحي "56 كلم" شمال غرب كندي السمندو) مؤرخة يوم 16 أكتوبر 1957، وردت المعلومات التنظيمية التالية فيما يخص تنظيم المدن والقرى:

-كلّ منطقة عمرانية توضع تحت إدارة لجنة تتكون من 4 أعضاء مسؤولين:

-مسؤول عام هو رئيس اللجنة.

-مسؤول سياسي.

-مسؤول عسكري.

-مسؤول الاستعلامات والدعاية.

وفي المدن الأقل أهمية وفي القرى يُسمح بتعدد الوظائف. فرئيس اللجنة بإمكانه أن يَشغل أيضا مسؤول الاستعلامات والدعاية. وكانت اللجنة بمثابة لجنة إدارة. وكان على رئيس اللجنة أن يقيم خارج المدينة التي هي تحت مسؤوليته. وكانت كل مدينة مقسمة إمّا إلى قسمين أو ثلاثة أقسام (أحياء) حسب أهميتها. بينما المدن الصغيرة الأقل أهمية والقرى فلا تتضمن أي تقسيم، وكان كل حي مقسم في داخله بين مسؤولين إثنين: مسؤول سياسي، ومسؤول الاتصالات والأخبار. أمّا بالنسبة للخلايا الداخلية للفدائيين فمن أجل الفعالية ولتجنب أي تداخل في العمل، فإنه سيكون مسؤول داخلي واحد لكل مدينة.

ومن الهياكل التنظيمية الجديدة هو استحداث "**مدينة قسنطينة**" كمنطقة جديدة تحمل الرقم 4 ووفقا لذلك فإن لجنة إدارة مدينة قسنطينة هي لجنة جهوية، لكن رئاسة هذه اللجنة أسندت لقائد لجنة الناحية الثالثة من المنطقة الأولى. والمدن التالية تم تقسيمها إلى قطاعات على النحو التالي:

-المنطقة الأولى: جيجل –ميلة (العلمة، فج مزالة).

-المنطقة الثانية: فيليب فيل –جماب.

-المنطقة الثالثة: عنابة –قالمة.

لجان الإدارة لهذه المدن ستكون إذا لجان قطاعات[1].

---

[1]– 17.11.1958.DOC, Wilaya II, Organisation des villes et des villages, GR 1H 1568/D1.

4- تنظيم الفداء بالولاية الثانية:

لم يكن "نظام الفداء" في بداية الثورة بالصورة التي سيعرفها من حيث التنظيم والانجاز في السنوات اللاحقة، إذ أنّ عملية نشر وتوسيع الثورة وتنظيم خلاياها لم يسمح بالقيام بالمهام الثورية دفعة واحدة. إلاّ أنّ هذا الأمر لم يمنع من القيام ببعض العمليات الفدائية على مستوى بعض المدن الرئيسية في الشمال القسنطيني كعملية "الكازينو" في ماي 1955 بمدينة قسنطينة والتي تركت صدى كبير لدى الشعب الجزائري والاحتلال على حدّ سواء. كانت فيها إشارة واضحة من قيادة الولاية الثانية آنذاك إلى إيلائها أهمية كبيرة للفداء واعتبرته منذ البداية أساسيا في العمل الثوري، وتنظيما رهيبا وفعالا من تنظيمات الثورة، ليس على مستوى المدن فحسب بل على مستوى القرى أيضا.

وكان الهدف من وراء إنشاء هذا التنظيم، الذي يعتبر الجناح العسكري للثورة داخل المدن والقرى، هو الإطاحة عن طريق التصفية أو الأسر بالاختطاف بالخونة والشخصيات الهامة في إدارة وجيش الاحتلال، كبعض الضباط، أو الإداريين، أو السياسين...إلخ[1].

والفدائي هو المكافح المتواجد بالمدن والقرى ومجهول تماما من طرف الشعب ومن الاحتلال، ينشط في منظمة سرية، ويمَتثل لنفس قوانين جبهة التحرير الوطني، وأكثر هذه القوانين هي السرّية، الطاعة والتضحية. وكل فدائي يجب أن يكون معروفا فقط من طرف مسؤوله المباشر، ومن واجبه على مسؤوله الاحترام الأكبر، وعلى الفدائي أن يمتثل لجميع الأوامر التي تأتيه من مسؤوله المباشر، والفدائي يضحَي قبل كلّ شيء بنفسه في سبيل الوطن وأن يستهين بمشاكله الشخصية[2]. ويتكون نظام الفداء من متطوعين أغلبيتهم من شباب، يخضعون لنظام ثلاثي، أي أنّ كل خلية فدائية تتكون من ثلاثة فدائيين:(مسؤول ومساعِدَين إثنين).

ويرتبط مسؤول الخلية بمسؤول أعلى منه يكون في الغالب مشرفا على عدة خلايا، وتوزّع الخلايا على الأحياء بالأسماء والأرقام، فمثلا:مسؤول خلية وله مساعدين في الحي رقم1، ومثله في الحي

---

[1]-بوالطمين لخضر جودي، ''الفداء، نظامه ودوره في ثورة التحرير''، **مجلة أول نوفمبر**، عدد45، سنة 1980، ص54.

[2]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص235.

رقم2، وكذلك في الحي رقم3، وكلهم أي مسؤولي الخلايا مرتبطين بمسؤول الحي (1، 2، 3) حتى تكون الفعالية في العمل[1].

ويعيّن هذا المسؤول لأفواجه منطقة عملهم كما يوجه لهم الذخيرة والأوامر أو تعيين الهدف أو الشخص المحكوم عليه من طرف النظام بالاعدام، أو المحل المراد تنفيذ العملية فيه. وهذا المسؤول الرئيس نفسه يتلقى الأمر من مسؤول أعلى منه، وهكذا تتابع الأوامر والمسؤوليات من القيادة العامة للقسم أو الناحية أو المنطقة أو الولاية.

وفي العادة خلية الفداء تقوم بعملها في خلال عشرة أيام، وبعد كلّ عملية منجزة عل جميع عناصر الخلية أن يلتقوا بالضرورة، وكان معدّل عدد العمليات الفدائية المنجزة شهريا على مستوى الولاية الثانية هو 15 عملية[2].

وكلّ فدائي يُكشفُ أمره فإنه يُخفى عن أنظار الاحتلال وأعوانه من طرف النظام الثوري، وإذا ثَبَت أنّ الاحتلال يُفتّش عنه فإنه يلتحق مباشرة بوحدات جيش التحرير بالجبل، أمّا إذا تأكد عكس ذلك فإنه يعود إلى نشاطه الفدائي من جديد[3]. وكانت جميع الأعمال الفدائية مأمور بها ومراقبة من طرف جبهة التحرير الوطني وبواسطة المسؤول المحلي[4].

وفي السنوات الأولى للثورة كان شرط الالتحاق بها يكون بالقيام بعملية فدائية سواء كانت ناجحة أو غير ناجحة، وهو شرط كاف لاختبار نية الشخص ومدى استعداده للعمل الثوري، ومدى شجاعته.وكانت مدينة قسنطينة من المدن الرئيسية في الشمال القسنطيني إلى جانب سكيكدة، جيجل، عنابة، قالمة، ميلة...إلخ.وقد تكوّن بها أول فوج للفداء بقيادة مصطفى عواطي وأوّل عملية وقعت بها في "الكازينو" البلدي من إنجاز الفدائي أحمد مزداد المدعو زنيزن، أسفرت العملية عن قتل ثلاثة وجرح ثلاثين فرنسيا في ماي 1955، وتلتها عملية بنهج شوفالي التي قام بها الفدائي منتوري بلقاسم، والذي سينفذ فيه حكم الاعدام بالمقصلة ومعه مسؤول الفوج الأول عواطي مصطفى وكل من زعموش علي وبن عباس السعيد في ماي 1958. وتعدّ قسنطينة، المدينة التي ضربت الرقم القياسي في الأعمال الفدائية إلى غاية وقف إطلاق

[1]–17.11.1958 DOC, Wilaya II, Organisation des villes et des villages, **op. cit.**

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص236.

[3]–بوالطمين لخضر جودي، **المرجع السابق**، ص54.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص234.

النار، فكانت 33 هي حصيلة العمليات الفدائية سنة 1960، وسنة 1961 أنجزت 323 عملية، و266 عملية سنة 1962[1].

وفي السنوات اللاحقة للثورة وخاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956 والذي أرسى دعائم تنظيمية وأصبح الفداء أكثر تنظيما وكثرت خلايا الفدائيين وازداد نشاطهم، وكان الفدائيون يعيشون في المدن والقرى ومسلحون بأسلحة خفيفة قنابل ومسدسات ورشاشات.

ويعدّ الفدائي "حملاوي" من الفدائيين المعروفين، والذي استمر نشاطهم لمدة طويلة من 1956 إلى 1961 على مستوى مدينة قسنطينة، حيث نظّم المدينة إلى عدّة أحياء متبعا في ذلك التعليمات الآتية من القيادة العليا، ومن أهم الأحياء التي نظّم بها خلايا الفدائيين هي:

-حي عوينة الفول، حي أولاد براهم، حي سيرتا، حي الفوبور لامي (الأمير عبد القادر حاليا)، سيتي أمزيان (حي الشهداء حاليا). و كانت الفدائية مريم بوعتورة تنشط إلى جانب حملاوي واللذان استشهدا معا. وقد تمكنت الثورة بعد ذلك من إعادة بناء وتركيب نظام الفداء بقسنطينة والذي سيستمر إلى غاية 1962.

ومن الفدائيين الأوائل في الشمال القسنطيني نذكر: بلقاسم قريس، بتة لخضر، سليمان داودي المدعو بوعلام حملاوي، عبيد الهاني (حوكم مرتين من أجل 13 عملية فدائية)، مطماط مسعود، شيوخ أحمد، مزياني عبود، رتيمة علاوة، علي بن مهيدي، مصطفى حوحو، عمار قسوم، السعيد العقلية، عباس سلما[2].

ومن العمليات الفدائية في مدينة قسنطينة المنجزة سنة 1959 اختطاف المسمى محمد غانم، (مجند سابق في الجيش الفرنسي، مختص في علم النفس، ومترجم)، وهو من المتعاونين مع الإدارة الفرنسية، وقد تمّ ذلك في كازينو الكوليزي في قلب مدينة قسنطينة، وفي مركز قيادة الولاية الثانية أجري معه استجواب مطوّل[3] وتعدّ العملية التي استشهدت فيها الفدائية مريم بوعتورة إلى جانب

---

[1]-بوالطمين جودي، "الولاية الثانية تفشل مخطط شال"، **مجلة أول نوفمبر** العددان، 131-132، سنة1991، ص43.

[2]-بوالطمين لخضر جودي، الفداء ودوره...، **المرجع السابق**، ص55، 56.

[3]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص225.

بوعلام حمودي من أكبر وآخر العمليات الفدائية بالنسبة لهما بعد محاصرتهم في منزل بقسنطينة ومعهم المدعو بشير بورغود ومحمد كشود، وكان ذلك يوم 8 جوان 1960[1].

إضافة إلى ذلك فإنّ معارك الكتابة على الجدران هي كذلك من بين أولى معارك الفداء في الولاية الثانية، وكانت الكتابة تتم بالفحم، يكتبها بعض المجاهدين الذين يحسنون الفرنسية مثل مصطفى حيدوس، الذي كان يشغل منصب كاتب الناحية الأولى من المنطقة الثانية من الولاية الثانية.

كذلك حرب المناشير التي توجهها الثورة للمعمرين هي الأخرى تدخل في هذا الإطار، إذ كانت تتضمن عبارات مثل "اختر بين الرحيل حيا أو الرحيل ميتا"، وذلك بقصد تحطيم معنويات المحتلين، وبدايتها كانت يوم 15 ماي 1957 عندما قام فدائي يدعى مسعود عبد الوهاب بطعن صيدلي أوروبي في مدينة الميلية بواسطة خنجر، وكانت المناشير توزع على المعمرين كتب عليها ((اختر بين الحقيبة أو الصندوق))[2].

---

[1]–Adel Fethi, Meriem Bouatoura, le martyre au féminin, www, inumiden, com.

[2]–عمار قليل، ملحمة الجزائر...، ج2، **المصدر السابق**، ص173.

5-الجندرمة الريفية:

في تعليمة صادرة عن لجنة الولاية الثانية مؤرخة بـ22 ديسمبر 1956[1]، موجهة إلى لجان المناطق والنواحي والأقسام، تتضمن موضوع تنظيم الجندرمة الريفية على النحو التالي:

أ-شروط التعيين: الجندرمي يتم تعيينه من طرف لجنة القسم، ويمكن أن يكون جندرمي ريفي كل مواطن جزائري تتوفر فيه شرط حسن الأخلاق والسيرة، ومع ذلك فإنّ إجراء تحقيق مسبق حول وطنية المعني ضرورية.

ويجب أن يتحلى الجندرمي بالانضباط باستمرار ولاسيما في أداء واجباته، وأن يكون سلوكه مثاليا، وأن يتصف بالصدق والأمانة والتفاني في العمل وأن يحترم النظام. ويجوز فصل الجندرمي وإنهاء مهامه في أي وقت بسبب سلوك خطير أو خطأ فادح في أداء واجباته.

وفي سنة 1958، صدرت تعليمة أخرى تنظيمية من إدارة الولاية تقضي بأن يؤخذ رجال الدرك وحراس الغابات من الجنود، إلا في أحوال خاصة، ويكونون تحت مسؤولية المسؤول السياسي وتكون لهم رتب، على عكس رجال الشرطة الذين يكونون تحت سلطة المجالس الشعبية[2].

ب-مهامه:

نظرا للظروف الخاصة في تلك الفترة بالذات فإنّ الجندرمي لديه وظيفة ثلاثية، فهو في الوقت نفسه عون أمن، وعون استعلامات، وعون لحفظ الأمن.

-كعون أمن:

الجندرمي مكلف بشكل خاص بالتعرف والبحث عن الخونة، وأن يمَنع الأشخاص من الاتصال بالاحتلال، والذين تعتبرهم الثورة كخونة للقضية الوطنية وهم بمثابة أعوان الأخبار والتجسس لصالح الاحتلال، ومخبري جيش الاحتلال، ومن هؤلاء أيضا الأشخاص العاملين الدائمين والموسميين لدى جيش الاحتلال، ويقوم الجندرمي بتسليم الخونة لأعضاء لجنة القسم لإحالتهم على القضاء.

---

[1]-Circulaire n°5, 22 décembre 1956, circulaire aux comités de zone, régions et secteurs, règlement de gendarmerie rurale. **وثيقة قدمها لي الدكتور علاوة عمارة**

[2]-قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية2، علي كافي، **المصدر السابق**، ص375.

-كعون استعلامات:

على الجندرمي الريفي أن يبحث على المعلومات حول تمركز قوات الاحتلال، وعن الحركى، وتسلل قوات الاحتلال، ويجب على الجندرمي أن يوصل المعلومة في وقتها دون تأخير لمسؤول جيش التحرير للجهة التابع لها.

-كعون حفظ الأمن:

يجب على الجندمي، قبل كلّ شيء وفي إطار الحفاظ على الأمن، أن لا يتعدى على مهام مسؤول الأمن في مجالس الدوار أو للمسؤولين في الدواوير الذين يتلقون الشكاوي، بينما الدركي مهامه تتمثل في تحديد مرتكبي الجرائم. وتلك الجرائم هي: القتل، الخيانة، الضرب، الجرح المفضي للقتل، الضرب والجرح بقصد إجرامي (مع سبق الاصرار والترصد).

فيبحث الجندرمي ويحدد مرتكبو الجرائم، وهو في كلّ ذلك يخضع لأوامر المسؤول العسكري للقسم.وأما الجنح فهي: السرقة، والتحايل، خرق الثقة، الاغتصاب، والزنا بالدليل المادي، خرق حظر الصيد، الاستيلاء على ممتلكات الآخرين، زيادة أسعار المواد، الشتم والسب الخطيرين، الامتناع غير المبرر في دفع الاشتراكات...إلخ. وأن يبحث الجندرمي ويحدد مرتكبي الجنح، والدركي يخضع في ذلك لأوامر مسؤول الشرطة للمجالس الشعبية للدوار أو للمسؤول بالدواوير.

ج-توزيع عناصر الجندرمة:

توجد فرقة جندرمة بكل دوار، وعدد عناصر الجندرمة في كل فرقة متغير وغير ثابت، ومختلف من فرقة لأخرى، حيث يحدّد من طرف لجنة القسم حسب أهمية الدوار.

ويتقاضى الدركي نفس قيمة الراتب الذي يتقاضاه المجاهدون، ويخضع عناصر الجندرمة في كل وقت للتفتيش من طرف مسؤولي لجنة القسم.ويتم إخطار كل دركي التحق حديثا بالنظام المعمول به[1].

6- نظام التموين:

[1]– Circulaire n°5, 22 décembre 1956, **op.cit**.

يتضمن هذا العنصر بصفة خاصة مسألة "تنظيم التموين" من الجلب إلى الاستهلاك، اعتمدت في تحريره على بعض الوثائق الأرشيفية المتمثلة في تقارير التابعة للثورة، وذلك بهدف التعرّف على نشأة وتطور وتنظيم وتقنين وتسيير هذه المصلحة في مستويات مختلة.

وكان الهدف الأساسي للثورة من وراء استحداث "مصلحة التموين" هو إحباط خطة سلطات الاحتلال في ضرب حصار اقتصادي على المجاهدين والشعب على حدّ سواء من خلال برنامج المنع والقطع التجويع، بانشاء مناطق محرمة طُبقت بالولاية الثانية منذ سنة 1957. ثم انتهاج سياسة التهجير الجماعي والإجباري والشامل لسكان المشاتي والدواوير من مساكنهم إلى المحتشدات سنة 1960[1]، واتلاف محاصيلهم الزراعية[2]. ففي إطار الحصار أصدر قائد القسم 14للمشاة ومنطقة العمليات بالشمال القسنطيني الجنرال دوفونتان Desfontaine بتاريخ 1958/1/3 منع نقل الحبوب ومشتقاتها والتين والعجائن والبسكويت واللحوم المجففة دون رخصة، ثمّ شمل القرار الماشية منذ 1959/7/8[3].

أ-البدايات الأولى البسيطة للتموين خلال الثورة:

في بداية الثورة سنة 1954، تكفل الشعب تلقائيا بعملية التموين، لأنه لم يكن حينها يتطلب كميات كبيرة ومقادير متنوعة، وذلك لقلة العدد، وسرّية التمركز ووفرة المواد، ولعدم تفطن سلطات الاحتلال لمسألة منعه. وكان عناصر جيش التحرير في الغالب يعتمدون على أنفسهم في تحضير الأكل، وكانوا ينزلون إلى منزل أحدهم أو إلى منازل السكان القريبة من الجبل[4]، لتناول "اللبن والكسرة" خفية وفي جنح الظلام، أو تخصيص من يحمل الطعام المتمثل في "الكسرة" خصوصا بطريقة مموهة، على الرغم ما كان يواجه تلك العملية من خطر عيون المخبرين، أو مشكلة إصابة بعض المجاهدين باسهال أو عسر بسبب تبدل نوع ووقت الطعام عليهم[5]. واستمر التموين بهذا الأسلوب إلى غاية 1955.

---

[1]-علي بوداري، نافذة على اقتصاد الثورة في الشمال القسنطيني، **المرجع السابق**، ص10.

[2]-ينظر حول ذلك، يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د.م.ج، 2007.

[3]-علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص330.

[4]-محمد مجاهد، "شهادة"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 93-94، ماي -جوان 1988، ص27.

[5]- علي بوداري، **المرجع السابق**، ص11.

ب–تسيير مصلحة التموين:

يرجع المجاهد ابراهيم سلطان شيبوط تاريخ أول ظهور لمصلحة التموين على مستوى الولاية الثانية إلى صيف 1955، عندما أقيمت مصلحة للتموين كانت تزوّد المراكز بالمؤونة[1]، وكانت مهمة التموين مرتبطة بالمسؤول السياسي[2] باعتباره هو المسؤول عن الجانب المالي، حيث كان يتسلم أموال الاشتراكات والزكاة والغنائم[3]، وكان ((المرشد السياسي)) أو ((المحافظ السياسي)) هو الذي يتولى اختيار الأشخاص الذين تسند إليهم مهمة جلب التموين ونقله إلى مراكز معينة. لكن مع تطور الثورة ولتجنب تعريض السكان إلى القمع والتضييق أُسندت مهمة نقل المؤونة إلى عناصر جيش التحري الوطني[4].

وإلى غاية 1956 كان تسيير ميدان التموين يشرف عليه المسؤولون المكلفون بالميدان في الدواوير ومقاطعات الأقسام الأولى. وبعد تنصيب لجان الإدارات أواخر سنة 1956 صار المحافظ السياسي[5] مسؤولا رسميا وقانونيا عن المال والتموين في آن واحد، و هذا الأمر تضمنه المنشور رقم 7 المؤرخ في 20 مارس 1957 الصادر عن إدارة الولاية الثانية، والذي بيّن اختصاصات مختلف أعضاء لجان المناطق والنواحي والأقسام فيما يخص التموين ، على النحو التالي:

–يقوم المحافظ السياسي بشراء المؤونة والملابس الضرورية لعناصر نظام دائرته الترابية.

–يراقب إرسال واستعمال المواد.

–السهر على تكوين مخزون للتموين لمواجهة كل احتمال، وفي اجتماع الإدارة يقدم التقرير المالي.

---

[1]–ابراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص ص58، 59.

[2]–حول مهام المسؤول السياسي، ينظر مقالي بعنوان، ((**التنظيم السياسي والاداري والعسكري في الولاية الثانية 1954–1962، المجالس الشعبية –أنموذجا–**))، مجلة الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 20، جانفي 2017.

[3]–بوالطمين الأخضر جودي، ((التعبئة الجماهيرية في الثورة التحريرية))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 48، سنة 1981، ص13.

[4]–أحسن بومالي، من أدوات، **المرجع السابق**، ص329.

[5]–حدد مؤتمر الصومام الوظائف الرئيسية للمفوضين السياسيين بـ: أ–تنظيم الشعب وتهذيبه، ب–الدعاية والأخبار، ج–الحرب االنفسية، د–المالية والتموين، للمزيد ينظر، قرارات مؤتمر الصومام في، يحي بوعزيز، من وثائق ج.ت.و، **المرجع السابق**، ص ص23، 24.

وقد استمر الوضع على هذا الحال إلى غاية تنصيب العضو الخامس المكلف بالتموين في الإدارات، وأول ظهور رسمي "لمسؤول التموين" في هياكل نظام الثورة كان على مستوى المجالس الشعبية للدواوير في مؤتمر الصومام 1956، التي تمّ تنصيبها بعد انتخاب من الشعب، حيث يوجد عضو من بين أعضاء مجلس الشعب الخمسة مسؤول عن الشؤون المالية والاقتصادية ومراقبة أعمال الجباة[1].

وفي 1 نوفمبر سنة 1958، صدرت أوامر من إدارة الولاية موجهة إلى إدارة المناطق تحثها فيها على أن تُعيّن مسؤولين للتموين في النواحي والأقسام، وأن تولي اهتمام كبير لاختيار عناصر خاصّين بهذا الفرع، وحُدّدت رتبهم العسكرية، بأن يكون الملحق بإدارة الناحية رتبته عريف أول، والملحق بإدارة القسم تكون رتبته عريف، ومهام هذا المسؤول تقتصر على تنفيذ التعليمات المقدمة أثناء الاجتماعات فيأخذها ويحافظ عليها من الضياع، ويحافظ على توازن توزيعها، وتُخصّص له في الاجتماع ميزانية لشراء البضائع المطلوبة[2]. وكان مسؤول التموين يعمل تحت إشراف اللجنة[3]، وهو تابع لها هرميا من القسم إلى الولاية، واللجنة هي التي تُخصص له الاعتمادات اللازمة للقيام بمهمته، وتحدد له مختلف الطلبات من تموين، ولباس، وأدوية، وأدوات...إلخ. ولمسؤول التموين الحق في تعيين مختلف أعضاء اللجان التابعة له وتحديد دورها ومراقبة أنشطتها.

ج-هياكل التموين في ومهامها:

-مسؤول التموين في الدوار ومهامه:

---

[1]-اتخذ "التموين" مصطلحات عديدة مرادفة خلال الثورة، يتم استعماله في التداول اليومي بين أفراد نظام الثورة وجيش التحرير الوطني سواء في التعليمات أو في التقارير أو رسائل الأخبار أو الأحاديث الشفوية بين الناس وغيرها، ومن العبارات نجد: الإقتصاد، المؤونة، التموين، العولة، ينظر حول ذلك، علي بوداري، **المرجع السابق**، ص10.

[2]-أوامر من إدارة الولاية إلى إدارة المناطق، 1نوفمبر 1958، علي كافي، **المصدر السابق**، ص387.

[3]-في كل قرية أو دوار تعين "لجنة" متألفة من ثلاثة أعضاء تكلّف بتنظيم خلايا جيش التحرير، ويكون أحد هؤلاء الأعضاء وجوبا رئيس مجلس الشعب، ينظر حول ذلك، يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص21.

كان تنصيب عضو خاص مسؤولا بميدان التموين ضمن تشكيلة المجالس الشعبية الخماسية في الدوار عند إنشائها أواخر سنة 1956، أول ظهور فعلي لهيكل فرع التموين في ميدان التنظيم الثوري في ذلك الوقت.و كان يتبع لمسؤول التموين في القسم، وكانت مهام مسؤول التموين المحلي في المجلس الشعبي للدوار محددة في قانون المجالس الشعبية للدوار، وهي كالآتي:

-أنه المسؤول الوحيد في تسيير التموين في الدوار.

-أنه يسهر على حفظ وأمن مستودعات التموين الموجودة في الدوار.

-أنه ينظم سلاسل جلب التموين ليتسنى له تموين الشعب في الدوار.

-أنه يشجع الاستغلال الفلاحي أي يحث السكان على خدمة الأرض.

-أن يعدّ قائمة للعائلات المحتاجة ويحث على فكرة الإعانة والاستغاثة.

-لجنة التموين في القسم ومهامها:

في ربيع 1957 تكوّنت لجان تموين على مستوى الأقسام بأمر من النظام الثوري، وتنحصر مهام ها في:

-مباشرة توزيع التموين على الدواوير والمراكز بعدما كانت في بادئ الأمر توزّع إلا على مراكز فرق الجيش.

-مسؤولو الدواوير لا يعرفون شيئا مما هو مخزون بين أيديهم من التموين إلا بوثيقة صادرة عن اللجنة، وهي التي تعيّن لهم المكان الذي يرفعون منه المواد.

-الرقابة على التوزيع وعلى المراكز.

-حصر الوسائل الموجودة في المراكز ومراقبتها مع تقديم البيانات والتوضيحات عن الصيغة منه بصفة دورية.

-حصر وتسجيل جميع أرزاق النظام التي لها علاقة بالتموين مثل البغال، الخيل، الحمير، البقر، الماعز، الغنم، الأشجار...إلخ.

-تسجيل جميع المواد الغذائية التي هي الآن موجودة أو تكون بين أيدي المجالس الشعبية ولجان المحتشدات.

-مباشرة الشراء وتكوين السلاسل، كتكليف المجالس الشعبية ولجان المحتشدات والأفراد، فضلا عن الطرق النظامية العادية.

- تسجيل الحبوب والمواد الواردة من مختلف المصادر والأقسام وكذلك الحبوب والمواد الخارجة إلى مختلف الجهات والمراكز والأقسام.

- للجنة حق مباشرة التوزيع في الحالات الخاصة، وتستشير القسم في الحالات العادية.

-للجنة أن تجعل لها كاتبا حسب الإمكان.

-جعل وتخصيص سجل للدخل وسجل للخرج وسجل لأرزاق النظام.

كانت لجنة التموين تعمل تحت إشراف ومسؤولية المحافظ السياسي، الذي تقدّم له اللجنة شهريا تقارير المحاسبة عن الحصيلة العامة للتموين من الدخل والخرج، والباقي...إلخ، ثم صارت لجان التموين فيما بعد عند تنصيب مسؤولي التموين في الإدارات تابعة للعضو المكلف بالتموين في القسم.

وينبثق عن هذه اللجنة لجان فرعية هي كالآتي:

-لجنة الشراء: مهمتها تتلخص في اقامة تنظيم للشراء في المدن والقرى، وإقامة تنظيم في مراكز التجميع والمحتشدات لإرسال التموين بواسطة النساء والأطفال.وإنشاء "سلاسل تموين" المتمثلة في الطرق والمسالك التي تمر بها قوافل التموين والسهر على سيرها الحسن.

-لجنة التوزيع: تسهر هذه اللجنة على تزويد مراكزها ودوائرها التراتبية بالتموين ومختلف الأدوات والحاجات الضرورية، ومراقبة الاستهلاك في المراكز.

-لجنة التوزيع والتخزين:تضمن هذه اللجنة تحضير وإقامة المخابئ الضرورية، والسهر على حفظ وصيانة وأمن مخازن التموين، وحماية الحيوانات التي تستخدم في نقل التموين[1]. ومن الناحية النظامية كان مسؤول التموين مطالب بإعداد سجلات وتقارير شهرية، والسجلات الرئيسية هي:

-سجل خاص بالحبوب (مدخول /استهلاك).

- سجل خاص بالمنتوجات الأخرى (مدخول/استهلاك).

- سجل يتضمن أعضاء مختلف اللجان والمراكز.

- سجل خاص بالحيوانات (أنعام، بغال، حمير).

أمّا التقارير التي على مسؤول التموين أن يقدمها هي:

---

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص143، 145.

-تقرير خاص عن المداخيل والمصاريف والمتبقي من مختلف المواد في المخازن.

-تقرير خاص حول المشتريات.

- تقرير خاص حول نشاط مصالح التموين، القوافل، والمكلفين بالشراء، والصعوبات المعترضة، وارتفاع أو انخفاض الأسعار، وسبب ذلك، حالة طرق التموين، ووسائل النقل، وهل تتم تلبية حاجيات الدائرة بصفة مُرضيةٌ.

-تقرير حول وضعية المخازن والمخابئ وحماية الحبوب، والمواد الغذائية وغير الغذائية من التلف والفساد.

- تقرير أدبي حول سلوك عناصر منظمات التموين وعددهم وعدتهم.

د-مسؤولو التموين في الإدارات:

جاء تنصيب مسؤولين جدد للتموين كأعضاء في لجان إدارات الولاية والمناطق والنواحي والأقسام أواخر سنة 1958 وأوائل 1959، بناءً على تعليمة نظامية صادرة عن الولاية في أول نوفمبر 1958موجهة لإدارات المناطق، تضمنت ضرورة أن تعين المناطق مسؤولين للتموين في النواحي والأقسام وإيجاد رجال خاصين بهذا الفرع.

فالملحق بإدارة الناحية تكون رتبته عريف أول والملحق بإدارة القسم تكون رتبته عريفا، وهذا المسؤول يُنفّذُ القرارات التي تُتَخذ أثناء الاجتماع فيما يخص هذا الفرع. وهو مسؤول على الحفاظ على القرارات من الضياع و على توازن توزيعها ، ويخصص له في الاجتماع ميزانية لشراء البضائع المطلوبة. وقد تكون من الأسباب الدافعة إلى تعيين مسؤولين خاصين بالتموين هو اتساع هياكل الثورة وازدياد مطالب احتياجاتها من جهة وتلك التطورات الحاصلة خصوصا بعد مجيئ ديغول إلى الحكم في فرنسا في ماي سنة1958. ويعتقد بن طوبال أنّ:((دور الشعب تغيّر، فبعد أن كان التنظيم السياسي هو المكلف بمسألة انخراط المناضلين والتموين، وحتى تسيير جيش التحرير لما تتطلب الظروف ذلك، تغيرت الأوضاع بعد حدوث التجمعات وتزايد حاجيات جيش التحرير فيما يتعلق بانخراط المجاهدين، وفيما يخص المعلومات والتموين تغيرت وضعية المواطنين، ومع تغير الظروف فقدت الفئات الشعبية حيويتها، وخفت دعمها للثورة، مثلما كان عليه الحال في السابق...))[1]، فكان لزاما إذا شروع الثورة في حملة ديبلوماسية لطمأنة

[1]-((المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة العموري ضد الحكومة المؤقتة))، **المرجع السابق**، ص25.

الداخل والرفع من معنوياته، كما تقرر نقل العمليات العسكرية إلى قلب فرنسا بغية تحريك أثر بسيكولوجي في نفسية المجاهدين.

ولقد أسندت مهام مسؤوليات التموين، على كل المستويات وبالخصوص القاعدية منها، إلى عناصر لها خبرة وتجربة في ميدان التجارة، والتمتع بشيء من الذكاء وتكوين ملائم ومعرفة بمبادئ القراءة والحساب والتحلي باللباقة والمهارة والصبر تجاه مطالب تكون دائما عاجلة في الليل والنهار، ولا تقبل التأخير، لأن قضايا التموين معقدة لكثرة مواده[1].

وفيمايلي مسؤولي التموين في إدارات الولاية الثانية، المنطقة الثانية والناحية الأولى (الميلية):

-إدارة الولاية الثانية: العربي برجم المدعو الميلي نصّب كعضو في لجنة الولاية مكلف بالتموين سنة 1960 إلى غاية وقف اطلاق النار بعدما كان قائد عام للمنطقة الثانية.

-إدارة المنطقة الثانية: مسؤول التموين فيها صالح بة بوالحبل الذي كان يشغل مسؤول عام الناحية 221، وقد خلفه على رأسها الطيب زيغد.

-إدارة الناحية الأولى: مسؤول التموين فيها هو الطاهر بوعندل.

-إدارة الأقسام:

*القسم الأول:لخضر مخلوفي.

*القسم الثاني: رابح غيوة ثم المدني خراب.

*القسم الثالث: البشير سعيداني المدعو السرجان بابا ثم خلفه علي تسمسيلي.

*القسم الرابع: عبد الرحمان غزغوز، وخلفه بعد استشهاده السعدي بوعبسة.

وفي مراكز بني ولبان وبني تليلان والعقيبة تعرّفت سلطات الاحتلال، بواسطة مخبريها على مسؤولي التموين، على بولمدايس محفوظ ومساعده جعفر بن عبد الله المدعو الموسطاش، وذلك بتاريخ 1957/4/11، وحَدّدت جامعي الاشتراكات بدوار بني حميدان بأسمائهم وهم: محسن علي بن الساسي، بومزعز سي الطيب، لكحل بوهزة الساحلي (بوالشعيرات)، رويبح

[1]-علي بوداري، **المرجع السابق**، ص ص12-17.

سي المكي، بوحلاسة أحمد، عمار بن لطرش[1]. وتجدر الاشارة إلى أنّه تم تعيين نائبين لمسؤول التموين في كل قسم يساعدانه في مهامه[2].

هـ-مصادر التموين:

تتكون مصادر التموين المادية من عدة قنوات، كالشراء بالمال لجميع الاحتياجات من الأغذية والألبسة والأغطية والأدوية...إلخ، والزكاة، كالزكاة على الحبوب والأنعام والزيوت، وغالبا ما كانت الزكاة لا تخضع للنصاب والحول والمقدار، كما أنها أحيانا تشمل الزكاة مواد وأشياء لم يضبطها التبرع، وذلك تماشيا مع ظروف الحرب. يضاف إلى ذلك التبرعات بمختلف أنواعها، والغنائم من الاحتلال والخونة والهبات، وكانت التعليمات النظامية للأقسام بالولاية تنص على:

-أن يدفع القسم العدد الرسمي للآكلين في مختلف هياكل النظام وكل من يعيش من مال النظام ومشرب وملبس وغير ذلك.

- على القسم أن يقدم قائمة احتياجاته قبل كل شهر.

وقد تضمن منشور مؤرخ في 2ماي 1957، يحمل موضوع: حملة الحصاد لصيف 1957 أوامر من لجنة الولاية تُلفت فيها انتباه المسؤولين على كافة المستويات إلى ضرورة وأهمية حملة الحصاد للصيف، ونَبّهت المسؤولين إلى ضرورة اليقظة وبذل مجهودا إضافيا، والقيام بـ:

-الاستيلاء على غلال الاحتلال وذلك بحصد الحبوب المملوكة له بأقصى سرعة ممكنة. فبنواحي بيزو مثلا أمر النظام الثوري السكان باقتحام مزارع (تاستانيار) Testanière وحصد المحاصيل الزراعية، حيث شارك في العملية نحو 600 شخص من رجال ونساء وأطفال، وذلك في محاولة لفك الحصار الغذائي المفروض على الشعب وعناصر جيش التحرير[3].

- حرق محاصيل الاحتلال التي يعجز الاستيلاء عليها.

-حث المواطنين وتشجيعهم بضرورة انجاز عملية الحصاد والدرس بسرعة حتى لا يسيطر عليها الاحتلال.

---

[1]-علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص333.

[2]-علي بوداري، **المرجع السابق**، ص ص 23، 26.

[3]-علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص328.

-جمع الزكاة (العشور) والحرص على أن تدفع كاملة لعناصر جيش التحرير دون نقصان. وكانت أوامر النظام تنص على معاقبة الملاك الرافضين لدفع العشور والاشتراكات[1].

-شراء الحبوب في حدود مبلغ معين وبسرعة فائقة.

-منع المواطنين من بيع حبوبهم للمخازن إلاّ بعد إنهاء مسؤولي جيش التحرير عملية الشراء.

وفي أوامر صادرة بتاريخ 15 أفريل 1959موجهة إلى لجان المناطق والنواحي والأقسام ورد فيها مهام الجان الرئيسية:

-لجنة تقوم بأشغال تنظيم البغال (علف، حبال...)، ويفرض لهذه اللجنة 250 أ.ف.

-لجنة ثانية مطالبة بحفر الخنادق (المطامير، الكازمات)اللازمة للخزن، ومسؤول هذه اللجنة تكون رتبته كمسؤول الفرقة في الجيش.

-لجنة ثالثة تتكفل بالحصاد والحسابات تحت مسؤولية نائب المستشار السياسي للقسم، وفرقة من الجيش تكون تابعة لهذه اللجنة.

-لجنة رابعة تتكفل بنقل الحبوب، ومسؤول هذه اللجنة يكون عسكريا برتبة مسؤول الكتيبة، وفرقة من الجنود تكون تابعة لهذه اللجنة. وكان مقدار الحبوب التي يجب أن تدخل إلى المناطق الجبلية تموينا للجيش: القمح 2500صاع، الحمص 150 صاع، الشعير 1500 صاع. وعلى القسم ان يقدم عرض حال عن مقدار الزرع الذي يستطيع الحصول عليه بسهولة ويدخله على المناطق الجبلية. وفي أول شهر أكتوبر يجب دفع تقرير عن حملة الحبوب والشراء ويكون عاما (الزكاة، الشراء، الأموال المحجوزة)[2].

وكانت المواد التي يتم اقتناؤها تتمثل في "المحمصة"، الكسكسي، السميد، الحمص، العدس، الفول، "الجلبانة"، اللوبيا، االتين المجفف (الكرطوس)، زيت الزيتون، المربى (المعجون)، اللحم المعلب "الكورني دو بيف"، اللوبيا، "التن"، الجبن، العسل، الأحذية، الجوارب. وكانت هذه السلع تُخزّن في مكانين من كل قسم، ففي كل مكان تُبنى أكواخ أو كازمات تتسع كل واحدة منها ل20 قنطارا من كل مواد مختلفة، ويطلب استعمال البلاستيك (النيلو) في الأكياس (الشكاير) لوقاية المواد، وتوضع مادة سامة للقضاء على الفئران، ويخصص لهذا العمل رجال

[1]-**المرجع نفسه**، ص330.

[2]-علي بوداري، **المرجع السابق**، ص ص92-96.

مخلصون، وتتم هذه المرحلة في مدة ثلاثة أشهر.ومسؤول التموين مطالب بإرسال تقرير إلى الناحية كل 15 يوما حول الحصيلة والمواد المحصل عليها والادخار، وقائمة بما يملك النظام من بقر وغنم وماعز وبغال وحمير، وتقع مسؤولية مراقبة التموين على كاهل لجنة تتكون في الغالب من ثلاثة عناصر تسجل كمية التموين.

و–طرق "السلاسل" وقوافل التموين:

بعد عملية الشراء واقتناء الحبوب من مواقع إنتاجها بسهول قسنطينة من قبل المكلفين بالجلب وتجميعها وتحديد مواقع وجودها سواء كانت مجمعة في نقاط معينة أو موزعة في أماكن متفرقة في الدواوير والمشاتي عند الشعب، يبدأ الشروع في تنظيم طرق السلاسل[1]، وبرمجة تحرك قوافل النقل. وطرق النظام هي تلك التي يمر عليها كلّ الناس سواء كانوا مسافرين للتموين أو متنقلين أو مغادرين للجبال تحت مراقبة وترخيص من النظام.الذي أصدر أمرا بقتل الكلاب التي تكشف حركة التنقل الليلية وتغريم أصحابها ب2500 فرك[2].وغالبا ما كان هؤلاء المتوجهون إلى قسنطينة يسلكون طريق زغاية وميلة أو عن طريق بني حميدان والحامة تفاديا لقوات الاحتلال في الميليلة.

ونميز في السلاسل نوعان: السلاسل الكبرى والسلاسل الصغرى، فالسلاسل الكبرى هي التي تقطع المسافات الطويلة عبر الدواوير والأقسام والنواحي، وتستغرق مدة يوما و ليلتين على الأقل، بمعدل قافلة كل ليلة، وعندما تكون فترة هدوء يكون التموين كثيرا والمسافة قريبة يتم النقل في الليلة الواحدة مرتين أو أكثر مثلما كان الحال مثلا بين محطة بوالسبع في المسيد ودوار بني مسلم، وكانت القوافل تستعين ببغال وأحمرة السكان من المشاتي والدواوير التابعة للقسم. وكانت تجمّع في نقاط انطلاق معينة بعد الزوال في الجبال تحت اشراف المسؤولين المحليين والشرطة ورجال الدرك أحيانا، وتنطلق في نظام صارم قبيل حلول المغرب، في حين تكون الفرق الخاصة المكلفة بالحراسة من جيش التحرير تؤمّن الحراسة في أماكن المرور الخطيرة، وتكون قد راقبت الطريق وتحركات جيش الاحتلال طوال فترة المساء مع مراقبة حراسة الشعب في النهار. لتصل القافلة في آمان، ولا يغادر الحراس أماكنهم إلاّ بعد وصول القافلة لهدفها،

---

[1]– "السلسلة" يقصد بها هنا قافلة التموين بالخصوص، وطريق القافلة أو طريق النظام كما كانت تسمى في آن واحد، سواء كانت هذه السلاسل أو القوافل راجلة أو بالبغال أو الحمير، ينظر حول ذلك، علي بوداري، **المرجع السابق**، ص105.

[2]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص330.

وقد تغيّر القافلة طريقها أو تتريث حتى تغادر قوات الاحتلال المكان أو تؤجل الرحلة.ففي ليلة 1957/9/13 رصدت جندرمة بيزو 12 عنصرا من جيش التحرير مسلحين بمشتة الصفصافة نقلوا 11 قنطارا من الحبوب على ظهر 11 بغلا متوجهين نحو أولاد براهم ومنها عبر مشتة السطارة والطريق لوطني رقم27 ووادي السمندو ثم مشتة الحمري ومشتة سيدي بولعابة ومشتة سيدي بودربالة، عوضتها مجموعة أخرى من المجاهدين نقلتها نحو بني صبيح شمالا[1].

وقد يشترك قسمان أو ناحيتان كلّ من جهته في حراسة مثل السلاسل والمعابر المشتركة بينهما في الحدود كما هو الشأن لمعبر "الزان في العشاش" بطريق سكيكدة بين القسم 2131 والقسم 2132، وبين الناحيتين 221 و 222، والسلاسل الرئيسية الكبرى التي كان ينتقل عبرها التموين في الناحية 213، (الميلية) هي سلسلة بغرب الوادي الكبير وهي التي كانت تربط بين القسمين 2133 في غربه و2132 في شرقه وتشمل المعابر التالية:

-عقبة سعد الله بدوار مشاط عبر الجبالة إلى بني مسلم ثم يرجانة فبوالسبع من دوار المسيد.

-عقبة سعد الله بمشاط إلى الحضرية فأولاد كحلون وعبور جسر السكة الحديدية، ثم أولاد عواط وتامنجر فبوالسبع.

-مشاط الحضرية عبر تابوكار والقيقب وأوبران والعرابة بأولاد عواط وتامنجر باتجاه بوالسبع.

-مشاط عبر بوتياس فأولاد علي وتامنجر باتجاه بوالسبع. ويعد بوالسبع بدوار المسيد مشهورا لدى النظام والشعب كمحطة كبرى وهامة للتموين.

-معبر المصيف من أولاد بوزيد في الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية في أولاد ذياب عبر الوادي الكبير والطريق الرابط بين جيجل وقسنطينة. وقد استغل نظام الثورة زورقا مطاطيا خاصا في أولاد عواط لعبور الوادي الكبير.

أما السلسلة الثانية الكبرى فكانت تتجه من القسم 2132 في الشمال نحو القسم 2131 في الجنوب الشرقي ثم الناحية الثانية، المنطقة الثانية فيما بعد، وتشق في طريقها الدواوير التالية: تارسات بدوار مشاط مكان الانطلاق والتجمع إلى أولاد عربي فأولاد صالح مرورا بخناق الكوحل بدوار أولاد قاسم لتعبر الطريق الرابط بين الميلية وسكيكدة في المكان زان لعشاش قرب جسر واد حزوزاين باتجاه طريق وادي المربع نحو مواقع التموين في بني صبيح وبني تليلان

---

[1]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص331.

وغيرهما.وكان معبر الزان يطلق عليه الخط الأحمر أو ممر الموت لكثرة وقوع الكمائن فيه والاشتباكات. حيث يتم قتل البغال والحمير فتضيع المؤونة ويسقط الشهداء أو يؤسرون، مثلما حدث في وادي المربع بدوار بني صبيح من القسم 2131 في مارس 1958 لقافلة تموين تابعة للقسم 2132، وبمشتة أولاد الصالح بدوار أولاد قاسم في 18 ديسمبر 1958[1].

وقد وردت تعليمات بشأن معبر الزان بأن تتكفل بحراسته فرقتان واحدة من الناحية الأولى وأخرى من الناحية الثانية تحت مراقبة أحسن العبودي، وهو بدوري يخضع لمراقبة المسؤول العسكري للمنطقة، وذلك قبل هجمة شال 1959.وبعدها توقفت سلسلة الزان ولجأ النظام في الناحية إلى تسليم مبالغ مالية للقسمين الأول والثاني لشراء كميات من التموين وفتح سلسلتين جديدتين داخل تراب الناحية. وهما الوحيدتان اللتان ظلّ العمل بهما إلى غاية 1962.

وفي نواحي بيزو هناك سلسلة تموين في الجهة الشرقية تصل إلى أولاد براهم عبر جبل الوحش– عيون السعد–دوار المجابرية–واد بوقارة علي–مشتة بوحبس– مشتة قصر النعجة–دوار السبخة– مشتة الصويري–دوار اولاد براهم[2].

أمّا النوع الثاني من السلاسل فهي الصغرى أو الداخلية (المحلية) في الأقسام لاحراج التموين ورصد المعلومات وربط الاتصال، وهي مبرمجة في كل قسم للدخول الى المحتشدات أو القرى أو المدن أو ضواحيها.تحرسها أفواج خاصة من الجيش وأفواج الكومندوس وهي تكاد تكون يوميا وتتم في الليل فقط ينجزها أشخاص راجلين عددهم يتبدل حسب الظروف والمهام والأيام. وكان هدفها الأساسي تبليغ التعليمات وجمع المال واخراج التموين ولو بكميات قليلة بنقله على الأكتاف، كما كان بعض النساء ينقلن التموين من المحتشدات والقرى على رؤوسهن لنظام الثورة واستعمل كذلك الأطفال الصغار الذين كانوا يكلفون بشراء مواد تموين من عند أصحاب محلات تجارية معينة وينقلونها إلى مسؤولي النظام[3] .

وفي الناحية الثالثة (ميلة) عرفت سلاسل التموين مجموعة من الخطوط والمعروفة في الغالب هي:

---

[1]–عمار قليل، ج2، **المصدر السابق**، ص181.

[2]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص336.

[3]–علي بوداود، **المرجع السابق**، ص ص106، 114.

-الخط الأول: واد سقان –حمالة.

-الخط الثاني: تلاغمة –ترعى باينان.

-الخط الثالث: عين الملوك – عميرة أراس.

-الخط الرابع: شلغوم العيد –تسالة لمطاعي.

-الخط الخامس: تاجنانت- مينار زارزة[1]. وكانت هذه السلاسل تنطلق من جنوب الناحية إلى شمالها، وهذه أهم مسالك الناحية التي تتغير حسب الظروف، ونذكر منها أيضا:

دوار بوصلاح-راس فرجيوة-جبال الحلفاء-دوار أولاد عامر.

دوار أولاد كباب- بني قشة- المزلية –دوار آرّاس.

دوار غمريان –زغاية – دوار آرّاس

دوار لعيون -لمغسله –بوجرار –باينان.

عين الملوك –دوار البيدي-باينان[2].

وفي نواحي بيزو كان مسلك التموين يبدأ من غابة أمية مرورا بمزرعة دالماس Delmas في دوار قطاره وأولاد وارزق والضريح الروماني للوصول إلى مشتة الصفصافة[3].

وفي دوار لمجاجدة بنواحي سكيكدة فإنّ التموين يمر عبر معبرين أساسين هما: المسلك الأول عبر منطقة الحدائق (سانت أنطوان) فبراكسبورغ باتجاه دوار لمجاجدة، ويشتر التموين من المدينة من طرف درداش أحمد الذي ينقله بدوره لمجموعة تامر في المكان المسمى حمايدة على بعد 8كلم من براكسبورغ. أمّا المسلك الثاني يتم شراؤه مباشرة من المدينة من طرف سليني الساسي وهو من مشتى دار عيسى، وأحيانا من طرف مرجى اسماعين، والذان ينقلانه بواسطة شاحنة يملكانها كشركاء إلى غاية مرتفعات السطايا، أو بواسطة صاحب حافلة لنقل المسافرين تعمل

[1]–مديرية المجاهدين لولاية ميلة، الدليل التاريخي لولاية ميلة، **المرجع السابق**، ص124.

[2]– ابراهيم راس العين، مذكرات مجاهد، **المصدر السابق**، ص ص63، 64.

[3]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص330.

على الخط الرابط بين سكيكدة وبراكسبورغ، حيث يتقاسم الركاب مواد التموين فيما بينهم حتى لا تُثار الشكوك حول الكمية المنقولة خاصة من أكياس الدقيق[1].

وفي القسم الرابع االتابع لسكيكدة والذي يتكون من وادي بيبي، الزويت، طابنا، كركرة، تحت اشراف مسؤول القسم، وكان بكل جهة مجموعتين من المجاهدين تعمل على جمع الحبوب من الفلاحين لحساب الثورة. وكان يشرف على المجموعة الأولى المجاهد محمد فر الذاب وتشمل طابنا، المجاجدة إلى حدود مدينة سكيكدة، وتتولى تموين المراكز الموجودة في هذه المناطق، ويتولى الاشراف على المجموعة الثانية مولود كاروت وتغطي مناطق كركرة، طوكل، بن زويت، تتولى تموين مجمل المراكز المنتشرة في هذه المناطق[2].ويلجأ نظام الثورة في الولاية الثانية إلى تخزين جزء من المؤونة في مخازن بنوعيها:

-مايشرف عليه الممونون، وذلك بالاستعانة بالمسبلين والمواطنين أفراد الشعب، وتنجز على شكل مطامير ومخابئ (كازمات)[3] إن كانت للحبوب أو الألبسة وغيرها أو عند الأشخاص إن كانت المؤونة ماشية.

-ما يشرف عليه عناصر جيش التحرير، وتكون هذه غالبا في المناطق المحررة أو شبه المحررة، وتعتبر مراكز كبرى للتخزين[4].

وكانت قيادة الولاية الثانية سواء على مستوى المنطقة أو الناحية تصدر تعليماتها في هذا الشأن، وفي ما يتعلق بتوزيع أماكن الخزن، ولنا مثال على ذلك في الناحية 221 التي أصدرت تعليمات شملت مايلي:

---

[1]–ناصر الدين مصمودي، **الولاية الثانية وعلاقتها بالولايات الأخرى والهيئات القيادية للثورة 1954–1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، 2016-2017، ص217.

[2]–لعلى رابح، **مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني، الولاية 2**، ترجمة جناح مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص136.

[3]– ينظر عنصر المخابئ بالولاية الثانية.

[4]–تقرير الأحداث السياسية والتنظيم الاجتماعي، الفترة 1956-1958، **الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الثانية**، قسنطينة، يومي 30-31جانفي 1985.

-تبذل جميع المجهودات من قبل مسؤولي التموين في الناحية تحت الإشراف المباشر لمسؤولي التموين في المنطقة والناحية.

-تهيئة عشرة أماكن في الجهات المعنية منها غرب الوادي الكبير، 2بالقسم1، و2 بالقسم2، ومنها 6 شرق الوادي الكبير، وو2بالقسم2، و4بالقسم 3، وتنظم بها السلاسل في جميع أحوالها بواسطة رجال مخلصين، وتقدم التقارير عن النتائج في كلّ 15 يوما.

ز-شبكة توزيع التموين:

لقد واجهت عملية توزيع التموين كثرة المراكز التابعة للاحتلال وتنوعها وانتشارها من جهة، وبعد المسافة وقلة وسائل نقل المؤونة من جهة ثانية، إلاّ أنّ العملية كانت تتم بصورة يومية ودائمة من قبل شبكة التوزيع التابعة للجنة المكلفة بذلك في فرع التموين، أو من طرف المجالس الشعبية للدواوير التي تساهم في تخفيف عبء النقل بواسطة أفراد من الشعب أو المجندين العاملين في التموين[1].

لقد ضبط نظام الثورة عملية استهلاك التموين من خلال تحديد الكمية اللازمة من الطعام المخصص للشخص الواحد في اليوم "الرسيون" وفيمايلي المقادير اليومية الكاملة للفرد والجندي في جيش التحرير:

-الفطور صباحا، -الغداء في منتصف النهار، - العشاء ليلا.

ومقادير التموين اليومي حددت كمايلي:

-الدقيق 600غ أو يعادلها من العجائن والمواد الأخرى.

-الزيت 70ملل، ويستغل زيت الزيتون في جميع المراكز.

-القهوة أو التيزانة في اليوم ثلاث مرات.

-الحليب مرة واحدة في الصباح.

-أكل اللحم ثماني مرات في الشهر

-الخضر ضرورية في وجبة الجندي (مرتين على الأقل في الأسبوع).

- الفواكه ثلاث مرات في كل شهر على الأقل.

---

[1]-علي بوداري، **المرجع السابق**، ص ص156، 161.

وقد كلّف القسم بأن يبذل قصارى جهده لمدّ وحداته بالخضر والفواكه، كما تمّ لفت نظر المسؤولين في النواحي بمدّ يد المساعدة لبعضهم البعض في المنطقة.

-الأغطية (بطانية "زاورة") لكلّ شخص.

-الملابس والأحذية حسب الحاجة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا البرنامج قد لا ينجز بأكمل وجه بسبب نقص المؤونة من جهة وبسبب عرقلة الاحتلال له من جهة ثانية.ويشمل هذا النظام جميع منظمات وأفراد الثورة، وهذه التعليمات عبارة عن قانون يطبق على المراكز كلّها.

ح- المحاسبة:

تتم كل شهر بانتظام، وذلك بإعداد وضبط وتقديم تقارير كاملة وشاملة في المواعيد المحددة للمحاسبة خلال الاجتماعات في فترة الهدوء، أمّا في الظروف الاستثنائية خصوصا خلال هجمات شال فقد كانت التقارير ترسل عن طريق السلم التراتبي خارج الاجتماعات.وتنجز التقارير الخاصة بالتموين على مستوى كل مركز، ثمّ يتم توحيدها في تقرير واحد على مستوى المجالس الشعبية للدوار سواء لمقتنيات الشهر الكلية أو لمدخول أو مخروج مجموع التموين العام في الشهر ويوحد على مستوى لجنة التموين ليوجه إلى القسم فيوحد ويوجه إلى الناحية وهكذا إلى المنطقة ومنها إلى الولاية.ويقع عبء إنجاز هذه التقارير على كاهل الكتّاب الإداريين الخاصّين، ويراعى في شكلها النموذج الموحد وفق التعليمات التي تحكم التموين[1].

لقد حارب الاحتلال قوافل التموين وذلك بانشاء نقاط عسكرية ونقاط مراقبة وكمائن ليلية مما أثر على تحركات قوافل التموين بشكل كبير.الأمر الذي دفع بمسؤولي النظام إلى إيجاد بدائل لنقل المؤونة بواسطة الحافلات، وهو ما تفطن له الاحتلال وأصبحت كل المركبات تخضع للتفتيش والمراقبة خاصة تلك التي تعمل على خط (قسنطينة-الميلية) و (قسنطينة-سكيكدة)، وفرض الرخص عليهم، وحتى على البغال من دوار إلى دوار.وحضر التجوال من السا20و30د مساء إلى السا 4و 30د صباحا، وحتى البديل لدى عناصر التموين المتمثل في المرور عبر المشاتي

[1]-علي بوداري، **المرجع السابق**، ص ص 172، 173، 187.

تم اكتشافه من طرف قوات الاحتلال في 1959/5/21، إلاّ أنّ نظام التموين استمر في تأدية مهامه[1].

وفي تقرير للمكتب الثاني مؤرخ في 13 فيفري 1958، يشير إلى أنه وبناءً على اعترافات قدمها الأسير بونور صالح بناحية القل بأنّ عناصر جيش التحرير يواجهون صعوبات في التموين، خصوصا لدى أولئك المجاهدين الملتحقين مؤخرا، فقطعة "الكسرة" أصبحت تُقدم مرتين في اليوم ويتقاسمها من 8 إلى 10 وأحيانا إلى 12 عنصرا، فالمخازن قلّ محتواها، والتموين يأتي بواسطة قافلة الزريبة البعيدة عن مكان تواجدهم في جنان الحجل، رابحة التفاح...، وكانت نادرا ما تصل، ومسارها مهدد بكمائن قوات الاحتلال، وأصبح المجاهدون لا يتناولون الأكل لمدة ثلاثة أيام، مع العلم أنّ الشعب تراجع تموينه للمجاهدين بسبب نظام المحتشدات ومراكز التجميع التي أقامها الاحتلال والرقابة الصارمة عليه، وبارتفاع كلفة التموين عليه فهو إلى جانب ذلك كان يقدم الاشتراكات.

وورد في تقرير آخر أرسله الكولونيل سوكيل Sockeel، قائد الاقطاع العملياتي للقل إلى الجنرال القائد العام لمجموعة القطاعات العملياتية للشمال القسنطيني يحمل عنوان "الحالة المعنوية لجنود جيش التحرير" والذي يشير فيه إلى الإحباط الذي مسّ عناصر جيش التحرير وأنه بسبب سوء الأحوال الجوية تضاءلت الإمكانيات والوسائل والغذاء، وأيضا بسبب ضربات الطيران الفرنسي ساهم في ارتفاع خسائر جيش التحرير الوطني وزاد معه الشعور بالإحباط[2].

كما قامت قيادة الولاية الثانية، على الرغم من أن التقارير تشير إلى أن مستوى اللباس يكاد يكون مناسبا[3]، بتكوين لجان مكلّفة بخياطة ملابس جيش التحرير الوطني تتبع مباشرة النظام العسكري، وعناصر هذه اللجان جنود في جيش التحرير الوطني مما يجيدون مهنة الخياطة، كانوا يحملون آلات الخياطة معهم. وكان النظام هو الذي يشتري لهم القماش اللازم لهذه العملية، وأثناء الاشتباكات والمداهمات العسكرية للاحتلال كانت تخبأ الآلات والأقمشة في مخابئ تحت

---

[1] – علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص ص336، 337.

[2] –Dossier1, fiche d'interrogatoire (juillet-décembre1960) (d-2) traducteur de documents récupérés sur les rebelles et rensegnement sur les rebelles (1955-21959), zone nord constanatinois, secteur de collo, etat major 2° bureau N° 5.2.58, GR 1H 4407/D2**.**

[3] –Wilaya2, E fiche des 13 et14.12, protégée GR 1H 1568/D1

الأرض، وفي بعض الأحيان لا يعثر النظام على القماش المطلوب فيشتري القماش الأبيض ثمّ يوضع في الماء الساخن ويضاف إليه فروع وأوراق نوع معين من الأشجار في الغابة فتضفي على القماش لونا قريبا من الأخضر يلائم المجاهدين حسب البيئة الجبلية المتواجدين بها مما يسمح لهم بالحركة بالحرية، وكان ذلك خاصة خلال حملة شال العسكرية[1].

7-نظام الاشتراكات:

[1]-عمار قليل، ملحمة ج2، **المصدر السابق**، ص172.

كانت الاشتراكات[1] في بداية الثورة طوعية نظرا لسرية المرحلة، وغير محددة بمبلغ معين، وإنما تخضع لقدرة الفرد على المساهمة بمبلغ مالي لصالح الثورة، وكان أغلب المشتركين بالمال هم من المناضلين القدامى لحزب الشعب والمنظمة الخاصة الذين يمثلون الخلايا النائمة للثورة في بدايتها.

وبعد مؤتمر الصومام وتنفيذا لقراراته عملت قيادة الولاية الثانية على تجنيد الجماهير الشعبية من أجل دفع الاشتراكات بصفة إلزامية وبصورة منتظمة شهريا، وكل شخص يمتنع عن دفعها يتعرض لعقوبة تتراوح من الزجر إلى الإعدام أحيانا. وبالتالي فلم تفرض المساهمة المالية على الشعب إلاّ بعد مؤتمر الصومام، حتى تكون العملية منظمة ومتدرجة ومضبوطة، وحتى لا تكون هناك ردود فل تؤثر سلبا على الثورة وهي بدايتها.

وكان النظام الثوري يراعي في دفع الاشتراك الفوارق المادية بين فئات الشعب، وتحدد استثناءً المبالغ الخاصة بالاشتراكات حسب دخل كل فرد، لكن عموما فحُدد المبلغ ب200 فرنك شهريا كحد أدنى في بداية الثورة، ثم تطوّر ليصل إلى 300 فرنك شهريا، أما الحد الأقصى فهو غير محدد وبإمكان كل مواطن أن يشترك حسب استطاعته[2].

كانت جبهة التحرير الوطني تَطبع وصلات رسمية تصدرها الهيئة الموكلة لها استلام الأموال، حيث تقدم للمشترك وصلا رسميا توضح عليه الجهة المستلمة لمبلغ الاشتراك، مع تحديد قيمة المبلغ الممنوح، ويتضمن الوصل مواصفات محددة منها: الترقيم، الجهة القابضة، وختم يحمل رمز الجبهة، وتوقيع.

ولم يُستثنَ أحدا من دفع مبلغ الاشتراك ماعدا الفقراء والبطالين الذين هم معروفين لدى النظام، وكان أكثر الدافعين للاشتراكات هم التجار،ثم تأتي فئة العمال والموظفين، والمسبلين والفدائيين وعناصر جيش التحرير في بعض الحالات. وفي ناحية الحدائق (سانت أنطوان) وتامر تمّ التعرف من طرف سلطات الاحتلال على شبكة هامة مكلفة بجمع الاشتراكات، تتكون من العناصر التالية:

---

[1]–كما كان التبرع عبارة عن مساعدة معلومة يقدمها المواطن الجزائري إلى النظام الثوري، علاوة على الاشتراك الشهري الذي كان يؤديه بصفة منتظمة واجبارية. ينظر عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص21.

[2]–مديرية المجاهدين لولاية ميلة، الدليل تاريخي لولاية ميلة، **المرجع السابق**، ص122.

-شكات رابح بن محمد.

-فنزاري محمد بن رابح (استشهد).

وفي دوار لمجاجدة توجد مجموعة هامة تجمع الأموال من المدينة تتكون من العناصر التالية:

-لساق علاوة (بائع بيض).

-مذبحي موسى (مهني مختص)، يقدم بدوره الأموال التي يجمعها إلى لساق علاوة.

-المدعو الساسي السوفي (صاحب دكان لبيع المواد الغذائية).

وتجمع الأموال وتسلم إلى لساق علاوة الذي بدوره يسلمها إلى درداش أو سليني والذي يسلمها إلى مسؤول دوار لمجاجدة[1].

أشارت تقارير الجيش الفرنسي في عرضها لحالة الولاية الثانية إلى أنّه ومنذ سنة 1958 أصبحت الموارد المالية لعناصر جيش التحرير غير ممكنة[2]، وهي نتيجة حتمية للإجراءات التي قامت بها سلطات الاستعمار من إنشاء خطي شال وموريس، وتضييق الخناق على جامعي الاشتراكات، والقمع المسلط على الشعب بإنشاء المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات. ولهذا صدرت تعليمات من إدارة الولاية موجهة إلى إدارة المناطق تطلب منها بأن لا يُستعمل مال الولاية إلاّ إذا جاءتها أوراق السحب وأنه على المناطق أن تجمع هذا المال في أماكن مخصصة، وهذه الأماكن تكون معروفة عند أعضاء المنطقة، كما يجب عليها أن تقدم ضماناتها الكافية للولاية، وأن تصفّي حسابها المالي والنظامي مع النواحي حتى آخر شهر أكتوبر 1958، وتدفع هذه التقارير إلى الولاية بعد رجوع المناطق إلى نظامها، كما يجب على المناطق أن لا تدفع من الآن المنح العائلية، وعليها أن ترسل أولا إلى الولاية القائمات المتعلقة بهذه المسألة وستُعطى لها نماذج قبل ذهابها، وبعدها تشرع المناطق في دفع هذه المنح.[3]

8-تنظيم المخابئ بالولاية الثانية:

[1]-ناصر الدين مصمودي، **المرجع السابق**، ص217.

[2]-(Dossier), Wilaya2, E fiche des 13 et14.12, GR 1H 1568/D1.

[3]-أوامر من إدارة الولاية إلى إدارة المناطق، 1نوفمبر 1958، علي كافي، **المصدر السابق**، ص387.

المخابئ أو (الكازمات) هي أماكن للجوء والاختفاء السريع من القصف والقنبلة وعمليات التمشيط، وقد تُستعمل لأغراض أخرى كتخزين الحبوب والملابس...إلخ، فمنها ما هو طبيعي كالكهوف والمغارات، ومنها ما يقوم المجاهدون بحفره[1]. وكانت المخابئ في أول الأمر قواعد للفدائيين في المدن فقط ينطلقون منها للقيام بتنفيذ عملياتهم ثمّ يعودون إليها. ثمّ تطورت الأوضاع بسرعة لتصبح هذه المخابئ من ضروريات حياة المجاهد اليومية، وخاصة أثناء حملة شال الجهنمية سنة 1959[2].

ولقد شرع نظام الثورة منذ سنة 1957 في بناء المخابئ أو (الكازمات) في أعماق الغابات لخزن الحبوب ومختلف أنواع التموين الأخرى.و كان حفر وتهيئة أرضية هذه المخابئ وبناؤها يُنجز من قبل أشخاص ومجاهدين ذوو خبرة وأمانة وسرّية وثقة، ينتمون إلى أفواج (الهندسة "الجيني") المشكّلة في كل قسم للقيام بهذه المهمة. ففي الناحية الأول من المنطقة الثانية كلّف النظام المجاهد لخضر بوالشمة صاحب الخبرة في هذا المجال بمتابعة ومراقبة العملية.

وفي الناحية الثانية من المنطقة الثانية تتوزع المخابئ على جبال وغابات المشاتي والدواوير عبر الأقسام، في شرق الوادي الكبير وغربه ليسهل استغلالها في حالات الحصار من طرف قوات الاستعمار. والتوزيع يكون وفق تعليمات النظام. وقد تمّت تهيئة عشرة (10)مخابئ في الناحية 221 منها أربعة (4) غرب الوادي الكبير، 2بالقسم2، وستّة (6) شرق الوادي الكبير، 2 بالقسم 2، و4 بالقسم 3.

وكان بناء المخابئ يتم وفق قواعد وأسس صلبة ومتينة مدعّمة بالحجر واللوح وجذوع أشجار الزان والبلوط، واستعمال صفائح الزنك وغيرها، وتستعمل قطع البلاستيك للتغليف وحفظ الوثائق والأوراق المالية. وتسوّى الأرض حولها بإزالة آثار الأشغال وغرس النباتات، وإعادة تغطيتها بأوراق الأشجار المتساقطة للتمويه. وكانت كل عمليات التخزين والتوزيع تجري في سرعة تامة من قبل أشخاص معينين.

ومساحات المخابئ في الداخل منظمة وواسعة، لها منافذ، وثقب للتهوية، وكان لكل إدارة ومجلس ومنظمة مخابئ خاصة بها.ويكون السطح في مستوى الأرض المحفورة بها، وتزرع بنفس

---

[1]–مديرية المجاهدين لولاية ميلة، الدليل التاريخي لولاية ميلة، **المرجع السابق**، ص92.

[2]–عبد العزيز وعلي،" المخابئ في الثورة"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 130-131، سنة 1991، ص24.

زرع تلك الأرض، أو تفرش بنفس الفرش، وحتى الغطاء يثبّت به الزرع أو النبات أو القش، حيث يصعب على العدو وكلابه المدربة وأعوانه من الحركى والقومية من معرفة الكازما.

وتُحفر أحيانا داخل المنازل والاصطبلات وقرب أكوام التبن، ولا يدخلها المحُتمي بها إلاّ في حالة الخطر المؤكد كالهجوم المباغت أو القنبلة المفاجئة. وغالبا ما تكون النساء هنّ الغالق للكازما لأنّهنّ أكثر إصرارا على النكران أمام قوات الاحتلال، ولمكوثهنّ الدائم بالمنزل، وتقوم المرأة بمحو آثار أقدام من دخلوا الكازما بواسطة تمرير الحيوان فوق الكازما وحولها. وفي بعض الأحيان كافح المجاهدون حاسة الشم للكلاب بوضع كمية من "الشمّة" أو الفلفل الحار حول الكازما[1].

كما أقيمت في المدن والقرى مخابئ مخصصة لإيواء الأشخاص خصوصا خلال عملية شال 1959-1962، كما استعملت لهذا الغرض أيضا الغيران والكهوف والصخور الطبيعية في الجبال والشعاب والوديان و«جروف» الشواطئ والأنفاق المنجمية وأكوام الحجارة...إلخ.وتكثر المخابئ الطبيعية في الجبال والسهول كما هو الحال في جبال ايدوغ والعالية والقوفي ومشاط وبوالسبع وتمزقيدة وسرج الغول وبابور وجبال الأطلس التلي وكل سواحل الولاية وبعض وديانها.

ورغم إحاطتها بالسرّية الكاملة والحرص الشديد والدائم على مسح كل الآثار عند التردد عليها، فإن قوات الجيش الفرنسي تمكّنت من كشف بعض المخابئ، إمّا عن طريق الصدفة أو بسبب وشاية أو العثور على وجود آثار، أو باعترافات الأسرى من النظام والمقبوض عليهم. فيقوم بالاستيلاء على ما بداخله من وثائق ومواد تموينية وأسلحة وإتلاف الباقي والمخبأ. وخلال عملية عسكرية لقوات الجيش الفرنسي تمّ اكتشاف وتدمير كازمة بناحية غونو (5كلم شمال شرقها)، طولها 200 متر، تتكون من خمس (5) غرف مهيأة، كان أثر الأقدام هو دليل قوات الاحتلال[2].

وتعتبر عملية مشتة بني ميمون بتاريخ 5 ديسمبر 1960 في دوار أولاد رابح بالقسم 1 من الناحية 1من المنطقة 2 من العمليات التي كشفت خلالها قوت الاحتلال مخابئ للتموين

[1]-بوالطمين لخضر جودي، «المخابئ وأهميتها أثناء الثورة التحريرية»، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 132-133، سنة 1991، ص38.

[2]- 7.6 58 découverte importante grotte, région N.E Gounod. GR 1H 1568/ D1

والإيواء فقامت بإتلاف ما فيها من مواد ملكا للنظام. وقد تكون بعض المخابئ قد تركت بها أغراض كثيرة بعد دخول النظام للمدن سنة 1962، وقد قال أحد كتاب القسم 3 أنّ وثائق النظام للقسم بقيت مخبأة في مخبأ خاص بالجبل[1].

ومن الكازمات في الولاية الثانية التي بقيت إلى غاية الاستقلال كازمة ((البير)) التي كانت تشرف عليها مناضلة تسمى زبيدة الطوافرة جنوب جيجل. وهي واسعة ومريحة وآمنة حفرت بجوار حائط البير وغُرس سطحها بالخضر كبقية جوانب البير، أمّا الدخول إليها فيكون من داخل البير والهبوط لفتحها يكون بواسطة سُلّم، وبعد الدخول يعيد أحد الداخلين حجر المدخل، وتقوم المناضلة بسحب السلّم من البير وترميه في مكان مهمل، فإذا زال الخطر تأتي إلى حائط البير وتنادي "أخرجوا راهي سالامات"[2].

وتُستعمل الكازما في إخفاء مساجين النظام الفارين من سجون الاستعمار، كما هو الشأن لـ18 سجينا فرّوا من سجن جيجل. والمخابئ الطبيعية من مغارات وكهوف يستعملها أيضا أفراد الشعب وعناصر جيش التحرير على حدّ سواء لتفادي ملاحقة قوات الاحتلال، إلاّ أن تعرضها الكشف والقنبلة من طرف قوات الاحتلال جعل نظام الثورة بالولاية الثانية يأمر عناصره بعدم اللجوء إليها.

وقد شوهد بعض لهذه المخابئ في ناحية بلدية جيملة وبودريعة كغيران مشتة أقرور، ومشتة بني فرح، وغيران جبل بوحنش، وغار النمر، وكاف بودرقي. ووصلت لقوات الأمن التابعة للاحتلال معلومات عن وجود كازمة(عبارة عن مغارة) بجوار مشتة بوسبع (9 كلم عن العنصر) تسمى "نفق الأسد" مخصصة لإيواء 120 شابا مجندا أجنبيا أتوا لقضاء فترة تدريب عسكري[3].

وقد واجهت المخابئ مشاكل عديدة منها هطول الأمطار التي تترك آثارا على الوحل عندما يلجأ المجاهدون إلى مخبئهم خاصة في المناطق المحرمة. وهناك أيضا مشكلة ((العمومية)) حيث يلجأ إلى المخبأ أحيانا أشخاص عديدون من غير المجاهدين، ولا يعرفون بعضهم البعض، كما أنّ

---

[1]–جودي لخضر بوالطمين، شهادة مسجلة بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، وينظر أيضا، علي بوداري، نافذة، **المرجع السابق**، ص ص158-160.

[2]–بوالطمين لخضر جودي، **المرجع السابق**، ص133.

[3]– Ged.Djejilli, du6.9.1958, informateur, Région El Hanser, GR 1H 1568/D1.

المخابئ تعوّد المجاهدين الكسل التراخي والخلود للراحة بتحاشي الخروج منها تجنبا لعمليات التمشيط[1].

9- المرأة والتنظيم الثوري:

كانت الحاجة الملحة لتنظيم العاملات في المراكز بصفة خاصة من نتائج الظروف التي أفرزتها تطور الثورة التحريرية، خصوصا مع مطلع سنة 1956، أين أصبحت قضايا التموين والغذاء

[1]-بوالطمين لخضر جودي، المخابئ وأهميتها ...**المرجع السابق**، ص39.

والطبخ والإطعام تُطرح بحدّة وبجدّية في ظل تزايد عدد أفراد جيش التحرير والمسبلين وإنشاء المراكز وتوزيعها في الأماكن الآمنة من تراب الولاية الثانية.

ومن هذا المنطلق جاءت عملية تجنيد المرأة للقيام بهذه المهمة وغيرها من المهمات الثورية بعد أن كانت في السابق نساء الشعب في المداشر والدواوير هنّ من يقمن بالطبخ لعناصر جيش التحرير عن طريق التطوع أو التكليف أو بطلب من النظام المحلي. وجاء انخراط المرأة المجاهدة في الثورة بشكل إرادي لا إجباري، خصوصا بعد هجومات 20 أوت 1955[1]، وقد أسندت للمرأة المجاهدة مهمات عديدة نذكر منها:

-في ميدان الصحة كمجاهدات ممرضات يؤدين واجباتهنّ في المستشفيات التي أقامها النظام. ففي مساء يوم 17 أوت 1958 السلطات الأمنية الفرنسية وصلتها معلومات عن وجود حوالي مائة من عناصر جيش التحرير مرفوقين بممرضات بالزي الرسمي استقروا بمشتة عين اللوزة التي تبعد عن وادي الزناتي بـ17 كلم[2].

-في الميدان السياسي كمجاهدات مرشدات يقمن بتوعية النساء في الدواوير ولهنّ مرتب شهري ويخضعن للترقية.

-المجاهدات العاملات في المراكز، كنّ يعرفن "بالعاملات" إلى غاية سنة 1961 أين تمّ إدماجهنّ في التسمية العامة الجامعة وأصبحن يحملن اسم "المجاهدات"وكان أغلبهنّ من المداشر والدواوير.

-النساء المناضلات بطريقة غير رسمية في الهيكل النظامي، ومهامهنّ جلب المال، التموين، والقيام بالاتصالات والأخبار، والأعمال الخيرية، وفي لجان الهلال الأحمر الجزائري، ولجان التنظيم الثلاثي الشعبي وتنظيم المظاهرات...إلخ. وحدّد مرتب المرأة المجاهدة العاملة في المركز بـ800 فرنك شهريا، وهو مرتب أقل من أجر الجندي البسيط لمقدر ب1000 فرنك. ولم يكن عمل النساء العاملات في المراكز مستقرا في البداية، نظرا لتقاليد مجتمع الريف المحافظ، لكن ما لبث أن ارتفع عددهنّ بفعل توغل الثورة في عمق المجتمع وفعالية عمل المرشد السياسي.

---

[1]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص116.

[2]–Implantation rebelle région nord oued Zénati, GR 1H 1568/D1.

يخضع توزيع المجاهدات العاملات على المراكز حسب الأهمية وعدد الأفراد التابعين للمركز، وعادة ما يكون العدد ما بين (1و4) أو أكثر أو أقل. يعملن تحت مسؤولية واحد منهنّ، ويتولى الإشراف على المراكز رجل. واتخذن صفة أنهنّ مدنيات يلبسن الثياب النسوية المدنية العادية ولا سلاح لهنّ.

وكانت ظروف عمل النساء تختلف باختلاف المناطق التي ينتمين إليها أي المناطق المحرمة والمناطق غير المحرمة. ففي المناطق المحرمة كنّ ينجزن عملا شاقا وصعبا من طهي الطعام لأعداد كبيرة في جميع الأوقات وفي كل الظروف. وكنّ يسكنّ البيوت في المشاتي المستهدفة من طرف القوات الفرنسية، وفي الأكواخ بقلب الغابات قرب ينابيع المياه. وكنّ في تنقلاتهنّ وانسحابهنّ يحملن أمتعتهنّ مثل عناصر جيش التحرير، وقد استشهد العديد منهنّ ووقعن في الأسر وتعرضنّ للاستنطاق والتعذيب الوحشي.

وفي بعض المناطق بعد 1960، أصبح عددهن قليل جدا وذلك بسبب تجميع كل السكان في المحتشدات بالقوة، واندمج النساء المجاهدات مع نساء الشعب، ولقد تزوج بعض المجاهدات مع مجاهدين[1].

وعند مجيئ الجنرال ديغول إلى الحكم سنة 1958، وفي إطار مشاريعه الإغرائية وتركيزه على المرأة الجزائرية التي دعاها إلى التحرر من قيود الإسلام والتخلي عن قيمها والتنصل من هويتها بالتبرج وارتياد المراقص ودور السينما ....فإنّ قيادة الولاية الثانية بواسطة مصلحة الاتصالات والأخبار أصدرت تعليمة في شكل توجيهات وإرشادات للمرأة الجزائرية تضمّنت فضح لسياسة ديغول بأن الهدف من دعوته تلك هو نشر للكراهية والفتنة بين أفراد العائلة الواحدة، التي تمثل أساس الأمة الجزائرية، ونبهت التعليمة أيضا المرأة الجزائرية بأنّ ديغول يريد أن يجعلها مثل المرأة الفرنسية التي تفضّل "الخرجات والرقصات" حتى يسهّل لجيش الاحتلال المنحرف النيل من شرفها ويلهيها عن المشاركة في تحرير وطنها، وعن مساندة جيش التحرير الوطني، وفي النهاية يمنعك من القيام بمسؤوليتك الحيوية في تسيير شؤون بيتك.

وتضمنت التعليمة (المنشور) أيضا دعوة المرأة المقبلة على الزواج بأن تحضر مع زوجها أمام رئيس البلدية، وليس أمام القاضي الفرنسي والمحكمة الفرنسية التي يتمثل دورها في البت في حلّ

---

[1] –علي بوداري، **المرجع السابق**، ص ص48، 52.

النزاعات، وحذّر المنشور من مغبة المشاركة في الانتخابات أو ما يسمى بالحرية السياسية التي من ورائها يريد الاحتلال استقطاب النساء لاستخدامهنّ ضمن مصالحه للتزود بالمعلومات حول العائلات المناضلة. وفيما يخص بنات النظام فلهنّ الحق في الزواج مثل الجندي في ذلك بشرط، أن يكون الرضى من الطرفين حسب قواعد الإسلام، ويقدم طلب الزواج للولاية مع تقرير عن سيرة الطرفين، وكل مجاهدة تبقى بعد زواجها في الفرع الذي تعمل فيه من قبل[1].

وأشاد المنشور بالدين الإسلامي الذي منح المرأة ومنذ أربعة عشر قرن الحق في الحرية والتعليم وفي الكفاح. وانتهى بدعوة الأمهات والزوجات بأن يكافحنّ ضد سياسية الاحتلال المتعفنة وأن يتحدّن كلهنّ رجالا ونساءً وراء الحكومة المؤقتة و جبهة وجيش التحرير لتحقيق حرية الوطن[2].

في الواقع لقد كان تجاوب المرأة مع تعليمات جبهة وجيش التحرري الوطني ايجابية لحدّ بعيد، ورفضت كلّ أنواع المساومة والإغراء والاستمالة، ففي إطار عملية مراقبة المشاتي في الشمال القسنطيني وردت مراسلة من القسم 1، التابع للناحية 3 من المنطقة 1 إلى المسؤول سي محمد فيلالي بالقسم3 يصف فيها حالة المرأة بمشتة فتاحة بأنهنّ متحدات مع نظامهنّ الثوري، ويتحلّين بالصبر، وعن مشتة شتافة أشارت المراسلة إلى أن النساء يحترمن التنظيم ومتجاوبات مع النظام، وكان ذلك في 21 ماي 1959.

وفي مشاتي أخرى ثلاث لم تذكر أسمائهنّ في 22، 23، 24 ماي 1959 أشارت المراسلة إلى أنّ النساء متخلّقات ولهنّ إرادة كبيرة ويقضات، كنّ قد تأثرنّ بالتوجيهات المقدمة لهنّ على الرغم من الخطر المحدق بهنّ من محتشد "تامنتو".

---

[1]–«أوامر من إدارة الولاية إلى إدارة المناطق، جلسة يوم 1نوفمبر 1958، مسائل نسائية»، علي كافي، **المصدر السابق**، ص386.

[2]–Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN.., **op**.**cit**, pp 613-614.

ولقد أولت قيادة الولاية الثانية عناية بالغة بالمرأة سواء كان ذلك على مستوى مقر إقامتها في بيتها أو المداشر والقرى والمدن، أو على مستوى تواجدها في المراكز التابعة لجيش التحرير. وكانت التعليمات صارمة في هذا المجال.

ففي 15 ديسمبر 1958 أصدرت قيادة الشمال القسنطيني-وسط (قسنطينة –الميلية) تعليمات حول مسائل المرأة والزواج جاء فيها بأنه يمنع تجنيد النساء في المراكز مهما كانت النتائج والإيجابيات. وأنه يمنع رسميا وعلى كلّ النساء الانضمام إلى صفوف جيش التحرير، وفي حالة ما إذا انضموا فإنه سيتم إعادتهنّ إلى بيوتهنّ حتى وإن كَلّف ذلك اعتقالهنّ من طرف الاحتلال. وأنّ كلّ الذين يرافقون النساء سيعرضون لعقوبة الإعدام، وأنه يمنع من الآن فصاعدا تعيين نساء عاملات في المراكز ماعدا يسمح بذلك في الناحية لكن بعد موافقة المنطقة.

كما لا يرخّص للمجالس الشعبية بتوظيف عاملات في المراكز الخاصة، وعلى على كلّ امرأة، أثناء العمليات العسكرية، أن تعود إلى بيتها ولا يسمح لها بالخروج مع الجنود، ويمنع على كلّ جندي أو مسؤول الاقتراب منهنّ باستثناء مسؤول المركز، وكلّ مخالفة لهذا الأمر يؤدي إلى أقسى العقوبات.ومن جانب آخر فقد شوهدت نساء أوروبيات بغابة الكوحل (36 كلم جنوب غرب قسنطينة) بدوار بني صبيح يشتغلن كراقنات على الآلة[1]. وبقرار من إدارة الولاية لسنة 1958، حُدّدت عدد بنات المدن في النظام كالآتي:

المنطقة1: جيجل والعلمة لكل بلدة 5 بنات.

المنطقة 2: سكيكدة5 بنات.

المنطقة 3 سكيكدة 5 بنات

المنطقة الرابعة: عنابة قالمة 6 بنات للأولى، و5 للثانية. ويقتصر عملهن على جمع الإعانة من المال والفضة والذهب، ولا يسمح لهن بأي عمل آخر في النظام. ويجب أن تكون لهن ثقافة بالعربية أو بالفرنسية، ويُخترن من جميع طبقات الشعب، ويرسل جدول بأسمائهن إلى إدارة المناطق،، ومنها إلى إدارة الولاية قبل أن تشرع كل بنت في العمل، وعلى كل بنت أن يكون لها اتصال مباشر بمسؤول الحي، ولا يسمح لها بحضور الاجتماعات، ويمنع على المسؤولين تسجيل

[1]–Source Agent, début mai 1957, GR 1H 1568 D1.

أسمائهن أو إفشائهن، ولا يسمح للبنت الخروج إلى الجبل إلا في حالات خطيرة، وكما يجب التدقيق وأخذ الاحتياطات عند تجنيد البنات[1].

ولتجنّب أي اتصال مع العاملات يجب أن يكون المطبخ بعيدا نوعا ما عن مركز الجيش وأن يكون كذلك مخفيا ومموّها. وأنّ كلّ شخص يمارس فعل الاغتصاب سواء كان جنديا أو عاملة يعتبر مجرما ويعاقب وفق القانون.

في حين أنه للنساء الحق في الزواج من نفس باب الصفة، أي من مجاهد، لكن بشرط أن يكون اتفاق بين الطرفين، الزوج والمرأة وفق تعاليم الإسلام، وطلب الزواج ينبغي أن يعالج على مستوى المنطقة، بعدما يرسل إليها تقريرا عن سيرة الطرفين. وكل مجاهدة تزوجت تبقى في الفرع الذي اضطلعت فيه بالدور قبل الزواج[2].ولقد أدّت المرأة دورا كبيرا في الثورة فكانت الممون والمخبر والفدائية والممرضة ...إلخ، واستشهدت في سبيل الكفاح، ولنا في قصة المجاهدة مسيكة بن زيزة التي كانت مسؤولة مصحة والتي استشهدت بعد أن أنقذت المرضى من موت محقق جراء القنبلة[3].

تكون المرأة المجاهدة مباشرة تحت مسؤولية المستشار السياسي للمنطقة، ولقد خَصّصت قيادة الولاية الثانية في منشور يحمل عنوان ((دور المرأة))، غير مؤرخ، الأدوار التي تستطيع المرأة أن تنجزها بنجاح والمتمثلة في :

أ–الدور التنظيمي:حيث على المجاهدة أن تحثّ النساء الجزائريات على تنظيم أنفسهنّ دون مساعدة من أي أحد آخر من خلال قيامها بتقديم الإعانة المادية، وأن تبذل جهدها بتقوية معنويات المجاهدين، وأن يُكنَّ الكراهية للخونة، وتقديم الإسعافات لعائلات المجاهدين والمساجين والمعتقلين.

ب–الدور السياسي: ينحصر دور المجاهدة في هذا المجال على جعل المرأة الجزائرية أن تدرك المشاكل الحالية وهي:

–أن تشرح المجاهدة للمرأة الجزائرية ما هما جبهة وجيش التحرير الوطني.

---

[1]–قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية2، علي كافي، **المصدر السابق**، ص376.

[2]–**Ibid,** PP,615-616**.**

[3]–يراجع مبحث التنظيم الصحي.

-ما هي الثورة وما غايتها وأهدافها وما هي مشاريع المستقبل.

-أن تعيّن المجاهدة المرأة الجزائرية على إدراك مسؤوليتها وواجباتها.

ج-الدور الاجتماعي: يجب على المجاهدة أن تؤدي دور المرشدة الاجتماعية للمرأة الجزائرية في مايلي:

- إرشاد المرأة للأخلاق التي يجب أن تتحلى بها داخل وخارج عائلتها.
- تقديم النصائح لتربية الأطفال.
- تقديم النصائح الخاصة بالنظافة والوقاية من الأمراض.
- تربية المرأة تربية تقدمية في قالب عربي أي إدخال تحسينات على المرأة مقتبسة من الحضارة العربية المعاصرة كأدب المعاملة، الزواج، معاملة الجيران، استقبال الضيف...
- إبطال بعض التقاليد ونزعها من ذهن المرأة الجزائرية.
- إرجاع الثقة للمرأة الجزائرية بنفسها وإشعارها بأنه لا غنى عنها في مجتمعنا وأنّ لها مسؤوليات كالرجل ملقاة على عاتقها.

د-الدور الديني: واجب المرأة المجاهدة في هذا المجال:

-إفهام المرأة الجزائرية بأنّ الدين لا ينحصر في الجنة والنار بل أنه عبارة عن نظام اجتماعي له قوانين ثابتة[1].

10-هيأة كتّاب الولاية الثانية:

إثر إضراب الطلبة في ماي 1956، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بالولاية الثانية، على غرار الولايات التاريخية الأخرى، العديد من طلبة الجامعات والثانويات بالثورة. وكان من بينهم طلبة جامعة الجزائر الأمين خان (طب)، وعلاوة بن بعطوش (حقوق)، والطيب

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص447.

فرحات (رياضيات)، والطاهر بن مهيدي...وغيرهم حيث سيتم تكليفهم بمهام كلّ حسب تخصصه[1].

ومع تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالثورة وحاجة الثورة للمتعلمين فقد تمّ إسناد لهم مهام مختلفة، وأصبح بذلك للولاية الثانية ((هيأة كتاب)) أو ((أمناء)) تتكون من مثقفين باللغتين العربية والفرنسية، يتراوح مستواهم التعليمي بين الثانوي، وهم الأغلبية، والجامعي وهم أقلية. مع العلم أن البشير بوقادوم الذي التحق بالثورة ومعه آلة راقنة يعد من أوائل الكتّاب في الولاية الثانية بنواحي سكيكدة[2]، ولقد اهتمت قيادة الولاية الثانية بهيأة الكتاب وأولتهم عناية خاصة وكافية، حيث كوّنت لها نظاما دقيقا ومنضبطا، يقوم على المبادئ التالية:

-اختيار عدد من الجنود الذين يجيدون القراءة والكتابة ولهم مستوى ثانوي أو جامعي.

- وضعهم في أماكن آمنة لضمان السرية والفعالية.

-جمعهم في مركز خاص يكون في مكان بعيد عن مراكز الجيش الفرنسي، وغالبا ما يكون قرب مقر الولاية، مثل ما كان عليه الحال في بني صبيح (الميلية)، والزيابرة (القل)، وبني افتح (العنصر)، والزويتنة (الطاهير)، وبني يجيس (جيملة).

-إعفاؤهم من القيام بالنشاط الحربي كالعمل الفدائي، ونصب الكمائن، والهجومات وأعمال التخريب وحمل البريد، ولا يقاتلون إلاّ في حالة الاضطرار، وحالات الدفاع عن النفس عندما تقوم قوات الجيش الفرنسي بحملات تمشيطية كبرى، أو بإنزال جوي مفاجئ على أماكن تواجدهم.

-احتفاظهم بسلاحهك إلى غاية اختيارهم ليكونوا في هيأة كتّاب الولاية.

-تزويدهم بفرقة من الجنود مهمتها الحراسة، إعداد الأكل، حفر المخابئ، بناء مراكز الاتصال الدائم بقيادة الولاية لاستقبال وتبليغ المعلومات والتعليمات.

أمّا مضمون العمل فهو شامل لكلّ النشاطات التي يقوم بها جيش وجبهة التحري الوطني والفدائيون واللجان الشعبية ومختلف التنظيمات من لجان العدل إلى التكوين إلى لجان المرشدات

---

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص،ص193، 202.

[2]-((ربورتاج حول ذكرى استشهاد البشير بوقادوم))، **قناة الشروق**، يوم 25 نوفمبر 2016.

إلى اللجان الخيرية. وكذا التصدّي لإرهاب الاستعمار وقمعه المسلط على الشعب في المعتقلات والسجون والمدن والقرى التي أنشأتها الفرق الإدارية المختصة.
وكان عمل الكتّاب يتطلب الأدوات اللازمة كمّا ونوعا وأهمّها: الورق، الأقلام، الحبر، آلة الرقن، آلة السحب، الورق الحريري، جهاز الإرسال والاستقبال المحمول لتشغيله بالبطاريات وبالمحمول اليدوي، جهاز راديو، كما كان يتطلب منهم التفاني والكتمان والاتقان والسرعة في الانجاز.
وكل هذه الوسائل ساعدت إلى حدّ كبير في إنجاح هيأة كتّاب الولاية في مهمتها، بحيث لم تسجل رغم الظروف الاستثنائية مشاكل كبيرة مع قياداتهم ورؤسائهم (مجلس الولاية)، ولا مع فرقة الحراسة التي كانت في مستوى المهمة الموكلة إليها. ولمزيد الاحتياط قرر مجلس الولاية أن يكون المخبأ الخاص بمتطلبات العمل والاتصال من اختصاص ثلاثة أشخاص فقط، هم الجندي المدعو عمي بشير، وكاتبان هما لخضر جودي بوالطمين، وأحسن لعور، وهؤلاء الثلاثة كانوا مكلفين بإدخال الأدوات وإخراجها من المخابئ والسهر على سلامتها.
هذا عن هيأة كتاب القيادة، وهذه الوضعية لا يمكن أن نعممها على باقي المراكز المتعددة والتي عرفت هيأة الكتاب فيها صعوبات جمّة منها:
-الهجومات المباغتة المتمثلة خصيصا في القنبلة الجوية بالطيران ثمّ الإنزال الجوي لرجال المظلات.
-حملات التمشيط مسبوقة بقنبلة جوية وأرضية وحرق الغابات صيفا.
-القنبلة الليلية مجهولة المصدر والبداية والنهاية.و كان كتّاب الولاية كلما سمعوا أزيز الطائرات يقومون بجمع الأدوات واللوازم والوثائق ووضعها في محافظ ثم يغادرون لمكان يُتوقع أنه غير معني بالإنزال والابتعاد قد المستطاع عن مقر المركز ومباغتة قوات الجيش الفرنسي إن أمكن.
ففي ماي 1958 لم تتمكن القوات الفرنسية بدوار بني افتح من الوصول إلى مركز تواجد كتّاب الولاية، بينما تعرّض سكان مشتة أولاد مسعودة لقصف جهنمي أسفر عن العديد من الشهداء والجرحى في صفوف الشعب وتهديم المنازل وقتل الحيوانات.

وفي الغالب تكون هيأة الكتّاب على علم بحملات التمشيط لأنّ قوات الاحتلال يعدّون لها مسبقا، وكان ذلك الأمر لا يخفى عن فرع الاتصالات والأخبار، ويكون حينئذ لهم الوقت الكافي لمغادرة المركز الذي يوجد بالدواوير التي سيشملها الهجوم[1].

وفي خريف 1959، غادرت هيأة الكتاب مركزها بالزويتنة بدوار أولاد عسكر (المنطقة الأولى) وتوجهت غربا واستقر بها المقام في جبل بوعزّة ببلدية الشحنة جنوب شرق الطاهير، وتجنّبت بذلك القصف الأرضي والقنبلة الجوية، لكن بعض وثائق النظام أصابها التلف بسبب الماء. وكانت الخنادق التي يتم حفرها هي الملجأ أحيانا عند الغارات.

وكان للولاية الثانية هيأة كتاب على مستوى مقر الولاية، وكذا المناطق والنواحي والأقسام ومجالس الدواوير، مهمتهم شاقة ونبيلة في الوقت نفسه تتمثل في السهر على إعداد وتنظيم وحفظ وصيانة مختلف الوثائق والتعليمات والقرارات والمحاضر والقوائم ...إلخ[2].

وكان لكتّاب الولاية مقر وفرقة حراسة وأدوات عمل من آلة رقن وناسخات وورق وأقلام وجهاز إرسال واستقبال[3] وقد التقط طيران الجيش الفرنسي (R.Z 21A 34) ذبذبات من المحتمل أن تكون لراديو مركز الولاية الثانية[4] بناحية مشاط (8 كلم شمال غرب الميلية)[5]، ويكون مقر هيأة الكتاب ثابتا في المناطق المحررة في الجبال، وكان أهمها: جبل القل، الميلية، الطاهير، تاكسنة، يشمل عمله كلّ نشاط جيش وجبهة التحرير الوطني، و يضاف إليه الاتصال بهيأة التنسيق والتنفيذ المتواجدة في الخارج منذ شتاء 1957، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ سبتمبر 1958، إضافة إلى المراسلات مع الولايات وخاصة مع الولاية الثالثة.وكان العمل يتم تحت

---

[1]–بوالطمين لخضر جودي، "أضواء على نظام وعمل هيأة كتّاب الولاية"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 164، سنة 2000، ص32، 33.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص، ص145، 146.

[3]– كان هذا الجهاز يمنع استعماله إلا بوجود أمر، ينظر قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية2، المصدر السابق، ص375. ويذكر بوالطمين أنّ إشارة اللاسلكي كانت تأتي بالفرنسية وكان عبد الصمد رحال (استشهد سنة 1961) وهو مغربي من كان يفك شفرة الرسائل. ومعه عبد القادر الطاهر (وحيد) (استشهد سنة 1960). ينظر، **الشهادة السابقة المسجلة** لجودي بوالطمين في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

[4]–25.9.1958, installation radio repérée. Renseg.209, GR 1H 1568/D1.

[5]–24.9.1958, instalation radio région M'chatt, (8 KM N.O El Millia, GR 1H 1568/D1.

إشراف عضو الولاية الرائد حسين رويبح إلى غاية استشهاده في 9 نوفمبر 1960. كما كانت المهمة تُنجز بشكل جماعي، لأنّ هناك من يحُسن العربية والبعض الآخر يحُسن الفرنسية، وتتمثل في:

-تحرير المراسلات والمنشورات والكتيبات وتحديد دور الهياكل.

-تحرير التقارير وهي:

*التقرير الإداري للشعب.

* التقرير الإداري للجيش.

* التقرير النظامي.

*التقرير المالي.

* التقرير الاقتصادي.

*التقرير الإخباري.

*التقرير الإعلامي.

*تقرير حول الأسلحة والذخيرة الحربية.

*تقرير حول النشاط العسكري والفدائي.

*تقرير عن الطب ومستشفيات الجيش.

*تقرير عن المحاكم العسكرية.

*تقرير الأسرى من الجنود.

*تقرير عن المعتقلين والمساجين المدنيين.

*تقرير عن لجان العدل ولجان المرشدات.

* قوائم الشهداء من جيش وجبهة التحرير الوطني.

*قوائم الشهداء من المدنيين.

* الخسائر المادية للنظام الثوري ولدى الشعب.

* قوائم المجندين المسلمين في صفوف الجيش الفرنسي.

*قوائم المنضمّين لجيش التحرير.

*قوائم المنفذ فيهم حكم الإعدام.

* قوائم الأسرى من الفرنسيين.

* قوائم إحصائية بالمحتشدات والمعتقلين.

* قوائم بمراكز الجيش الفرنسي وعدّته وعدده.

* قوائم بالسجون والمساجين.

* قوائم بالمعتقلات والمعتقلين.

والقائمة الآتية تمثل أسماء كتّاب الولاية الثانية من 1956 إلى 1960، وهي لا تضم أولئك الذين التحقوا بإدارة الولاية ما بين 1960 و1962، الذين لم يذكرهم المجاهد بوالطمين:
الكتاب الأوائل وعددهم خمسة وقد استشهدوا في جانفي 1957 في مشتة لحبايش بشبه جزيرة القل حيث مقر الولاية وذلك إثر هجوم مباغت لقوات الجيش الفرنسي، وهم محمد قروج، الطاهر بلمهيدي، حسن بوقريط، عباس بوراس[1].
والفوج الثاني من الكتّاب وعددهم أربعة عشرة (14)، وهم:
-عمار شطايبي مسؤول فوج (شهيد،)، السعيد قليل محرّر، (شهيد)، دماغ راقن، (شهيد)، الطاهر عبد القادر من فوج اللاسلكي (شهيد)، زهير رحال من فوج اللاسلكي (شهيد)، جودي بوالطمين[2]، محمد رايس، محمد لطاهر عجالي، محمد حمايتي، خلف الله عبد العزيز (بوتميرة)، عبد الكريم بابا أحمد، أبركان يوسف، عبد القادر أشرين[3]. وفي اللاسلكي عبد الصمد[4].

11-تنظيم مصلحة الاتصالات والأخبار:

أ-ظهور مصلحة الاتصالات والأخبار:

---

[1]-بوالطمين، **المرجع السابق**، ص34، 35.

[2]-عُيّن بوالطمين مثلا كاتبا لرابح الأمة (بلوصيف) في الناحية2 من المنطقة3. ينظر بوالطمين جودي، **الشهادة السابقة المسجلة** في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

[3]-بوالطمين، أضواء ....**المرجع نفسه**، ص35.

[4]- Situation des PC de la wilaya II et de la mintaka1, du 28.5.1959 (n°2343 du 25.6.59, GR 1H 1568/D1.

لقد استطاع مؤتمر الصومام 1956 في النهاية أن يخرج بقرارات مهمة تناولت مختلف جوانب"التنظيم للثورة[1] من بينها استحداث نائب "الاتصالات والأخبار (أو الاستعلامات) في جميع اللجان[2]، لكن المتمعن جيّدا في المحضر يجد إشارة إلى مهام وخصوصيات مختلف باقي المسؤولين وهي مبيّنة بدقّة، بينما تلك المتعلقة بمسؤول الاتصالات والأخبار مُرِّرت في سرّية وهدوء تامين، ربما لأنّ أهمية وطبيعة الجهاز تطلب ذلك.

وفي الواقع، لقد مرّ إنشاء هذا ((النظام))في بادئ الأمر بمرحلة تجريبية، ثمّ عرف تعديلات مختلفة، جاءت من مبادرات على المستويات المحلية الدنيا، أسفرت عن ظهور التنظيم بشكله الذي سأتحدث عنه لاحقا. ويعتبر عبد الحفيظ بوالصوف[3] عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1956، ثمّ عضو لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولا عن العلاقات والاتصال، وهو المنصب الذي ثُبّتَ فيه سنة 1958 بمناسبة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث أصبح وزيرا للتسليح والعلاقات العامة[4]، ومنحه في النهاية مسؤولية كل منظمة الاستعلامات والاستعلامات المضادة التي يعتبر مؤسسها[5]. وقد سمحت لي العديد من الوثائق الأرشيفية[6]على مستوى ((الناحية)) وخاصة ((القسمات)) من التعرف عل هذا النظام الدقيق والمهم في آن واحد.

---

[1]–أزغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص124.

[2]–ينظر قرارات مؤتمر الصومام في يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954–1962، **المرجع السابق**، ص17.

[3]–من مواليد ميلة سنة 1926، ينتمي لعائلة من الوجهاء، تخلى عن دراسته الابتدائية، انخرط في حزب الشعب وسنه 16 سنة، ثم انخرط في المنظمة الخاصة، سنة 1947 في القطاع القسنطيني، ثم ترأس ح.إ.ح.د في وهران، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في اجتماع مجموعة الـ22، صار مساعدا لبن مهيدي في الولاية الخامسة خلفا لبن عبد المالك رمضان، أصبح عقيدا غداة مؤتمر الصومام، صار عضوا في المج.و.ث.ج سنة 1956، ثم عضوا في ل. ت. ت سنة 1957، ثم وزيرا ي الح.م.ج.ج سنة 1958، صار صاحب سلطة وقرار فعليين بعد استشهاد بن مهيدي وعبان. وبعد الاستقلال انسحب من المشهد السياسي، توفي في 31 ديسمبر 1980. ينظر، عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص91، 92.

[4]–Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op. cit, P358.

[5]–((شهادة دحو ولد قابلية **لقناة النهار الإخبارية**))، يوم 17 مارس 2015.

[6]–يقدّر عضو المالغ دحو ولد قابلية الأرشيف ما يناهز الـ50 طن تم بتحويلهم بحوالي عشر شاحنات عبر الصحراء نحو وهران وهران ومنها إلى العاصمة، أين يتواجد الآن بمقر وزارة الدفاع الوطني، وهو غير مسموح للإطلاع عليه في الوقت الحالي حسب

وتشير الوثائق التي بحوزتي[1] إلى أنّه لا توجد أي مصلحة في الولايات التاريخية الواقعة في شرق البلاد، ماعدا ((النظام)) الذي تم اكتشافه والتعرف عليه في الولاية الثانية التاريخية في بداية1960، حيث أشار علي كافي في مذكراته بأنّ هذه المصلحة لم تظهر إلا مؤخرا[2]، ويقصد أواخر سنة 1958[3] ومطلع سنة 1959، يتعلق ببعض التوجيهات والإرشادات، من دون أن يظهر مبدأ عام مطبق في جميع أنحاء الولاية.

أما بالنسبة للأعوان المستخدمين في فرع الاتصالات والأخبار فإنه لا يجب أن ينتموا إلى جهة أخرى، ويتم اختيار مسؤولو الاتصالات والأخبار بطريقة عشوائية ومن جميع فروع التنظيم الأخرى، وهو ما قد يطرح إشكال المؤهلات الفنية لأعوان هذا الفرع!

ونظرا لغياب الإمكانيات، وعدم تلقي أفرادها لتدريبات خاصة وكافية ، فإنّ طرق البحث الخاصة بالاستعمار وأعوانه بقيت بسيطة جدّا، ويستند النظام برمته في الغالب إلى المخبرين من الشعب الموثوق فيهم (الملاحظة الشعبية)، إلاّ أنّ هذه الطريقة لا تتعدى مرحلة جمع ما يمكن رؤيته أو سماعه.

ومع ذلك فإنّ العدد الهام والمتزايد للسكان المجندين في الجيش الفرنسي[4] أو ما يطلق عليهم،

تصريح قائد الولاية الرابعة التاريخية يوسف الخطيب. ينظر، ((شهادة دحو ولد قابلية ويوسف الخطيب))، **لقناة الشروق الإخبارية**، يوم 20 سبتمبر 2014.

[1]– زيارتي لأرشيف فانسان بباريسService Historique de la Défense, Paris خلال تربص قصير المدى في الفترة الممتدة من 7 إلى ى22 جانفي 2018. مموّل من جامعة الطارف.ينظر مقالي بعنوان" **مصلحة الاتصالات والأخبار في الولاية الثانية التاريخية من خلال بعض وثائق الأرشيف الفرنسي"، عن بمجلة المعارف للبحوث للدراسات التاريخية**، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 19، أفريل 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ص ص407، 435.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص381.

[3]–نجادي محمد مقران، **شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية**، ترجمة محمد المعراجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، غرناطة للنشر والتوزيع، 2013، ص171.

[4]–حسب بن طوبال:((...في حدود سنوات 1959و1960 كان يوجد في صفوف الجيش الفرنسي مائة وستون ألف جزائري مسلح، وهي الوضعية التي لم يسبق لنا وأن عرفنا مثيلا لها، بينما لم يبلغ عدد الجنود في جيش التحرير سوى ثلاثون ألف رجل، وكان على هؤلاء مواجهة خمسمائة ألف جندي فرنسي ومائة وستون ألف منخرط جزائري احتياطي...))، ينظر، ((المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة لعموري ضدّ الحكومة المؤقتة))، **المرجع السابق**، ص25.

عليهم"الفرنسيون من أصول شمال إفريقية (F.S.N.A)[1] الذين تمّ توظيفهم داخل الإدارات الفرنسية والقوات الأمنية أتاح لفرع الاتصالات والأخبار معرفة طبيعة نشاطاتهم وإلى حدّ ما التعرّف على أعوانهم، وهذا الاتجاه ملحوظ بشكل خاص في الولاية الثانية، وسيتم فحصه في دراسة ((مصلحة الاتصالات والأخبار)) التابع ((للقسمة)) بشكل عام.

–مجالات تركيز الجهود وطبيعة المعلومات:

كان الاتجاه العام في البحث عن المعلومات يتبع ويرتبط أساسا بالمخطط الذي وضعته الولاية، وتطبق على شكل تعليمات واستجوابات[2] تتضمن نقاط عديدة ومحددةk منجزة من طرف قيادة الناحية وترسل إلى القسمة، هذا بالنسبة للولاية الثانية، أمّا بالنسبة للولايتين الأولى والثالثة فإنّ ذلك ينجز من طرف القسمة، إلا إذا كان البحث جاري على مستوى مقر الولاية نفسها. وتتعلق المعلومات الواجب البحث عنها والحصول عليها بالميادين التالية:

–الميدان العسكري:

–البحث عن حالة انتشار قوات الجيش والأمن الفرنسي، وعددهم وسلاحهم وعتادهم.

–تحركات مختلف قوات الجيش والجندرمة والشرطة بقصد القيام بعمليات عسكرية ضد عناصر جيش التحرير والسكان.

– الحواجز (السد) المكهرب.

– أعوان قوات الجيش والأمن الفرنسية.

– المطارات

–مراكز العبور والفرز.

–الميدان السياسي:

–العمالات والبلديات

–المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S)

–الفرق التقنية للمراكز الريفية، الحضرية ومراكز التجميع.

– المنظمات الاجتماعية والشبانية

---

[1] –Français de Souche Nord-Africaine

[2] –ينظر نماذج، قمت بترجمتها، لنشاط مصلحة الاتصالات والأخبار في الولاية الثانية في جزء الملاحق.

– حالة السكان النفسية ومواقفهم.

–النشاطات والحراك السياسي (الانتخابات، الاستفتاء، ومسألة مستقبل الجزائر...)

–**الميدان الاقتصادي والمالي**: البحث عن المعلومات حول:

–نشاطات الاستعمار الاقتصادية (مشروع قسنطينة)

–نظام لرقابة الاقتصادية للاستعمار

– البترول.

–**مهمات أخرى:**

–الكشف عن الخونة

– كشف الاندساس والتسلل داخل صفوف الثورة[1].

ب–تنظيم الشبكات:

يقع العبء الحقيقي للعمل الاستخباراتي أو "الاستعلامات" على كاهل الناحية والقسمة معا، أين يكون مسؤول الاتصالات والأخبار قريبا جدا من أعوانه، وبإمكانه توجيههم جيدا ومراقبتهم بفعالية بحكم اتصاله الدائم معهم.

وبما أنّ القسمة هي النواة والأساس القاعدي للنظام، فإنني سأتخذ "مصلحة الاتصالات والأخبار" للقسمة كمثال للدراسة، ويتعلق الأمر بقسمة كأنموذج مختار من الولاية الثانية، أين نجد النظام أكثر اكتمالا واتقانا.

إنّ مهمة الاستعلامات لمسؤول "الاتصالات والأخبار للقسمة" لا تلغي نشاط الاستعلامات للمحافظ السياسي الذي يشغل مسؤول الأمن في لجان الدوار أو القرية. وبالتالي ففي الولاية الثانية كمجال لدراستنا فإنّ العمل يتم بالتوازي، لكنهما يجهلان بعضهما البعض، حيث في الأخير يكون شبكتان للاستعلامات والاتصالات داخل الدوار تابعتين للقسمة الواحدة:

---

[1]–Commandement en chef des forces en Algérie, région territoriale et corps d'armée de Constantine, état major 2°bureau, Constantine, avril 1961, exemplaire n°56/67, Le service " liaison-renseignement " rebelles dans l'est algérien , GR 1H2834/2.

ينظر **ملحق** عبارة عن تقرير لشهر ماي 1959 من عمل مصلحة الاتصالات والأخبار بالقسمة 2132 موجه لمسؤول الاتصالات والأخبار للناحية 213، يشتمل على معلومات جمعها أعوان الاتصالات الخاصين.

-واحدة أو مجموعة من الشبكات ترتبط بمسؤول الأمن للدوار وتعمل لصالح المسؤول السياسي.

-وشبكات تابعة لمصلحة الاتصالات والأخبار.

ج-مصلحة الاتصالات والأخبار التابعة للقسمة:

بإمكاننا فهم عمل مصلحة الاتصالات والأخبار التابع للقسمة من خلال عرض نشاط المنطقتين الأولى والثانية حيث نجد كل من:

-**مسؤول "الاتصالات العامة"**: والذي يتمثل دوره في السهر على السير الحسن لهذه المصلحة.

-**مسؤول "الاستعلامات العامة"**: مكلف بتنشيط الشبكات العامة التي يساهم فيها كل السكان. وهذا المسؤول سيكون تحت قيادته مسؤول لبعض الأعضاء من الدوار، وفي كل دوار يجب أن تتكون شبكة، حيث يجهل أعضاؤها بعضهم البعض. ويشكّل عدد من هؤلاء الأعضاء لتلك الشبكات المجالس والجندرمة وجامعي التبرّعات. ويمكن أن نطلق «عامة» على كل المعلومات المتعلقة بالميادين السياسية والنفسية والمعنوية والاجتماعية، أي كل ما يمكن مشاهدته، سماعه، أو يتم تداوله بواسطة السكان الذين يقومون بإخبار أعضاء التنظيم السياسي والإداري والجندرمة أو جامعي التبرعات. ويكون التركيز حول المعلومات العسكرية[1] التي يتم استغلالها عسكريا من خلال نصب الكمائن، واتخاذ الاحتياطات لتجنب اشتباكات أو هجومات عنيفة ومفاجئة من طرف قوات الاحتلال. وفي الواقع نجد أنّ هذه المصلحة تعمل على جمع المعلومات أكثر من البحث عنها لأن «الشبكة العامة» تمثل جزءا لا يتجزأ من السكان.

-**مسؤول الاستعلامات الخاصة**: مكلف بتكوين وإيجاد أعوان خاصين في كل القسمة، وانصب اهتمام جيش التحرير على الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي[2] وفي مصالحه المختلفة أو كما يطلق عليهم الفرنسيون من أصول شمال افريقية وكانوا كمجندين قدامى لا يشتبه فيهم

---

[1]-Fiche d'identification des éléments musulmanes servant dans l'armée française récupéré à la mechta GANDOUL (PY85 A63), le 21.7.1959 (archives bataillon), 1° semestre 1959, GR 1H 28834, 1H2884 D1.

[2]-Modèle de fiche d'interrogatoire des traîtres et des suspects en KASMA 2431, documents récupérés fin 1959 (archives bataillon), VALEUR :A/I, non daté, GR 1H 28834, 1H2884 D1.

وعملوا داخل جميع المكاتب ويعرفونها جيدا. اختراق الوحدات الإضافية (القياد، الحركى...) أو النظامية، والبحث عن المعلومات التي يمكن استغلالها كالتحركات، التنقلات وما يوحي بانطلاق عمليات عسكرية[1]، واختراق الهيئات الإدارية (لاصاص بالخصوص) للتعرف على الخونة[2].

د-الوسائل والاجراءات:

-الأعوان (الموظفون): (التجنيد، التخصص، التسلسل التقني) ، يظل المراقب العنصر الأساسي لجمع كلّ ما يمكن سماعه أو رؤيته فيما يتعلق بنشاطات القوات العمالياتية والإدارة. وتجنيد هذا العون (واحد على الأقل في كل مشتة) يأتي من خلال مراقبته من طرف جبهة التحرير واختياره من بين للسكان[3]، وعموما التجنيد يقوم على المعايير التالية:

-منضبط، وسنّه مقبول، ويذكر مثلا أنّ مسؤول الاتصالات "لبون" (عنابة) رفض تجنيد شباب يتكلمون بسهولة كبيرة عندما تمّ رصدهم[4].

-متعلم إذا أمكن، وبإمكانه كتابة رسالة إلى مرؤوسيه.

ويعتمد اختيار الأفراد بالأساس على الوظيفة التي يشغلها وعلى أهداف مصلحة الاتصالات والأخبار وأنّ التجنيد المثالي للأعوان يكون داخل الإدارة والجيش الفرنسيين.

ومن **التخصصات** التي تسند للأعوان:

-أعوان البحث المباشر: سواء كانوا مراقبين عاديين، مخبرين عن طريق الصدفة، أو أعوان معينين يدور نشاطهم خصوصا حول ميادين البحث عن المعلومات المتعلقة بإمكانيات الاحتلال وعملياته.

---

[1]-Exemple de renseignements fournis par les agents des douars en mintaka22, document récupérés en septembre &ç-à dans le secteur D'EL MILIA, (archives bataillon), GR 1H 2884.D3.

[2]-Modèle de fiche d'identification des S.A.S et S.A.U utilisé par les rebelles en kasma, document récupéré fin 1959 en Z.N.C (archives bataillon), non daté, GR 1H 2884 /D3.

[3]-LE Service « Liaison-Renseignement » rebelle dans l'est Algérien , GR 1H2834/2,(dossiers1) ,op. cit.

[4]- **Ibid**.

–أعوان البحث غير المباشر: تعهد إليهم مهمّات ((الإستخبارات المضادة))، قادمين من بين عناصر جيش التحرير، تسللوا داخل تنظيم الاستعمار تحت غطاء الالتحاق بصفوف الاحتلال أو من خلال إلقاء القبض عليهم أو من خلال عرضهم لخدماتهم على الاحتلال.
وأخيرا فإن الجهود المبذولة لاختراق وحدات أعوان الدفاع الذاتي (Les G.A.D) والحركى وبدرجة أقل الإدارات والوحدات النظامية للقوات العسكرية عن طريق "الفرنسيون من أصول شمال إفريقية" خلق بعض التخصصات، ناهيك عن ظهور المعنى لأهداف ((الاستخبارات المضادة))[1].

–تحويل واستغلال المعلومات:

المعلومات التي تمّ جمعها تصل إلى القسمة من دون تغيير، أي كما هي وبصدق، حيث يتم معالجتها من خلال اجتماعات "لجان القسمة". وهذه المعلومات يتم تسجيلها ثم تحويلها إلى الهيئة الأعلى التي بدورها تستغلها. وفي الغالب يأتي القسم الأكبر من هذه المعلومات من الشبكة العامة.

ويوجد على مستوى القسمة بالولاية الثانية جهاز يدعى "المكتب الثاني" وهو في الواقع عبارة عن أمانة أو مكتب يتشكل من عونين أو ثلاثة مكلفين ببريد الاتصالات والأخبار.

كما يبدو أنّ كل المعلومات قابلة للاستغلال بواسطة إمكانيات القسمة المتاحة سواء بعد قرار يتم اتخاذه من طرف اللجنة أو ضابط المناوبة، ويُنفذ سواء من طرف الجندرمة أو الفدائيين أو من طرف العناصر العسكرية للقسمة وذلك حسب الهدف المسطر.وأي معلومات أخرى يبدو أنها قابلة للاستغلال بواسطة وسائل أكبر أو التي تتطلب رأي السلطة العليا يتم تحويلها بواسطة قنوات خاصة إلى الناحية. وهذه المعلومات التي تم جمعها من طرف القسمات تصل إلى مصلحة الاتصالات والأخبار للناحية على شكل:

---

[1]–كانت ذاكرة هذه المصلحة توضع في بطاقية محكمة ودقيقة وغزيرة المادة، لأنّ أي شخص يشار إليه يتم وضعه في بطاقة مهما كان وضعه وانتماؤه، وكانت مصالح التصنت والاتصالات توصل كل رسائل الاستعمار سواء المدنية منها (العمالات، الحاكم العام ...)، أو شبه العسكرية (صاص، صو، م.م.ش،إGMPR ...)، وكانت البطاقات ذات ألوان مختلفة حسب الوضعية، أصدقا، أو مشكوك فيهم أو أعداء. ينظر، نجادي محمد مقران، **المصدر السابق**، ص ص178، 179.

-تقرير يتعلق بقضية ما، أو يشير إلى بعض المشتبه فيهم الذين غالبا ما يتم إنشاء الملفات حولهم إلاّ بعد تنفيذ حكم الإعدام في المشتبه فيهم، تتضمن بطاقة بيانات للمحكوم عليهم وسبب إعدامهم.

-وثائق مرفقة: تتمثل في دفتر (كراس) المعلومات اليومية، الأسبوعية والشهرية.

-وتتضمن كراسات المعلومات الشهرية أساسا معلومات حول القوات الأمنية، ونشاط الاتصالات، وتعليمات على شكل نماذج معدة لهذا الاستعمال.

وتسجل المعلومات تحت شكل:

-بطاقات شخصية تخص المتعاونين، المنتخبون المحليون، الخونة، التعداد الموظفون، ضبط القوات الأمنية[1].

-بطاقات المراكز: وفيها يتم تسجيل وجرد إمكانيات القوات الأمنية.

-وثائق العمل: تستعمل القسمات والنواحي عادة وثائق العمل التالية:

-بطاقات (كما تم ذكره سابقا)

-تقارير الأعمال

-كراسات معلومات وتكون على نسختين: كراسات المعلومات اليومية والأسبوعية والشهرية.

-كراسات لتسجيل البريد.

-أرشيف يتكون من التقارير الشهرية حول نشاط فرع الاتصالات والأخبار.

-دور الهيئات الأخرى:إذا كانت القسمة هي الخلية الأساسية والفعالة في كل ولايات الشرق الجزائري، فإنّ الناحية تؤدي الدور الإداري والمركزي في هذا المجال، في حين نجد أن المنطقة لا تؤدي سوى دور ربط الاتصالات والعبور نحو الولاية.

أمّا الولاية فلها دور **مزدوج** في مسألة **الاتصالات والأخبار**:

-مركزية المعلومات الواردة على شكل تقارير

-إدارة البحث بواسطة إعداد "مخططات البحث" يطبق بصيغة أوامر واستجوابات

---

[1]-Fiche d'identification des éléments musulmanes servant dans l'armée française récupéré à la mechta GANDOUL (PY85 A63), le 21.7.1959 (archives bataillon), 1° semestre 1959, GR 1H 28834, 1H2884 D1.

هـ–الاتصالات:

مسؤولو الاتصالات والأخبار مكلفون بضمان الاتصالات التي تمثل مصدر قلق دائم بالنسبة لجيش التحرير الوطني الذين طبقوا نظاما واسعا ومنتشرا على مستوى الولاية، وتطلب من دون شك عددا هاما من الأعوان، لكنها أثبتت إلى حدّ الآن فعالية كبيرة باعتماد قاعدة نظام (الرجل=ناقل بريد).

ويوجد صنفان للاتصالات:الاتصالات العادية: وهذه الاتصالات تنقل البريد[1] من مركز لآخر، وهذه المراكز تسمى "مراكز الاتصال" أو "مراكز البريد" موزعة داخل القسمة، وهذا التنظيم يسمح كذلك بنقل البريد المحلي الموجه إلى الهيئات (المستويات) الأعلى، وهي مراكز أنشئت على الحدود بين القسمات للتمكن من النقل السريع للبريد. ومراكز الاتصالات تتضمن من ثلاثة (3) إلى ستّة(6)ناقلي بريد، وكذلك مسؤول يسجل البريد ويراقب نشاطات أعوانه.

والاتصالات الخاصة:أو "ناقل البريد" الذي يتبع القيادة على جميع المستويات، وهم مؤهلون[2] للمهمات الخاصة. والمسارات المتبعة لا تختلف عن تلك المتبعة من طرف عناصر جيش التحرير عند الاتصالات العادية، إلاّ أن هذه الاتصالات الخاصة تنفذ عموما بطريقة سريعة وبواسطة عون واحد لا يتغير.

وبصفة عامة فإنّ مصلحة الاتصالات الخاصة تتألف من:

–على مستوى الولاية: عون واحد (1) خاص للاتصالات ما بين الولايات.

–على مستوى المنطقة: ثلاث أعوان (3) خاصين نحو الولاية.

–على مستوى الناحية: عون واحد (1) خاص نحو المنطقة.

ونظام الاتصال العمودي هذا يبدأ تصاعديا من أدنى مستوى له من الناحية. وتتغير وتيرة الاتصالات تبعا للإقليم أو المجال والظروف، ففعاليتها تتوقف على طبيعة التضاريس والوسائل

---

[1]–Directives donnés aux R.L.R de la mintaka21 « Règles générales pour le courrier » , documents récupérés en octobre 1959 (archives bataillon), octobre 1959, GR 1H 2884/D3.

[2]–Directives données aux R.L.R de la mintaka 23 sur l’importance et le Rôle de postier document récupérée en octobre 1959, (archives bataillon), GR 1H 2884/D3.

المستعملة من طرف "ناقلي البريد" الذين يتنقلون مشيا أو على البغال أو يستعملون القطارات وسيارات الأجرة.

واستطاع نظام الاتصالات أن يوفر بواسطة الإمكانيات البشرية كل الاحتياجات المحلية. كما أنّ بعض الاتصالات بين الجزائر وتونس تم انجازها بواسطة "الراديو" على مستوى الولاية الثانية.

و على غرار الولاية الثانية فإن الاتصالات والأخبار بالشرق الجزائري تتباين معها في العديد من الجوانب، فإذا كان التنظيم بالولاية الثانية قد أُتخذَ كقاعدة لهذه الدراسة والذي يعرض جانبا من نظام مبسط تم وضعه من طرف القيادات العليا، فإنّ الفروع الأخرى الموجودة في باقي الولايات تعرض اختلافات أكبر أو بشكل محسوس وذلك بسبب الخصائص المحلية. ففي الولاية الأولى مثلا فإن نظام "الاتصالات والأخبار" يعتبر أساسيا وبالغ الأهمية بالمقارنة ما هو موجود بالولاية الثانية، فهو أشبه بنظام "إنذار وتأمين" يعمل على المستوى المحلي على أساس جمع المعلومات عن طريق الاتصال بالسكان والمجندين من الفرنسيين من أصول شمال افريقية وتحويلها إلى القيادات العليا.

وفي الولاية الثالثة فإن جهاز مصلحة الاتصالات والأخبار (وبالتحديد في المنطقتين 31 و32) قدّموا جانبا عمليا حقيقيا في الخدمة في الميدان من دون وجود الجهاز التراتبي أو ما يعرف "بالبيروقراطي" الموجود أو المتبع في الولاية الثانية[1].

وبالقاعدة الشرقية فإن نظام العبور والإيواء يعتمد على عناصر من جيش التحرير الوطني والتي تتميز بالخفة في الحركة، منتشرة بين الحواجز المكهربة الشمالية، تعمل على ضمان عبور وانتقال الاتصالات بين غربي الحواجز والمنطقة الواقعة بين هذه الأخيرة والحدود التونسية[2].

ومن مواطن القوة لهذا النظام فإنه ونظرا لبساطته، فهو غير مكلف بشكل خاص ويتطلب سوى بعض "الهدايا" للحصول على أفضل المعلومات، وهذا ما يدلّ على أنّ مسؤول الاتصالات

---

[1]–Commandement en chef des forces en Algérie, région territoriale et corps d'armée de Constantine, état major 2°bureau, Constantine, avril 1961, Le service « liaison-renseignement » rebelles dans l'est algérien , GR 1H2834/2, op.cit.

[2]– الطاهر سعيداني، **المصدر السابق**، ص ص57-61.

والأخبار ليس لديه ميزانية خاصة بل لديه فقط مبلغ ثابت يقدم تبريرا حول صرفه أمام الهيئة الأعلى.

نظام الاتصالات والأخبار يستهدف نقاط الضعف للقوات الأمنية والأعوان الدفاع الذاتي والحركى، والمراكز البعيدة والمعزولة للقوات المشكلة من فرنسيين من أصول شمال افريقية وغيرهم، والعمل على الضغط على المنتخبين من الفرنسيين من أصول شمال افريقية وتسريب المتعاونين والمتعاطفين إلى إدارة الاحتلال.

ومن النتائج التي تم تحقيقها:

-إدخال ونقل السلاح وإزالة المراكز خصوصا بالناحية 1و3 بالولاية الثانية.

-نصب كمائن (الناحية 1، المنطقة1 الولاية 2-والناحية1، المنطقة3 الولاية 2)

-عبور شخصيات قيادية ثورية مع قواتهم عبر مناطق واسعة من الأراضي الجزائرية من دون رصدهم وكشف أمرهم من طرف قوات الاحتلال.

كما أنه لا يخلو من مواطن ضعف تتمثل بشكل خاص في نقص الإطارات المؤهلة التي بإمكانها تنظيم شبكات في العمق وتخصيص فروع للاتصالات والأخبار مركزة، ودراسة ونقد ومعالجة المعلومات، ولاستعمال وسائل تقنية حديثة.

بالنسبة للكثير من مصالح الاتصالات والأخبار يبدو أنّ مضاعفة الأعوان يدخل في إطار الحل الوحيد للمعرفة الدقيقة لأنشطة الاحتلال، لكنهم هم أنفسهم يعترفون بعدم قدرتهم على التحكم فيهم، وبسبب خوف مصلحة الاتصالات والأخبار من الخيانة، فالتنظيم الثوري دوريا يعرف أزمات داخلية تؤدي إلى إدانة بعض المسؤولين والأعوان المشتبه في أنهم يعملون لصالح قوات الجيش الفرنسي[1].

وخلاصة القول فإنه وعلى الرغم من نقائصه وشكله البدائي فإنّ جهاز الاتصالات والأخبار يكشف عن خطورته بالنسبة للاستعمار، وسيكون من غير الحكمة التقليل من شأنه. فعلى المستوى المحلي فعاليته تتوقف على مدى حيوية قادته في الرتب العليا، وعملهم المنصب حول الفرنسيين من أصول شمال افريقية والعاملين داخل الإدارات الفرنسية أو داخل القوات الأمنية قد أسفر عن نتائج هامة.

---

[1]–Commandement en chef des forces en Algérie, **op.cit**.

ولا شك في أن الحالة السياسية والشكوك حول المستقبل من الطبيعي أن يشجعوا جبهة وجيش التحرير على إبراز إمكانياتهم وجهودهم للاختراق والتسلل التي لم تنج منها أي وحدة نظامية أو إضافية، ولا الإدارة التي يشرف عليها"الفرنسيين من شمال افريقية" وأيضا العديد من المنتخبين وأصبح الكشف عن الأعوان التابعين لجيش التحرير المتسللين بالخصوص داخل الوحدات أين تم توظيف وتجنيد الجزائريين أو كما يسمى "فرنسيي من أصول شمال إفريقيا" احد أكبر اهتمامات سلطات الاحتلال.

إن الأهمية التي حظيت بها مصلحة الاتصالات والأخبار ضمن التنظيم الثوري والقوة التي تميزت بها مصدرها امتلاكهم وحصولهم على "وثائق الاستخبارات المضادة" والتي جعلتهم يكونون في صدارة أهداف الاستعمار، وفي الوضع الحالي فإن أهميتها من المحتمل إن تتضاعف أكثر بسبب قدرتها على السيطرة على ((التنظيمات السرية)) ولاسيما في الجهات التي يرتفع فيها عدد السكان. ولهذا أصبح تنظيم مصلحة الاتصالات والأخبار في مقدمة اهتمام المكتب الثاني.

وفي الواقع أن هذا الفرع من التنظيم الثوري هو الذي يمكن من خلاله إتاحة أفضل الفرص للمعرفة العميقة بالثورة من جميع جوانبها لدى سلطات الاستعمار، ولهذا لابدّ من بذل جهد خاص ومن دون تأخير وتردد لضمان معرفة القيادة وعلى جميع مستوياتها لتنظيم مصلحة الاتصالات والأخبار والإمكانيات المتوفرة لديها. وهذه المعرفة للتنظيم ليست غاية في حد ذاتها وإنما تسمح لقيادة الاستعمار بـ:

-توقع احتمالات هجمات المجاهدين في المنطقة التي تقع تحت مسؤولياتها واتخاذ التدابير الوقائية والأمنية.

-الحصول على أفضل الفرص للاستغلال العملياتي العسكري أو المعرفة العميقة للتنظيم بجميع أشكاله[1].

---

[1]-**Ibid**.

المبحث الثالث:الهيكلة العسكرية بعد مؤتمر الصومام (1956-1958):

تماشيا مع القرارات المتخذة في مؤتمر الصومام 1956 في الجانب العسكري، فقد حددت رتب القيادات من الولاية إلى القسمة، وكانت ست (6) رتب في سلك الضباط، وثلاث (3) في سلك ضباط الصف، وكان مبدأ رئيس وثلاثة نواب يشمل كلّ التشكيلات من أصغر تشكيل إلى أكبر تشكيل في جيش التحرير وحتى في وحدات القتال[1]. كما تمّ تنظيم الجيش إلى فيالق، الفيلق من ثلاث كتائب، والكتيبة من ثلاث فرق، والفرقة من ثلاثة أفواج، والفوج

[1]-مصطفى هشماوي، **المرجع السابق**، ص24.

يتألف من إحدى عشرة رجل منهم عريف وجنديان أوّلان. أمّا التركيب العام لجيش التحرير فكان كمايلي:

أ–**المجاهدون**: وهم الذين يشنون الهجمات والغارات، ويلتحمون بالقوات الاستعمارية بخطط حربية.

ب–**المسبلون**:وهم الذين يقومومن بتموين الجيش وحراسته في راحته ويحملون الذخائر والجرحى وتخريب الطرق والسكك الحديدية ويكشفون المعلومات عن تحركات قوات الاحتلال وأعوانه واتجاهاتهم. ويمكنون الجيش في التنقل داخل القرى والمدن كما يشاركون في المعارك أيضا إذا اقتضت الضرورة، كان المسبلون كما يصفهم لنا المجاهد بوالطمين لخضر الجودي، بأنهم كانوا منظمين في شكل مجموعات يرتدون في أغلبب الأحيان الزي المدني، ومن يرتدي منهم الزي العسكري يخفيه بزي مدني(سترة "بلوزة"، قشابية، أو برنوس)، مهمته الحراسة والتقاط أخبار الاحتلال وأخبار الجهات المسؤولة عن تحركاته ويكونون الواسطة القوية بين الشعب والوحدات المقاتلة لجيش التحرير الوطني، سلاحهم في أغلب الأحيان مسدسات وبنادق صيد وقنابل. يقومون بعمليات تخريب لمصالح الاحتلال من هواتف وكهرباء...إلخ[1].

ج–**الفدائيون**:رجال مسلحون يعيشون في القرى والمدن، لا يرتدون الزي العسكري، ولا يحملون السلاح، إلاّ عند تنفيذ المهمة ويحققون أهدافهم في الأماكن التي يضنها المستعمر محمية ومنيعة ليقيموا الدليل على أنه لا مفرّ من أحكام الثورة ولا نجاة من عقابها[2].

وكانت أساليب المقاومة تختلف من ولاية إلى أخرى، حيث تمّ تكييفها مع ظروف الولاية والأساليب العسكرية التي يتبعها الاحتلال، وفي هذا الصدد صرّح القائد كريم بلقاسم:"إنّ الأسلوب الذي نواجه به الاحتلال عندما يكون مطلعا على وجودنا في جهة ما، ليس هو الأسلوب الذي نواجهه به عندما يكون جاهلا لوجودنا، لكن القاعدة الأساسية في جميع أنواع المعارك هي أن نحتفظ دائما بزمام الموقف حتى يكون في متناولنا أن ندخل المعركة أو أن نتجنبها

[1]–بوالطمين جودي الأخضر، "مذكرات مجاهد، الحلقة12"، **المرجع السابق**، ص42.

[2]–محمد لحسن أزغيدي، **المرجع السابق**، ص137، 138.

حسبما نريد، أي أنّ المعركة يجب أن تتم حسب إرادتنا وحسب خطتنا بحيث لا يستطيع الاحتلال أن يفرض علينا المعركة حسبما يريد"[1].

وتماشيا مع قرارات مؤتمر الصومام تقرر على مستوى الولاية الثانية تشكيل فيلق أسندت قيادته لمسعود بوعلي ونائبه رابح بلوصيف[2]، وكان دخلي مختار (البركة) من بين أعضائه. وتكون هذا الفيلق من كتائب نواحي الولاية الثانية، كتيبة من ناحية عزابة، بقيادة المدعو عبد الوهاب، كتيبة من ناحية القل، كتيبة من ناحية الميلية بقيادة سي حسين ، وكتيبة من ناحية الطاهير، وكتيبة من ناحية ميلة، وكتيبة من ناحية قسنطينة بقيادة سي مسعود[3] وهو ما أكدته الشهادات الحية لمجاهدين من الولاية الثانية التاريخية[4]، وكان كلّ من محمد خيري المدعو الكابران، ودخلي مختار، وحسين لمشلط وسعيداني عمر المدعو السرجان بابا ومسعود بونعاس المدعو النيّة وعبد الوهاب عيسى(من القل) من عناصر هذا الفيلق[5].وخصصت منطقة مشاط كمكان استراتيجي لتدريب الفيلق، حيث ستندلع معركة مشاط الكبرى بين جيش التحرير وقوات الاحتلال[6]. وقد تحصلت عليها أجهزة الأمن التابعة للاحتلال معلومات المؤكدة التي والتي مفادها وجود عملية إعادة تنظيم وبناء جديدة تجري بالجبال بنواحي الميلية تتعلق بإنشاء فيلق المشاة التابع للولاية الثانية[7]. حيث تعرفت عليه فيما بعد وعلى تركيبته وعدد عناصره وسلاحهم من خلال الاشتباك معه ثلاث مرات، وأشارت في تقاريرها إلى أن عددهم يتراوح ما بين 300 و350 عنصرا مدربين

---

[1]–حديث السيد كريم بلقاسم في **جريدة المجاهد** 28 .12. 1959، ص3.

[2]–عمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص108.

[3]–15.6.57 Source prisonnier , GR 1H1568/D1.

[4]– شهادات حيّة مسجلة حول الشهيد دخلي مختار، **المرجع السابق**.

[5]–عمر شيدخ العيدوني، **المصدر السابق**، ص108.

[6] –شهادات حيّة مسجلة، **المرجع السابق**.

[7]–Activités rebelles en wilaya 2, GR 1H1568/D1.

جيدا على حرب العصابات، وأسلحتهم تتمثل في مورتي و15 رشاش وبنادق حربية، وأنّ أغلب (80 إلى 90 %) أسلحته حربية[1].

وجاء منصب المسؤول العسكري على مستوى كافة المجالس من مجلس الولاية إلى مجلس المنطقة إلى مجلس الناحية إلى مجلس القسمة. فعلى مستوى مجلس الولاية تكون رتبة المسؤول العسكري صاغ أول، أمّا على مستوى المنطقة فيكون برتبة ضابط أول، وبرتبة ملازم أول على مستوى قيادة الناحية، وبرتبة عريف أول على مستوى القسمة[2].

ويعتبر المسؤول العسكري مسؤولا على جيش التحرير في حدود دائرته من مجاهدين ومسبلين وفدائيين، وكذلك رجال الدرك وحراس الغابات، وهو بالتالي يعتبر المسؤول الأول عن:

أ-التدريب العسكري لجنود جيش التحرير.

ب-التربية الفكرية والعقائدية لجيش التحرير.

ج-النشاطات والعمليات العسكرية التي تقع في حدود دائرته.

د-يراقب ويحدد مكان العمليات ويقيّم النتائج. وهو في ذلك ملزم بأن يسترشد دائما برأي مسؤول الاستعلامات.

هـ- يقوم بدفع مرتبات المجاهدين ويسهر على تنفيذ تطبيق الطاعة والانضباط داخل وحدات الجيش.

وأثناء اجتماع اللجنة (حيث تشكلت لجان على مستوى كلّ هيئة أقرّها المؤتمر) يقدّم المسؤول العسكري :

---

[1]-Récapitulation unités constitues actuellement identifiées, 49 CAC, synthèse mai 1957, GR 1H 1568 /D1.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، 18.وقد وردت الرتب العسكرية كمايلي: -الجندي الأول Caporal، شارته علامة حمراء اللون معكوسة وتوضع على الذراع اليمنى، -العريف Sergent وتميزه علامتان حمراوتان معكوستان من نوعV، -العريف الأول، Sergen.chefوله ثلاث علامات من نوعV معكوسة، -المساعد، Adjudantوله علامةV تحتها خط أبيض، -الملازم Aspirantوله نجمة بيضاء، -الملازم الثانيLieutenant .Sous وله نجمة حمراء، -الضابط الأول Lieutenantوله نجمتان، حمراء وبيضاء، -الضابط الثاني Capitaineوله نجمتان حمراوتان، -الصاغ الأول Commandantوله نجمتان حمراوتان وواحدة بيضاء، -الصاغ الثانيColonel، وعلامته ثلاثة نجوم حمراء. ينظر، عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص ص56، 57.

أ-التقرير النظامي للجيش.

ب-التقرير الأدبي للجيش.

ج- النشاط العسكري للجيش.

د-تقرير حول العدة والعتاد.

هـ-التقرير المالي للجيش والدرك وحراس الغابات.

والمسؤول العسكري مطالب بتقديم تقريرين عقب كل عملية أو نشاط عسكري، فالتقرير الأول يقدمه إلى لجنة الناحية، وإن تعذّر عليه ذلك يرسل التقرير مباشرة إلى مركز قيادة الولاية لاستغلاله والاستفادة منه في ميدان الدعاية.

أمّا التقرير الثاني فعليه أن يقدمه إلى لجنة القسم لترسله بدورها إلى الهيئة الأعلى عن طريق السلم التصاعدي[1].

أما فيما يخص الولاية الثانية فقد أسندت الشؤون العسكرية لعلي كافي بدءا من ربيع 1957، نظرا للمهمات التي كلّف بها كلّ من بن عودة ومزهودي في تونس من طرف مؤتمر الصومام، كما سبقت الاشارة إليه، وبالتالي أصبح علي كافي أول مسؤول عسكري للولاية الثانية في ربيع 1957 وسيظلّ به إلى غاية 1958 تاريخ خروج بن طوبال إلى تونس، ويخلفه هو على رأس القيادة العامة للولاية، وتؤول الشؤون العسكرية على مستوى مجلس الولاية لصالح بوبنيدر إلى غاية 1959، وهي السنة التي خرج فيها علي كافي نحو تونس إثر تعيينه عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA).وآلت إذا قيادة الولاية لصالح بوبنيدر الذي سيستمر بها إلى غاية الاستقلال 1962، ويساعده في الشؤون العسكرية نائبه عبد المجيد كحل الراس[2].

واعتبارا من شهر أفريل سنة 1957 ستتوصل أجهزة الأمن التابعة للاحتلال إلى معرفة بعض جوانب"النظام" والهيكلة التنظيمية على مستوى الولاية الثانية بواسطة مخبريها، وقد ورد في تقاريرها المتعددة معلومات تحتوي على معلومات صحيحة إلى درجة كبيرة حول الهيكلة التنظيمية السياسية العسكرية، ففي التقرير الشهري الشامل لإدارة الاستعلامات الفرنسية

---

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص140، 141.

[2]-خريس لعبيدي، **المرجع السابق**، ص132.

والخاص بتنظيم النشاط الثوري للشرق الجزائري والمتعلق بشهر جوان 1957 ذكر بأن المسؤول العسكري للولاية الثانية هو علي كافي الذي خلف بن عودة المنتدب لمهمة في تونس.

أمّا على مستوى المناطق والنواحي والقسمات في نهاية سنة 1956 ومع مطلع سنة 1957 فقد جاء التنظيم العسكري على النحو التالي:

-**المنطقة الأولى**: **ميلة -الميلية**: كان مسؤولها العسكري مسعود بوعلي. ثم العربي برجم، وكانت إمكانيات المنطقة الأولى ما بين 1050و 1200 عنصرا نظاميا و7 رشاشات نوع لويس، و10 بنادق رشاشة، و150 مسدس رشاش و550 بندقية حربية.

أ-**الناحية الأولى**: **الميلية**: كان المكلف بالشؤون العسكرية فيه هو المسمى سي محمد الخيري.

-**القسم** أ: لمبوم حسين المسؤول العسكري.

وقدّر عدد الأفراد والعتاد على مستوى القسمة الشماليةبـ105 أفراد من النظاميين ومدفع هاون و1 رشاش أوتوماتيكي و2 أو 3 بنادق رشاشة FM، وما بين 10 أو12 مسدس رشاش PM، و50 بندقية حربية، وبنادق الصيد.

أمّا على مستوى القسمة الجنوبية الشرقية التي تكفّل لخضر بوالكرشة بشؤونها العسكرية فقد ذكر التقرير بأنّ عدد عناصرها النظامية حوالي 90 عنصرا وتملك 2 رشاش أوتوماتيكي و15 مسدس رشاش وبنادق حربيةوبنادق صيد.

وفي الوقت الذي لم يتطرق التقرير صراحة للمسؤول العسكري للقسمة الجنوبية الغربية ذكر مسؤولي القطاع الثوري وهم الرقيب باي باي، وبوسرمة محمود، والعريف محمد، مع وجود 80 عنصرا نظاميا ، و2 رشاش أتوماتيكي و17 مسدسا رشاش ومجموعة من البنادق الحربية وأخرى من بنادق الصيد.

-**الناحية 2**: **جيجل**: كان الضابط لباني أحمد هو المسؤول العسكري، ثم سيخلفه دخلي مختار المدعو البركة في ربيع 1957 إلى غاية استشهاده في 19 سبتمبر 1957وسيخلفه على أكثر تقدير المسمى محمد النمر حسب ماجاء في إحدى الوثائق الأرشيفية للاحتلال[1].

---

[1]-Gendarmerie Chevreul du 21.8.1958, informateur, importante concentration rebelle région de Chevreul, GR 1H 1568/D1.

وكان المسؤول على النشاط الفدائي داخل المدن هو حيرش عيسى (جيجل المدينة)[1] وكان سي محمد الصيني هو المسؤول العسكري على قسمة زيامة منصورية، وتكفل كل من كرديد مسعود المدعو سي مسعود الصم، وسي صالح رمضان وسي مولاي بالنشاط الفدائي داخل المدن.

وعن العتاد والسلاح تطرق التقرير إلى أنّ 140 عنصرا نظاميا كاونا ينشطون بالناحية ووجود 35 عنصرا إضافيا و4 رشاشات و15 بندقية رشاش و30 بندقية حلربية وأخرى للصيد.وسوف يرتفع هذا العدد إلى 350 عنصرا، ولهم 7 رشاشات و60 بندقية حربية وبنادق صيد.

وبقسمة الطاهير استأثر دخلي مختار (البركة) في بداية الأمر بالشؤون العسكرية قبل أن يترقى إلى مسؤول في الناحية وقائد فيلق الولاية الثانية، وفي الوقت الذي لم تتوصل مصالح أمن الاحتلال إلى خليفة البركة أشار التقرير إلى أنّ لبداعي عاشور هو المسؤول السياسي والعسكري للقسمة، وذكر مسؤولي النشاط الفدائي داخل المدن وهم العمري صالح، ورويبح عاشور، وبوقربة صالح. وكان ينشط بالقسمة فوجان عسكريان، وفي الاجمالي 105 عنصرا نظاميا و50 عنصرا إضافيا، وبحوزهم (2) رشاشان، و11 بندقية رشاشة، و14 بندقية حربية، وعدد من بنادق الصيد قدر ب60 وحدة.

وبقسمة جيجل التي تكفل بوريدة الطاهر بشؤونها العسكرية ، وكلّف كلّ من الرقيب الطاهر هروس أحمد، وبوقنوت رابح المدعو سي رابح الأندوشيني بالنشاط الفدائي داخل المدن. وبها فوجان عسكريان، وعموما تكوّن النظام بالقسمة من 105 عنصرا نظاميا و30 عنصرا إضافيا يمتلكون 3 رشاشات و10 بنادق رشاشة و12 بندقية حربية وعدد من بنادق الصيد قدرت بحوالي 40 وحدة. وكان بقسمة زيامة منصورية كرديد مسعود هو المسؤول العسكري، وينشط بها أربعة (4) أفواج بهم 140 عنصرا ويمتلكون 4 بنادق FM، و20 بندقية من نوع PM، و110 بنددقية صيد.

---

[1]– أصدرت إدارة الولاية الثانية بتاريخ 16 أكتوبر 1957 منشورا إلى لجان المناطق والنواحي وكذا لجان المدن يتضمن التنظيم الجديد للمدن والقرى حيث كلّ تجمّع عمراني (مدينة أو قرية) يوضع تحت اشراف لجنة مشكلة من أربعة مسؤولين: مسؤول عام، مسؤول سياسي، مسؤول عسكري، مسؤول الأخبار والدعاية، ينظر حول ذلك، علي بوداري، القوانين الداخلية، **المرجع السابق**، ص136.

–الناحية الثالثة فرجيوة–ميلة:

أشار تقرير 1957 إلى أنّ المسؤول العسكري للناحية هو دهيلي محمد الصالح، وبهذه الناحية ثمانية أفواج وثلاث كتائب، وضمّت كل من **قسمة الشرق** التي تكفل سعداوي الدراجي بشؤونها العسكرية، وكلّ من قليلي محمد وسي عبد الرحيم ومغلاوي عمار وسي إبراهيم في النشاط الفدائي. ويتكون لنظام بها من 110 عنصرا نظاميا يمتلكون رشاشا واحد ومدفع مورتي و3 بنادق FM، و10 بنادق PM، و80 بندقية حربية.

أمّا القسمة رقم 2: الوسط: فقد كان مدحي محمد مسؤولها العسكري، وبالقسمة كتيبتان تضم 105 عنصرا، و150 عنصرا احتياطي، يمتلكون مدفع مورتي ومدفع رشاش و2 بنادق FM، و20 بندقية PM، و70 بندقية صيد. وكان مسؤولي النشاط الفدائي كل من سي رابح وخطاب السعيد.

والقسمة رقم 3: الغرب: فمسؤولها العسكري المسمى سي عبد الله، وتضم ثلاثة أفواج وكتيبة إضافية بها 90 عنصرا، ووصل اجمالي العناصر الناشطو فيه إلى حوالي 200 عنصرا، يمتلكون عدد من الرشاشات ، ومابين 30 و40 بندقية حربية، وحوالي 30 بندقية صيد، ومسؤولو النشاط الفدائي فيها هم احسن مروج الطيب، وبورويسة العيد، وبلبشير بن بلقاسم[1] .

والقسمة رقم4: الجنوب الغربي: كان المكلف بالشؤون العسكرية فيها المسمى مولود خضراوي، وتضم فوجين بهما 65 مجاهدا يمتلكون أسلحة منها 10 بنادق حربية.

وبصفة عامة كان بالناحية 350 عنصرا نظاميا و379 عنصرا احتياطيا و4 رشاشات وباقي الأسلحة بنادق حربية وبنادق صيد.

–المنطقة الثانية: السمندو:كان مسؤولها العام صالح بوبنيدر ويساعده في الشؤون العسكرية علي منجلي، وعلى مستوى النواحي التابعة للمنطقة فقد كلف عمار قوقة بالشؤون العسكرية، وهذه المنطقة كانت مقسمة إلى ثلاث نواحٍ:

أ–الناحية الأولى: سكيكدة –القل: قسّمت الناحية، التي ينشط بها حوالي 270 عنصرا، إلى ثلاث قسمات:

---

[1]–Activités rebelles en wilaya 2, GR 1H1568/D1, **op.cit**.

وينظر كذلك، حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، وناصر الدين مصمودي، **المرجع السابق**، ص243، 244.

فالقسمة الأولى: سكيكدة (فيليب فيل): التي كان مسؤولها العسكري حمروشي حمودي بها ثلاثة أفواج بهم مابين100 و120 عنصرا نظاميا، ويمتلكون أسلحة مختلفة منها 3بنادق نوع FM، و3 بنادق نوع PM، و60 بندقية حربية، وبنادق صيد، وكان مسؤولي النشاط الفدائي بها هم سنيقر بوخميس، زنود عمار، ديبون محمد، توري حمودي[1]. وقد رصدت سلطات الاحتلال يوم 29 جانفي 1958 كتيبة لعناصر جيش التحرير تتكون من 75 رجلا مختبأة بدوار القصب (10 كلم شمال شرق فيليب فيل) يقودها بوشراك الطاهر، كانوا مسلحين بمسدس رشاش وبنادق حربية وبندقية رشاشة[2]

والقسمة الثانية هي القل: كان مسؤولها العسكري رول علي المدعو محمد بن محمد، ومسؤولو النشاط الفدائي بها هو معلم محمدالصالح، بكوش لخضر، بوسكين علي، وبودفة أحمد، ينشط بها أربعة أفواج، يضمون 120 عنصرا ثم ارتفع العدد إلى 190، وتمتلك القسمة أسلحة مختلفة منها 2مدافع مورتي، 6بنادق FM، و40 بندقية PM، و120 بندقية حربية ورشاش واحد، ومجموعة بنادق صيد.

أمّا القسمة الثالثة:رمضان جمال: التي لم يذكر التقرير مسؤولها العسكري، وأورد عيسى عبد الوهاب كمسؤول سياسي وعسكري، ومسؤولو النشاط بها هم بوالغاب عيسى وفرداب لخضر، وجغيم مصطفى. وتضم القسمة ثلاثة أفواج، وبها 80 عنصرا ثم صار العدد 110، ويمتلكون أسلحة منها مدفع مورتي ومدفع رشاش وثلاث بنادق FM، و70 بندقية حربية، وبنادق صيد.

ب-الناحية رقم 2: عزابة: كان جواد الطاهر هو مسؤولها العسكري، ويشرف هفرساس محمد المدعو محمد الوهراني على الفداء في المدن، وكان بالناحية تسعة أفواج.و300 عنصرا نظاميا أغلبية سلاحهم حربي، ولديهم مدفع هاون، في 22 فيفري 1958 النائب السياسي للناحية الثانية من المنطقة الثانية فنيدس مبارك مرفوق بفرقة مدور ابراهيم يصل إلى مشتة قلعة بوديار (12 كلم شمال غرب قالمة)، كما وصل جورابي على رأس فرقة يوم 25 ماي 1958، وصار التعداد الاجمالي للفرقتين 80 رجلا، وستلحق بهما فرقتان أخرتان تحت قيادة كل من شنداري

[1]-Bande rebelle région de Philippeville, GR 1H 1568/D1

[2]-**Ibid**.

صالح وبويضة، واستقروا بالمشاتي التالية: مشتة قلعة (25كلم شمال غرب قالمة)، مشتة قلا 20 كلم شمال غرب قالمة، ومشتة البياضة(21 شمال غرب قالمة)، وقلعة بوديار (18كلم شمال غرب قالمة)[1] وتضم الناحية ثلاث قسمات هي:

القسمة رقم1: **فلفلة**: قائدها بوترعة عبد الله ثمّ راجي العايب، ومسؤولو النشاط الفدائي بها هم مقردي حمادي، مقران عبد الرحمان. وبها ثلاثة أفواج من 100 إلى 110 عنصرا ويمتلكون أسلحة منها 2 رشاش، و3 بنادق FM، و10 بنادقPM، و50 بندقية حربية.

القسمة2: **بوتليس والركنية**: كان مسؤولها العسكري دحمون الطاهر، ومسؤولو النشاط الفدائي بها هم: بن دبش عمار، قريط صالح، بازدة عبد الله، وتضم أربعة أفواج بهم 110 عنصرا بعدما كان عددهم 30، وأسلحتهم هي مدفع مورتي و5 بنادق FM، و15 بندقية PM، وما بين 70 و85 بندقية حربية، و2 رشاش لويس، و26 بندقية صيد.

القسمة 3: **وادي الزناتي**: مسؤولها العسكري عصماني (قدماني) عبد الوهاب، ومسؤولو النشاط الفدائي فيها هم بولدروعة مصطفى، وموزيارة السعيد، وبها فوجان، وينشط بها ما بين 80 و105 عنصرا نظاميا، وتمتلك القسمة 2 بنادق من نوعFM و10 بنادق من نوعPM، و50 بندقية صيد، ومسدسات رشاشة.

في 8 نوفمبر وخلال اشتباك بدوار مليلة (28كلم شمال غرب قالمة) حجزت قوات الاحتلال مجموعة من الوثائق مع بعض المجاهدين، سمحت تلك الوثائق (كراس أخضر) بالحصول على المعلومات التالية، مجموع الأسلحة وعدد المجاهدين بالناحية الثانية من بالمنطقة الثانية،من الولاية الثانية: 10بنادق رشاشة، 106مسدسات رشاشة، 430 بندقية حربية، 671 بندقية صيد، مورتي واحد، و39 مسدس آلي[2].

ج–الناحية الثالثة:**قسنطينة**: كان مسؤولها العسكري قوقة عمار، ويوجد بهذه الناحية 10 أفواج، وحوالي 1000 عنصرا نظامي، ويمتلكون مدفع هاون، و7 مدافع رشاشة من نوع لويس، وه بنادق رشاشة، و100 مسدس رشاش، و400 بندقية حربية. وتضمّ ثلاث قسمات:

---

[1]–Stationnement de 4 FERKAS région N.O Guelma, GR 1H 1568 D1.

[2]–Document A.1.U.T, GR 1H1568 D1.

أ-قسمة السمندو: مسؤولها العسكري حمادي كرومة، وبها ثلاثة أفواج، وينشط بها 110 عنصرا، ومسؤولو النشاط الفدائي هم حسين خوجة، سي عزوز، بوفناش الطاهر، والقسمة تمتلك 2 بنادقFM و15 بندقية PM، و60 بندقية حربية.

ب-قسمة 2: سيدي دريس: مسؤولها العسكري فارح يوسف ومسؤولو النشاط الفدائي فيها هم ريكوح عمار، رمضان فرقاني، حمداني ساعد، وبهذه القسمة أربعة أفواج، وينشط بها ما بين 100 و120 عنصرا، يمتلكون 3 بنادق FM، و5 بنادقPM، و70 بندقية حربية.

ج-قسمة الخروب: مسؤولها العسكري أحمد فيصلي (الذي سيصبح في سنة 1958 مكلفا بالشؤون العسكرية على مستوى الناحية الثالثة إثر تغييرات في التقسيم الإداري للولاية الثانية)، ومسؤولو النشاط الفدائي فيها هم: سي رمضان، سي أحمد، يزلاوي علي، وتضم ثلاثة أفواج، بها ما بين 60 و70 عنصرا نظاميا، يمتلكون 5 بنادقFM، و30 بندقية حربية.

-المنطقة الثالثة: عنابة-قالمة:

مسؤولها العسكري لملازم الأول عبد الحق قويس، وكان ينشط بالمنطقة الثالثة من 550عنصرا موزعين على 13 فوجا، وكانت المنطقة مقسمة إلى أربع نواحٍ:

أ-الناحية الأولى: إيدوغ: مسؤولها العسكري فريح عبد الحميد، ومسؤولو النشاط الفدائي فيها هم عثمان رشيدي الطيب ببونة (عنابة)، والمدعو الشريف، وزهوان رفاس، وكان بالناحية 100 عنصرا، و30 عنصرا إضافيا و2 بنادق رشاشة، و8 بنادق قاذفات قنابل وبنادق حربية و3مدافع مورتي عيار 50 ملم، ومدفع رشاش، و4 بنادق FM، و20 بندقية PM، و60 بندقية حربية. والناحية مقسمة إلى ثلاث قسمات:

-القسمة الأولى بيجو:مسؤولها العسكري المسمى عمي عيسى وينشط بها فوج واحد، وبها 35 عنصرا نظاميا، ومدفع رشاش و4 بنادق قاذفة القنابل و28 بندقية رشاشة وبنادق أخرى حربية وبنادق صيد.

ب-القسمة الثانية تريعات: مسؤولها العسكري سي مبروك بها فوج واحد.

ب-الناحية الثانية: قالمة -دباغ: يبدو أنّ مسؤولها العسكري هو فنيدس امبارك ويساعده دودوبة أحمد، وشعابنة محم، وبها ثلاثة أفواج، وعدد عناصرها النظامية 105 عنصرا،

و3 فصائل، وتمتلك الناحية مدفع هون، و3 مدافع رشاشة، وبندقية رشاشة، و15 مسدس رشاش، و70 بندقية حربية، و10 بنادق صيد، وتضم الناحية ثلاث قسمات[1]:

-القسمة الأولى: دباغ: مسؤولها قرارة العماري وبها فوج واحد.

-القسمة الثانية: قالمة: مسؤولها العسكري سريدي يوسف، وبها فوج واحد.

-القسمة الثالثة: بقيادة طواهرية عبد الله، وبها فوج واحد.

ج-الناحية الثالثة: هوارة: مسؤولها العسكري وقديني حسين المدعو سي لوح، وكان بها ثلاثة أفواج، وكان مسؤول الفداء بها هو بن جمعة عمار، وكان بالناحية ينشط مابين 85 و120 مجاهد ويمتلكون أسلحة مختلفة منها 3 مدافع مورتي ومدفع رشاش، و5 بنادقFM وبنادقPM ، و90 بندقية حربية ومدفع هاون 50 ملم. وتضم الناحية ثلاث قسمات:

-القسمة الأولى: هوارة: مسؤولها العسكري المدعو مصطفى، وبها فوج واحد.

-القسمة الثانية: طلعة أو طلحة Talha: مسؤولها العسكري سوطار يوسف وبها فوج واحد. **-القسمة الثالثة: بير العناني**: مسؤولها العسكري عرجوني صالح المدعو سماعين، وبها فوج واحد[2].

د-الناحية الرابعة: ماونة: مسؤولها العسكري مخنشى اسماعيل، وكانت الناحية ينشط بها مابين 70 و180 مجاهد، لديهم أسلحة منها مدفع مورتي ومدفع رشاش و3 بنادقFM و20 بندقيةPM و90 بندقية صيد، وهي مقسمة إلى ثلاث قسمات:

-القسمة1: الشرق: مسؤولها العسكري عميرات رابح، وبها 20 عنصرا نظاميا، و3 مسدسات رشاشة، و11 بندقيةحربية، وبندقية قاذفة قنابل، و6 بنادق صيد.

- القسمة2: الغرب: مسؤولها العسكري زردودي بلخير، بها 20 عنصرا نظاميا، ومدفع رشاش لويس، و4 مسدسات رشاشة، و14 بندقية حربية، وبندقية قاذفة قنابل.

-القسمة 3: واد العار:مسؤولها العسكري قدور المدعو موسطاش، بها 30 عنصرا نظاميا، و5 مسدسات رشاشة، و18 بندقية حربية، وبندقية قاذفة قنابل و7 بنادق صيد[1].

---

[1]-محمد جندلي، سلطان بن الذيب، **المصدر السابق**، ص 92.

[2]-FRCAOM, Organisation Rebelle dans l’Est Algérien juin 1957, synthèse de renseignement mensuelle.

المبحث الرابع:نشأة القاعدة الشرقية.

على اثر استشهاد القائد باجي مختار انقسمت منطقة سوق اهراس إلى عدة نواحٍ، ودخلت في صراع حول القيادة، وبتدخل الولاية الأولى (الأوراس) في المنطقة بحكم الحدود المشتركة بينهما استطاعت أن تضمها إليها لمدة ناهزت السنة تقريبا، من 1955 إلى غاية 1956، عرفت خلالها المنطقة صراعات دموية راح ضحيتها بعض القادة المحليين[2].

وفي خضم هذه المشاكل والصراعات الخطيرة التي عرفتها المنطقة الشرقية التي عرفت بمنطقة سوق اهراس، ظهر عمارة بوقلاز القادم من عنابة على اثر اكتشاف قوات الأمن لخلايا الفداء فيها، متوجها إلى كاف الشهبة بناحية القالة، أين سيترأس الناحية الثانية ويكون علاقة وطيدة مع

---

[1]-**Ibid.**

[2]-الطاهر سعيداني، **المرجع السابق** ، ص ص34، 35.

جنود المنطقة التي يشرف عليها.وكوّن تنظيما عسكريا يتكون من ثلاث أفواج، فوج يقوده شويشي العيساني ونائبه الشاذلي بن جديدتنشط في المنطقة الممتدة من السبعة و"بلاندا"(بوثلجة حاليا)، والشط وأولاد ذياب، وفوج يقوده علاوة بشايرية يمتد نشاطه من بوقوس إلى باب بحر، وفوج الطاهر سعد سعود المدعو سباقيتي يمتد نشاطه بناحية الشافية إلى بني صالح. وكانت هذه المساحات الجغرافية تنظيميا بمثابة القسم. وكان مقر قيادته بجبال بني صالح بين سوق اهراس وبوحجار.

لم تتمكن منطقة سوق اهراس من المشاركة في مؤتمر الصومام الذي سينعقد بمنطقة القبائل سنة 1956، على الرغم من إرسال وفد يمثله كل من عمار بن زاودة، وحفناوي رماضنية، يحمل تقاريرا عن الوضعية في المنطقة، والذي لم يجتاز حدود المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) لأسباب مفادها أنّ هناك من هذه المنطقة من ظلّل الوفد باخباره أن المؤتمر انعقد وانقضى. وقدمت التقارير لعناصر من المنطقة وعاد الوفد أدراجه!

يبدو أنّ الصراع كان على أشده للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية بين قاددتها المحليين من جهة، وبين المناطق الأخرى، خاصة تلك التي لها حدود معها كالشمال القسنطيني والأوراس. وسيظهر هذا التنافس لاحقا في أزمة صيف 1962 بين هيئة الأركان العامة، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكان الرهان على هذه المنطقة نظرا لأهميتها الاستراتيجية، حيث تمتد المنطقة من أم الطبول شمالي شرق القالة حتى عنابة وقالمة، إلى سدراتة وتبسة جنوبا، والحدود التونسية شرقا. فهي معبر حقيقي من الحدود التونسية نحو الداخل، وتتميز بتضاريس وعرة تصلح لإخفاء السلاح وإقامة مراكز القيادة، وبها غابات كثيفة وجبال شامخة مثل جبال المسيد وكاف الشهبة وبوعباد والدير والكرسي وجبال بني صالح وأولاد بشيخ... التي يصعب على قوات الجيش الفرنسي الوصول إليها[1].

وظهرت القاعدة الشرقية رسميا في أواخر سنة 1956، لكن قرار انشائها لم يتخذ من طرف مؤتمر الصومام الذي لم يتعرض لمصير منطقة سوق اهراس والبت في الصراعات الدائرة فيها. بل اتخذ من طرف عمار بوقلاز ورفاقه الذين دخلوا في خلاف حاد مع عمار بن عودة

[1]–الشاذلي بن جديد، مذكرات، ملامح حياة، **المصدر السابق**، ص93، 94.

(مصطفى) وابراهيم مزهودي، مبعوثي زيغود يوسف من الولاية الثانية لتنفيذ قرارات مؤتمر الصومام، لكنهما تركا المنطقة ودخلا إلى تونس بعد صراع خطير. وبعدها دخلت المنطقة في حوار مساومة مع لجنة التنسيق والتنفيذ، التي دعمت قائدها عماره العسكري المدعو بوقلاز، ولبّت رغبته في أن تصبح منطقة سوق اهراس تحمل اسم القاعدة الشرقية، ويكون لها وضع مشابه لبقية الولايات، حيث يكون على رأسها عقيد وله ثلاثة نواب، والقاعدة الشرقية تتكون من ثلاث مناطق، (وأضيفت لها منطقة رابعة فيما بعد)، على أن تقوم بتوصيل الأسلحة إلى الولاية الثالثة والرابعة، وبدأ فعلا منذ 1957 بعث القوافل[1]. ولقي هذا القرار قبول كافة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (بن خدة، كريم بلقاسم، سعد دحلب) ماعدا لخضر بن طوبال الذي رفض انفصال منطقة سوق اهراس عن الولاية الثانية، وظلّ قادة الولاية الثانية وإلى غاية 1962 يعتبرون أن القاعدة الشرقية جزءا منها.

وقسمت القاعدة إلى ثلاث مناطق ، وكل منطقة بدورها تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وتشكلت قيادة القاعدة الشرقية من مجلس يرأسه عماره بوقلاز وينوبه، محمد عواشرية، وسليمان بلعشاري. واسندت قيادة المنطقة الأولى إلى العيساني شويشي، وينوبه بشايرية علاوة (مسؤول عسكري) ورصاع مزوز (مسؤول سياسي) والحاج خمار(مسؤول الاستعلامات)، أمّا المنطقة الثانية فآلت قيادتها إلى عبد الرحمان بن سا لم، ينوبه لخضر ورتي (نائب عسكري) والحفناوي رماضنية (نائب سياسي)، وجبار الطيب (نائب استعلامات)، وكلّف الطاهر الزبيري بقيادة المنطقة الثالثة، وكان نوابه، السبتي بومعراف كنائب عسكري، وموسى لحواسنية كنائب سياسي، ومحمد لخضر سيرين، نائب الاستعلامات، وقادة المناطق الثلاث هم أنفسهم قادة الفيالق الثلاثة في البداية، ثم ارتفع عدد الفيالق إلى ستّ فيالق تضم مجتمعة تسع كتائب لجيش التحرير، برز دورها خصوصا بعد إنشاء سلطات الاحتلال لخطي شال وموريس سنة 1958 [2].

---

[1]–مصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر وادي الصومام، **المرجع السابق**، ص26.

[2]– مذكرات الشاذلي، **المصدر السابق**، ص94، 95.

في 19 أكتوبر 1958 وجهت قيادة الولاية الثانية في فترة علي كافي، برقية للحكومة المؤقتة تطالب فيها بضم القاعدة الشرقية للولاية الثانية تنفيذا لقرارات مؤتمر الصومام، واعتبرت أن عدم التنسيق بين قيادة القاعدة الشرقية ووقيادة الولاية الثانية أثّر كثيرا على معنويات المجاهدين نظرا لاستشهاد الكثير منهم[1].

-إنشاء منطقة رابعة تابعة للقاعدة الشرقية:

جاء قرار انشاءالمنطقة الرابعة منذ شهر ماي 1958، كمنطقة جديدة تابعة للقاعدة الشرقية ينشط فيها الفيلق الرابع[2] بقيادة سيرين محمد لخضر الذي ظهر للوجود في الفترة مابين 6 و24 أفريل 1958، ونائبه لطرش يوسف (استشهد يوم 3 ماي 1958)، المنطقة مقتطعة من المنطقة الثالثة التابعة للولاية الثانية، وجاءت حدود المنطقة الرابعة كما يلي:تحدها السكة الحديدية الناظور، المشروحة، سوق اهراس، الدريعة (بنواحي سوق اهراس)، جبل الزلاز، جبل تيفاش(بنواحي سوق اهراس)، غونو (عين العربي حاليا بنواحي قالمة)، ولابين (Lapaine) (بن سميح حاليا بنواحي قالمة)، ومحطة الناظور[3].

-ظهور القاعدة الشرقية والتنظيم في الولاية الثانية:

إنّ ''هشاشة الارتباط'' بين منطقة سوق اهراس والشمال القسنطيني بعد استشهاد باجي مختار تجعلنا نصل إلى نتيجة مفادها أن ارساء التنظيم، (في شقه المتعلق بتعيين والمسؤولين)، في الشمال القسنطيني في بداية الأمر كان يقوم على علاقات شخصية بحتة، حتى أصبح رهينة لها، خصوصا إذا علمنا أنّ باجي مختار وديدوش من مجموعة الـ22.

وبعد استشهاد القائدين ديدوش وباجي مختار، لم يتمكن زيغود من السيطرة على زمام الأمور، خصوصا في ظلّ نقص السلاح لديه والذي كانت جهة سوق اهراس في حاجة ماسة إليه، بينما منطقة الأوراس بامكانها أن تؤدي دور المون.

---

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص، 286، 287.

[2]- استشهد أغلب جنوده في معركة سوق أهراس الكبرى، ينظر، عمر تابليت، **القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011، ص95.

[3]-Constitution des faileks 4 et 5 de la mintaka 4 dans la base de L'EST, du 30.5.1958, prisonnier et doc .2 Mai 1958, GR 1H1568/D1.

كما أنّ خلافا ما قد نشب بين عبد الله نواورية، الذي توجه إلى الأوراس[1]، وبين زيغود يوسف. وبالتالي انقطعت الاتصالات مع منطقة تتميز بموقع استراتيجي يمثل معبرا حقيقيا من وإلى تونس، وتضاريسها الوعرة تصلح لاخفاء السلاح ولاقامة مراكز القيادة، ولحرب العصابات. وهو ماجعلها تكون محل نزاع بين مسؤولي الثورة وقادتها وعلى جميع المستويات.

وكان لانشغال زيغود بالهيكلة التنظيمية بالمنطقة الوسطى ولأأعطاها أهمية خاصة، وبدرجة أقل بالمنطقتين الأولى والثالثة، من الأسباب التي ساعدت على انفصال جهة سوق اهراس، البعيدة نوعا ما عن زيغود والقريبة جدا من الأوراس. وبانفصال جهة سوق اهراس(التي ستحمل اسم القاعدة الشرقية منذ 1956) عن الولاية الثانية، تراجعت حدودها الجغرافية إلى غاية عزابة في الشرق. وأصبح من الممكن أن نقول ''خريطة الولاية الثانية قبل وبعد ظهور القاعدة الشرقية''. حتى أضحى التنظيم في ظلها مبهما وغامضا في النواحي الشرقية.

وفيما بعد سوف تعاني منطقة سوق اهراس أوالقاعدة الشرقية منذ 1956 من مشكل الصراع والتنافس بين المسؤولين المحليين من جهة وبين المسؤولين في مستويات أخرى من هرم الثورة، من جهة ثانية، انتهت بالصراع المعروف في ظل أزمة صيف 1962، وظهور مشكلة جيش الحدود.

المبحث الخامس: التنظيم القضائي في الولاية الثانية:

بعد نهاية الدولة الجزائرية ككيان سياسي سنة 1837 أقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي بموجب الأمر الصادر عام 1841 على التضييق على الجهاز العدلي الجزائري وحصرت مجالاته في بعض القضايا المتعلقة بالعقود المدنية والأحوال الشخصية وما يرتبط بهما. وبالمقابل أقام الاستعمار الفرنسي جهازا عدليا استعماريا وطبعه بالشكل الذي يخدم أهدافه، أبرزها القضاء على المرجعية التاريخية والحضارية للجزائر كدولة وأمة. وكان جهاز العدالة من أهم الأجهزة وأعظمها أثرا لأنه المقياس الذي يعكس درجة رقي المجتمع وفاعلية مؤسساته[2]، وسأعرض في هذا

---

[1]–عمر تابليت، **المرجع السابق**، ص48.

[2]–علي آجقو، ''**التنظيم القضائي أثناء الثورة التحريرية (1954–1962)**''، **محاضرات لطلبة السنة الأولى ماجستير في تاريخ الثورة**، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2008-2009، ص2.

العنصر أحد المسائل التي أولتها الثورة التحريرية عامة والولاية الثانية بصفة خاصة، أهمية، ألا وهو التنظيم القضائي، لأضع بين يدي القارئ مبادئ المؤسسة القضائية الثورية، ومهام الجهاز القضائي، وأنواع القضايا، وكيفية تنظيم هذا الجهاز على مستوى الولاية الثانية.

ومن المبادئ الأساسية التي كانت تقوم عليها المؤسسة القضائية للثورة حتى تضمن السير الحسن، هي حق اللجوء إلى العدالة، والمساواة أمام العدالة، ومجانية القضاء[1] والمسؤولية الجماعية واستقلالية العدالة وحيادها. واتخذ القضاء أنواعا له منها القضاء المدني والقضاء العسكري.

وكانت المحاكم تصنّف حسب أنواع القضايا (كالمحاكم المدنية للقضايا المدنية والمحاكم العسكرية للقضايا الثورية).

وأن ما كان يميز القضاء إبان الثورة أن إجراءاته كانت بسيطة وغير معقدة، وأن تنفيذ أوامره سريعة وغير قابلة للاستئناف أو الطعن وكان يتميز بالسرية نظرا لطبيعة المرحلة في جوانبها العسكرية والسياسية. وكان الهدف من تطبيق قانون للثورة في تلك الظروف الصعبة هو عدم ترك الفراغ القانوني لتسيير المجتمع والنظر في القضايا التي تخص المواطنين والفصل في خصوماتهم ومنازعاتهم الأخرى في حياتهم اليومية العادية. وأنّ الهدف من إقامة قضاء ثوري كان له بعدا سياسيا ونفسانيا لدى المواطنين الذين أصبحوا يشعرون بوجود دليل يلجأون إليه لحل مشاكلهم والفصل بينهم بطرق شرعية تساير نمط الحياة التي اعتاد عليها المواطنون[2].

وفي هذا الإطار لقد اهتمت الولاية الثانية بقطاع القضاء، وذلك منذ انطلاق الثورة بواسطة ما كان يعرف وقتها بلجان الصلح التي ستعرف بعد مؤتمر الصومام 1956 بلجان العدل، ومهمتها هي النظر في المنازعات والمخالفات والجنح التي يكون أطرافها من المدنيين، أمّا الجنايات فكانت من اختصاص المحاكم الثورية مهما كانت طبيعة أطرافها.

وقد صدرت تعليمة تحمل رقم 11 مؤرخة في 16 جوان 1957، وضع من خلالها مجلس الولاية القواعد التي تحكم وتنظم عمل لجان العدل على النحو التالي:

---

[1]– ربما أن هذا المبدأ كان في بداية الثورة ثم مع تطورها واشتدادها تمّ التخلي عنه وأصبح المتقاضي يدفع ما قيمته 30 فرنك كحقوق التقاضي (كما سيرد على مستوى الولاية الثانية) أو ربما كان يطبّق على فئة دون أخرى كالفئات المحرومة التي لا تستطيع دفع تلك الرسوم.

[2]–محمد موفق، "**القضاء إبان الثورة التحريرية**"، ملتقى القضاء إبان الثورة التحريرية"، 16-17 مارس 2005، جامعة وهران، ص ص238، 239.

-تكوين اللجان: على مستوى القسم (القاعدة) تتشكل لجنة العدل من مسؤول وأربعة أعضاء تعينهم لجنة المنطقة باقتراح من لجنة الناحية، والأعضاء يختارون من بين المواطنين الذين يتمتعون بسلوك مثالي وقدر كاف من المعرفة بأحكام الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لجميع الأحكام. ويتم عزل عضو من أعضاء لجنة الناحية وذلك في حالة ارتكاب خطأ جسيم أثناء الممارسة أو نتيجة لسلوك غير لائق.

-الاختصاص:هناك نوعان من الاختصاص، نوعي ومحلي، وبالإضافة إلى لجان العدل توجد المحاكم الثورية.

*مهام لجان العدل: تتمثل مهامها في الفصل في قضايا المدنيين في مجال الحقوق الشخصية والحقوق العينية والالتزامات والعقود بالإضافة إلى قضايا الحيازة، الوصية، الميراث، الأحوال الشخصية، من زواج وطلاق ونفقة، والجنح على اختلاف أنواعها، وتعتبر أحكام اللجان نهائية وغير قابلة للاستئناف. وكانت خلال المحاكمة تمنح للمتهم فرصة الدفاع عن نفسه أو اختيار من يدافع عنه.

*مهام المحاكم الثورية: أقيمت هذه المحاكم على مستوى الناحية والمنطقة والولاية بتشكيل مماثل، فالمحكمة الثورية للناحية مثلا كانت تضم ثلاث ضباط، هم المسؤول السياسي والعسكري للناحية والمسؤول السياسي ومسؤول الاتصالات والأخبار، وهم ثلاثة قضاة. وعلى مستوى المنطقة توجد محكمة ثورية مشابهة وعلى مستوى الولاية أيضا[1]. تختص بالنظر في القضايا التي يكون أطرافها من جيش وجبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى الجنايات حتى ولو كان صاحبها مدنيا. وتنفيذ العقوبات يخضع لإجراءات يحددها القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني، حيث يتم تنفيذ جميع الأحكام الصادرة في حق أفراد الجيش والنظام السياسي من طرف الهيأة العليا مباشرة طبقا لدرجات المسؤولية باستثناء الحكم بالإعدام الذي يصدر وجوبا من طرف مجلس التأديب العسكري للمنطقة وبحضور قيادة الناحية المعنية. كما أنه لا يتم التنفيذ، بعد صدور حكم الإعدام، إلاّ بعد إبلاغ الولاية بذلك[2].

---

[1]–ليلى تيته، تطور الرأي العام....**المرجع السابق**، ص ص194، 195.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص146-148.

لقد منع جيش التحرير منعا باتا الجزائريين بأن يلجأوا إلى المحاكم الفرنسية. وكان مسؤول الناحية هو من يفصل في القضايا الشرعية ، ويستشار في هذا أي مجاهد له علم ودراية بالمسائل القضائية. وفي الحالات القضائية الخاصة أو الاستحالة يرسل بالمواطنين إلى قضاة معروفين ذوي ثقة برسالة مكتوبة من طرف الجيش ويكون الجواب من قبل القاضي المعني سرّي ويرسل إلى الجيش يتضمن الحكم النهائي في قضيته[1].

وكان أغلب الذين تولوا منصب القاضي كلهم من حفظة القرآن، قدموا من تيارات شتّى وانضموا لج.ت.و، وأصبحوا قضاة لحلّ مشاكل سكان المشاتي المحررة، ومن الذين شغلوا مهمة القاضي نجد طوابي السعيد وهو معلم قرآن قبل الثورة استشهد بمشتة الحمري في 1958، وأيضا بوعمامة معمر (معلم قرآن)، كان مناضلا في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والمقرّب من جمعية العلماء، كلّفه مسعود بوجريو برئاسة اللجنة الشرعية للقضاء، استشهد في كمين بسيدي مسيد مع مُجاهدَينِ آخرين. كما شغل منصب قاضي أيضا بالمنطقة (ببني حميدان) جبار المختار (مناضل ونقابي محلي) الذي ألقت سلطات الاستعمار القبض عليه وأعدمته قرب مسكنه سنة 1961[2].

وفي وثيقة سرّية مؤرخة في 29 أكتوبر 1957، تحمل رقم 1436، ممضاة من طرف المدير العام للشؤون السياسية والخدمة العمومية "جاك لونوار" (Jacques Lenoir)، وموجهة إلى المفتش العام لإقليم الجنوب، مسترجعة من وثائق جيش التحرير بالولاية الثانية تتضمن تعليمة إلى لجان المناطق، النواحي والأقسام، وتتعلق بتنظيم الشؤون القضائية جاء فيها:

1-تنظيم المحاكم العدلية (القضائية): بقرار من مجلس الناحية تمّ إنشاء لجنة عدلية في كل قسم من الإقليم.

أ-تركيبة اللجنة: تتألف هذه اللجنة من أربعة أعضاء ومسؤول، يعينهم المجلس باقتراح من مجلس الناحية. ويجب أن تتوفر في هؤلاء الأعضاء الشروط التالية:

-التحلّي بالأخلاق والسمعة الحميدة وبالمعرفة الجيدة لمسائل وشؤون وحقوق المسلمين، حتى لا تتعرض قراراتهم للانتقاد.

---

[1]-من تقارير الملتقيات الوطنية، "التنظيم القضائي في الثورة التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 64، سنة 1984، ص8.

[2]-علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص ص254، 255.

-يكون هؤلاء الأعضاء مسؤولين أمام مجلس القسم فيما يتعلق بالسير الحسن للقضايا العدلية المعروضة عليهم.

-في حالة ارتكابهم خطأ خطير أثناء تأدية مهامهم أو انحراف سلوكاتهم فإنّ لجنة الناحية تقوم باقصائهم من مهامهم، كما أنّ مجلس الناحية له الحق في الغائها.

ب-مهامها: يخوّل لهذه المحاكم النظر فقط في النزاعات والجرائم التي تنشأ بين السكان المدنيين داخل إقليمهم. وفي حالة نزاع بين شخصين من منطقتين مختلفتين فإنّ المحكمة التابعة لإقليم المدعي هي الوحيدة المخولة بالنظر في القضية.

وفي حالة وقوع جريمة (جناية) فإنّ المحكمة التابعة للإقليم الذي وقعت فيه هي الوحيدة المخولة بإصدار الحكم في القضية[1].

ج-القضايا المدنية:تنظر المحاكم في قضايا الطلاق وأسبابه وآثاره، وفي الزواج غير الشرعي وآثاره، وفي اثبات النسب (انشاء الأبوة القانونية والأمومة، والبحث في الأبوة والأمومة)، وفي قضايا الأطفال المكفولين (حقوق وواجبات الآباء والأمهات، والأبناء، والمعاشات (المنح)...

وفي العجز الكلي، وفي إسناد حضانة الأطفال لأصحاب الحق فيها، والأشخاص غير القادرين (العاجزين)، والأشخاص المختلين عقليا، ومنع العاجزين والمختلين عقليا من كلّ مهام التسيير وما يرتبط بها...إلخ[2]. وفيما يخص الطلاق فإنه لا يحق للجنة النطق بالحكم إذا كان ذلك سيحبط جهودها في الصلح بين الزوجين، وترك الأمور على حالها، وإذا كان الخلاف يزداد وأنّ كل من الطرفين متمسك بالانفصال، فما على رئيس اللجنة إلا استشارة القيادة العليا كتابيا، ووفق التعليمات التي تصدرها له بإمكانه النطق بالحكم[3].

د-حقوق الملكية: تنظر المحاكم في القضايا التالية: في حقوق الملكية وما يرتبط بها، وصف كل ما يرتبط بالأراضي والبنايات المكتملة، اكتساب حق الملكية بشكل عام عن طريق الحيازة

[1]–Section Générale des affaires politiques et de fonction publique, n°1436, commandement du nord-constantinois, circulaire à tous les comités des zones, régions, secteurs et assemblée de l’ordre judiciaire

[2]–**ibid**.

[3]–Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, **op.cit**, p621.

أو النقل، فقدان حق الملكية، عقار غير مقسم أو ملكية مشتركة، تقسيم أو سحب غير المقسمة، وتقسيم البنايات (حق التمتع وحرية التصرف، وحفظ جميع الحقوق).

هـ-التزامات وعقود:تنظر المحكمة في جميع المنازعات المتعلقة بالعقود، التسليم والتصرف في موضوع البيع، والرهن (بتعهد)، والصفقة والتفويض، والوديعة والتوكيل (وكالة)، والقرض، والمزاد العلني، والهبة والخماسة.

2-الأخطاء والعقوبات: المحكمة مؤهلة للحكم على الأخطاء، لكن ليس لديها صفة إصدار القرار في باقي القضايا، كالسرقات وجرائم القتل، والأخطاء الخطيرة جدّا هي: السرقة، محاولة السرقة، الإخفاء، الخيانة، الزنا، الاعتداءات، رفع الأسعار، انحراف النساء.

3-عقوبات الأخطاء: القانون المطبق هو قانون الشريعة الإسلامي، ومع ذلك فإنّ الأخطاء ذات الطابع الخاص بالنسبة للعقوبات التي من المهم أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية، ويتم العقاب على النحو التالي:

-حل النزاعات المتعلقة بحق الملكية والعقود وحقوق الميراث وتنظيم الملكية يخضع للقانون الشريعة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالأخطاء التي تؤدي إلى العقاب الجماعي فيجب معاقبة مرتكبيها على النحو التالي (مع مراعاة خطورة الخطأ):

*بالنسبة للسرقة ومحاولة السرقة والاخفاء والخيانة فإن العقوبات التي تطبق تتمثل في حلق الرأس والجلد من 10 إلى 50 جلدة حسب درجة وخطورة الجريمة، وغرامة من 1000 إلى 100000 فرنك حسب درجة القضية.

والشيء المسروق يجب أن يعاد إلى مالكه (صاحبه). وفي حالة العودة (تكرار) إلى الجريمة يعاقب الجاني بعقوبة مضاعفة من العقوبة التي تلقاها في المرة الأولى. وفي حالة التكرار للمرة الثانية يحال الجاني أمام المحكمة الثورية (المحكمة الجهوية).

وإذا حدثت سرقة خلال عمليات البحث والتمشيط من طرف قوات الجيش الفرنسي، فإنّ العقوبات التي تلحق بالجاني هي: حلق الرأس والشوارب، وجلده ب80 جلدة، ومصادرة ممتلكاته، والأشياء المسروقة تعاد إلى أصحابها، وفي حالة تكرار الجرم، فإنّ الجاني يعرض أمام المحكمة الثورية التي يمكن أن تصدر في حقه حكم الإعدام.

*وبالنسبة للزنا ومحاولة الاعتداء، فإنّ العازب يتعرض للعقوبة التالية: حلق الرأس والشارب والجلد ب80 جلدة، وتغريمه من 3000 إلى 100000 فرنك.

* الشذوذ الجنسي: يتلقى الشاذ جنسيا عقوبة تتمثل في حلق الرأس والشارب وجلده ب100 جلدة، ومصادرة أملاكه (حجزها)، وفي حالة التكرار يحال على المحكمة الثورية التي يمكن أن تدينه بعقوبة الإعدام.

*الضرب والجرح المتعمد: فالعقوبات المطبقة هي: التعويض المالي، والجلد من 10 إلى 40 جلدة، وغرامة من 1000 إلى 30000 فرنك حسب خطورة الخطأ. وفي حالة تكرار الجرم، فإنّ العقوبات تتضاعف، وفي حالة تكرارها للمرة الثانية يتم إحالة المتهم أمام المحكمة الثورية.

* الضرب والجرح غير المتعمد: يحكم على الجاني بغرامة مالية.

*رفع الأسعار: تتم إدانة الجاني بغرامة مالية من 1000 إلى 100000 فرنك حسب خطورة الخطأ[1].

3-تنفيذ الأحكام (كيفية اتخاذ الإجراءات): وبخصوصها أصدرت قيادة الولاية الثانية تعليمة تتضمن مهمة لجنة النزاعات مؤرخة في 27 أكتوبر 1956، حيث ورد أنّ: لجنة العدل متنقلة من ناحية إلى أخرى داخل المنطقة الواحدة للنظر في النزاعات، ورئيس لجنة العدل يُعلم مسؤولي المنطقة بقدوم اللجنة لإقليم منطقتهم، وهؤلاء مطالبون بإيجاد مقر تمكث فيه اللجنة ويمتثل فيه الأطراف المتنازعة، وخلال دوريتها فإن اللجنة تقيم في المكان المخصص لها[2]. وتصدر حكمها على القضايا في مكان وقوع الجريمة، وفي مكان استقبال الشكوى. وتسمع للشهود، وتدرس التقرير المحرر من طرف الجندرمة، وتسمع فيما بعدلأقوال المتهم، والمدّعي، ومعاينة جثة الضحية، ومواجهة الطرفين ثمّ تصدر حكمها الذي يجب أن ينفّذ.

---

[1]–Section Générale des affaires politiques et de fonction publique, n°1436, commandement du nord-constantinois, circulaire à tous les comités des zones, régions, secteurs et assemblée de l'ordre judiciaire, **op. cit.**

[2]–Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit, ((Attributions de la Commission de Conciliation (Wilaya2 : Constantine), 27 octobre 1956.)), p620.

وإذا تعلّق الأمر بقضية مدنية فإنّ أعضاء المحكمة يستدعون وفق طلب المتهم، ويقومون بتحقيق، ويستقبلون التبريرات من طرف مقدم الطلب (المدعي) والمحامي. وبعد دراسة القضية يُصدر فيها الحكم أو تُحال على تحقيق تكميلي[1].

وعند انتهاء مهمة اللجنة فإن رئيسها يعرض الأحكام على قائد المنطقة، الأخير الذي يضمن التنفيذ المباشر، وإذا لزم الأمر، بواسطة الشرطة أو عناصر من الجيش. كما يسهر مسؤولو المناطق على تحصيل الغرامات المالية من المدانين في أجل أقصاه ثمانية أيام، والقيمة المحصلة تقدم إلى رئيس اللجنة، الذي يقدم تقريرا بشأنها للقيادة العليا للمحاسبة. والتقرير يقدم شهريا أو بطلب من السلطة الأعلى، ولا ينبغي للجنة إدراج الحالات القديمة في جدول أعمالها، ولاسيما تلك المتعلقة بالأرض، وأشجار الزيتون، والعقارات،بوتعد قضايا قديمة تلك التي تعود إلى أكثر من سنة. وخلال المحاكمة لا يسمح بالحضور إلاّ لأعضاء اللجنة، ضمان أمن المحاكمة ضروري برعاية مسؤولي المنطقة وشرطتهم. ومسؤول المنطقة يظل خارج المحاكمة ينتظر الأسئلة التي تطرح عليه للإجابة عنها، ويتعلق الأمر بالسلوك والسيرة... وكل ما بإمكانه تحديد وتسهيل قرار اللجنة[2].

وفي كل الحالات وكذلك في القضايا الجنائية والقضايا المدنية، يجب أن تدون الأحكام في سجل يسمى "سجل الطلاق". ولا يوجد أي من القرارات قابل للطعن. وكل الممتلكات المحجوزة أو المصادرة تُسلّم للنظام. ولن تقبل أية قضية مدنية إذا لم تكن مصحوبة بمبلغ 300 فرنك (حقوق التقاضي). وإذا قامت اللجنة بإجراء التقسيم أو تصفية التركة فسوف تخصم لصالح النظام قيمة 2% من قيمة ممتلكات الورثة.

---

[1]–Section Générale des affaires politiques et de fonction publique, n°1436, commandement du nord-constantinois, circulaire à tous les comités des zones, régions, secteurs et assemblée de l'ordre judiciaire, **op.cit.**

[2]–Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit, pp620, 621. ((Attributions de la Commission de Conciliation (Wilaya2 : Constantine), 27 octobre 1956)).

ولجـان المنـاطق والنـواحي والأقسـام والمحـاكم ملزمـون بضـمان تنفيـذ هـذا المنشـور وتعميمـه، والتعليمـات فيمـا يخص المسـائل القضـائية يمكـن اسـتبدالها بأحكـام أخـرى أو إلغائهـا مـن قبـل القيادة[1].

لقد ألغى النظام القضائي الذي بادر به جيش التحرير ، إلى حدّ ما، كل أنواع التفرقة الطبقية والاجتماعية، والامتيازات التي خلقها الاستعمار. وأصبح كلّ جزائري يرفض الامتثال للقضاء الثوري يصبح مشكوكا في أمره وغالبا ما يتعرض إلى غرامة مالية أو عقوبة جسدية[2].

المبحث السادس: القيم الروحية والأخلاقية للثورة التحريرية في الشمال القسنطيني:

لا شكّ في أنّ ثورة أول نوفمبر قد استمدت روحها من تاريخها الإسلامي المجيد، فلا حاجة لنا في هذا المقام الحديث عن أصالة هذه الثورة وإسلاميتها، لأنه يكفينا دليلا أن كل فرد جزائري كان يعلم أنّ ثورة نوفمبر إسلامية شعارها "الله أكبر" وروادها "مجاهدون" وعدوهم "كفار"، ومن هنا يأتي معنى الفاتح من نوفمبر كردّ فعل تجاه عمليات التلويث التي عانى منها الإنسان الجزائري طيلة قرن ونصف القرن، وسيعمل مفجّروا وقادة الثورة على العودة بالجزائر إلى إسلامها، وبالعودة بالدولة الجزائرية المغيبة (الجديدة) إلى المبادئ الإسلامية تجسيدا للبيان الأول الذي أكد أنّ هدف الثورة هو استعادة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية[3].

---

[1]–Section Générale des affaires politiques et de fonction publique, n°1436, **op. cit.**

[2]–من تقارير الملتقيات الوطنية، **المرجع السابق**، ص8.

[3]–البخاري حمانه، **المرجع السابق**، ص ص 158، 159.

لقد كان شعار الثورة هو "النصر أو الاستشهاد" ينبع من صلب العقيدة الإسلامية وكل عمل يبدأ بكلمة "الله أكبر"، ففي الانطلاقة أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليمة لكلّ المسؤولين من أعضاء ج.ت.و بأن يتناولوا في كلّ التجمعات واللقاءات مع المواطنين الأحاديث ذات الطابع الديني التي تحثّ على الجهاد وبذل النفس والنفيس في سبيل استمرارية الثورة المسلحة، وكذلك إقناع "الطُلْبَة" (معلموا القرآن في الكتاتيب) الذين هم شيوخ المشاتي في الوقت نفسه بأن يركّزوا في أحاديثهم الدينية وخاصة في خطبة صلاة الجمعة على "الجهاد" و"المجاهدين"[1]، ولقد كان لمناضلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دورا هاما اعتبارا من سنة 1956، بل هناك من اعتبر أنّ بيان 7 جانفي 1956 الذي أعلنت من خلاله الجمعية تأييدها للثورة "فتوة دينية للجهاد ضد المحتل"، ناهيك عن كونه بيانا للتأييد السياسي العلني والرسمي للثورة[2].وكان الذين تولوا منصب القاضي كلهم من حفظة القرآن لحل مشاكل سكان المشاتي المحررة في معظمها، ومن هؤلاء طوابي السعيد (استشهد سنة 1958)، وبوعمامة معمر(استشهد سنة 1958)، وجبار المختار (استشهد سنة 1961) وغالبا ما أشارت سلطات الاحتلال في تقاريرها إلى الدور الذي لعبته جمعية العلماء ومدارسها في تكوين "جيل متعصب" التحق "بالتمرد"، وولد إطارات قدمت خدمات مادية ومعنوية وأصبح يشكل التوجه الديني داخل الثورة، وهو ما عرّض مؤسساتها للغلق ومناضليها وقادتها للمتابعة والتضييق[3].

لقد كان مبدأ التسامح الديني وقبول الآخر حاضرا في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وبعيدا عن التعصب الديني، وقد علق أحد زعماء الثورة على التدريب السياسي والعسكري لجندي جيش التحرير الوطني قائلا:((...ويقوم التدريب السياسي بصورة فريدة على أساس الإيديولوجية القومية أننا فوق كل شيء جزائريون، ولا يمكن للإسلام أن يزدهر في ظل الاستعمار، وقد يكون هذا في نظر البعض سببا للعمل ولكنّنا لا نسأل أعضاء جبهتنا عما إذا كانوا مسلمين، وربما

---

[1]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص308.

[2]– أسعد لهلالي، **جمعية العلماء الجزائريين المسلمين والثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2011-2012، ص138.

[3]–علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص254.

يكون من بيننا ملحدون، وقد نقبل في صفوفنا يهوديا أو بروتستانتيا، أو كاثوليكيا بشرط أن يكون قد قرر أن يكافح من أجل التحرر القومي، وأن يقبل برنامج الجبهة...)).[1]

لم تشذ المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) عن هذا المبدأ، وأدركت منذ البداية أنّ الشعب على استعداد للتضحية من أجل بلاده والدفاع عن دينه وشرفه، لذلك كان احترام عاداته وتقاليده وخصوصا دينه موضع عناية وتقدير من طرف قادة الثورة في المنطقة الثانية.

كان عناصر جيش التحرير يؤدون الصلاة جماعة وهم بلباسهم العسكري وسلاحهم أمامهم، كما كان احترام شهر الصوم شيء مقدس لهم، وكانوا يحرصون كلّ الحرص على الصوم. وفي منتصف شهر رمضان 1956 صدرت فتوة دينية من الأزهر الشريف بمصر مفادها أنّه مسموح للمجاهدين بعدم الصوم والإفطار حتى يحتفظوا بقوتهم لمجابهة قوات الاحتلال التي كانت تشنّ هجمات مكثفة على مناطق تواجد جيش التحرير لعلمه بأنهم صائمون، وأنّ الصوم ينال من قدراتهم البدنية، وعلى اثر وصول هذه الفتوة دعا المجاهد إبراهيم مزهودي (وهو عضو سابق في جمعية العلماء وعضو مجلس الولاية الثانية) المجاهدين الالتزام بالفتوى لأنّ الدين دين يسر لا دين عسر، وأكد على أن لا يكون الصيام اختياريا لمن يقدر عليه لأنّ ذلك من شأنه أن يخلق نوعا من التفرقة بين المجاهدين التي تمثل خطرا على جماعتهم ووحدتهم، وهكذا التزم جميع المجاهدين بالفتوى واستمروا في عدم الصيام إلى غاية الاستقلال[2].وعلى ذكر اسم المجاهد إبراهيم مزهودي(تلميذ العربي التبسي في الجمعية) فلقد كان له الدور البارز في ربط الاتصال بين العاصمة والشمال القسنطيني والأوراس بواسطة المدرسين المحليين كسليمان بشنون من "شاطودان" (شلغوم العيد حاليا)، والعربي سعدوني من مدرسة البرج، وذلك بفضل وظيفته كمفتش عام لمدارس جمعية العلماء الأمر الذي مكّنه من التحرك في أي منطقة من القطر الجزائري وربط الاتصال بالثوار [3].

علاوة على ذلك فإنّ قيادة الولاية كانت حريصة جدّا على الابتعاد عن كلّ ما يريب العلاقة بين المجاهدين والمجاهدات، حيث أصدرت عدة أوامر وتعليمات في هذا الصدد، نذكر منها

---

[1]–جوان جليسبي، **المصدر السابق**، ص151.

[2]–عمار قليل، ملحمة...ج3، **المصدر السابق**، ص168.

[3]–أسعد لهلالي، **المرجع السابق**، ص140.

التعليمة المؤرخة في 15 ديسمبر 1958، تضمنت توجيهات صارمة فيما يتعلق بالمرأة، مشددة بخصوص التنقل من قسم لآخر أو من مركز لآخر. وأمرت التعليمة بعدم السماح بتنقل مجاهد ومجاهدة على انفراد مهما كان السبب. وفي حالة الحصار أو المعارك يكون التنقل جماعيا (إناثا وذكورا) إبعادا لأي شبهة أو أي تصرّف قد يسيء إلى سمعة المجاهدين والمجاهدات وبالتالي إلى قداسة الثورة. وتضمنت التعليمة أيضا تحذيرا بعدم الاقتراب منهنّ باستثناء المسؤول على المركز، وأنّ كلّ مخالفة لهذه التعليمة يترتب عنها أشدّ العقوبات، ولتجنّب كلّ اتصال مع "النساء العاملات" يجب أن يكون "المطبخ" بعيدا عن مركز الجيش ومموّه، وأنّ كلّ شخص يقوم بفعل الاغتصاب يعدّ مجرما ويعاقب وفق القانون. كما تطرقت التعليمة إلى مسألة زواج المجاهدات ، اللواتي لهنّ الحق في ذلك لكن بشرط أن يكون اتفاق بين الطرفين ووفق تعاليم الإسلام[1].

وفي أوامر صادرة عن إدارة الولاية إلى إدارة المناطق اثر جلسة بتاريخ 1 نوفمبر 1958 وتحت عنوان "مسائل نسائية" تقرر في 30 نوفمبر 1958 إصدار أمر يقضي بإرجاع كل النساء اللواتي التحقن بالنظام بطرق غير نظامية ومعاقبة كل من رافقهم في ذلك. وتحديد عدد العاملات وتقديم قائمة أسمائهنّ للمنطقة وتوزيعهنّ على المراكز الهامة للجيش، ولا يجوز للمجالس الشعبية أن تستعمل العاملات في مراكز خاصة، وأثناء العمليات العسكرية ترجع كل بنت إلى أهلها ولا يجوز لها الخروج مع الجنود[2].

وقد تصدّت الثورة في الولاية الثانية للمحاولات الاستعمارية في تجريد المرأة الجزائرية من قيمها وهويتها الوطنية خصوصا عند مجيء شارل ديغول سنة 1958 الذي نادى بضرورة "تحرير المرأة من عبودية الإسلام"، وذلك بنزع الحجاب والتمتع بحرية الزواج وبالحرية السياسية بالمشاركة في المناسبات الانتخابية وغيرها...فجاء هذا المنشور من مصلحة الإعلام التابعة للولاية الثانية، يبيّن للمرأة الجزائرية بأنّ ديغول يسعى من وراء ذلك إلى نشر الكراهية بين أفراد العائلة والنيل من شرفها وإرثها التاريخي، وليثني المرأة عن المشاركة في تحرير وطنها وعن مساندة حكومة وجبهة وجيش التحرير الوطنيين.وأشار المنشور بأن القانون الاسلامي وحده الكفيل برعاية شؤون

---

[1]–Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN documents, op.cit, p615.

[2]–أوامر من إدارة الولاية إلى إدارة المناطق، جلسة يوم 1958/11/1، علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص384، 386.

الزواج، كما نبّه المرأة إلى عدم خوض غمار الانتخابات لأنّ ذلك سيمكن الاحتلال من جعلهنّ وسيلة للوصول إلى معلومات حول العائلات المناضلة والسائرة خلف جبهة وجيش التحرير. وختم المنشور بالدعوة إلى رفض هذا النوع من الاستدراج، ورفض سياسة الاحتلال.

وقد منعت الثورة بواسطة قيادتها في الولاية الثانية منعا باتا كلّ أعمال الشعوذة، وشددت على منع زيارة الأضرحة الخاصة بالأولياء، ومنع الحفلات الشعبية (الزردة) في المشاتي والقرى والدواوير[1]، كما حاربت القيادة أيضا استخدام "السحر" وكلّ ما من شأنه المسّ بروح العقيدة الإسلامية التي تعدّ إحدى أهم مقومات الشخصية الوطنية.

ومن جانب آخر أثارت قيادة الولاية الثانية روح التضامن بين الشعب والثورة عن طريق تشكيل "لجن خيرية" لجمع التبرعات من أفراد الشعب والعائلات، بحيث كان أفراد هذه اللجان يلتقون بالعائلات ويحثونهم على دعم المجاهدين.

كما كانت قيادة الولاية الثانية تحثّ مجاهديها على ضرورة استعمال اللغة العربية في جميع المعاملات والإدارة والكتابة والمراسلات والتخاطب عدا في بعض الحالات النادرة جدّا فيسمح باستعمال اللغة الفرنسية لمن لا يحسن التخاطب باللغة العربية.

وشجعت الولاية الثانية كذلك على إنشاء الكتاتيب لتعليم القرآن الكريم واللغة العربية في المناطق الآهلة بالسكان مجانا، فقد كان المعلمون الجزائريون يقومون بهذه المهمة النبيلة تحت الأشجار وفي الغابات والكهوف على ضوء الشموع، وكانت الثورة تقدم لهم منحة، والقيادة تشجع الجزائريين ب وتحثهم على إرسال أطفالهم إلى هذه الكتاتيب للتعلّم تعويضا عمّا فاتهم من الدراسة بسبب إغلاق المدارس الفرنسية التي كانت توجد بالقرى والدواوير[2].

وجاءت عملية منع "الدخان والشمّة" و"الخمور"[3] لتثبت درة الثورة على التنظيم وفرض الاحترام بقطع الأنف[4]. وذلك من أجل تثبيت الجبهة لحضورها المكثف في أوساط الجماهير التي تعتبرها الوسيلة الناجعة لإضعاف اقتصاد الاحتلال بطريقة مباشرة كمنعها من دفع الضريبة للخزينة

---

[1]–لخضر بوالطمين، «أسبوع بدوار الحاج»، **مجلة أول نوفمبر**، عدد82، سنة 1986، ص58.

[2]–عمار قليل، **المصدر السابق**، ص169.

[3]–Mohamed Harbi, les Archives de la révolution Algérienne, postface, Robert Ageron, édition Dahleb, 2010, p105.

[4]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص116.

الاستعمارية وحثها على مغادرة مزارع الكولون، فقد كانت للجبهة بالإضافة إلى محاولة تحصين المواطن من الإدمان على هذه المواد المؤذية، هدف آخر وهو توجيه ضربة قوية للاقتصاد الاستعماري وذلك انطلاقا من أن مادّتي الدخان والخمور هما عبارة عن ضريبة يدفعها المواطن إلى الخزينة الاستعمارية. وهذا استنادا إلى التصريح الذي أدلى بهم سؤول فرنسي:" إن فرنسا تمول جيشها المتمركز في الجزائر من مدخول مادة التبغ ويمكن زعزعة "الخارجين عن القانون" بهذا المدخول" . وكان منطلق الثورة في ذلك هو أن التبغ وإن لم يكن حرام فهو مكروه، وأما الخمر فهو محرم بالنص. فالخمر من إنتاج فرنسا وتدخل الخزينة الفرنسية منه نحو مائة مليار فرنك فرنسي قديم...وعندما قامت الثورة الجزائرية حرصت السلطات الاستعمارية أن تجعل مصاريف قمع الثورة يقدمها الجزائريون بأنفسهم[1].

يبدو أن مسألة منع تعاطي التبغ و "الشمة" قد تساهلت الثورة فيها مع عناصر جيش التحرير الوطني الذين اعتادوا على تناولها في أوقات معينة على عكس المواطنين[2]، فشهادة المجاهد لخضر بوالطمين ثؤكد ذلك حينما قال بأن الثورة قدمت لكل واحد منهم عند قدومهم كطلبة من القاهرة إلى الولاية الثانية كيلوغرامين من التمر وعلبة سجائر (باسطوس25)[3]. ويذهب الاعتقاد أيضا إلى أن هناك تفاوت في فرضها من ناحية لأخرى أو من منطقة لأخرى، كما أنّ الصور التي اطلعنا عليها لمجاهدي الولاية الثانية لم تظهرهم يتناولون السجائر، ومنعت الثورة أراد الشعب أيضا الذهاب إلى دور السينما[4].

- **معاملة نظام الثورة لأسرى الجيش الفرنسي:**

في مايلي حادثة من بين تلك الأحداث الكثيرة التي وقعت خلال الثورة التحريرية، وتبيّن مدى إنسانيتها وتشبع رجالاتها بالمبادئ الأخلاقية حتى مع أسرى العدو، هذا من جانب، ومدى الاحترام السائد بين مؤسسات الثورة و مراعاة الهرم التسلسلي و الهيكلي لأجهزتها الثورية، من جانب آخر.

---

[1]–أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص144.

[2]–Michel Cornaton, Les Regroupements de la Décolonisation en Algérie, préface de G. Tillon, les éditions ouvrière, Paris, 1967, p51.

[3]– بوالطمين جودي، **الشهادة المسجلة السابقة**، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

[4]– Michel Cornaton, op. cit, p51.

وهي الحادثة التي أدلى بها القائد صالح بوبنيدر لجريدة الوطن الصادرة بالفرنسية مفادها أنّ ممرضتين فرنسيتين، إحداهما عسكرية كانت قد شاركت في حرب الهند الصينية، وهي في مقتبل العمر، بينما الثانية فهي شابة مدنية(غير عسكرية)، وقعتا في قبضة جنود جيش التحرير في هجومين منفصلين لمجموعتين من جيش التحرير، فالأولى تمّ أسرها أثناء الهجوم على سيارة عسكرية من نوع "jeep" ومعها السائق عندما كانا متوجهين نحو منطقة "جميلة"، وغنموا منهما بعض الأسلحة، أمّا الممرضة الأخرى فتمّ رصدها من بين المارّة، أثناء الهجوم على سيارة"سيتروان"، وتمّ إحضار الكل إلى المركز الذي يتواجد به قائد الولاية (بوبنيدر)، أين ترك الممرضتان مع بعض المناضلات المجاهدات[1]اللواتي ينشطن في تلك المنطقة.

ويضيف بوبنيدر أنه كل يوم كان يطّلع على الأخبار من خلال تصفح الجريدة ثمّ يقدمها إليهنّ، واستمر ذلك لمدة ثلاثة أشهر، لكن الغريب في الأمر هو أن الصحافة لم تكن تولي اهتماما إلاّ للممرضة المدنية، فحتىّ رئيس رابطة رؤساء بلديات الجزائر قرر علنا تحمّل مسؤولية تحريرها، وجعلها قضية شخصية وتعهّد بشرفه تحمّل مسؤولية ذلك، لكن و مع مرور الوقت ذهبت كل مجهوداته سدى، كما أطلقت والدة الممرضة المدنية نداءً من باريس(نداء الرحمة والشفقة) بهدف استعطاف رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك فرحات عباس، الذي أخذ بعين الاعتبار ذلك الأمر الذي بلغ صداه إلى الرأي العام العالمي، فأرسل "كريم بلقاسم" لقيادة الولاية الثانية رسالة مشفرة يستفسر فيها عن حقيقة توقيف الممرضة، وهو ما تمّ تأكيده له بالطريقة نفسها، ثمّ وفي رسالة أخرى استفسرت الحكومة المؤقتة عن وضع الممرضة، وهل تمّ التكفّل والعناية بها؟ واستمرت المراسلات بين القيادتين إلى غاية تلقي قيادة الولاية الثانية أمرا يقضي بإطلاق سراح الممرضة من طرف الحكومة المؤقتة، في الوقت كان الفرنسيون يتابعون باهتمام طريقة مدى احترام السلم القيادي في الثورة، وينتظرون إلى أي مدى سينفذ قرار الحكومة المؤقتة من طرف جيش التحرير الوطني، وتجنبت قيادة الولاية2 الوقوع في الفخ،

[1]– إضافة إلى المجندات في الجبال أنشأت الولاية الثانية "خلايا نسوية" نشيطة كانت دورها القيام بمهمة الأخبار والاتصال، والأعمال الفدائية في مدينة قسنطينة خصوصا، نذكر منها الخلية التي كانت تقودها مريم بوعتورة التي استشهدت في 8جوان 1960، ثم ما لبث أن أمر بوبنيدر تكوين خلية أخرى تقودها فضيلة سعدان ومليكة بن الشيخ الحسين. –أنظر حول ذلك، الموقع الإلكتروني: www.jjel-echo.com

الذي أرادوا أن يوقعونا فيه من خلال تلك الحملة المعادية، وأثبتت ذلك الانضباط المحكم والتنسيق بين الداخل والخارج من خلال تجسيد الأوامر على أرض الواقع.

إثرها التقى بوبنيدر بالممرضة الأخرى(العسكرية) التي لم يتوان في إخبارها بأن كل اهتمام السلطات والرأي العام كانا قد تحرّكا من أجل تحرير وسلامة الممرضة المدنية، بينما هي فلم يثر أسرها أي ذكر أو تعليق ولا حتّى اهتمام الصحافة، ثمّ توجه نحو السائق (وهو من أصل مالطي)، وقال له: ((... أنت مثلنا لا أحد مهتم بخروجك، تأكّد جيّدا بأن لا أحد في حاجة إليك، لا اليوم ولا غدا ولا بعد ذلك... وسقناهم إلى أقرب المراكز العسكرية الفرنسية وأخذوا حريتهم...))[1].

وقبل هذه الحادثة بحوالي ستّ سنوات كان زيغود يوسف قد أطلق سراح شاب فرنسي أُسر من طرف مجموعة من عناصر جيش التحرير التي كان يقودها علي كافي وحسين بشوخي اثر اشتباك بضواحي بوسمبورغ (الزيتونة بالقل)[2].

1–Je Leur ai dit :«Vous êtes libres !» , EL Watan numéro spécial,28 juin 2005, p12.

[2]–سلطان ابراهيم شيبوط، **المصدر السابق**، ص88.

الفصل الخامس: الهيكلة التنظيمية (1959-1962).

المبحث الأول: الوضعية العامة في الولاية الثانية (1959-1962)

المبحث الثاني: التنظيم السياسي والإداري (1959-1962).

المبحث الثالث: جوانب من التنظيم العسكري (1959-1962).

المبحث الرابع: كيف أحبطت الولاية الثانية مؤامرة "لابلويت".

المبحث الخامس: علاقة الولاية الثانية ببعض الولايات التاريخية الأخرى وبمؤسسات الثورة.

المبحث السادس: التنظيم وأزمة صيف 1962.

المبحث الأول: الوضعية العامة في الولاية الثانية (1959–1962).

أ–المشاكل التي واجهت قائد الولاية العقيد علي كافي:

حسب التقرير الوارد عن السلطات الاستعمارية والمؤرخ بـ 20 و21 ديسمبر 1958، فإنّ الحالة العامة للولاية وُصفت بالصعبة للغاية، إذ تمّ تسجّيل:

-تراجع عدد الجنود وأصبح غير كاف لمجمل الولاية. خاصة على مستوى الخروب ووادي الزناتي والحلية، هوارة إيدوغ، حيث تمّ تجميع السكان من طرف القوات العملياتية. وهذه الوضعية تتطلب المزيد من الجهود في مجال التجنيد، على الرغم من أنّ حالة الموارد الاقتصادية للولاية لا تسمح بالقيام بعملية تجنيد كبيرة لعناصر أخرى في جيش التحرير.

– نقص السلاح كما ونوعا على حد سواء، ونقص الذخيرة مما أعاق القيام بالأنشطة الثورية حتى البسيطة منها. وغياب المختصين والعتاد اللازم للقيام بعمليات التخريب خاصة تلك التي تستهدف المنشآت الكبيرة كالجسور والمعامل والمستودعات. فجاءت على هذا الأساس تعليمة من إدارة الولاية الثانية سنة 1958تحث على ضرورة تكوين أفواج مختصين لعمليات التخريب والتهديم في جميع إقليم الولاية، وتكون في كل منطقة لجنة خاصة لصنع آلات التخريب، ففي المنطقة الأولى يترأس اللجنة محمد بوزيان، وبالمنطقة الثانية محمد بن قريقة، وفي المنطقة الثالثة أحمد سلطان، وأحمد علي في المنطقة الرابعة، ويُسلّم فوج لكل مسؤول لتعليمه صنع آلات التخريب، ويوضع مبلغ 20000 فرنك في كل منطقة لشراء الآلات اللازمة لهذه الصناعة، وتكون هذه اللجان تحت رقابة المناطق[1].

وعلى الرغم من هذه الوضعية فإنّ الجهد مبذول على مستوى التأطير والتدريب والخطط العسكرية[2]. وجرى الاهتمام بالتنظيم السياسي والإداري والعسكري والاقتصادي والإعلامي والطبي بصورة أكثر جدية، وتمّ أنشاء مدارس لتكوين الإطارات، وقد سميت في الولاية الثانية "بمدرسة زيغود يوسف"، وقد كُوّنت لها إدارة مكونة من ضباط ذوي خبرة بالشؤون العسكرية والسياسية وحرب العصابات، وقد قامت هذه المدرسة الوحيدة من نوعها في تاريخ الثورة بالولاية

---

[1]–قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية2، علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص374، 375.

[2]–fiche du 20.21/12.1958. protégé, situation générale en wilaya2, GR 1H1568/D1.

الثانية بعمل أساسي هو تكوين إطارات على مستوى الولاية ثمّ وزعوا في مختلف المناطق ليقوموا بدورهم بتكوين وتدريب إطارات أخرى، ولم تتفطن لها سلطات الاستعمار إلا بعد أن قضت شوطا كبيرا في التكوين والتدريب[1]. وم جانب آخر فقد وصلت لجندرمة قالمة بواسطة مخبر معلومات تفيد بوجود مركز لتدريب الثوار بغابة بدوار أولاد حبابة (10كلم شمال غرب برج سباط)، وقائد المركز هو دحمون الطاهر[2].

ب–قيادة الولاية الثانية 1959 –1962:

لقد أشار علي كافي في مذكراته إلى أنّ قيادة الولاية الثانية سارت بالنيابة من أفريل إلى سبتمبر 1959، لكنه لم يذكر القائد الذي خلفه عل رأس القيادة عندما خرج إل تونس[3]، لكن يبدو من خلال إطلاعي إلى أنّ حسين رويبح المدعو الجيجلي، الصادر في حقه أمر بالقبض، قد وردت معلومات حوله في بطاقة صادرة عن سلطات الأمن الفرنسية[4] هو من خلفه، وذلك قبل مجي صالح بوبنيدر كما أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق الفرنسية التي وُصفت بالسرية لمكتب الاستعلامات تحمل رقم1959/ 11/ SEM/2du25 1.213/ مؤرخة في 25 /11/1959[5]. وفي الوثيقة نفسها إشارة إل أنّ قائد الولاية علي كافي المدعو حساني متواجد في تونس ونائبه العسكري هو صالح بوبنيدر، وفي الشؤون السياسية حسين رويبح

---

[1]–بوالطمين جودي الأخضر، لمحات، ط2، **المرجع السابق**، ص–ص 87، 91، 92.

[2]–Gendarmerie Ain Amara (957 du11.8.57) Gendarmerie Guelma, 16.8.57, source agent ,GR 1H 1568, D1.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص218.

[4]–تضمنت بطاقة المعلومات مايلي اللقب رويبح، والإسم حسين المدعو الجيجلي، بن بشير بن عمار، مولود في 22 جوان 1922 بجيجل مهنته تاجر، عنوانه الطريق الأخير من لاقيلوتيير derniere rue de la Guillotière بجيجل، متحصل عل شهادة التعليم الابتدائي (C .E.P)، صادر في حقه أمر بالتوقيف في 2 أفريل 1957، يشغل حاليا نائب الأخبار والاستعلامات بقيادة الولاية الثانية. ينظر حول ذلك الوثيقة الأرشيفية التالية في **الملاحق**.

Fiche d'identification, (dossier1) 8.8.1959 n°3325/23.8.59 bulletins mensuels de renseignement, cartes d'implantation de l'armée nationale populaire (janvier-octobre1963, GR 1H2834 /1

[5]–وثيقة منشورة في كتاب عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، **المصدر السابق**، ص217.

المدعو الجيجلي، وبودربالة الطاهر المدعو العنابي أو الدبابي أو "لبنوا Le Bonois" في شؤون الاتصالات والأخبار، وفي شؤون الصحة محمد التومي[1].

وجاءت وثيقة أخرى صادرة عن سلطات الاستعمار الفرنسي لتؤكد نهاية فترة قيادة الولاية الثانية بالنيابة من خلال ما تضمنته من أسماء ومهام لأعضاء لجنة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، حيث ذكرت أنّ الكولونيل بوبنيدر صالح هو القائد العام (المسؤول السياسي والعسكري) للولاية، ويساعده في الشؤون العسكرية بودربالة الطاهر محمد، وفي الشؤون السياسية كحل الراس عبد المجيد، وبن رجم العربي المدعو الميلي في مصلحة الأخبار والاستعلامات، وهو القائد السابق للمنطقة الثانية، وكان بولجمار دريس مسؤول المسار بمعنى المشرف عل تأمين طريق قوافل السلاح والكتائب والقيادة، وهو المنصب الذي يبدو أنه استحدث منذ سنة 1958على مستوى الولاية الثانية، وفي الصحة مسؤولها محمد تومي ، وذكرت الوثيقة أيضا كل من شطايبي عمار وبابا عبد الكريم، وبوطميرة مصطفى والرايس محمد كأمناء (كتّاب الولاية)، وفي اللاسلكي عبد الصمد. وكان مقر الولاية، الذي يتغير تباعا حسب ظروف الحرب، سنة 1959 موجود بالقرب من مشتة طواهرة بدوار أرجانة، يتكون من عشرات القرابى موزعة داخل الغابة، والمركز تضمن حمايته فرقتين مسلحتين جيدا، وتمّ حفر خنادق تحيط بالمركز. ويقع مقر المنطقة الأولى في غابة بين مشاتي طواهره ونغزة بدوار أرجانة، تضمن حراسته فرقة مسلحة من عناصر جيش التحرير[2].

وضمّت الولاية في هذه الفترة حسب الوثيقة، وهو ما لا يتعارض مع بعض شهادات المجاهدين الذين التقيت بهم ومع ما ورد في بعض المصادر والمراجع الجزائرية (كافي وبوالطمين)، ضمت خمس مناطق وذلك بعد استحداث المنطقة الخامسة (قسنطينة –المدينة)[3] وذكرتهم عل النحو التالي:

---

[1]–**المصدر نفسه** ، ص217.

[2]–Situation des PC de la wilaya II et de la mintaka1, du 28.5.1959 (n°2343 du 25.6.59, GR 1H 1568/D1.

[3]–جودي الأخضر بوالطمين، بوعندل يوسف، محمد الصغير حمروشي، **لقاء شخصي معهم**، بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 31 ماي 2010.

المنطقــة الأولى المشــار إليهــا بــالرقم 21، أي المنطقــة الأولى مــن الولايــة الثانيــة، وهــي (ميلة-جيجل)، وقائدها النقيب فريك احميدة.

المنطقة الثانية المشار إليها بالرقم (22)، وهي (كوندي السمندو_قسنطينة) عادت قيادتها إلى النقيب بلعابد أحمد.

المنطقة الثالثة المشار اليها بالرقم (23) وهي (القل) ترأسها رابح شيبوط، الذي لم تتطرق الوثيقة لرتبته العسكرية.

المنطقة الرابعة (24) وقائدها العام عبد الحق (قويسم أحمد) الذي سيستشهد يوم 16 مارس 1962.

المنطقة الخامسة (25) (قسنطينة) قائدها خلف الله عبد العزيز المدعو مصطفى. وقد يكون هو مصطفى بوطميرة.

ولأول مرة جاءت الإشارة إلى قائد ما يسمى بالقاعدة الشرقية سابقا، والتي ذكرت باسم المنطقة الرابعة المسماة (لافردير la verdure) التي كانت تحت قيادة شرفة أحمد الذي عيّن من طرف قيادة الولاية الثانية لتطهير القاعدة الشرقية سابقا-المنطقة الرابعة والذي استطاع أن يفرض سلطته عليها، إلاّ أنّ المنطقة الرابعة في الواقع لا تمتد فعليا إلاّ على القسمة الرابعة من الناحية الثالثة التابعة للمنطقة الثالثة من الولاية الثانية.

ونظرا لتزايد الاشتباكات مع القوات العملياتية للجيش الفرنسي، والقيام بعمليات التمشيط الواسعة فإنّ الولاية الثانية فقدت أكثر من 300 مجاهد من عناصر جيش التحرير، تمّ القضاء عليهم خاصة بالمنطقة الأولى، مع استرجاع قوات الاحتلال لمعداتهم وأسلحتهم. وتراجع وأيضا عدد عناصر جيش التحرير في كثير من النواحي الأخرى، الأمر الذي تطلب إرسال وحدات من تونس مع السلاح[1]. فبتاريخ 10 أوت 1959 وفي مكان يبعد بـ4 كلم عن (شيفرول Chevreul) (بني عزيز حاليا) اشتبكت عناصر الكتيبة 211 مع قوات الاحتلال فكانت الخسائر على النحو التالي:11شهيدا، و1 أسير، وفقدت الكتيبة 1موزتي نوع60، و5 بنادق حربية، و4 بنادق صيد، ومسدس آلي[2].

---

[1]-fiche du 16.10.1959, protégée, situation en wilaya2, GR 1H 1568/D1.

[2]- Challe Opération, du 10.8.1959, source opération, 10.8.1959, GR 1H 1568/D1.

وبتاريخ 6 ديسمبر 1959 دخلت عناصر من الكتيبة 2112 في مواجهة عسكرية غير متكافئة مع قوات الجيش الفرنسي في مكان يبعد عن شيفرول بـ8كلم وكانت الخسائر التي لحقت بها تتمثل في 4 شهداء، وفقدان موريتي انجليزي، ومدفع رشاش (هوتشكيس)، مع لواحقه، ومدفع و29 عبوة، وبندقية صيد قصيرة أمريكية الصنع، وخمس مسدسات، وثلاث خناجر، وستة ألغام مضادة للأشخاص، وخمس قنابل، 35 عبوة (شحن) متنوعة (لبنادق رشاشة ومسدسات رشاشة)، و400 خرطوشة، و50 متر من فتيل الإشعال البطيئ، و2كلغ من رصاص الصيد، و10 أزواج من الأحذية العسكرية[1].

المبحث الثاني: التنظيم السياسي والإداري (1959-1962):

أ-استحداث المنطقة الخامسة (قسنطينة-المدينة):بتاريخ 14 ديسمبر 1958 تمّ استحداث المنطقة الخامسة المسماة (قسنطينة -المدينة)، وأسندت قيادتها لمسعود بوجريو، وهو التقسيم الذي استمرّ إلى غاية الاستقلال 1962[2]. وقد جاء هذا التقسيم في إطار إستراتيجية النظام على مستوى الولاية الثانية القاضي بنقل العمليات المسلحة إلى المدن، وتخفيف الضغط على الأرياف.

---

[1]- Du 7.12.1959, source opération, 6.12.1959, fiche n°G15 (11), GR 1H 1568/D1.

[2]-علاوة عمارة، بني حميدان، ج2، **المرجع السابق**، ص289.

وللتذكير فإنّ انطلاق العمل المسلح بالمدينة عرف تعثرا في بداية الثورة نتيجة الخلافات. وظلّ الوضع على حاله في قسنطينة إلى غاية العمل الذي قام به عبد السلام بخوش المدعو سي الساسي وقفيز تحت إشراف ديدوش مراد. اعتمد عبد السلام بخوش على مجموعة تشكلت من سي العربي وبوجريو وزيغد سماعين وعواطي مصطفى وطلاعة عمر، وقد كلّف عواطي مصطفى بقيادة المدينة رفقة طلاعة عمر، فيما تكفل سماعين زيغد بالشؤون المالية، في اجتماع انعقد في أواخر شهر نوفمبر 1954، وتلته اجتماعات أخرى أفضت إلى تعيين زعموش عمر المدعو علي فولف على رأس مجموعات الفداء بالمدينة. وفي غالب الظن أنّ العمليات انطلقت فعليا بالمدينة في منتصف شهر ديسمبر حسب ما أفادت به تقارير السلطات الفرنسية عن الوضعية في مقاطعة قسنطينة[1]. وكان قيطوني عبد المالك أول أمين مال في تنظيم قسنطينة في نوفمبر 1954، ثم محافظ سياسي في ناحية قسنطينة.

وبعد مؤتمر الصومام 1956 يعين مسؤول سياسي وعسكري لقسمة قسنطينة – المدينة إلى غاية استشهاده في شهر أكتوبر 1957، وكان نوابه كل من صالح قديد المدعو بن جغار، والسعيد خباب مسؤول المنظمة السياسية والعسكرية داخل المدينة.

ويقع مركز قيادة المنطقة 2500(المنطقة المستقلة لقسنطينة) بالقرب من تايراو (RT38)، بقيادة مسعود بوجريو كمسؤول سياسي وعسكري، يتمركز في غالب الأحيان بهذا المكان على السفوح الجنوبية لجبل تايراو الواقع في شمال بني صبيح[2]، حيث نجد ثلاث مراكز قيادة (المنطقة 2500، والناحية 2230، والقسمة 2221)، ومستشفى وأربعة أو خمسة مراكز أخرى هامة.[3] وخلال استنطاق الآنسة جونوستوكس (Genestoux)، من طرف قوات الجيش الفرنسي أدلت بمعلومات مفادها أن مركز القيادة للمنطقة الخامسة يقع داخل غابة

[1]– ينظر المبحث الرابع من الفصل الثاني.

[2]–في تعليمة خاصة بتنظيم المدن والقرى أشارت إلى أنّه على رئيس اللجنة أن يقيم خارج المدينة التي هي تحت مسؤوليته. ينظر، العنصر الخاص بتنظيم القرى والمدن.

[3]–Convois d’armement, 14° DI, et nord constantinois, n° 2578 du 11.6.1959 source interrogatoire rallié GANDOULA, GR 1H 1568/D1.

الفلين، غير بعيد عن مدخل الغابة و الطريق. وأسفل مراكز القيادة يوجد منبع مائي، ومسلك صغير يربط المركز بالمشتة[1].

وسيتم لاحقا اجراء تعديل جديد عل الهيكلة التنظيمية للمنطقة الخامسة سنة 1960، حيث تمّ تعيين مسؤولين جدد لنواحي المنطقة الخامسة، رابح فيلالي، علي نعيجة، صالح دقيوس، حمودي كراشة، بن ناصر بشير، قدور بومدوس، شريف طلعة، زراري كمال، بوسنة ربوس، بلميلي عبد الرحمان (طلحة)، مغراوي مجيد روس، خلف الله عبد العزيز المدعو مصطفى بوطميرة الذي سيصبح قائد المنطقة الخامسة بعد استشهاد مسعود القسنطيني في 28 أفريل 1961. ورحماني عاشور الشريف المسؤول السياسي والعسكري (قائد ناحية) بقسنطينة المدينة بالمنطقة الخامسة.

وداودي سليمان المدعو حملاوي مسؤول العمليات الفدائية ناحية قسنطينة –المدينة بالمنطقة الخامسة مع مريم بوعتورة وكشود محمد كأعضاء في الناحية، وبشير بورغود منسق بين نواحي المنطقة الخامسة ومسؤول ناحية بالمنطقة الخامسة.

ناحية الوسط-المنظر الجميل مسؤولها السياسي والعسكري عبد الحميد كروش وأعضاء الناحية هم عبد لوهاب بن يمينة ومليكة حمروش وزوجة رحماني عاشور (الشريف).

ناحية وسط المدينة مسؤولها رواق السعيد المسمى عمار، وأعضاء الناحية هم عمار كيكاية وفضيلة سعدان ومليكة بن الشيخ الحسين. كما أقيمت مصالح إسعاف جزائرية محضة في مدينة قسنطينة التي انفردت بهذا التنظيم دون غيرها من المدن الأخرى[2].

وعن نشاط خلايا المنطقة الخامسة، فلقد سجل عدد كبير من العمليات الفدائية تمثل في تصفية محافظ الشرطة «كايول»(Cayol) وزوجته من طرف كومندو يتكون من أربعة فدائيين يوم 4 مارس 1959، وجاء ردّ فعل الاستعمار عنيفا، إذ بعدها بحوالي ثلاثة أسابيع تقريبا قضت قوات الأمن الفرنسية على عناصر من قسم الإعلام والتموين للمنطقة الخامسة. وتمكنت من توقيف مسؤولهم المسمى عباس حمداني ومعه زراري لموي وبوذراع ابراهيم، وفي هذه العملية

[1]-PC de Si Messaoud, 14° DI et nord constantinois n° 96 du 16.6.1959 (n°209 du 22.6.59 CAC), GR 1H 1568/D1.

[2]-«نماذج لكيفية عمل الولاية الثانية، 20 أكتوبر 1960»، علي كافي، **المصدر السابق**، ص239

استشهد كل من بوجريو حسان المدعو سليم، وفيلالي مختار وبن طويل الشريف. وفي حادث اشتباك في جهة 304 بباب القنطرة جرى في أول أفريل 1959 استشهد فيه المسمى بسباس علي المدعو علي العنابي، في حين تمكّن حملاوي لاصو ورمضان من الهروب قبل وصول التعزيزات. وأوقفت قوات الأمن الفرنسية أكثر من 500 عنصر من تنظيم قسنطينة بما فيهم العديد من المسؤولين، وكثير منهم أصيبوا بالرصاص، وخلال المحاكمة أصدرت محكمة القوات المسلحة الفرنسية (العسكرية) حكما بالإعدام في حق قائد المنطقة الخامسة مسعود القسنطيني. وتعرض مقر المنطقة الخامسة أين يوجد سي مسعود بتايراو بضواحي القل إلى قنبلة بالطائرات (1Broussard,2Morane et 4Corsaire) بعدما توصلت قوات الجيش الفرنسي إلى تحديد مكان تواجده في محاولة منها لتفكيك تنظيم المدينة[1]، وعلى المستوى المحلي دائما فقدت المنطقة الخامسة في 10 جوان 1959 الشهيدين ماضوي بوجمعة وسلامي سليم، واستشهد حركاتي رمضان في 17 أوت ، وأصيب الكاتب العام للمنطقة الخامسة سي سليمان بومازة إصابة بليغة يوم 17 نوفمبر 1959 نقل على إثرها في اليوم الموالي 18 نوفمبر 1959 إلى مخبأ بني ولبان بالقل[2].

لقد كانت التعليمات الموجهة من طرف قيادة المنطقة 25 لمسؤولي مدينة قسنطينة فيما يتعلق بمخطط الاتصالات والأخبار تدور حول:(حسب تعليمة مؤرخة في جويلية 1959):

-كل المعلومات حول البنية التحتية والهياكل التي وضعتها القوات العملياتية لقسنطينة ومحيطها.

-زيادة جهود البحث حول التنظيم العسكري المذكور سابقا، وحول لاصاص وبالخصوص حول الأمناء، وللتعرف والحصول على قائمة لجميع الموظفين بما فيهم المخبرين، وطريقة العمل ووسائل الدعاية، وعلى بطاقات بيانات حول ضباط لاصاص مع معلومات حول حياتهم الخاصة، وبطاقات بيانات حول الحركى "المجندون قسرا" لكن بقوا وطنيين من أجل الاتصال بهم،

[1]–Gendarmerie nationale, section de Constantine, fiche de renseignement de la brigade de Bizot, 4/1/1958, FR ANOM, 9314/121.

[2]-Ahmed Boudjreou, principaux événements, **op.cit**

وبطاقات بيانات للحركى (المتحمسون جدا مع الاستعمار) تتضمن مقر سكناتهم، وأماكن ارتيادهم، والطرق التي يتبعونها، والإمكانيات التي تحفظ أمنهم لهم لتدميرها[1].

لقد ركزت قوات الأمن الفرنسية على المنطقة الخامسة، نظرا لنشاطها الفدائي داخل المدينة واستهدافها لمسؤولين هامين وأوروبيين متعاونين مع الإدارة الاستعمارية، وتمكنت من القضاء على عناصر هامة في تنظيم المدينة أو المنطقة الخامسة حيث استشهد تباعا كل من المدعو عاشور ورحماني وشريف قائد ناحية بالمنطقة الخامسة ومولاي محمد المدعو المروكي يوم 12 فيفري 1960، وفي 15 فيفري 1960 استشهد كل من قليل السعيد وبن عباس الطاهر. وفي اليوم الموالي تفقد المنطقة المكي قيطوني، وفي أول أفريل 1960 استشهدت ذيباوي حدّة المسماة جنّات، وفي شهري أفريل وماي 1960 تعرضت الناحيتين الأولى والثانية لهجوم عنيف من طرف قوات الاحتلال.وفي 27 أفريل 1960 المنطقة الخامسة تفقد مسؤولها العسكري المسمى سي عبد الحميد كروش ومعه مشتاوي علجية في حي "سان جون Saint Jean، وتوقيف كل من بن يمينة عبد الوهاب وحمروش مليكة حاملين معهم السلاح كانوا بصدد تنفيذ عملية فدائية.

وفي الاشتباك العنيف الذي وقع في 18 جوان 1960في وسط المدينة "بشارع كاهورو Cahoreau" غير بعيد عن شارع "كارامان Caraman" و"شارع فرنسا Rue de France"، سقط شهيدا كل من داودي سليمان المسمى حملاوي ومريم بوعتورة وألقي القبض على كل من بشير بورغود وكشود محمد حاملين السلاح. والمذكورين أعلاه هم مسؤولين وأعضاء في ناحية باب القنطرة –سيدي مبروك من المنطقة الخامسة. وبوسط المدينة استشهد كل من عمار كيكايا وعمار رواق وفضيلة سعدان مسؤولين وأعضاء في هذه الناحية من المنطقة الخامسة في 21 جوان 1960.

–النظام الدفاعي لمدينة قسنطينة:

[1]–Directives de la mintaka25, juillet1959, adressés aux responsables de la ville de Constantine sur le plan LetR, documents récupérés par les F.O le 25.9.1959 en PY 44 L85 (pont d’omale) juillet 1959, -(dossiers1) , bulletins mensuels de renseignement, cartes d’implantation de l’armée nationale populaire (janvier-octobre 1963), GR 1H2884 D1.

نظرا للنشاط الفدائي لعناصر جيش التحرير بالمنطقة الخامسة والذي كان يستهدف شخصيات هامة فرنسية وأوروبية وجزائرية متعاونة، ومؤسسات الاستعمار الأمنية والاقتصادية، أقامت سلطات الاحتلال نظاما دفاعيا، يتحدث عنه القائد علي كافي باسهاب حيث يذكر بأن قيادته أسندت للجنرال ((جاووا)) وهو عامل عمالة قسنطينة في الوقت نفسه، ويساعده ضابط جزائري متقاعد وهو الرائد ((بوحجار)) الذي يساعده بدوره الكابتان ((يكير)) قائد الكتيبة الإدارية الجهوية رقم 103.

وقد شمل هذا النظام الدفاعي جميع منافذ المدينة، فمن الناحية الشرقية، من المستشفى المدني إلى قنطرة سيدي راشد حيث أقيم حاجز أمني تتكفل بها الكتيبة الجمهورية للأمن رقم 192، وتتعزز في حالة الخطر بكتيبتي اسناد متواجدتين في طريق المنصورة. وتضم هذه الكتيبة 350 جنديا تقريبا أغلبهم فرنسيين أصليين وبعض الاسرائيليين وقليل من الجزائريين مسلحين بمسدسات رشاشة من "نوع 38 و49" و3 سيارات شحن عليها أسلاك من نوع "دومان" مهمتها المراقبة في باب القنطرة وتمتد إلى غاية شارع فرنسا[1].

أما من الناحية الجنوبية فخُصصت للمدينة كتيبة خاصة متمركزة في كل القرى وعددها 81 جنديا تحت قيادة الضابط ((درفون)) مسلحة بمدافع رشاشة من ((نوع 30)) مركبة على سيارات ((هالف تراك))، وبنادق رشاشة، مجموعة من البنادق والرشاشات أوكلت مهمة حماية الضباط الكبار والنشاط البسيكولوجي حول المدينة، وإقامة حواجز أمنية في المسار من سيدي راشد إلى طريق باردو. وفي حالة الخطر تعززها كتيبة من الخروب مسلحة بهالف تراك ومدافع رشاشة نوع 30 وبنادق رشاشة ((وموريتي)) وبنادق ورشاشات. وعندما يشتد الهجوم تتعزز بفرقتين من التموين والخدمات تتكون من حوالي 60 جنديا تحت قيادة ((المساعد L'Adjudant شداوي)) و((المساعد التونسي))[2].

ومن الناحية الغربية التي تمتد من السجن المدني إلى المقبرة وحي أمزيان، يحرسها حوالي 40 رجلا من الدرك مسلحة ب40 رشاش ومسدسات آلية وبنادق 36 محمولين على سيارات ((Jeep جيب)) وسيارة عسكرية مكشوفة من نوع 6/6. وفي النهار أوكلت لها مهمة حماية المحكمة

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص217.

[2]-**المصدر نفسه**، ص ص217، 218.

العسكرية، القيام بعمليات التفتيش والتحقيق في الحالة المدنية بالمدن والقطارات ومراقبة المساجين وإلقاء القبض على المطلوبين. وليلا تقوم بحماية بناية الدرك وتعزيز حراسة السجن المدني. وكانت الكتيبة تتكون من فرنسيين واسرائليين وكورسكيين وبعض الجزائريين.

أما من الناحية الشمالية التي تمتد من حي أمزيان إلى قنطرة المستشفى (السبيطار) تحميها كتيبة المؤازرة التي تأتي من الحامة وتضم حوالي 130 رجلا تضاف إليهم كتيبة إدارية جهوية وأخرى تابعة لنقل الجنود والبضائع و120 رجلا. تقوم في النهار بحماية محتشد الحامة وإقامة الحواجز في مدخل قرية الحامة، أما ليلا فتتكلف بتنظيم دوريات الاستكشاف في نواحي قنطرة سيدي راشد.

أمّا الكتيبة الثانية فمهمتها نهارا القيام بدوريات وتزويد القيادة العليا بالحراس، وعددها 80 رجلا بقيادة الضابط ((ايكير)) ويساعده ((طوماس))، والكتيبة الثالثة مهمتها نقل الجيش إلى ميدان العمليات.

كما أقامت قوات الاحتلال دفاع داخلي للمدينة ويضم القوات العامة، الشرطة والوحدات الإقليمية، الحرس المتنقل، الفرق الإدارية المدنية، الفرق الإدارية المتخصصة، أفواج الأمن المتنقلة، كتيبة الكومندوس المتمركزة في الكدية. وقدّر عدد القوات من الشرطة 3650، الوحدات الإقليمية والميليشيا 1850، الحرس المتنقل 450، كتيبة الكومندوس 60، فوج الأمن المتنقل 60. ويتغير برنامج وعدد القائمين بالنظام الدفاعي حسب الظروف وفي حالة هجوم جيش التحرير هناك تعليمات صارمة معممة:

-الالتحاق العاجل بثكنة "فيلفير".

-على الضباط وضباط الصف الجنود أن يتركوا أرقام هواتفهم وعناوينهم في المكاتب.

-على الأوروبيين الذين يسكنون الأحياء العربية ترحيل عائلاتهم إلى أماكن آمنة.

-غلق المقاهي والحانات والمغازات.

-انضمام الأطباء المدنيين وتجميعهم في ثكنة حي ((فيلفير))

-تمنع منعا باتا حركة السيارات التي يسوقها مدنيون غير مسلحين.

-إطفاء الأنوار في جميع الثكنات العسكرية[1].

---

[1]- **المصدر نفسه**، ص ص219، 220.

تشير التقارير الصادرة عن قيادة الولاية الثانية إلى أنّ ظرف الحرب أثر كثيرا على الحياة الاجتماعية للسكان في مدينة قسنطينة، حيث ونتيجة للقمع والمعارك فإن عائلات كثيرة فقدت رجالها وخاصة من الشباب. كما عرفت المدينة توافد للنازحين من المداشر والدواوير فارتفعت البطالة وانتشر البؤس الاجتماعي وانتشرت الأمراض خاصة لدى الأطفال[1].

ب- إعادة التنظيم سنة 1961:

في 24 مارس 1961، تلقت المناطق أوامر صادرة عن قيادة الولاية الثانية تتضمن :

-ضرورة تنظيم عمل المرأة الجزائرية في شكل أفواج ونصف أفواج.

-مراقبة المرشدات في أعمالهنّ، وفي تطبيق الأوامر في كل من القسم والناحية والمنطقة.

-يمنع على كل من أطلق الاستعمار سراحه من النظام (جندي أو فدائي أو عضو جبهة) أن يرجع إلى النظام إلاّ بعد اختباره، ويعود تدريجيا، كما يمنع عليه معاودة الاتصال بسلطات الاستعمار، أما إذا كان قد اعترف للاستعمار بأسرار النظام فإنه يُعدم إثر خروجه. وفيما يخص هذه المسألة فإنّ إدارة الولاية وفي اجتماع لها في نوفمبر 1958، أصدرت أمرا يقضي بمنع منعا باتا أن يتسلم كل من أطلق الاستعمار سراحه أي نوع من المسؤولية، سواء كان جنديا أو مدنيا أو تابعا للاتصالات والأخبار[2]. كما تقرر أيضا أن:

---

[1]-علي بوداري، نافذة على اقتصاد الثورة، **المرجع السابق**، ص257.

[2]- «أوامر من إدارة الولاية إلى إدارة المناطق، 1نوفمبر 1958»، علي كافي، **المصدر السابق**، ص384.

- تسند لكلّ نظامي مهمة حسب مقدرته.

-ضرورة صنع مساكن خماسية بكل دوار من الدواوير في الأماكن المأمونة ويُلزم تكوين مراكز المرور.

-القسم الأول (الناحية2) يشتري 10 آلاف لتر زيت ويمنع على من في المحتشد بيع الزيت لغير النظام.

-كلّ من تنقل سواء برخصة صادرة عن النظام أو أجبره الاستعمار على ذلك، فإنه يحتفظ بأملاكه، وان احتاجها النظام يأخذها ويعطيه ثمنها، أمّا من انتقل من دون رخصة فأملاكه تصبح ملكا للنظام.

-كل قسم ملزم بمحاسبة الناحية شهريا، ويدفع التقارير والمال للناحية بمجرد المحاسبة.

-يمنع على الأقسام إعطاء أوامر جديدة دون علم النظام الأعلى أي الناحية.

-ضرورة تقديم قائمة الشعب القادر على دفع إعانة للنظام.

-مراقبة وبحث المساجين المسرحين.

-تنظيم الشبيبة الجزائرية بشكل أفواج ونصف أفواج.

-مراقبة الرخص وتسجيل المسافرين بلا رخصة.

-النائبان السياسيان يعملان في الدواوير، أحدهما في المحاسبة والآخر في الإرشاد.

-بذل جميع المجهودات لعقد اجتماعات للمسؤولين وتوعيتهم بدورهم ومراقبة أعمالهم وخاصة المداخيل المالية.

-يفضل جمع مجلسين او ثلاثة للدواوير في المحاسبة.

-مراقبة السلاح والمنح العائلية والرخص.

-عقد اجتماع لرجال الدرك ومحاسبتهم عن أعمالهم، ويجتمعوا جميعهم معا.

-مراقبة أملاك النظام وخاصة الزيت في دوار رقم 6.

-إعطاء دروس أخلاقية وسياسية.

-التقارير الواجب تقديمها هي: التقرير النظامي، الراتب الشهري، السلاح، الشهداء، الأسرى، المال، مداخيل ومخاريج، الفائض أو العجز، التقرير الأدبي للشعب، التقرير الأدبي للجيش، التقرير الأدبي للنظام، الخسائر في الأرواح والعتاد والمواد، الممتنعون عن دفع الفروض.

- كل من دخل المستشفى للتكوين يبقى على حاله حتى ينتهي من دراسته.

-المجندون المسلمون: الخارج منهم باتصال والمعروف بحسن سلوكه، يبدل له سلاحه، وغير ذلك ينزع سلاحه بعد علم الناحية بأمره.

-من اعتدى على نظامي فعقوبته حسب درجة الاعتداء وتكون دون عقوبة الإعدام ، إلاّ على مسلح فعقوبته الموت.

-تهمة الزنا: فمن ادعى فعليه البيان الكافي ويعاقب عليها مرتكبها عقابا شديدا.

-تُعطى إعانة لأصحاب البغال، ومقدارها من 2 إلى 3 "قلبات"(مكيال) شعير، لأنها تعمل لفائدة النظام.

-الإسراع بتقديم تقرير عن الخسائر البشرية والمادية، النظامية منها والشعبية، خلال الفترة الواقعة بين شهر ديسمبر 1960 وشهر مارس 1961.

-تقرير عن العمليات العسكرية الخاصة بمجيئ الجنرال ديغول إلى الجزائر[1].

-تقرير عن العمليات العسكرية الخاصة بالقسم الأول من الناحية الثانية المنطقة الأولى من شهر أكتوبر إلى جانفي 1961.

وقد كانت الأوامر في السابق أي منذ انطلاق عمليات شال بالخصوص سنة 1959، تحث على إيقاف جميع الحسابات في شهر أكتوبر 1960 وذلك لأسباب عسكرية وأسباب تهم سلامة وأمن الوثائق والأموال، نظرا لكثرة هجومات قوات الاحتلال الفجائية، وحتى يتفرغ عناصر النظام الثوري للاهتمام وبذل المزيد من المجهودات في الأعمال العسكرية والتكوين السياسي والطبي وجمع المواد الغذائية والملابس والأدوية[2]. ويبدو أن التنظيم في الولاية الثانية بدأ يسترجع زمام المبادرة مع مطلع سنة 1960، بفضل الدور الذي أداه القادة والمسؤولين المحليين، والذي ساهم في رفع معنويات الجنود حسب ماورد في تقرير للمكتب الثاني الفرنسي والمؤرخ بأول جانفي1960، وعلى مستوى القسم الثاني من الناحية الثانية (22) أشار تقرير للجهة نفسها مؤرخ بـ27 أكتوبر 1960، يدخل في اطار الحرب الدعائية ضد مصالح الاستعمار من جهة ولرفع معنويات المجاهدين من جهة أخرى، أشار إلى المعنويات الجيدة للجنود، وأنّ ليس

[1]– بوالطمين جودي الأخضر، لمحات **المرجع السابق**، ص ص127-137.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص127-137.

هناك نقص في الغذاء، ومسألة النظافة والإمكانيات جيدة، والمسؤوليات تنجز، والشعب يحترم المجاهدين ويقدر فيهم إرادتهم وهو متضامن معهم[1].

المبحث الثالث: جوانب من التنظيم العسكري (1959-1962):

من التعليمات الصادرة عن إدارة الولاية 2 سنة 1958 فيما يتعلق بالأسلحة أنه يمنع تبديل السلاح منعا باتا، إلا بأمر من المسؤول العسكري، أو مسؤول الوحدة (فرقة أو كتيبة)، ويمنع تغيير الأسلحة، إلا بأمر من المنطقة، ويعاقب من يفعل ذلك من دون أمر[2].

-التعرف على كتيبة الناحية الأولى من المنطقة الأولى:

القائد "س" (× ؟)(لم تتعرف عليه سلطات الأمن)...سي عمار، تتكون الكتيبة من ثلاث فرق، العدد من 90 إلى 100، السلاح 1موريتي 45، و8بنادق رشاشة، و8 مسدسات رشاشة، وبندقية صيد، و2موسكوتو، والباقي موزار و303، والذخيرة 300 لكل سلاح أوتوماتيكي، و60 إلى 70 لكل بندقية حربية. وكانت الفرق تنشط في المجال المتضمن النقاط التالية: مشتة مبارك (12 كلم عن جيجل)، ومشتى العوليان (16كلم جيجل)، وعين آغبال (18 كلم عن جيجل)، ومشتة مارس (18 كلم عن جيجل)[3].

---

[1]-Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, **op. cit**, pp80, 81.

[2]-"قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية2"، علي كافي، **المصدر السابق**، ص375.

[3]-Du 25.2.1959.CAC).S. Rallié 2 Janvier 1959, GR 1H 1568/D1.

-تنظيم مجموعة من الثوار في ناحية القل: المعلومات حول التنظيم العسكري في القسمة الأولى من الناحية الثانية جاءت بناء على معلومات مقدمة على مرتين من طرف عنصر من عناصر جيش التحرير ألقت قوات الأمن القبض عليه، والآخر من طرف عنصر التحق بصفوف قوات الاحتلال بالناحية، وهي كالآتي:

القسمة 521: بدوار إيلي زقار (20 كلم عن القل)وعين الطابية (24 كلم عن القل)، تضم ثلاث فرق.

القائد علي بوسكين العدد 35 رجلا، السلاح بندقية رشاشة 24/29، وبرانBren، و2مسدسات رشاشة، وبندقية حربية ورشاش من نوع 30، وبندقية صيد، وبوزيتون يوسف هو قائد فوج.

القائد هزيلة رمضان، العدد 35 رجلا، السلاح بندقية رشاشة، وبندقية رشاشة نوع (بار)، ومسدس رشاش واحد، وبندقية حربية واحدة. ونظرا لغياب الذخيرة البندقية الرشاشة (بار) لم يتم استخدامها. تنشط بالناحية المتواجدة بين سيدي مزغيش وبوزابة (20 كلم عن الميلية)، وبناحية فج الملاب(19 كلم عن الميلية)[1].

القائد نطور المدعو زيدان حسين، العدد 35 رجلا.

فوجان من 10 رجال تحت قيادة عتيق علاوة الذي سيكون بناحية مشتة الخربة أين سيتكفل بتنظيم قوافل التموين.

وال25 رجلا المتبقين تحت قيادة نطور حسين، ونواب قادة الأفواج هم: بوسليو يوسف مسلح ببندقية موزار، وتومي رشيد مسلح ببندقية قارون، مع عدم وجود لسلاح جماعي.

[1]-S.Collo, N° 2823 du 30.5.1959 (N°2046 du 5.6.1959 CAC), source interrogatoire de regroupé ,V.F/3 5.6. 1959, Organisation bande rebelle dans la région de collo GR 1H 1568/D1.

وهناك فرقة أخرى يقودها زدام حسين مكلفة بالتموين، العدد 35 رجلا، السلاح بندقية رشاشة 24/29. وجزء من هذه الفرقة يتواجد بمركز آغبال، والباقي يتحرك بين دوار عين الطابية وناحية سيدي مزغيش أين ستبحث عن التموين[1].

-التعرف على تركيبة فرقة بني صبيحي: (37 كلم عن قسنطينة).

بناء على معلومات افتكّها المكتب الثاني من المسمى مطماط بوخميس بن أحمد الذي ألقت قوات الأمن الفرنسية القبض عليه يوم 11 أفريل 1959، فإنّ عناصر جيش التحرير في بني صبيحي منظمين في ستّ (6) فرق، وفرقة واحدة من المسبلين، وعددهم الإجمالي 250 عنصرا تحت قيادة رابح بوذراع قائد الناحية الثانية[2].

-التعرّف على تركيبة الكتيبة 2131:

تضم أربعة فرق، تحت قيادة المسمى سي بلقاسم، وسلاحها بندقية صيد 24/29، ورشاش من نوع 30، وبندقية رشاشة 24/29، وبندقية رشاشة من نوع "بران" (Bren)[3].

-التنظيم العسكري للقسمة 2112 (ناحية جيجل):

بناء على معلومات إفتكتها مصالح الاستخبارات الفرنسية من المسمى خنافي صالح الذي ألقت القبض عليه فإن للكتيبة قائد لم يذكر اسمه(ربما لم يتعرف عليه)، وهي تتكون من 3 فرق، كومندوس، فوج للهندسة.

الفرقة الأولى:

[1]-S.Collo, N° 2823 du 29.5.1959 (N°2047 du 4.6.1959 CAC), source interrogatoire prisonnier,V.F/3 4.6. 1959, Organisation bande rebelle dans la région de collo GR 1H 1568/D1.

[2]-2[eme] D.M.I bone (n°774 du 10.4.1959) interrogatoire prisonnier Matmat Boukhemis ben Ahmed, Vet D N.C Aout 58 et 11.4.1959, GR 1H 1568/D1.

[3]-Connaissance sur la Katiba2131, du 30.6.1959 BE N° 2507/CAC du 16.7 59, interrogatoire prisonnier, F/6 25.6.59, GR 1H 1568/D.

تعدادها: 35 عنصرا من جيش التحرير.وأسلحتهم هي رشاش 42، وبندقية رشاشة 24/29، ومسدس رشاش، وبندقية حربية 303، وموزار.

الفرقة الثانية:

التعداد: 35 عنصرا، سلاحهم 1موزتي 45، ورشاش 42، وبندقية حربية 303 وموزار.

الفرقة الثالثة:

التعداد 35 عنصرا، السلاح 1بندقية رشاشة"بران"، ورشاش 42، ومسدس رشاش، وبندقية حربية 303 وموزار.

الكومندوس: قائده عمر محمد، التعداد: 11 عنصرا، والسلاح: مسدس رشاش، ومسدس رشاش ألماني، وبندقية حربية وموزار[1](MAUSER) .

-التنظيم العسكري للقسمة2311:

أسندت قيادتها لبوغاغة البغدادي الذي ينحدر من مشتى حجر مفروش، والكتيبة النشطة جدا يساعده في قيادتها مزدور رابح، وهو من مشتة بني سلام، والمعروف بصرامته تجاه الجنود وكفاءته في الجانب التنظيمي، وفي إدارة وحدته.

تعمل الفرق داخل مناطق محددة، وكان الاتصال على نطاق ضيق فيما بينها بواسطة عون اتصال منتدب في الفرق العسكرية. وكانت كل فرقة على اتصال مباشر مع المسؤول العسكري للقسمة المسمى متور عزيز، في كل ما يتعلق بالاحتياجات المادية ومع قائد الكتيبة فيما يتعلق بالنشاط العسكري.

تتكون الكتيبة من 115 عنصرا، أعمارهم تتراوح ما بين 20 و30 سنة، وبعدد قليل تتراوح أعمارهم ما بين 35 و45 سنة، أي بنسبة من 10 %إلى 15%، والكل كان قد مضى عامين منذ التحاقهم بالثورة.

أسلحة الكتيبة وذخيرتها:

-رشاش واحد (15 شاحن) من 250 خرطوشة.

-رشاش 30 (صندوقين)

---

[1]-Fiche n° C15 (10). du 6.11.1959, interrogatoire prisonnier, KHENNAFI SALAH, GR 1H 1568/D1.

-موريتي 50 (10 قذائف).

-بازوكا (10 طلقات).

-رشاش "ويكرز" (wikers)(600 خرطوشة).

-بندقية رشاشة "بران" Bren (12 شاحن).

-بندقيتان رشاشتان 24/29 (12 شاحن لكل قطعة).

-مسدس رشاش (5 شاحن).

-بندقية صيد (20 خرطوشة لكل سلاح).

-بندقية حربية (100 خرطوشة لكل سلاح).[1]

عناصر الكتيبة 2113:

أسندت قيادتها لسي عبد السلام المسؤول العسكري للقسمة 2113، تتكون من ثلاث فرق بمجموع 110 عنصرا، وأسلحتهم كالآتي:

الفرقة الأولى: رشاش واحد 30، وبندقية رشاشة

الفرقة الثانية:رشاش واحد

الفرقة الثالثة رشاش واحد، وبندقية رشاشة[2].

كما تمّ رصد **الكتيبة 2223**: التي يقودها المسمى سي خليفة، تتمركز بمشتة قريبيسة (9 كلم عن وادي الزناتي) بالقرب من بوهمدان (25 شمال قالمة)[3].

-بطاقة تقنية للغم:

وضعت السلطات العسكرية الفرنسية ممثلة في الفيلق رقم 65 للهندسة، المجموعة 1/65 رقم 282/65/1 . 1 التابعة للناحية العسكرية العاشرة للشمال القسنطيني والدائرة14، بطاقة تقنية للغم من صنع عناصر جيش التحرير بالشمال القسنطيني مؤرخة في 23 سبتمبر 1959، تمّ اكتشافه يوم 15 سبتمبر 1959 بناحية جيجل ، حيث وصف اللغم بأنه أخذ شكل قنبلة

---

[1]-Du 2.11.59 (CAC 4136 du 11.12.1959), source Rallié, 7.10.1959, GR 1H 1568 /D1.

[2]-Suite renseignement n°39. GR 1H 1568/D1.

[3]-Arrivé bande rebelle région N.O Oued Zenati, GR 1H 1568/D1.

طائرة من عيار 250 ، مسجل عليها: 125CHM X L3 ، لون القنبلة سليما وواضحا لم يتغير، لا يوجد أثر للحفر على الأرض، نظام الاشتعال (الفتيلة) مثبت جيدا.

العبوة: تتألف من تعبئة الانفجار للغم.

الانفجار:تعمل آليا وكهربائيا بمجرد الضغط عليها.

-نظام التشغيل بالتفصيل:

نظام التشغيل موضوع على شكل لوحة حديدية، تحتوي في جزئها الداخلي أنبوب (ذراع) حديدي مغلق في نهايته، وهذا الأنبوب المعدني موضوع في أنبوب أجوف، قطره أكبر مثبّت على قاعدة خشبية.

الحركة العمودية للأنبوب العلوي محدودة بواسطة دبوس من نحاس متصل بالأنبوب الداخلي. في عمق الأنبوب الداخلي وفوق اللوحة الخشبية يوجد زرين متصلين بأسلاك كهربائية، والأسلاك متصلة ببطارية قوتها 4,5 فولط. كل القوة العمودية تكون على لوحة الضغط المعدنية، وانفصال الدبوس يؤدي إلى جعل قاعدة الأنبوب العلوي تلامس الأزرار المثبتة على اللوحة الخشبية.

فيصبح المسار مغلق وبالتالي يحدث التشغيل.النظام الكامل للتشغيل ملفوف بالمطاط لحمايته من الرطوبة والماء[1].

ومن جانب آخر كانت كثير من القنابل التي لم تنفجر يحفر عناصر جيش التحرير حولها ويقومون بإخراجها ويصلحوا ما بها من خلل ويقومون بإعدادها من جديد[2]، وتستعمل ضد قوات الاستعمار، مثل ما حدث بقرية تاكسنة عندما وضع عناصر جيش التحرير على ظهر حمار قنبلة للاحتلال لم تنفجر وتركوه يشق القرية التي بها عدد كبير من أفراد الاحتلال لتنفجر مخلفة قتلى وجرحى في صفوفهم[3].

---

[1]- Le23 septembre 1959, fiche technique de mine rebelle, 10°région militaire, région terrotoriale et cac, nord constantinois 65° bataillon de genie, compagnie 65/1, N° 1.282/65/1.GR 1H 1568/D1.

[2]-توجد ورشة هامة لتصليح السلاح تم نصبها بجوار دار الغابات لعين إرزارون (13,5 كلم شمال غرب الميلية)، ينظر حول ذلك، Gie El Milia, FR N°751, BE N°2831 du 22.8.58, informateur, U3, 15.8, Atelier de réparation Région EL MILIA, GR 1H 1568 / D1.

[3]-بوالطمين الأخضر جودي، لمحات، ط1، **المرجع السابق**، ص75.

من أجل الإعلام والتنبيه وجهت من طرف الدائرة 14 بتاريخ 2 أكتوبر 1959 إلى باقي النواحي العسكرية. فناحية القل أرسلت نسخ مطابقة إلى قائد جهة تامالوس، وقائد عين قشرة وقائد بسومبورغ، وقائد جهة القل- المدينة للإعلام بتاريخ 6 أكتوبر 1959 تحمل رقم 7880[1].

إنّ مسألة ألغام جيش التحرير أجبرت سلطات الاحتلال العسكرية إلى طلب اعتمادات مالية إضافية لكشف الألغام المضادة. ففي مراسلة للكونويل "فودري (Vaudrey) قائد ناحية القل مؤرخة في 7 أكتوبر 1959 تحمل رقم 7907 موجهة للسيد الجنرال قائد منطقة الشمال القسنطيني، هيئة الأركان العامة، المكتب الثاني، موضوعها «الحرب ضد الألغام» ووصفت بالسرية، محتواها يتلخص في طلب اعتمادات مالية من أجل إنشاء ما سمّاه بـ«شبكة مخبري الألغام» على مستوى الناحية، وحدّد القيمة ب50 ألف فرنك للشهر، قسمها بين 10 آلاف للناحية و10 آلاف للجهات، مع العلم أنّ الناحية (القل) تضم (تامالوس، وعين قشرة، بسمبورغ، والقل) حسب التقسيم العسكري لسلطات الاحتلال.

-كيف واجهت الولاية الثانية مخطط شال:

استطاعت الثورة التحريرية التي انطلقت بإمكانيات بسيطة جدّا ومحدودة في الفاتح من نوفمبر سنة 1954، وبعد مرور ما يقارب الأربع سنوات أن تحدث شرخا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية بكل هياكلها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ففي المجال الاقتصادي ارتفعت النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر، والذي تجاوز عدده بداية سنة 1958 نصف مليون جندي، السبب الذي انقلب سلبا على النفقات الموجهة للإصلاح الاجتماعي، وإصلاح أجهزة التعليم والثقافة والبحث العلمي، فقد قدّرت المصاريف الفرنسية في تلك الفترة بما يقارب المليارين من الفرنكات، لذلك قال «منديس فرانس» أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر نوفمبر سنة 1957:«...إن مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقّا...وكل ما يقال هو أن

[1]-Bulletin de renseignement, 14° division d’infanterie, secteur de Mila, état major- 2° bureau n° 3.486/SM/2, GR 1H 1568/D1.

الثورة الجزائرية ستنتهي قريبا....»، فحتى شركائها في الحلف الأطلسي أثاروا ضدها شكوى بسبب ضعف التزاماتها تجاه منظمة الحلف الأطلسي[1].

وفي الجزائر العاصمة بركان على وشك الانفجار يحرّكه ضباط ومعمرين وأوروبيين داعين إلى الإبقاء على الجزائر الفرنسية، وخلاف حادّ بين المظليين والمشاة والسخط يتعاظم ضد القيادة العامة للجيش الفرنسي تحت تأثير وزعامة «سالان»، كما أخذ «سوستيل» يروّج إلى الدعوة إلى عودة ديغول إلى الحكم، وعمّت العاصمة باريس منذ 26 أفريل أصوات تنادي بإنشاء لجان السلامة العامة ولجان الإنقاذ، وهو ما تمّ فعلا عندما أعلن «جاك ماسو» عن تشكيل أول لجنة للسلامة العامة تتكون من 74 عضوا، وثانية في 23 ماي مهمتها العمل على شرعية اللجنة الأولى، وباتت باريس مهددة بانقلاب من قلب الجزائر المحتلة وبجيشها وغلاة معمريها وأوروبييها، ويصف القائد صالح بوبنيدر الجمهورية الفرنسية الرابعة بقوله:((...كانت لها نقائص إلى درجة أننا كنّا لا نأبه لها تماما لأنها كانت مشتتة...))[2].

وفي ظلّ هذه الظروف السيئة عاد ديغول بعد 12 سنة قضاها بعيدا عن ساحة الحكم إلى السلطة وبفوضى برلمانية ومؤامرة دستورية يوم الفاتح جوان من سنة 1958[3]، حيث منحته الجمعية الوطنية الفرنسية ثقتها، ولتكريس الشرعية الدستورية طالب باستفتاء يوم 28 سبتمبر، والانتخابات الرئاسية في ديسمبر سنة 1958، كما طالب الجمعية بصلاحيات استثنائية تمكّنه من إنقاذ الوضعية المتدهورة.

أمّا عن حالة الولاية الثانية عشية عودة ديغول إلى الحكم ليؤسس الجمهورية الخامسة، فقد عاشت حالة طوارئ حوالي أربعة أشهر ترقبا لما سيتخذ من إجراءات لن تكون إلاّ في اتجاه رغبات العسكريين الذين جاؤوا من جديد، واستعدادا في نفس الوقت لمواجهة الموقف بإجراءات مضادة ملائمة[4]، ولم تكن قيادة الولاية الثانية تجهل قيمة الرجل العسكرية والتاريخية، ومكانته لدى شعبه خاصة، وفي المعسكر الغربي بصفة عامة، لكل ذلك فإن عودته إلى الحكم

---

[1]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ...ج2، **المصدر السابق**، ص ص129، 130.

[2]- "من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، تعقيب العقيد صوت العرب"، **المرجع السابق**، ص52.

[3]- علي كافي، **المصدر السابق**، ص118.

[4]- "من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة"، **المرجع السابق**، ص52.

كانت تعني توحيد كلمة الفرنسيين التي اجتمعت حولها كلمة كل الأحزاب لأن هدفها هو القضاء على الثورة[1]، ومن الأهداف الأخرى لمجيئه أيضا :

- تجنيد حلفاء فرنسا في الحلف الأطلسي خاصة لمضاعفة تأييدهم السياسي والدبلوماسي والعسكري.

- رفع معنويات الكولون وجيش الاحتلال بالجزائر، فقد طلب ديغول من القوات الفرنسية أن تقدم لها حاجاتها لتحقيق النصر، وعمل فعلا على تلبيتها مقابل شرط واحد هو أن تحدد له أجلا للنصر الموعود، فكان جواب جنرالات جيش الاحتلال 18 شهرا[2]ومن هنا كانت الدعوة إلى الإصلاحات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لمحاولة فصل الشعب عن جيشه الوطني، واستقطاب الريف بالأساس، فأعلن عنها في خطابه بقسنطينة يوم 3 أكتوبر سنة 1958 من خلال مخططه الخماسي الممتد من 1959إلى1963، وعرف بمشروع قسنطينة[3]يهدف إلى تحويل الجزائر المتخلفة إلى أمّة مصنعة[4]!.

لا يمكن إحصاء عدد العمليات العسكرية الفرنسية التي نظمها الجيش الفرنسي منذ بداية الحرب إلى نهايتها، ومن جانبنا سنتناول العمليات التي تميّزت كونها حملات إبادة حقيقية في حقّ الجزائريين أو تلك التي يدّعي منظموها أنّهم يقومون من خلالها بالقضاء نهائيا على جيش التحرير الوطني وإحراز انتصار عسكري، ووجد مثل هذا الوصف في عهد الجمهورية الرابعة، ثمّ الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول التي تبذل مجهودات كبيرة للقضاء على المقاومة الجزائرية.[5].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص52.

[2]- محمد عباس، **المرجع السابق**، ص، ص330-331.

[3]- أهم جاء في مشروع قسنطينة: * توفير 400 ألف منصب شغل/* توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين الجزائريين. /* رفع الأجور إلى مستوى أجور عمال "فرنسا الأم"./* منح مناصب إداري للجزائريين./*فتح مدارس ومستشفيات./ *مشروع الألف قرية. أنظر علي كافي، **المصدر السابق**، ص118.

[4]- محمد عباس، **المرجع السابق**، ص331.

[5]- محمد تقية، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمآل**، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر 2010، ص، ص427، 428.

ففي إطار سياسة ديغول دائما القائمة على العصا والجزرة طرح مشروع الاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد، وحتى يضمن استسلاما مشرّفا لجيش التحرير عرض عليه في أكتوبر سنة 1958 ما أسماه بـ«سلم الشجعان» ، كما حاول من جهته الضغط عسكريا على الثورة وعلى المواطن حتى يستجاب لنداءاته المختلفة[1] فعيّن الجنرال شال الذي جاء بخطة لتصفية الثورة، تقوم على محاصرة كل ولاية، وممارسة ضغط متواصل عليها مدّة طويلة تجاوزت السنة في بعض الولايات[2] سمي نسبة لاسمه «بمخطط شال» الذي هو عبارة عن هجوم عسكري واسع بقيادة الجنرال شال ابتداء من سنة 1959، وكانت الإستراتيجية المطبقة من قبل القائد الأعلى للقوات المسلحة الجديدة بالجزائر تنقسم إلى ثلاث محاور قد كشفت عن فعالية رهيبة تتمثل في:

– عزل الولايات عن قواعد إمدادها الخلفية المتواجدة خارج الحدود من خلال غلق كل المنافذ في الحاجز المكهرب المقام على طول الحدود الشرقية والغربية، كما أقيم خط جديد بمحاذاة «خط موريس».

– عزل وحدات جبهة التحرير الوطني عن مجالها الطبيعي – السكان- عبر تنفيذ سياسة التجميع على مستوى واسع واستكمال الخناق الخارجي لجيش التحرير الوطني بخناق داخلي.

– استبدال تقنية الحصار بتقنية التحرّك الخفيف تتمثل في الدفع بقوات خفيفة أكثر تأقّلما مع الميدان بحثا عن وحدات جيش التحرير الوطني واحتلال دائم للمواقع لإرغام المجاهدين على كشف أنفسهم وخوض معركة غير متكافئة[3]، لقد نفّذ هذا المخطط بطريقة منهجية ومنظمة على كامل التراب الوطني[4]، ويقدم القائد بوبنيدر وصفا لعملية شال بقوله:«... إنّ عملية شال الشهيرة قد دخلت التاريخ...في تاريخ فرنسا وفي نظامها العسكري، لأنها من أكبر العمليات العسكرية يخطط لها قوم متخصصون في الحرب على مستوى فرنسا نفسها، وبالتالي وفّروا لهذه العملية كل الإمكانيات من مال ورجال وسلاح، وغير ذلك مما تحتاجه عملية كبرى

---

[1]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ...ج2، **المصدر السابق**، ص157.

[2]– محمد عباس، **المرجع السابق**، ص331.

[3]– محمد تقية، **المصدر السابق**، ص ص437، 438.

[4]– أنظر حول ذلك، **المصدر نفسه**، ص ص427-448. وكذلك: **www.moudjahidine-dz**

كهذه...»[1]، ولم يكن هدف هذه الحملة هو القضاء على جيش التحرير الوطني فقط، بل إبادة كل عنصر جزائري يمكن أن يشكل خطرا على الوجود الفرنسي[2]، «... لقد حدّدوا لها هدفا وهو تحطيم الشعب الجزائري والقضاء على ثورته وعلى جيشه الذي هو جيش التحرير المكوّن من أبناء الفلاحين والعمال وغيرهم...والقضاء على الثورة نهائيا...»[3] فقد كان القائد الفرنسي لمنطقة الشمال القسنطيني يأمر جنوده وضباطه الذين كانوا ينطلقون لشنّ الهجومات ضد جيش التحرير ولحصار القرى والمداشر بأن يقتلوا كل شخص يقبضون عليه[4]، وحتى يتحقق ذلك أمدّوا الجيش الفرنسي العامل بكل الإمكانيات بعد أن خططوا لها تخطيطا علميا دقيقا إلى درجة أن هذا الجيش صار بإمكانه أن ينتقل في أي وقت سواء كان الوقت ليلا أو نهارا، وفي أي ظروف مناخية سواء كان الجوّ باردا أو حارا أو ممطرا أو صاحيا، يمتطي الطائرات فيكون في ميدان العملية بعد ربع ساعة فقط، ثم تتلوا ذلك الإمدادات المختلفة، هيّأوا ذلك بعمليات حسابية جهنمية، وهو ما يبيّن ضخامة تلك الإمكانيات التي جهّزت بها قوات شال[5]، وبالفعل لقد كانت عملية شال صعبة وقاسية على منطقة الشمال القسنطيني مثل سائر المناطق (الولايات) الأخرى، فقد كان الهجوم من أعنف وأقسى الهجومات التي شنّها الفرنسيون منذ انطلاق الثورة، فالحصار قد شدّد على الجبال والغابات والقرى والمداشر، والشعب قد جمع في محتشدات فتوقفت بذلك إمدادات التموين لجيش التحرير، وشدّد الجنود الفرنسيون الحراسة على ينابيع الماء الطبيعية في الجبال، وعمّت مآسي في أوساط الشعب الجزائري[6]، وشكلت بذلك عملية شال بداية مرحلة صعبة، فقد اكتسب الجيش الفرنسي خبرة بفعل المعارك التي خاضها مع جيش التحرير منذ سنة 1954وإلى سنة 1958، وتراكمت لديه المعلومات والتجارب وزادت معرفته بالأرض ، بحيث صار يعرفها كما يعرفها المجاهدون ، ولم يعد ذلك الجيش الذي أتى من أوروبا لا يعرف شيئا على الجزائر ، فقد تدرّب وتنظّم بحيث

---

[1]– من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، **المرجع السابق**، ص52.

[2]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة...ج2، **المصدر السابق**، ص208

[3]– "من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة"، **المرجع السابق**، ص52.

[4]– عمار قليل، ملحمة....ج2، **المصدر السابق**، ص208.

[5]– "من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة"، **المرجع السابق**، ص52.

[6]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة...ج2، **المصدر السابق**، ص ص213-215.

يستطيع مواجهة هذا النوع من الحروب، وكما سبق ذكره فإن عمليات شال العسكرية مسّت الولاية الثانية مثلما مسّت الولايات الأخرى، كالولاية الثالثة (القبائل)، التي جرت بها عملية ((جيمال))، وكانت بذلك عبرة ودرسا لمسؤولي وقادة الولاية الثانية، الذين استفادوا من مجرياتها لما كانت تصلهم من أخبار عن أحداثها وتطوراتها، وتطبيقا لهذا الأسلوب كانت عملية جيمال التي جرّبوها في بلاد القبائل ووضعوا فيها كل ثقلهم، وعندما كانت تجري هذه العملية في بلاد القبائل كلها، حرصت قيادة الولاية الثانية على أن تستفيد منها ما استطاعت، وبالرغم من انعدام الاتصال بينها وبين الولايتين الخامسة والأولى فقد تسرّبت إليهم بعض المعلومات عن العملية وكيفية سيرها والوسائل المستعملة فيها، وما هو مؤكد فإن قوات شال انتقلت بعد إتمام عملياتهم في الولاية الثالثة (القبائل) إلى الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)[1] وكان بالتالي الوقت كافيا للولاية الثانية كي تستعد لمجابهة مخطط شال، ويرجح بأنه كان خلال خريف سنة 1959، وحملت تلك العمليات العسكرية عدّة تسميات اختلفت في الزمان والمكان والحدّة كعملية((كورونا)) و((إيتنسال))و((الأحجار الكريمة))[2] وهذه الأخيرة تركت بصماتها في ذاكرة معظم مجاهدي الولاية الثانية الذين ما يفتئوا يذكرونها كلّما سمحت الفرصة لهم للحديث عن مخططات الاستعمار وجرائمه المرتكبة في حق الشعب والثوّار[3] وكانت أولى مراحل مخطط شال بالولاية الثانية هي تلك الحرب النفسية التي شنّها العدو على مجاهدي وشعب المنطقة بهدف تحطيم معنويات الشعب الجزائري ومعنويات المجاهدين:((... فقد كانوا يلقون المناشير التي يوجهون فيها الكلام إلى الشعب والمجاهدين والمناضلين، وبصفة عامة إلى كل الشعب الجزائري ويقولون فيها بأنّ هذا وقت الاختيار فإمّا أن تلقوا السلاح، وفي هذه الحالة فرنسا موجودة لتساعد الجزائر وتحافظ عليها، وإذا لم تفعلوا فإنّ كل ما لدى فرنسا من مال ستشتري به قنابل وتلقيها عليكم وتحطّمكم....))، ودامت هذه العملية شهرين كاملين، بتوزيع المناشير والخطب التي كانت يلقيها ضباط شؤون الأهالي، والإغراءات التي كانوا يلوّحون بها

1– "من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة " ، **المرجع السابق**، ص52.

2– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة...ج2، **المصدر السابق**، ص208.

3–أغلب المجاهدين الذي التقيت بهم تطرقوا في شهاداتهم إلى عملية الأحجار الكريمة التي حدثت في إطار العمليات الكبرى العسكرية لمخطط شال، وأذكر منهم المجاهدون: أحمد الهادي طيروش، رابح بوشلاغم، حسين بوخطوطة، يوسف بوعندل، محمد الصغير حمروشي.

على الشباب الجزائري من حيث أن فرنسا قادرة على أن تصلح أوضاعه وترفع من مستوى معيشته، وتحسّن الأوضاع الاقتصادية للبلاد بصفة عامة، ومشروع ديغول الشهير المعروف بمشروع قسنطينة يدخل في هذا الإطار الجهنمي لتحطيم الثورة والشعب الجزائري....))[1].

ونظرا للوضعية التي كانت تتمتع بها الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) من حيث الزخم الثوري والاستمرارية المتصاعدة لسير المعارك والأعمال الفدائية فقد خصص الجنرال شال حملة ضخمة باتجاه هذه المنطقة[2]، وبدأت القوافل العسكرية الضخمة تظهر في قسنطينة وسكيكدة، ((...لا أستطيع أن أحدد عدد هذه القوات بالضبط...)) حيث قُدّرت بـ ((...ثلاثين ألفا وقد تكون أربعين ألفا، وقد تكون أكثر من ذلك، لقد بدأوا بعملية التطويق مثلما يتم عادة قبل الشروع في معركة، وهو إتمام للحرب النفسانية لكي يرهبوا بها الشعب الجزائري، لأنهم كانوا يعرفون أيضا أن الشعب يأتينا بالمعلومات...)).[3]، وكانت ترافق قوة شال أعدادا كبيرة من طائرات الهيليكوبتير التي كانت تقوم بإنزال الجنود على قمم الجبال، حيث يبدأ هؤلاء بالهبوط إلى أسفل في الوقت الذي تكون فيه قوة أخرى من الجنود تتوجه إلى أعلى انطلاقا من أسفل الجبل، ثمّ تتكرر العملية لعدّ مرات، ولا يغادر هؤلاء الجنود المنطقة بعد عملية التمشيط بل تقام الحراسة ولمدة 14 ساعة، ولفترة طويلة قد تزيد عن شهر[4].

حتى كان لضخامة تلك القوة تأثير بالغ في نفوس الشعب، خصوصا عندما رأى ثلاث بواخر محملة بالخبز أتت من فرنسا، فأدرك أن العملية ليست صغيرة بل هي كبيرة تحمل في طياتها الإصرار على القضاء على جيش التحرير، لأن الشعب لم يسبق له أن شاهد قوة بمثل ذلك العدد وتلك الضخامة علما وأن ليس فيه أسرة من هذا الشعب إلاّ ومنها جندي في جيش التحرير[5].

ونظرا لوقع عملية شال، تلقى قائد الولاية الثانية تقريرا مؤرخ في 20 أكتوبر 1960عن وضعية المرحلة، أهم ما جاء فيه: ((...أما على المستوى العسكري فلقد فقدنا 70 % من

---

[1]– ((من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة))، **المرجع السابق**، ص53.

[2]–عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة....ج2، **المصدر السابق**، ص208.

[3]– ((من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة))، **المرجع السابق**، ص54.

[4]–عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة...ج2، **المصدر السابق**، ص209.

[5]–((من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة))، **المرجع السابق**، ص54.

جنودنا، و40%من إطاراتنا، و60% من سلاحنا ، كما سجل على المستوى النفسي: ...معنويات ضعيفة، وإرهاق بصفة عامة...»[1]، ويؤكد بن طوبال ذلك بقوله:«... وأصبحنا نشاهد جنودنا يقعون أسرى في أيدي الاستعمار..»[2] كما اتصل بعض الناس بمجاهدي جيش التحرير وطلبوا منهم تجنّب مواجهة هذه القوة حتى لا تقضي عليهم.[3] فالسؤال المطروح هنا هو كيف واجهت الثورة في الولاية الثانية مخطط شال ؟.

نأخذ إستراتيجية الثورة في الولاية الثانية في مواجهة مخطط شال من تصريح بوبنيدر نفسه، المسؤول الأول عنها، وهو ما أكده أغلب المجاهدين [4] الذين عاصروا العملية والتقينا بهم، وننقل ما قاله حول ذلك كمايلي:«... لقد كانت لنا تجربة قديمة احتفظنا بها، قد لا يعطيها الإنسان قيمة، لكننا نحن أعطيناها قيمة كبيرة، ففي بداية تكويننا كمناضلين في الحركة السرّية علقت بذهني عبارة مهمّة، فقد كوّنونا في ذلك الوقت تكوينا عسكريا والكلمة هي :" اذهب دائما إلى الأمام بالوسائل المتوفرة لديك»[5] وحان وقت تطبيق هذه التجربة بمناسبة عملية شال :((...لقد بدأنا نحن من جانبنا بتنفيذ خطتنا التي يغلب عليها الجانب النفساني[6] دون أن نهمل الجانب العسكري بطبيعة الحال، فقد هيّأنا أنفسنا ونظمّنا جيوشنا ووزعناها وأعطيناها الأوامر ووفرنا الوسائل للتموين، بعد أن قلنا لهم أن هذه العملية ستدوم، فهي ليست معركة عسكرية يخوض فيها الجيش الفرنسي معركة ضدنا لمدة 8 أيام ثم يعود أدراجه، بل هي على خلاف ذلك قد تدوم ستة أو سبعة أشهر كلّها والحصار مضروب علينا...))[7] ويكمن خطأ شال ومساعدوه في أخذ الجبال مأخذ المدن، مع أن هناك فرقا شاسعا بين هذه وتلك، وهذا الخطأ ساعد الولاية الثانية على التكيّف مع وضعية الحصار والضغط المستمر حيث تمّ:

---

[1] – Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, **op.cit,** p.106.

[2] –«المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة لعموري ضدّ الحكومة المؤقتة»، **المرجع السابق،** ص25.

[3] –«من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة»، **المرجع السابق،** ص54.

[4] – أحمد الهادي طيروش، يوسف بوعندل، رابح بوشلاغم، حسين بوخطوطة، محمد الصغير حمروشي.

[5] –«من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة»، المرجع السابق، ص54.

[6] –ينظر رسالة من قيادة الولاية الثانية موجهة للشعب الجزائري تهنئه بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية، تدخل في إطار المساندة المعنوية، **في مجلة أول نوفمبر،** عدد خاص 68، سنة1984، ص ص66، 67.

[7] –«من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة»، **المرجع السابق،** ص54.

-عسكريا:

-العودة لحرب العصابات المعتمدة على قاعد الكر والفر.

- إقرار تقسيم جديد للمناطق ويعتقد أن المنطقة الخامسة(قسنطينة- المدينة) تمّ إقراره منذ سنة 1959للتعامل مع الوضعية الجديدة.

- فك الفرق التي كانت تتكون من 35 مجاهد وتجزئتها إلى أفواج قليلة العدد خفيفة السلاح[1]، بدل الوحدات الثقيلة نسبيا، من حيث سرعة الحركة، مثل الفصيلة والكتيبة[2]، حيث جرى تقسيم المجاهدين والفدائيين وتفكيك الفيالق إلى فرق صغيرة وتنظيمها على هذا الأساس من جديد، وإعلام الشعب بأن العملية سيكون من بين جوانبها إخلاء المنطقة من السكان...ومن هذه الناحية أُعيد تنظيم الشعب، ونُقل المسؤولين إلىالجبال، وكذلك جميع الأنظمة السياسية والاستعلامات، كما أخذ النظام معه قسما من الشعب لحاجته إليه، أما الباقي من المواطنين فقد أعيد تنظيمهم من جديد، وتركوا لكي يأخذهم الاستعمار إلى المخيمات والمحتشدات فيكون لنا بذلك عينا على الاستعمار[3].

-تجنب المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال.

-عدم التمركز في مواقع معروفة كالسابق والاعتماد على التنقل السريع واستعمال مخابئ تحت الأرض للجنود والمناضلين. وعقد اجتماعات في عين المكان، بمعنى أن المسؤولين هم الذين أصبحوا ينتقلون لمواقع الوحدات[4]، هذا وقد عمد المجاهدون إلى محاولة منع الطائرات من الهبوط فوق القمم، ونظرا لأن هبوط الطائرات يكون في أماكن خالية من الأشجار، فقد كان المجاهدون يقومون بغرس فروع أشجار ضخمة بهذه المناطق الشيء الذي صعّب من مهمة الإنزال، وبذلك لا يجد الجنود الفرنسيون الصاعدون من أسفل الجبل أي مساندة من القمم مما سهل على المجاهدين الإفلات من الحصار.

---

[1]-الأخضر بوالطمين، الولاية الثانية تفشل مخطط شال، مجلة أول نوفمبر، **المرجع السابق**، ص42.

[2]- محمد عباس، **المرجع السابق**، ص331.

[3]- «من تعقيبات الملتقى» ...**المرجع السابق**، ص54.

[4]-محمد عباس، **المرجع السابق**، ص331.

كما صدرت تعليمات إلى المجاهدين بعدم حمل بطاقات التعريف الخاصة بالجبهة، وذلك حتى لا يستطيع العدو معرفة المجاهد عند استشهاده أو عند وقوعه في الأسر لأن أسماء الإطارات المهمة في الثورة كانت شبه معروفة لدى السلطات الفرنسية.

يضاف إلى ذلك استحداث مخابئ أرضية (كازمات) تحفر تحت الأرض على عمق مترين تقريبا في سفوح الجبال لها باب جانبي من الخشب ويكون مغطى بالتراب الذي ينبت فوقه العشب الأخضر[1].

-الاتجاه نحو ضواحي القرى والمدن ولبس اللباس المدني أو التمويه بها بلبسه فوق الملابس العسكرية.

-خزن الأسلحة الثقيلة لكونها تتطلب كثرة الذخيرة وكثرة الجنود.

-البدء في تكوين الخلايا التنظيمية بكل محتشد رحل إليه الشعب[2].

-تكثيف العمليات الفدائية في المدن والقرى ضد عساكر وضباط الاحتلال والمعمرين والخونة.

- الاقتصاد في إطلاق الرصاص والمنع القاطع لإطلاق الرصاص بغير سبب موجب وتسليط أقسى أنواع العقاب على كل مخالف، والعودة إلى استعمال الأسلحة التي تمّ الاستغناء عنها مثل بنادق الصيد وبعض أنواع المسدسات العادية مثل 6/35، وكذا القنابل المصنوعة محليا[3].

إداريا:

-توقيف الاجتماعات وما يتم فيها من محاسبات ودراسة تقارير

-إعطاء حرية المبادرة للمسؤولين كل في مستواه.

-توقيف الكتابة العامة في كل المستويات مؤقتا مع خزن الأدوات الخاصة بذلك.

--تقسيم القطاع الجغرافي بين المسؤولين وقيام كل مسؤول بكل مهامه ومهام زملائه على أن يخبر كل مسؤول قطاع بما عمل في قطاعه.

اقتصاديا:

-خزن أكبر كمية من المواد الغذائية والألبسة.

---

[1]– عمار قليل، **المصدر السابق**، ص ص210، 211.

[2]–الأخضر بوالطمين، "الاجتماع الشهري بمشتى أكسير موسى"، **مجلة أول نوفمبر**، المرجع السابق، ص9.

[3]–جودي الأخضر بوالطمين، لمحات، ط2، **المرجع السابق**، ص110، 111.

-الاعتماد في حمل التموين على الأكتاف بدلا من البغال
-منح ميزانية لكل هيئة كي تتولى بنفسها تغذية عناصرها.
-إبقاء مدفوعات الزكاة من الحبوب والأغنام لدى أصحابها ويؤخذ منها حسب الحاجة.
سياسيا:
-الحضور الدائم للإطارات وسط الجيش والشعب.
-مواصلة جمع الاشتراكات والتبرعات مع منع حمل الأموال عند التنقل.
-منع التجمعات ومنع المواطنين من قبول عروض الإغراء.
-تأطير الشعب المرحل بواسطة تكوين خلايا نظامية بالمحتشدات.
-مواصلة الاتصال بالمساجين والمعتقلين بواسطة عائلاتهم وتقديم العون لأسرهم.
-إخباريا:
-تكثيف شبكات الاتصال والأخبار لإفشال مخططات الاحتلال الدعائية، والاتصال بالخونة والقومية والحركى وإحياء الضمير الوطني فيهم ليتسنى معرفة عدة وعتاد وتحركات الاحتلال، والاتصال بالأوروبيين المتعاطفين مع القضية الوطنية.
صحيا:
-تستقبل مصحات الجيش المصابين إصابات خطيرة، وتزوّد بميزانية خاصة، وتستعمل مخابئ تحت الأرض، وتعمل في سرية، وتحت حراسة مشددة قليلة العدد.
-يوزع الممرضون على الأقسام لعلاج الجرحى من الجيش والشعب.
-الأدوية تؤخذ من المواطنين الذين لهم تأمين اجتماعي حفاظا على السرية وسلامة المواطنين.
-لعمل على توجيه ممرضين من المدن نحو الجبال، ومواصلة التكوين بسرية بواسطة مسؤولي ومسؤولات المصحات[1].
وهذا جانب من الاشتباكات التي وقعت بين بعض مجاهدي الولاية الثانية وقوات شال بضواحي القل حسب ما يرويه بوبنيدر :"... لقد أنزلوا قواتهم بالقصبة بقسنطينة، حيث تجمعت في تلك الناحية، ثم بدأت القوافل تتوزع على مناطق الحرب، فكان أول القافلة يصل إلى القل وآخرها مازال في قسنطينة ولم ينطلق بعد، فالمسافة بين القل وقسنطينة حوالي

[1]– الأخضر بوالطمين، الولاية الثانية تفشل مخطط شال، **المرجع السابق**، ص ص42، 43.

170كلم...لقد شكلنا ثلاثة أفواج صغيرة من جنود جيش التحرير فأخذنا زمام المبادرة وقرّرنا أن نبدأ نحن بالهجوم على هذا الجيش، من خلال تسليحنا للأفواج المذكورة آنفا بأسلحة خفيفة، مع العلم أنهم كانوا من الذين لا يخطئون الهدف، أي من الرماة المهرة، وأمرناهم بالتوجه إلى مدينة القل حيث يقضون 6 أو 7 أيام من الراحة، ويأكلون ما يطيب لهم من الطعام، أما نحن فسنلحق بهم فيما بعد، وفعلا توجه هؤلاء الإخوة إلى القل...وعندما تحركت القافلة صاعدة إلى الجبال كانوا هم يتربصون بها في نواحي القل على بعد حوالي 2كلم من المدينة، وكانت الشاحنات الضخمة محملة بالجنود، وما كادت تصل إلى المكان حتى تعرضت لهجوم...»[1] ، ولقد أدّت هذه العملية إلى حدوث اضطراب في صفوف العدو من جهة، وإلى رفع معنويات الشعب وزوال الخوف وروح الاستسلام التي بثتها الحرب النفسية للعدو من جهة ثانية، إلاّ أننا نحن من جانبنا لا يمكن أن نتصور بأنّ العملية تمّت بهذه السهولة، لأن رد فعل الجيش الفرنسي الذي يملك إمكانيات ضخمة ستكون عنيفة.

كما تجدر الإشارة هنا إلى تكتيك عسكري آخر اعتمده جيش التحرير الوطني يعتمد على توجيه ضرباته نحو المدن التي أهملها العدو ووجه عنايته الكاملة إلى الجبال والمناطق الصعبة، فتحول المجاهدون إلى فدائيين حيث كلما توغل الجيش الفرنسي في الجبال كلّما ضاعف الفدائيون عملياتهم في المدن، ونتيجة لذلك صار المعمّرون يصيحون «نحن في خطر» يجب أن تتركوا الجبال وتعودوا لحمايتنا.

وهكذا أخذ جيش التحرير الوطني زمام المبادرة وأصبح يسيّر العمليات العسكرية ولم يترك للجيش الفرنسي فرصة سيطرته عليه، رغم ما ألحقه مخطط شال من خسائر في أرواح وممتلكات الجزائريين[2]، جعلت قيادة الولاية الثانية الممثلة تبعث برسالة[3] لقيادة الولاية الأولى الأوراس- اللمامشة المجاورة يحذرها من قدوم قوات شال إليهم[4].

---

[1]– «من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة»، **المرجع السابق**، ص ص54، 55.

[2]–«من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة»، **المرجع السابق**، ص55.

[3]–Gilbert Meynier, Mohammed Harbi, **op.cit**, p.p101-104 .

[4] - **ibid**. p101-104.

المبحث الرابع: كيف أحبطت الولاية الثانية مؤامرة "لابلويت":

تكاد تتفق أغلب الكتابات والشهادات حول الولاية الثانية التاريخية أنها هي الوحيدة تقريبا التي نجت، وبقيت بعيدة عن المشاكل، واستطاعت أن تحافظ على تماسك واستمرار صعود الخط النضالي للثورة بها حتّى النهاية، ربّما ذلك يعود إلى أنّ معظم قادتها ينحدرون من الشمال القسنطيني، حيث كانت لهم معرفة جيّدة بالمناضلين وبالجماهير، ولهم تجربة نضالية طويلة في حزب الشعب الجزائري، والمنظمة الخاصة، منهم زيغود يوسف (من السمندو)، ولخضر بن طوبال (من ميلة)، وعلي كافي (من الحروش)، وصالح بوبنيدر (من وادي الزناتي)، ماعدا ديدوش مراد الذي ينحدر من العاصمة(الذي استشهد بعد شهرين ونصف فقط من اندلاع الثورة، في 18 جانفي 1955)، ووجودهم على رأس المقاتلين وبين صفوفهم لعبت دورا كبيرا في زيادة ثقة المجاهدين بأنفسهم، وكان انتقال مسؤولية الولاية من قائد إلى آخر تتم بسلاسة ومن دون مشاكل أو اعتراض، وهو ما لم يترك فراغا يذكر، نظرا لملء هذا الفراغ مباشرة من طرف النائب الأول لقائده الذي استشهد أو الذي تقلّد مسؤولية أخرى في إحدى أجهزة الثورة العليا، التي عادة ما تكون خارج الوطن مثلما حدث مع بن طوبال سنة 1957، وكذلك اهتمام القادة والمسؤولين فيها بالعملية التنظيمية التي من شأنها دفع عجلة الثورة وتدعيمها والحفاظ على التنسيق بين أجهزتها، ووضع حدّ لبعض التجاوزات أو الخروقات التي قد تخلّ بالتنظيم العام، وتشيع نوعا من عدم الاستقرار الذي يكون منفذا سهلا للاحتلال وعملائه داخل الثورة. يضاف إلى ذلك توفر الشمال القسنطيني على طبيعة جغرافية ملائمة لحرب العصابات، كلّها عوامل مكنتها من الصمود أمام المخططات الاستعمارية السياسية والإدارية والعسكرية والنفسية، فكانت إذا الإشادة بالمسيرة الثورية التي عرفت استقرارا إلى غاية 1962، وتصديها للمخططات الاستعمارية مثل "مؤامرة لابلويت" "la bleuite" سنة 1959 محل اهتمام ودراسة من طرف المؤرخين.

وفي الواقع فإنّ المؤامرات والمخططات الاستخباراتية أمرا طبيعيا في الحياة البشرية بصفة عامة، وأكبر من طبيعي في الحياة السياسية، والعلاقات الدولية، وينطبق هذا على حالة التصدي للغزو الخارجي، وحياة الشعوب المستعمرة، أو على الفعل الثوري التحرري، مثلما هو الأمر

لكل من جبهة وجيش التحرير الوطنيين في مواجهتهما للاستعمار الفرنسي في الفترة الممتدة ما بين 1954و 1962[1].

وكان من الأجدر أن تحظى هذه المؤامرات الاستعمارية ضدّ الثورة الجزائرية باهتمام كبير من طرف المختصين عموما، والجزائريين خصوصا، لأنّ ذلك كفيل بفهم تطوّر السياسة الاستعمارية، وفشل الحلول القائمة على القوة والقمع، بل ولفهم الدروس وأخذ العبرة من الماضي لتجنب العثرات مستقبلا. وللتصدي للدعاية التي صاحبت تاريخ الثورة الجزائرية، فما يلاحظ أنّ بعض أحداثها عرفت التعتيم والإخفاء مثل عملية الطائر الأزرق 1956، والعديد من المعارك التي أفقدت الاحتلال صوابه، وتركّز الاهتمام على أحداث أخرى بهالة كبيرة، أخذت أكثر من حجمها، مثل مؤامرة لابلويت، وحادثة ملوزة، ...وفق منهج الانتقاء الذي يخدم المصالح الضيقة على حساب مصلحة البلاد. وغدا تاريخنا، في حقيقة الأمر، يخضع إلى قيود مزدوجة، فقد تسلمنا فترة ما قبل الإسلام منه، في الصيغة التي ارتضتها له الإمبراطورية الرومانية، والتي كادت لم تحتفظ لنا من بعض عظماء تلك الحقبة أمثال صيفاكس، والقديس دونا، وتاكفاريناس، إلا بأسمائهم نظرا للمعاناة التي لقيتها منهم، وبقي تاريخنا الحديث رهين الطرح الفرنسي[2].

سأتطرق هذا المبحث إلى مؤامرة لابويت[3] ((la bleuîte)) ((complot des purges)) التي حبكت خيوطها بإحكام لجعل الثورة تمارس ((القتل الذاتي)) (Auto-assassiner).

تشير الكتابات إلى أنّ مؤامرة لابلويت التي أطلقت المخابرات الفرنسية عليها اسم (opération kj-27)، جاءت كرد فعل على فشلها في عملية الطائر الأزرق في منطقة القبائل أثناء قيادة كريم بلقاسم، وهو ما أثبت أنّ المنطقة كانت مستهدفة لخصوصيتها الثقافية

---

[1]–رابح لونيسي، "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري"، **مجلة انسانيات**، مجلة جزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 25-26، 2004، ص28.

[2]–صالح بن القبي، **المرجع السابق**، ص13.

[3]–اتخذت عدة تسميات، مثل "المؤامرة الزرقاء" أو "الزرق".ويعتقد بأنّ تسميتها بهذه التسمية يعود إلى أنّ كل من يقبض عليه يعذّب ويروّض ويلبس بدلة زرقاء.ينظر حول ذلك، الطيب آيت حمودة، مؤامرة لابلويت، الحوار المتمدن، عدد3812، 2012/8/7، 19:43، وكذلك، حمّو عميروش، **المرجع السابق**، ص8.

واللغوية، ولثقلها الثوري، خصوصا بعد تقلد العقيد عميروش قيادتها سنة 1957، الذي قيل عنه أنه يتصف بالصرامة الثورية.

تقوم مؤامرة لابلويت التي دبّرها ((إيف قودار)) (Yves Godard)، ونفذها النقيب ((بول ألان ليجي))(Paul alain léger)[1] ، على أسلوب عماده:

– رسائل ترسل وتعود إلى مرسلها، وسقوطها بيد الثوار يولد شكوكا بوجود مندسين وعملاء.

– نشر الاتهامات الكاذبة بين الثوار بواسطة وثائق مزورة مختومة وموقعة بأختام الثورة.

– نشر الدعاية والأخبار الكاذبة بين الجزائريين، هدفها إيصال وشايات كاذبة لقادة الثورة[2].

وبواسطة هذه الخطة البسيكولوجية المحكمة والخطيرة، كانت الولاية الثالثة مهدا وهدفا لها بداية من شهر أفريل، حيث أوهموا القائد عميروش بأنّ الطلبة القادمين من العاصمة اثر إضراب 19 ماي 1956 هم على اتصال وثيق بالجيش والإدارة الفرنسيتين، واقتنع قائد الولاية الثالثة (عميروش) بأنه محاط بالخونة وارتفعت وتيرة الاستنفار في جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وشكلت لجنة يترأسها أحسن محيوز، وبدأ استنطاق المشبوهين، وإصدار عقوبة الإعدام في حق المشكوك فيهم، إذ مسّت ما بين 1800[3] إلى 3000 [4] معدم، ثم انتشر هاجس الجواسيس في الولايات المجاورة، ولم تسلم منه نسبيا إلا الولاية الثانية التاريخية، التي استطاعت أن تتجاوز العديد من المشاكل بفضل بعد نظر قائدها علي كافي، وسعة أفقه، والتأثير الذي يتحلى به بن طوبال[5].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، هو إلى أي مدى مسّت مؤامرة لابلويت الولاية الثانية ؟.

---

[1]–قائد محنك برتبة نقيب، ذو تجربة في العمل الإستخباراتي، خاضه في مستعمرات أخرى كالفيتنام.

[2]–الطيب آيت حمودة، **المرجع السابق**.

[3]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص123، 124.

[4]–محمد حربي، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص، 196.

[5] – Charles –Robert Ageron, ((complot et purges dans l'armée de libération Algérienne (1958-1961)), in vingtième siècle, Revue d'histoire n°59, juillet-septembre 1998, p16.

حسب شهادة الدكتور محمد التومي فإن المكيدة الزرقاء كادت أن تخترق الولاية الثانية أيضا بواسطته شخصيا، وعبر النقيب العربي برجم (المدعو الميلي)، قائد المنطقة الثانية[1]. وبدأت محاولة الاختراق في الولاية الثانية، تزامنا مع اجتماع سنوي لإطاراتها بالمنطقة الثانية، بناحية بني عائشة[2]، على الحدود مع المنطقة الأولى غربا، فقبل الاجتماع بأيام قلائل، حيث تكثر الحركة استعدادا لاستقبال الإطارات وتأمين المكان كما جرت عليه العادة، قامت هيليكوبتر بإلقاء شخص على الأرض بضواحي الميلية، فتوجه أفراد من الشعب، وبعض جنود جيش التحرير لمعاينته، وعندما وصلوا قاموا بتفتيشه فوجدوا رسالة موضوعة بإحكام في لباسه، موجهة إلى أحد قادة النواحي بقسنطينة[3] هو البشير بورغود[4]، وأهم ما تضمنته تلك الرسالة، وباللغة الفرنسية:((...أحسنت واصل الاتصال...))[5] ، فقام جنود تلك الناحية باعتقال ذلك الشاب، الشاب، وأخذوا منه الرسالة، التي أدخلت في نفوسهم الريبة والشك، ليسلموها مباشرة إلى قائد المنطقة العربي برجم، فكان ردّه عنيفا، حيث أمر باستدعاء الشخص المستهدف في الرسالة وقام بتعنيفه بإلقائه على الأرض وتقييده والشروع في التحقيق معه[6]، وهو ردّ فعل طبيعي من رجل يتصف بالحذر الشديد، ولا يثق بسهولة في الآخرين، وقد قال ذات يوم عن نفسه : ((...أرتاح أكثر إلى الثعالب، فأنا أحذر النّاس...))[7].

---

[1]–محمد عباس، ((كيف فشلت المخابرات الفرنسية في تضليل (صوت العرب)))، **جريدة الفجر**، عدد14 أوت 2012، يظهر في إحدى الهياكل التنظيمية للولاية الثانية في مذكرات علي كافي، **المصدر السابق**، ص212، 213، أنّ المعني بشير بورغود كان يشغل رئيس القسم الأول من الناحية الثالثة من المنطقة الثانية، وقد تمت ترقيته على ما يبدو إلى قائد ناحية أين تزامن ذلك مع المؤامرة.

[2]– ينتمي دوار بني عائشة إلى بلدية بوراوي بلهادف، التابعة لولاية جيجل حاليا.

[3]–Un témoignage de Lamine Khène, officier de l'A.L.N, à la wilaya 2, El Watan, 2 juin 2005, p12

[4]–محمد عباس، **المرجع السابق**.

[5] –Un témoignage de Lamine Khéne, **op.cit** , p12.

[6]–محمد عباس، **المرجع السابق**.

[7]– محمد حربي، **المصدر السابق**، ص296.

انتشر خبر «الخيانة»، وأصبح الجميع ينظر بنظرات شكّ وريب للآخر، وتزامن ذلك مع افتتاح أشغال الاجتماع المشار إليه آنفا، والذي عالج شبهة التواطؤ وقابلها برفض عام تقريبا[1]، حيث كان ردّ فعل قائد الولاية صالح بوبنيدر المدعو (صوت العرب) ، الذي كان يشرف على الاجتماع، أن قام بمعك (رفس) الرسالة بيده، دون تكليف نفسه عناء النظر فيها وقراءتها، ورماها في النار أمام الحاضرين في الاجتماع، الذي كان على ما يبدو قي شتاء 1959، وأمر بالإفراج عن المشتبه فيه حالا، وتعيينه في الحين على رأس ناحية بالمنطقة الخامسة (قسنطينة)، وخاطب العربي برجم قائلا له: «...لقد سخر منك العدو، فإذا كان هذا الرجل خائنا فإننا في هذه الحال كلّنا خونة...»[2]. ولم يكتف بذلك بل قام بتوبيخه أمام الجميع لسرعة تأثره بمكائد العدو. وكشف التحقيق فيما بعد أنّ حامل الرسالة هو شاب متعلّم من منطقة برج منايل، تمّ اعتقاله من طرف أجهزة الأمن الفرنسية في مزرعة صباتي بالناحية، وقامت المخابرات بترويضه، قبل نقله، ثمّ إنزاله بالقرب من المكان الذي أشرنا إليه سابقا.

واعتبرته لجنة التحقيق التي تكونت على مستوى الولاية الثانية، بأنه ضحية، وقد عبّر ذلك الشاب عن ندمه، وأبدى قبوله بإنجاز أية مهمة خطيرة يكلف بها كتكفير عن خطيئته، لأنه كان قد تعرض لعملية غسل مخ، وقبل طلبه، بعد أن حظي بضمان الدكتور محمد التومي، بسبب معرفته المسبقة لعائلته،(وهو السبب الذي جعل محمد التومي يقول بأنّ المؤامرة الزرقاء كادت تخترق الولاية الثانية بواسطته)، وبالفعل أنهى ذلك الشاب مشواره مجاهدا، شارك خلالها في العديد من الكمائن والاشتباكات[3].

هذه الرواية تكاد تتفق حولها أغلب الكتابات والشهادات، وقد كانت محل نقاش في لقاء (كنت من بين الحاضرين فيه كطالب) مع السيد عبد الحميد مهري، ومجموعة كبيرة من مجاهدي الولاية الثانية[4]، وبالتالي قد تعتبر الحادثة البارزة التي لها صدى كبير على مستوى الشمال القسنطيني بصفة خاصة، وعلى مستوى الثورة عموما. وإذا ما أجرينا مقارنة بسيطة بينها وبين

---

[1]–محمد عباس، **المرجع السابق**.

[2] - Un témoignage de Lamine Khéne, **op.cit** , p12

[3]–محمد عباس، **المرجع السابق**.

[4]–**لقاء مع السيد عبد الحميد مهري**، ومجموعة من مجاهدي الولاية الثانية، بمناسبة يوم الطالب، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 19 ماي 2010.

بالحادثة التي ذكرها السيد علي كافي في مذكراته، يتبين أنّ الولاية الثانية لم تعرف عملية اختراق واحدة من طرف قوات الاحتلال. إذ يذكر علي كافي أنّ الولاية الأولى (أوراس– اللمماشة)، أرسلت في خضم المؤامرة إلى الولاية الثانية بثلاثة متهمين بدعوى من العناصر المندسّة، ألقت عليهم، على ما يبدو، سلطات الاحتلال واستدرجتهم وروضتهم، ونقلتهم إلى جهة ما من الولاية الأولى، لتنفّذ بواسطتهم عملية التجسس والاختراق، وهم عبد السلام برجان، شنوفي، وبكوش، وتمّ إيصالهم إلى أولاد عسكر بجيجل مقر الولاية الثانية، وصادف ذلك أن كان صالح بوبنيدر في جولة تفقدية واستطلاعية في تلك الجهة باعتباره قائد الولاية، وعندما قابلهم تعرّف عليهم، فعبد السلام برجان من طليعة أول نوفمبر، وأحد المثقفين الثوريين، أمّا شنوفي فهو مناضل قديم، بينما بكوش فقد كان مسؤولا في حزب الشعب قبل الثورة في ناحية عنابة، فما كان من بوبنيدر إلاّ اتخاذ قرار، وصفه علي كافي بالقرار الثوري النزيه، يقضي بتعيين برجان نائبا لمسؤول ناحية في الولاية الثانية، وبكوش نائبا لمسؤول ناحية عنابة، بينما شنوفي في ناحية الميلية[1]، ويكون بذلك قد اتخذ موقفا قال عنه السيد محمد جغابة بأنه: ((...النظرة النزيهة بتداول الأشياء على المستوى العادي...))[2] ، كما أثنى السيد لمين خان على موقف قيادة الولاية قائلا: ((...أنا شخصيا أصنف موقفه من المؤامرة رصيدا إضافيا لمواقف الرجل الذي أعتبره أحد أذكى القادة الذين عرفتهم...))[3]. ويظهر من خلال تتبعنا لسير الحادثتين أنّ إستراتيجية المخابرات الفرنسية في قضية لابلوبت، تقوم على خطة أساسها اعتقال أو خطف مناضل من ولاية تاريخية معينة، وترويضه بغسل مخّه، ثمّ نقله إلى ولاية أخرى، ودسّه باعتباره عميلا للاحتلال، وأنه على اتصال بأحد المسؤولين فيها، وعادة ما يختار هذا المسؤول المستهدف من أولئك الذين يتميزون بالصرامة الثورية، والماضي النضالي.

لا شكّ في أنّ الحادثتين المذكورتين ليستا الوحيدتين، في إطار مؤامرة لابلويت، اللتين وقعتا في الولاية الثانية، بل هناك حوادث أخرى لم يذكرها التاريخ، وبقيت طي الكتمان، ولأن بعض

1–علي كافي، **المصدر السابق، ص**، ص124، 125.

2–أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص478.

3 – Un témoignage de Lamine Khéne, **op.cit** , p12.

الفاعلين التاريخيين حجبوا عنّا الحقيقة لاعتبارات ذاتية، ويقدر بالنسبة لنا، وبكل أسف شديد، باعتباري باحث في التاريخ، أنّ رحيل كل جزائري من الجيل القديم خسارة لا تعوض لأنه يأخذ معه قطعة نفيسة من ذاكرتنا الجماعية التي تكبدت خسارة كبيرة بفقدان أعداد هائلة من قادة جبهة وجيش التحرير الوطني، ومجاهدين ومناضلين، وحتى أشخاص بسطاء، دون أن يكتبوا مذكراتهم أو تسجل شهاداتهم، وهي الشهادات نفسها التي كانت ستسمح بإنجاز عمل تاريخي دقيق وشامل في حال استغلالها. ومن جراء هذا الإخلال بواجب التدوين ضاعت على الأجيال الصاعدة وكل المعنيين بالقضايا التاريخية فرصة فذّة[1] .

إنّ عدد الثلاثمائة شهيد الذين أعدموا في الولاية الثانية، يدلّ على أن اختراق المخابرات الفرنسية لها قد نجح في بعض المناطق والظروف، ولم ينجح في البعض الآخر. وقد تكون الولاية الثانية قد ساعدتها عدة عوامل سمحت لها بأن تنجو من التأثير الكبير لمؤامرة لابلويت، نذكر منها:

-أسبقية الولاية الثالثة التاريخية في استهدافها من قبل المخابرات الفرنسية، وبالتالي التأثر من مؤامرة لابلويت، على مرأى ومسمع قادة الولايات الأخرى، الذين لا شك في أن عمليات التحقيق وما تلاها من عقوبات تسربت إليهم، ومنهم قيادة الولاية الثانية المجاورة لها، الذي قد ينطبق عليها المثل القائل :((سعيد من يتعظ بغيره)).

- أن القائد عميروش قد راسل قادة الولايات التاريخية وأعلمهم بالمؤامرة، وهو ما وفّر بعض الوقت والجهد، وسمح بالاستعداد وأخذ الحيطة والحذر في الولايات الأخرى، منهم الولاية الثانية.

-من حسن حظّ بوبنيدر، أنّ المؤامرة وقعت في حدود المنطقة الأولى التي يشرف عليها العربي برجم، الذي قلّ ما قيل عنه أنه في خلاف شبه دائم مع محيطه الثوري، بسبب مزاجه المتقلّب، وعدم ثقته في غيره، وتضافر هذا الشعور مع القناعة بأنه ضحية إقليمية يرأسها صالح بوبنيدر، ففي مجلس الولاية كان ثلاثة أعضاء من بين خمسة ينحدرون من منطقة وادي الزناتي، وبالتالي استغل بوبنيدر الفرصة لتحقيق على ما يبدو هدفين في آن واحد، الهدف الأول هو وأد المؤامرة في مهدها عندما أنكر صفة الخيانة والتآمر على المتهم بشير بورغود، وبعث الثقة في نفوس

---

[1]-صالح بن القبي، **المرجع السابق**، ص ص42- 45.

المجاهدين من جديد، والهدف الثاني هو تسجيل موقف مشرّف يضاف إلى رصيده ولوعلى حساب العربي برجم، سيء الحظ، الذي أبانت الحادثة عن خلاف بينهما غير معلن، بل سيظهر جلياً خلال أزمة صيف 1962.

-أنّ المتتبع لمسيرة الثورة التحريرية بالولاية الثانية، والمحطات البارزة التي عرفتها يدرك مدى اهتمام القادة والمسؤولين فيها بالعملية التنظيمية التي من شأنها دفع عجلة الثورة، وتدعيمها، والحفاظ على التنسيق بين أجهزتها، ووضع حدّ لبعض التجاوزات أو الخروق، قد تكون منفذا سهلا للاحتلال وعملائه داخل الثورة، وفي هذا السياق يذكر علي كافي بأنّ قيادة الولاية الثانية:((...قد أرسلت إلى الحكومة تخطرها بالمؤامرة، وجسامة انعكاساتها، وضرورة إرسال لجنة تحقيق، وأوضحت لها بأنها على استعداد لاستقبال العناصر الخائنة، وإيصالها إليها، لكن قيادة الولاية لم تتلق أي ردّ...))[1].

حتّى وإن استطاعت الولايات التاريخية تجاوز المؤامرة كل حسب ظروفها وإمكانياتها، ومهما كانت نتائجها، فإنّ تداعياتها تباينت من ولاية لأخرى، فاستشهاد عميروش سنة 1959، لا يستبعد في أنّ لطريقة علاجه للمؤامرة دور كبير في ذلك.

كما أنّ للخلاف الذي برز داخل مجلس الولاية الثانية في مؤتمر طرابلس سنة 1962، ثم في صيف نفس السنة، بين صالح بوبنيدر والعربي برجم، ورابح بلوصيف، يعود إلى حادثة مؤامرة لابلويت، عندما خذل ووبّخ بوبنيدر برجم أمام مجاهدين وإطارات من الولاية الثانية، حيث انتقم برجم من بوبنيدر بانحيازه إلى هيئة الأركان العامة، في الوقت الذي كان بوبنيدر مسؤوله الأول والمباشر سائرا في فلك الحكومة المؤقتة، ويذكر التاريخ أن بوبنيدر خلال الأزمة أصدر أمرا بإلقاء القبض على بلوصيف و برجم، وهو ما تمّ فعلا مع الأول، بينما استطاع الثاني الإفلات من القبض لأن الجنود تجنبوا فعل ذلك، درأ للفتنة ورأب الصدع[2].

وتتطور الأزمة وتنقلب موازين القوى لصالح جماعة تلمسان(وجدة)، التي يؤيدها برجم، الذي تحرك ليلة 24 و25 جويلية 1962، من عين مليلة، واحتل دار العمالة بقسنطينة، ثم حاصر

[1]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص 159.

[2]-Abdelhamid Brahimi, aux origines de la tragédie algérienne (1958-2000), témoignage sur hizb françа, hoggar & the centre of maghreb studies, 2000, p98.

المدينة واعتقل بن طوبال برفقة عائلته، واعتقل صالح بوبنيدر،وأغلبية الموظفين المشكوك فيهم وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول حقيقة الاستقرار الذي وصفت به الولاية الثانية؟؟.

المبحث الخامس:علاقة الولاية الثانية ببعض الولايات التاريخية الأخرى وبمؤسسات الثورة:

1-علاقة الولاية الثانية بالولايات الأخرى:

أ- صعوبة التنسيق في بداية الثورة:

نظرا لقصر المدة التي قضاها القائد ديدوش مراد على رأس المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) والممتدة من نوفمبر 1954 إلى 18 جانفي 1955 والتي لم تتجاوز الثلاثة أشهر، فإنها لا توجد مبادرة فعلية على أرض الواقع تدلّ على أنّ هناك تنسيقا جرى في فترة قيادته بين

المنطقة الثانية وباقي المناطق الأخرى خصوصا تلك التي لها حدود معها. كما أن للحصار المفروض على المناطق الثورية منذ نوفمبر 1954 وعمليات التمشيط والمتابعة والملاحقة لعناصر جيش التحرير حال دون التقاء القادة الخمسة في اجتماع تقييمي لاندلاع الثورة الذي كان مقررا في مطلع جانفي 1955 وأنّ التطورات التي عرفتها الثورة على مستوى المنطقة الأولى (الأوراس) حين اعتقل قائدها مصطفى بن بولعيد على الحدود ما بين تونس وليبيا عندما كان في مهمة لجلب السلاح في 11 فيفري 1955 واعتقال رابح بيطاط في مارس 1955 قائد المنطقة الرابعة، وعدم تمكّن محمد بوضياف المنسق العام للثورة من دخول أرض الوطن.

ب–علاقة الولاية الثانية بالولاية الأولى (الأوراس):

تعود البدايات الأولى لظهور اتصال بين منطقة الشمال القسنطيني والأوراس إلى زمن المنظمة الخاصة عند فرار المناضل زيغود يوسف ومعه بن عودة من سجن عنابة المدني ولجوئهم إلى الأوراس الحصين حيث استقبلهم هناك المناضل في المنظمة الخاصة مصطفى بن بولعيد بناحية آريس وآواهم ما يناهز السنة تقريبا. متنقلين بين دواوير المنطقة ومشاتيها، تمكّن خلالها زيغود من إقامة شبكة علاقات متينة مع بعض المناضلين وأهل المنطقة.

ومنذ 1955 وهي السنة التي تقلّد فيها زيغود يوسف قيادة المنطقة الثانية خلفا للشهيد ديدوش مراد، سيتم ربط الاتصال من جديد وبعثه من خلال الرسالة المشهورة التي بعث بها قائد المنطقة الأولى (الأوراس) شيحاني بشير لزيغود يوسف[1] يطلب فيها منه القيام بعمل عسكري في الشمال القسنطيني لتخفيف الضغط والحصار على الأوراس. وهي الرسالة التي تكون أحد الأسباب المباشرة لتنظيم هجومات 20 أوت 1955 على مستوى الشمال القسنطيني. وفي إطار الاتصال والتنسيق دائما أرسل زيغود سعيا منه لتوسيع الهجومات برسالتين واحدة إلى المنطقة الأولى (الأوراس) وأخرى إلى المنطقة الثالثة (القبائل) يدعوهما للقيام بتنسيق العمل وشنّ هجمات مماثلة ومتزامنة لتشتيت قوات الاحتلال.

وفي شهادة لوردي قتّال أدلى بها للباحث محمد عباس حول أسباب مقتل بشير شيحاني بعد معركة الجرف مباشرة أنها تعود إلى أسباب عديدة منها استجابة شيحاني لطلب زيغود قائد المنطقة الثانية ارسال الأسلحة الحربية لقلتها بالمنطقة. وتبعا لذلك جهّز شيحاني فصيلة من

[1]–بن طوبال يستعيد ذكرياته، **المرجع السابق**، ص40.

المجاهدين بالأسلحة الحربية بما في ذلك رشاش 24، وأرسل معهم برسالة إلى زيغود مفادها: ((أن الأسلحة التي كنا ننتظرها من الشرق لم تأت بعد، وما أرسل له قد تمّ غنمه بدم الشهداء، أما أفراد الفصيلة فمن رغب منهم في البقاء معكم فاحتفظ به ولا تجرده من سلاحه، وأمّا من فضّل العودة فزوده ببندقية مدنية يعود بها)). غير أنّ رفاق زيغود لم يعملوا بالوصية الأخيرة فأخذوا من الفصيلة أسلحتها الحربية ولم يعطوها أكثر من ثلاث بنادق صيد، وصادف أن وقعت الفصيلة في كمين وادي غرغر فاستشهدوا عن آخرهم. وقد أُتُّهم شيحاني من طرف نائبه العسكري عباس لغرور بالجهوية ورغبته في اضعاف المنطقة الأولى رغم أنّ الخروب مسقط رأس المتهم (شيحاني) كانت حلقة وصل هامة لهذه المنطقة بقسنطينة وشمالها[1].

كما تشير بعض الشهادات الحية حول هجومات 20 أوت 1955 أنّ جنودا من الأوراس شكلوا فرقتين[2]، شوهدوا في نواحي من الشمال القسنطيني حاملين أسلحة لدعم العمل الثوري فيها.

ومن جانب آخر فقد كان تراب الولاية الثانية منذ مؤتمر الصومام 1956 معبرا آمنا ومهما لقوافل السلاح القادمة من الولاية الأولى والمتوجهة نحو تونس، أو لتلك القادمة من تونس والمتوجهة نحو الولاية الأولى. والتي سوف يتضاءل عددها وعدتها بعد إقامة خطي شال وموريس على الحدود الشرقية للبلاد.

وإثر مؤتمر الصومام كُلِّف كل من زيغود يوسف وابراهيم مزهودي بالتوجه إلى ولاية الأوراس لإيجاد حلّ لمشكلة شغور القيادة ومعالجة الصراع الدائر هناك حول القيادة. وقد همّ زيغود واستعدّ لذلك إلاّ أنّ القدر كان السباق واستشهد في 23 سبتمبر 1956 بسيدي مزغيش[3].

وتبعا لطلب من المنطقة الخامسة التابعة للولاية الأولى تضمن مراجعة الحدود المجالية (الجغرافية) مع المنطقة الرابعة التابعة للولاية الثانية، فجاء ردّ قيادة الولاية الثانية بأنّ الحدود تمّ ضبطها في مؤتمر الصومام 1956، ويستحيل مراجعتها، وأضاف بأنه يمنع منعا باتا التدخل في الشؤون

---

[1]-محمد عباس، فرسان الحرية، **المرجع السابق**، ص ص، 192، 193.

[2]-الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق...**المصدر السابق**، ص112.

[3]-يراجع المبحث الخاص باستشهاد زيغود يوسف في الفصل الثالث.

الخاصة للولاية الثانية[1]. وفي مجال التعاون الصحي سار الاتصال من طرف الولاية الثانية في نفس الاتجاه، لكنه لم يتجسد على أرض الواقع بسبب أنّ طبيب الولاية الأولى "عثامنة محمود" كان غائبا لمدة طويلة جدا[2].

ج-علاقة الولاية الثانية بالولاية الثالثة:

كانت كل من الولايتين الثانية والثالثة تشتركان في حدود واحدة، وبالتحديد في غرب الولاية الثانية وشرق الولاية الثالثة عند مدينة سطيف التي فصل مؤتمر الصومام بتبعيتها للولاية الثالثة (القبائل) مع إلزامها بأن تقدم المساعدة للولايتين الثانية والأولى. ونظرا لهذه الظروف كان كلما وقع اشتباك خطير يلجأ جنود الولاية الثالثة إلى تراب الولاية الثانية، ومن ثمّة كان الاحتكاك دائما ومستمرا. وفي وثائق مسترجعة مشار إليها في عنوان لجنة التنسيق والتنفيذ مؤرخة يوم 7 نوفمبر 1956 موجهة من قيادة الولاية الثانية (في فترة عبد الله بن طوبال) إلى قائد الولاية الثالثة تحثها فيها على التزام واحترام الحدود بين الولايتين والتي رسمها مؤتمر الصومام.

ويذكر محمد التومي أنه وبعد موافقة قيادة الولاية الثانية ربط الاتصال مع قائد الولاية الثالثة عميروش بغرض التنسيق والتعاون في الميدان الصحي، إلاّ أنّ التطور ا المتسارع للأحداث فيما بعد حال دون تجسيد هذا المشروع الذي بقي جبرا على ورق[3].

إثر مؤامرة لابلويت أرسل القائد ديدوش برسالة توضيحية إلى علي كافي بصفته قائدا للولاية الثانية مؤرخة في 3 أوت 1958 يحذر فيها من مؤامرة اختراق الثورة التي كانت الولاية الثالثة ضحية لها.

بعدها بحوالي أربعة أشهر القائد عميروش يوجه دعوة لعلي كافي قائد الولاية الثانية لحضور اجتماع قادة الولايات التاريخية الستّة على تراب ولايته بنواحي الميلية، وذلك ما بين 6 و12 ديسمبر 1958، والذي ضمّ قادة الولاية الثالثة والرابعة والأولى في حين غابت عنه الولايتين الخامسة والثانية، وعن غياب هذه الأخيرة يقول علي كافي في مذكراته أنّ القائد عميروش كان يبحث عن التزكية العامة من كافة الولايات، (ويدعمه في ذلك كريم بلقاسم)، للخطأ الذي

---

[1]- Dossier E, fiche du 6.7.1959, source protegée, 1H 1568/D1.

[2]-Mohamed Toumi, **op. cit**, p135.

[3]-**Ibid,** p135.

ارتكبه في ولايته ضد الطلبة الملتحقين بالثورة بعد الإضراب التاريخي في ماي 1956. وقد كتب عميروش رسالة لعلي كافي الغائب عن الاجتماع يلومه فيها ويعبر له عن أسفه لعدم حضوره، في الوقت الذي أرسل كافي لمين خان لعميروش يعتذر له عن عدم مشاركته في اجتماع تحوم حوله الشكوك[1].

كما أثيرت قضية لعموري وعبان رمضان خلال الاجتماع الذي جمع علي كافي بعميروش وبحضور الأمين خان مسؤول الصحة بالولاية الثانية يوم 27 نوفمبر 1958، وفي محضر الاجتماع الذي يلقي الضوء على ردود الفعل بالداخل على قضية عبان رمضان، ورد اتفاقا بين كافي وعميروش حول مسائل عديدة منها: أنّ الاتصالات فيما بين الولايات تكون إجبارية كل شهرين، وأن يعقد اجتماع بين الولايات كل أربعة أشهر ويوجه الدعوة إلى الولايتين الثانية والخامسة، وإقرار المساعدات والتبادلات الاقتصادية، وتبادل الوثائق التي لها علاقة بالتنظيم[2].

ومن جانب آخر فقد كانت الولاية الثانية معبرا هاما وآمنا لقوافل السلاح من وإلى الولاية الثالثة، فبنواحي مشاط بغابة بني عباس 7 كلم عن الميلية يوجد مكتب(إدارة)مكلف بالتحقق من جميع المنتدبين القادمين من الشرق والمتوجهين للدخول إلى منطقة القبائل، وقد كان بمثابة نقطة عبور إجبارية[3]، فرقة عبد الوهاب التي كانت بدوار بني صبيحي بنواحي قسنطينة (38 كلم) هي الآن متواجدة بدوار الولجة (24 كلم عن القل) وسيكون المسمة عبد الوهاب مصحوبا بفرقتين من القبائل ومن الشاوية، ففرقة الشاوية قدمت من باتنة وفرقة القبائل قدمت من بجاية[4].وهي التي، أي الولاية الثانية، حددت الممر والمسلك الذي سيعبر منه القائد عميروش للخروج إلى تونس سنة 1959 قبل أن يغيره في آخر لحظة، وكان قد أخبر قيادة الولاية الثانية بواسطة مرسول عنه[5]. وعموما لم تكن علاقات الولاية الثانية بجارتيها (الأوراس

---

[1]–ينظر نص المراسلات بين قائدي الولايتين العقيدين كافي وعميروش، علي كافي، **المصدر السابق**، ص427.

[2]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص-177، 181.

[3]–Source informateur, décembre 57, bureau contrôle région d'Elmilia, , organisation et activités rebelles dans le constantinois, l'oranie et le sahara (1956-1959). GR 1H1568.

4– Gie de Collo du 8.9.1959), source, informateur, GR 1H1568/D1.

[5]–علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص، 309، 312

والقبائل) تسير وفق وتيرة مستقرة، وإنما كانت تتميز في الغالب بالتوتر والحذر نتيجة لتباين المواقف بين القادة في الكثير من القضايا التي واجهت الثورة في الخارج بشكل عام وفي المناطق الحدودية الشرقية بصفة خاصة[1].

د-علاقة الولاية الثانية بالولاية الرابعة:

في شهر نوفمبر 1955 استقبلت المنطقة الثانية أول مبعوث حلّ بها قادم من المنطقة الرابعة وهو الطالب رشيد عمارة مرسلا من طرف عبان رمضان حيث حضر المبعوث عدة اجتماعات في المنطقة الثانية وعاين الواقع عن قرب، وفي خضم ذلك اقترح عليه زيغود ضرورة عقد مؤتمر وطني جامع لتقييم مسيرة الثورة وتشكيل قيادة موحدة بوضع هيكل تنظيمي للتنسيق بين القيادات المختلفة، واقترح زيغود أن تكون المنطقة الثانية حاضنة لهذا المؤتمر لأنها على أتم الاستعداد لذلك، وزوّد عمارة رشيد بتقرير مفصل عن الأوضاع في المنطقة.

ويتحدث الجاهد علي كافي في مذكراته عن زيارة سعد دحلب الذي وصل إلى قسنطينة وكان في استقباله مسعود بوجريو الذي أوصله بدوره إلى الناحية التي كان يشرف عليها صالح بوبنيدر وتوجها معا إلى بني أحمد بالقرب من حمام المسخوطين أين كان يتواجد زيغود يوسف برفقة بن طوبال وأعضاء مجلس المنطقة الثانية.

وقد قدّم سعد دحلب تقريره المفصل عن الوضعية في المنطقة الثانية بعد عودته منها، حيث شرح فيه الوضع العام فيها والمتسم بالمعنويات المرتفعة والثقة العالية لجنود الشمال القسنطيني والذي على أساسه استجابت قيادة الثورة بالعاصمة لاقتراح زيغود في عقد مؤتمر وطني جامع بالشمال القسنطيني. إلاّ أنّ الأمور تبدلت فيما بعد وعقد المؤتمر بالمنطقة الثالثة.

يتجدد الاتصال بين الولاية الثانية والرابعة في فترة قيادة علي كافي والعقيد امحمد بوقرة عندما حلّ هذا الأخير بالولاية الثانية بنواحي الميلية في إطار اجتماع العقداء الأربعة والذي غاب عنه علي كافي للأسباب المذكورة آنفا.

2-علاقة الولاية الثانية بمؤسسات الثورة الجزائرية:

أ-علاقتها بلجنة التنسيق والتنفيذ:

[1] -عبد النور خيثر، **المرجع السابق**، ص266.

منذ شهر أكتوبر 1956 ستعمل قيادة الولاية الثانية التي كان يرأسها العقيد لخضر بن طوبال على تطبيق قرارات مؤتمر الصومام 1956 وترسيم النظام الإداري والسياسي، وعلى اثر ذلك ظهر التنسيق بين الولاية الثانية ولجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن انعقاد مؤتمر الصومام ، وهو ما كشفت عنه تلك الوثائق المسترجعة من طرف قوات الاحتلال أثناء عملية التمشيط بزريبة الخياطين بنواحي القل في 31 جانفي 1957، وهي عبارة عن وثائق مكتب القيادة والتي كشفت عن اتصالات كانت قائمة بين قيادة الولاية الثانية ولجنة التنسيق والتنفيذ منذ 19 سبتمبر 1956 تتعلق بقضايا عديدة منها تأكيد استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد والخلاف الحاصل بين عمر بن بولعيد وعجل لعجول حول القيادة بالأوراس. وقضية أخرى تدور حول محاولة بن بلة من الخارج (حسب الوثائق)بسط السيطرة على الثورة.

وفي مراسلة أخرى بتاريخ 26 سبتمبر 1956 من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ إلى قائد الولاية الثانية (بن طوبال) تطلب منه إيجاد حل للصراع القائم في الأوراس وموافاتها بالنتائج المحققة على أرض الواقع في هذه المسألة.

وقد استعرضت قيادة الولاية الثانية في وثيقة مؤرخة في 5 أكتوبر 1956 للجنة التنسيق والتنفيذ قائمة الضحايا والخسائر المادية والبشرية التي لحقت الولاية جراء القمع المسلط عليهم[1]. والمراسلات بين لجنة التنسيق والتنفيذ عديدة في هذا المجال تناولت قضايا عديدة منها مشكلة التسليح، ووصول مبعوثين من الولاية الثالثة لوضع جهاز الراديو وتشغيله.

وتوجهت هذه الاتصالات بتعيين القائد لخضر بن طوبال عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وخروجه إلى تونس رفقة بن خدة وكريم بلقاسم. ولقد حضر كل من علي كافي وبن بعطوش علاوة (عبد العالي) كممثلين للولاية الثانية في اجتماع تمت الدعوة إليه من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس في ديسمبر 1957 إلى جانب حضور قادة الولايات الداخلية[2].

ب-علاقتها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

بدأت الاتصالات بين قادة الولاية الثانية والحكومة المؤقتة منذ أول أكتوبر 1958 عندما أبلغت هذه الأخيرة الولاية الثانية بتأسيس لجنة العمليات العسكرية بالشرق المتمركزة بغار الدماء

---

[1]-ناصر الدين مصمودي، **المرجع السابق**، ص280.

[2]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص، 263، 265.

من الحدود التونسية-الجزائرية برئاسة محمدي السعيد ويساعده بوقلاز وبن عودة ومحمد لعموري وعواشرية، ولجنة الغرب بالناظور على الحدود المغربية -الجزائرية وعلى رأسها هواري بومدين وسليمان دهيليس وقايد أحمد. وردّا على ذلك وافقت قيادة الولاية الثانية بتاريخ 19 أكتوبر على ذلك التعيين مع تسجيل تحفظ يتعلق بنشاط هذه اللجنة الذي كانت ترى بأن يكون داخل تراب الوطن.

أما عن موقف قيادة الولاية الثانية من تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 فيذكر علي كافي بأن قيادة الولاية الثانية قبلته عن مضض حتى لا يكون هناك شرخا في الثورة بين الداخل والخارج، خصوصا ما تتعلق بتعيين رئيسها فرحات عباس الذي كان لقادة الولاية الثانية رد فعل سلبي منه.

أثناء تلقي قيادة الولاية الثانية لرسالة نداء سلم الشجعان تصرفت من مبدأ يقوم على احترام مؤسسات الثورة، وكان الرد أنّ المفاوضات من اختصاص الحكومة المؤقتة، فعلى الرغم من وجود خلافات بين قيادة الولاية الثانية والحكومة المؤقتة في بعض المسائل إلاّ أنّ عدم إعطاء فرصة للاحتلال في تمزيق وحدة الثورة هو المبدأ السائد لدى قيادة الولاية الثانية حسب القائد علي كافي[1].

وقد كانت مراسلات عديدة بين قيادة الولاية الثانية والحكومة المؤقتة حول قضايا عديدة سياسية وعسكرية. ولمّا تولى العقيد صالح بوبنيدر قيادة الولاية الثانية منذ 1959 خلفا لعلي كافي الذي التحق بتونس كعضو في مكتب إدارة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإنّ الاتصال في عهده كان محدودا نظرا لحالة التأزم الواقعة بين الحكومة وهيئة الأركان.

لم يحضر بوبنيدر للدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة المنعقدة بطرابلس بين 9 و27 أوت 1961، وأيضا أثناء الدورة المنعقدة ما بين 22و27 فيفري 1962، حيث قام بتفويض رئيس الحكومة بن خدّة بن يوسف الذي صوّت لصالح اتفاقيات ايفيان.

وأثناء أزمة صيف 1962 وقفت الولاية الثانية إلى جانب الحكومة المؤقتة ضد هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، وكان هذا القرار قد اتخذ أثناء اجتماع لقيادة الولاية الثانية بقيادة

[1]- **المصدر نفسه**، ص302.

صالح بوبنيدر قبل توجههم إلى طرابلس، والقاضي بضرورة الإبقاء على مؤسسات الثورة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة) إلى ما بعد الاستقلال[1].

المبحث السادس: التنظيم وأزمة صيف1962:

لا نعلم إن كان جلوس قائد الولاية بوبنيدر في قاعة المؤتمر بطرابلس سنة 1962، بين كل من العربي برجم ورابح بلوصيف[2] مقصودا من طرفه لأنه أحسن فيها الخروج عن طاعته كقائد، أم أنّهما هما من قصدا ذلك، ووضعا الرجل بينهما ليكون قريب منهما ويراقبان تحركاته وهمساته عن قرب، خصوصا إذا علمنا أنّ ترتيب جلوس المؤتمرين واختيار الأماكن في القاعة لم يكن عشوائيا، بل كل شيء محسوب بدقة، لأنّ الكل على علم بأنّ هناك صدام خفي بين الأفكار[3]، وأنّ هناك ما يسمى بالسكون الذي يسبق العاصفة، هذه الأخيرة التي اصطلح على تسميتها تاريخيا بأزمة أو فتنة صيف سنة 1962.

والسؤال الذي نطرحه هنا هو: إلى أي مدى صمد التنظيم في الولاية الثانية أمام أزمة 1962؟

لقد كانت الولاية الثانية خلال الأزمة تحت قيادة صالح بوبنيدر في مجلس يضم كل من بودربالة وكحل الراس وبرجم وبلوصيف، حيث عادت قيادتها من مؤتمر طرابلس منقسمة على نفسها، إذ صوّت بوبنيدر رفقة الطاهر بودربالة وعبد المجيد كحل الراس لصالح الحكومة المؤقتة خوفا من وصول بن بلة إلى السلطة، وهي نظرة يتقاسمها كل من أيّد الحكومة المؤقتة[4]، بينما صوّت العضوان الآخران العربي برجم ورابح بلوصيف لصالح بن بلة وبومدين، وفي هذه الحالة

---

[1]– **نفسه**، ص357.

[2] علي هارون، **خيبة الانطلاق، أو فتنة صيف 1962**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2003، ص ص 15-17.

[3] الرئيس بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007، ص198.

[4]– علي هارون، **المصدر السابق**، ص89.

يعتبر موقف الولاية الثانية مؤسس قانونيا، على اعتبار أنّ ثلاثة من مجموع خمسة أعضاء صوّتوا لصالح الحكومة المؤقتة، وبذلك كانت الأغلبية بـ3 مقابل أقلية بـ 2، وبالتالي فما على ''الأقلية'' إلاّ أن تلتزم بنظام المجلس وتحترمه وإلاّ فإنها تعدّ خارجة عن طاعتة، وهو ما تصرّف به كل من(برجم وبلوصيف) اللذان كانا يخفيان اختلافا مع بوبنيدر داخل قيادة الولاية ولم يبدياه له، رغم أنّ التاريخ لم يذكر وأن حدث خلاف على مستوى قيادة الولاية الثانية التي يقول عنها محمد حربي بأنها عرفت على امتداد الحرب كيف تتحاشى التمزقات[1].

فالمتتبع للكيفية التي كشف بها بوبنيدر لمواقفه اتجاه هيئة الأركان كان نابع من تلك الثقة المفرطة في أعضاء مجلس الولاية، وبالرغم من أن ((...العقيد بوبنيدر أصرّ على أن تبقى ولايته محايدة في الأزمة....))[2]، إلاّ أنه وإثر عودة الطرفين من مؤتمر طرابلس شرع كل واحد منهم في شرح موقفه ووجهة نظره للمجاهدين في محاولة منه لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المؤيدين لخطّه. فالعربي برجم توجه إلى ميلة مسقط رأسه، ومنه إلى الميلية وبالتحديد إلى دوار مشاط حيث مقر قيادة القسم الرابع التابعة للناحية الثانية من المنطقة الأولى من الولاية الثانية (2124)، رفقة عبد الحميد براهيمي، الهاشمي هجريس، عبد الرحمان بن جابر، عز الدين بن مبارك، والتقوا هناك بعمار قليل، الذي سار في خطه بعد أن أحضر معه أحمد العبودي المدعو أحمد بلعابد (ويصبح بذلك برجم الناطق الرسمي لقسم من الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)[3]، بينما لم يتفق بلقاسم فنطازي وإبراهيم شيبوط مع العربي برجم بعد لقائه معهما، وتوجها إثر ذلك إلى القل تلبية لاستدعاء صالح بوبنيدر وبودربالة وكحل الراس، كما لا يخفى عن أحد هنا إلى أنّ بوبنيدر قد أصدر أمرا بإلقاء القبض على بلوصيف، وهو ما تمّ فعلا، بينما استطاع برجم الإفلات من القبض، بسبب التراخي المتعمد من طرف الجنود الذين كانوا رافضين لذلك، كما يذكر ذلك عبد الحميد براهيمي الذي كان إلى جانبه في تحرّكات حشد التأييد وضمان الولاء من طرف ضباط الولاية الثانية، الذين يشهد لأغلبهم بأنه كان لهم موقف إيجابي

---

[1]– محمد حربي، **المصدر السابق**، ص301.

[2]–الحاج بوزيان، ''**بداية الصراع على الرمز**''، **الخبر الأسبوعي**، عدد327، 4-10 جوان 2005، ص15.

[3]–علي هارون، **المصدر السابق**، ص123.

في التهدئة ورأب الصدع[1]، وفي إطار ضمان الولاء دائما قامت قيادة الولاية الثانية وبأمر من قائدها بتوزيع منح مالية سخيّة على الإطارات والمجاهدين تمثلت في 100.000 للإطار، و10.000 للمجاهد البسيط حسب ما يذكره عمار قليل ويصفها بأنها إهانة للمجاهدين وحيلة انتهجتها قيادة الولاية الثانية، التي سرعان ما طلبت من المجاهدين التجمع قصد التوجه إلى الحدود الشرقية لاستقبال كريم بلقاسم وزير الحرب، حيث تمّ إحضار الشاحنات والحافلات لهذا الغرض، وعند الوصول إلى الحدود[2] (كانت وقتها الكتيبة السابعة عشر لجيش التحرير الوطني قد اقتحمت الحدود الجزائرية – التونسية)[3] أخبرت القيادة المجاهدين بأنّ هناك جيشا متمردا على الثورة، وعلى فرنسا في الوقت نفسه، ويجب القضاء عليه، واندلعت حرب المناشير حيث ندد بوبنيدر في منشور وزعه على تراب الولاية بمعارضي الحكومة المؤقتة[4] في الوقت الذي استطاع العربي برجم أن يسرّب مناشير وسط هؤلاء المجاهدين تقول لهم:((... لقد أحضروكم هنا لتقاتلوا إخوانكم جيش الحدود الشرقية...وتطلب منهم عدم إطلاق النار على إخوانهم....))، لكن وفور وصول القوتين إلى الحدود وأصبح الطرفان وجها لوجه حتّى هدأت النفوس والتأم الطرفين ولم يحدث القتال بينهما بفضل مبادرة من طرف أحد ضباط جيش الحدود الذي قام مخاطبا الجيشين قائلا:((...لا يجب أن نموت من أجل الزعماء....))[5] في الوقت الذي كان بودربالة (المسؤول العسكري للولاية) يقول:((...هذه حدود ولايتنا ولا يجب أن نسمح لأحد دخولها....))، وتتسارع الأحداث، حيث بعد ذلك بأيام سيُعلن في قسنطينة بعض الضباط من جيش التحرير أنّ التقسيم للولايات ليس له مبرر، وأنّ زواله لابد أن يحدث قريبا، وهو ما وافق عليه الرائد سليمان[6]، وأرسلت هيئة الأركان العامة بعض الضباط للاستيلاء على قسنطينة، حيث خاطبهم بوبنيدر:((... أنسيتم أن الولاية الثانية هي

---

[1]–Abdelhamid Brahimi, **op.cit**.p.98

[2]– عمار قليل، ملحمة ...ج3، **المصدر السابق**، ص257.

[3]– علي هارون، **المصدر السابق**، ص93.

[4]– ينظر نص المنشور(باللغتين الفرنسية والعربية) الذي وزعته قيادة الولاية الثانية ممثلة في شخص صالح بوبنيدر في عمار قليل، ملحمة الجزائر ...ج3، **المصدر السابق**، ص ص263،264

[5]– **المصدر نفسه**، ص257.

[6]– علي هارون، **المصدر السابق**، ص188.

ولايتنا....)) فأجابه أحد الضباط:((... لدينا أوامر من هيئة الأركان العامة للسيطرة على الولاية....))، عندها ردّ بوبنيدر قائلا:((... أين كنتم عندما كنا في أمس الحاجة إليكم؟....))[1].

كما كانت لمجموعة من ضباط جيش الحدود بالقاعدة الشرقية من بينهم الشاذلي بن جديد (عضو المنطقة العملياتية في الشمال) و محمد عطايلية والهاشمي هجرس(مسؤول الأمانة السياسية التابعة لهيئة الأركان العامة، وقائد سابق للمنطقة الخامسة بالولاية الثانية)، ومحمد الصالح بشيشي(قائد كتيبة)[2]، كان لهؤلاء اتصال بقيادة الولاية الثانية، بنواحي قالمة، الممثلة في شخص بوبنيدر بقصد منع التصادم وتوحيد الصف، لكنه رفض الإصغاء إليهم وأمر بإلقاء القبض عليهم، (بينما يذكر عبد الحميد براهيمي بأن ذلك تمّ بنواحي عنابة)، ونقلهم من ضواحي قالمة ليوضعوا في أحد البيوت في الميلية (بدوار مشاط)[3]. ويذكر الشاذلي بأن قيادة الولاية الثانية أحسنت معاملته في بادئ الأمر، لكنهم وبعد رجوعهم من مؤتمر طرابلس اعتقلوه وعاملوه معاملة سيئة، ثمّ اعتقال هجرس وعطايلية الذان أرسلتهما هيئة الأركان للاطمئنان على الشاذلي[4]،كما كان مصير المجاهد عمار قليل السجن خلال الأزمة، حسب ما ذكره في كتابه ((ملحمة الجزائر الجديدة)) الجزء الثالث بسبب تدخله عندما سمع بوبنيدر يقول :((... إننا لا نسمح حتّى في شبر واحد من أرض الولاية....)) وقال له:((... إنّ القضية ليست قضية شبر من أرض الولاية، إنها قضية وحدة وطن وأمة، ووحدة جيش، وضرورة توحيد الصفوف...))، فألقي عليه القبض وسجن، واتخذت قيادة الولاية الثانية وبعض مجاهديها موقفا صريحا من ((مجموعة تلمسان)) يقوم على عدم مجاراتها، وعلى نصرة مجموعة تيزي وزّو[5]، ودوّت الطلقات الأولى بين جزائريين في قسنطينة قبل غيرها، حيث تحرّك الرائد العربي برجم (بمساعدة عبد الرحمان بن جابر

---

[1]–Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, **op. cit**, p 399.

[2]–Abdelhamid Brahimi ,**op.cit**, p97.

[3]–سوف لن يستعيدوا حريتهم إلا بعد الاستيلاء على مدينة قسنطينة من طرف أنصار هيئة الأركان بقيادة العربي برجم منذ 25 جويلية 1962.أنظر ، الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص 184، وأيضا، عمار قليل، **المصدر السابق**.

[4]–الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص ص183، 183.

[5]–عمار قليل، **المصدر السابق**، ص ص256- 265.

وعبد الحميد براهيمي)[1] ليلة 24إلى 25 جويلية 1962، رغم إعلان بوبنيدر يوم 24 جويلية لرفاقه نهاية الأزمة، تحرّك انطلاقا من عين مليلة (تبعد عن قسنطينة بحوالي 50 كلم إلى الغرب منها)[2] ، واحتل دار العمالة بقسنطينة ثم حاصر المدينة وقطع مواصلاتها مع الخارج بمساعدة وحدات من الولاية الأولى (الأوراس)، وبضمان الإمداد من جيش الحدود، وسقط موتى وجرحى، واعتقل بن طوبال برفقة عائلته بقسنطينة، كما اعتقل العقيد صالح بوبنيدر وأغلبية الموظفين المشكوك في ولائهم، وجرّد أعوان الشرطة من سلاحهم، وتعززت قوات برجم بوحدات الحدود عن طريق البحر، من خلال الإنزال في بونة (عنابة حاليا)[3]، وفعلت حرب البيانات فعلتها، فأحمد بومنجل[4]يصف الوضع في قسنطينة وعنابة بأنه هادئ وأنّ الأحداث التي جرت فيها من فعل عناصر غير مراقبة، ويعتبر الاعتقال قضية داخلية للولاية الثانية (رغم أنّ المصادر تذكر بأن دوريات من الجنود بدأت تضع على رأسها "الخوذة الروسية" التي كان يستعملها جيش الحدود، بينما أنّ جيش الولاية الثانية لم يضعوها أبدا على رؤوسهم خلال الثورة)[5]، هذا من جانب، و أحمد قايد يحمّل ما جرى في قسنطينة للوزراء المحرضين وصوت العرب، (الذي كان قد أطلق سراحه قبل ذلك بأيام وبتدخل من جنوده[6])، من جانب آخر[7]، إلاّ أنّ الأيام والمستجدات فعلت فعلتها بذلك الموقف، حيث أنه وفي يوم 6 أوت من سنة 1962، قام أحمد بن بلة بزيارة إلى مدينة قسنطينة، واجتمع بقيادة الولاية الثانية في جوّ مشحون، ودخل معهم في حوار شاق بالمناورة والمساومة، توصل في النهاية إلى فتح ثغرة في صفهم، واستطاع إقناعهم وإسناد مناصب لهم ووزعهم على قسمين، كلّف ثلاثة منهم بإعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني، وهم:(صالح بوبنيدر، عبد المجيد كحل الراس، ورابح بلوصيف)، واثنين بإعادة تنظيم جيش الولاية، وهما:(العربي برجم والطاهر بودربالة)، مع العلم أنّ جيش الولاية لم يكن

---

[1]– Abdelhamid Brahimi ,**op.cit**, p99.

[2]–Ibid, pp99-101.

[3]–علي هارون، **المصدر السابق**، ص165.

[4]–الناطق الرسمي باسم بن بلة خلال أزمة 1962.

[5]–علي هارون، **المصدر نفسه**، ص172.

[6]–Gilbert Meynier, **op.cit**, p.667.

[7]–علي هارون، **المصدر السابق**، ص168.

الوحيد في قسنطينة، وإنما كان هناك جيش آخر تابع للقيادة العامة الذي كانت تعتمد عليه كتلة أحمد بن بلة، حيث يلتمس من تلك الخطة وأهدافها الخفية هو إبعاد بوبنيدر وكحل الراس عن قيادة الجيش الذي يعدّ جهازا له دوره الهام في ترجيح كفة الصراع، ووضعهما تحت أعين بلوصيف الموالي لمجموعة بن بلة، وكذلك فعل بالطاهر بودربالة عندما كلّفه بمساعدة برجم السائر في فلك بن بلة في مهمة تنظيم جيش التحرير،من جهة، وتحييد الولاية الثانية من النزاع، ويصبح بذلك برجم الناطق الرسمي لقسم من الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) من جهة أخرى، وبما أنّ النزاع بين قياديي الشمال القسنطيني اتخذ منحى حادّا فقد استدعاهم المكتب السياسي إلى الجزائر وأخذ قرارا باستشارة كوادر الولاية الثانية، وقد وافق العقيد صالح بوبنيدر المتأكد من التغلب على خصومه على هذا الحل الذي كان على عضوين في المكتب السياسي، هما الحاج بن علا ورابح بيطاط، أن يؤمّنا تطبيقه[1]وتبقى الولاية الرابعة لوحدها، لأنّ الولاية الثالثة كانت منذ البداية مترددة وهو ما حدث فعلا فيما بعد ولم يرض على ذلك الاتفاق الإطارات الصغرى والجنود الذين بدأوا يقومون بتصرفات استفزازية ثمّ تطورت إلى اعتداءات وأعمال نهب بسبب روح الانتقام والغبن اللذان يسيطران على نفوسهم، وكانت تقام الحواجز في الطرق وتوقيف بعض السيارات والتحقيق معهم.

وعندما ضمنت مجموعة تلمسان تحييد الولاية الثانية من جهة، التي بدأ موقفها يتضعضع منذ أن غاب ممثل عنها عن الوفد المتوجه إلى تونس إثر اجتماع زمورة ثم زاد وضوحا وفهما عند غياب قائدها (الحقيقي) بوبنيدر عن اجتماع العاصمة يوم 10 جويلية 1962، كان قد حضره قادة الولايتين الثالثة والرابعة وبن خدّة والوزراء الآخرين[2]، وتردد موقف الولاية الثالثة من جهة أخرى، عقدت اجتماعا يوم 30أوت سنة 1962 في مدينة بوسعادة ضمّ الولايات الأولى والثانية بقيادتها الجديدة (برجم وبلوصيف) والولاية الخامسة والولاية السادسة، وهيئة

---

[1]–ولأنّ برجم كان رافضا للاتفاق الذي حصل بين بن بلة وبوبنيدر كما يذكر ذلك ، فإن عشية وصولهما إلى قسنطينة بادر العربي برجم إلى توقيف مئات الكوادر، بينما هرب آخرون، وقد أصيب الملازم قدور بومدوس بجراح خطيرة، ينظر، محمد حربي، المصدر السابق، وأيضا، ص**301** Abdelhamid Brahimi **,op.cit,** p.102.

[2]–علي هارون، **المصدر السابق**، ص111.

الأركان العامة، وتقرر الزحف على العاصمة من الجنوب ومن الغرب[1]، حيث تكونت التشكيلة العسكرية التي ستحاصر العاصمة من:

- قوات الولاية الثانية بقيادة الصاغ العربي والصاغ رابح بلوصيف، وقتها التزم كل من بوبنيدر وكحل الراس وبودربالة الصمت.
- قوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري.
- قوات الولاية السادسة بقيادة العقيد شعباني.
- قوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان (بن حدو بوحجر)[2].

وأمام المواجهة الوشيكة قدّم بن خدّة اقتراحات للتسوية الودية، لكن نداءه تمّ تجاهله، وأعلن كريم بلقاسم وبوضياف عن مواقف متطابقة، وبيان الحزب الشيوعي الجزائري الرافض لصراع الإخوة[3]وتحرّكات أحمد طالب الإبراهيمي[4] .لكنها كلّها ظلّت دون جدوى، رغم ما كان ينتظر من دور سيؤديه فرحات عباس الذي التحق منذ 17 جويلية 1962 بتلمسان، وبذلك رجّح كفّة الموازين بموقفه ذلك والذي سيندم عليه فيما بعد، خصوصا ما تعلق بنقده اللاذع لرئيس الحكومة المؤقتة بن خدة[5] .

حضر بن بلة بنفسه يوم 3 سبتمبر 1962 إلى وهران وأمر القوات التي تسانده السير إلى مدينة الجزائر بعدما كانت قد بدأت بعض المناوشات في بداية شهر سبتمبر بين مؤيدي هيئة الأركان وجنود من الولاية الرابعة، وقتها كان بوبنيدر قد انتقل إلى وهران أين أكد في الصالون الكبير لدار الولاية قائلا:((... اليوم زال سوء الفهم وانتظم كل شيء...لقد جئت لأقول للرئيس بن بلة وأعضاء المكتب السياسي بأننا متفقون....))[6] ، وفي اعتقادي فإنّ الانقلاب الذي

---

[1]–مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص ص159–160.

[2]–لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سيلخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي، ط2، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2000، ص105.

[3]– علي هارون، المصدر السابق، ص198.

[4]– أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، أحلام ومحن(1932– 1965)، الجزء الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006–2007، ص، ص164 –165.

[5]– علي هارون، المصدر السابق، ص123.

[6]– المصدر نفسه، ص، ص174– 175.

أصاب موقف بوبنيدر ربما يعود هنا إلى تأثره بحالة الميوعة التي أصابت مواقف الحكومة المؤقتة، لأن سعد دحلب كان قد استقال، وامحمد يزيد سافر إلى تونس ويقيم مؤقتا في باريس، وبوالصوف يلتزم صمتا حذرا ولا يتوانى في مغادرة البلاد مثل بن طوبال، وآيت أحمد يستقيل من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومن الحكومة المؤقتة، ويرحل إلى جنيف[1]، أم أن الرجل كان قد بنا موقفه على ذلك الوعد الذي قطعه بن بلة على نفسه معه بعقد اجتماع يجمع أعضاء الحكومة المؤقتة (إلى درجة أن بوبنيدر خاطب بن بلة بالرئيس)، فهل ذلك يدلّ على إدراك متأخر من بوبنيدر لموازين القوى، أم أنها رؤية بعيدة للرجل في كسب ودّ (أعداء) الأمس الذين لاح انتصارهم في الأفق.

ورغم نداءات التهدئة من أطراف عديدة أهمها الشعب الجزائري الذي صاح في وجه المتخاصمين ((سبع سنين بركات)) فإنّ وقف إطلاق النار فعليا لم يدخل حيز التنفيذ إلاّ عندما دخل العقيد بومدين على رأس جيش قوامه 3600جندي إلى العاصمة واستقبل من طرف بن بلة يوم 9سبتمبر 1962، فاجتمع المكتب السياسي في الحال ابتداء من 10 سبتمبر 1962، لأنه لا يملك إلاّ يومين لتحديد القوائم، وأنّ آخر أجل لإيداع الترشيحات لانتخابات الجمعية الوطنية حدد بـ 12 سبتمبر سنة1962[2].

وطبعا فقد شطبت بحكم مواقفها أسماء كثيرة مثل عبد السلام، بن خدّة، بن طوبال، بن يحي، بوبنيدر(صوت العرب)، بوالصوف، عبد الرزاق شنتوف، سعد دحلب، محمد حربي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، شوقي مصطفاي[3]، ووضع قائد الولاية الثانية ومن معه بذلك في خانة(المغضوب عليهم)، رغم أن موقفه خلال الأزمة كان متأرجحا بين تأييد الحكومة

---

[1]- المصدر نفسه، ص173، أنظر كذلك، **Mohammed Harbi**, **Une vie debout**, **mémoires politiques**, **tome1**, **1945-1962**,**Casbah éditions**, **Alger**, **2001**, **pp367,368**.

[2]-**Gilbert Meynier**, **Histoire intérieure du F.L.N**, **op.cit**, **p.664**.

[3]- **Ibid, p.671**.

في بداية الأمر ثمّ اتخذ موقفا محايدا فيما بعد،[1]، لكنه لم يسلم من الاعتقال في شهر جويلية عندما ألقى العربي برجم القبض عليه مع بن طوبال في 25 جويلية[2] كما يوضحه بوضياف قائلا:((... لم نكن نعرف مكان حجزنا إلا في 14 جويلية وهو مكان يعرف بـ(تسابيت) ويقع على نحو 65 كلم شمال "تيميمون"، وفي الغد بدأنا إضرابا عن الطعام احتجاجا عن حالتنا...وفي اليوم نفسه (فالمؤكد أن تاريخ القبض على بوبنيدر هو 25 جويلية وليس 15جويلية) بلغنا خبر اعتقال صالح بوبنيدر"صوت العرب"....))[3] ، هذا الأخير الذي اعتقل في منطقة تسمى (باليسي) ما بين تلمسان وسيدي بلعباس، مع كل من الرائد موسى بن حامد وبوعلام أوصديق[4].

عاد الهدوء في مطلع شهر سبتمبر، فاجتمع المكتب السياسي في الحال ابتداء من 10 سبتمبر 1962، وحدد يوم 12 سبتمبر كآخر أجل لإيداع الترشيحات، وفعلا نشرت قائمة يوم 13 من الشهر نفسه، تضم 196 مرشحا وفائزا في نفس الوقت، حيث أبعد منها قسم من أعضاء المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة، وبعض المسؤولين الذين أدوا دورا هاما خلال حرب التحرير[5]، من أمثال صالح بوبنيدر وغيره كثيرون.

وتحليلا للأزمة وخلفياتها ، فإنّ أغلب معاصريها و المؤرخين المختصين في هذا الشأن ينفون عنها صفة ((الصراع الإيديولوجي)) الذي لم يكن حاضرا أمام صراع المصالح والتسابق على السلطة، فبن يوسف بن خدة يؤكد أن أزمة صيف 1962 لم تكن أزمة اختلاف إيديولوجي أو عقائدي، بل هي أزمة أخلاقية بسبب روح اللامسؤولية و المغامرة والفردية التي طغت على نزعة المصلحة العامة مستبعدا في ذلك الصبغة العقائدية والمذهبية عن الأزمة[6]، فجذور الأزمة التي انفجرت في الرابع من جوان 1962بعد فشل المؤتمر في التصويت على قائمة أعضاء

---

[1]–**لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص120.**

[2]–**الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص186.**

[3]– **محمد عباس، اغتيال... حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص92.**

[4]–**محمد عباس، اغتيال ...حلم، المرجع السابق ص92.**

[5]–**علي هارون، المصدر السابق، ص211.**

[6]–**الرئيس بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص201.**

المكتب السياسي المقترح عليهم وانسحاب بن خدة من طرابلس[1] لم تكن وليدة ذلك اليوم بل تعود إلى القرار الذي اتخذ في اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 59 وجانفي 1960 والمتمثل في إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان وإلغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها بلجنة وزارية للحرب (CIG) تتكون من: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأخضر بن طوبال أما هيئة الأركان التي أسندت مهمة قيادتها إلى هواري بومدين، فإنها تمكنت من تشكيل قوة عسكرية نشيطة ومهيكلة على الحدود، و تمكنت من التحكم في جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود ، و على إثر ذلك ظهرت مع مرور الزمن الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية و هيئة قيادة الأركان، وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين عسكريين قدامى هم:

العقداء بوصوف، بلقاسم وبن طوبال، و أعضاء هيئة الأركان وهم هواري بومدين، علي منجلي، قايد أحمد وعز الدين زراري، و بمجرد أن شعر القدامى أن المهمة ستنتهي بالنسبة لهم و تؤول لجدد، بدأوا في الضغط على رئيس الحكومة ليدخل إلى الجزائر في اجل أقصاه 31 مارس 1961، وهذا من أجل الحفاظ على السلطة مهما كان الثمن، و ما زاد في تأزم الوضع هو حادثة الطيّار الفرنسي الذي أسقطت طائرته ووقوعه في قبضة جيش الحدود ولم يسلم إلى السلطات الفرنسية إلا بتدخل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، و قد أثار هذا التصرف غضب قائد هيئة الأركان، فاستقال رفقة مساعديه في 15 جويلية 1961، الهدف من هذه الاستقالة تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها، لكن ضباط الجيش لم تعجبهم استقالة هواري بومدين من قيادة الأركان، فوقعوا على وثيقة يطالبون فيها بعودة الرئيس هواري بومدين على رأس القيادة و كان بإمكان تفادي الكثير من المشاكل بعد هذه الأزمة التي عرفتها الجزائر لو أن بن خدة قبل الاستقالة[2]، و هو ما أدى إلى المطالبة بتصفية الباءات الثلاث (بن طوبال، بلقاسم وبوالصوف)، كما استطاع كريم في أواخر 1961 أن يستصدر

---

[1]-المصدر نفسه، ص201.

[2]-محمد حربي، المصدر السابق، ص ص223،- 226.

من الاتحادات الثلاثة لائحة تطالب الحكومة بالقضاء على تمرد بومدين ورفاقه بإلغاء هيئة الأركان ذاتها، واتهامه لقيادة جيش الحدود بتبديد أموال الثورة[1].

أدى الصراع على السلطة إلى إعطاء تفسيرين متناقضين هما وضع دستور دائم للجزائر، وتعيين قيادة جديدة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية[2]، حيث اعتمدت الحكومة على مبدأ الاحتكام إلى قوى الداخل العسكرية والشعبية، أما هيئة الأركان فكانت ترى في جيش الحدود الأداة الحاسمة لفض النزاع[3] و قد تغلب التفسير الثاني لأن أصحابه كانوا يملكون القوة العسكرية، كما أن تعيين قيادة جديدة هي التي فجرت أزمة صيف 1962، وكان الخلاف حول الأشخاص الذين ستتشكل منهم هذه القيادة، وبالفعل أسفرت عن هذه الخلافات قائمتين انتخابيتين، وعند التصويت فازت قائمة بن بلة بـ 33 صوت مقابل 31 صوت.

ورغم كل هذا لم تسمح الشرعية القانونية لقائمة بن بلة لأن القوانين المسيرة لأشغال المجلس نصت على ضرورة الحصول على ثلثي الأصوات أي 46 صوت على أساس أن عدد أعضاء المجلس هو 69 عضو[4].

ويتضح الأمر أن الأزمة كانت أزمة أشخاص محضة، لا علاقة لها بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني[5]، ولم يجد يوسف بن خدة أمامه أي منفذ للخروج من هذه الأزمة سوى مغادرة طرابلس، أما بن بلة فقد تمكن من استمالة قيادة هيئة الأركان وبفضل هذه الأخيرة التي كانت واقفة إلى جانبه منذ البداية فقد راح يجمع حوله الإطارات السياسية التي تريد تصفية حاجاتها مع الحكومة المؤقتة والباءات الثلاث، فكان الطرف الأقوى في هذا الصراع، الذي بلغ أشده عندما أصدر بن خدة قرار عزل أعضاء قيادة الأركان في 30 جوان 1962[6] ومن أجل تحقيق

---

[1]**–محمد عباس، "بومدين وبن بلة استعملا جيش الحدود للاستيلاء على السلطة"، جريدة الشروق اليومي، عدد2981، الخميس1جويلية 2010، ص27**

[2]**–علي هارون، المصدر السابق، ص ص 12، 13.**

[3]**–محمد عباس، المرجع السابق، ص27.**

[4]**– علي هارون المصدر السابق، ص145.**

[5]**–الرئيس بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص201.**

[6]**–علي هارون، المصدر السابق، ص80**

التفوق لصالحها قام كل من بوضياف وكريم بلقاسم بالدخول إلى الجزائر خفية في19 جوان بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة بهدف تكوين هيئة جديدة[1]، وعقدت اجتماعا بمنطقة زمورة بالولاية الثالثة[2]، إلا أن الحكومة المؤقتة أثبت من جديد فقدانها لهيبتها[3].

وهنا بدأت الأزمة تأخذ أبعادا خطيرة بتحوّلها شيئا فشيئا إلى حرب أهلية حقيقية و خاصة بعد دخول الطرفين المتصارعين إلى الجزائر، فقد دخلت الحكومة المؤقتة في 03 جويلية 1962، وبعدها دخل أحمد بن بلة في 11جويلية من نفس السنة عن طريق تلمسان التي اتخذها منطلق لحركته على الحكومة المؤقتة، كان من ابرز مستقبليه "أحمد فرنسيس" الذي لعب دورا بارزا في إقناع صديقه فرحات عباس إلى الانضمام إلى جانب بن بلة[4].

أمّا إذا عدنا إلى تفسير انحياز صالح بوبنيدر إلى الحكومة المؤقتة[5] في البداية فذلك يعود أساسا إلى تلك العلاقة الثورية التي كانت تربطه بن طوبال أولا (بن طوبال ناصر الحكومة المؤقتة ضد هيئة الأركان) بحكم أنهما رفاق النضال في الشمال القسنطيني منذ اندلا ع الثورة فيه، ومشاركتهما سويا في هجومات 20 أوت 1955، فتقاسما بذلك سويا مرارة الكفاح وصعوباته تارة، ونشوة الانتصارات تارة أخرى، زد على ذلك ما قام به بوبنيدر إثر معركة الجزائر واعتقال العربي بن مهيدي، تجاه كل من بن طوبال وبن يوسف بن خدّة وكريم بلقاسم وهم يهمّون للخروج إلى تونس (خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ)، فوفّر لهما الحماية التامة بنواحي قالمة[6]، وبذلك توطدت علاقة ثورية بين بوبنيدر وهؤلاء القادة، ورغم ما فسر موقفه على أنه "نصرة للشرعية "[7]، إلا أنّ موقفه من هيئة الأركان كان واضحا والتي وجّه لها اللوم في العديد من من المناسبات واتهمها بأنها المتسبب الأول في تجميد وحدات من جيش التحرير تابعة للولاية الثانية على الحدود، والتي أحصاها علي كافي بـ4200 جندي، في الوقت الذي كانت فية

---

[1] –**مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص156.**

[2] –**محمد حربي، المصدر السابق، ص286.**

[3] –**علي هارون، المصدر السابق، ص 71.**

[4] –**المصدر نفسه، ص، ص118– 119.**

[5] –**الرئيس بن خدة، المرجع السابق، ص201.**

[6] –«**من تعقيبات الملتقى**»، **المرجع السابق، ص ص48–49.**

[7] –**علي كافي، المصدر السابق، ص291.**

الولاية في أمسّ الحاجة إليها[1] فوقع العبء الأكبر للثورة على قادة الداخل ومجاهديه (بوبنيدر لم يغادر ميدان القتال "الجبل" من بداية الثورة إلى نهايتها)[2].

أمّا تداعيات الأزمة على مجلس قيادة الولاية الثانية، الذي ذهب إلى طرابلس موحدا (ظاهريا) وعاد منقسما على نفسه فمرده أنّ العربي برجم كان يرى نفسه أولى من بوبنيدر في قيادة الولاية الثانية، هذا من جانب أمّا من جانب آخر فتعود إلى تلك الحادثة التي (خذل) فيها بوبنيدر الرائد برجم الذي أراد معاقبة ذلك المناضل الذي اتهم في قضية (لابلويت)[3]، وبذلك سجّل بوبنيدر موقفا يحسب له، كان قد زاد في ثقة جنوده له، يراها برجم[4] أنها كانت على حسابه، فجاء مؤتمر طرابلس 1962 كفرصة للتعبير عن ما كان يخفيه في نفسيته، وسار معه في ذلك رابح بلوصيف، على عكس بودربالة وعبد المجيد كحل الراس، وهما من وادي الزناتي ؟!.

1–المصدر نفسه، ص250.

2–شهادات لمجاهدين التقينا بهم، منهم، الأخضر (جودي)بوالطمين، رابح بوشلاغم، حيسن بوخطوطة، يوسف بوعندل، محمد الصغير حمروشي.

3 – Un Témoignage de Lamine Khéne, op.cit, p 12.

4–ابن فلاح صغير، يحترف صناعة الجص (الجبس)، التحق بالمقاومة في الأوراس بعد قضية المنظمة الخاصة، بصحبة الأخضر بن طوبال، ولما كان رجاله لا يقدّرونه كثيرا، فقد أثارت حياة المقاومين أعصابه، وهو القائل: « أرتاح أكثر إلى الثعالب، فأنا أحذر الناس»، بقي مسؤولا عن إقليم الميلية من 1956 إلى 1961، ولم يصل إلى مجلس الولاية إلا متأخرا جدا، حيث أوكلت إليه المعتمدية العسكرية، وقد وجد نفسه في المجلس بصحبة إطارات كان سبقهم إلى المقاومة، وبدا له أنهم لا يبالون كثيرا بالقدامى، وتضافر هذا الشعور عنده مع القناعة بأنه ضحية إقليمية يرأسها صالح بوبنيدر، ففي مجلس الولاية كان ثلاثة أعضاء من بين خمسة ينحدرون من منطقة وادي الزناتي، وقد أتاحت له الأزمة فرصة الانتقام من أنداده، لكن كذلك من بن طوبال، رفيقه القديم، الذي حمّله مسؤولية دونية وضعه. أنظر محمد حربي، المصدر السابق، ص296.

خاتمة

خاتمة:

لقد ألقت هذه الدراسة، وإلى حدّ ما، بظلالها على مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ الثورة التحريرية الجزائرية عموما، وبالنسبة لتاريخ الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) على وجه الخصوص، ألا وهي التنظيم في شقيه السياسي-الإداري والعسكري، هذه المسألة التي ارتبطت منذ البداية بتجربة سابقة جعلتها تكون رهينة لآثارها التي لازالت ماثلة لدى مفجري الثورة، وشكلت لهم ما يسمى، في رأيي، "بالهاجس" أو(العقدة)، التي تعود إلى زمن المنظمة الخاصة، وهي أسبقية التفجير على التنظيم أو العكس. فكانت في الأخير انطلاقة متسرّعة ومرتبكة، جاء فيها الإعلان عن الثورة قبل القيام بعملية تنظيمية متكاملة هي الحل لتجاوز كل الخلافات التي قد تعصف بالمشروع الثوري.

وإذا كانت النتيجة على المستوى التنظيمي، خصوصا في السنتين الأولتين، مضبوطا إلى حدّ بعيد على مستوى القمة (قيادة الثورة) ولدى بعض قيادات المناطق الخمسة، فإنه لم يكن كذلك على المستويات الدنيا أثناء الهيكلة الثورية الأولية. فكان لزاما علينا أن ننتظر إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام التنظيمي سنة 1956 والذي جاء بقراراته ليكون حدّا فاصلا بين مرحلتين، مرحلة ما قبل 20 أوت 1956، ومرحلة ما بعده، ففي المرحلة الأولى كانت المبادرة في الشؤون التنظيمية تتم على المستوى المحلي وبالإمكانيات المتاحة ووفق الظروف والمستجدات المحيطة بالمنطقة. بينما جاءت المرحلة الثانية أكثر تنظيما، على الأقل ظاهريا، على المستويين السياسي- الإداري والعسكري، وضُبطت القيادة وسُنّت القوانين وبدت الأمور أكثر انضباطا، ولاح في الأفق بوادر لميلاد إنسان جديد ومنظومة حكم وحياة مختلفة ستحلّ محل حياة الإنسان القديم المستعمر.

وعَرفت الولاية الثانية على غرار الولايات التاريخية الأخرى هاتين المرحلتين، لكنّها "بخاصية تنظيمية" جعلتها تكون محلّ إعجاب وثناء واهتمام من طرف بعض مسؤولي الثورة من ولايات أخرى مثل سعد دحلب ورشيد عمارة وبوالطمين لخضر جودي...وتُوّج هذا التنظيم المتميّز، في نظري بتأسيس، ولأول مرّة، ما يسمى"بالمجالس الشعبية" التي عرفتها الولاية الثانية قبل غيرها، ثمّ تبناها مؤتمر الصومام كما هي مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها.

خاتمة

وكباقي الولايات لا ننكر بأنّ التنظيم في الولاية الثانية قد اعترضه بعض المشاكل، كاستشهاد ديدوش مراد، أول قائد لها، في وقت مبكر من عمر الثورة في 18 جانفي1955، وفي مرحلة حساسة جدا، وفي خضم عملية إرساء قواعد التنظيم وهياكل الثورة، وأيضا تلك المشاكل التي عرفتها ناحية سوق اهراس ودخول المنطقة في صراع على القيادة، وأصبحت محل تنافس بين الولايتين الأولى والثانية من أجل ضمها إلى حدودهما، خصوصا بعد استشهاد قائدها باجي مختار في نوفمبر 1954. وستكون النتيجة في وقت لاحق أن أعلن مؤتمر الصومام، وبطريقة تبدو غامضة ومن ورائها خلفيات سياسية ومصالح شخصية، عن تأسيس القاعدة الشرقية سنة 1956، اقتطع جزءا كبيرا منها من ناحية عنابة وقالمة.

وفي ظلّ هذه الظروف والمستجدات وتقدّم مسيرة الثورة عرفت الولاية الثانية خمس(5) مراحل رئيسية من الهيكلة التنظيمية، كانت الأولى خلال اجتماع التوميات بنواحي الحروش في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر 1954 تحت قيادة ديدوش مراد، والهيكلة الثانية جاءت إثر هجومات 20 أوت 1955، وبالتحديد في مؤتمر تايراو في 3 نوفمبر 1955، والهيكلة الثالثة كانت قبل انعقاد مؤتمر الصومام وقبل استشهاد القائد الثاني زيغود يوسف، بينما جاء مؤتمر الصومام بالهيكلة التنظيمية الرابعة للولاية الثانية التي طُبّقت في فترة قيادة لخضر بن طوبال، واستمرت إلى غاية سنة 1958 أين أورد القائد علي كافي في مذكراته إعادة هيكلة جديدة وعميقة في فترات قيادته اعتبرت الهيكلة الخامسة، تضمنت حدثا تنظيميا بارزا وهو استحداث المنطقة الخامسة (قسنطينة –المدينة)، ثمّ ما جاء بعد ذلك فهي تعديلات طرأت على التنظيم في بعض المجالات لا ترقى إلى التغييرات التي عرفتها الولاية في السابق.

وضمن هذا التنظيم والهيكلة وإعادة الهيكلة في الولاية الثانية وفي جميع المجالات والميادين، على المستوى الصحي والقضائي، والفداء والمرأة وشؤونها والتموين وما ارتبط به، وفي مصلحة الاتصالات والأخبار ... عرفت الثورة والشمال القسنطيني خصائص تنظيمية نجملها ونوجزها في مايلي:

–أنّ التنظيم والنظام لفظان متداخلان ومكمّلان لبعضهما البعض. وجاء، في رأيي، النظام كتتويج لعملية التنظيم.

خاتمة

-كان التنظيم في حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة الأرضية الصلبة والقاعدة الأساسية التي بنت عليها جبهة التحرير الوطني تنظيمها السياسي والإداري والعسكري، وكان الاستلهام (الاقتباس) التنظيمي ملفتا للانتباه.

-أدّى مناضلو حزب الشعب لجزائري والمنظمة الخاصة دورا هاما في تنظيم الجماهير الشعبية وحملها على احتضان الثورة.

-اعتماد مفجري الثورة بدرجة كبيرة في تنظيمهم للتراب الوطني على التنظيم الذي كان سائدا في المنظمة السرية من خلال تقسيم البلاد إلى خمس مناطق، وهو يكاد يكون مطابقا للبنية الإقليمية للمنظمة الخاصة، ومن جانب آخر يؤكد استئثار إطارات ومناضلي المنظمة الخاصة باتخاذ زمام المبادرة في إعلان العمل المسلح.

-أنّ حزب الشعب الجزائري ونجم شمال إفريقيا من قبله تأثرا بالتشكيلات الشيوعية (الماركسية)، والتي سنجد لها أثرا فيما بعد، أي خلال الثورة!! خاصة ما تعلق بالقيادة الجماعية.

-في بداية الثورة جاءت فكرة التنظيم متأخرة وملحة تفرض نفسها واعترضها نقص في الوسائل المادية والبشرية والمعنوية، على الرغم من أنّ القادة الأوائل سبق لهم وأن مارسوا التجربة التنظيمية في حزب الشعب الجزائري وفي المنظمة الخاصة.

-إذا كان التنظيم، عند الانطلاقة، على مستوى القيادة مضبوطا إلى حدّ بعيد فإنه على مستوى المناطق كان مرتبكا.

-تميزت الحركة الثورية الجزائرية بفعل التنظيم بنوع من القيادة الذاتية، وذلك يرجع إلى شعور كلّ فرد بضرورة توحيد الكلمة.

-لعبت الأقدمية والخبرة النضالية والانتماء الجغرافي الدور الكبير في تعيين القادة والمسؤولين إلى غاية 1962. مع تسجيل بعض الاستثناءات في بعض الولايات التاريخية بسبب وجود فروق فيما بينها.

-اعتمد التنظيم (النظام) في الولاية الثانية على العلاقات الشخصية والعائلية والقرابة في بعض الحالات في تعيين بعض المسؤولين، إذ نجد بعض عناصره تربطهم صلات قرابة، خاصة على المستويات الدنيا منه أو(القاعدية) كالقسمات واللجان والمجالس الشعبية، وهذه الظاهرة كانت موجودة منذ زمن المنظمة الخاصة بالنسبة لبعض خلايا التنظيم السري على مستوى

مقاطعة شمال قسنطينة، كما سبقت الإشارة إليه. وهو مما صعب على سلطات الأمن الفرنسي من اختراق النظام الثوري في الولاية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهم، إلى حدّ ما، ايجاد نوع من الاستقرار وتلافي المشاكل.

-كان مبدأ ((التراتبية)) في القيادة قبل مؤتمر الصومام ينطلق من خلفية الرصيد النضالي في حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة.

-غموض العمل بمبدأ القيادة الجماعية والعمل بمبدأ استقلالية المناطق خصوصا في فترة 1954-1956.

-تداخل في المهام بين المسؤولين في قيادة المنطقة الواحدة، على غرار ما جرى بين القائدين ديدوش وزيغود، اللذين لم يستطع معها بعض مرافقهم التعرف على القائد الفعلي للشمال القسنطيني، وحتى قوات الأمن الفرنسي كانت تعتقد أن القائد الفعلي هو زيغود!

-غياب التنسيق وعزلة المناطق عن بعضها البعض فتح المجال للمبادرات الفردية في الفترة ما بين 1954 و1956، وهو ما يعبّر عن وجود حاجات ملحة لديهم في المسائل المتعلقة بالتنظيم والقوانين الداخلية.

-عرف التنظيم تعثرا في بداية الثورة في الشمال القسنطيني على الرغم من توفره على إطارات وقادة وأصحاب تجربة في حزب الشعب والمنظمة الخاصة، بسبب الخلافات بين القادة من جهة (بوضياف ومجموعة قسنطينة)، وبسبب الطابع الاستعجالي الذي ميّز التحضير للثورة وتردّد بعض المناضلين.

-كان المجاهدون الأوائل يقومون بمهام متعددة في وقت واحد، هم يحملون مسؤولية القيادة والقضاء والتموين وتوزيع البريد والتمريض والاتصال والتوجيه والتوعية والتعبئة والعمل العسكري والسياسي.

-أنّ النظام رمز لتنظيم سياسي وإداري وعسكري أطلق عليه اسم ((دولة الآفلان))، وذلك بداية من ماي 1955 على مستوى الشمال القسنطيني تجسيدا لمشروع الآفلان (ج.ت.و- الدولة)، في إعادة بعث الدولة الجزائرية المعاصرة التي اشار إليها بيان أوّل نوفمبر 1954.

- تأثر التنظيم في بعض جوانبه بالصراع من أجل السيطرة بين بعض القادة الجهويين على مستوى النواحي وفي القمة أي على مستوى قيادة الولاية الثانية.

-أغلب قادة الولاية الثانية كانوا مسؤولين عسكريين في مجالس المناطق ومجلس قيادة الولاية (كافي، بوبنيدر).

-أخذ عناصر التنظيم (النظام) في الولاية الثانية أسماءً عديدةً(أسماء حركية أو ثورية) مما صعب على سلطات الأمن الفرنسي في التعرف عليهم. وصعّب عليّ، من جهتي، المهمة في ضبطٍ دقيقٍ لمسؤولي التنظيم خاصة على مستوى الهياكل الدنيا كالقسمات وما ارتبط بها من مصالح مختلفة.

-أنّ التنظيم الصحي في الولاية الثانية أسس لمنظومة صحية معربة، سرعان ما اندثرت بعد الاستقلال.

-أنّ الشريعة الإسلامية كانت مصدرا أساسيا للتشريع إلى جانب بعض القوانين العرفية، وأنّ التنظيم القضائي في الولاية الثانية فرض النظام العام في الأوساط الشعبية وبين عناصر جيش التحرير الوطني.

-أنّ التنظيم القضائي في الولاية الثانية عرف خصوصية بالمقارنة مع الولايات الأخرى، وذلك تبعا لخصوصية منطقة الشمال القسنطيني التي يقتصر الطابع العروشي فيها على بعض الجهات المحدودة والذي لم يكن له تأثير على العملية القضائية مثل ذلك الذي تعرفه منطقة الأوراس والقبائل والصحراء مثلا.

- اكتشاف أجهزة الأمن التابعة للاحتلال على بعض جوانب النظام الثوري والتعرف عليه وعلى مسؤوليه في الولاية الثانية من خلال عمليات المداهمة والقضاء على بعض الثوار، وكذلك بواسطة المخبرين والمتعاونين. وبات محل متابعة ومحاولة اختراق، كما هو الشأن لمؤامرة "الابلويت".

-وضعت أزمة صيف 1962 التنظيم الثوري في الولاية على المحك، على الرغم ما عرف عنه من تماسك وغياب الصراعات الداخلية، إذا ما قورن ببعض الولايات الأخرى.(انقسام مجلس الولاية في مؤتمر طرابلس بين مجموعة بوبنيدر وعبد المجيد كحل الراس والطاهر بودربالة ضدّ ومجموعة العربي برجم ورابح بلوصيف).

الملاحق

الملحق رقم1: قيادة الشمال القسنطيني سنة 1955، من اليمين إلى اليسار: محمد الصالح ميهوبي، زيغود يوسف، بولعراس بوشريحة، عمار بن عودة، زيغد إسماعيل، لخضر بن طوبال[1].



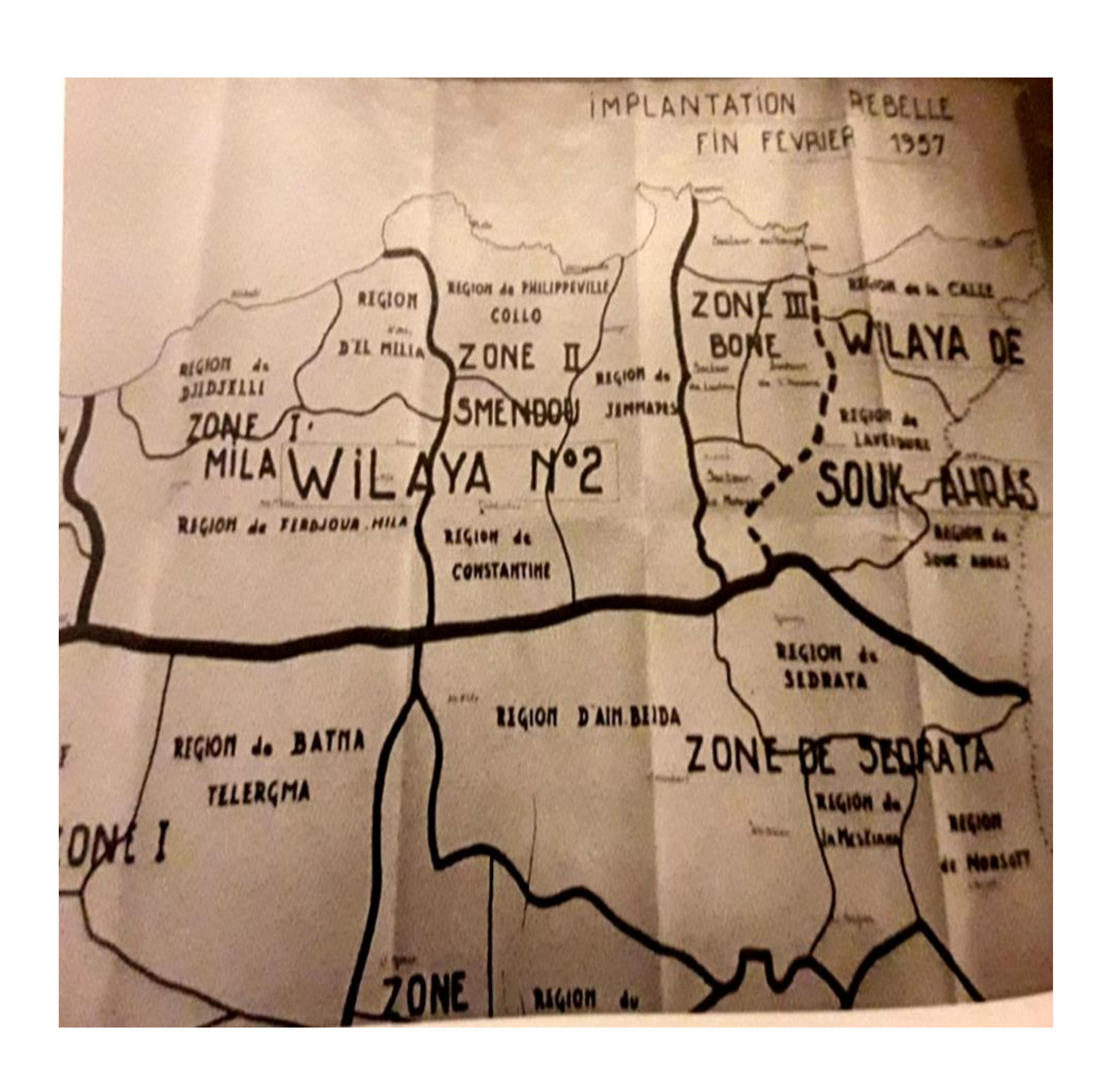
[1]-صورة مقدمة لي من طرف الدكتور علاوة عمارة.

الملحـق رقـم2:خريطـة مـن إعـداد سـلطات الاحـتلال توضـح مجـال نشـاط القائـد زيغـود يوسـف ومسـاعديه(بن عـودة بـن مصـطفى، وزيغـد سـماعين المـدعو سـي السـاسـي، وعبد الله بن طوبال)[1].



[1]– GR 1H 2834/2, op.cit.

الملحق رقم 3: خريطة تبين مناطق الولاية الثانية سنة 1957[1].



---

[1]–**Ibid**.

الملحق رقم4:بطاقة معلومات حول علي كافي المدعو حساني، القائد السياسي والعسكري للولاية الثانية، مؤرخةفي 1959/8/8[1].

FICHE D'IDENTIFICATION   Date
                                      8.8XI959

I.- RENSEIGNEMENTS D'IDENTITE .

Nom   K A F I
Prénoms :   Ali dit "HASSANI"
Filiation :   Beni Amar et d'Amor Ahmed
Né le :   I92I
Village :   Douar :   Commune :
Profession:
Instruction générale :

Situation militaire :

Signalement :

II.- ANTECEDENTS POLITIQUES ET JUDICIAIRES :

III.- PARTICIPATION A LA REBELLION :
Entré à la rebellion le, ou en :
Grade :   Colonel
Actuellement Chef politique et militaire de la Wilaya 2 -

IV.- PERSONNALITE DE L'INTERESSE :
Voir I4° D.I.

---

[1]– GR 1H 2834/1   العلبة الأرشيفية

الملحق رقم5: بطاقة معلومات حول صالح بوبنيدر المدعو صوت العرب المسؤول العسكري للولاية الثانية، مؤرخة في 1959/8/8[1].

FICHE D'IDENTIFICATION — Date 8.8.1959

I.- RENSEIGNEMENTS D'IDENTITE.

Nom : BOUDNIBER
Prénoms : Salah dit " SAOUT EL ARAB"
Filiation : Ben Brahim ben Tahar
Né le : 1929
Village : OUED ZENATI Douar : Commune :
Profession:
Instruction générale :

Situation militaire :

Signalement : 1,75 m - cheveux noirs ondulés - Front haut - yeux marrons - nez droit - visage allongé -

II.- ANTECEDENTS POLITIQUES ET JUDICIAIRES :

Mandat d'arrêt du 25.6.56 du T.M? de Constantine - Inculpé d'A.M. d'assassinat d'agent de la force publique.

III.- PARTICIPATION A LA REBELLION :

Entré à la rebellion le, ou en : 1956
Grade :
Actuellement adjoint militaire de la Wilaya 2

IV.- PERSONNALITE DE L'INTERESSE :

Voir 14° D.I.

[1]– GR 1H 2834/1, op. cit.

الملحق رقم6: بطاقة معلومات حول حسين بوعلي المدعو مسعود المسؤول السياسي والعسكري للمنطقة الأولى، مؤرخة في 1959/8/8[1].

FICHE D'IDENTIFICATION

Date
8 Août 1959

I.- RENSEIGNEMENTS D'IDENTITE .

Nom : BOUHALI
Prénoms : Hocine dit "MESSAOUD"
Filiation :
Né le :
Village : Douar : Commune :
Profession:
Instruction générale :
Situation militaire :
Signalement :

II.- ANTECEDENTS POLITIQUES ET JUDICIAIRES :

III.- PARTICIPATION A LA REBELLION :
Entré à la rebellion le, ou en :
Grade :
Chef politique et militaire de la Mintaka 2I

IV.- PERSONNALITE DE L'INTERESSE :
Voir I4° D.I.

[1]–**Ibid**.

الملحــق رقــم7: بطاقــة معلومــات حــول ناصــري رمضــان المــدعو الحــاج رمضــان مسؤول الاتصالات والأخبار للمنطقة الأولى، مؤرخة في 1959/8/8[1]

FICHE D'IDENTIFICATION

Date
8 Août 1959

I.- RENSEIGNEMENTS D'IDENTITE .

Nom : NASRI
Prénoms : Ramdane dit "HADJ RAMDANE "
Filiation : Ahmed ben Mohamed
Né le : II.6.I924
Village : Douar : Commune :
Profession: Cultivateur ayant demeuré à MECHAI BOUZANE dit BOUTE-NACHE - commune de TAHAR -
Instruction générale : nulle

Situation militaire :

Signalement :

II.- ANTECEDENTS POLITIQUES ET JUDICIAIRES :

Mandat d'arrêt du I8.3.57 de Bougie - Inculpé d'A.S.E.E. et d'A.M.

III.- PARTICIPATION A LA REBELLION :

Entré à la rebellion le, ou en : I957
Grade :

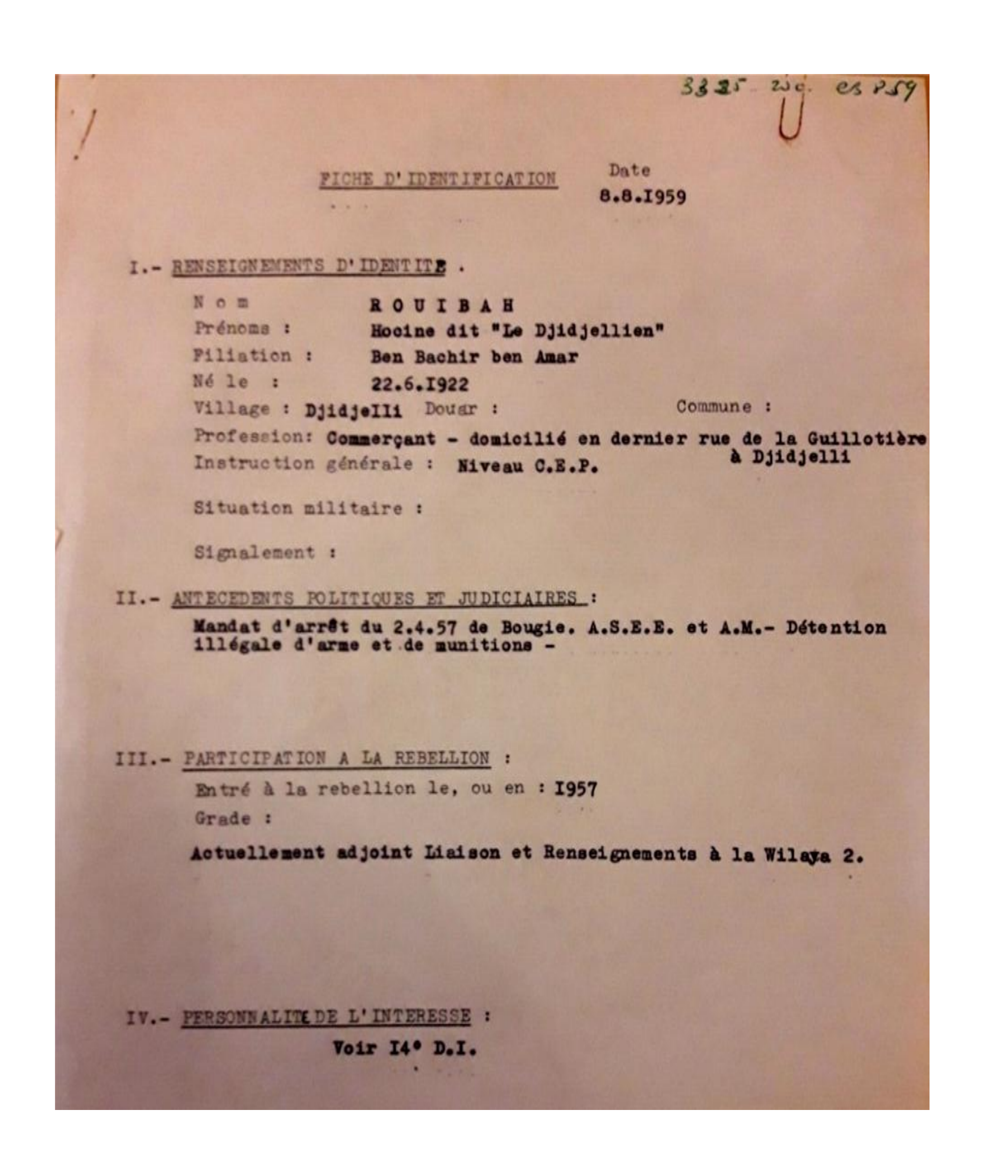
Actuellement adjoint liaison et renseignements de la Mintaka 21.

IV.- PERSONNALITE DE L'INTERESSE :

Voir I4° D.I.

[1]–**Ibid**.

الملحق رقم8: بطاقة معلومات حول رويبح حسين المدعو الجيجلي، مسؤول الاتصالات والأخبار للولاية2، مؤرخة في 1959/8/8[1].



3325 ... es P59

FICHE D'IDENTIFICATION — Date 8.8.1959

I.- RENSEIGNEMENTS D'IDENTITE .

Nom ROUIBAH
Prénoms : Hocine dit "Le Djidjellien"
Filiation : Ben Bachir ben Amar
Né le : 22.6.1922
Village : Djidjelli Douar : Commune :
Profession: Commerçant - domicilié en dernier rue de la Guillotière à Djidjelli
Instruction générale : Niveau C.E.P.

Situation militaire :

Signalement :

II.- ANTECEDENTS POLITIQUES ET JUDICIAIRES :
Mandat d'arrêt du 2.4.57 de Bougie. A.S.E.E. et A.M.- Détention illégale d'arme et de munitions -

III.- PARTICIPATION A LA REBELLION :
Entré à la rebellion le, ou en : 1957
Grade :
Actuellement adjoint Liaison et Renseignements à la Wilaya 2.

IV.- PERSONNALITE DE L'INTERESSE :
Voir I4° D.I.

1– **Ibid**.

الملحق رقم9: قائمة لبعض جندرمة النظام الثوري بالولاية الثانية[1].

وهم على التوالي: صالح بوريبعة، براهيم صيد، احسن بومنجل، سعيد بن نية، بشير رميتة، محمد نتور، شريف زاهي، يوسف بورفيس، مختار كنوش، ومسعود زرازة، مع الاشارة إلى تاريخ ميلادهم، وسكناهم، وحالاتهم العائلية، وعدد أولادهم، وعدد اخوانهم وأخواتهم، وتاريخ التحاقهم بالثورة، وأسلحتهم.

DOCUMENT N° 20

LISTE DES GENDARMES

NOMS ET PRENOMS	DATE de NAISSANCE	DOMICILE	SITUATION de FAMILLE	ENFANTS	FRERES et SOEURS	PERE	MERE	DATE D'ENTREE AUX A.L.N.	ARMES: MARQUE	NUMERO	CARTOUCHES	GRENADES
Salah BOURIBAA	1925	AKIDI	Marié	1	1	1	1	1.11.55	GARANT	4713	12	
Brahim SAYED	-	AZEKOUR	"						FC	3507	12	
Ahcène Boumendjel	1934	ANCHID	"	3				1.11.55	GARANT	57364	8	
Seid BENIA	1920	BOUROUH	Célibataire	-				3.2.56	"	70	10	
Bachir REMITA	1932	EDDOUAR	"		4		1	8.2.57	"	7.777	12	
Mahmoud NETTOUR	1929	ZAOUIA	Marié	3				8.2.55	Mitraillette.	9m	50	
Chérif ZAHI	1931	TAHAR EL KOUDIAT	"	2				12.2.56	FC	C/m	8	1
Youcef BOUREFIS	1920	ZIABRA	"	4		1		1955	FC	432	5	
Mokhtar KENOUCHE	1934	OULED M'RABOT	"			1	1	1958	FC			
Messe[illegible] ZERAZA												

---

[1]– العلبة الأرشيفية GR 1H 4407/D2

الملحق رقم10: قائمة لأعوان الاستعلامات التابعين للقسم 1 الناحية3، المنطقة 2، الولاية2، مؤرخة بشهر أوت 1959، وهي من الوثائق المسترجعة من طرف قوات الفرنسية[1]. لدوار بني ولبان، وهم على التوالي: طراد باكير، طراد عبد الله، مخبي أحمد، عبادة عبد الرحمان، مومن سعيد، طرفة خوجة، بوعشة مبارك. مع الاشارة إلى تاريخ ومكان ميلادهم، وحالاتهم العائلية، وتاريخ التحاقهم بالثورة، ومهامهم.

DOCUMENT ECRIT EN FRANCAIS

WILAYA 11
MINTAKA 111
NAHIA 111
KISM 1

REPUBLIQUE ALGERIENNE

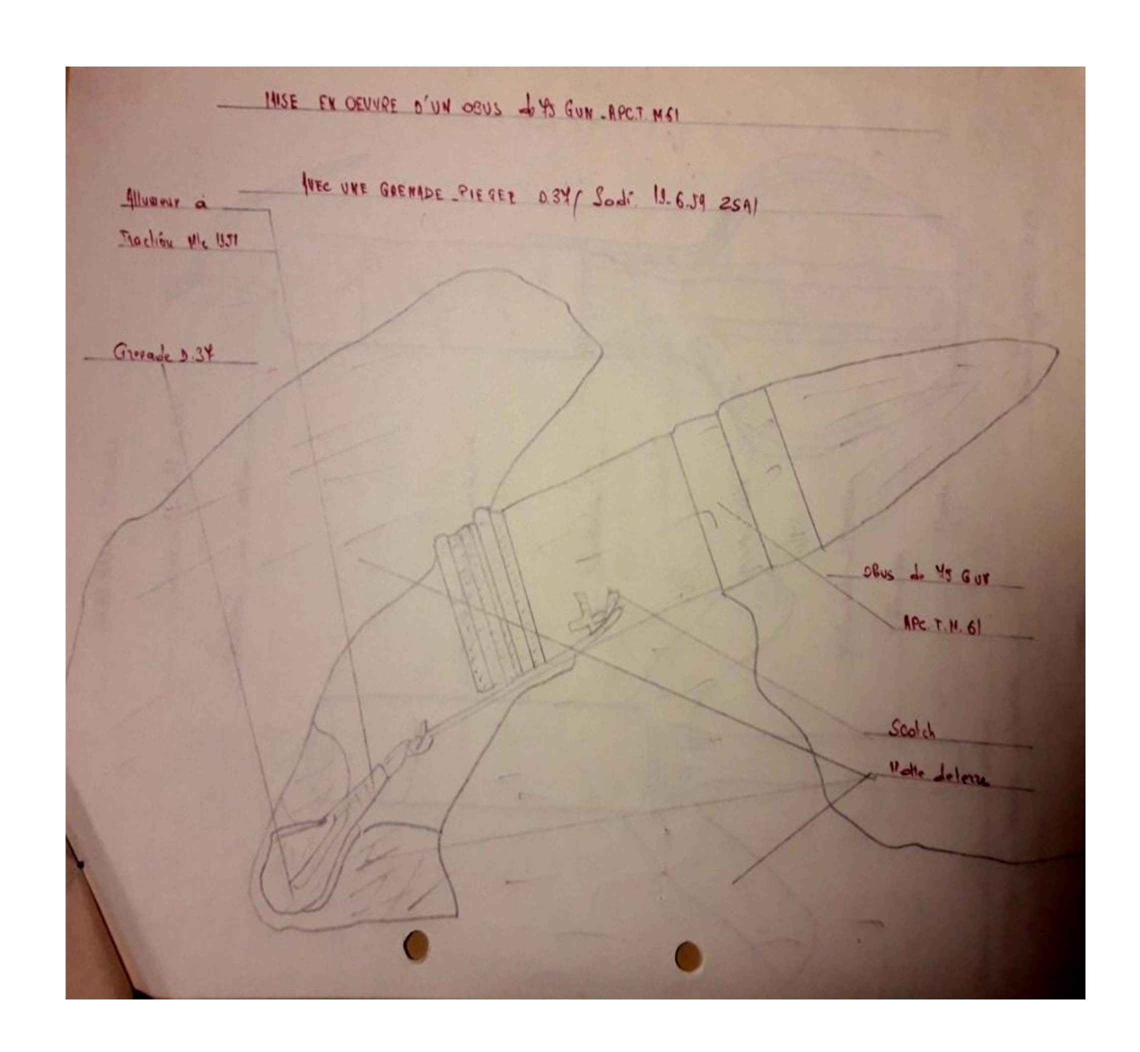
LISTE DES AGENTS DE RENSEIGNEMENTS (SECRETS) Mois d'Août 1959

N°	NOM ET PRENOM	DATE ET LIEU DE NAISSANCE	SITUATION FAMILIALE			DATE ET LIEU DE RECRUTEMENT	CATEGORIE	GRADE	DEGRE Instruction	IMMATRICULATION	OBSERVATION
			C	M	Nombre d'enfants						
	DOUAR BENI-OUELBENE										
1	TRADE Bakir	NECHEM 1917		M	4	ZERGA - 12.1.1959					Maire de ZERGA
2	TRADE Abdallah	1913			7	ZERGA-26.4.59					Postier à ZERGA (Facteur)
3	MOKHBI AHmed	1919			5	ZERGA- 9.7.57					Goumier ST à ZERGA
4	ABADA Abderrahmane	Naredine 1921			3	" 26.4.59			Lettré en arabe		Conseiller Municipal
5	MOUMENE Said	DJENANE ANEB 17			6	" 26.4.59					Conseiller Municipal
6	TARFA Khodja	1929			3	" "					Postier (facteur)
7	BOUACHA Mebarek	DJENANE ANEB 39	C			" Mai 59					

SECRET

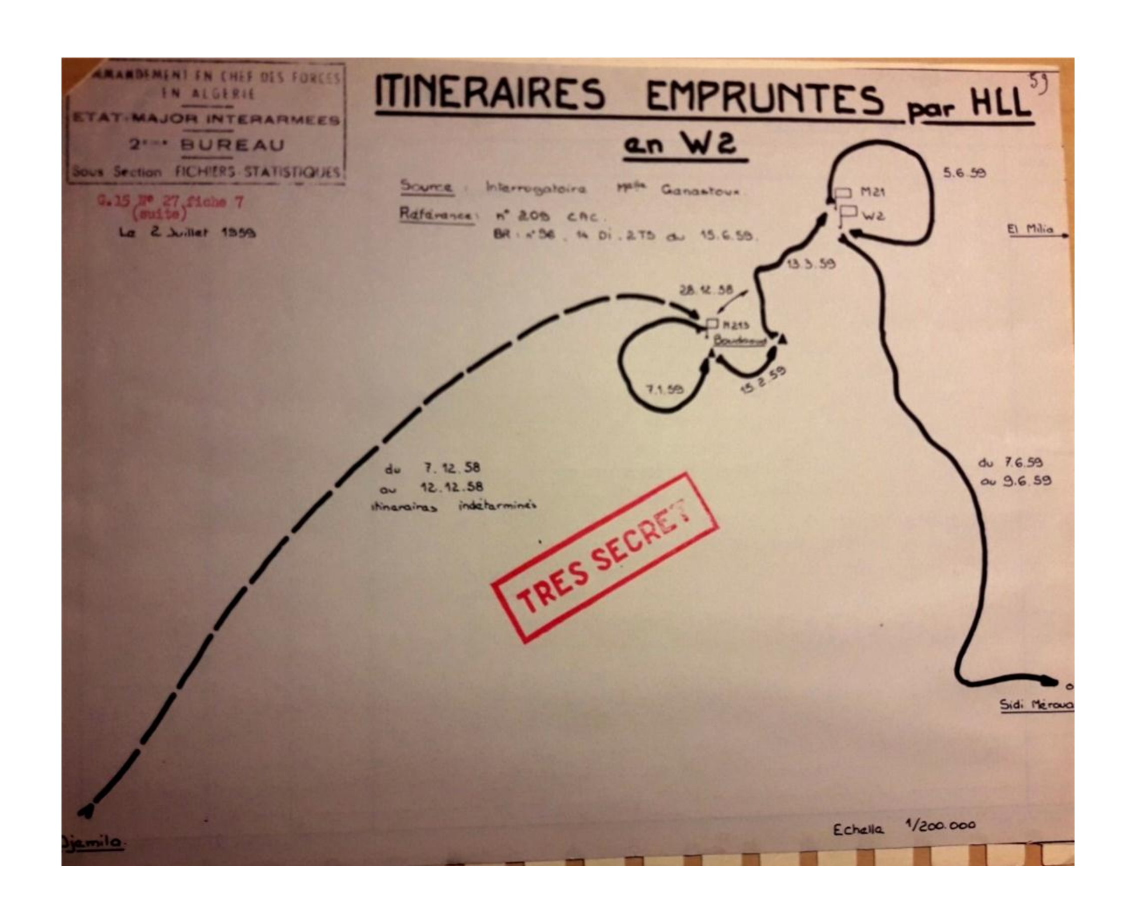
[1]–**Ibid**.

الملحق رقم11:مخطط للغم من صنع عناصر جيش التحرير بالولاية الثانية[1].



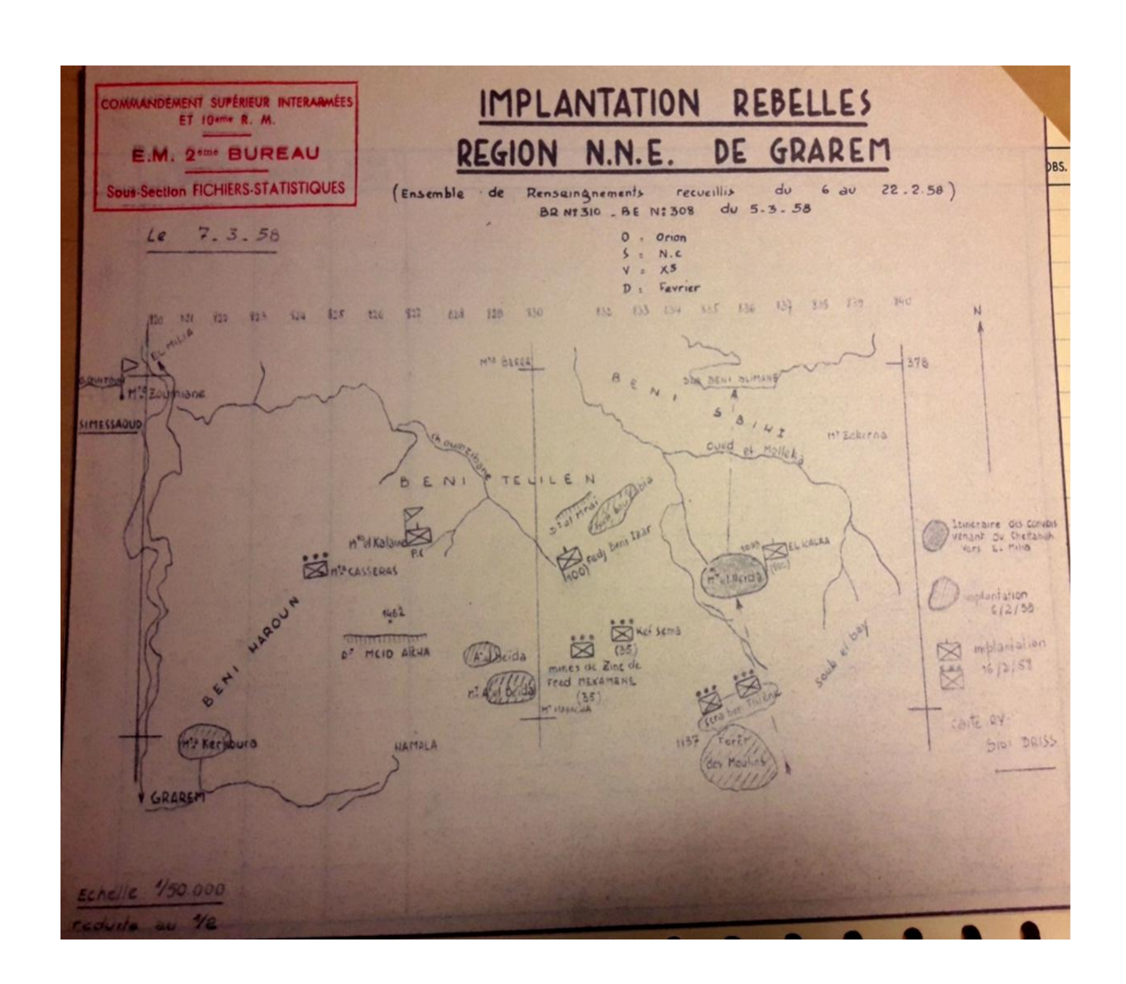
[1]–**Ibid**.

الملحق رقم12:مسار متبع من طرف عناصر جيش التحرير بالولاية الثانية، بنواحي جيجل، مؤرخ في 2 جويلية 1959[1]



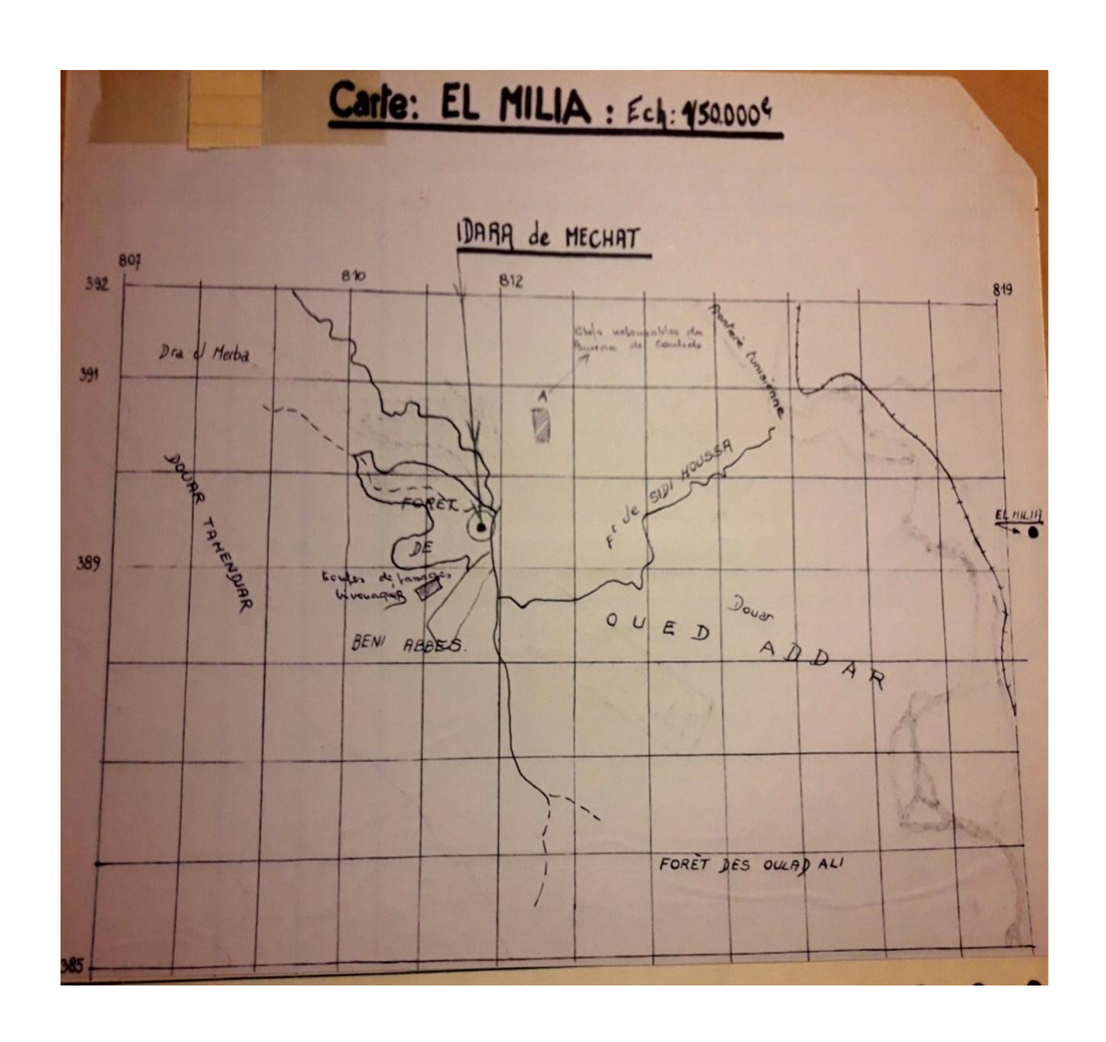
[1] – العلبـة الأرشـيفية GR 1H 1568/D1.

الملحق رقم13:انتشار عناصر جيش التحرير الوطني بناحية قرارم، مؤرخة في 5مارس 1958[1].



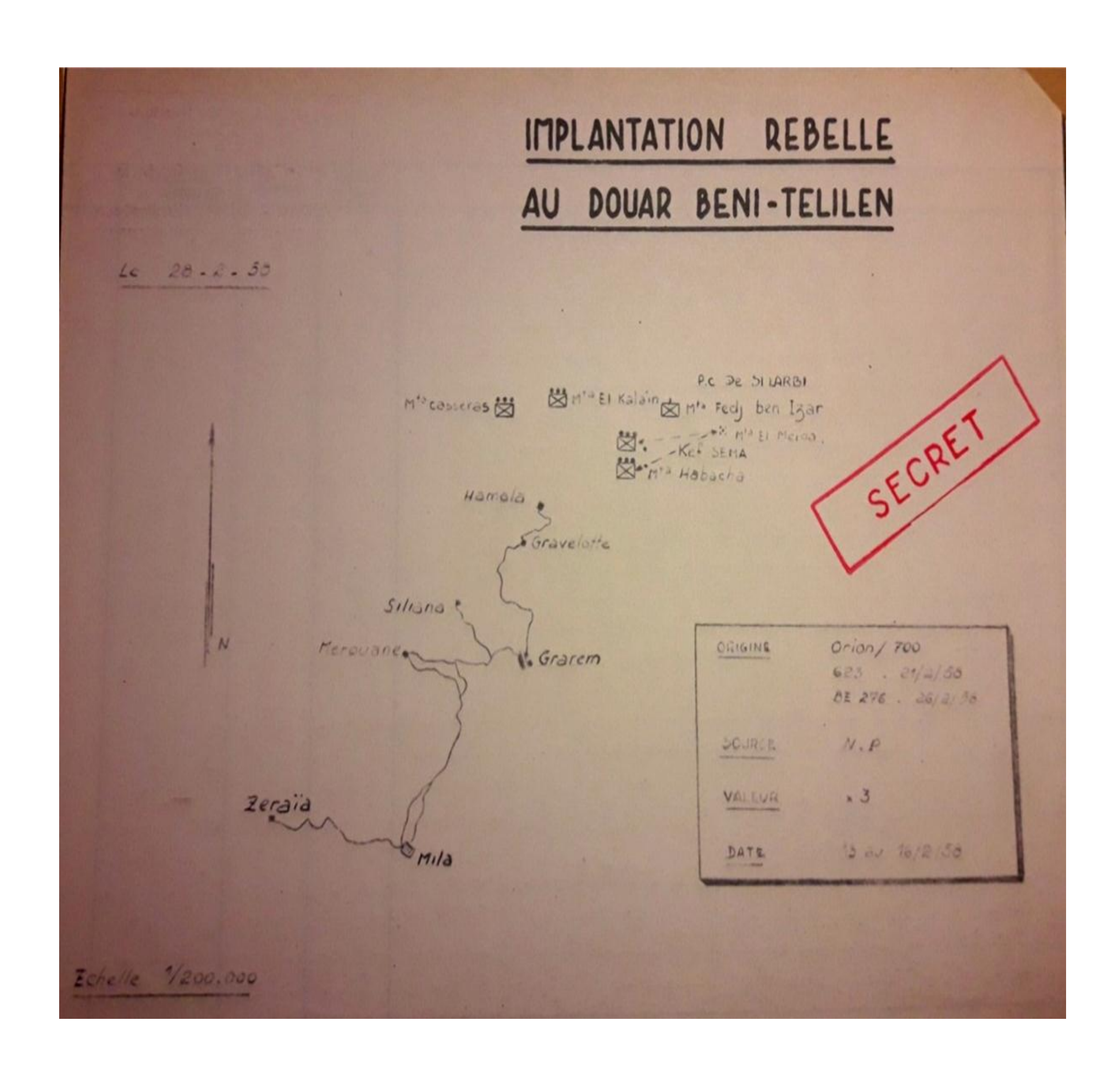
[1]–**Ibid**.

الملحق رقم14:خريطة الميلية، إدارة مشاط التابعة للولاية الثانية[1].



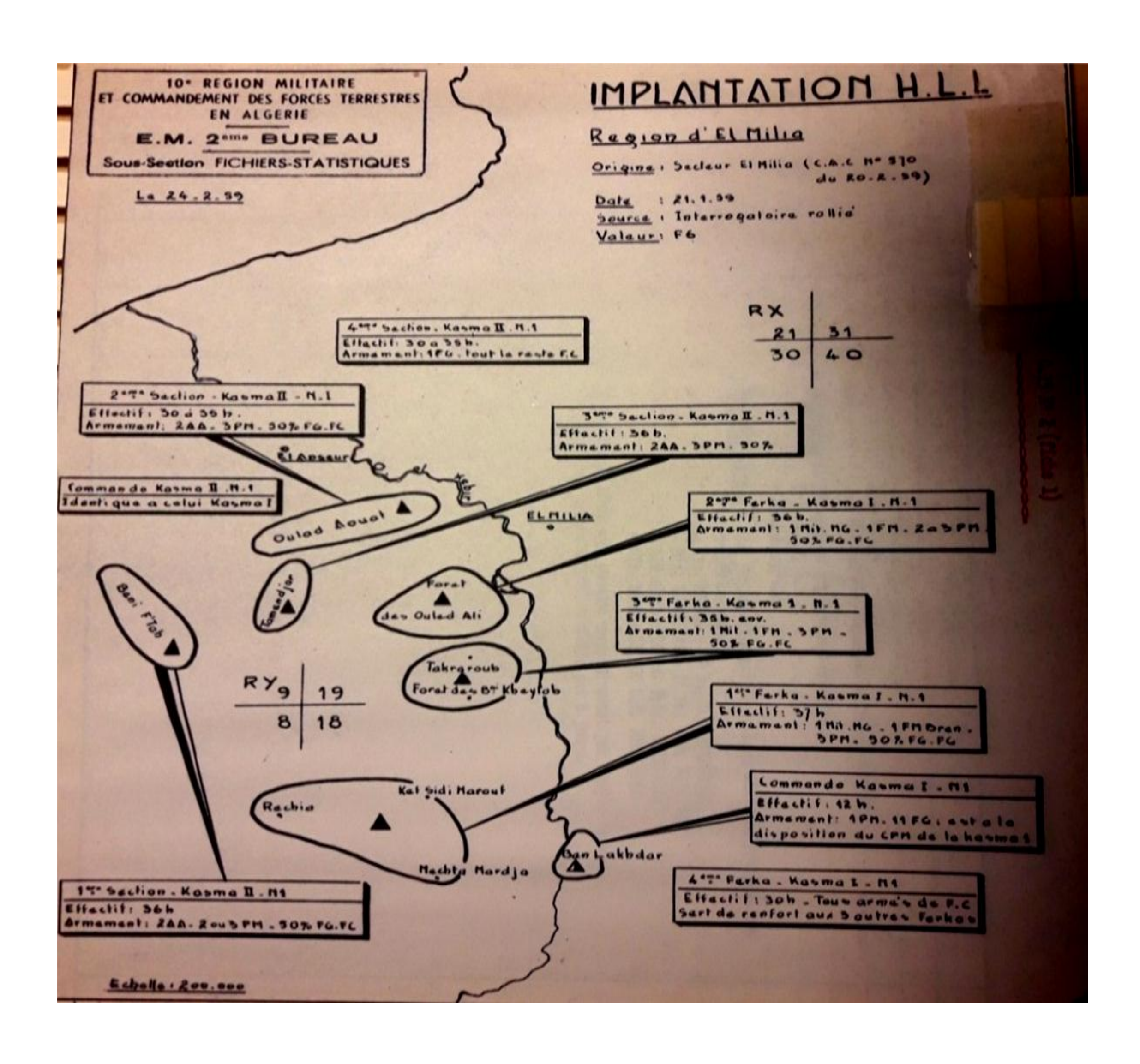
[1]–**Ibid**.

الملحق رقم15: انتشار عناصر جيش التحرير بدوار بني تليلان 28فيفري 1959[1].



[1]– **GR 1H 1568/D1**.

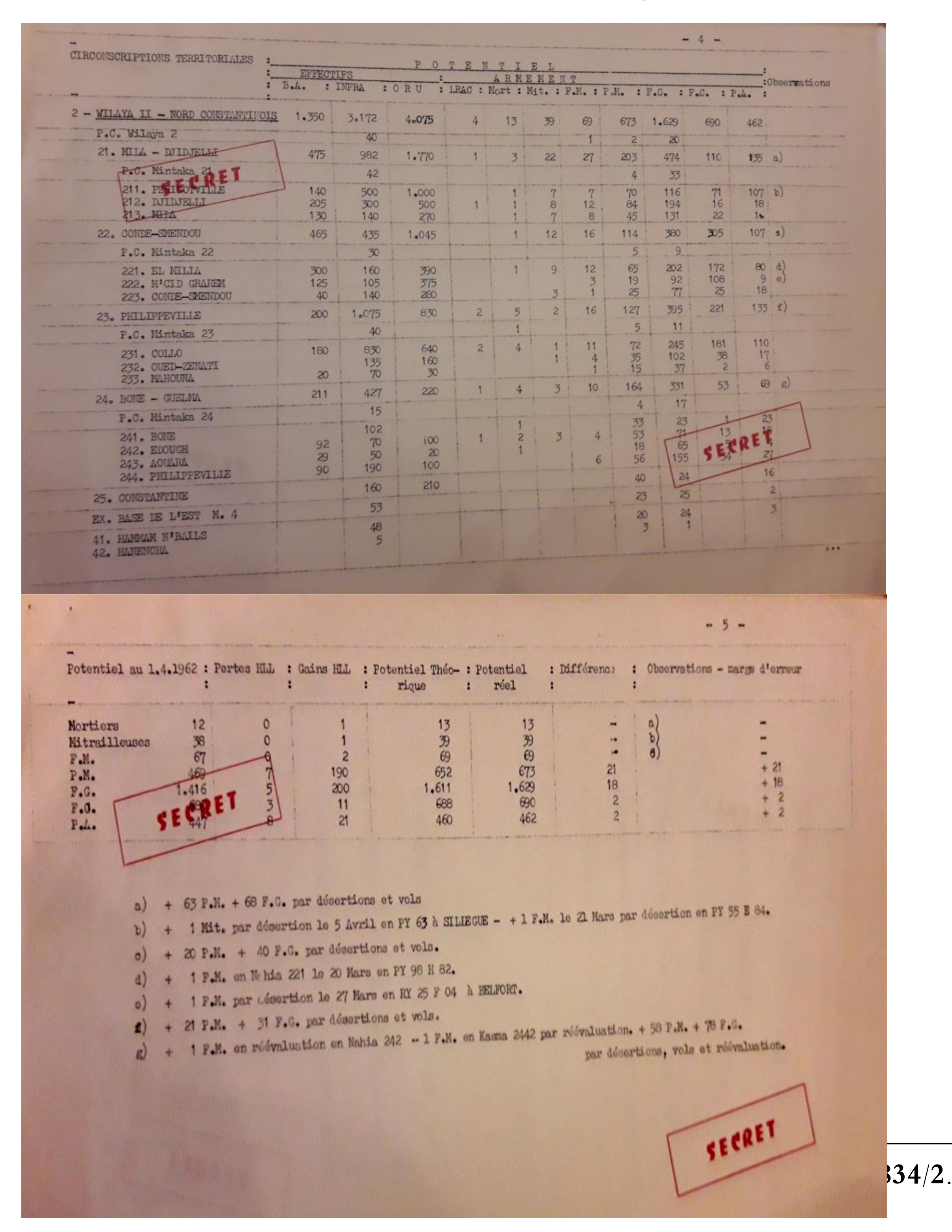
الملحق رقم16:انتشار عناصر جيش التحرير بناحية الميلية، 20 فيفري 1959[1].



---

[1]–Ibid.

الملحق رقم17[1]: جنود وسلاح جيش التحرير الوطني بالولاية الثانية 1 ماي 1962.



- 4 -

CIRCONSCRIPTIONS TERRITORIALES	POTENTIEL – EFFECTIFS			POTENTIEL – ARMEMENT								Observations
	B.A.	INFRA	O R U	LRAC	Mort	Mit.	F.M.	P.M.	F.G.	F.C.	P.A.	
2 – WILAYA II – NORD CONSTANTINOIS	1.350	3.172	4.075	4	13	39	69	673	1.629	690	462	
P.C. Wilaya 2		40					1	2	20			
21. MILA – DJIDJELLI	475	982	1.770	1	3	22	27	203	474	110	135	a)
P.C. Mintaka 21		42						4	33			
211. PERIGOTVILLE	140	500	1.000		1	7	7	70	116	71	107	b)
212. DJIDJELLI	205	300	500	1	1	8	12	84	194	16	18	
213. MILA	130	140	270		1	7	8	45	131	22	1[illegible]	
22. CONDE-SMENDOU	465	435	1.045		1	12	16	114	380	305	107	c)
P.C. Mintaka 22		30						5	9			
221. EL MILIA	300	160	390		1	9	12	65	202	172	80	d)
222. M'CID GRAHEM	125	105	375				3	19	92	108	9	e)
223. CONDE-SMENDOU	40	140	280			3	1	25	77	25	18	
23. PHILIPPEVILLE	200	1.075	830	2	5	2	16	127	395	221	133	f)
P.C. Mintaka 23		40			1			5	11			
231. COLLO	180	830	640	2	4	1	11	72	245	181	110	
232. OUED-ZENATI		135	160			1	4	35	102	38	17	
233. MAHOUNA	20	70	30				1	15	37	2	6	
24. BONE – GUELMA	211	427	220	1	4	3	10	164	331	53	69	g)
P.C. Mintaka 24		15						4	17			
241. BONE		102			1			33	23	1	23	
242. EDOUGH	92	70	100	1	2	3	4	53	71	13	[illegible]	
243. AOUARA	29	50	20		1		6	18	65	[illegible]	4	
244. PHILIPPEVILLE	90	190	100					56	155	34	27	
25. CONSTANTINE		160	210					40	24		16	
EX. BASE DE L'EST M. 4		53						23	25		2	
41. HAMMAM N'BAILS		48						20	24		3	
42. HANENCHA		5						3	1			

...

- 5 -

Potentiel au 1.4.1962		Pertes HLL	Gains HLL	Potentiel Théorique	Potentiel réel	Différence	Observations – marge d'erreur	
Mortiers	12	0	1	13	13	–	a)	–
Mitrailleuses	38	0	1	39	39	–	b)	–
F.M.	67	0	2	69	69	–	c)	–
P.M.	469	7	190	652	673	21		+ 21
F.G.	1.416	5	200	1.611	1.629	18		+ 18
F.C.	[illegible]	3	11	688	690	2		+ 2
P.A.	447	8	21	460	462	2		+ 2

a) + 63 P.M. + 68 F.G. par désertions et vols

b) + 1 Mit. par désertion le 5 Avril en PY 63 à SILIEGUE – + 1 F.M. le 21 Mars par désertion en PY 55 E 84.

c) + 20 P.M. + 40 F.G. par désertions et vols.

d) + 1 F.M. en Nahia 221 le 20 Mars en PY 98 H 82.

e) + 1 F.M. par désertion le 27 Mars en RY 25 F 04 à BELFORT.

f) + 21 P.M. + 31 F.G. par désertions et vols.

g) + 1 F.M. en réévaluation en Nahia 242 – 1 F.M. en Kasma 2442 par réévaluation. + 58 P.M. + 78 F.G. par désertions, vols et réévaluation.

SECRET

[1] ...334/2.

تابع للملحق رقم17[1]:

CONSTANTINE, le 26 Mars 1962

REGION TERRITORIALE ET CORPS D' ARMEE DE CONSTANTINE

ETAT-MAJOR 2e BUREAU

I.A.C.
B2

VOLUME DES ARMES DE LA REBELLION PAR MINTAKA
au moment du CESSEZ-LE-FEU

19.3.1962

WILAYA 1	=	1.587	dont	1.119 de guerre
P.C.W.1	:	120	dont	93 de guerre
M. 11	:	533	"	364 " "
M. 12	:	582	"	401 " "
M. 14	:	110	"	73 " "
M. 15	:	28	"	27 " "
M. 16	:	214	"	161 " "
WILAYA 2	=	3.089	dont	1.959 de guerre
PC. W.2	:	22	dont	22 de guerre
M. 21	:	830	"	584 " "
M. 22	:	862	"	458 " "
M. 23	:	845	"	486 " "
M. 24	:	449	"	344 " "
M. 25	:	48	"	36 " "
Ex-BE.4	:	33	"	29 " "
WILAYA 3	=	965	dont	471 de guerre
PC. W.3	:	30	"	30 de guerre
M. 31	:	648	"	327 " "
M. 32	:	287	"	114 " "
WILAYA 6	:			
PC. W.6	:	19	dont	19 de guerre
M. 64	:	312	"	246 " "
INTER-BARRAGE		48	dont	46 de guerre

- 10 -

RECAPITULATIF

	EFFECTIFS			ARMEMENT														
	B.A.	INFRA	O R U	Obus 122	Can. 105	Can. 85	75SR	57SR	Mort. 120-106	20 FLAK	LRAC	Mort.	Mit.	F.M.	P.M.	F.G.	F.C.	P.A.
I - QUEST BARRAGE																		
- Wilaya 1	845	1.830	2.300								4	7	17	51	344	1.173	291	230
- Wilaya 2	1.350	3.172	4.075								4	13	39	69	673	1.629	690	462
- Wilaya 3 (M.31-32)	345	1.415	4.600										6	35	191	399	303	221
- Wilaya 6 (64)	275	290	430								2	2	13	15	37	271	40	28
Total Ouest Barrage	2.815	6.707	11.405								10	22	75	170	1.245	3.472	1.324	941
II-INTER-BARRAGE	76	20										1		2	31	35		4
Total F.L.N. EST-ALGER.	2.891	6.727	11.405								10	23	75	172	1.276	3.507	1.324	945
III-A.L.N. EN TUNISIE	22.000			30	8	30	70	80	73	25	230	500		1.100	17.500			
TOTAL GENERAL ARRONDI	25.000	6.800	11.500	30	8	30	70	80	73	25	240	523		1.350	22.300			

SECRET

Le Général de Division DUCOURNAU
Commandant la Région Territoriale et le
Corps d'Armée de CONSTANTINE
P.O. le Lt-Colonel LAFITE
Chef du 2e Bureau,

- DESTINATAIRES -

- Général de C.A. Cdt.Supérieur des Forces en ALGERIE (EMI - 2eBureau) LA REGHAIA (2 ex.) ex. n° 1 & 2/20
- Général Cdt la Z.N.C. (EM B2) CONSTANTINE 3/20
- Général Cdt la Z.O.C. (EM B2) SETIF 4/20
- Général Cdt la Z.S.C. (EM B2) BATNA 5/20
- Général Cdt la Z.E.C. (EM B2) BONE 6/20

7 à 20/20

- Archives

SECRET

[1]–Ibid.

الملحق رقم18: مقر الولاية الثانية 1957 – 1958[1]



[1] –الموقع الالكتروني، تاريخ بلدية بوراوي بلهادف، جيجل. www.Bouraouibelhadef.dz

الملحق رقم19:عمل مصلحة الاتصالات والأخبار بالقسمة 2132، عبارة عن تقرير لشهر ماي 1959 موجه لمسؤول الاتصالات والأخبار للناحية 213، يشمل معلومات جمعها " أعوان الاتصالات الخاصين"، وهو من الوثائق التي تم استرجاعها من طرف قوات الاحتلال في شهر ديسمبر 1959، جاء فيه مايلي:

-العون رقم 4 لقرية "نافارين" أخبرنا بعدد قوات العدو ونشاطهم العسكري.

-العون رقم 5 لشاطودان أخبرنا بعدد قوات العدو وبدورياتهم وبرنامج عملهم واسم وسلوك المنتخبين الجدد، فضلا عن أسماء الأشخاص الذين عيناهم له، والمواضيع التي نوقشت من خلال الخطب التي ألقيت في هذا المركز.

-العون رقم 9 قد لنا معلومات رسمية حول اتصالات خائن مع العدو.

-العون رقم 6 أخبرنا أن هناك اجتماع انعقد بين المعمرين والقرى المجاورة لأخذ قرار يتعلق بمسألة الحصاد والدرس.

-العون رقم8 أخبرنا بالاجتماع الذي سيعقد بالميلية بين ضباط العدو والمعمرين الأوروبيين وقياد متعاونين.

-العون رقم 12 قدم لنا عدد القوات، التسليح وتفاصيل حول نشاط ومصلحة العدو المتمركزة بالرواشد

-العون رقم 1أعلمنا بوضعية دوار مزيلة:

-الخلافات السائدة بين أعضاء الدوا

-تصرفات وسلوك الأعضاء مع مواطني الدوار-الرسالة التي استلمها مسؤول الدوار من ضابط "لاصاص" الرواشد - اتصالات من خلال الوسيط المتمثل في العون 10.

-العونان رقم 2و7 أعلمونا بالمواقع الأكثر زيارة من طرف العدو خلال دورياتهم الليلية، فضلا عن المواقع التي كانت مسرحا للكمائن[1].

الملحق رقم20: لبطاقة استجواب الخونة والمشتبه فيهم بالقسمة 2431

في الملحق رقم 26 وثيقة عبارة عن نموذج استجواب الخونة والمشتبه فيهم تابع للقسمة 2431، ضمن الوثائق المسترجعة في نهاية 1959، أرشيف الكتيبة، غير مؤرخ وردت فيه المعلومات التالية:

جيش وجبهة التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية الولاية 2

مصلحة الاتصالات والأخبار المنطقة 4

الناحية3

القسم1

بطاقة إستعلاماتية للخونة والمشتبه فيهم

-الاسم واللقب...

-اسم الوالد..

-تاريخ ومكان الميلاد...

-مكان الإقامة...

-المهنة...

-النشاط المعادي للثورة..

-العلاقات...

-هل هو مخبر عادي أو عون خاص...

[1]-**Commandement en chef des forces en Algérie, région territoriale te avril corps d'armée de Constantine, état major 2°bureau, Constantine, 1961, Exemplaire N°56/67, Le Service « Liaison-Renseignement » Rebelle dans L'est Algérien , GR 1H2834/2,(dossiers1) , bulletins mensuels de renseignement, cartes d'implantation de l'armée nationale populaire (janvier-octobre 1963).**

-إذا كان عون هل له شبكة (ترفق قائمة الخونة الذين يعملون تحت أوامره وبطاقة إستعلاماتية حولهم)

-الأماكن التي يرتادها، من مقاهي أو حانات، التنقلات، السفر، الدوائر، المحلات التجارية، الأحياء.

-هل كان محل هجوم؟

-حدد النشاطات الناجمة عن نشاطه...

-السفر: -المدن

-الطرقات

-الوسائل

-الخارج

-هل تم الاتصال به من طرف عناصرنا من قبل؟

-هل كان عضوا في تنظيمنا في الماضي(من قبل)؟

-الوظيفة...

-التاريخ..........أسباب خيانته...

بطاقة ترسل مرة واحدة. الإشارة في التقرير الأسبوعي لنشاطه، جرائمه، تنقلاته، تغيير الإقامة....إلخ[1]

[1]-**Commandement en chef des forces en Algérie**, **région territoriale te corps d'armée de Constantine**, **état major 2°bureau**, **Constantine**, **le – avril 1961**, **op**.**cit**.

الملحق رقم21: بطاقة تعريفية للمجندين المسلمين العاملين في الجيش الفرنسي:

الوثيقة التالية كتبت باللغة الفرنسية، تمّ العثور عليها بمشتة "قندول" بتاريخ 21 جويلية 1959 (أرشيف الكتيبة) مؤرخة بالسداسي الأول لسنة 1959.

هذا **النموذج** من البطاقة تمت صياغته من طرف مسؤولي الاتصالات والاخبار للناحية 213، موجه لمسؤول الاتصالات والأخبار للقسمة رقم3، يرسل كلّ شهر.

جبهة وجيش التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية الولاية 2 الشمال القسنطيني

المنطقة 1

الناحية3

مصلحة الاتصالات والأخبار

تعريف بالجنود المسلمين في محتشدات العدو (قومي، حركى، مخازني، قناص، مجند، سجين ومجنّد بالقوة).

اللقب...الاسم...............................

الرتبة..التخصص............................

اسم المحتشد..............................مجند في الجيش منذ.....................

تاريخ ومكان الولادة...

متزوج أو أعزب.......................................عدد الأولاد................

مكان إقامة عائلته وعنوانه..

سلاحه...سلوكه تجاه بلده.............

يتعاطى الخمر ....يرتاد الملاهي...................

مستوى تعليمه باللغة العربية وبالفرنسية..

الختم[1]

الملحق رقم22: بطاقة استجواب لسجين استعملت بالقسمة 2431:

الوثيقة عبارة عن وثيقة مسترجعة في نهاية 1959 بالشمال القسنطيني (أرشيف الكتيبة) من دون تاريخ:

جبهة وجيش التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية الولاية 2

م.إ .أ المنطقة4

الناحية3

القسم 1

بطاقة معلومات السجين:

الاسم واللقب...

مكان وتاريخ الميلاد...

الحالة العائلية.....................................عدد الأولاد....................

المهنة.....................مكان السكن..

المستوى التعليمي...................مناضل (سياسي ، نقابي)..........................

مركز العمل..

---

[1]–**Modèle de fiche d'interrogatoire des traîtres et des suspects en KASMA 2431**, **documents récupérés fin 1959** (**archives bataillon**), **Valeur** :**A/I**, **non daté**, **GR 1H 28834**, **1H2884 D1**.

صفة العمل.....................رقم التسجيل..............................الرتبة..

تاريخ التجنيد..............................رقم المركز..................................

اسم المراكز...

تاريخ إلقاء القبض...........................المكان.................................

الظروف...

السلاح، الذخيرة والأمتعة.....................المعلومات...........................

مراكز العدو...(انظر المعلومات حول مراكز العدو).

مركز تحت قيادة..اسم الضابط..................

هـذا المركـز ينتمـي إلى حـي فرعي..........حي..........قطـاع فرعـي، قطـاع .....قسـم فرعي.....قسم......مع الإشارة إلى القادة والضباط.

استجواب فيما يخص العدو، معنوياته، الجنود، مصلحة الاستعلامات.....العدو، الخونة.

معلومات فيما يخص ردود فعل الأوساط العسكرية والمدنية تجاه الأحداث الأخيرة، وتجاه المسائل السياسية...

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تصريح عضو من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

سفر عضو من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تصريح الحكومة الفرنسية

قانون الرحمة (العفو) ديغول.

رد فعل المتشددون وأعمالهم[1].

[1]–**Fiche d'interrogatoire de prisonnier**, **utilisé en kasma 2431**, **document récupéré fin 1959 en Z.N.C** (**archives bataillon**), **non daté**, **GR1H 2884/D3**.

الملحق رقم23:أنموذج استنطاق القومية والجنود المسلمين الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني. تمت صياغته من طرف مسؤولي الاتصالات والأخبار للناحية 213، موجه لمسؤول الاتصالات والأخبار للقسمة 3.

ضمن الوثائق باللغة الفرنسية المسترجعة بمشتة قندول، يوم 21 جويلية 1959 (أرشيف الكتيبة) مؤرخة بالسداسي الأول لسنة 1959.

جبهة وجيش التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية الولاية2 (الشمال القسنطيني)

المنطقة 1

كيف يمكن إجراء استجواب القومية والجنود المسلمين الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني.

اللقب والإسم، تاريخ ومكان الميلاد، الإنتساب (الوالدين)، الإخوة والأخوات، الأحياء والأموات، أعمارهم، هل هم متزوجون، عدد الأولاد، مهنة الأب، الخدمة العسكرية، المدة، المستوى التعليمي، قدرة الوالد، هل يعمل لحسابه الخاص، أو بالثلث، أسماء الشركات التي عمل لديها، هل اشتغل لدى المكاتب الإدارية للعدو، نوع التجارة التي مارسها.

فيما يتعلق بالملحق السابق ذكره:

المهنة، المستوى التعليمي، المدرسة التي تابع فيها دروسه، الوظائف المشغولة، أسماء الشركات، التاريخ والمدة، تاريخ ومكان دمجه في الجيش الفرنسي، المركز الذي التحق به، المدة والتاريخ،

أسماء ضباط وقادة المركز الذي التحق به، تخصصه داخل المركز، خرجات العدو والأوامر المقدمة، هل كانت بالتدريج؟، إذا كان الأمر كذلك كيف حصل على هذه الرتبة، تاريخ عطلته، الراتب الشهري المسلم له، ماذا فعل به، هل ذهب لإجازة، أين؟، هل كتب لأصدقائه ولوالديه؟ مجند للخدمة العسكرية؟، مجند عامل، سجين أو مجند بالقوة؟ إذا كان مجند للخدمة العسكرية لماذا انضم للجيش الفرنسي،؟

إذا كان قد التحق بالجيش، ما هي أسباب التحاقه، إذا كان معتقل (مسجون)، كيف تمّ ذلك، ومكان وتاريخ ترصده واعتقاله؟ كيف يتصرف العدو مع المعتقلين داخل مراكزه؟ ما هو غذاؤهم؟ ولباسهم؟ ما نوع سلاحهم؟ التاريخ، الأسلحة، الذخيرة، القنابل التي خصصت منذ الدمج في الجيش؟ كيف يرى الوضع في ظل الحرب بين المسلمين والفرنسيين وهو يعمل تحت العلم الفرنسي؟ لماذا انتظر طويلا للخروج؟ كيف تبادرت غليه الفكرة للالتحاق بجيش التحرير الوطني وبأي وسيلة اتصال؟ هل فعل ذلك من تلقاء نفسه؟ أو دُعي لفعل ذلك؟ كيف خرج؟ ما هو الطريق أو المسلك الذي اتبعه؟ الساعة والتاريخ؟ طبيعة السلاح الذي كان يحمله، عدد الخراطيش، القنابل....إلخ، لماذا اختار هذا السلاح، وعدد الخراطيش هذه؟ منذ التحاقه بجيش التحرير الوطني، ما رأيه في التنظيم؟ ولأنه يوجد من دون سلاح؟ هل ناضل قبل الثورة التحريرية في حزب سياسي؟ إذا كان كذلك ما هو؟

ملاحظة: الاستجواب يجري في عدّة حصص، أضيفوا الأسئلة حسب الظروف[1].

---

[1]–Annexe N°31, Fiche d'identification des éléments musulmanes servant dans l'armée française récupéré à la mechta GANDOUL (PY85 A63), le 21.7.1959 (archives bataillon), Valeur :A/I, Date : 1° semestre 1959, GR 1H 28834, 1H2884 D1.

الملحق رقم24: أنموذج لمعلومات مقدمة من طرف أعوان الدوار المنطقة 22:[1]

الوثيقة هي من بين الوثائق المسترجعة في شهر سبتمبر 1960 بناحية الميلية (أرشيف كتيبة المشاة).

تتضمن هذه الوثيقة معلومات تم جمعها من طرف أعوان جيش التحرير الوطني حول القوات العملياتية، وذلك بفضل ترصدهم:

الشهر	الساعة	طبيعة المعلومة	مصدر المعلومة
1 سبتمبر	سا9	-قافلة من 105 شاحنة و4 مدرعات. -هناك سيارة رباعية وجيب يذهبان يوميا إلى العنصر بالميلية.	ملاّس زيدان

[1]-Exemple de renseignements fournis par les agents des douars en mintaka22, document récupérés en septembre 1960 dans le secteur D'EL MILIA, (archives bataillon), GR 1H 2884.D3.

2سبتمبر		-خروج الجيش نحو بني يفتح.	
3سبتمبر		-توجد فتاتين من الدوار 10 على اتصال بجنود الحراسة (المراقبة).	ساحي محمود
4سبتمبر	علـــى السا17	-هناك نساء لديهنّ اتصالات مع مركز العنصر، ولديهنّ علاقات مشبوهة مع القومية. ومن جهة أخرى القومية متفقون مع التنظيم حول جميع الوسائل.	عبـــــد الله العنصر
7سبتمبر		-سيكون تمشيط في الدوار رقم 10.	
9سبتمبر	على سا 8	- كان هناك ضابط ومساعده قائد مركز من النشيمة، ظل معهم زيدان لمدة ساعتين، وطلب زيدان من القائد الضابط إذا كان بإمكانه إيصال رسالة للقائد.	الميلية

الملحق رقم25:نموذج لبطاقة تعريفية (فنية) لمراكز تجميع مستعمل من طرف القسمة رقم1من الناحية3، المنطقة4، الولاية الثانية 2431.

هو عبارة عن وثيقة عثرت عليها قوات الاحتلال في نهاية سنة 1959 في منطقة الشمال القسنطيني (أرشيف كتيبة المشاة)، من دون تاريخ، تعتبر سرية جدا. وردت فيها المعلومات التالية:

جبهة وجيش التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية الولاية2

مصلحة الاتصالات والأخبار المنطقة4

الناحية3

القسم1

مراكز التجميع

التسمية..........................الناحية..........................القســـــــم....

الموقع..

الموقع الجغرافي في القسم.........................بالنسبة لمدينة كبيرة.............

طريق..........................بالنسبة للدوار.........................

هل توجد صاص..........................اسم المركز..........................

يوجد حركى(مخازني)......................وحدة دفاع ذاتي...........دون تنظيم.......

تعداده..

تعداد المجمَّعون............رجال...........نساء............أطفال...........الدواوير

المجمّعة................أسماء الدواوير..

أسماء المشاتي المجمّعة...

مجمعين بالقوة أو بإرادتهم..

هذا المركز محاط بالسلك الشائك..

مدرسة...............سينما...................مساحات لعب...............

مكتب الاستعلامات والعمل النفسي...

من يدير المركز...................................المندوب..........................

بلدية، قائمة المستشارين............المساجين.............التعذيب.........

ينجز مرة واحدة وعند كل تغيير مهم[1].

---

[1]-**Modèle de fiche d'identification des centres de regroupements utilisé par les rebelles en kasma2431, document récupéré fin 1959 en ZNC (archive bataillon), v . A/Z, non daté, GR 1H 2884/D3.**

الملحق رقم26:أنموذج لبطاقة معلومات حول الضباط وضباط الصف للعدو بالقسمة 2431

وثيقة عبارة عن أنموذج لبطاقة معلومات حول الضباط وضباط الصف للعدو بالقسمة 2431، ضمن الوثائق المسترجعة في نهاية1959 (أرشيف كتيبة المشاة)، غير مؤرخة، تضمنت:

الولاية 2　　　　الجمهورية الجزائرية　　　　جبهة وجيش التحرير الوطني.

المنطقة1

الناحية3

القسم1.

مصلحة الاتصالات والأخبار

بطاقة استعلاماتية حول الضباط وصف الضباط للعدو

اللقب والاسم.. مركز لاصاص....................................

الأصل..الرتبة...

الانتماء: مجنّد، احتياطي.................................. المسار المهني..................................

الوظائف..

القطاع..............................الفرع القطاعي...................الحي.....

الحي الفرعي...............الدائرة......................القسم..................

المقر (العنوان)...

الأماكن التي يتردد عليها...

مقهى.........................حانة..............................مطعم........

تقرير النشاط...

موقفه من المدنيين (الشعب)..

يتحدث العربية...

سوابقه...

التنقلات........................الأماكن......................محمي أم لا

طريقة التنقلات....................................تفاصيل إضافية........

يملأ مرة واحدة وكل ما كان هناك تغييرات مهمة تتم الإشارة في التقرير الأسبوعي لنشاطات المعني[1].

[1]–**Modèle de fiche de renseignement pour les officiers et sous officiers ennemis en Kasma 2431**, **document récupéré fin 1959** (**archives bataillon**), **non daté**, **GR 1H 2884/D3**.

الملحق رقم27:بطاقة تعريفية لمراكز ومحتشدات العدو بالقسمة 2431.

وثيقة مسترجعة في نهاية 1959 (أرشيف كتيبة المشاة) سرية جدا، من دون تاريخ.

تتضمن هذه الوثيقة:

جبهة وجيش التحرير الوطني — الجمهورية الجزائرية — الولاية2

المنطقة4

الناحية3

القسم1

مراكز ومحتشدات العدو

التاريخ...

التسمية...

الطبيعة...

الموقع...

الموقع الجغرافي في القسم ....وبالنسبة للدوار..........بالنسبة لمدينة كبيرة..............

هـــــذا المركـــــز يحتــــوي علــــى حــــي:

فرعي.......حي...........مقاطعة...............................الطرقات...............

وحدة المحتشد..........................(تحديد أيضا سلاحهم، فصيلتهم).

التعداد: التعداد الإجمالي...

الجنود الفرنسيون.................. المجندون المسلمون........................القومية......

الضابط الذي يدير المحتشد.................رتبته ولقبه................................

اسم ورتبة المسؤولين الإداريين...

عدد الضباط داخل المحتشد ورتبتهم وأسماؤهم...

مراكز المراقبة (العدد والوضعية)...

مخابئ الرشاشات (العدد والموقع)...

قطع المدفعية، (العدد والموقع)..

الأبراج (الكازمات)، العدد والموقع...

الدفاعات الإضافية، أسلاك شائكة، خنادق، حواجز، ألغام...........................

مخارج النجدة..

الأنفاق...

طرق ومسالك الدوريات...

عدد الدوريات اليومية...

مراكز الشرطة...الموقع...............

مقر قيادة المركز..

الإنارة ....الموقع..........

سلاح الفرق العسكرية...

-مدافع -سيارات

-مورتي -دبابات

-رشاشات -مدرعات

بنادق رشاشة -شاحنات

-بنادق -سيارات "دودج 4×4"

مسدسات رشاشة "جي آم سي"، "جيب"

وسيلة نقل البري...

تموين المركز..........................الوسائل، الأيام، الأماكن.....توقيت النقل..

هذا التقرير يجب أن يكون مرفقا بـ:

-رسم حدود المركز

- بطاقة تشير إلى الضابط

يرسل كل مرة إذا كان تغيير للوحدة والتعداد[1].

الملحق رقم28:عمل مصلحة الاتصالات والأخبار بالقسمة 2132.

تقرير شهر ماي 1959 لمصلحة الاتصالات والأخبار للقسمة 2132 موجه إلى مسؤول الاتصالات والأخبار بالناحية 213.

عبارة عن وثقة مسترجعة في ديسمبر 1959 (أرشيف المشاة) ماي 1959، تقرير حول النتائج المتحصل عليها من طرف أعوان الاستعلامات العامون:

-معلومات حول نشاط العدو: دوريات، توقيفات، إعدامات، الأضرار الناجمة في الأماكن التي مرّ بها العدو.

-معنويات ونشاط الشعب.

-معلومات حول الأشخاص المشبوهين.

-مسؤول الاتصالات والأخبار التابع للدوار رقم6 أرسل لنا اشتراكات معمّر أوروبي لمدّة 6 أشهر.

-مسؤول الاتصلالات والأخبار التابع للدوار رقم 8 أرسل لنا اشتراكات عونين عسكريين مسلمين تابعين لمركز العدو أعزيز لمدة أربعة أشهر[1].

---

[1]-**Modèle de fiche d'identification des centres de regroupements utilisé par les rebelles en kasma2431, document récupéré fin 1959 en ZNC (archive bataillon), v. A/Z, non daté, GR 1H 2884/D3.**

الملحق رقم29:تعليمات مقدمة من طرف مسؤول الاتصالات والأخبار للناحية 213 موجهة لمسؤول الاتصالات والأخبار للقسمة 2133، يتضمن موضوع: التنظيم العام للعمل المراد انجازه:

وثائق باللغة الفرنسية مسترجعة يوم 21 جويلية 1959 تتضمن مايلي:

-الإشارة في تقارير الاتصالات والأخبار إلى نموذج عدد الأسلحة الفردية للعدو، وكذلك التفاصيل حول الاتصالات بين القسمات، وبين القسمة والناحية.

-إعداد وتنظيم المعلومات، مستقلة، الميادين العسكرية والسياسية.

-تقديم التفاصيل داخل التقارير المتعلقة بالاتصالات ما بين النواحي، وما بين المناطق، وما بين الولايات.

تقديم تقرير حول أولئك الذين انضموا إلى قطاع غير القطاع الذي أنشيء من خلاله الاتصال، وأسلحتهم والاتصالات التي أقيمت معهم.

-احترام أسرى الحرب، لا ننتقل بهم ليلا، تحت حماية وبسرية تامة، ويجب حماية مكان الوجهة.

---

[1]-Fonctionnement du service L.R en Kasma 2132, rapport du mois du mai 1959 du service L.R de la kasma 2132 adressé au R.L.R de la nahia 213 Mai 1959, GR 1H2884/D3.

-راقب بعناية بعد الاستجواب، وإجراء بحث على المدنيين الذين يذهبون ويأتون بين المناطق الحرة والمراكز.

-قدّم التفاصيل حول التنظيم في محتشدات الاعتقال والتجميع.

-السكان: العدد، ظروف العيش، الوفيات، المرافق.

-الجيش: المساعدون، الحركى، المخازنية، القومية، الدفاع الذاتي، النشاطات، الدعاية.

-قائمة الشخصيات من المسلمين المتعاونة مع العدو، والأوروبيين في خدمة جيش التحرير الوطني الذين يسافرون للخارج.

-الرسائل الموجهة بواسطة لاصاص: اكتشفوا مسار حامل البريد، من المرسل إلى المرسل إليه، ثمّ قرروا. -راقب بصرامة القنوات والبريد الخاص بالخصوص[1].

الملحق رقم30:تعليمات مقدمة لمسؤول الاتصالات والأخبار للمنطقة 23 "قواعد عامة للبريد":

وثائق مسترجعة في أكتوبر 1959 (أرشيف كتيبة المشاة).

البريد الخاص يجب أن يتضمن ختما.

المراسلات الخاصة لا تحمل الختم: ستكون مراقبة من طرف المسؤول الأعلى والذي يضع توقيعه بشكل واضح على الظرف.

كل المراسلات الخاصة غير المراقبة ممنوعة.

كل المراسلات بين المجاهدين والمجاهدات ممنوعة.

يسمح لحاملي البريد إلاّ نقل الرسائل التي تقدم لهم من طرف مسؤولهم.

يزود حاملو البريد بكيس بلاستيكي لتجنب تلف البريد وتضرره.

على سلاسل البريد أن تسلك الأماكن المؤمنة[1].

---

[1]-**Directives données par le RLR de la Nahia 213 au R.L.R de la Kasma 2133 au sujet de l'Organisation générale du travail à faire, documents en français récupérés le 21.7.1959 en PY 85A 63, (archives bataillon), valable pour l'ennemi 1959. GR 1H 2884 /D3.**

الملحق رقم 31:تعليمات موجهة لمسؤولي الاتصالات والأخبار للمنطقة 23.

طبيعة المعلومات التي يجب أن يبحث عنها الأعوان، وثيقة مسترجعة من طرف قوات الجيش الفرنسي في أكتوبر 1959، تتضمن:

طبيعة المعلومات الواجب البحث عنها.

-المعلومة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية.

-القرارات السابقة للعدو والتي تتعلق باستحداث منظومة إدارية جديدة.

-تنفيذ مشروع قسنطينة، والتدابير والإجراءات الأولى لتطبيقه.

-مشاركة أو تعيين مسلمين أوروبيين في اللجان أو الممثليات الإدارية.

-المجالس العامة وخطب لاصاص والصو.

-التنقلات، الزيارات، التفتيشات للشخصيات الحكومية، السياسية، الدينية، الأجنبية.

-الصحافيون، لجان التفتيش، الصليب الأحمر.

---

[1]-**Directives donnés aux R.L.R de la mintaka21** « **Règles générales pour le courrier** » , **documents récupérés en octobre 1959** (**archives bataillon**), **octobre 1959**, **GR 1H 2884/D3**.

-تطور الحالة المعنوية للمجاهدين، المسبلين، الفدائيين، الأنصار، وموقفهم بالنسبة للمسائل السياسية[1].

الملحق رقم 32:تعليمات موجهة لمسؤول الاتصالات والأخبار للمنطقة 23.

"مواصفات أعوان الاتصالات والأخبار"، وثائق مسترجعة في أكتوبر 1959.

أعوان الاتصالات والأخبار يجب أن تتوفر فيهم:

-معرفة وحفظ السر، (يطبق الإعدام على كل من يكشف سرّا عسكريا).

-يجب أن يكون ذكيا وسريع الاندماج، والمصلحة العليا للأمة أولى من الحياة.

-المعرفة الجيدة لأعيان منطقتهم (عرب، يهود، فرنسيين).

-أن يكونوا منظمين وممنهجين.

-المعرة الجيدة لإطارات نشاطهم.

[1]–**Directives données aux R.L.R de la mintaka 23 nature des renseignements que doivent rechercher les agents, document récupérée en octobre 1959, GR 1H 2884/D3.**

-مراقبة تنظيمهم، من أجل الوقوف على مواطن القوة، ومواطن الضعف ومعالجتها بإصلاحات مناسبة.

-كتابة التقارير وفقا للتعليمات الواردة من أجل توجيه العمل.

-فتح سجلات: سجل خاص بالعمال اليوميين، سجل خاص بالقومية والحركى، سجل خاص بالخونة.

-أن يكون لديهم ملف لبطاقات تتضمن مواقع العدو، لصاص، الصو، مراكز التجميع، المطارات[1].

الملحق رقم33:بطاقة لاجئ منجزة من طرف مسؤولي الاتصالات والأخبار للناحية 213 موجهة للمسؤول الاتصالات والأخبار للقسمة3.

كتبت هذه الوثيقة المسترجعة بمشتة قندول يوم 21 جويلية 1959 باللغة الفرنسية، مؤرخة بالسداسي الأول لسنة 1959، تضمنت المعلومات التالية:

جبهة وجيش التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية الولاية2 (الشمال القسنطيني).

المنطقة1

الناحية 3

---

[1]-Directives données aux R.L.R de la mintaka 23 : caractéristiques des agents R.L, document récupérée en octobre 1959, GR 1H 2884/D3.

القسمة3

مصلحة الاتصالات والأخبار

اللقب...

الإسم...

تاريخ ومكان الميلاد............................المهنة.........

متزوج أم أعزب.................................عدد الأولاد.................

السكن...عدد الأفراد المتكفل بهم.........

من أين هاجر..تاريخ اللجوء.........

السبب............................تسجيل ممتلكاته، خصائص، مكان

تواجده......يدفع اشتراكاته لجبهة التحرير الوطني............................

-تُشطّبُ المعلومات غير الضرورية.

الختم[1].

الملحق رقم34:تعليمات موجهة لمسؤولي الاتصالات والأخبار للمنطقة 23، دور مسؤولي الاتصالات والأخبار.

وثائق مسترجعة في أكتوبر 1959 (أرشيف المشاة)، مؤرخة في مارس 1957.

دور مسؤول الاتصالات والأخبار (تعليمة رقم7 مؤرخة في 20 ماي 1957).

-مراقبة مصلحة البريد.

-إعداد سلاسل جيش التحرير الوطني.

-الإبلاغ باستمرار عن عدد قوات العدو، أماكن انتشارهم، تحركاتهم...وتقديم تقرير عنها لمسؤولي اللجنة.

-إقامة شبكات استعلامات داخل المدن والقرى مع مسؤول.

---

[1]-**Fiche de réfugié par les R.L.R de la nahia 213 pour le R.L.R de la kasma3, document en français récupéré à la méchta Gandoul (PY 85 A63), le 21.7.1959 (archives bataillon), date 1° septembre 1959. GR 1H 2884/D3.**

-الإبلاغ عن الحالة المعنوية للسكان.
-كشف ومعرفة الخونة والمتعاونين مع العدو.
-القيام بالتحري والبحث حول المجندين الجدد.
-إعداد مصلحة اتصالات مع مراكز بريد وحاملي بريد تحت مسؤولية مسؤول الاتصالات والأخبار[1].

الملحق رقم35:نموذج لبطاقة تعريفية (فنّية) للصاص والصو، معتمدة من طرف مجاهدي القسمة 2431.

هذا الأنموذج استرجعته قوات الاحتلال في نهاية سنة 1959 (أرشيف كتيبة المشاة)، من دون تاريخ، وسري جدّا، من إنجاز مصلحة الاتصالات والأخبار التابعة للقسم1، الناحية3، المنطقة4، الولاية2، يحتوي على المعلومات التالية:

جبهة وجيش التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية

م . إ . أ الولاية 2

المنطقة4

[1]-**Directives données aux R.L.R de la mintaka 23 : Rôle du R.L, document récupérée en octobre 1959, daté en mars, GR 1H 2884/D3.**

الناحية3

القسم1

صاص و صو (S.A.S et S.A.U)

-التاريخ...

-التسمية...

-الموقع الجغرافي داخل القسم.....................................بالنسبة للدوار.........

-لقب رئيس لصاص أو الصو، ورتبته...

-المكاتب، النوع والعدد...

المستخدمون المرتبطون بلصاص أو الصو...

-الدعاية، عتاد ووسائل الدعاية...

-الضباط السامون...

-قائد لاصاص بدرجة رئيس دائرة أو ووالي..

-محيط عمل لصاص...

-الجماهير المجمّعة (مع ذكر الدواوير المجمّعة)......................................

-المركز العسكري الأقرب...

هذا التقرير يجب أن يكون مرفقا بـــ:

1-بطاقات معلومات حول المراكز وما يتعلق بوحدة حماية لصاص أو الصو.

2-بطاقة خاصة بضابط لاصاص، الصو.

3-رسم حدود لاصاص، الصو.

-ينجز مرة واحدة، وفي كل مرة عندما تكون تغييرات مهمة.

-الاشارة في التقرير الأسبوعي إلى المعلومات الواردة من لصاص أو الصو[1].

---

[1]-**Modèle de fiche d'identification des S.A.S et S.A.U utilisé par les rebelles en kasma, document récupéré fin 1959 en Z.N.C (archives bataillon), non daté, GR 1H 2884 /D3.**

الملحق رقم36:نماذج من تقرير شهري حول مركز التجميع

في مايلي أنموذج لتقرير شهري حول "مركز التجميع" من إنجاز القسم1، الناحية3، المنطقة4، الولاية الثانية، من طرف مصلحة الاتصالات والأخبار:

جبهة وجيش التحرير الوطني الجمهورية الجزائرية الولاية2

المنطقة 4

الناحية3

القسم1

-التاريخ...التسمية...........

-طبيعة المسكن، كوخ، خيمة، بيت قصديري، منزل بالحجر، بيت جاهز..............

-التزود بالماء......موضع الخزان..الكهرباء.....

-حالة الصرف الصحي والنظافة..

-الخدمات الصحية (الدائمة والمؤقتة)..

-هل يتوفر مكتب التكفل الاجتماعي..

-الأمراض المنتشرة داخل المركز..

-مجمل المواليد.....................................مجمل الوفيات.................

-ظروف عيش الساكنة...

-نوع اليد العاملة...

-المستخدمون، ظروفهم..

-الإصلاح الزراعي هل تم تطبيقه...

-مدى تصرف الساكنة المجمّعة بأموالهم خارج المركز..............................

-المعلومات المتوفرة..............................حقل الرعي...............

-المناطق الحرة........................(تعيين المشاتي والدواوير)...................

-الخروج بحرية أو بواسطة رخصة الخروج (رخصة المرور)........................

-هل لديهم منح من جانب العدو..

-دعاية العدو...............................الوسيلة والنوع...............

-دعاية متبعة من طرف من؟..

-هل يوجد سينما.........................مساحات لعب.........................

-أماكن التسلية ....والرقص...................

-تحرير المرأة، كيف يجري ذلك..

-هل يوجد تنظيم لج. ت. و..

-المشاركة في الثورة، المساعدة بالرسائل، بالمعلومات..........................

-معنويات الساكنة..

-هل مركز التجميع هذا دائم أم مؤقت..

-تقرير ينجز كل شهر، وكل تغيير أو إصلاح ينجز، يجب أن يدرج في التقرير الأسبوعي[1].

الملحق رقم37:تعليمات موجهة لمسؤولي الاتصالات والأخبار للمنطقة 23 حول أهمية ودور حامل (ساعي) البريد.

وثائق مسترجعة في شهر أكتوبر 1959:

-حامل البريد يشارك في نجاح العمليات وعلى أمن الأشخاص والممتلكات.

-حامل البريد هو جندي جيش التحرير الذي يستحق الاحترام.

-حامل البريد يجب أن يكون سريعا، وسرّي لكل ما يرى ويسمع.

-حامل البريد مسؤول على كل ما ينقله:

[1]-**Renseignements complémentaires Camps de regroupements, GR 1H 2884/D3.**

وفي حالة وجدود العدو، يجب عليه الفرار، أو إتلاف البريد، وإذا تمّ إلقاء القبض عليه يجب عليه أن لا يقول شيئا للعدو.
-يجب على حامل البريد أن يكون معه سجل يحتوي على يوم وساعة انطلاقه، وتوقيع المرسل، والمرسل إليه، ويوم وتاريخ عودته، وفق النموذج التالي[1]:

اسم ساعي البريد الذي يحمل الرسالة	يوم وساعة الوصول	اسم المرسل	اسم المرسل إليه	اسم ساعي البريد الحامل للرسالة	يوم وساعة الوصول

الملحق رقم38: عمل مصلحة الاتصالات والأخبار بالقسمة 2132:
تقرير شهر ماي1959 لمصلحة الاتصالات والأخبار للقسمة 2132، موجه إلى مسؤول الاتصالات والأخبار للناحية 213.
وثيقة مسترجعة بين شهري ماي وديسمبر 1959 (أرشيف الكتيبة).
تقرير عن العضوية: تنظيم الاتصالات والأخبار سجّل في هذا الشهر 50 عضوا موزعين كما يلي:

[1]– Directives données aux R.L.R de la mintaka 23 sur l'importance et le Rôle de postier document récupérée en octobre 1959, (archives bataillon), GR 1H 2884/D3.

-11عضوا للاستعلامات العامة: مسؤول الاتصالات والأخبار لكل دوار.

-15 عضوا للاستعلامات الخاصة:

-أرقام من 1إلى 10 بدوار مزلة.

-3 من فرنسيين من أصول شمال إفريقية (FSNA) (رقم2) بمركز العدو "كوليز".

-رقم3: كاتب بلصاص أعزيز.

-رقم4: بقرية "نافارين". Navarin

-أرقام 5و9 بقرية شاطودان.

-أرقام 6و8 بقرية تيبرجون.

-2 (FSNA) (رقم 7) بمركز العدو لأعزيز

-رقم11: دركي بمركز العدو لنافارين.

-رقم12: كاتب ببلدية مركز العدو بالرواشد.

-12 عضوا بمصلحة البريد العسكري:

- ثلاثة (3) حاملي بريد بدوار زارزة -أربعة(4) حاملي بريد بدوار راس فرجيوة.

-واحد(1)حامل بريد يضمن الاتصال بين لجان القسمة للناحية.-12 عضوا بمصلحة البريد المدني: -1حامل بريد لكل دوار[1]

---

[1]–**Fonctionnement du service L.R en kasma 2132** : **Rapport du mois du mai 1959 du service L.R de la kasma 2132 adressé au R.LR de la nahia 213 document récupéré en décembre 1959**, (**archives bataillon**), **GR 1H 2884/D3**.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا- المصادر:

أ-مصلحة أرشيف "فانسان" باريس:

Service Historique de la Défence:

1-Traduction de ((rapports sur le moral)) saisi sur le corps de Hasrane Said, responsable politique de la Nahia de Jemmapes abattus le 4.10.1957 dans le secteur de St Charles, transmis par le 14° DI sous le n°4.834/14DI/2 en date 15.11.1957, 1H4407/D2.

2-Dossier E, fiche du 6.7.1959, source protégée, 1H 1568/D1.

3-informateur décembre 57, **bureau contrôle région d'El milia**, **GR 1H1568**, **organisation et activités rebelles dans le constantinois**, **l'Oranie et le Sahara** (**1956-1959**).

4-Gie de Collo n° 955/4 du 3.9.1959 (**n° 24 83 du 8.9.1959**), **source**. **informateur**, **GR 1H1568/D1**.

5-Bande rebelle région de Philippeville, GR 1H 1568/D1.

6-Stationnement de 4 FERKAS région n.o Guelma, GR 1H 1568 / D1.

7-Document A.1.U.T, **GR 1H1568 D1**.

8-Dossier E, **fiche du 20.21/12.1958**. **protégé A/1**, **situation générale en wilaya2**, **GR 1H1568/D1**.

9-Gendarmerie Ain Amara (957 du11.8.57) Gendarmerie Guelma, BE 2224, 16.8.57, source agent, GR 1H 1568, D1.

10-Fiche d'identification,(dossier1)8.8.1959n°3325/23.8.59 bulletins mensuels de renseignement, cartes d'implantation de l'Armée Nationale Populaire, date (janvier-octobre1963). GR 1H2834 /1

11–Situation des PC de la wilaya II et de la mintaka1, 2°DIM, SZEC N°1186 du 28.5.1959 (n°2343 du 25.6.59 CAC), GR 1H 1568/D1.

12–Dossier E, fiche du 16.10.1959, protégée, A/1, situation en wilaya2, GR 1H 1568/D1.

13–Shalle Opération, du 10.8.1959, source opération, 10.8.1959, GR 1H 1568/D1.

14–Source Opération, V.N.C 6.12.1959, fiche n°G15 (11), GR 1H 1568/D1.

15–Convois d'armement, 14° DI, et Nord Constatations, n° 2578 du 11.6.1959 (n°2364 du 29.6.1959 CAC), source interrogatoire rallié GANDOULA, V.N.C, GR 1H 1568/D1.

16–PC de Si Messaoud, 14° DI et Nord Constantinois n° 96 du 16.6.1959 (n°209 du 22.6.59 CAC), GR 1H 1568/D1.

17-Directives de la Mintaka25, juillet1959, adressés aux responsables de la ville de Constantine sur le plan Let R, documents récupérés par les F.O le 25.9.1959 en PY 44 L85 (pont d'Omale) juillet 1959, GR 1H2884 D.

18-(dossiers1) ,bulletins mensuels de renseignement, cartes d'implantation de l'armée nationale populaire (Janvier-Octobre 1963).

19-Source Rallié Valeur et D.F/2 Janvier 1959, GR 1H 1568/D1.

20–S. Collo, N° 2823 du 30.5.1959 (N°2046 du 5.6.1959 CAC), source interrogatoire de regroupé, V.F/3 5.6. 1959, Organisation bande rebelle dans la région de Collo GR 1H 1568/D1.

21-S. Collo, N° 2823 du 29.5.1959 (N°2047 du 4.6.1959 CAC), source interrogatoire prisonnier, V.F/3 4.6. 1959, Organisation bande rebelle dans la région de Collo GR 1H 1568/D1.

22-2ème D.M.I Bonne (n°774 du 10.4.1959) interrogatoire prisonnier Matmat Boukhemis Ben Ahmed, V et D N.C Aout 58 et 11.4.1959, GR 1H 1568/D1.

23–Connaissance sur la Katiba2131, 19° DI ET ZOC, N°1434, du 30.6.1959 BE N° 2507/CAC du 16.7 59, interrogatoire prisonnier, F/6 25.6.59, GR 1H 1568/D.

24-Fiche n° C15 (10). CAC, N°3663 du 6.11.1959, interrogatoire prisonnier, Khennafi Salah, GR 1H 1568/D1.

25–Z.N.C/3142 du 2.11.59 (CAC 4136 du 11.12.1959), source Rallié, V.DF/2 7.10.1959, GR 1H 1568 /D1

26–Orientation /700 BR N°1897 BE 626 du 27.5.58, NP, C/3 18. 5, arrivé bande rebelle région N.O Oued Zénati, GR 1H 1568/D1.

27-le 23 septembre 1959, fiche technique de mine rebelle, 10°région militaire, région territoriale et CAC, Nord Constantinois 65° bataillon de génie, compagnie 65/1, N° 1.282/65/1.GR 1H 1568/D1.

28-Gie El Milia, FR N°751, BE N°2831 du 22.8.58, informateur, U3, 15.8, Atelier de réparation Région EL MILIA, GR 1H 1568 / D1.

29-Bulletin de renseignement, 14° division d'infanterie, secteur de Mila, état major- 2° bureau n° 3.486/SM/2, GR 1H1568/D1

30-C.A.C/2ème B.TO.3334 du 25.9.1958.V.T.N.C. A/S installation radio repérée. Renseigné .209, GR 1H 1568/D1.

31- 24.9.1958, V.T.N.C. installation radio région M'chatt, (8 KM N.O El MILLIA, GR 1H 1568/D1.

32–Fiche d'interrogatoire de prisonnier, utilisé en kasma 2431, document récupéré fin 1959 en Z.N.C (archives bataillon), non daté, GR 1H 2884/D3.

33-Exemple de renseignements fournis par les agents des douars en mintaka22, document récupérés en septembre 1960 dans le secteur D'EL MILIA, (archives bataillon), GR 1H 2884.D3.

34-Modèle de fiche d'identification des centres de regroupements utilisé par les rebelles en kasma2431, document récupéré fin 1959 en ZNC (archive bataillon), v . A/Z, non daté, GR 1H 2884/D3.

35-Modèle de fiche de renseignement pour les officiers et sous officiers ennemis en Kasma 2431, document récupéré fin 1959 (archives bataillon), non daté, GR 1H 2884/D3.

36–Modèle de fiche d'identification des centres de regroupements utilisé par les rebelles en kasma2431, document récupéré fin 1959 en ZNC (archive bataillon), v . A/Z, non daté, GR 1H 2884/D3.

37-Fonctionnement du service L.R en Kasma 2132, rapport du mois du mai 1959 du service L.R de la Kasma 2132 adressé au R.L.R de la Nahia 213 Mai 1959, GR 1H2884/D3.

38–Directives données par le RLR de la Nahia 213 au R.L.R de la Kasma 2133 au sujet de l'Organisation générale du travail à faire, documents en français récupérés le 21.7.1959 en PY 85A 63, (archives bataillon), valable pour l'ennemi 1959. GR 1H 2884 /D3.

39-Directives donnés aux R.L.R de la mintaka21 ((Règles Générales pour le Courrier)), documents récupérés en octobre 1959 (archives bataillon), octobre 1959, GR 1H 2884/D3.

40-Directives données aux R.L.R de la Mitaka 23:nature des renseignements que doivent rechercher les agents, document récupérée en octobre 1959, GR 1H 2884/D3.

41-Directives données aux R.L.R de la Mitaka 23 : caractéristiques des agents R.L, document récupérée en octobre 1959, GR 1H 2884/D3.

42-Fiche de réfugié par les R.L.R de la Nahia 213 pour le R.L.R de la kasma3, document en français récupéré à la Méchta Gandoul (PY 85 A63), le 21.7.1959 (archives bataillon), date 1° septembre 1959. GR 1H 2884/D3.

43-Directives données aux R.L.R de la Mitaka 23:Rôle du R.L, document récupérée en octobre 1959, daté en mars, GR 1H 2884/D3.
44-Renseignements complémentaires Camps de regroupements, GR 1H 2884/D3.
45-Directives données aux R.L.R de la Mitaka 23 sur l'importance et le Rôle de postier document récupérée en octobre 1959, (archives bataillon), GR 1H 2884/D3.
46-Fonctionnement du service L.R en Kasma 2132: Rapport du mois du mai 1959 du service L.R de la Kasma 2132 adressé au R.LR de la Nahia 213 document récupéré en décembre 1959, (archives bataillon), GR 1H 2884/D3.
47-0rientation/P 560 du 15.6.57 (762 15.6.57). NC.X3 actuel. CAC- CRO/GG-CCI, GR 1H1568/D1.
48–C.A.C N°399 du 3.2 activités rebelles en wilaya2 GR1H 1568/D1.,
49–Récapitulation unités constitues actuellement identifiées, **49 CAC**, **synthèse mai 1957**, **GR 1H 1568 /D1**.
50–Gie Chevreul F.R N°561 B.E.N°2818 du 21.8.1958, **informateur**, **B/3 21.8**, **importante concentration rebelle région de Chevreul**, **GR 1H 1568/D1**.
51-Gie. Djeljelli, N°823.BE2994 du6.9.1958, informateur, C/3.28.8, Région El HANSER, GR 1H 1568/D1.
52–Orien/700 BR N° 34 19 BE N° 844, **NP,C/2.27.8**, **implantation rebelle région nord oued zénati**, **GR 1H 1568/D1**.
53– Orien/P(466 du 24.5.57 BE 660 du25.5.57), **Agent C/3 début mai 1957**, **GR 1H 1568 D1**.
54–C.A.C BRQ N° 158 du 7.6 58 découverte importante grotte, **région N.E Gounod**. **GR 1H 1568/ D1**.

55–Dossier1, fiche d'interrogatoire (juillet–décembre1960) (d–2) traducteur de documents récupérés sur les rebelles et renseignement sur les rebelles (1955–1959), Zone Nord Constantinois, secteur de Collo, état major 2° bureau N°2 1730/SCO/2/SC. 5.2.58, GR 1H 4407/D2.

56–(Dossier), Wilaya2, E fiche des 13 et14.12, protégée A/1, GR 1H 1568/D1

57-(Dossier), Wilaya2, E fiche des 13 et14.12, protégée A/1,

58-Gend-Ain Amara (957 du 11.8.57 Gend –Guelma BE 2224 16.8.57 Agent c.2 Actuel . GR 1H 1568 D1.

59–CAO N°3.731 du 17.11.1958.DOC, A/1 15.10, Wilaya II, Organisation des villes et des villages, GR 1H 1568/D1.

60-Orion/700.BE 356 du 17.3.1958. n.c.5.3, Fnides Embarek, GR 1H 1568 D1.

61-Gie Bizot (FR 2164 BE 37 36 14 12), Agent c 3. GR 1H 1568/D1.Actuel, 3 Postes Rebelles, GR 1H 1568,

62-Organisations et activités rebelles dans le constantinois, l'Oranie et le Sahara (1956-1959).

63–Gendarmerie Djeldjelli (734 27.7.57 BE 2032), source informateur, C3.26.7.57 CAC.CRO/GG–SSDN/FAG, GR 1H 1568/D1.

64–Orien/710 BR N°364, BE N° 638 du 2.6.58. NP, X/3 21.5, PC rebelle Région 9 km 500 S.S.E EL Milia. GR1 H1568/D1.

65–Gie, sidi Mezrich, (2249 11.12 Gie Ph/ville), prisonnier, x3 5.12, GRH 1568/D1.

66 –Gendarmerie Mila(668.25.9.57), Agent, V.D.C3, GR 1H 1568/D1.

67-Gendarmerie Mila(668.BE 2990 du 12.10), Source :informateur, V.D V.3.7, GR 1H 1568/D1.

68-Gie de Milia, FR N°456 BE N°2304 du 3.7.58 Prisonnier X.O V.T Camp rebelle région 30 km S.O EL Milia. GR 1H 1568/D1.

69-Déclanchement d'une opération dans les secteurs EL Milia-Collo DOP.ZNC N° 2976 du9.7.1959 (N° 7330 du 17.7.1959 CEI), source, Agent, V.D.C/3.8.7 1959, GR 1H 1568/D1.

70-14°D.I, N°2903/CAC du 28.7.1958, document récupéré les 28.29/7/1958 dans les ARRES, A/1, 1ER Semestre 1958, Wilaya 2, Mintaka1, Nahia2, Kasma2, GR 1H 1568/D1.

71-PRG de Jemmapes, source agent occasionnel, B/3, 18/11/1956.CIT.CIII.N°10.389/CLE . GR 1H 1568/D1.

72-Dossier E, fiche du 19.12.1958. Protégé A/1, situation générale en wilaya2, GR 1H1568/D1.

73-Dossier E, fiche du 20.21/.12/1958. Protégé A/1situation générale en wilaya2, GR 1H1568/D1

74-Gie Bizot, 3 Postes Rebelles, organisations et activités rebelles dans le constantinois, l'Oranie et le Sahara (1956-1959). GR 1H 1568

75-Gendarmerie Djeldjelli, source informateur, GR 1H 1568/D1

76-PC rebelle Région 9 km 500 S.S.E EL MILIA. GR1H1568/D1.

77- Gie, sidi mezrich, prisonnier, x3 5.12, GRH 1568/D1

78- Gendarmerie Mila(668.25.9.57), Agent, GR 1H 1568/D1.

79- Gendarmerie de Mila, -informateur, GR 1H 1568/D1

80-Gie de Milia, FR N°456 BE N°2304 du 3.7.58 Prisonnier, Camp rebelle région 30 km S.O EL Millia. GR 1H 1568/D1.

81-14°DI n°3826/CAC du 28.11.1958.doc, Wilaya2, Mintaka1, Nahia2.

82-Déclanchement d'une opération dans les secteurs EL Milia-Collo du9.7.1959 (N° 7330 du 17.7.1959 CEI), source : Agent, 8.7 1959, GR 1H 1568/D1.

ب–وثائق أرشيفية مقدمة لي من طرف الدكتور علاوة عمارة:

83-Etat Major Mixte, centre de liaison et d'exploitation, n°1048, évolution de la situation en septembre 1956, dans la zone du nord constantinois, synthèse mensuelle de la 14° D.I.

84-Section Générale des affaires politiques et de fonction publique, n°1436, commandement du nord-constantinois, circulaire à tous les comités des zones, régions, secteurs et assemblée de l'ordre judiciaire.

85-FRCAOM, Organisation Rebelle dans l'Est Algérien juin 1957, synthèse de renseignement mensuelle.

86-Gendarmerie nationale, section de Constantine, fiche de renseignement, origine poste permanent de gendarmerie de Bizot, 24 novembre1956. FR ANOM, 9314/101.

87-Gendarmerie nationale, section de Constantine, fiche de renseignement de la brigade de Bizot, 4/1/1958, FR ANOM, 9314/121.

88-Cabinet du Prefet, travail de synthèse très intéressant de la 14° DI et concernant l'organisation rebelle a noter.

89-10°Région militaire, 14° Division d'Infanterie, 2° Bureau (Constantine), Note de renseignement sur l'organisation et logistique rebelle de la W.2, 15 février 1957.FR ANOM, 93/159.

90-synthèse de renseignement n°664/D.I/2 du 15 fevrier 1957, organisation des comités de l'ALN de la wilaya n°2.

ج–المصادر باللغة العربية:

91– أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري، أحلام ومحن(1932– 1965)**، الجزء الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006-2007.

92–إبراهيم رأس العين، **مذكرات مجاهد، من مقاعد الدراسة بتونس إلى ملحمة الثورة بالجزائر، الأولوية لتحرير الوطن**، ط3، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013

93-بلحسين (مبروك)، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة) 1954-1956**، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004.

94-بن العقون (عبد الرحمان بن إبراهيم)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947-1954**، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

95-بن القبي (صالح)، **عهد لا عهد مثله، أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

96-بن جديد (الشاذلي)، **مذكرات، الجزء1: ملامح حياة، 1929-1979**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011

97-بن خدّة(بن يوسف)، **جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود**، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

98-بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007.

99-بوالطمين(الأخضر جودي)، **لمحات من ثورة الجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

100-بورقعة (لخضر)، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي، ط2، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2000.

101-بوضياف(محمد)، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، تقديم عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، 2011.

102-جوان (جليسبي)، **الجزائر الثائرة**، ترجمة فيري حمّاد، ط1، دار الطليعة، بيروت 1961.

103-جندلي (محمد)-بن ذيب (سلطان)، **54-62 عنابة في قلب معركة التحرير**، الكتاب الخامس، مطبعة المعارف، عنابة ، 2010.

104-حربي(محمد)، الجزائر 1954-1962، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

105-حربي(محمد)، **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر 1994.

106-حربي(محمد)، **حياة تحدً وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962**، ترجمة عبد العزيز بوباكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

107-الزبيري(الطاهر)، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، منشورات ANEP، 2008.

108-سعيداني (الطاهر)، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010**.

109-شيبوط(إبراهيم سلطان)، **زيغود يوسف الذي عرفته، شهادة**، ترجمة قندوز عياد فوزية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954-1962.

110-شيدخ(عمر العيدوني)، **مملكة الفلاقة، وقائع ثورة التحرير المباركة في الولاية الثانية، المنطقة الثانية، الناحية الأولى، القسم الرابع، أولاد عيدون، رمز 221 مما صنع وسمع وشاهد**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، عين مليلة، 2011.

111-هارون(علي)، **خيبة الانطلاق، أو فتنة صيف 1962**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

112-فرحات(عباس)، **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، تصدير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، منشورات موفم، الرغاية، 2000.

113-فرحات(عباس)، **ليل الاستعمار**، ترجمة فيصل الأحمر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، المسك 2010.

114-فرحات(عباس)، **تشريح حرب**، ترجمة احمد منور، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2010

115-قداش(محفوظ)، وقنانش (محمد)، **حزب الشعب الجزائري (PPA)، 1937-1939، وثائق وشهادات**، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية 2013.

116-قديد(محمد)، **الردّ الوافي على مذكرات كافي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

117- قليل(عمار)، **ملحمة الجزائر الجديدة، ج1**، الدار العثمانية، 2013.

118-قليل(عمار)، **ملحمة الجزائر الجديدة، ج2**، دار البعث، قسنطينة 1991.

119-قنانش(محمد)، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1945**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

120-كافي(علي)، **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، ط2، منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

121-كشيدة(عيسى)، **مهندسو الثورة**، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب 2003.

122-مشاطي(محمد)، **مسار مناضل**، ترجمة زينب قبي، منشورات الشهاب 2010.

123-مصالي(الحاج)، (**مذكرات**) **1898-1938**، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007.

124-ملاح(عمار)، **وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية (3) بوعريف**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003.

125-ملاح(عمار)، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.

126-منصور(أحمد)، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر**، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.

127-نجادي(محمد مقران)، **شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية**، ترجمة محمد المعراجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، غرناطة للنشر والتوزيع، 2013.

128-يوسفي(محمد)، **الجزائر في ظل المسيرة *النضالية*، المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال.

129- **برقية الشرق الجزائري** 19 ماي 1955.

د–المصادر باللغة الفرنسية:

130-Amrane-Mine Danièl (Djamila), **Des femmes dans la guerre d'Algérie**, préface de Michel Perrot, paris,1994.

131-Brahimi (Abdelhamid), **Aux origines de la tragédie algérienne (1958 - 2000),** témoignage sur hizb frança, Hoggar & The centre of Maghreb studies, 2000.

132-Harbi (Mohamed), **les Archives de la révolution algérienne,** postface Robert Ageron, édition Dahleb, 2010.

133-Harbi (Mohammed), **Une vie debout, mémoires politiques**, tome1, 1945-1962,Casbah éditions, Alger, 2001

134-Kimekem (Elhadi), **EL Milia, les souvenirs d'un ancien combattant de l'armée de libération nationale**, Casbah édition, Alger, 2016.

135-Lala (Rabah), **Mémoire d'un combattant du FLN ((Wilaya2))**, dar elmountakhab, Alger 2014.

136-TOUMI (Mohamed), **Médecin dans les Maquis, Guerre de libération nationale** 1954-1962, ENAG Editions, Alger 2013.

ثانيا: المراجع

1– المراجع باللغة العربية:

137-أبي فاضل(وهيب)، **الموسوعة الكبرى لتاريخ الشعوب وحضاراتها، شعوب وحضارات الشرق القديم** (**والشعوب المعاصرة للشرق** آنذاك)، ج 3، ج 4، مركز الشرق الأوسط الثقافي، د.ت. ن.

138-أبي فاضل(وهيب)، **الموسوعة الكبرى لتاريخ الشعوب وحضاراتها، شعوب وحضارات الشرق القديم** (**والشعوب المعارة للشرق آنذاك**)، ج 5، مركز الشرق الأوسط الثقافي، د.ت. ن.

139-أبي فاضل(وهيب)، **الموسوعة الكبرى لتاريخ الشعوب وحضاراتها، شعوب وحضارات الشرق القديم (والشعوب المعارة للشرق آنذاك)**، ج 6، ج 7، مركز الشرق الأوسط الثقافي، د.ت. ن.

140-أبي فاضل(وهيب)، **الموسوعة الكبرى لتاريخ الشعوب وحضاراتها، شعوب وحضارات الشرق القديم (والشعوب المعارة للشرق آنذاك)**، ج 9، ج 10، مركز الشرق الأوسط الثقافي، د.ت. ن.

141-أزغيدي(محمد لحسن)، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.

142-بارور(سليمان)، **حياة الشهيد البطل مصطفى بن بولعيد**، تقديم مختار فيلالي، دار الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988.

143-بوحوش(عمار)، **التاريخ السياسي للجزائر، من البداية إلى غاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2000.

144-بكار(العايش)، **حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1936-1937**، دار شطايبي للنشر والتوزيع، عنابة 2013.

145-بوعزيز(يحي)، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

146-بوعزيز(يحي)، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر**، طبعة خاصة، 2009.

147-بوداري(علي)، **نافذة على اقتصاد الثورة في الشمال القسنطيني، 2-التموين من الجلب إلى الاستهلاك**، دار نوميديا للطبع والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013.

148-بوداري(علي)، **القوانين الداخلية لجيش التحرير الوطني**، دار نوميديا للطبع والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2014.

149-بومالي(أحسن)، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

150-بومالي(أحسن)، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1987

151-تواتي(موسى) وعواد(رابح)، **هجوم 20أوت 55**، دار البعث، قسنطينة، 1992

152 -تقية(محمد)، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمآل**، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر 2010.

153-جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة، **أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة**، الذكرى الأربعون لاندلاع الثورة 1954، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

154-حمانه(البخاري)، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2010.

155-حفظ الله(بوبكر)، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958**، دار العلم والمعرفة، 2013.

156-الخطيب(أحمد)، **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

157-خضر(أحمد إبراهيم)، **إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة**، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، 2013.

158-خنوف(علي)، **تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا**، ط1، منشورات الأنيس، الجزائر، 2011.

159- الزبيري(محمد العربي)، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.

160-الزبيري(محمد العربي)، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999.

161-زوزو(عبد الحميد)، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2004.

162-سعد الله(أبو القاسم)، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

163-سعد الله(أبو القاسم)، **الحركة الوطنية الجزائرية.ج3.ط3**، منقحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

164-سعد الله (أبو القاسم)، **الـح.و.ج، 1930-1945، ج3، ط4** (منقحة)، دار الغرب الإسلامي، 1992.

165-سعداوي(مصطفى)، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، نشر بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

166-شرفي(عاشور)، **قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة عالم مختار**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

167-شريط (الأمين)، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، الأفكار السياسية والتصورات الدستورية-التنظيم المؤسساتي للثورة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1998.

168-صاري(الجيلالي)، قدّاش (محفوظ)، **الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

169-طه طارق، **الإدارة**، منشأة المعارف، الإسكندرية 1982.

170-عباس(محمد)، **ثوار...عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2009

171-عباس(محمد)، **فرسان الحرية، شهادات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

172-عباس(محمد)، رواد **الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

173-عباس(محمد)، **اغتيال... حلم، أحاديث مع بوضياف**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

174-عمارة(علاوة)، **المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف ببلميهوب،** تقديم د. عبد العزيز فيلالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2016.

175-عمارة (علاوة)، من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، ج2، تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، ج2، ط1، منشورات مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2015.

176-عمارة(علاوة)، **المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف ببلميهوب مع بعض المحطات الهامة في تاريخ ناحية السمندو 1942-1956،** تقديم الدكتور عبد العزيز فيلالي، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

177-علوي(محمد)، **قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013.

178-عميراوي(احميدة)، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005.

179-عميراوي(احميدة)، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري(بداية الاحتلال)**، دار البعث، قسنطينة 1984.

180-عميرات(سليمان)، **كل شيء عن القاعدة الشرقية، محاورة الملازم الأول سالم جليانو**، د.ت.

181-فركوس(صالح)، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005.

182-فركوس(صالح)، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، القافلة للنشر للتوزيع، الجزائر 2013.

183-الكبيسي(عامر)، **التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة (1)، الفكر التنظيمي**، ط1، تموز 2004، دار الرضا للنشر، دمشق، 2004.

184-مصطفى الأشرف، **الجزائر، الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر،الجزائر 2007.

185-مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرّة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

186-مديرية المجاهدين لولاية ميلة، **كرونولوجيا الأحداث العسكرية إبّان الثورة التحريرية الكبرى بولاية ميلة 1954-1962**، إشراف أ. زهير رزايمية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2014.

2-المراجع باللغة الفرنسية:

187-Boudjedir(Ali), **Histoire de la révolution, jijel, secteur4, Hafid ben ghoula (tebbal) et ses compagnons dans un cercle de feu**, awrak thakafia, jijel 2013.

188-(Cornaton)Miche, **Les Regroupements de la Décolonisation en Algérie**, préface de G. Tillon, les édition ouvrière, Paris, 1967.

189-Courrière(Yves), **La Guerre d'Algérie**, vol.2 : Le temps des léopards, Alger, Casbah éditions, 2005.

190-Duchemin(Jacques), **Histoire du FLN**, édition Mimouni, Alger 2006.

191-Guentari(Mohamed), **l'Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne 1954-1962**, office des publications universitaires, Alger, 2000.(Tome1 et Tome2), 2000.

192- Harbi (Mohamed), Meynier (Gilbert), **le FLN documents et histoire 1954-1962,** Casbah édition, Alger 2004.

193-Hardy(Michel), Lemoine(Hervé) et Sarmant(Thierry), **Pouvoir Politique et Autorité Militaire en Algérie Française, Hommes, Textes, Institutions 1945-1962,** L'Harmattan, fevrier 2002.

194- Mathias(Grégor), **les Sections administratives spécialisées en Algérie**, entre idéal et réalité (1955-1962), SAIHI édition, 2013.

195-Meynier(Gilbert), **histoire intérieure du FLN, 1954-1962**, casbah édition, Alger, 2003.

ثالثا: أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير:

1-أطروحات الدكتوراه:

196-تيته(ليلى)، **تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.

197-خيثر(عبد النور)، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

198-عالم(مليكة)، **التنظيم القضائي الثوري 1954-1962**، الولاية الرابعة نموجا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2013-2014.

199-قاسمي(يوسف)، **مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2008-2009.

200-قدادرة(شايب)، **الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954**، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

201-لهلالي (أسعد)، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ والآثار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

202-مصمودي(ناصر الدين)، **الولاية الثانية وعلاقتها بالولايات التاريخية والهيئات القيادية للثورة 1954-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث

والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر(2)، أبو القاسم سعد الله، 2016-2017.
2-مذكرات الماجستير:
203-بلعباس(بلعباس)، **دور صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2002-2003.
204-بن شعبان(السبتي)، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010
205-بيتور(علال)، **العمليات العسكرية في المنطقة الثانية، الشمال القسنطيني من 1نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
206-خميلي(العكروت)، **جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين 1909-1956**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2008-2009.
207-شلي(آمال)، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد لخضر، باتنة، 2005-2006
208-طبيش(ميلود)، **الاتصال التنظيمي وعلاقته بالتفاعل الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة (دراسة ميدانية بإذاعة سطيف الجهوية)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، فرع علم الاجتماع الاتصال في المنظمات، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

209-عواريب(لخضر)، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

210-لعبيدي(خريس)، **صالح بوبنيدر ونضاله السياسي والعسكري 1929-2005**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2010-2011.

رابعا: الجرائد والمجلات:

1-الجرائد:

أ-الجرائد باللغة العربية:

211-جريدة المجاهد، 15 جانفي 1958.

212-ثرية(مسعودة)، "ليلى موساوي تنقل مرحلة من كفاحها خلال ثورة التحرير"، جريدة الحوار، 6 جويلية 2009.

213-"بومدين وبن بلة استعملا جيش الحدود للاستيلاء على السلطة"، جريدة الشروق اليومي، عدد2981، الخميس1جويلية 2010

214- بوزيان(الحاج)، "**بداية الصراع على الرمز**"، **جريدة الخبر الأسبوعي**، عدد327، 4-10 جوان 2005.

215- "**أوساريس يعترف في مذكراته، ارتكبنا مجازر في حق الجزائريين**"، **جريدة الخبر اليومي**، عدد7886، يوم19 أوت 2015.

216- أوبترون(منتصر)، "**بن طوبال، شبح عبان منعنا من السلطة عام 1962**"، **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد 600، من 25 إلى 31 أوت 2010.

217-"المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة لعموري ضدّ الحكومة المؤقتة"، **جريدة الخبر اليومي**، عدد6984، يوم 13 فيفري 2013.

218- بن عودة(عمار)، "**عبان رمضان شخصية وطنية ارتكب أخطاء ودفع ثمنها**"، **جريدة الخبر اليومي**، عدد6646، يوم 6مارس 2012.

219-"**كيف تمّت عملية اغتيال رضا حوحو**"، **جريدة الخبر اليومي**، 19ماي 2009.
220-شهادة الشيخ نوار(شريف)، "**حقائق وشهادات لسكان بسطاء ومجاهدين حضروا الهجوم**"، **جريدة الخبر اليومي**، ليوم 20 أوت 2015.
221-**عمارة(علاوة)**، "**البشير شيحاني وهجمات 20 أوت...حقائق جديدة**"، **جريدة النصر، 20 أوت 2018**.
222-خان(الأمين)، "**الرئيس علي كافي بريء من دم الشهيد زيغود يوسف**"، **جريدة الشروق اليومي**، 8 أكتوبر 2015، عدد4880
223-شهادة بن عودة(عمار)، **جريدة الشروق اليومي**، عدد 4904، الصادرة بتاريخ 1 نوفمبر 2015.
224-عباس(محمد)، "**بشير شيحاني..بن بولعيد: استفيدوا...من ذكائه**"، **الشروق اليومي**، عدد2812، يوم5 جويلية 2010.
225-خان(الأمين)، "**لا علاقة لقيادة الأفلان بتأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين**"، **جريدة الشروق اليومي**، عدد 4849، يوم7 أكتوبر 2015.
226-خان(الأمين)، "**أصولي تركية وعائلتي قذف بها الطوفان من الأندلس إلى شاطئ القل**"، **جريدة الشروق اليومي**، عدد4877، يوم5أكتوبر 2015.
227-العقيد بن عودة(عمارة) يروي ذكرياته مع الشهيد زيغود يوسف، "**زيغود يوسف تجنّب لقاء عميروش وتمنى الاستشهاد بعد مؤتمر الصومام**"، حاورته حسينة بوشيخ، **جريدة الشروق اليومي**، 28 أوت 2015.
228-**جريدة الشعب**، 20 سبتمبر 2014، "**الثورة كانت في أوجها بڨالمة ومعارك أم النسور، مرمورة، جبل دباغ وغيرها**".
229- "**مقتل بدو رحل بمنطقة عين عبيد في 22أوت 1955، لقطات مصور تكذب الخطاب الاستعماري**"، **جريدة الصقر**، عدد1358، 20 أوت 2015.
230-**جريدة الفجر** ليوم 14/ 5 / 2013، "**مذكرات إبراهيم شرقي، شاهد على أزمة حركة الانتصار بقسنطينة**".

231-عباس(محمد)، ((**مذكرات محمد التومي، هكذا عبرت خط موريس**))، **جريدة الفجر**، 7 أوت 2012 .

232-عباس(محمد)، ((**كيف فشلت المخابرات الفرنسية في تضليل (صوت العرب)**))، **جريدة الفجر**، عدد14 أوت 2012.

233-شهادة عائلة المجاهد مهري أحمد، المدعو صالح، ((**والدنا نصح الشهيد زيغود بأنّ العدو سيقتله لو ذهب إلى سيدي مزغيش**))، **جريدة النصر**، عدد 19 أوت 2017.

ب-الجرائد بالفرنسية:

234-((Un témoignage de Lamine Khène, officier de l'A.L.N, à la wilaya 2)), El watan, 2 juin 2005

235-Je Leur ai dit :((Vous êtes libres !)) , El Watan, numéro spécial, 28 juin 2005.

236-La Dépêche de Constantine, 19 Mai 1956.

2-المجلات

أ-المجلات باللغة العربية:

237-زوزو(عبد الحميد)، ((**مصادر تاريخ الثورة الجزائرية**))، **مجلة الثقافة**، العدد110-111، سبتمبر -ديسمبر 1995.

238-سياري طنقور(وناسة)، ((**المجلس البلدي لمدينة قسنطينة من 1947 إلى 1962**))، ترجمة أسماء هند طنقور، **مجلة إنسانيات للأثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، العدد36، 37، 2007.

239- طاشمة(بومدين) ، ((**التنظيم السياسي والإداري في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962**))، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد 1، 2009

240- لعبيدي(إدريس)، ((**من مصادر التنظيم السياسي خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، حزب الشعب الجزائري/ح.إ.ح.د -أنموذجا-**))، في مجلة الدراسات

القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثليجي، الأغواط، عدد4، جوان 2016

241-لعبيدي(إدريس)، ((**التنظيم السياسي والاداري والعسكري في الولاية الثانية 1954-1962، المجالس الشعبية -أنموذجا-**))، **مجلة الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة**، العدد 20، جانفي 2017.

242- لعبيدي(إدريس)، ((**مصلحة الاتصالات والأخبار في الولاية الثانية التاريخية من خلال بعض وثائق الأرشيف الفرنسي**))، **مجلة المعارف للبحوث للدراسات التاريخية**، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 19، أفريل 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

243-لونيسي(رابح)، ((**الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري**))، **مجلة انسانيات،** مجلة جزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 25-26، 2004.

244-علاوة(عمارة)، ((**وثائق وصور نادرة حول استشهاد القائد ديدوش مراد**))، مجلة عصور الجديدة، العدد9، 2013.

-**مجلة أول نوفمبر**:

245-من تعقيبات الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، ((**تعقيب العقيد صوت العرب**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 58، سنة 1982.

246-من تقارير الملتقيات الوطنية، ((**التنظيم القضائي في الثورة التحريرية**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 64، سنة 1984.

247-بوشلاغم(الزبير)، ((**الشهيد شيحاني بشير**))، **مجلة أول نوفمبر** عدد81، جانفي 1987.

248-العياشي(علي)، ((**الشهيد جبار عمر**))، **مجلة أول نوفمبر** عدد81، جانفي 1987.

249-((**لقاء مع مجاهد المجاهد مسعود مبروك**))، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 126-127، مارس -أفريل 1991.

250-تابليت(علي)، ((**الحكم الاستعماري الفرنسي للجزائر 1830-1962**))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 164، سنة 2000.

251-بن الطاهر(عثمان)، ((**أحمد عاشوري يستعيد ذكرياته عن الشهيد ديدوش مراد**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد48، سنة 1981.

252-((**المجاهد الراحل عبد السلام حباشي**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد172، ديسمبر2008.

253-((**المجاهد بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 52، سنة 1981.

254- شعور(حسين بن أحمد)، ((**دوار بني مسلم والثورة التحريرية**))، **مجلة أوّل نوفمبر**، العدد172، ديسمبر 2008.

255-شهادة المجاهد بوعلي(مسعود)، ((أضواء على هجوم 20 أوت 1955 بناحية الميلية))، **مجلة أول نوفمبر، عدد 52، سنة 1981.**

256-تلايلية(السبتي)، ((**هجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955**))، **مجلة أوّل نوفمبر**، عدد 168، جويلية 2006.

257- مجاهد (محمد)، ((**شهادة**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 93-94، ماي –جوان 1988.

258-إعداد المتحف الوطني للمجاهد، ((**العمليات ورد فعل الاستعمار في 20 أوت 1955**))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 25، ديسمبر 1977.

259-قنطاري(محمد)، ((**من أرشيف الثورة، القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني**))، **مجلة أوّل نوفمبر**، العدد 42، سنة 1980.

260-بوشلاغم(الزبير)، ((**الشهيد سي مسعود القسنطيني**))، نبذة عن حياة وأعمال الشهيد، **مجلة أول نوفمبر**، عدد41.

261-بن الطاهر(عثمان)، ((**هجوم 20 أت 55 بسكيكدة**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 45، 1980.

262-شهادة المجاهد نطور(علي)المدعو ((عمي الساسي))، ((**شاهد عيان يرويان 20 أوت بالقل**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، 20 أوت1973.

263-بن الطاهر(عثمان)، ((**هجوم 20 أوت 1955 بمجاز الدشيش**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد52، سنة 1981.

264-شهادة المجاهد بوقرة(علوش) المدعو "مبارك"، ((**شاهدا عيان يرويان 20 أوت بالقل**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، 20 أوت 1973.

265-شهادة الشبل(الضيف)المدعو(بولحية)، ((**هجوم 20 أوت برمضان جمال**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد51، سنة 1981.

266-بن العقون(عبد الرحمان)، ((**هجوم 20 أوت 1955 بوادي الزناتي**))، **مجلة أول نوفمبر** عدد45، سنة 1980.

267-بوالطمين(الأخضر جودي)، ((**مذكرات مجاهد، أسبوع بدوار الحاج، مجلة أول نوفمبر**))، عدد 82، سنة 1986.

268-بوالطمين(الأخضر جودي)، ((**مذكرات مجاهد، الحلقة 12**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد64، سنة 1984.

269-بوالطمين(الأخضر جودي)، ((**مذكرات مجاهد، الاجتماع الشهري بمشتى إكسير موسى**))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 80، سنة 1986.

270-بوالطمين(الأخضر جودي)،((**الفداء، نظامه ودوره في ثورة التحرير**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد45، سنة 1980.

271-بوالطمين(الأخضر جودي)، ((**الولاية الثانية تفشل مخطط شال**))، **مجلة أول نوفمبر**، العددان، 131-132، سنة 1991.

272-بوالطمين(الأخضر جودي)، ((**التعبئة الجماهيرية في الثورة التحريرية**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 48، سنة 1981.

273-هشماوي(مصطفى)، ((**تحديات مؤتمر الصومام**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد164، سنة 2000.

274- مجلة أول نوفمبر، عدد خاص 68، سنة1984

275-مجلة أول نوفمبر، عدد أوت 1975

276-بورمضان(عبد القادر)، ((**تطور التنظيم العسكري بالولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام، منطقة جيجل نموذجا**))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 180، نوفمبر 2015.

277-((**الشهيد دخلي المختار المدعو البركة**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 159، سنة 1998.

278- مجاهد(محمد)، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 93-94، ماي –جوان 1988.

279-وعلي(عبد العزيز)، ((**المخابئ في الثورة**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 130-131، سنة 1991.

280-بوالطمين(الأخضر جودي)، ((**المخابئ وأهميتها أثناء الثورة التحريرية**))، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 132-133، سنة 1991.

281-بوالطمين(الأخضر جودي)، ((**أضواء على نظام وعمل هيأة كتّاب الولاية**))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 164، سنة 2000.

282- Chiboute (Ibrahim), ((**la zone2 du nord constantinois avant le congrée de la soumam**)) **مجلة أول نوفمبر**، 2009، عدد173

ب–المجلات باللغة الفرنسية:

283- Ageron (Charles –robert),((**complot et purges dans l'armée de libération algérienne (1958-1961)**)), **in vingtième siècle, revue d'histoire** n°59, juillet- septembre 1998.

284-Elbe (Marie), ((**Ain Abid, El Halia Les Oradour algériens…**)), **Archives Algériens, n°11 aout 2005, les dossiers de la révolution.**

285- Mebarki (Zoubir), ((**les mimosas pour Didouche Mourad**)), l'expression le quotidien, jeudi 20/01/2011.

286- Zertouti (Youssef), ((**Didouche Mourad, la mort d'un grand chef**)), les dossier de la révolution, archives d'Algérie, n°4, février 2005

287- Zertouti (Youssef), ((**Le parcours d'un chef de la wilaya2**)), les dossier de la révolution, archives d'Algérie, n°4, février 2005

288- Ait Mouhoub (Salima), ((**L'après Didouche, Zirout et Ben Tobbal, Pour la guerre totale**)), archives d'Algérie, n°11, aout 2005, les dossiers de la révolution.

خامسا:الملتقيات والندوات:

أ-الملتقيات:

289- موفق(محمد)، ((القضاء إبان الثورة التحريرية))، ملتقى القضاء إبان الثورة التحريرية، 16-17 مارس 2005، جامعة وهران.

290-الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، الولاية الثانية، فترة 1959-1962، الولايات المشاركة، سطيف، ميلة، قسنطينة، سكيكدة، قالمة، عنابة، جيجل، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية جيجل.

291-بواشرية(بلقاسم)، ((**استشهاد البطل زيغود يوسف- واقعة الحمري 23 سبتمبر 1956**))، **الملتقى الدولي التاسع حول زيغود يوسف والثورة الجزائرية، 10 و11** ديسمبر 2014، بجامعة سكيكدة.

292-فرحاتي(عمر)، ((**مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر**))، **الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية،** 3و4 ماي 2009، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

293-بوعريوة (عبد المالك)، ((**دور المرأة الجزائرية الممرضة في الثورة التحريرية 1954-1962**))، **الملتقى الوطني الخامس دور المرأة الجزائرية إبّان الثورة 1954-1962**، جامعة سكيكدة 25، 26 أكتوبر 2010.

294-القضاء إبّان الثورة التحريرية، **الملتقى الوطني، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16، 17، مارس 2005**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

295-تيته (ليلى)، ((**دراسة تحليلية لبعض الوثائق الفرنسية بخصوص حوادث 20 أوت 1955**))، **الملتقى الدولي السادس حول هجومات 20 أوت 1955**، -26أكتوبر 2011، جامعة سكيكدة.

296-بكار (محمد)، ((**أحداث 20 أوت 1955 ومواقف النواب الجزائريين السياسية منها**))، **الملتقى الدولي السادس حول أحداث 20 أوت 1955**، 25-26أكتوبر 2011، جامعة سكيكدة.

297-سلاطنية(عبد المالك)، ((**هجومات 20 أوت 1955 بمدينة قالمة وضواحيها**))، **الملتقى الدولي حول أحداث 20 أوت 1955، الدلالات، الأبعاد والتداعيات**، سكيكدة 25و26 أكتوبر 2011.

298-فركوس(صالح)، ((**الشهيد باجي مختار**))، **أعمال الملتقى الوطني، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة، 8و9 جانفي 2014**، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

299- مقلاتي (عبد الله)، ((**المشروع الثوري لدى زيغود يوسف والموقف من مؤتمر الصومام**))، **الملتقى الوطني حول زيغود يوسف والثورة التحريرية**، 10-11 ديسمبر 2014، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة

-الملتقيات بالفرنسية:

300-Kerlan (Joseph), **A propos de Badji Mokhtar**, **le retentissement de la révolution algérienne, colloque international d'Alger (24-28 novembre 1984)**, centre national d'études historiques.

ب-الندوات:

301-مكتب مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس بالتعاون مع دار الثقافة مالك حداد، ندوة تاريخية فكرية، من إلقاء الدكتور عمارة علاوة، تحت عنوان:((**الشهيد ديدوش مراد والثوة التحريرية بالمنطقة الوسطى للشمال القسنطيني، قراءة في وثائق الأرشيف والشهادات**))، يوم 26 نوفمبر 2016 على الساعة الثانية زوالا.

302-ندوة تاريخية المجاهد والأستاذ مهري عبد الحميد، ومجموعة من مجاهدي الولاية الثانية، بمناسبة يوم الطالب، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 19 ماي 2010.

سادسا-المحاضرات:

303-د. آجقو(علي) ، "**التنظيم القضائي أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)**"، **محاضرات لطلبة السنة الأولى ماجستير في تاريخ الثورة،** قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2008-2009.

304-د. عمري(طاهر)، **محاضرات ماجستير في مقياس جبهة التحرير الوطني،** بقسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، 2008-2009، بتاريخ 2ماي 2009.

سابعا-الشهادات الحية:

305-لقاء شخصي مع المجاهد أحمد الهادي طيروش، بوادي الزناتي، نوفمبر 2009.

306-لقاء شخصي مع المجاهد محمد الصغير حمروشي، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الإثنين 31 ماي 2010.

307-لقاء شخصي مع المجاهد يوسف بوعندل، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الإثنين 31 ماي 2010.

308-لقاء شخصي مع المجاهدين رابح بوشلاغم وحسين بوخطوطة، بمنزل المجاهد رابح بوشلاغم بقسنطينة، يوم 9 جوان 2010.

ثامنا-الشهادت المسجلة:

309-المجاهد رابح مشحود، **برنامج ((صنعوا الحدث))، قناة البلاد،** الحلقة الثانية، "هكذا كلفنا زيغود يوسف باغتيال فرنسوا متيران بعنابة".

310-حسان مطاطلة، "**ربورتاج (زيغود يوسف-ديدوش مراد) معلومات لم تخطر ببالك**"، القناة الأرضية الجزائرية.**www.youtube.com** يوم 23 فيفري 2017 سا 10 و40د

311-"**شهادات حية مسجلة حول الشهيد دخلي مختار المدعو البركة**"، **التلفزة الوطنية** 2 نوفمبر 1986، اطلعت عليها بتاريخ 25 ديسمبر 2017، **www.youtube** Boumechta mohamed 2015

312-بوالطمين(الأخضر جودي) ، "**شهادة مسجلة بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة**"، بتاريخ23 /5 / 2010.

313-"**ربورتاج حول ذكرى استشهاد البشير بوقادوم**"، **قناة الشروق**، يوم 25 نوفمبر 2016.

314-**شـــهادة عمـــار بـــن عـــودة لوكالـــة الأنبـــاء الجزائريـــة**، حـــاوره حســـان لرقم،**www.youtube.com**

315-"**شهادة المجاهد حسيني ساعد في الذكرى الـ60 لاستششهاد البطل محمد الصالح ميهوبي**"، **www.youtube.com/**

316–"**شهادة دحو ولد قابلية لقناة النهار الإخبارية**"، **يوم 17 مارس 2015**.

317–"**شهادة دحو ولد قابلية ويوسف الخطيب**"، **لقناة الشروق الإخبارية، يوم 20 سبتمبر 2014**. **m.ahewar.org**

تاسعا–القواميس:

318-بودون. ر ، ف. بورّيكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986.

319-جبران(مسعود)، **رائد الطلاّب**، معجم لغوي عصري للطلاّب، رتّبت مفرداته وفقا لحروفها الأولى، دار العلم للملايين، ط1، بيروت 1967.

320-حجار(جوزيف نعوم)، **المنجد العربي الفرنسي للطلاب**، ط2، دار المشرق، بيروت، 1983.

321- **الكنز**، ط1، دار السابق بيروت.

322-مرتاض(عبد المالك)، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

323-**منجد الطلاّب**، دار المشرق، بيروت 1986

324-**معجم المعاني الجامع**، معجم عربي **www .almany.com**/ar/dict/ar

325– **معاجم اللغة العربية**.

عاشرا–المواقع الإلكترونية:

326-آيت حمودة(الطيب)، "**مؤامرة لابلويت**"، **الحوار المتمدن**، عدد3812، 2012/8/7، 19:43

327–شهادة المجاهد حفصاوي (بلقاسم بالعكري)، ((**لمحة عن الثورة في الأوراس و هجوم 20 أوت 1955 ودور كتائب منطقة أوراس النمامشة في نجاح تلك الهجمات، تاريخ الثورة بمنطقة النمامشة، المحمل خنشلة**))، من طرف دودو بوزيان عبد الرزاق، 23ديسمبر 2016، **www.facebook.com**

328- Fethi (Adel), **Meriem Bouatoura, le martyre au féminin, www, inumiden, com.**

329- Boudjriou (Ahmed), **principaux événement survenus du coté FLN/ALN dans la zone autonome constantine-ville (zone 5) de 1953 à 1961**, **www. Constantine-hier –aujourdhui.fr.**

330-Boudjeriou(Ahmed), ((**le 20 Aout 1955, l'idée et les préparatifs du 20 aout 1955 par ziroud youcef**)), www.constantine-hier-aujourdhui.fr/ la ville / 20aout-1955.htm.

331-www.Wilayaskikda-dz.com/histoire-liberation.php. vu le 14.8.2016.

332-www.moudjahidine-dz

333-www.jjel-echo.com

334- www.hrdiscussion.com .المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية

335- www.larousse.fr/dictionnaires/ français/ système/76262/

336-www.facebook.com.الميلية من خلال الصور التاريخية

337-www.Bouraoui Belhadef.com. بلدية بوراوي بلهادف

338-https://www.facebook.com/allaoua.amara?fref=tsd

فهرس الأسماء

والأماكن

1-فهرس الأسماء:

ع:

ن:

2-فهرس الأماكن:

أ:

ش:

ص:

ط:

ع:

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

ملخص الأطروحة

الملخص باللغة العربية:

لما كان لمسألة التنظيم أهمية كبيرة في العملية الثورية من جهة، وأسبقية المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وتميزها به، من جهة ثانية، فإن هدفي من هذه الدراسة هو أن أقدم للمهتمين والمختصين صورة ولو بسيطة ولكنها، أتمنى، أن تكون واضحة وشاملة في الوقت نفسه عن التنظيم السياسي والإداري والعسكري بالولاية التاريخية الثانية في الفترة الممتدة من 1954 الى 1962. فبعد التردد الذي أصاب مفجري الثورة في مسألة تقديم التنظيم عن التفجير أو العكس، جاءت قرار الفصل بتبجيل العمل المسلح على حساب امتلاك الشروط التنظيمية والسياسية. وعلى غرار الولايات التاريخية الأخرى شرعت الولاية الثانية في تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني والجماهير وذلك بالاعتماد على المناضلين القدامى من حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة. ثم ما لبثت القيادة المحلية في إيجاد صيغ تنظيمية جديدة حديثة تتماشى وخصوصية المنطقة. خاصة بعد التحولات الميدانية التي أفرزتها هجومات 20 أوت 1955. ونظرا للمسيرة الطويلة للثورة (1954-1962) فإن الولاية الثانية عرفت عدة قرارات للهيكلة وإعادة الهيكلة منذ ربيع 1955 إلى مطلع 1962. في محاولة لإبطال مفعول الإدارة الاستعمارية وإرساء دعائم الدولة الجزائرية المغيبة، مست جميع النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والإدارية. فكانت النتائج مقبولة إلى حد بعيد فساد النظام بين عناصر جيش التحرير الوطني واطمأن أفراد الشعب الذي التفوا حول مجاهديهم وانخرطوا في مختلف الخلايا واللجان والمجالس الشعبية التي أسسها النظام الثوري على مستوى المداشر والقرى والمدن.وأصبح التوجه واضحا في التخلي تدريجيا عن التعامل مع إدارة الاحتلال. وقد واجه التنظيم الثوري على مستوى الولاية الثانية صعوبات عديدة منها استشهاد القادة والمسؤولين وإلقاء القبض على بعضهم، حيث افتكت مصالح الأمن الفرنسية منهم معلومات تحت طائل التعذيب والاستنطاق واسترجعت منهم وثائق في غاية الأهمية أصبحت وسيلة هامّة في يدها ساعدتها على اختراق التنظيم والتعرف عليه ومحاولة شله.

إلاّ أن الولاية الثانية استطاعت وبصعوبة وتضحيات كبيرة في تخطي هذه الصعاب والحفاظ على هياكلها التنظيمية حتى أصبحت مثالا يحتذى به في مسألة التنظيم والاستقرار. إلى غاية أزمة 1962 التي كانت أكبر اختبار لها.

Résumé :

Quand l'organisation avait une grande importance dans la révolution d'une part, et l'endroit stratégique de la wilaya II (le nord Constantinois) d'une autre part. Le but de mon étude est d'offrir aux spécialistes et aux intéressés , même d'une manière simple, un aperçu, dont j'espère clair et global, en même temps l'organisation politico-administrative et militaire entre la période comprise entre 1954 et 1962. Ainsi, après l'ampleur qui a atteint les déclencheurs de la révolution côté organisation, la décision était de prioriser le combat militaire révolutionnaire au détriment de celui politique. Outre les autres régions, la seconde région à débuté l'organisation des cellules de l'armée du FLN et la population, et ce en se basant sur les anciens combattants du partie du peuple algérien et l'organisation spéciale. Très rapidement, une nouvelle organisation à été définie en démarche avec la spécificité de la région. Surtout après les changements engendrés par les attaques du 20 août 1955. Et en vu du processus de la révolution (1954-1962), la deuxième région à connu plusieurs changements et réhabilitations du printemps 1955 au début 1962. Dans l'optique de contrer l'administration coloniale et renforcer l'état algérien, sur le niveau politique, social, culturelle, militaire et administratif. Le résultat était plus au moins satisfaisant, du ce fait, un atmosphère de quiétude a reigné parmi la population Ce qui les a mené à s'adhérer aux différentes cellules mises en place par l'autorité révolutionnaire au niveau des méchtas et des villages et des villes. Et la diminution de la fréquence de traiter avec l'administration coloniale s'est éclaircie

L'organisation révolutionnaire dans la deuxième région à connu des difficultés, comme la perte de plusieurs des leaders et des responsables ou l'arrestation de quelques uns par l'armée coloniale. L'armée qui a eu beaucoup d'informations suites aux tortures et d'investigations, il a obtenu des documents d'une grande importance. Des documents qui ont servi à infiltrer l'organisation et de se familiariser avec. Néanmoins, la seconde région a su et pu, après mainte sacrifices, dépasser ces difficultés et garder des infrastructures intactes au point d'être reconnu en matière d'organiser et de la stabilité. Jusqu'à l'événement de 1962, un évènement qui a été un test .

Abstract:

When problem of organization was important in the Algerian war and the priority in the second town (North Constantine) in one side and in the other side my goal about this studies is to show the persons who are interested and specialists a simple picture.
I hope that it is clear and completed at the same time about the political, administration and military strategy in the second historical town in the period between 1954 to 1962. So after the frequency between the persons who made the explosion of the war about the priority between the regulation or the explosion.
The decision of starting the explosion before the conditions of regulations and political.
The second town started organizing cells, army, editorial with the help of encient advocates, people party and the special organization. After preparing different new kinds of the new organizations whitch was corrected with the town private especially after the changing offensive of 20 august 1955 and the long period of the revolution between (1954 – 1962).
So the second town faced a lot of decisions and changing from the spring of 1955 to the beginning of 1962. To stop the military administration and lay down the Algerian authorities in different fields political, cultural, military and administration.
So the result was accepted, after that the regulation appeared between the military persons and people became timed and disagreed around (EL-MUJAHIDEEN) and they were engaged in different organizations and people boards. In cities, villages and towns. The orientation became clear step by step about the dealing with occupation administration.
The organization was faced a lot of problems in the second town for example; a lot of leaders was died and the others they were jailed and tortured a lot of informations and important documents which was taken from them and they used it as an instrument to know the organization and stopped it. But the second town faced all this difficulties and maintained the organization and it became an example for all the organizations and stability till the crisis of 1962 which was a big exam for It.